جامعة قاصدي مرباح- ورقلة- الجزائر

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير

الميدان: علوم إقتصادية، علوم التسيير و علوم التجارية

الشعبة: علوم التسيير

تخصص: إدارة إستراتيجية

من إعداد الطالبة: إبتسام رزوق

بعنوان:

تقييم تنافسية الصناعات الغذائية في الجزائر

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ 16 نوفمبر 2022

أمام اللجنة المكونة من السادة:

أ.د. دويس محمد الطيب	أستاذ	جامعة ورقلة	رئيسا
أ.د. حجاج عبد الرؤوف	أستاذ	جامعة ورقلة	مشرفا ومقررا
أ.د. بن تفات عبد الحق	أستاذ	جامعة ورقلة	مناقشا
د. بن شويحة بشير	أستاذ محاضر"أ"	جامعة ورقلة	مناقشا
أ.د. علماوي أحمد	أستاذ	جامعة غرداية	مناقشا
د. الطالب أحمد نور الدين	أستاذ محاضر"أ"	جامعة غرداية	مناقشا

السنة الجامعية:2023/2022

جامعة قاصدي مرباح- ورقلة- الجزائر

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير

الميدان: علوم إقتصادية، علوم التسيير و علوم التجارية

الشعبة: علوم التسيير

تخصص: الإدارة الاستراتيجية

من إعداد الطالبة: رزوق إبتسام

بعنوان:

تقييم تنافسية الصناعات الغذائية في الجزائر

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ 16 نوفمبر 2022

أمام اللجنة المكونة من السادة:

أ.د. دويس محمد الطيب	أستاذ	جامعة ورقلة	رئيسا
أ.د. حجاج عبد الرؤوف	أستاذ	جامعة ورقلة	مشرفا ومقررا
أ.د. بن تفات عبد الحق	أستاذ	جامعة ورقلة	مناقشا
د. بن شويحة بشير	أستاذ محاضر"أ"	جامعة ورقلة	مناقشا
أ.د. علماوي أحمد	أستاذ	جامعة غرداية	مناقشا
د. الطالب أحمد نور الدين	أستاذ محاضر"أ"	جامعة غرداية	مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022

إهداء

رائع أن تقطف ثمار جهد دام سنوات

والأروع أن تهديها لمن ساعدك على الوصول إلى هذه المحطة العلمية

إلى روح أبي الطاهرة قدوتي، ومثلي الأعلى في الحياة؛ الشخص الذي علَّمني كيف أعيش بكرامة وشموخ.

إلى أمي الحنونة لا أجد كلمات يمكن أن تمنحها حقها، فهي ملحمة الحب وفرحة العمر، ومثال التفاني والعطاء .

إلى أختي العزيزة كريمة و إخواني كل باسمه سندي وعضدي ومشاطري أفراحي وأحزاني في هذه الحياة.

إلى من كان لي السند والمعين والناصح والمرشد في كل مراحل حياتي أبي الروحي الأستاذ الدكتور السعيد خويلدي.

إلـى رفيق الدرب زوجي الكريم وفرحة العمر إبني عبد الجواد

إلى كل من علمني حرف ..... كل أساتذتي

إلى كل صديقاتي و زملاء الدراسة

إلى كل هؤلاء أهدي تعبي وسهري وجهدي

إبتسام

شكر وتقدير

حمدا كثيرا وشكرا جزيلا لخالقي ومولاي، باسط اليدين بالعطايا والنعم مالك الملك ذي الجلال والإكرام أن أعاننا ووفقنا لإتمام هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر إلى من تكرم علي بالإشراف على هذا العمل الأستاذ المشرف *عبد الرؤوف حباج*.

كما أخص بالشكر والعرفان لكل من أشعل شمعة في دروب عملي وأعطى من حصيلة فكره لينير دربنا: أساتذتنا الأفاضل وعلى رأسهم: **أ.د. دويس محمد الطيب**.

إلى الذين أمدوا لنا العون وزودونا بالبيانات اللازمة لإتمام هذا العمل: مسؤولي مديرية الصناعة والديوان الوطني للاحصائيا فرع ورقلة،

إلى كل من ساهم في هذا العمل من قريب أو بعيد.

إبتسام

الملخص

تهدف الدراسة إلى تقييم الوضعية التنافسية لقطاع الصناعات الغذائية في الجزائر على المستويين المحلي والدولي والتعرف على أهم المحددات المتحكمة في القدرة التنافسية لهذا القطاع وإظهار مساهته في الاقتصاد الوطني، حيث استخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي لدراسة خصائص القطاع والمنهج الوصفي في وصف المؤشرات المتعلقة بتنافسية القطاع والمنهج التحليلي في تحليل سلوك هته المؤشرات عبر السنوات.

استخدمت الدراسة الأسلوب الإحصائي الوصفي في تشخيصه القطاع، كما تمت معالجة البيانات باستخدام طريقة التحليل العاملي باستخدام برنامج الإحصائي لتحليل البيانات *SPSS v.26* لدراسة سلوك القطاع عبر السنوات، كما استخدمت الدراسة أيضا طريقة تحليل الانحدار البسيط باستخدام برنامج Eviews 12.

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها أنّ الجزائر تمتلك قدرة تنافسية داخلية كبيرة في كل من نشاط تجهيز وحفظ التمور، تجهيز وحفظ اللحوم الحمراء والبيضاء، حفظ وتعليب الأسماك، تجهيز وحفظ الخضر والفواكه، إنتاج العسل الطبيعي، كما تملك قدرة على المنافسة في الأسواق الدولية في كل من نشاط تجهيز وحفظ الخضر والفواكه، تجهيز وحفظ التمور، بينما نشاط صناعة السكر والمنتجات السكرية أظهر قدرة متوسطة على المنافسة الدولية.

الكلمات المفتاحية: تنافسية؛ صناعات غذائية؛ مؤشرات التنافسية؛ الأداء التنافسي؛ ميزة نسبية.

Abstract :

The study aims to assess the competitive position of the food industry sector in Algeria at the national and international levels and to identify the most important determinants of the competitiveness of this sector and to show its contribution to the national economy. The study used the inductive approach to study the characteristics of the sector, the descriptive and analytical approach in describing the indicators related to the competitiveness of the sector, and the analytical approach in analyzing the behavior of these indicators over the years.

The study used the descriptive statistical method in diagnosing the sector, and the data was processed using the factor analysis method using the statistical program for data analysis SPSS v.26 to study the sector's behavior over the years. The study also used the simple regression analysis method using the Eviews 12 program.

The study reached a number of results, the most important of which is that Algeria has a great internal competitiveness in each of the activity of processing and preserving dates, processing and preserving red and white meat, preserving and canning fish, processing and preserving vegetables and fruits, producing natural honey. It also has the ability to compete in international markets in The activity of processing and preserving vegetables and fruits, processing and preserving dates, while the activity of the sugar and sugar products industry showed an average ability to international competition.

Key words: competitiveness; Food Industry; competitiveness indicators; competitive performance; comparative advantage.

قائمة المحتويات

الفهرس	الصفحة
الإهداء	I
الشكر	II
الملخص	III
قائمة المحتويات	IV
قائمة الجداول	V
قائمة الأشكال البيانية	VI
قائمة الملاحق	VII
قائمة الاختصارات	IX
مقدمة	أ
الفصل الأول : الأدبيات النظرية حول التنافسية والصناعات الغذائية	01
المبحث الأول : الإطار العام للتنافسية	03
المبحث الثاني: أنواع التنافسية ومنهجيات قياسها	24
المبحث الثالث : مفاهيم عامة حول الصناعات الغذائية	44
الفصل الثاني : عرض وتحليل الدراسات التطبيقية	56
المبحث الأول : الدراسات باللغة العربية	58
المبحث الثاني : الدراسات باللغة الأجنبية	68
المبحث الثالث : مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة	76
الفصل الثالث : تشخيص قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر وتطور مؤشراته	90
المبحث الأول : تشخيص واقع قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر	92
المبحث الثاني : تحليل مساهمة قطاع الصناعات الغذائية في الاقتصاد الوطني	122
الفصل الرابع : قياس تنافسية قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر	162
المبحث الأول : تقييم تنافسية قطاع الصناعات الغذائية وفق مؤشرات التنافسية	164
المبحث الثاني : عرض نتائج الدراسة التطبيقية	235
خاتمة	246
قائمة المراجع والمصادر	251
قائمة الملاحق	265

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	مؤشر التنافسية الكونية للمنتدى الاقتصادي العالمي	40
1-2	تصنيف الدراسات باللغة العربية	76
2-2	تصنيف الدراسات باللغة الأجنبية	81
1-3	تطور عدد المؤسسات الخاصة الناشطة في قطاع الصناعات الغذائية الفترة 2002-2019	101
2-3	وضعية وفيات مؤسسات قطاع الصناعات الغذائية خلال الفترة 2002-2019	103
3-3	تطور التشغيل في الصناعات الغذائية خلال الفترة 2008-2018	104
4-3	فروع وأنشطة الصناعات الغذائية في الجزائر	109
5-3	مؤشرات القدرة على الابتكار لتنافسية الاقتصاد الجزائري 2014-2018	113
6-3	تطور مؤشر أداء الخدمات اللوجستية LPI للجزائر من بين 155 دولة خلال الفترة 2012-2018	113
7-3	مقارنة وضعية النقل اللوجستي للجزائر مع دول غرب البحر الأبيض المتوسط	114
8-3	مقارنة مؤشر أداء الخدمات اللوجستية للجزائر مع بعض الدول المتوسطية لسنة 2018	116
9-3	تطور أهم المنتجات الغذائية المستوردة خلال الفترة 2007-2017	118
10-3	مساهمة الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار في مؤسسات صناعية والتشغيل خلال الفترة 2012-2018	119
11-3	مساهمة صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تشجيع الصناعات الغذائية من خلال تقديم الضمان خلال الفترة 2004 - 2017	119
12-3	مساهمة صندوق ضمان قروض استثمارات القطاع الصناعي خلال الفترة 2004-2019	119
13-3	مساهمة الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب في تشجيع الخلق مؤسسات صناعية خلال الفترة 1996-2019	120
14-3	مساهمة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في استحداث المؤسسات الصناعية والتشغيل خلال الفترة 1996-2019	120
15-3	مؤشر مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في هيكل الناتج المحلي الإجمالي	123

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
16-3	مؤشر مساهمة الصناعات الغذائية في الإنتاج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2001-2019	124
17-3	مؤشر مساهمة الصناعات الغذائية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2001-2019	126
18-3	تطور الإنتاج والناتج المحلي للصناعات الغذائية خلال الفترة 2001-2019	128
19-3	الجدول رقم: مساهمة الصناعات الغذائية في القيمة المضافة خلال الفترة 2001-2019	130
20-3	مؤشر قدرة قطاع الصناعات الغذائية الجزائرية على توليد القيمة المضافة خلال الفترة 2001-2019	132
21-3	مؤشر الضرائب المرتبطة بإنتاج الصناعات الغذائية خلال الفترة 2001-2019	134
22-3	مؤشر تعويضات العاملين في قطاع الصناعات الغذائية خلال الفترة 2001-2019	136
23-3	نسبة عناصر التكلفة من التكاليف الإجمالية للصناعات الغذائية الجزائرية خلال الفترة 2001-2019	138
24-3	الميزان التجاري للمنتجات الغذائية الجزائرية خلال الفترة 2007-2017	139
25-3	تطور أهم صادرات السلع الجزائرية خلال الفترة 2012-2018	141
26-3	أهم المنتجات الغذائية المصدرة خلال الفترة 2012-2018	144
27-3	الإسهام النسبي لقيم لأهم المنتجات الغذائية المصدرة خلال الفترة 2012-2018	145
28-3	مؤشر واردات الجزائر من السلع الغذائية خلال الفترة 2012-2018	147
29-3	تطور الإنتاجية الكلية لقطاع الصناعات الغذائية خلال الفترة 2001-2019	150
30-3	وفورات الحجم لقطاع الصناعات الغذائية خلال الفترة 2001-2019	154
1-4	مؤشر الميزة النسبية الظاهرة UNIDO لفرع معالجة الحبوب وتصنيع منتجات النشا خلال الفترة 2008-2018	165
2-4	مؤشر الميزة النسبية الظاهرة UNIDO لنشاط معالجة القمح والدقيق خلال الفترة 2008-2018	166
3-4	مؤشر الميزة النسبية الظاهرة UNIDO لفرع تصنيع منتجات الألبان خلال الفترة 2008-2018	167
4-4	مؤشر الميزة النسبية الظاهرة UNIDO لفرع صناعة الزيوت والدهون النباتية والحيوانية خلال الفترة 2008-2018	168
5-4	مؤشر الميزة النسبية الظاهرة UNIDO لفرع تجهيز وحفظ اللحوم خلال الفترة 2008-2018	169
6-4	مؤشر الميزة النسبية الظاهرة UNIDO لنشاط تجهيز وحفظ اللحوم الحمراء خلال الفترة 2008-2018	170

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
7-4	مؤشر الميزة النسبية الظاهرة UNIDO لنشاط تجهيز وحفظ اللحوم البيضاء خلال الفترة 2008-2018	171
8-4	مؤشر الميزة النسبية الظاهرة UNIDO لنشاط حفظ وتعليب الأسماك خلال الفترة 2008-2018	172
9-4	مؤشر الميزة النسبية الظاهرة UNIDO لنشاط تجهيز وحفظ الخضر خلال الفترة 2008-2018	173
10-4	مؤشر الميزة النسبية الظاهرة UNIDO لنشاط تجهيز وحفظ الفواكه خلال الفترة 2008-2018	174
11-4	مؤشر الميزة النسبية الظاهرة UNIDO لنشاط تجهيز وحفظ التمور خلال الفترة 2016-2018	175
12-4	مؤشر الميزة النسبية الظاهرة UNIDO لنشاط إنتاج العسل الطبيعي خلال الفترة 2016-2018	175
13-4	مؤشر اختراق الواردات للسوق المحلي لفرع معالجة الحبوب وتصنيع منتجات النشا خلال الفترة 2008-2018	176
14-4	مؤشر اختراق الواردات للسوق المحلي لفرع صناعة منتجات الألبان خلال الفترة 2008-2018	177
15-4	مؤشر اختراق الواردات للسوق المحلي لفرع صناعة الزيوت والدهون النباتية والحيوانية خلال الفترة 2008-2018	178
16-4	مؤشر اختراق الواردات للسوق المحلي لفرع تجهيز وحفظ اللحوم خلال الفترة 2008-2018	179
17-4	مؤشر اختراق الواردات للسوق المحلي لنشاط تجهيز وحفظ اللحوم الحمراء خلال الفترة 2008-2018	180
18-4	مؤشر اختراق الواردات للسوق المحلي لنشاط تجهيز وحفظ اللحوم البيضاء خلال الفترة 2008-2018	181
19-4	مؤشر اختراق الواردات للسوق المحلي لنشاط حفظ وتعليب الأسماك خلال الفترة 2008-2018	182
20-4	مؤشر اختراق الواردات للسوق المحلي لنشاط تجهيز و حفظ الخضر خلال الفترة 2008-2018	183
21-4	مؤشر اختراق الواردات للسوق المحلي لنشاط تجهيز وحفظ الفواكه خلال الفترة 2008-2018	184
22-4	مؤشر اختراق الواردات للسوق المحلي لنشاط تجهيز وحفظ التمور خلال الفترة 2016-2018	185
23-4	مؤشر اختراق الواردات للسوق المحلي لنشاط إنتاج العسل الطبيعي خلال الفترة 2016-2018	185
24-4	مؤشر Balassa لفرع معالجة الحبوب وتصنيع منتجات النشا خلال الفترة 2008-2018	187
25-4	مؤشر Balassa لفرع صناعة منتجات الألبان خلال الفترة 2008-2018	187

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
4-26	مؤشر Balassa لفرع صناعة الزيوت والدهون النباتية والحيوانية خلال الفترة 2008-2018	188
4-27	مؤشر Balassa لفرع تجهيز وحفظ اللحوم خلال الفترة 2008-2018	189
4-28	مؤشر Balassa لنشاط تجهيز وحفظ اللحوم الحمراء خلال الفترة 2008-2018	190
4-29	مؤشر Balassa لنشاط حفظ وتعليب الأسماك خلال الفترة 2008-2018	191
4-30	مؤشر Balassa لنشاط تجهيز و حفظ الخضر خلال الفترة 2008-2018	192
4-31	مؤشر Balassa لنشاط تجهيز وحفظ الفواكه خلال الفترة 2008-2018	193
4-32	مؤشر Balassa لنشاط صناعة السكر والمنتجات السكرية خلال الفترة 2016-2018	194
4-33	مؤشر Donges & Riedel لفرع معالجة الحبوب وتصنيع منتجات النشا خلال الفترة 2008-2018	195
4-34	مؤشر Donges & Riedel لفرع صناعة منتجات الألبان خلال الفترة 2008-2018	196
4-35	مؤشر Donges & Riedel لفرع صناعة الزيوت والدهون النباتية والحيوانية خلال الفترة 2008-2018	197
4-36	مؤشر Donges & Riedel لفرع تجهيز وحفظ اللحوم خلال الفترة 2008-2018	198
4-37	مؤشر Donges & Riedel لنشاط تجهيز وحفظ اللحوم الحمراء خلال الفترة 2008-2018	199
4-38	مؤشر Donges & Riedel لنشاط تجهيز وحفظ اللحوم البيضاء خلال الفترة 2008-2018	200
4-39	مؤشر Donges & Riedel لنشاط حفظ وتعليب الأسماك خلال الفترة 2008-2018	201
4-40	مؤشر Donges & Riedel لنشاط تجهيز و حفظ الخضر خلال الفترة 2008-2018	202
4-41	مؤشر Donges & Riedel لنشاط تجهيز وحفظ الفواكه خلال الفترة 2008-2018	203
4-42	مؤشر Donges & Riedel لنشاط تجهيز وتخزين التمور خلال الفترة 2008-2018	204
4-43	مؤشر Donges & Riedel لنشاط صناعة السكر والمنتجات السكرية خلال الفترة 2016-2018	204
4-44	مؤشر صافي الصادرات لفرع معالجة الحبوب وتصنيع منتجات النشا خلال الفترة 2008-2018	205
4-45	مؤشر صافي الصادرات لفرع صناعة منتجات الألبان خلال الفترة 2008-2018	206
4-46	مؤشر صافي الصادرات لفرع صناعة الزيوت والدهون النباتية والحيوانية خلال الفترة 2008-2018	207
4-47	مؤشر صافي الصادرات لفرع تجهيز وحفظ اللحوم خلال الفترة 2008-2018	208
4-48	مؤشر صافي الصادرات لفرع تجهيز وحفظ اللحوم الحمراء خلال الفترة 2008-2018	208

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
4-49	مؤشر صافي الصادرات لفرع تجهيز وحفظ اللحوم البيضاء خلال الفترة 2008-2018	209
4-50	مؤشر صافي الصادرات لنشاط حفظ وتعليب الأسماك خلال الفترة 2008-2018	210
4-51	مؤشر صافي الصادرات لنشاط تجهيز و حفظ الخضر خلال الفترة 2008-2018	211
4-52	مؤشر صافي الصادرات لنشاط تجهيز وحفظ الفواكه خلال الفترة 2008-2018	212
4-53	مؤشر صافي الصادرات لنشاط تجهيز وتخزين التمور خلال الفترة 2008-2018	212
4-54	مؤشر صافي الصادرات لنشاط صناعة السكر والمنتجات السكرية خلال الفترة 2016-2018	213
4-55	مؤشر IIT لفرع معالجة الحبوب وتصنيع منتجات النشا خلال الفترة 2008-2018	214
4-56	مؤشر IIT لفرع صناعة منتجات الألبان خلال الفترة 2008-2018	215
4-57	مؤشر IIT لفرع صناعة الزيوت والدهون النباتية والحيوانية خلال الفترة 2008-2018	216
4-58	مؤشر IIT لفرع تجهيز وحفظ اللحوم خلال الفترة 2008-2018	216
4-59	مؤشر IIT لنشاط تجهيز وحفظ اللحوم الحمراء خلال الفترة 2008-2018	217
4-60	مؤشر IIT لفرع تجهيز وحفظ اللحوم البيضاء خلال الفترة 2008-2018	218
4-61	مؤشر IIT لنشاط حفظ وتعليب الأسماك خلال الفترة 2008-2018	219
4-62	مؤشر IIT لنشاط تجهيز و حفظ الخضر خلال الفترة 2008-2018	220
4-63	مؤشر IIT لنشاط تجهيز وحفظ الفواكه خلال الفترة 2008-2018	220
4-64	مؤشر IIT لنشاط تجهيز وتخزين التمور خلال الفترة 2008-2018	221
4-65	مؤشر IIT لنشاط صناعة السكر والمنتجات السكرية خلال الفترة 2016-2018	222
4-66	اختبار KMO و Bartlett	223
4-67	استخلاص العوامل الناتجة عن التحليل العاملي	225
4-68	تحميل العوامل قبل التدوير	226
4-69	تحميل العوامل بعد التدوير	227

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	نموذج قوى التنافس Porter	08
2-1	الأسس العامة لبناء الميزة التنافسية	13
3-1	محددات القدرة التنافسية حسب نموذج الماسة لمايكل بورتر	19
4-1	محددات القدرة التنافسية حسب نموذج Lall (مثلث القدرة التنافسية)	21
5-1	الشكل رقم 1-5: محددات القدرة التنافسية حسب نموذج Brinkman	23
6-1	مكونات مؤشر التنافسية حسب المعهد الدولية للتنمية الإدارية	41
7-1	الهيكل العام لمؤشر التنافسية العربية	43
1-3	تطور عدد المؤسسات الخاصة الناشطة في قطاع الصناعات الغذائية خلال الفترة 2002-2019	101
2-3	نسبة التطور ونسبة الشطب خلال الفترة 2002-2018	102
3-3	الشكل رقم 3-3: تطور عدد عمال الصناعات الغذائية (القطاع العام) خلال الفترة 2008-2018	104
4-3	النظام الوطني للابتكار	110
5-3	تطور مساهمة الصناعات الغذائية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2001-2019	127
6-3	مؤشر حصة القطاع العام والخاص في الصناعات الغذائية في الإنتاج الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي	128
7-3	مؤشر مساهمة الصناعات الغذائية في القيمة المضافة خلال الفترة 2001-2019	131
8-3	مؤشر مساهمة كل من القطاع العام والخاص للصناعات الغذائية في القيمة المضافة خلال الفترة 2001-2019	131
9-3	مؤشر قدرة قطاع الصناعات الغذائية الجزائرية على توليد القيمة المضافة خلال الفترة 2001-2019	133
10-3	مؤشر الضرائب المرتبطة بإنتاج الصناعات الغذائية خلال الفترة 2001-2019	135
11-3	مؤشر الإسهام النسبي لكل من القطاع العام والخاص في قيمة الضرائب المرتبطة بإنتاج الصناعات الغذائية خلال الفترة 2001-2019	135
12-3	مؤشر تعويضات العاملين في قطاع الصناعات الغذائية خلال الفترة 2001-2019	137
13-3	مؤشر مساهمة كل من القطاع العام والخاص في تعويضات العاملين في قطاع الصناعات الغذائية خلال الفترة 2001-2019	137

رقم الشكل	عنوان الشكل	
14-3	الميزان التجاري للمنتجات الغذائية الجزائرية خلال الفترة 2007-2017	140
15-3	مؤشر صادرات السلع الغذائية خلال الفترة 2012-2018	142
16-3	مؤشر تطور تصدير الأغذية والمشروبات للجزائر خلال الفترة 2012-2018	142
17-3	مؤشري نسبة تطور كمية وقيمة التصدير لأهم المنتجات الغذائية المصدرة خلال الفترة 2012-2018	144
18-3	الإسهام النسبي لأهم المنتجات الغذائية المصدرة لسنة 2018	145
19-3	نسبة عناصر التكلفة من التكاليف الإجمالية للصناعات الغذائية الجزائرية سنة 2019	153
1-4	منحنى العوامل	226
2-4	تمثيل المتغيرات بعد تدوير العوامل	227
3-4	سلوك قطاع الصناعات الغذائية الجزائرية خلال الفترة من 2000 إلى 2019	229

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	حساب الإنتاج وحساب الإستغلال حسب قطاع النشاط والقطاع القانوني خلال الفترة من 2000 إلى 2019	266
02	مخرجات برنامج Eviews 12	286
03	مخرجات برنامج SPSS	290

قائمة الإختصارات

الاختصار	الدلالة
OCDE	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
API	المعهد العربي للتخطيط
IMD	المعهد الدولي للتنمية الإدارية
WEF	المنتدى الاقتصادي العالمي
ZDII	مناطق التنمية الصناعية المدمجة
CTIAA	المركز تقني للصناعات الغذائية
ENSEJ	الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب
ANADE	الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية
L'ANDI	الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار
ANDPME	الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
CNAC	الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة
ANGEM	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرة
FGAR	صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
CGCI	صندوق ضمان قرض الإستثمار
م ص م	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
CCI	التنافسية الظرفية أو الجارية
GCI	التنافسية المستديمة أو الكامنة
TPF	الإنتاجية الكلية للعوامل
CUMO	التكلفة الوحدوية لليد العاملة
RCA	مؤشر الميزة النسبية الظاهرة
LPI	مؤشر أداء الخدمات اللوجستية
IIT	مؤشر التجارة داخل نفس القطاع

مقدمـــــــــــة

توطئة:

تعتبر التنافسية المؤشر الرئيسي المتعارف عليه دوليا في قياس التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي لأي دولة، حيث أصبح هذا الموضوع من أولويات الحكومات باعتبارها المسؤولة عن جذب الاستثمارات والنفاذ إلى الأسواق العالمية، كما ويحظى قطاع الصناعة الغذائية بأهمية كبيرة ضمن اقتصاديات الدول، باعتبارها تؤمّن الغذاء وتساهم في تكوين الثروة، ومن خلالها يتحقق الاستقرار على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، كما أن تطوير قطاع الصناعات الغذائية يرتبط بتنمية وتطوير القطاع الزراعي والحيواني كونه المصدر الأساسي للمواد الأولية للصناعات الغذائية، فضلا عن ترابطها مع فروع صناعية أخرى، كما تعد الصناعات الغذائية في الجزائر من بين الصناعات الأكثر حيوية بعد قطاع المحروقات والمناجم، حيث يعتبر من القطاعات الرئيسية التي تسعى الدولة الجزائرية لرفع إنتاجها المحلي وكذا تنافسيتها على المستويين المحلي والدولي.

كما وتبنت الجزائر عديد السياسات والبرامج التنموية، كما قامت باستحداث عديد الهيئات التي عُوّل عليها في المساهمة في ترقية قطاع الصناعة على العموم والصناعات الغذائية على وجه الخصوص ورفع قدرته التنافسية، كما قامت بإصلاحات شاملة مست المجال الجمركي والضريبي والمصرفي والتجارة الخارجية بهدف تأهيل القطاع ورفع قدرته التنافسية.

لاحظنا أيضا عند تتبعنا للأداء الإنتاجي أنّ بعض فروع الصناعات الغذائية شهدت تطورا الكبيرا في كمية الإنتاج، بينما فروع أخرى تناقصت صادراتها وارتفعت الواردات، وممّا لا شك فيه هو التحسن الكبير في جودة المنتجات الغذائية الجزائرية التي أصبحت تضاهي جودة المنتجات المستوردة، وانطلاقا مما سبق نطرح الاشكالية التالية :

ما هي الوضعية التنافسية لقطاع الصناعات الغذائية في الجزائر ؟

للإجابة على هذه الاشكالية وجب تجزئتها لمجموعة من الأسئلة :

س1: ما مدى قدرة الصناعات الغذائية الجزائرية على المنافسة على المستوى المحلي خلال الفترة 2008-2018؟

س 2: ما مدى قدرة الصناعات الغذائية الجزائرية على المنافسة على المستوى الدولي خلال الفترة 2008-2018؟

س 3 : ماهي أهم محددات تنافسية الصناعات الغذائية في الجزائر؟

س4 : ما مدى مساهمة قطاع الصناعات الغذائية في الاقتصاد الوطني؟

س5: هل يوجد تجانس داخل قطاع الصناعات الغذائية (بين فروعه)؟

فرضيات الدراسة : للإجابة على هذه الأسئلة وللإحاطة أكثر بجوانب الموضوع جاءت الفرضيات كما يلي:

الفرضية 1: تتمتع الصناعات الغذائية الجزائرية بقدرة كبيرة على المنافسة على المستوى المحلي.

الفرضية 2 : تتمتع الصناعات الغذائية الجزائرية بقدرة كبيرة على المنافسة على المستوى الدولي.

الفرضية 3 : تعتبر العوامل التالية وهي أسعار المواد الأولية الغذائية في الأسواق الدولية، سعر الصرف، أسعار النفط، القوانين والتشريعات أهم محددات تنافسية الصناعات الغذائية في الجزائر.

الفرضية 4 : تبرز الأهمية الهيكلية للصناعات الغذائية الجزائرية من خلال مساهمتها في الاقتصاد الوطني.

الفرضية 5: يوجد تجانس داخل قطاع الصناعات الغذائية (بين فروعه)

مبررات اختيار الموضوع: تعود أسباب اختيارنا لهذا الموضوع إلى مجموعة من الأسباب الموضوعية وهي:

- أهمية الموضوع كونه من المواضيع التي تتمتع بأولوية استراتيجية في سلم أولويات الدولة الجزائرية؛
- المنحى التصاعدي في جودة منتجات الصناعات الغذائية في الجزائر خلال السنوات الأخيرة يطرح الفضول لمعرف مدى التطور الجاصل في هذا القطاع الذي يتمتع باهتمام الجميع لارتباطه بحياة الأفراد و بالأمن الغذائي؛

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى:

- التعرف على المرتكزات النظرية الأساسية لتقييم التنافسية عامة وتنافسية الصناعات الغذائية على وجه الخصوص؛
- تقييم قدرة الصناعات الغذائية الجزائرية على المنافسة على المستويين المحلي والدولي؛
- معرفة أهم محددات تنافسية الصناعات الغذائية في الجزائر؛
- تقييم مساهمة قطاع الصناعات الغذائية في الاقتصاد الوطني؛
- دراسة التجانس داخل فروع قطاع الصناعات الغذائية؛

أهمية الدراسة:

- يحظى قطاع الصناعات الغذائية بأولوية استراتيجية في سلم أولويات الحكومة الجزائرية لارتباطه بالأمن الغذائي؛
- تعتبر قضية الاندماج في السوق العالمية ومواجهة المنافسة الخارجية في سلم أولويات جميع الدول، من هنا تبرز أهمية تقييم تنافسية قطاع الصناعات الغذائية وقدرته على المنافسة محليا ودوليا؛
- الوقوف على مدى نجاعة السياسات والتدابير التي أقرتها السلطات الجزائرية في الرفع من تنافسية قطاع الصناعات الغذائية؛

- تقدم الدراسة تشخيصا مفصلا للقطاع وقياسا دقيقا لقدرته التنافسية خلال فترة زمنية طويلة نسبيا، حيث من خلال ما سبق تساهم الدراسة في ايجاد حلول أكثر نجاعة في الرفع من تنافسية القطاع المدروس؛

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: تتمثل حدود الدراسة في قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر.

الحدود الزمنية: تمثلت في الفترة ما بين سنة 2000 و 2019.

المنهج المتبع وأدوات الدراسة

استخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي لدراسة خصائص قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر، كما استخدمت أيضا المنهج الوصفي في وصف المؤشرات المتعلقة بتنافسية القطاع والمنهج التحليلي في تحليل سلوك هته المؤشرات عبر السنوات، حيث استخدمت الدراسة الأسلوب الإحصائي الوصفي وتمت معالجة البيانات باستخدام طريقة التحليل العاملي بالاستعانة ببرنامج *SPSS v.26* لدراسة سلوك القطاع عبر السنوات، كما استخدمت الدراسة أيضا طريقة تحليل الانحدار البسيط باستخدام برنامج Eviews 12.

هيكل الدراسة:

ومن أجل الإجابة عن الإشكالية المطروحة وأهداف الدراسة، ارتأينا تقسيم دراستنا إلى أربع فصول يتضمن الفصل الأول الأدبيات النظرية حول التنافسية والصناعات الغذائية، كما تضمن الفصل الثاني عرض وتحليل الدراسات السابقة في الموضوع، في حين تتشكل الدراسة التطبيقية من فصلين هما الفصل الثالث والرابع ، حيث يقدم الفصل الثالث تشخيصا للقطاع وتطور مؤشراته، ويتضمن الفصل الرابع قياس وتقييم تنافسية القطاع يمكن تفصيل هيكل الدراسة فيما يلي:

الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول التنافسية والصناعات الغذائية

تضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث، حيث تطرقنا في المبحث الأول للإطار العام للتنافسية الذي تناولنا من خلاله على المفاهيم العامة المتعلقة بالتنافسية ومحددات القدرة التنافسية، وفي المبحث الثاني تطرقنا لدراسة أنواع التنافسية ومنهجيات قياسها من خلال دراسة تفصيلية لمؤشرات التنافسية، وفي المبحث الثالث تم حصر المفاهيم أساسية حول الصناعات الغذائية (المفهوم، الأهمية والخصائص).

الفصل الثاني: عرض وتحليل الدراسات التطبيقية

تم في هذا الفصل حصر أهم الدراسات السابقة التي قامت بتقييم التنافسية على مستوى قطاعات النشاط عامة وقطاع الصناعات الغذائية على وجه الخصوص، حيث تم تصنيف الدراسات حسب اللغة والتي بدورها أعدنا تصنيفها، حيث قسمت

الدراسات باللغة العربية إلى دراسات وطنية ودراسات في الدول العربية، فيما قسمت الدراسات باللغة الأجنبية إلى دراسات في اقتصاديات الدول المتقدمة ودراسات في دول أخرى، كما قدمنا في المبحث الثالث مقارنة للدراسة الحالية مع الدراسات السابقة وإبراز ما يميّز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.

الفصل الثالث: تشخيص قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر وتطور مؤشراته

يتضمن هذا الفصل بالإضافة للفصل الرابع الجانب التطبيقي للدراسة حيث تمت عملية التشخيص في مبحثين، المبحث الأول تناول واقع الصناعات الغذائية في الجزائر من خلال إبراز الأهمية الاستراتيجية للقطاع ودراسة واقعه من خلال مجموعة من المؤشرات وتشخيص محركات تطوير القطاع، كما تمت دراسة أثر القوانين والتشريعات الصادرة على تشجيع الصناعات الغذائية من خلال نظام دعم الاستثمار الوطني.

الفصل الرابع: قياس تنافسية قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر

يتضمن هذا الفصل مبحثين، الأول تضمّن تقييما لتنافسية القطاع على المستويين المحلي والدولي وفق مؤشرات التنافسية، أمّا المبحث الثاني فتناول نتائج الدراسة التطبيقية.

الفصل الأول:

الأدبيات النظرية حول التنافسية والصناعات الغذائية

تمهيد:

يحظى قطاع الصناعات الغذائية بأهمية كبيرة ضمن اقتصاديات الأمم، فهي تأمّن الغذاء وتشارك في تكوين الثروة، فمن خلالها يتحقق الاستقرار على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، حيث يرتبط تطويرها بتطوير وتنمية القطاع الزراعي والحيواني وكذا الخدمي، فضلا عن ترابطها مع فروع صناعية أخرى، حيث تواجه الصناعات الغذائية الكثير من التحديات على مستويات مختلفة التي سنتطرق لها بالتفصيل في هذا الفصل.

للتنافسية أوجه متعددة ذات العلاقة بالنمو والتنمية والازدهار الاقتصادي للدول، حيث تطور مفهومها بداية من سبعينات من القرن الماضي حيث كانت ترتبط بالتجارة الخارجية ثم ارتبطت بالسياسة الصناعية خلال الثمانينات وفي التسعينات ارتبطت بالسياسة التكنولوجية للدول وفي بداية الألفية الثالثة أصبحت تنافسية الدول تعني مدى قدرتها على رفع مستويات معيشة مواطنيها وصولا لما يسمى بالتنافسية المسؤولة التي ذاع صيتها العشر سنوات الأخيرة التي تدعو للاهتمام بالجوانب البيئية، كما اختلفت الأدبيات في تحديد مفاهيمها وتقسيماتها ومقاييسها والعوامل المحددة لها وفي الكثير من الجوانب الأخرى التي سنتطرق إليها من خلال هذا الفصل المتضمن الأدبيات النظرية حول التنافسية والصناعات الغذائية والذي بدوره ينقسم إلى ثلاثة مباحث كما يلي :

المبحث الأول: الإطار العام للتنافسية

المبحث الثاني: أنواع التنافسية ومنهجيات قياسها

المبحث الثالث: مفاهيم أساسية حول الصناعات الغذائية

المبحث الأول : الإطار العام للتنافسية

إنّ التنافسية مفهوم معقد يصعب تعريفه بشكل دقيق، كما الحال في بعض المفاهيم الاقتصادية ذات الأوجه المتعددة، ويتداخل مع عدة مفاهيم أخرى من بينها النمو والتنمية الاقتصادية وازدهار الدول، إضافة إلى عامل مهم هو ديناميكية التغير المستمر لمفهومها ففي بداية السبعينات من القرن الماضي كانت ترتبط بالتجارة الخارجية ثم ارتبطت بالسياسة الصناعية خلال الثمانينات وفي التسعينات ارتبطت بالسياسة التكنولوجية للدول وفي بداية الألفية الثالثة أصبحت تنافسية الدول تعني مدى قدرتها على رفع مستويات معيشة مواطنيها و بداية من النصف الثاني من العقد الأول من الألفية الثالثة ظهر ما يسمى بالتنافسية المسؤولة التي تدعو للاهتمام بالجوانب البيئية[1].

المطلب الأول: مفاهيم متعلقة بالإطار العام للتنافسية

يمكننا أن نميّز في تحديد مفهوم التنافسية بين مدرستين هما مدرسة الاقتصاديين ومدرسة إدارة الأعمال، حيث تركز مدرسة الاقتصاديين على الرفاه الاقتصادي وتربطه بالنمو المستدام، وتعتبر الاقتصاد تنافسيا إذا كان قادرا على تحقيق النمو دون الإخلال بميزان المدفوعات، فيما تركز مدرسة إدارة الأعمال على الجوانب المتعلقة بالتكلفة والإنتاجية، ويتم تعزيزها بالاعتماد على الابتكار في الإنتاج بدل الاعتماد على الميزة النسبية في امتلاك الموارد الطبيعية واليد العاملة الرخيصة والمناخ والموقع الجغرافي[2]، وتتفق المدرستين على أنّ التنافسية تركز على زيادة الإنتاجية المعززة بالابتكار التكنولوجي رغم اختلاف المدرستين في توظيف هذا المفهوم[3]، كما تقدم التنافسية إشارات مختلفة حول المدلول والآليات بحسب درجة التطور الاقتصادي للدول، حيث أنّ التنافسية بالنسبة للدول الناشئة تتمحور حول كيفية المحافظة على التقدم والمواقع الريادية المحققة في الصناعات المتوسطة التقانة ومحاولة استغلال المزايا النسبية التي تمتلكها، أمّا التنافسية المتقدمة من خلال بورتر تركز على الريادة الاقتصادية العالمية من خلال الابتكار[4].

يتعلق الإطار العام للتنافسية بعدة مفاهيم هي[5]:

- المنافسة
- الميزة التنافسية
- القدرة التنافسية

---

[1] مصطفى أحمد حامد رضوان، **التنافسية كآلية من آليات العولمة الاقتصادية ودورها في دعم جهود النمو والتنمية في العالم**، الدار الجامعية، مصر 2011، ص17

[2] المرصد الوطني للتنافسية، **التنافسية في الفكر الاقتصادي**، سوريا، جويلية 2011، ص03.

[3] ربيع خلف صالح، ثائر محمود رشيد، **نحو استراتيجية لبناء القدرة التنافسية للاقتصاد والصناعة في العراق**، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، ص 106

[4] المرجع السابق، ص 107.

[5] حنان جودي، **استراتيجية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار لتدارك الفجوة الاستراتيجية والاندماج في الاقتصاد التنافسي دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بسكرة، الجزائر، ص 126.

الفرع الأول: مفاهيم أساسية حول المنافسة:

أولا: تعريف المنافسة:

المنافسة مفهوم ديناميكي تعرف على أنها: " صراع المنتجين الذين ينتجون منتجات مماثلة أو مقاربة في السوق"[1]، وتعرف أيضا بأنها: " تعدد المسوقون لكسب العميل، بالاعتماد على أساليب مختلفة كالأسعار، الجودة، توقيت البيع، أسلوب التوزيع، خدمة ما بعد البيع...الخ"[2]، وهناك من عرفها أيضا بأنها: " مكونا أساسيا للنظام التسويقي للمؤسسات التي تنتج سلع مماثلة أو مقاربة لبعضها، حيث تأثر درجة المنافسة على اختيار السوق المستهدف، الوسطاء، الموردين، المزيج التسويقي، وكذا مزيج المنتوج"[3].

إنّ المنافسة هي حالة الصراع بين قوى التنافس (مؤسسات أو مجموعات) بهدف تحقيق التفوق وكسب العملاء (الحاليين والمرتقبين) باستخدام مجموعة من الأساليب المرتبطة بالجودة ، السعر، خدمات مابعد البيع ... الخ؛

تشترك كل تعريفات المنافسة في جزئيتين هما التفوق وإرضاء العميل، حيث الزبون هو محور التنافس.

كما ترتبط شدة المنافسة حسب بورتر بما يلي[4]:

- عدد المافسين في السوق؛
- قوة المنافسين في بسط نفوذهم والسيطرة على السوق؛
- معدل نمو السوق(انخفاض معدل نمو السوق يرفع شدة المنافسة)؛
- تمايز المنتجات؛
- حجم التكاليف الثابتة؛
- حواجز الدخول في السوق وصعوبة تغيير النشاط.

ثانيا: أنواع المنافسة:

تصنف المنافسة عدة تصنيفات حسب مجموعة من المعايير :

أ- معيار مجال التنافس: وتصنف حسب هذا المعيار إلى ما يلي:[5]

- **منافسة غير مباشرة:** هي صراع الشركات لقطاعات مختلفة في السوق من أجل كسب الموارد.
- **منافسة مباشرة:** تتعلق بصراع الشركات داخل قطاع نشاطهم، حيث تختلف حدة المنافسة من قطاع إلى آخر.

ب- معيار هيكل السوق: وتصنف حسب هذا المعيار إلى ما يلي:[6]

---

[1] Jean claude tarondeau, **stratégie industrielle**, edition vuibert, paris, 1998, p33.

[2] فريد النجار، **المنافسة والترويج التطبيقي**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية مصر، 2000، ص 20.

[3] توفيق محمد عبد المحسن، **بحوث التسويق وتحديات المنافسة الدولية**، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، 2001، ص 152.

[4] المرجع السابق، ص 294.

[5] عبد السلام أبو قحف، **التنافسية وتغيير قواعد اللعبة**، الإشعاع الفنية للطباعة والنشر ، الاسكندرية مصر، 1997، ص 25.

[6] طلعت أسعد عبد الحميد، **التسويق الفعال**، دار الكتب المصرية ، القاهرة مصر، 2002، ص 73.

- **المنافسة الكاملة:** يتميز السوق بتواجد عدد كبير من الشركات و حرية الدخول والخروج من السوق، حيث تنتج جميع الشركات منتجات متطابقة أو متجانسة أي إمكانية إحلال أي منتوج بمنتج آخر، والعلم التام بالأسعار السائدة وكذا ظروف السوق (توفر المعلومات لكل الشركات والمشترين)و حرية انتقال عناصر الانتاج.
- **المنافسة الاحتكارية:** يتميز سوق المنافسة الاحتكارية بوجود عدد كبير من الشركات الصغيرة، بحيث لا تستطيع أي شركة التأثير على سعر السوق، كما يتميز بحرية الدخول والخروج منه، كا يمكن للشركات التمييز بين منتجاتها (أي عدم تجانس المنتجات لكن يمكن اعتبارها بدائل قريبة)، حيث منحنى الطلب غير مرن (لا يتغير الطلب علي السلعة يتغير سعر السلعة) مع وجود المنافسة غير السعرية، تستخدم الشركات طرق تنافسية كاستخدام وسائل الدعاية والإعلان، ويسمى هذا بالتمييز السلعي.
- **احتكار القلة:** هو هيكل السوق الأكثر شيوعا، حيث يهيمن عدد قليل من الشركات الكبيرة على صناعة معينة، حيث تعتبر الصناعة التي تزيد نسبة سيطرة خمس شركات عن 50٪ من السوق هي احتكار قلة، حيث هناك ترابط كبير بين الشركات (بالنسبة لتحديد الأسعار والانتاج)، كما يتميز السوق بوجود حواجز للدخول (أقل من سوق لاحتكار التام) لتتمكن الشركات من الحصول على حصة سوقية كبيرة[1].
- **الاحتكار التام:** يتميز السوق بوجود منتج أو بائع وحيد (المحتكر هو المنتج أو البائع الوحيد للسلعة)، أي أنّ المحتكر يمثل السوق ويعتبر صانع السعر، فعندما يقوم المحتكر بزيادة الكمية المعروضة فإنّ السعر سوف ينخفض والعكس صحيح، حيث منحنى الطلب على سلعة المحتكر هو نفسه منحنى طلب السوق، كما يمتاز السوق بعدم وجود بدائل قريبة لسلعة المحتكر، كما يمتاز السوق أيضا بوجود عوائق تمنع دخول منتجين جدد (براءات الاختراع، عوائق قانونية، عوائق حكومية، عوائق إنتاجية، عوائق تقنية...الخ).

ج– معيار السعر: وتصنف المنافسة حسب هذا المعيار إلى ما يلي:

- **المنافسة السعرية:** هي المنافسة التي تقوم على أساس السعر من خلال خفض التكاليف وتحقيق وفرات الحجم الكبيرة (استراتيجية قيادة التكاليف) ، حيث تقوم الشركات بتخفيض نفقاتها قدر الامكان (النفقات الحرجة[2])، أو أن تقوم الشركة بالانتاج بحجم كبير وبذلك تحقق وفرات الحجم، وقد تقوم الشركات بإنتاج منتجات نمطية تساعد الشركة على الانتاج بكميات كبيرة وبالتالي الاستفادة من وفرات الحجم.
- **المنافسة الغير سعرية:** هي المنافسة التي لا تتم على أساس السعر إنما على أساس الجودة، النوعية، الكفاءة، وخدمات مابعد البيع، حيث لا تقوم الشركات بالتقشف في النفقات، حيث تستخدم الشركات استراتيجية التمايز.

[1] توفيق محمد عبد المحسن، **بحوث التسويق وتحديات المنافسة الدولية**، دار النهضة العربية ، بيروت لبنان،2001، ص 153.

[2] **النفقات الحرجة:** هي النفقات التي بتخفيضها قد تحقق الشركة أرباحا آنية ولكنها يؤثر بالسلب على الأداء المستقبلي للشركة مثل نفقات البحث والتطوير، الصيانة، نفقات التسويق والترويج، سعر خطوط الانتاج أو الأجهزة....الخ

د- معيار موضوع التنافس: وتصنف المنافسة حسب هذا المعيار إلى ما يلي:[1]

- منافسة في مجال السلع والخدمات؛
- منافسة بين المؤسسات لزيادة المبيعات والحصول على الحصة الأكبر في السوق؛
- منافسة شاملة تتم بين منتجات وخدمات بديلة .

ثالثا:مستويات المنافسة:

يمكن أن نميز أربعة مستويات للمنافسة وذلك مع الأخذ بعين الاعتبار العلاقة بين منتج المؤسسة وبقية المنتجات المنافسة له بصورة مباشرة وغير مباشرة:[2]

أ- تهتم المؤسسة بمن يشكل تهديدا مباشرا عليها، أي أنّ المؤسسة تأخذ بعين الاعتبار المؤسسات التي تنتج منتجات مماثلة لمنتجاتها وتبيع بسعر ينافس سعر منتجاتها، إذا تلجأ المؤسسة في هذه الحالة لإيجاد سبل للتصدي للمنافسة السعرية.

ب- المؤسسة تأخذ بعين الاعتبار كل المؤسسات التي تنتج منتجات مماثلة لمنتجاتها حتى وإن لم تكن أسعار منتجاتها منافسة.

ت- تهتم المؤسسة بكل المؤسسات التي تنتج منتجات تلبي نفس الحاجة التي تلبيها منتجاتها، حيث تكون طموحات المؤسسة كبيرة في التوسع.

ث- على مستوى أشمل تهتم المؤسسة بكل المؤسسات التي تعمل في القطاع الذي تنشط ضمنه.

رابعا:تحليل المنافسة:

يمكن تحليل المنافسة على ثلاث مستويات، مستوى البنية الصناعية، القطاع أو السوق :

أ- تحليل البنية الصناعية: تقاس حدة المنافسة على مستوى المحيط الصناعي وفق المعايير التالية[3]:

- **عدد المنافسين:** تزداد حدة المنافسة كلما ازداد عدد المنافسين، وتزداد حدة المنافسة أكثر كلما اقترب السوق من حالة التشبع و انخفاض معامل التركيز، حيث لا يمكن جذب عملاء جدد أو زيادة معدل استهلاك العملاء الحاليين من إنتاج الصناعة؛
- **العلامات التجارية:** تزداد حدة المنافسة بين المؤسسات التي تنتج سلعا وخدمات متماثلة تعتبر بديلا كاملا لبعضها البعض ولا تحمل علامة تجارية؛
- **تكلفة التحول:** تزداد حدة المنافسة بين المؤسسات الصناعية إذا توفرت الإمكانية للعميل بتحويل تعاملاته من مؤسسة إلى مؤسسة أخرى داخل الصناعة دون أن يتحمل تكاليف التحول؛

---

[1] المرجع السابق، ص 153.

[2] زغدار أحمد، **التحالف الاستراتيجي كخيار للمؤسسة الجزائرية**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2005، ص ص 2 ، 3.

[3] محمد أحمد عوض، **الإدارة الاستراتيجية(الأصول والأسس العلمية)**، الدار الجامعية، الاسكندرية مصر، 2000، ص ص 110-112.

- **حجم مؤسسات الصناعة:** تزداد حدة المنافسة كلما تقاربت أحجام الشركات داخل الصناعة، حيث وجود عدد من الشركات الكبيرة المسيطرة في الصناعة يقلل من حدة المنافسة، حيث تفرض الشركات الكبيرة شروطها وأسعارها ويصبح السوق أقرب إلى سوق احتكار القلة؛
- **هامش الربح:** كلما زاد هامش الربح كلما شجع الشركات على اتباع استراتيجيات هجومية والدخول في حرب سعرية، القيام بحملات إعلانية، كما أنّ هامش الربح الكبير يغري الشركات على الدخول في الصناعة وبالتالي تزداد حدة المنافسة، كما أنّ مرحلة النمو التي تمر بها الصناعة هي التي تحدد تأثير هامش الربح على زيادة حدة المنافسة؛
- **مرونة الإنتاج:** تزداد حدة المنافسة بين الشركات الغير متحكمة في كميات إنتاجها وتكون هناك إحتمالية لزيادة العرض عن الطلب، في حين تقل حدة المنافسة بين الشركات المتحكمة في المعروض من السلع والخدمات؛
- **تكلفة الخروج من الصناعة:** تزداد حدة المنافسة إذا كانت حواجز الخروج من الصناعة كبيرة أي أنّ خروج أي شركة من الصناعة يحملها خسائر كبيرة، فتتبع الشركات استراتيجيات هجومية كخفض الأسعار، وتتم بالعادة خلال مرحلة تدهور الصناعة.

ب-المنافسة على مستوى القطاع: يمكننا تصنيف قطاعات النشاط حسب ما يلي[1]:

- **عدد الموردين ودرجة اختلاف المنتج:** تختلف المنافسة عندما يكون هناك موّرد وحيد أو هناك مجموعة من الموردين، بالإضافة لدرجة اختلاف المنتج ما إذا كان متميزا أو غير متميز.
- **عوائق الدخول والخروج من القطاع:** عوائق الدخول هي تلك الكلفة الإضافية التي تتحملها الشركة عندما تقرر الدخول في قطاع معين، كما أنّها تتعرض أيضا لعوائق عندما تقرر الخروج من القطاع مثل: القيمة المنخفضة للأصول المهتلكة، مستوى التكامل العمودي ...الخ
- **هيكل التكاليف:** يتميز كل قطاع بتقسيم تكاليف بطريقة معينة، حيث يعتبر ضروريا تحديد مراكز التكاليف الأكثر حساسية لأجل السيطرة عليها، كما تساهم في تحديد الاستراتيجيات المتبناة.
- **التكامل العمودي:** بعض القطاعات يكون من الأفضل للشركة تحقيق تكاملات عمودية من الأعلى أو من الأسفل.
- **مستوى الشمولية:** بعض الصناعات العالمية (مثل الإعلام الآلي) تتطلب تحقيق استراتيجيات شاملة تمكنها من الحفاظ على تقدمها التكنولوجي وتمكنها أيضا من التحكم في تكاليفها.

ت-المنافسة على مستوى السوق: يعتبر تحديد حقل التنافس على أساس (منتج/سوق) أساسيا إذا كانت الشركة تسعى إلى التوغل في أجزاء أخرى من السوق مع الأخذ بعين الإعتبار ما يلي:

[1] مفتاح حسن، مرجع سبق ذكره، ص 86.

- السوق؛
- الحصة السوقية لكل منافس؛
- استراتيجيات وأهداف المنافسين.

خامسا: قوى المنافسة

يرى بورتر أنّ هناك خمس قوى أساسية تؤثر على شدة المنافسة وحدة الصراع بين الشركات (حالة التنافس) ما يؤثر على تنافسيتها وأرباحها وكذا آدائها، كما يرى Porter أيضا أنّ مردودية الشركة تتحدد وفق عاملين هما جاذبية القطاع وكذا الوضعية التنافسية للمؤسسة إزاء منافسيها، كما قدم Porter ضمن أعماله ما يعرف بتحليل القوى التنافسية الذي سمي على إسمه والذي يهدف إلى تقييم الإمكانيات الربحية للشركة على المدى الطويل من خلال معرفة ديناميكيات التنافس، ويوضح الشكل التالي نموذج قوى التنافس لمايكل بورتر :

الشكل رقم 1-1:نموذج قوى التنافس Porter

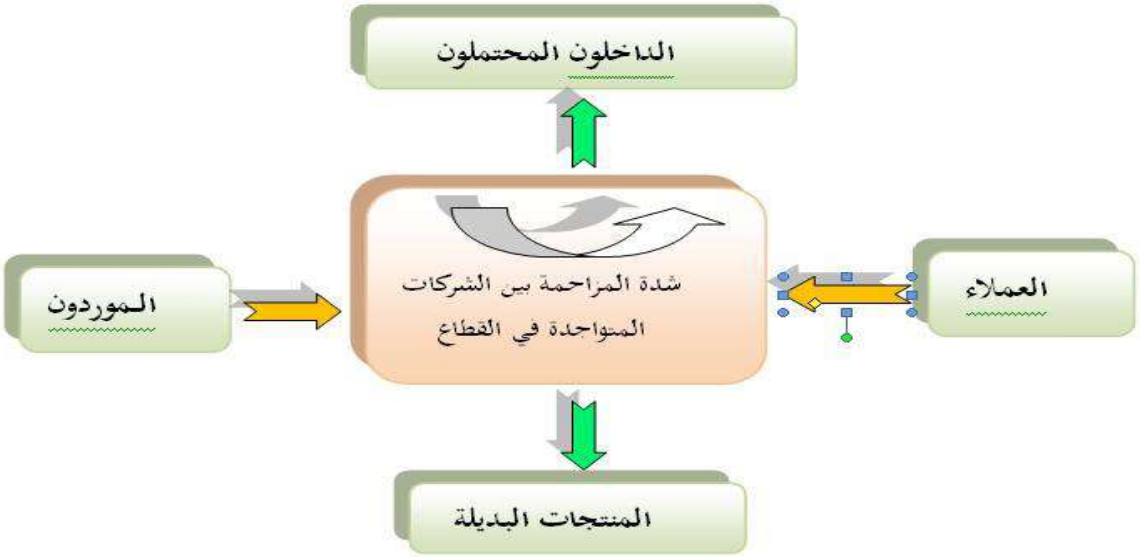

Source : Michael Porter, les choix stratégiques et concurrence,Economica, Paris, France, 1986, p04.

أ- **تهديد الداخلين المحتملين:** إنّ تحليل الصناعة لا يقتصر فقط على تحليل مجموعة المنافسين الحاليين، بل الأهم من ذلك هو عدم تجاهل الداخلين الجدد الذين لديهم الرغبة في اقتحام السوق الجديدة بهدف الحصول على حصة سوقية، مما ينتج عن ذلك تأثيرهم في مردودية قطاع النشاط كتخفيض أسعار العرض، أو ارتفاع تكاليف الشركات المتواجدة في القطاع، الشيء الذي ينجر عنه انخفاض في الإنتاج[1]، ويتوقف هذا التهديد على العوائق الموجودة أمام

[1] جمال سحنون و معمر حمدي، تحليل التنافسية على مستوى القطاع ،**الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج المحروقات في الدول العربية**، جامعة الشلف، الجزائر، الفترة من 07 إلى 09 نومبر 2010 ، ص ص 09، 10.

دخول المنافسين الجدد إلى الصناعة، كما يعتمد أيضا على ردود الفعل من المنافسين الحاليين إزاء الداخلين المحتملين[1]، كما يمكننا إيجاز عوائق الدخول إلى قطاع معين في العوامل التالية[2]:

- **اقتصاديات السلم**: إن هدف اقتصاديات السلم هو خفض التكلفة الوحدوية عن طريق الإنتاج بكميات كبيرة، مما يشكل حاجزا أمام الداخلين الجدد للقطاع، حيث في هذه الحالة يتعين على الشركة الجديدة أن تنتج بحجم معين من الإنتاج حتى تصل تكلفة إنتاجها للحد الأدنى، حيث إذا بدأت الشركة بإنتاج كميات أقل من هذا فإنّ كلفة الإنتاج تصبح مرتفعة بما لا يمكنها من منافسة الشركات القائمة[3].
- **تمييز المنتجات**: يواجه الداخلون الجدد للقطاع ولاء ووفاء زبائن القطاع لمنتجات الشركات المتواجدة، التي حازت على ثقتهم، وهو ما سيدفع بالداخلين الجدد بدورهم إلى محاولة كسب الثقة.
- **متطلبات رأس المال**: إن تكلفة الانطلاق في المشروع وكذا تكاليف الإشهار والبحث والتطوير كلها تكاليف تحتاج إلى موارد مالية كبيرة للدخول في المنافسة، كما تنطوي على مخاطر كبيرة بحكم عدم التنبؤ بنتائجها، كل هذا يعتبر حاجزا أمام الشركات التي تنوي الدخول كما يعطي امتيازا للشركات المتواجدة في القطاع.
- **تكاليف التحويل**: هي التكاليف التي يتحملها العميل عند تحوله من منتج المنافسين إلى منتج الداخل الجديد، وتشمل تكاليف التحويل: تكاليف تأهيل اليد العاملة، تكاليف التجهيزات الجديدة والملحقة، التكاليف المتعلقة بالزمن لتأهيل واختيار التصميمات الجديدة للمنتج... إلخ.
- **النفاذ لقنوات التوزيع**: باعتبار أن قنوات التوزيع مستغلة من طرف الشركات المتواجدة بالقطاع، يتطلب من الشركات الجديدة إقناع القنوات بقبول تصريف منتجاتها، وهو يعتبر تحدي كبير وحاجزا للدخول للقطاع.
- **السياسة الحكومية**: باستطاعة الحكومة أن تخلق حواجز للدخول أمام الشركات الجديدة في قطاع نشاط معين من خلال سنها للقوانين والتشريعات، كأن تفرض استعمال تكنولوجيا متقدمة لحماية المحيط من التلوث، وهذا يتطلب استثمارات جديدة مكلفة.

ب- القوة التفاوضية للموردين:

يتم تحليل القوة التفاوضية للموردين من خلال تحليل المتغيرات الخاصة بعملية التوريد (التكلفة، النوعية، طبيعة المواد، مواعيد التسليم، أثر التغيرات الاقتصادية والسياسية وكذا التكنولوجية على استمرارية عمليات التوريد...الخ)[4]، حيث تزداد القوة التفاوضية للموردين في الحالات التالية[5]:

---

[1] Michael Porter, **les choix stratégiques et concurrence**,Economica, Paris, France, 1986, p07.

[2] Michel Gervais, **Stratégie De L'entreprise**, 5éme édition, Economica, Paris, France, 2003, P P 108,109.

[3] عبد القدر محمد عبد القادر عطية، **الاقتصاد الصناعي بين النظرية والتطبيق** ،الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، 1997 ، ص ص 59، 60.

[4] مفتاح حسن، مرجع سبق ذكره، ص 90.

[5] بوعافية عادل، دراسة تأثير قوى المنافسة الخمسة لporter على تنافسية مؤسسات قطاع خدمة الهاتف النقال في الجزائر، **مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE**، العدد 08، ، سبتمبر 2018، ص 591 .

- كلما كان عدد الموردين محدودا كلما زادت قدرتهم على فرض اسعارهم وكذا فرض نوعية السلع (حتى وإن كانت رديئة النوعية) على الشركات التي تتعامل معها؛
- مدى توفر بدائل لمنتجات الموردين، ففي حالة محدودية عدد البدائل الخاصة بسلعة معينة، فإن الشركة مضطرة لقبول المنتجات المعروضة عليها؛
- درجة مساهمة الموردين في تقديم خدمة جيدة؛
- درجة مساهمة الموردين في كلفة المنتج بالنسبة للصناعة؛
- أهمية الصناعة بالنسبة للمورد، حيث تتحدد هذه الأهمية بمبلغ أرباحه المحققة، حيث كلما ارتفعت ارباحه نتيجة تعامله مع شركة معينة كلما تشجع للاستمرار في تعامله معها حفاظا على مستوى أرباحه ومحاولة رفع مستواها.
- تزيد القوة التفاوضية للمورد إذا استطاع تحقيق تكامل أمامي وخلفي بشكل أكبر؛[1]

بالمقابل تستطيع الشركة تقوية موقفها التفاوضي بالضغط على الموردين من خلال عديد الاجراءات نذكر من بينها[2]:

-البحث عن مصادر توريد متعددة تتنافس فيما بينها لتقديم أفضل الأسعار وأفضل النوعيات للشركات المشترية؛

-تركيز الشركة على موردين محددين تكون فيها الشركة عميل مهم، حيث تستطيع الشركة توجيههم بما يخدم مصالحها؛

-تحقيق تكامل خلفي للصناعة التي تعمل فيها.

ت- القوة التفاوضية للعملاء:

إنّ العوامل التي تحكم القوة التفاوضية للموردين هي نفسها التي تحكم القوة التفاوضية للعملاء، غير أنّ هذه العوامل تعمل بالعكس مع القوتين[3]، حيث يتمتع العملاء بقوة تفاوضية كبيرة في الحالات التالية[4]:

-إذا كان العميل يملك كل المعلومات حول الطلب وأسعار السوق الحقيقية وكذا تكاليف الموردين؛

-إذا كانت تكاليف التحويل التي يتحملها العملاء ضعيفة؛

-إذا كان إنتاج القطاع لا يؤثر على نوعية المنتجات أو الخدمات الخاصة بالعميل؛

-إذا كان قادرا على تحقيق التكامل العمودي من الأعلى والإنتاج بنفسه؛

-إذا كانت الأرباح التي يحققها العميل قليلة؛

-إذا كانت المشتريات تمثل جزءا هاما من تركيبة منتجات العميل.

ث-تهديد المنتجات البديلة:

المنتجات البديلة هي تلك المنتجات التي يهتم العميل بأحدها فقط ولا يستخدمان معا، فزيادة سعر أحد المنتجين يقلل الطلب عليه و يزيد الطلب على السلعة الأخرى البديلة، لذلك تهتم الشركات بمعرفة المنتجات البديلة لمنتجاتها وخدماتها

[1] مفتاح حسن، مرجع سبق ذكره، ص 90.

[2] السابق، ص 91.

[3] بوعافية عادل، مرجع سبق ذكره، ص 592.

[4] Michael Porter, **Op.Cit**, p27.

والتي تشبع نفس الحاجات بأسعار أقل و نوعيات أفضل، فإنها بذلك تشكل تهديدا لمنتجات وخدمات الشركة، كما يرتبط تهديد المنتجات البديلة بمجموعة من العوامل نذكر منها[1]:

-الأداء النسبي للبدائل من حيث الأسعار والنوعية والقدرة على إشباع الحاجات وكذا سهولة الحصول عليها؛

-تكاليف التحول إلى المنتجات البديلة، فكلما كانت هذه التكاليف قليلة زاد تهديد وخطورة البدائل؛

-ميل المشترين نحو البدائل واعتبارها خيارات واقعية ومتاحة يمكن لها أن تتطور باتجاهات أفضل.

ج- شدة المنافسة في الصناعة:

ترتبط شدة المنافسة في الصناعة بالعديد من العوامل من بينها طبيعة الشركات المتواجدة في الصناعة، كما وتزداد شدة المنافسة خصوصا في الأسواق التي تتميز بمعدل نمو ضعيف فتتجه الشركات لزيادة حصتها السوقية على حساب بعضها البعض متبعة عدة استراتيجيات مثل تحسين خدماتها، الحملات الإعلانية، تخفيضات كبيرة ...الخ[2]

كما أنّ شدة المنافسة ترتبط بعديد العوامل نذكر من بينها:[3]

-طبيعة الصناعة ودرجة نموها واحتمالات استمرار النمو في المستقبل؛

-طبيعة تركيبة التكاليف الثابتة والمتغيرة وكذا القيمة المضافة؛

-القدرة على استخدام الطاقة الإنتاجية بمرونة؛

-مدى التمايز والتنوع في المنتجات بين المنافسين؛

-حواجز الخروج من الصناعة وتكاليف التحول بإتجاهات أخرى.

الفرع الثاني: مفهوم الميزة التنافسية:

أولا: تعريف الميزة التنافسية:

عرفها العديد من المفكرين الإقتصاديين منهم:

تعريف Kotler: " هي ميزة عن المنافسين تكتسب عن طريق تقديم قيمة أكبر للعميل إمّا من خلال الأسعار الأقل أو عن طريق تقديم فوائد أكثر تبرر السعر العالي"[4].

تعريف Ansof: " هي خصائص الفرص المميزة ضمن مجال معرفة ثنائية (منتج/سوق) يتجه للنمو، فهي تهدف إلى التعريف بصفات خاصة لمنتج قابل للتسويق والذي يمنح المؤسسة وضعية تنافسية قوية"[5].

---

[1] طاهر محسن منصور الغالبي وآخرون، **الإدارة الاستراتيجية (المفاهيم والعمليات)** ،دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011 ، ص 105.

[2] بوعافية عادل، مرجع سبق ذكره، ص 593.

[3] طاهر محسن منصور الغالبي وآخرون ، مرجع سبق ذكره، ص 99.

[4] فليب كوتلر، جارلي امسترونج، **أساسيات التسويق**، ترجمة محمد سرور علي ابراهيم سرور، دار المريخ، عمان، الأردن، 2007، ص 436.

[5] بوازيد وسيلة، **مقاربة الموارد الداخلية والكفاءات كمدخل لتحقيق الميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، رسالة ماجستير، .كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2012، ص 25.

وعرفها Porter أنها: " تنشأ الميزة التنافسية أساسا من القيمة التي استطاعت المؤسسة أن تخلقها لزبائنها، حيث يمكن أن تأخذ شكل أسعار أقل بالنسبة للمنافسين بمنافع متساوية أو بتقديم منافع منفردة في المنتج تعوض الزيادة السعرية المفروضة"[1].

تعرف أيضا على أنّها ذلك الاختلاف والتميز الذي تملكه الشركة عن منافسيها، والذي سيؤهلها إلى تحقيق مزايا عديدة منها الحصول على هوامش ربح مرتفعة، تطبيق أسعار تنافسية، زيادة الحصة السوقية، النمو والبقاء في السوق[2].

نستنتج إذا أنّ مفهوم الميزة التنافسية يتعدى المفهوم الذي يعتبر أنها الخاصية أو الميزة التي تتفرد بها الشركة عن غيرها من الشركات المنافسة، إلى مفهوم أكثر واقعية أنّها: "كل الطرق والاستراتيجيات التي تستطيع من خلالها المؤسسة أن تقدم قيمة محسوسة واحدة أو أكثر للعملاء تزيد عن المنافسين مثل: السعر، الجودة، التكنولوجيا، السرعة، الرفاهية، خدمة العملاء، بحيث تحقق هذه الميزة للشركة موقفاً قوياً تجاه الأطراف المختلفة (موردين، عملاء وغيرهم).

ثانيا:الأسس العامة لبناء الميزة التنافسية

يقول بورتر أن المزايا التنافسية تتوفر لدى الشركات القادرة على خلق قيمة متفوقة للعميل عن ما يقدمه المنافسون، كما أشار أيضا إلى أن إستراتيجيتي قيادة التكلفة والتمييز أساسيتين لخلق القيمة وتحسين المزايا التنافسية، وكيفية خلق هذه القيمة يتجسد من خلال خفض معدلات هيكل التكلفة أو من خلال تمييز المنتج، ويتحقق ذلك خلال أربعة عناصر أساسية هي: الكفاءة، التحديث، الجودة، الاستجابة لحاجات العميل، كما يمكن توضيح هذه العناصر من خلال الشكل التالي[3]:

[1] Michael Porter, **competitive advantage creating and sustaiving superior performance** ,The Free Press, New York, USA, 1985, p19.

[2] بوبعة عبد الوهاب، **دور الابتكار في دعم الميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة شركة موبليس** ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2012/2011، ص 86.

[3] بوازيد وسيلة، **مقاربة الموارد الداخلية والكفاءات كمدخل للميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، 2012/2011، ص 16.

الشكل رقم 1-2:الأسس العامة لبناء الميزة التنافسية

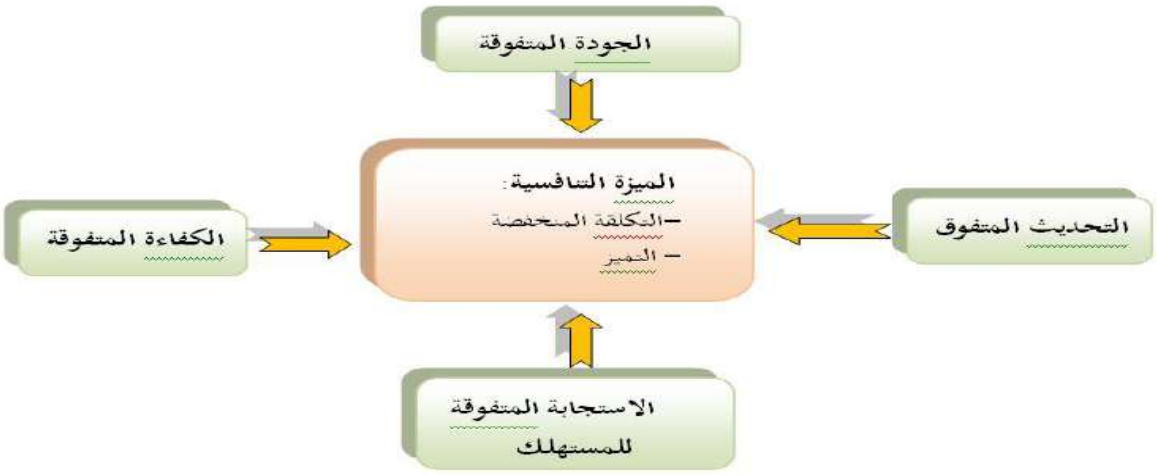

المصدر: شارل هيل، جاريث جونز، الإدارة الإستراتيجية مدخل متكامل، ترجمة: محمد أحمد سيد عبد المتعال، إسماعيل علي بسيوني، دار المريخ، الرياض، ص 204.

أ- **الكفاءة المتفوقة**: الكفاءة هي الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، وتقاس بكمية المدخلات (عوامل الإنتاج) المستخدمة لإنتاج وحدات معينة من المخرجات، باعتبار أنّ المؤسسة أداة تقوم بتحويل المدخلات إلى مخرجات متمثلة في السلع والخدمات[1]، حيث تزيد كفاءة المؤسسة كلما قلت المدخلات المطلوبة لإنتاج كمية معينة من المخرجات، وبذلك تزيد تنافسية المؤسسة، كما تستطيع المؤسسة أن ترفع مستوى كفاءتها من خلال عدة عوامل من بينها[2]:

- اقتصاديات الحجم: يقصد به تخفيض تكلفة الوحدة المرتبطة بالإنتاج على نطاق واسع، فكلما استطاعت المؤسسة زيادة مخرجاتها كلما تناقصت تكلفة الوحدة كنتيجة لتوزيع التكاليف الثابتة على حجم كبير من الإنتاج؛
- أثر التعلم: تعتبر آثار التعلم بمثابة وفورات في التكلفة نتيجة التعلم بالممارسة العملية وبالتالي تزداد الإنتاجية على مدار الوقت وتنخفض التكلفة كلما تعلم العاملين الطريقة الأكثر كفاءة لأداء المهام؛
- تطبيق نظام التخزين اللحظي Just In Time (JIT): إنّ تبني نظام التخزين اللحظي في إدارة المواد يمكن أن يساهم بشكل فعال في تحسين كفاءة المؤسسة من خلال الاقتصاد في تكاليف التخزين، حيث لاتصل المواد أوالسلع إلى المؤسسة إلا فور الاحتياج إليها ما يؤدي إلى زيادة معدل دوران المخزون الذي يترتب عليه تخفيض تكاليف المخزون؛

[1] بوازيد وسيلة، مقاربة الموارد الداخلية والكفاءات كمدخل للميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، رسالة ماجستير، .كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، 2012/2011، ص 16.

[2] المرجع السابق، ص17.

- من خلال أنشطة البحوث والتطوير تستطيع المؤسسة تصميم منتج سهل التصنيع يحقق كفاءة أكبر ويقوم بتخفيض هيكل التكاليف.

ب- **الجودة:** لم يعد السعر وحده العامل المحرك الوحيد لسلوك المستهلك الذي أصبح أكثر تطلبا وصعب الإرضاء، كما أنّ حدة المنافسة التي تتسم بها البيئة الاقتصادية العالمية الحديثة فرضت على الشركات التي ترغب في البقاء والاستمرار العمل على توفير منتجات وخدمات بجودة عالية، حيث لا يمكن أن نقول أن المنتج أو الخدمة ذو جودة إلاّ عندما يدرك المستهلك أن هناك قيمة أكبر في صفات المنتج أو الخدمة مقارنة بنفس الصفات في المنتجات أو الخدمات المنافسة[1].

ت- **الإبداع:** يعتبر الإبداع من أهم المصادر الرئيسية في بناء المزايا التنافسية، إذ يمنح للمؤسسة سواء من خلال الإبداع في المنتج أو في العمليات شيئا متفردا يميّزها عن المنافسين، مما يسمح بتعزيز قيمة منتجاتها أو خدماتها لدى زبائنها وبالتالي اختلافها وتميزها ، كما يعطي إمكانية للمؤسسة لفرض أسعار عالية أو خفض تكاليف منتجاتها بنسبة كبيرة بالمقارنة بالمنافسين[2].

ث- **الإستجابة المتفوقة للعميل:** تتحقق عندما تكون المؤسسة قادرة على إشباع احتياجات عملائها بشكل أفضل من منافسيها بخلقها قيمة أكبر لمنتجاتها بحيث تكون هذه القيمة مدركة من قبل العميل وتؤدي إلى زيادة ولاءه للعلامة التجارية.

ثالثا: معايير الحكم على جودة الميزة التنافسية:.

هنالك عدة معايير للحكم على جودة الميزة التنافسية وهي كما يلي[3]:

أ- **مصدر الميزة التنافسية:**يمكن ترتيب مصادر الميزة التنافسية وفق مايلي:

- **مزايا تنافسية من مرتبة منخفضا:** هي مزايا يسهل نسبيا تقليدها ومحاكاتها من قبل المنافسين مثل التكلفة المنخفضة، الأسعار...الخ
- **مزايا تنافسية من مرتبة مرتفعة:** هي تلك المزايا التي يصعب تقليدها و حاكاتها من قبل المنافسين على غرار التكنولوجيا العالية، العلاقات الوطيدة مع العملاء المرتبطة بتكاليف تحويل عالية، العلامة التجارية، السمعة وتتميز هذه المزايا بالخصائص التالية:
  - ✓ تتطلب مهارات وقدرات فنية من مستوى عالي وعلاقات وطيدة مع العملاء.
  - ✓ المزايا التنافسية هي نتيجة بحوث التطوير والاستثمار في الميزة.

---

[1] شارل هيل، جاريث جونز، **الإدارة الإستراتيجية مدخل متكامل**، ترجمة: محمد أحمد سيد عبد المتعال، إسماعيل علي بسيوني، دار المريخ، الرياض، ص 208.

[2] بوازيد وسيلة، مرجع سبق ذكره، ص 18.

[3] حجاج عبد الرؤوف، **الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية : مصادرها ودور الإبداع التكنولوجي في تنميتها دراسة ميدانية لشركة روائح الورود لصناعة العطور الوادي**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، 2007/2006، ص 05.

ب–عدد مصادر الميزة التنافسية التي تمتلكها: إنّ الشركة التي تملك مصدر وحيد للميزة التنافسية من السهل على المنافسين التغلب عليها ومحو آثار تلك الميزة، لكن الشركة التي تملك مصادر عديدة للمزايا التنافسية يصعب محاكاتها والتغلب عليها.

ت–درجة التحسين والتطوير والتجديد المستمر في الميزة: يجب على الشركة أن تسبق منافسيها قبل تقليدهم لمنتجاتها بالبحث عن مزايا جديدة وكذا القيام بعمليات التحسين المستمر والتجديد في المزايا القديمة أو رفعها لمستوى أعلى، كما أنّ عملية التقييم المستمر لأداء الميزة التنافسية من شأنه أن يساعد الشركة في عملية اتخاذ االقرار بالإحتفاظ بالميزة وتطويرها أو التخلي عنها في حالة أنها لا تحقق هدفي التفوق والوفرات الإقتصادية[1].

الفرع الثالث: مفهوم التنافسية

يختلف تعريف التنافسية باختلاف مستوى التحليل فيما كانت شركة ، قطاع نشاط أو دولة، ويمكن تعريفها على الثلاث مستويات بحيث كل هذه المستويات متكاملة فوجود شركة محلية ذات قدرة تنافسية كبيرة سيظهر ذلك في شكل قطاع فعال وتنافسي وبالأخير سينعكس ذلك على تنافسية الدولة.

أولا: تعريف التنافسية على مستوى الشركة

عرفت هيئة التجارة والصناعة البريطانية التنافسية على مستوى الشركة كالتالي: " التنافسية هي القدرة على إنتاج السلع والخدمات بالنوعية الجيدة والسعر المناسب وفي الوقت المناسب، وهذا يعني تلبية حاجات المستهلكين بشكل أكثر كفاءة من المنشأة الأخرى[2]"، ولم يختلف مايكل بورتر معها في هذا التعريف حيث اعتبر أن الشركة هي من تنشئ القدرة التنافسية وليست الدولة فبناءا على دراساته تُبنى استراتيجيات تطوير تنافسية البلدان على استراتيجيات الشركات في مجال الابتكار والإبداع والتطوير لاستدامة التوسع في الأسواق المحلية والدولية والانفتاح لتحقيق مستويات جيدة من التنافسية، وعرفها كذلك Enright M.J بأنها:" القدرة على تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات بشكل أكثر كفاءة وفعالية من المنافسين الآخرين في السوق الدولية، مما يعني نجاحا مستمرا لهذه الشركة على الصعيد العالمي في ظل غياب الدعم والحماية من قبل الحكومة"[3] ، وتعرف أيضا بأنها قدرة الشركة على الصمود أمام المنافسين بغرض تحقيق الأهداف من الربحية، النمو، الاستقرار، التوسع، الابتكار والتجديد، إذ تسعى الشركات إلى تحسين المراكز التنافسية بشكل دوري تماشيا و ديناميكية التغيرات المحلية والعالمية[4].

تتمحور جميع تعاريف التنافسية على مستوى الشركة في قدرتها على تلبية رغبات المستهلكين وذلك بتوفير سلع وخدمات ذات نوعية جيدة أو بسعر أكثر انخفاضا أو بتصميم أفضل بالنسبة للزبائن بحيث تولد مبيعات أو هامش ربح أعلى من المنافسين حيث تستطيع من خلالها النفاذ للأسواق الدولية، ويعد تلبية حاجات الطلب المحلي المتطور المعتمد على الجودة خطوة

1

[2] وديع محمد عدنان، **القدرة التنافسية وقياسها**، بحوث ودراسات ومناقشات، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003، ص10.

[3] مصطفى أحمد حامد رضوان، مرجع سبق ذكره، ص 21.

[4] أوريسي هبة الله، **تنافسية القطاع السياحي وانعكاساته على التنمية المستدامة في الدول العربية** ، (أطروحة دكتوراه) منشورة، جامعة سطيف، الجزائر، 2012 ص4.

أساسية في تحقيق القدرة على تلبية الطلب العالمي والمنافسة في الأسواق الدولية، كما أن الهدف ليس مشاركة المنافسين في الفرص المحدودة المتاحة في الأسواق، بل في البحث عن الفرص الجديدة الهائلة أي أن المنافسة الحقيقية هي على السوق الذي لم ينشأ بعد، كما أن رفع تنافسية الشركة يحقق مجموعة من الأهداف أهمها تحقيق درجة عالية من الكفاية أي أن الشركة تمارس نشاطها بأقل مستوى من التكاليف وبالتطور التكنولوجي المسموح كما يضمن التطور والتحسين المستمر للأداء من خلال الإبداع والابتكار والحصول على نمط جيد للأرباح كمكافأة للمؤسسة على تميزها عن منافسيها.

ثانيا: تعريف التنافسية على مستوى قطاع النشاط

هناك العديد من التعاريف للتنافسية على هذا المستوى منه من يعتبر أنّها قدرة شركات قطاع صناعي معين في بلد ما على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق الدولية دون الاعتماد على الدعم والحماية الحكومية وبالتالي تميز الدولة في تلك الصناعة[1]، وتعرف أيضا بأنّها قدرة القطاع على تحقيق القيمة المضافة العالية ضمن بيئة أعمال ذات تشريعات مرنة وناظمة لها تتماشى والتطورات الاقتصادية وضمن آليات فعالة لقوى السوق من ناحية الموردين والمستهلكين، بالإضافة لحرية دخول السوق والخروج منه[2]، وتعرف كذلك بأنّها قدرة القطاع على تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات بكفاءة وفعالية أفضل من المنافسين الآخرين في السوق الدولية وفي ظل غياب الدعم والحماية الحكومية وذلك من خلال رفع إنتاجية عوامل الإنتاج[3]، أي قدرة القطاع على استغلال عوامله الإنتاجية في المدى الطويل.

إنّ ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع معين ما هو إلا ترجمة لقوة القدرة التنافسية لمؤسساته، حيث تعمل القطاعات ذات القدرة التنافسية على تحقيق أربعة معايير أساسية متفق عليها وهي الربحية، التميز، المساهمة في التجارة الدولية و كذا المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي المتواصل[4]، وتقاس تنافسية قطاع النشاط من خلال الربحية الكلية للقطاع وميزانه التجاري وكذا محصلة الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل والخارج إضافة إلى مقاييس أخرى متعلقة بتكلفة وجودة المنتجات.[5]

ثالثا: تعريف التنافسية على مستوى الدولة

حظيت التنافسية على هذا المستوى باهتمام الهيئات والمنظمات الاقتصادية التي تُعنى بإدارة الأعمال الدولية :

أ-تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE):عرفها Oughton سنة 1997 " الدرجة التي يمكن وفقها وفي شروط سوق حرة وعادلة إنتاج السلع والخدمات التي تواجه أذواق الأسواق الدولية في الوقت الذي تحافظ فيه على توسيع الدخول الحقيقية للشعب على المدى الطويل" وفي وثيقة أخرى " القدرة على إنتاج السلع والخدمات التي تواجه اختبار المزاحمة

---

[1] سامر علي البوش، **القدرة التنافسية للصناعات الغذائية ودورها في التجارة الخارجية السورية**،أطروحة دكتوراه، كلية الإقتصاد جامعة دمشق،سوريا ، 2014، ص24.

[2] كبيري فتيحة، **فعالية تكنولوجيا المعلومات والإتصال في رفع تنافسية المؤسسات**،أطروحة دكتوراه، كلية الإقتصاد جامعة تلمسان،الجزائر ، 2018، ص14.

[3] بالقاسم العباس، التجارب الناجحة في النفاذ إلى الأسواق العالمية،**ملتقى حول التنافسية العربية** ، المعهد العربي للتخطيط،الكويت ، 2003، ص 3.

[4] بورادي ساعد، عيساني عامر،تقييم تنافسية قطاع السياحة والسفر في بلدان المغرب العربي ،**مجلة العلوم الانسانية**، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد 40، ، جوان 2015، ص73.

[5] زغدار أحمد ،**المنافسة – التنافسية والبدائل الاستراتيجية** ،الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن ، 2011، ص26.

الخارجية في الوقت الذي تحافظ فيه على توسيع الدخل المحلي الحقيقي" وفي وثيقة أخرى " التنافسية هي " قدرة البلد على توليد الموارد اللازمة لمواجهة الحاجات الوطنية"[1]

ب–تعريف المنتدى الاقتصادي العالمي للتنافسية: هي " العوامل التي تمكّن الاقتصاديات الوطنية من تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والازدهار بعيد المدى " نذكر أن المنتدى بادئ الأمر عرف التنافسية أنها "قدرة المنظمين في البلد على التفوق على منافسيها في الأسواق الدولية" ثم وسع التعريف وربط التنافسية بالقدرة على تحقيق النمو الاقتصادي وخلق الثروة، ثم ربطها بالسياسات الداعمة لمعدلات نمو اقتصادي مرتفع في المدى المتوسط[2].

ت–تعريف المعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD): اعتبر أنّ التنافسية ما هي إلا أداة لتحليل كيفية قيام دولة ما أو شركة بإدارة قدراتها لتحقيق الربح،كما قام المجلس الأمريكي للسياسة التنافسية بتعريف التنافسية بأنها "قدرة الدولة على إنتاج سلع وخدمات تنافس في الأسواق العالمية وفي نفس الوقت تحقق مستويات معيشة مطردة في الأجل الطويل"[3]، كما تبنى المعهد العربي للتخطيط في دراسة تنافسية الاقتصاديات العربية مفهوما للتنافسية يرتكز على مؤشرين أولا الأسواق الخارجية والاستثمارية وثانيا الاستثمار الأجنبي المباشر كميادين أساسية لتطوير التنافسية العربية[4].

تتمحور بعض تعاريف التنافسية على ميزان المدفوعات وأخرى تطبق عديد المؤشرات الموضوعية والذاتية لتقييم ما إذا كان البلد يولّد نسبيًا من الثروة في الأسواق الدولية أكثر ممّا يولده منافسوه، بالإضافة للقدرة على الحفاظ على حصصهم في الأسواق، وكذا القدرة على توفير مداخيل مستديمة أعلى مع تحسين المعايير الاجتماعية والبيئية.

نجم عن تعاريف التنافسية (خاصة التي تبنتها المؤسسات التي تصدر تقارير دورية عن التنافسية) محاولات لقياسها عن طريق مؤشرات مركبة تضم عدد كبير من المتغيرات والعوامل، كما نجم عن هذا التوسع في قياس التنافسية اندماج وخلط وكذا صعوبة التفرقة بين التنافسية والتنمية الاقتصادية بمفهومها الواسع، كما واجه تقرير التنافسية الكونية الذي يصدره منتدى الاقتصادي العالمي انتقادات جوهرية أهمها كان انتقاد Lall سنة 2001 عن ابتعاد المؤشرات المركبة عن تعريف وقياس واضح للتنافسية بحيث كل شيء يؤثر على التنافسية حيث تم تمييع مفهومها ومحدداتها، حيث درس فريق مشروع التنافسية في المعهد العربي للتخطيط هذه الانتقادات واستخلص جوهرية جوانب عدة منها وتبنى مفهوما للتنافسية يركز على الأسواق الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر[5].

ث–تعريف المعهد العربي للتخطيط(API): يرى فريق مشروع التنافسية في المعهد العربي للتخطيط أنّ التنافسية الوطنية تتعلق بالأداء الحالي والكامن للأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالتنافس مع الدول الأخرى[6]، ويعتبر أنّ التنافسية الدولية هي "قدرة البلد على:

---

[1] محمد عدنان وديع، مرجع سبق ذكره ، ص 5.

[2] مصطفى أحمد حامد رضوان، مرجع سبق ذكره، ص 27.

[3] طارق نوير، **دور الحكومة الداعم للتنافسية حالة مصر**، المعهد العربي للتخطيط،الكويت ، 2002، ص5 .

[4] دويس محمد الطيب، **براءة الاختراع مؤشر لقياس تنافسية المؤسسات والدول حالة الجزائر**، (رسالة ماجستير) منشورة، جامعة ورقلة، الجزائر، 2005 ص7.

[5] محمد عدنان وديع، مرجع سبق ذكره، ص 6.

[6] المرجع السابق، ص 7.

- أن ينتج أكثر وأكفأ نسبيا (يقصد بالكفاءة أي الإنتاج بتكلفة أقل ، وبجودة مرتفعة، بالإضافة للملاءمة مع الحاجات العالمية وليس فقط المحلية، في المكان والزمان و نظم التوريد ...الخ
- أن تكون أكثر مبيعاته من السلع المصنعة والتحول نحو السلع عالية التصنيع والتقانة أي ذات قيمة مضافة عالية في السوقين الخارجية والمحلية؛
- أن يستقطب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بما يوفره البلد من بيئة مناسبة وبما ترفعه الاستثمارات الأجنبية من مزايا تنافسية تضاف إلى المزايا النسبية[1].

قام عديد المفكرين الاقتصاديين بتعريف التنافسية على مستوى الدولة، لعل أبرزها كان تعريف مايكل بورتر حيث أعتبر أنّها "معدل الإنتاجية الذي تستغل به الدولة مواردها البشرية والمالية والطبيعية، وتحدد الإنتاجية مستوى المعيشة في الدولة أو الإقليم المعني"[2]، كما يرى بورتر أن استراتيجيات تطوير تنافسية البلدان تبنى على الاختراع والإبداع والإنتاجية والتطوير والانفتاح لتحقيق مستويات جيدة من التنافسية، كما أشار إلى ضرورة الاعتماد على الميزة المطورة أو الميزة التنافسية المبنية على استراتيجيات الشركات في مجال الإبداع والابتكار عوض الاعتماد على الميزة النسبية المتوفرة، حيث أضحت التنافسية ووفق استنتاجاته سياسة وطنية يقاس من خلالها مدى مقدرة البلد على تحقيق تفوق في الأسواق الدولية، بالإضافة إلى الجاذبية في استقطاب رؤوس الأموال وتوطين التقانة والمساهمة في سلسلة الإنتاج الدولية[3].

إنّ تنافسية البلد لا يمكن أن تُختزل إلى مجرد عوامل مثل الناتج المحلي الإجمالي أو الإنتاجية، لأنّ الشركات عليها أن تواجه الأبعاد السياسية والتقنية والتعليمية للبلدان المنافسة، من ثم يتوجب عليها توفير المناخ الملائم للشركات كي تعمل وتنافس، فبالمؤسسات والسياسات الفاعلة تستطيع الأمم أن تنافس.

المطلب الثاني: محددات القدرة التنافسية

قدم كل من M.Porter ، Lall Sanjaya و Brinkman L Goerge نماذج مختلفة تناولت محددات القدرة التنافسية، فبورتر انطلق في تحليله من المستوى الجزئي (المؤسسة) على أساس أنّ المؤسسات هي التي تتنافس حقيقة في الصناعة وتستمد الدولة تنافسيتها من تنافسية مؤسساتها وكذا الصناعات المتوطنة بها، أمّا Lall فزاوج بين القدرة التنافسية والقدرة التكنولوجية، أمّا Brinkman الذي بنى نموذجه من دراسة قطاع الصناعات الغذائية بكندا، حيث فرق بين محددات القدرة التنافسية على المستوى الوطني ومحدداتها على المستوى الدولي[4].

[1] محمد عدنان وديع، مرجع سبق ذكره ، ص 6.

[2] مصطفى أحمد حامد رضوان، مرجع سبق ذكره، ص 29.

[3] سامر علي البوش ، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[4] عبد الحفيظ بوقرانة، إلياس بن ساسي، ميلود زاد الخير، محددات القدرة التنافسية في قطاع الصناعات الغذائية حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجنوب الشرقي الجزائري، **مجلة أداء المؤسسات الجزائرية**، العدد 04، ديسمبر 2013، ص ص 42، 45.

الفرع الأول: محددات القدرة التنافسية وفق نموذج الماسة لـ M.Porter

يقدم النموذج المحددات الرئيسة الأربعة للقدرة التنافسية من وجهة نظر مايكل بورتر التي يتوقف عليها تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة باعتبارها تعكس قدرتها التنافسية و تتمثل في: عوامل الإنتاج، عوامل الطلب، الصناعات المرتبطة والمساندة، إستراتيجية وهيكل المنظمة والمنافسة، بالإضافة إلى عنصرين اعتبرهما مايكل بورتر ثانويين هما: دور الحكومة والعوامل الغير متوقعة (الصدفة)، وهو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم 1-3: محددات القدرة التنافسية حسب نموذج الماسة لمايكل بورتر

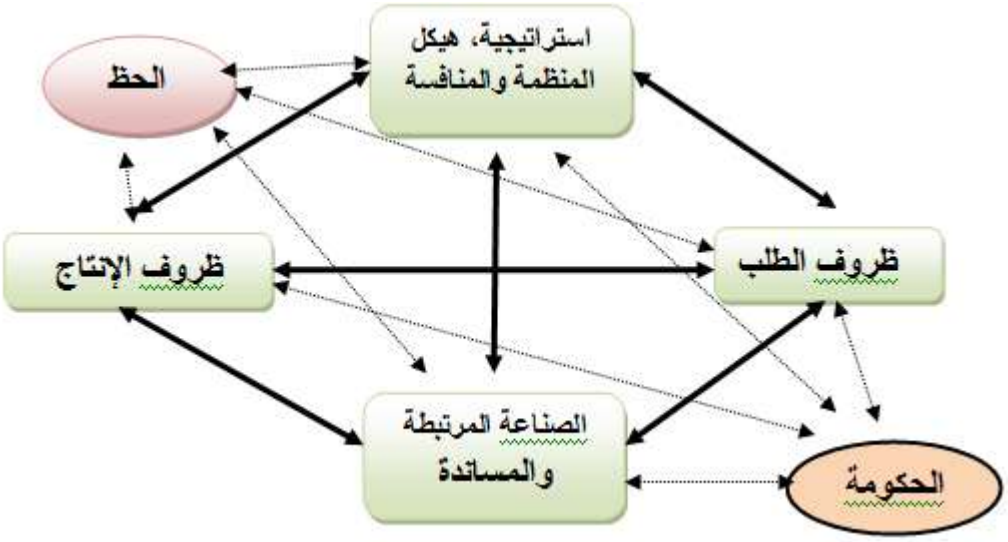

Source : Michael Porter, New Global Strategies for Competitive Advantage, Planning Review, May/Jun 1990, ABI/INFORM Trade and Industry, P 8.

أولا: طبيعة عوامل الإنتاج

لا يتعلق الأمر بالمفهوم القديم المتعلق بوفرة عناصر الإنتاج المنخفضة التكلفة والعالية الجودة فقط، بل بكفاءة استخدام تلك العوامل (الموارد الطبيعية، الموقع الجغرافي، العمل، رأس المال، الموارد البشرية...إلخ)، كما أنّ المرونة والتجديد التي تتصف بها عوامل الإنتاج بسبب أثر التطور العلمي والتكنولوجي، فإنّ المحافظة على القدرة التنافسية تتوقّف على مدى استمرارية الإرتقاء بعوامل الإنتاج وتطويرها[1]، كما أنّ وفرة عوامل الإنتاج وملاءمتها وتكلفتها وطرق مزجها تختلف من منافس إلى آخر، وبقدر ما تتوفر عوامل الإنتاج وتنخفض تكلفتها بقدر ما تكون محققة للميزة التنافسية، لكن قد يكون ذلك غير كاف ما لم ترتبط بكفاءة استخدامها وتطويرها[2].

[1] المرجع السابق، ص 42.
[2] بوازيد وسيلة، مرجع سبق ذكره، ص 21.

ثانيا: ظروف الطلب المحلي

يتم التركيز على حاجات المستهلك المحلي ومدى تطورها، فوجود طلب أكثر تطوراً وتعقداً وسريع التشبع ويتفق أيضا مع متطلبات السوق العالمي هو ما يعطي الدافع للتحسين والتطوير الذي هو أساس التنافسية، يتم دراسة الطلب المحلي (خصائصه، نوعيته، مدى تقدمه، سرعة تشبعه، قدرته أن على يعكس الأذواق العالمية...)[1].

ثالثا: الصناعة المرتبطة والمساندة

الصناعات المرتبطة هي تلك الصناعات التي تشترك مع الصناعة التي تنشط فيها المؤسسة سواء من حيث (المدخلات أو التكنولوجيا المستخدمة أو قنوات التوزيع وكذا الصناعات التي تنتج مواد مكملة لهذه الصناعة، أما الصناعات المساندة فهي تلك الصناعات التي تقدم الدعم للصناعة المعنية من حيث المدخلات التي تتطلبها العملية الإنتاجية، كما أنّ وجود صناعات مرتبطة من شأنه أن يسمح للمؤسسة بتكوين علاقات وتكاملات أمامية وخلفية، كما أنّه يسهّل تبادل المعلومات وكذا الإبداعات[2]، بما يدعم التنافسية على المستويين المحلي والخارجي.

رابعا: استراتيجية وهيكل المؤسسة والمنافسة

يتضمن أهداف المؤسسة واستراتيجيتها وطرقها التنظيمة، فالدول في سعيها لاكتساب القدرة التنافسية تتبنى مناهج إدارية مختلفة تحكم إنشاء الشركات وتنظيمها وإدارتها وكذا ظروف المنافسة ما من شأنه أن ينعكس على هيكل و إستراتيجية المؤسسات، كما أنّ المنافسة في السوق المحلي تلعب دوراها هاما في صناعة القدرة التنافسية للمؤسسات، إذ تدفع المنافسة المحلية المؤسسات إلى البحث عن سبل للمنافسة غير السعرية، من خلال التحسين والتطوير ورفع مستوى الكفاءة وجودة المنتج، ومن ثم فنجاح المؤسسة في التنافس محلياً يؤهلها للولوج إلى الأسواق الدولية[3].

تتحقق الميزة التنافسية حسب بورتر عندما تتفاعل العناصر الأربعة الرئيسية إضافة إلى عنصري الصدفة وسياسات الحكومة كعاملين ثانويين:

أ- **دور الصدفة**: كمثال على ذلك نذكر (تقلبات أسواق المال والصرف المفاجئة، أو ظهور اختراع جديد أو تقنية جديدة، أمراض وأوبئة ...الخ) يمكن أن تخلق فرصا للدول التي لديها القدرة على الإستثمار في الفرصة؛

ب-**دور الحكومة**: المتمثل في خلقها لبيئة تشريعية ومؤسسية وكذا من خلال سياستها المتعلقة بجذب الاستثمار بما يسهم في دعم الميزة التنافسية أو عرقلتها.

[1] عبد الحفيظ بوقرانة، إلياس بن ساسي، ميلود زاد الخير، مرجع سبق ذكره، ص 43.
[2] بوازيد وسيلة، مرجع سبق ذكره، ص 21.
[3] المرجع السابق، ص 22.

الفرع الثاني: محددات القدرة التنافسية وفق نموذج Lall

عرف Sanjaya Lall التنافسية بأنها "تطوير الفعالية النسبية وكذلك التنمية المستدامة، فالقدرة التنافسية الوطنية لا يعني فقط أن يكون لدينا منتجا منخفض التكلفة ولكن أيضاً بأن يكون قادرًا على المنافسة في الأنشطة التي تعزز النمو المستدام "[1]، كما اعتبر أنّ التطوير والابتكار هما الأساس في خلق القدرة التنافسية وقام بالربط بين القدرة التنافسية والقدرة التكنولوجية المحلية التي تعكس قدرة التطوير والابتكار في الدول المتقدمة أو القدرة على التعليم في الدول النامية، كما أوضح Lall أن ليس من الضروري تقديم نموذج لمحددات القدرة التنافسية بشكل رباعي، فيمكن صياغة المحددات في نماذج أخرى مؤكدا على أنّ محددات القدرة التكنولوجية هي التي تعكس القدرة التنافسية والتي تحدد من خلال تعامل المؤسسة مع ثلاثة أسواق هي (سوق العوامل، سوق الحوافز، سوق المؤسسات)كما تتوقف استجابة كل مؤسسة على استراتيجيتها وأهدافها التي تسعى لتحقيقها[2]:

أولا: سوق العوامل: يتضمن عوامل الانتاج الأكثر تقدما وتشمل التكنولوجيا، المهارات الفنية، المعلومات وتوفر البنية الأساسية.

ثانيا: سوق الحوافز: يشمل كل السياسات الاقتصادية والكلية والنظام التجاري والصناعي الذي تنتهجه الدولة بما يؤثر ايجابيا على القدرة التنافسية للمؤسسة، علاوة على الطلب المحلي الذي يشمل حجم الطلب و معدل منوه والذي يتأثر بدوره بالدخل الحقيقي وكذلك بنمط توزيعها و مدى تقدم الطلب و تعقيده.

ثالثا: سوق المؤسسات: يشمل كافة المؤسسات التي تتعامل معها المؤسسة، كمؤسسات التعليم التدريب والتطوير والبحث العلمي لما لها من أثر كبير على دعم القدرات التكنولوجية للمؤسسات من ثم قدرتها التنافسية.

الشكل رقم 1-4: محددات القدرة التنافسية حسب نموذج Lall (مثلث القدرة التنافسية)

المصدر: عبد السلام محمد السيد عوض، **الاستثمار في البحث العلمي والتطوير التكنولوجي كمصدر للقدرة التنافسية للاقتصاد المصري بالتطبيق على قطاع الصناعة**، (أطروحة دكتوراه) ، كلية التجارة جامعة بنها، مصر، 2007 ص30.

[1] Sanjaya Lall , **Policies for Industrrial competitiveness in Developing countries** : lessons from Asie , Oxford,UK, Queen Elisabath House,1997, p 12.

[2] Sanjaya Lall., "Promoting Industrial Competitiveness in Developing Countries: Lesson From Asia" , 1999, Economic paper, No.,39,p53.

الفرع الثالث:محددات القدرة التنافسية وفق نموذج Brinkman

قام Goerge L Brinkman بدراسة قطاع الصناعات الغذائية بكندا، حيث اعتبر أن القدرة التنافسية هي نتيجة مجموعة من العوامل الوطنية (المحلية) وأخرى دولية، حيث فرق بين محددات القدرة التنافسية على المستوى الوطني ومحدداتها على المستوى الدولي .

أولا: محددات القدرة التنافسية على المستوى الوطني[1]

أ- **تخصيص الموارد:** بالتركيز على الموارد الطبيعية ورأس المال البشري باعتبارهما عوامل حاسمة في تحديد تنافسية المنتج أو المؤسسة؛

ب-**التكنولوجيا:** ويتمثل في البحث والتطوير في تكنولوجيات جديدة أكثر تطورا ومواءمة يعتبر عاملا أساسيا في تحسين الإنتاجية وأحد العناصر التي تحدد الميزة التنافسية للمؤسسة والقطاع؛

ت-**خصائص المنتج:** أهميتها تتمثل في تحديد المركز التنافسي في السوق، وهذا ينطبق بشكل خاص على المنتجات التي تتمتع بخصائص مميزة عن منتجات المنافسين(خصائص غير سعرية) مثل الصيانة و خدمات ما بعد البيع وغيرها؛

ث-**وفورات الحجم:** هي تلك الوفورات في التكلفة أو في تلك التي تتولد إثر ارتفاع إنتاجية الموارد، بحيث تنمي هذه الوفورات قدرة المؤسسة على البيع بأسعار تنافسية، بما يرفع من قدرتها التنافسية مقارنة بالمنافسين؛

ج- **التنظيم والسياسات العامة:** إن تدابير السياسة العامة للدولة لها أيضا تأثير جد مهم في القدرة التنافسية للصناعة أو لمنتج معين، وذلك بفعل آليات السياسات النقدية والضريبية والاقتصادية للدولة؛

ثانيا: محددات القدرة التنافسية على المستوى الدولي

تتحدد القدرة التنافسية على المستوى الدولي بتأثير العديد من العوامل هي كما يلي[2]:

أ- سعر الصرف؛

ب- ظروف السوق الدولي؛

ت- ترتيب الأفضلية؛

ث- تكلفة النقل الدولي.

[1] عبد الحفيظ بوقرانة، إلياس بن ساسي، ميلود زاد الخير، مرجع سبق ذكره، ص 48.

[2] المرجع السابق، ص49.

الشكل رقم 1-5: محددات القدرة التنافسية حسب نموذج Brinkman

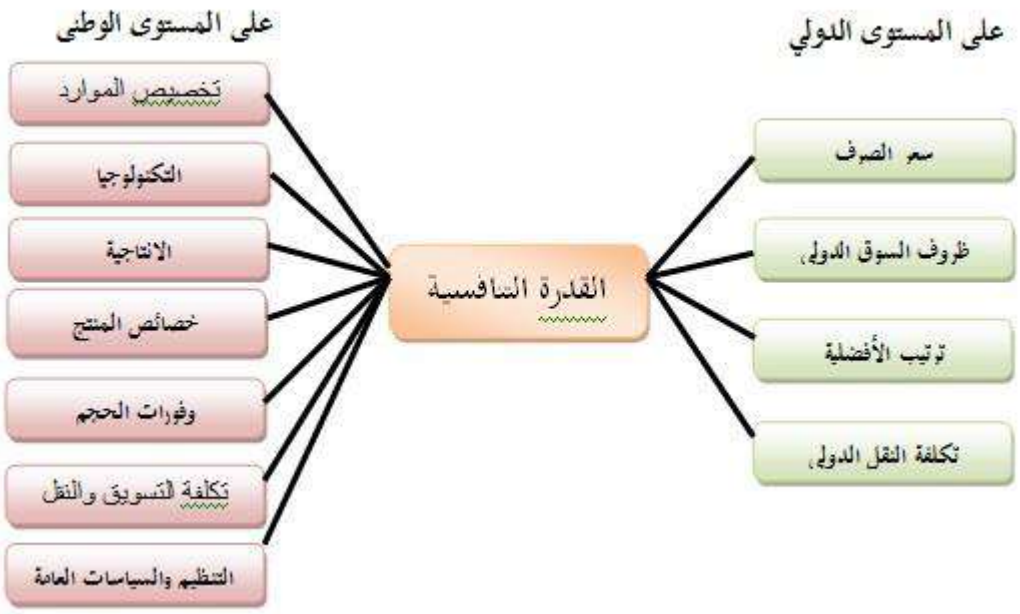

المصدر: عبد الحفيظ بوقرانة، إلياس بن ساسي، ميلود زاد الخير، محددات القدرة التنافسية في قطاع الصناعات الغذائية حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجنوب الشرقي الجزائري، **مجلة أداء المؤسسات الجزائرية**، العدد 04، ديسمبر 2013، ص 49.

الفرع الرابع:محددات القدرة التنافسية وفق نموذج المعهد الدولي للتنمية الإدارية IMD

تشمل محددات التنافسية وفق نموذج المعهد الدولي للتنمية الإدارية أربعة محددات رئيسية هي كالتالي[1]:

أولا: كفاءة الأداء الاقتصادي: تتمحور حول أهمية المنافسة المحلية والعالمية كأحد المقومات الرئيسية لتحقيق التنافسية.

ثانيا: كفاءة الحكومة: الكفاءة في تحقيق الاستقرار في السياسات الاقتصادية الكلية وضمان المرونة في الاستجابة للمتغيرات العالمية، مع ضمان الحد الأدنى من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

ثالثا: كفاءة بيئة الأعمال: قطاع مالي متطور ومتكامل مع العالم بالإضافة إلى توفير العمالة ذات الانتاجية المرتفعة.

رابعا: توافر البنية الأساسية: تتمثل في التكنولوجيا والاستثمار في البحث العلمي والتطوير والموارد البشرية الماهرة والمؤهلة للتعامل مع البنية الأساسية المتقدمة.

[1]International Institute for Management Development, world competitiveness in developing countries, year book, Lausanne, 2002

المبحث الثاني: أنواع التنافسية ومنهجيات قياسها

تعددت أنواع التنافسية وتقسيماتها وكذا منهجيات قياسها، حيث اختلف الباحثين في تحديد أنواع التنافسية،كما تعددت أيضا منهجيات قياس القدرة التنافسية حسب مستوى التحليل أولا سواء كانت مؤسسة، قطاع أو دولة، حيث نجد العديد من المنهجيات والمؤشرات التي تقيس القدرة التنافسية والتي تعطي في مجملها مجال أوسع للباحث في اختيار المؤشرات التي يستخدمها في قياس القدرة التنافسية حسب نوعية البيانات التي استطاع الحصول عليها.

المطلب الأول: أنواع التنافسية

تعددت تقسيمات التنافسية في العديد من الأدبيات، حيث قام بورتر بتقسيمها حسب استراتيجية المؤسسة، ونجد من يقسمها حسب مجال البحث إلى (تنافسية سعرية وغير سعرية)، وتقسم أيضا حسب الموضوع إلى(تنافسية المنتج وتنافسية المؤسسة)، كما نجد من يتخذ الزمن معيارا للتقسيم (التنافسية اللحظية والقدرة التنافسية)، كما يقوم المنتدى الاقتصادي العالمي بتقسيمها إلى (تنافسية ظرفية وتنافسية مستدامة).

الفرع الأول: تقسيم مايكل بورتر للتنافسية[1]

قام مايكل بورتر بتقسم التنافسية على مستوى الشركة حسب الاستراتيجية الرئيسية المنتهجة من قبل الشركة (قيادة التكاليف، التمييز، التركيز) إلى نوعين هما:

أولا: التنافسية عن طريق التميز في التكلفة: تتميز بعض الشركات بقدرتها على إنتاج وبيع نفس المنتجات المتداولة في الأسواق بسعر أقل من منافسيها وذلك لاكتسابها ميزة تنافسية تميزها عن باقي المنافسين هي قدرتها على تقليل التكلفة.

ثانيا: التنافسية عن طريق الاختلاف (التمييز): حيث تتميز الشركات بقدرتها على إنتاج سلع أو تقديم خدمات مختلفة ذو قيمة مقدرة لدى العملاء تتفرد بها الشركة عن منافسيها.

الفرع الثاني: التنافسية السعرية والغير سعرية

أولا: التنافسية السعرية: أي أن البلد الذي يملك تكاليف أقل يمكنه تصدير السلع إلى الأسواق الخارجية بصورة أفضل من البلدان الأخرى، كما أنّ لسعر صرف العملة الوطنية تأثير كبير على قدرتها التنافسية.

ثانيا: التنافسية غير السعرية: باعتبار أنّ حدود التنافسية معرفة بالعديد من العوامل غير التقانية وغير السعرية، أي المكونات الغير السعرية في التنافسية و تشمل ما يلي:

[1] مصطفى أحمد حامد رضوان، **التنافسية كآلية من آليات العولمة الاقتصادية ودورها في دعم جهود النمو والتنمية في العالم**، الدار الجامعية للنشر، مصر 2011،ص 32.

أ- التنافسية النوعية: وتشمل النوعية والملائمة وعنصر الابتكار، فالبلد الذي ينتج منتجات مبتكرة وذات نوعية جيدة وأكثر ملائمة للمستهلك والمؤسسات ذات السمعة الحسنة في السوق، يتمكن من تصدير سلعه في الأسواق الخارجية حتى لو كانت أعلى من حيث السعر من منافسيه.

ب- التنافسية التقانية: وتكون في الصناعات العالية التقانية Hi-tech [1].

الفرع الثالث: تنافسية المنتج وتنافسية المؤسسة

قسمت التنافسية حسب موضوع التنافس إلى ما يلي[2]:

أولا: تنافسية المنتج: تعتبر تنافسية المنتج شرطا لازما لتنافسية المؤسسة إضافة لمعايير أخرى، فهناك من يعتمد على سعر التكلفة كمعيار وحيد لتقييم تنافسية منتج معين، وهذا غير منطقي باعتبار أنّ هناك معايير أخرى قد تكون أكثر دلالة كالجودة وخدمات ما بعد البيع، وعليه يجب اختيار معايير معبرة تمكِّن من التعرف على وضعية المنتج في السوق في وقت معين بشكل دقيق.

ثانيا: تنافسية المؤسسة: يتم تقييم تنافسية المؤسسة على مستوى أشمل من تنافسية المنتج، حيث يتم التقييم المالي للمنتج بالاستناد إلى الهامش الذي ينتجه المنتج الواحد، أما تنافسية المؤسسة فيتم تقييمها بالاستناد إلى هوامش كل المنتجات من جهة والأعباء الإجمالية من جهة أخرى مثل: التكاليف البينية (المشتركة)، النفقات العامة، نفقات البحث والتطوير، والمصاريف المالية، فإذا فاقت هذه النفقات الهوامش واستمر ذلك مدة طويلة، فإنّ ذلك يؤدي إلى خسائر كبيرة يصعب على المؤسسة تحملها، كما أنّ على المؤسسة تقديم قيمة لزبائنها ولا يتم ذلك إلاّ إذا حققت قيما إضافية في كل مستوياتها.

الفرع الرابع: التنافسية اللحظية والقدرة التنافسية

قسمت التنافسية حسب معيار الزمن إلى ما يلي[3]:

أولا: التنافسية اللحظية: تعتمد هذه التنافسية على النتائج الإيجابية المحققة خلال دورة محاسبية، والتي من الممكن أن تنتج من فرصة عابرة في السوق أو من ظرف استثنائي جعل الشركة في وضع المحتكر في السوق على المدى القصير.

ثانيا: القدرة التنافسية: تستند على مجموعة من المعايير تربطها علاقات متداخلة فيما بينها، فكل معيار يعتبر ضروري لأنّه يوضح جانبا من القدرة التنافسية، حيث تبقى المؤسسة صامدة في بيئة مضطربة، حيث تتميز تلك القدرة التنافسية بأنها طويلة المدى وتستمر لعدة دورات محاسبية.

---

[1] المرصد الوطني للتنافسية، مرجع سبق ذكره، ص8.

[2] أوريس هبة الله، **تنافسية القطاع السياحي وانعكاساته على التنمية في الدول العربية**،أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص، جامعة سطيف الجزائر، 2012/2011، ص 08.

[3] مصطفى أحمد حامد رضوان، مرجع سبق ذكره، ص 34.

الفرع الخامس: التنافسية الظرفية والتنافسية المستديمة

قسم المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) في تقاريره السنوية التنافسية إلى نوعين هما[1]:

أولا: التنافسية الظرفية أو الجارية (CCI) : تركز على مناخ الأعمال وعمليات الشركات واستراتيجياتها، وتضم عناصر مثل التوريد، التكلفة، النوعية، الحصة السوقية...الخ.

ثانيا: التنافسية المستديمة أو الكامنة (GCI) : تركز على الابتكار ورأس المال البشري والفكري، وتحوي عناصر مثل التعليم، رأس المال البشري، الإنتاجية، مؤسسات البحث والتطوير والطاقة الابتكارية، الوضع المؤسسي وقوى السوق ...الخ

كما نميّز بين إنجاز التنافسية وكمون التنافسية وسيرورة التنافسية، حيث يجب الموازنة بين الإنجاز الآني والكامن لأنّ التركيز على أحدهما على حساب الآخر يؤدي إلى فقدان الغرض الأساسي من البحث في التنافسية، فالتنافسية الظرفية أو الجارية تركز على مناخ الأعمال وعمليات الشركات واستراتيجياتها بينما تركز التنافسية المستدامة أو الكامنة على الابتكار و رأس المال البشري والفكري[2]، كما أنّ الأبعاد الأساسية للتنافسية تدفعنا إلى الاهتمام بجوانب عديدة منها[3]:

- مستوى التحليل: سواء أكان التحليل على مستوى المنتج أو الشركة أو القطاع او البلد أو على مستوى الإقليم.
- الشمول: أي شمول الفعالية أو الكفاءة وهي تحقيق الأهداف بأقل التكاليف، والفعالية وهي الاختيار الصحيح للغايات.
- النسبية: حيث التنافسية في جوهرها تعني مقارنة نسبية بين الاقتصاديات أكانت بلدانا او شركات أو حتى أقساما داخل الشركة الواحدة، أو خلال فترتين زمنيتين...الخ

المطلب الثاني: قياس وتحليل مؤشرات التنافسية

إنّ مسألة تحديد مفهوم التنافسية جد مهمة لأنها تحدد معالم وحدود الظاهرة و كيفية قياسها وتفسيرها والعوامل المحددة لها والعوائق التي تقف أمام تطويرها، وقد اختلف الباحثين والأكاديميين والمؤسسات الاقتصادية الدولية في تحديد مفهوم دقيق للتنافسية و كذا في تحديد المؤشرات التي تقيسها، وذلك بسبب الأوجه المتعددة للظاهرة[4]، فبعض الدراسات قامت بحصر المؤشرات في عدد محدد مثل: أسعار الصرف الحقيقية المستندة إلى مؤشرات أسعار المستهلك، قيمة وحدة التصدير للسلع المصنعة، السعر النسبي للسلع المتاجر بها وغير المتاجر بها، تكلفة وحدة العمل المميزة في الصناعة التحويلية...الخ؛

---

[1] محمد عدنان وديع، مرجع سبق ذكره ، ص 7.

[2] نوري منير، تحليل التنافسية العربية في ظل العولمة الاقتصادية،**مجلة اقتصاديات شمال افريقيا**، الجزائر المجلد 03، العدد 04، ، ص25.

[3] دويس محمد الطيب، **براءة الاختراع مؤشر لقياس تنافسية المؤسسات والدولة (حالة الجزائر)**،رسالة ماجستير (غير منشورة)، فرع دراسات اقتصادية كلية العلوم الإقتصادية جامعة ورقلة، الجزائر ، 2005/2004 ، ص 7.

[4] سامر علي البوش،**القدرة التنافسية للصناعات الغذائية ودورها في التجارة الخارجية السورية**،أطروحة دكتوراه، تخصص علاقات اقتصادية دولية، كلية الإقتصاد جامعة دمشق،سوريا ، 2014، ص13

لكن الإنجاز الحقيقي لكل منها في تفسير تدفقات التجارة ليس كاملا[1]، كما يمكن أن لا يتطابق مفهوم التنافسية على مستوى المؤسسة أو الصناعة أو القطاع مع مفهومها على مستوى الاقتصاد الوطني، فيمكن أن تتحقق تنافسية المؤسسة من خلال تقليص حجم المدخلات كالتخلص من العمالة، فإذا كان نمو الإنتاجية قد تحقق من خلال تقليص مدخل العمل عوضا عن زيادة المخرج لمستوى معين من مدخل العمل، فإنّ جانبا من المنافع المحققة على مستوى المؤسسة يمكن أن يقابلها على مستوى الاقتصاد الوطني نقصا في الدخل والرفاه العام الناتج عن التخلص من العمالة (ما لم يتم استيعابها من منشآت أو مشاريع أخرى)؛ وقد يتطابق المفهومان إذا كان تحسين تنافسية المؤسسة أو الصناعة قد تحقق مع الاحتفاظ بمستويات التشغيل، لهذا من المناسب أن يجرى التحليل على المستويات الثلاثة (المؤسسة، القطاع أو الصناعة، الاقتصاد الوطني) كما يمكن أن يضاف أيضا مستوى التكامل الإقليمي[2].

الفرع الأول: مؤشرات التنافسية على مستوى المؤسسة

تعتبر الربحية المؤشر الأكثر وضوحا في تحديد تنافسية المؤسسة باعتبار أنّ المؤسسة التي لا تحقق ربحا أو قليلة الأرباح مؤسسة غير تنافسية، كما أن المؤسسة لا تعتبر تنافسية إذا كانت تكلفة إنتاجها المتوسطة تفوق سعر منتجاتها في السوق، ويفسر ذلك بسوء تخصيص موارد المؤسسة وبتبديد الثروة، كما يمكن أن تكون المؤسسة قليلة الربحية لأنّ تكلفة إنتاجها أعلى من تكلفة إنتاج منافسيها وقد يعود السبب إلى أنّ إنتاجيتها أضعف وأنّ عناصر الإنتاج تكلفتها أكثر أو للسببين معا[3].

كما قدم أوستن "**نموذج أوستن Austin 90**" الذي ركز على السياسة الصناعية والتنافسية على مستوى المؤسسة وجاذبية المنتجات من خلال القوى الخمس المؤثرة على تلك التنافسية وهي[4]:

- تهديد الداخلين المحتملين إلى السوق.
- قوة المساومة والتفاوض التي يمتلكها الموردون للمؤسسة.
- قوة المساومة والتفاوض التي يمتلكها المشترون لمنتجات المؤسسة.
- تهديد الإحلال أي البدائل عن منتجات المؤسسة.
- المنافسون الحاليون للمؤسسة في صناعتها.

تعتمد المؤسسة في قياس قدرتها التنافسية على المؤشرات التالية وهي: الربحية، تكلفة الصنع، الإنتاجية، والحصة من السوق.

---

[1] دويس محمد الطيب، مرجع سبق ذكره ، ص 09.

[2] عيسى محمد الغزالي، القدرة التنافسية وقياسها، **سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية،المعهد العربي للتخطيط**، الكويت، العدد 24، ديسمبر 2003، ص ص 09، 10.

[3] مصطفى أحمد حامد رضوان، مرجع سبق ذكره، ص 45.

[4] محمد عدنان وديع، مرجع سبق ذكره، ص 05.

أولا: الربحية: تعتبر المؤسسة تنافسية إذا كانت لا تتنازل عن أرباحها لمجرد رفع حصتها من السوق فهي تسعى دائما لتعظيم أرباحها، كما يمكن أن تكون تنافسية في سوق يتجه نحو التراجع وبالتالي تنافسيتها هنا لن تكون ضامنة لربحيتها المستقبلية، ويعتبر مؤشر الربحية كاف بالنسبة للتنافسية الحالية (الجارية)، فإذا كانت ربحية المؤسسة التي تريد البقاء في السوق ينبغي أن تمتد إلى مدة من الزمن، وأنّ القيمة الآنية لأرباح المنظمة تتعلق بالقيمة السوقية لها، كما أنّ نسبة القيمة السوقية للديون ورؤوس الأموال الخاصة بالمؤسسة على كلف استبدال موجوداتها تسمى مؤشر (Tobin's q)، وهي نسبية فإذا كانت هذه النسبة أصغر من الواحد (01) فإنّ المؤسسة ليست تنافسية[1].

ثانيا: تكلفة التصنيع: يعتبر أوستن في نموذجه المؤسسة غير التنافسية إذا كانت التكلفة المتوسطة لها تتجاوز سعر منتجاتها في الأسواق و ذلك لسببين هما[2]:

1- انخفاض انتاجيتها وسببه سوء الإدارة وعدم فاعليتها في حال كانت المؤسسة تنشط في قطاع ذو منتجات متنوعة، أمّا إذا كانت المؤسسة تنشط في قطاع متجانس المنتجات، فيمكن أن يؤول سبب انخفاض انتاجيتها إلى ضعف تكلفة الصنع المتوسطة خاصتها مقارنة بمنافسيها.

2- أن تكون عوامل الإنتاج جد مكلفة ويرجع ذلك إلى ارتفاع معدلات التضخم أو ارتفاع تكاليف استيراد بعض أو كل مكونات الإنتاج...إلخ

بناءا على ما سبق تعتبر تكلفة الصنع المتوسطة مؤشر جد كاف يعكس تنافسية المؤسسة في نشاط متجانس المنتجات – ما لم يكن تدني الكلفة على حساب الربحية المستقبلية للمؤسسة– كما يمكن لتكلفة وحدة العمل أن تشكل بديلا جيدا عن تكلفة الصنع المتوسطة شرط أن تكون تكلفة اليد العاملة تشكل النسبة الأكبر من التكلفة الإجمالية (خصوصا في المؤسسات التي تنتج المعرفة)[3].

ثالثا: الإنتاجية الكلية للعوامل TPF: يقيس قدرة المؤسسة على تحويل عوامل الإنتاج إلى منتجات نهائية، لكن هذا المفهوم لا يوضح مزايا وعيوب تكلفة عناصر الإنتاج، كما أنّ الإنتاجية الكلية للعوامل لا توضح شيئا حول جاذبية المنتجات المعروضة من جانب المؤسسة إذا كان الإنتاج يقاس بالوحدة الفيزيائية مثل أطنان من الورق أو أعداد من التلفيزيونات، كما يمكن إجراء مقارنة الانتاجية الكلية للعوامل أو دراسة نموها لعدة مؤسسات على المستوى المحلي والدولي، كما يمكن تفسير سبب نمو TPF إلى التغيرات التقانية وتحرك دالة التكلفة نحو الأسفل أو تحقيق وفرات الحجم، كما يتأثر دليل نمو الإنتاجية الكلية للعوامل بالفروقات

[1] أمل جواد كاظم، أثر القيادة على تحقيق الميزة التنافسية دراسة استطلاعية في الشركة العامة للصناعات القطنية في بغداد، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة**، بغداد العراق، العدد 50، 2017، ص 470.

[2] مصطفى أحمد حامد رضوان، مرجع سبق ذكره، ص 46.

[3] المرجع السابق، ص 470.

في الأسعار المستندة إلى التكلفة الحدية، ويمكن تفسير الإنتاجية الضعيفة بإدارة أقل فاعلية (لا فاعلية تقنية أو لا فاعلية أخرى تسمى "لا فاعلية x") أو بدرجة من الاستثمار غير فاعلة أو بكليهما معًا[1].

رابعا: الحصة من السوق: أي الاستحواذ على جزء مهم من السوق المحلية أو الخارجية، حيث في قطاع نشاط متجانس المنتجات تعكس الحصة السوقية المزايا في الإنتاجية أو تكلفة عوامل الإنتاج، فكلما كانت التكلفة الحدية للمؤسسة ضعيفة مقارنة بمنافسيها ، كانت حصة المؤسسة من السوق أكبر و المؤسسة أكثر ربحية مع افتراض ثبات العوامل أخرى[2]، حيث أنّ في قطاع نشاط غير متجانس فإنّ ضعف الربحية يفسر بسبب إضافي للأسباب السابقة هو أنّ المنتجات التي تقدمها قد تكون أقل جاذبية من منتجات المنافسين (بافتراض تساوي الأمور الأخرى أيضا)، إذ كلما كانت المنتجات التي تقدمها المؤسسة أقل جاذبية كلما ضعفت حصتها من السوق، كما من الممكن أن يكون المشروع مربحا ويستحوذ على جزء هام من السوق الداخلية بدون أن يكون تنافسيا على المستوى الدولي، حيث يحصل هذا عندما تكون السوق المحلية محمية بقيود اتجاه التجارة الدولية، وهذا ما يفرض مقارنة تكاليف المنافسين الدوليين المحتملين[3].

على هذا الصعيد توصل Mc.Fetridge Donald G في دراسته لعينة كبيرة من المؤسسات توصل لنتائج جد هامة نذكر أهمها[4]:

1- في معظم الأنشطة الاقتصادية وفروع النشاط، فإنه لا يمكن اعتبار القدرة التنافسية على أنها تتمحور حولها أسعار وتكاليف عوامل الإنتاج (مثل: الأجور وتكاليف العمالة غير المباشرة...) ؛
2- تؤثر العديد من العوامل غير المرتبطة بالسعر على إنتاجية العمل ورأس المال وكذا جودة المنتج والأداء (اقتصاديات الحجم، سلسلة العمليات، وحجم المخزون ، والإدارة، وعلاقات العمل...)؛
3- تعمل الشركات على تحسين أدائها بتبنيها لفكرة "من الممكن دائمًا القيام بعمل أفضل"، حيث تكتسب الشركة خبرة بشكل مستمر عن طريق التجربة والخطأ والابتكار والتقليد؛
4- إنّ المؤسسة التي تعتمد على ضعف تكلفة عوامل الإنتاج للحصول على مزايا تنافسية، حتما ستتنافس مع المؤسسات الضعيفة ذات عوامل الإنتاج الرخيصة؛
5- ضرورة الاهتمام بالمورد البشري عن طريق التكوين والتأهيل بصفته شريك وليس باعتباره أحد عناصر الإنتاج؛
6- يتم قياس القدرة التنافسية للبلد وفقًا لشركاتها، وتعتمد القدرة التنافسية للشركة على جودة إدارتها؛
7- يمكن للدولة أن تساهم في رفع تنافسية المؤسسات (من خلال خلق سياق من الممارسات الإدارية) والتي يمكن أن تأخذ الأشكال التالية:

[1] عيسى محمد الغزالي، مرجع سبق ذكره، ص 11.
[2] أمل جواد كاظم، مرجع سبق ذكره، ص 470.
[3] مصطفى أحمد حامد رضوان، مرجع سبق ذكره، ص 47.
[4] Mc.Fetridge Donald G, **la copetitivité : notions et mesures**, Ottawa, industries, Canada, avril 1995, pp 8,9.

- الاستقرار الاقتصادي؛
- خلق بيئة تنافسية وإزالة العقبات أمام التجارة الوطنية والدولية وكذا السماح بالدخول إلى السوق الوطنية؛
- إزالة العقبات التي تحول دون التعاون بين الشركات لاسيما في مجالات البحث والتطوير وكذا التسويق؛
- كما للدولة أيضا مجال للتدخل من خلال تحسين ثلاثة أنواع من عوامل الإنتاج: رأس المال، الموارد البشرية (من خلال جودة نظام التعليم) والتمويل (من خلال النظام المالي)، والخدمات العامة واللوائح التي تفرضها الدولة.

الفرع الثاني: مؤشرات التنافسية على مستوى قطاع النشاط الاقتصادي

يتم حساب مقاييس التنافسية على مستوى فرع النشاط إذا توفرت بشكل كاف المعطيات عن المؤسسات الناشطة في الفرع ، حيث هذه المقاييس هي عبارة عن متوسطات قد لا تعكس حقيقة أوضاع مؤسسة معينة في الفرع المدروس، كما أنّ إجراء تحليل على مستوى قطاع النشاط (أو العناقيد) يشترط فيه أن تكون المتوسطات على هذا المستوى ذات معنى وفوارق مؤسساته محدودة، حيث تعود تلك الفوارق لعديد الاختلافات نذكر منها: اختلاف عوامل الإنتاج، توليفة المنتجات، حجم المؤسسة ، العمر...الخ[1]

إذا كان من الممكن أن نقيم تنافسية المؤسسة في السوق المحلية أو الإقليمية بالقياس إلى المؤسسات المحلية أو الإقليمية المنافسة فإنّ تقييم تنافسية فرع النشاط يتم مقارنة مع فرع نشاط مماثل له لإقليم آخر في بلد آخر الذي يتم معه التبادل. إنّ فرع النشاط التنافسي يتضمن مؤسسات تنافسية إقليميا ودوليا أي تلك التي تحقق أرباحا منتظمة في سوق حرة.

يمكننا القول بأنّ غالبية مقاييس تنافسية المؤسسة تنطبق على تنافسية فرع النشاط، إذ أنّ فرع النشاط الذي يحقق بشكل مستديم مردودا متوسطا أو فوق المتوسط على الرغم من المنافسة الحرة من الموردين الأجانب، يمكن أن يعتبر تنافسيا إذا تم إجراء التصحيحات اللازمة[2].

مما سبق يمكننا القول أنّه يمكننا قياس تنافسية فرع النشاط بالاعتماد على مقاييس تنافسية المؤسسة وهي: التكاليف والإنتاجية والحصة من السوق الدولي بالإضافة إلى مؤشر نسبة التجارة داخل الصناعة، مؤشر نسبة تركز الصادرات، مؤشر التوافق التجاري ومؤشر الميزة النسبية الظاهرة.

أولا: مؤشرات التكاليف والإنتاجية: يعتبر فرع النشاط تنافسيا إذا توفر شرطين هما:

[1] دويس محمد الطيب، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[2] ظافر محمد محمود، **القدرة التنافسية للمنتجات القطنية السورية في إطار تحرير التجارة الدولية**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، قسم الاقتصاد، كلية الإقتصاد جامعة دمشق،سوريا ، 2015، ص 43.

1- إذا كانت الإنتاجية الكلية للعوامل TFP مساوية أو أكبر من منافسيها الأجانب؛

2- إذا كان مستوى تكاليف الوحدة (المتوسط) مساويًا أو أقل من منافسيها الأجانب.

أجريت العديد من الدراسات في فروع نشاط مختلفة بإجراء مقارنات دولية للإنتاجية الكلية للعوامل ونموها في عدة فروع نشاط متباينة، وتم إجراء تقسيمات لاختلافات التكلفة وأصول الإختلاف في مستويات الإنتاجية، حيث فسّرت هذه الاختلافات في التكاليف، باختلاف أسعار عوامل الإنتاج بالإضافة إلى اختلاف في حجم المؤسسات و والفروق التكنولوجية...الخ[1]

لذلك غالبا ما يتم إجراء المقارنات الدولية حول إنتاجية اليد العاملة أو التكلفة الوحدوية لليد العاملة CUMO لفرع النشاط i في البلد j خلال الفترة t بواسطة المعادلة التالية:

$$\mathbf{CUMO}_{ijt} = \mathbf{W}_{ijt} \times \mathbf{R}_{jt} / \left(\mathbf{Q}/\mathbf{L}\right)_{ijt}$$

حيث:

W_{ijt}: معدل أجر الساعة في فرع النشاط i والبلد j خلال الفترة t.

R_{jt} : معدل سعر الصرف للدولار الأمريكي بعملة البلد j خلال الفترة t.

$(Q/L)_{ijt}$: الإنتاج الساعي في فرع النشاط i والبلد j خلال الفترة t.

حيث يصبح من الممكن التعبير من خلال المعادلة التالية عن التكلفة الوحدوية لليد العاملة النسبية مع البلد K بالشكل التالي:

$$\mathbf{CUMO}_{ijkt} = \mathbf{CUMO}_{ijt} / \mathbf{CUMO}_{ikt}$$

كما يمكن أن ترتفع CUMO للبلد j بالنسبة إلى مثيلاتها للبلدان الأجنبية لسبب أو أكثر من الأسباب التالية[2]:

- ارتفاع معدل الأجور بشكل أسرع مما يحصل في الخارج؛
- ارتفاع إنتاجية اليد العاملة بسرعة أقل من الخارج؛
- إرتفاع قيمة العملة المحلية بالقياس لعملات البلدان الأخرى.

إذا كان التضخم للبلد j لا يتطور بنفس الوتيرة لتطوره في البلد k فيتبع ذلك بفرضية تكافؤ القوة الشرائية – حركة تعويضية لسعر الصرف تترك CUMOR لا يتغير- لكن إذا كان البنك المركزي يتبع إستراتيجية الدفاع عن سعر الصرف كما هو فسيؤدي ذلك حتما إلى انكماش في اقتصاد البلد مع ارتفاع معدل البطالة أو ظهور أزمة نقدية أو الاثنين معًا، وفي هذه الحالة فإنّ زيادة الـ CUMO بالقياس إلى الخارج يمكن أن تمثل مؤشرا متقدما لعجز في الحساب الجاري ولمشكلات التصحيح اللاحقة.

[1] Mc.Fetridge Donald G, Op.Cit, p.12
2 Ibid, p.14

كما أنّ ارتفاع الأجر الحقيقي لليد العاملة في فرع النشاط i يمكن أيضا أن يترافق مع زيادة الإنتاجية في الفرع i وفي فروع أخرى بحيث تبقى CUMO للفرع ثابتة، كما أنّ ارتفاع الأجر الحقيقي يفترض ضمنا أنّ تكلفة العدول عن اليد العاملة في فرع النشاط i قد ارتفعت أي أنّ فروع النشاط الأخرى سترتفع بواسطة المزايدات، تكلفة اليد العاملة المستخدمة في الفرع i ، وهكذا فإنّ الزيادة في CUMOR لفرع النشاط i يمكن أن يترجم بتهاوي المزايا التزاحمية لصالح فروع النشاط الأخرى، واعتبارات مشابهة تصح بالنسبة لزيادة سعر الصرف، وهكذا فإنّ تزايد CUMOR لفرع النشاط تمثل طريقة تتحول بموجبها الموارد من القطاعات التصديرية أو الأنشطة المزاحمة للاستيراد بغية الاستجابة إلى حاجات الدولة أو حاجات الاستهلاك الداخلي.

كما أنّ زيادة سعر الصرف يمكن أن يترتب عنه ارتفاع في الطلب الأجنبي على بعض صادرات البلد j، وعندما يكون فرع النشاط i ليس بين الفروع المحظوظة بالطلب الأجنبي، فإنّ ارتفاع سعر الصرف والزيادة الناجمة في CUMOR للفرع i يمكن أن تمثل الطريقة التي بواسطتها تستحوذ بعض فروع النشاط التصديرية على الموارد على حساب الفروع الأقل حظا، وبالتالي فالتغيرات في CUMOR الناتجة عن تقلبات سعر الصرف يمكن أن تترجم في تحويل المزايا المقارنة[1].

الإشكالية الأساسية عند مقارنة التكلفة الوحدوية هو غموضها، فإنّ ارتفاع التكلفة الوحدوية النسبية بسبب ارتفاع في الأجور أو زيادة في سعر الصرف، يكون مرغوبا إن كان يعكس زيادة في جاذبية صادرات البلد أو قيمة صادراتها في البلدان الأجنبية أو زيادة في تكلفة عدول العمالة بالبلد، وإلاّ فالتكلفة الوحدوية للبلد ينبغي أن تنخفض بالمقارنة مع تكلفة شركائه التجاريين، وهذا التراجع يمكن أن يتطلب تحسينات في الإنتاجية أو انخفاضا في الأجور أو خفضا للعاملة[2].

ثمة مقياس أكثر إتساعا للتكلفة الوحدوية يدمج تكلفة رأس المال وتكلفة اليد العاملة يعطي مؤشرا تقديريا أفضل، حيث تنبه المحللون منذ فترة إلى أنّ تكلفة رأس المال ذاته تشكل مؤشرا عاما على "اللاميزة النسبية" (على مستوى التكاليف) التي يواجهها المنتجون في بلد ما في الأسواق الدولية، لكن نظرا لتمتع رأس المال من سيولة دولية، على عكس اليد العاملة، وفي حال عدم وجود رقابة على القطاع فإنّ التغير في التكلفة الحقيقية للتمويل لا يمكن أن يتجاوز علاوة مخصوصة للبلد هي "علاوة سعر الصرف". [3]

ثانيا: مؤشر التجارة والحصة من السوق الدولي: يستخدم الميزان التجاري والحصة من السوق كمؤشر لقياس تنافسية قطاع النشاط، حيث يعتبر القطاع غير تنافسي إذا انخفضت حصته من صادرات البلد الكلية أو زيادة حصته من الواردات تتزايد لسلعة معينة أخذا في الاعتبار حصة تلك السلعة في الإنتاج أو الاستهلاك الوطني الكلي[4]، و يقاس مؤشر الحصة من السوق وفق المعادلة التالية[5]:

---

[1] عيسى محمد الغزالي، مرجع سبق ذكره، ص 15.

[2] دويس محمد الطيب، مرجع سبق ذكره، ص 14.

[3] عيسى محمد الغزالي، مرجع سبق ذكره، ص 16.

[4] دويس محمد الطيب، مرجع سبق ذكره، ص 15.

[5] حسان خضر، **مؤشرات التجارة الخارجية**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، أفريل 2005، ص 12.

$$MS_{ij} = X_{ij} / \sum_{j} M_{ij}^{k}$$

حيث أنّ:

X_{ij}: صادرات البلد j من السلعة i.

M^{k}_{ij}: واردات السوق k من السلعة i من البلد j.

$\sum_j M_{ij}^{k}$: إجمالي واردات السوق k من السلعة i.

كما أنّ فرع النشاط يخسر تنافسيته عندما تنخفض حصة الصادرات العالمية لسلعة معينة أو عندما ترتفع الواردات العالمية، مع أخذ الاعتبار حصة الدولة المعنية من التجارة العالمية، لذا ولكل ما سبق يتم استخدام المؤشرات التالية[1]:

1- **مؤشرات الأنصبة السوقية التصديرية:** الأكيد أنّ هناك علاقة ارتباط قوي بين تنافسية الصناعة وزيادة الحصة السوقية من الصادرات باعتبار أنّ الزيادة تعكس أهداف نمو الصناعة ومن ثم قدرتها على اختراق أسواق جديدة، ويحسب المؤشر كما يلي:

$$MS_{ij} = X_{ij} / \sum_{j=1}^{n} X_{ij} \times 100$$

حيث:

MS_{ij} **:** تمثل الأنصبة السوقية للدولة j من السلعة i.

X_{ij} **:**قيمة الصادرات من الدولة j للسلعة i.

n : عدد دول العالم.

إنّ ارتفاع هذا المؤشر يدل على ارتفاع مستوى تنافسية الدولة في تلك الصناعة، حيث يعبّر المؤشر على جاذبية السلعة في الأسواق الدولية، ويعاب على هذا المؤشر تأثره بالتغيرات السعرية للصادرات لأنّ ارتفاع سعر السلعة المصدرة يؤدي إلى انخفاض نصيبها على الرغم من استمرار ميزتها التنافسية، ولكنّها تنخفض مع الارتفاع المستمر في سعر السلعة.

2- **مؤشر اختراق الواردات:** يعبّر هذا المؤشر عن التنافسية الداخلية لقطاع الصناعة، كما يهدف إلى توضيح كيفية المحافظة على تنافسية الصناعة المحلية، ويحسب هذا المؤشر من خلال نسبة الواردات من سلعة معينة إلى الطلب المحلي من السلعة عينها، وتتراوح قيمة المؤشر بين الصفر (0) والمئة (100) وكلما ارتفعت القيمة واقتربت نحو المئة دل ذلك على تزايد

[1] كلثوم كبابي، **التنافسية العربية وإشكالية الاندماج في الاقتصاد العربي حالة الجزائر تونس والمغرب**، مذكرة ماجستير، قسم الاقتصاد، تخصص اقتصاد دولي، جامعة باتنة، الجزائر ، 2008، ص 50.

الواردات بالنسبة لإجمالي الطلب المحلي، وبالتالي تدهور التنافسية المحلية (الداخلية) للصناعة في الدولة، ويحسب وفق المعادلة التالية:

$$MP_{ij} = \left(\mathrm{M_{ij}}/\mathrm{D_{ij}}\right) \times 100$$

حيث:

$\mathrm{M_{ij}}$:تمثل واردات الدولة j من السلعة i.

$\mathrm{D_{ij}}$:تمثل الطلب المحلي للدولة من نفس السلعة i عند أسعار ثابتة.

ثالثا: مؤشر التجارة داخل نفس القطاع[1] (IIT) Industry Trade-Intra : يقيس المؤشر مدى اندماج صادرات الدولة مع التجمعات والتكتلات الاقتصادية، كما يعبر المؤشر عن درجة التخصص في صناعة معينة وقدرتها على اقتحام أسواق جديدة نتيجة لهذا التخصص، ويقاس هذا التخصص بدرجة التجارة داخل الصناعة i (اي تصدير واستيراد السلع داخل نفس المجموعات السلعية) بالمقارنة مع إجمالي التجارة في نفس الصناعة، فإذا كانت قيمة المؤشر صفر (0) لسلعة واحدة أو مجموعة من السلع مما يعني ضعف التخصص في هذه الصناعة وعدم القدرة على المنافسة في السوق المحلية والدولية، أمّا إذا كان القطاع حيوي من حيث الصادرات والواردات داخل نفس الصناعة وفتقترب قيمة المؤشر نحو الواحد (1) .

ويقاس باستخدام المعادلة التالية:

$$IIT = \frac{[(\mathrm{X}_i + \mathrm{M_i}) - |\mathrm{X_i} - \mathrm{M_i}|]}{(\mathrm{X_i} + \mathrm{M_i})}$$

حيث:

X_i: صادرات الصناعة من السلعة i

$\mathrm{M_i}$: الواردات من السلعة i

$|\mathrm{X_i} - \mathrm{M_i}|$: التجارة بين الصناعات

$(\mathrm{X_i} + \mathrm{M_i})$: قيمة التجارة في نفس الصناعة

$[(\mathrm{X}_i + \mathrm{M_i}) - |\mathrm{X_i} - \mathrm{M_i}|]$: قيمة التجارة في نفس الصناعة (كل التجارة لا تمثل تبادلا بين مختلف الصناعات)

[1] حسان خضر، مرجع سبق ذكره، ص 08.

IIT =0: عدم وجود تجارة داخل نفس الصناعة

$$AIIT = \frac{\sum_{i=1}^{n}(X_i+M_i)-\sum_{i=1}^{n}|X_i-M_i|}{\sum_{i=1}^{n}(X_i+M_i)}$$ (المؤشر المجمع)

رابعا: مؤشر نسبة تركز الصادرات: يوضح المؤشر الأهمية النسبية للصادرات السلعية في الأسواق الدولية، ويعبر هذا المؤشر عن درجة اعتماد صادرات بلد معين على عدد محدود من السلع، كما وتقاس عادة نسبة تركيز الصادرات بعدّة مؤشرات من أهمّها مؤشر هيرشمان Hirshman index (H)، حيث يقع هذا المؤشر بين القيمتين الصفر (0) والواحد (1)، فكلما اقتربت قيمة المؤشر من الواحد دل على أنّ الصادرات منحصرة في عدد قليل من السلع، أمّا إذا اقتربت من الصفر فهو دليل على وجود تنوع في هيكل الصادرات، حيث يتم حساب المؤشر وفق المعادلة التالية:

$$H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}\left(\frac{X_i}{X}\right)^2} - \sqrt{1/i}}{1 - \sqrt{1/i}}$$

حيث:

X_i: تمثل قيمة الصادرات من السلعة i

X: إجمالي الصادرات

I: اجمالي عدد السلع الممكن تصديرها.

H=0 : تنوع كبير

H= 1: تركز كبير

خامسا: مؤشر التوافق التجاري Trade correspondence Index[1] : يقيس هذا المؤشر درجة توافق الهيكل السلعي لصادرات دولة معينة i مع الهيكل السلعي لواردات دولة (أو مجموعة دول) أخرى j ، كما أن هناك العديد من المؤشرات

[1] ظافر محمد محمود، مرجع سبق ذكره، ص 45.

المستخدمة لقياس درجة التوافق بين صادرات بلد وواردات بلد آخر، من بين هذه المؤشرات مؤشر جيب التمام Cosine Index ويحسب وفق المعادلة التالية:

$$Cosine\ e_{ij} = \frac{\sum_k X_{ik} \cdot M_{jk}}{\sqrt{(\sum_k X_{ik}^2).(\sum_k M_{jk}^2)}}$$

حيث أنّ:

X_{ik}: صادرات المنطقة i من السلعة k.

M_{jk}: واردات المنطقة j من السلعة k.

يقع مؤشر التوافق التجاري بين الصفر والواحد، فإذا كانت قيمة المؤشر صفر (0) دل ذلك على عدم تطابق هيكل صادرات البلد مع هيكل واردات البلد، أمّا إذا كانت قيمته تساوي الواحد (1) فيدل ذلك على تطابق تام، أي كلما ارتفع المؤشر واقترب من القيمة (1) كلما دل على توافق أكبر مع الطلب العالمي أو أسواق دولية بينما كلما انخفضت قيمة المؤشر واقتربت من الصفر (0) دل ذلك على عدم التوافق مع الطلب العالمي[1] .

سادسا: مؤشر الميزة النسبية الظاهرة Revealed Comparative Advantage: يقيس مؤشر الميزة النسبية الظاهرة أهمية السلعة المدروسة لأي دولة في الأسواق العالمية[2]، كما قدم بورتر في أعماله مقياسا للتنافسية مستندا على الميزة النسبية الظاهرة، حيث يقيس المؤشر حصة صادرات البلد i من السلعة k من اجمالي صادرات نفس البلد نسبة إلى حصة صادرات العالم من السلعة i في اجمالي الصادرات العالمية، فإذا كانت قيمة المؤشر RCA>1 فهي دليل على أنّ صادرات السلعة المدروسة لها مكانة أكبر في صادرات البلد أكثر من مكانة نفس السلعة في العالم، أي أنّ البلد يتمتع بميزة نسبية ظاهرة في تلك السلعة[3]، ويحسب المؤشر بالعلاقة التالية:

$$RCA_{ik} = \frac{[\text{صادرات المنتج } i \text{ للبلد j}]/[\text{الصادرات الدولية للمنتج } i]}{[\text{الصادرات الكلية للبلد } j]/[\text{الصادرات الدولية الكلية}]}$$

عندما تكون RCA>1 يمكننا القول بأنّ البلد j يمتلك ميزة نسبية ظاهرة للمنتج i، كما يجب الاهتمام بالميزان التجاري لفرع النشاط فعلى سبيل المثال وجود فرع صناعي تبلغ حصته 6% من الصادرات الدولية و 7% من الواردات الدولية لا يمكن اعتباره

[1] حسان خضر، مرجع سبق ذكره ، ص 12.

[2] حمزة العوادي،سياسة تنمية الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات ومتطلبات نجاحها ، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، جامعة أم البواقي، الجزائر، العدد 01، 2016، ص 507.

[3] Mc.Fetridge Donald G, Op.Cit, p 17.

تنافسيا[1]، كما يمكن للصناعات التي تمتلك فيها الدولة ميزة نسبية ظاهرة أن تكون أكثر أو أقل إنتاجية من الصناعات المماثلة لها في الخارج، حيث يتمثل مصدر الميزة النسبية لتلك الصناعات في تكلفة عوامل الإنتاج والمنافذ إلى الأسواق وكذا الابتكار[2].

الفرع الثالث: مؤشرات التنافسية على مستوى الدول

إنّ الجدل الكبير في مفهوم التنافسية هو على مستوى الدولة لما لها من أهمية من حيث ارتباطها الوثيق بالسياسات الاقتصادية الدولية وكذا المحلية فهي التي تقوم بتوجيه قرارات الاستثمار عالميا من خلال مؤشرات التنافسية التي تعبر عن مدى صلابة أو تدهور الاقتصاد الوطني لأي دولة، حيث تعددت المنهجيات المتبعة لقياسه، كما أكد جل الباحثين على ضرورة استخدام عدة مؤشرات لقياس تنافسية الدولة فمنهم من استخدم مؤشرات جزئية تتمثل في تتبع نمو الدخل الحقيقي للأفراد والإنتاجية، النتائج التجارية للدولة (رصيد الميزان التجاري، تركيبة الصادرات، الحصة السوقية) بالإضافة إلى أسعار الصرف، كما اختلفت أيضا الهيئات الدولية المخولة بقياس مؤشرات تنافسية الدول على غرار البنك الدولي، المتندى الاقتصادي العالمي، المعهد الدولي للتنمية الإدارية وكذا المعهد العربي للتخطيط اختلفت في منهجيات القياس باستخدامها مؤشرات موسعة التي تقيس القدرة التنافسية للبلدان في الانفتاح الاقتصادي على التجارة الخارجية والاستثمار العالمي[3].

أولا: المؤشرات الجزئية:

أ- **نمو الدخل الحقيقي للفرد**[4]: إنّ الدخل الحقيقي للفرد والإنتاجية مفهومان مرتبطان غير متشابهان، حيث يرتبط الدخل الحقيقي بعوامل الإنتاج الكلية، توفر رأس المال والموارد الطبيعية وكذا كميات التبادل، فزيادة عوامل الانتاج الكلية (غالبا تكون في شكل تطورات تكنولوجية) ترفع الدخل الحقيقي للفرد، كما هو الحال بالنسبة لتطور التخصيص الوطني للموارد الطبيعية ورأس المال المادي أو تحسين التبادلات، كما أن كميات التبادل تتحين عندما تكون العملة الوطنية مثمنة أو سعر الصادرات للدولة مرتفعة مقارنة بسعر الواردات، كما تزيد أيضا كميات التبادل لبلد ما عندما يكون هنالك طلب عالمي إضافي على المنتجات والخدمات المصدرة من طرف بلد أو عرض عالمي إضافي على المنتجات والخدمات التي تستوردها.

ب-**النتائج التجارية للدولة**: تقترح الدراسات المتخصصة ثلاث مؤشرات رئيسية لتحديد النتائج التجارية للدولة وهي: فائض مطرد للميزان التجاري، حصة متزايدة أو مستقرة من السوق الدولية، تطور تركيبة الصادرات في المنتجات العالية التقانة أو المرتفعة القيمة المضافة[5]، ونفصل هذه المؤشرات فيما يلي:

---

[1] عيسى محمد الغزالي، مرجع سبق ذكره، ص 17.

[2] فاروق تشام، دور وأهمية مناخ الاستثمار في رفع القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية ، **الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد**، جامعة ورقلة، الجزائر، 8 و 9 مارس 2005، ص 131.

[3] أويسي هبة الله، مرجع سبق ذكره، ص 25.

[4] دويس محمد الطيب، مرجع سبق ذكره، ص ص 15، 16.

[5] محمد مدياني و فاطمة الزهراء، الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في رفع القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري، **مجلة الحقيقة**، العدد 31، جامعة أدرار، الجزائر، 2014، ص 04.

1- **رصيد الميزان التجاري:** يوضح الميزان التجاري الفرق بين قيمة صادرات البلد وقيمة وارداته، حيث قد ينشأ هذا العجز كنتيجة للعجز في موازنة الدولة أو كنتيجة للادخار الضعيف أو لكلا السببين، حيث يؤدي هذا الأخير لا محالة إلى انخفاض مستوى الاستثمارات الخاصة في الاقتصاد ككل مما يؤثر على تنافسية البلد بالسلب[1].

2- **تركيبة الصادرات:** إن الدولة التي تكون محفظة صادراتها تتركز على قطاعات النشاط ذات التقانة العالية أو التي تنتج قيمة مضافة عالية، بينما وارداتها مركزة على قطاعات نشاط ضعيفة القيمة المضافة أو ضعيفة النمو فهذا يعتبر مؤشر ايجابي على حسن التبادل لهذه الدولة[2].

استخدم بعض الاقتصاديين تقنية تقيس نسبة الصادرات للبلد التي ترجع للقطاعات ذات القيمة المضافة المرتفعة لكل عامل أو إلى القطاعات ذات التقانة العالية، فإذا كانت هذه النسبة كبيرة نسبيا أو في تزايد فهذا يفسّر بوجود تحسن في الميزة النسبية في فروع النشاط المنتجة للسلع القابلة ذات القيمة المضافة المرتفعة للفرد التي تكون فيها الأجور مرتفعة وهذا يعني أنّ إنتاجية الفرع في تزايد بشكل أسرع مما يتم عليه في الفروع الأخرى.

3- **الحصة السوقية:** ترتبط التنافسية ارتباطا قويا مطردا بالحصة السوقية، حيث أي تراجع أو ثبات في الحصة السوقية السوقية يدل على فقدان الفرص وهو مؤشر على زوال القدرة التنافسية للدولة.

4- **أسعار الصرف:** يستند المحللون إلى مؤشرات أسعار الصرف الحقيقية[3] (نتيجة تسارع معدلات التضخم) بدل سعر الصرف الإسمي لقياس القدرة التنافسية للبلد، حيث يعتبر سعر الصرف الحقيقي مقياسا للتنافسية بين السلع المحلية والأجنبية[4].

ثانيا: المؤشرات الموسعة:

استخدمت عديد الهيئات الدولية التي تعنى بقضية التنافسية على غرار المنتدى الاقتصادي العالمي، البنك الدولي، المعهد الدولي للتنمية الإدارية وكذا المعهد العربي للتخطيط وغيرها استخدمت مؤشرات موسعة في قياس القدرة التنافسية للبلدان بتطبيقها منهجيات مختلفة في قياسها والتي نوافيها في ما يلي:

أولا: منهجية المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF)

عرف المنتدى الاقتصادي العالمي[5] التنافسية بأنها "تلك العوامل التي تمكن الاقتصاديات الوطنية من تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والازدهار بعيد المدى" ، ومما لا شك فيه هو تلك العلاقة القوية بين التنافسية وقدرة المنظمين في البلد على التفوق على

---

1 مصطفى أحمد حامد رضوان، مرجع سبق ذكره، ص 56.

2 دويس محمد الطيب، مرجع سبق ذكره، ص ص 15، 16.

3 **أسعار الصرف الحقيقية:** هي نسبة الأسعار المحلية إلى الأسعار الأجنبية .

4 أويسي هبة الله، مرجع سبق ذكره، ص 25.

5 **المنتدى الاقتصادي العالمي:** تأسس المنتدى الاقتصادي العالمي World Economic Forum سنة 1971 وهو مؤسسة غير ربحية مقرها في جنيف سويسرا بمبادرة من الاقتصادي الألماني كلاوس شواب Klaus Schwab في محاولة منه لخلق فضاء للحوار يجمع بين رواد الأعمال وممثلي الشركات الكبرى في

منافسيها في الأسواق الدولية بهدف تحقيق النمو الاقتصادي وخلق الثروة عن طريق سنها للسياسات التي تدعم النمو الاقتصادي على المدى المتوسط، كما تتميز منهجية المنتدى الاقتصادي العالمي بالحيوية والتطور المستمر بهدف الإلمام بأكبر قدر من المحددات والمؤشرات التي تؤثر على تنافسية الدول في مختلف مراحل نموها، ويتكون المؤشر من اثنا عشر مؤشرا رئيسيا تضم أكبر قدر من العوامل التي تؤثر على التنافسية وتنطوي كلها تحت ثلاث مجموعات أساسية تترتب إرتباطا بمرحلة التطور الاقتصادي لكل دولة، كما صنفت الدول حسب مستوى حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ونسبة المواد الأولية في الصادرات[1]، حيث صنفت إلى ثلاث مراحل رئيسية ومرحلتان انتقاليتان وهي[2]:

- مرحلة الاقتصاديات المعتمدة على عوامل الإنتاج: أي الدول التي تعتمد على الموارد الطبيعية واليد العاملة الزهيدة والموقع الجغرافي المتميز والمناخ.
- مرحلة الاقتصاديات المعتمدة على الكفاءة: أي تلك الدول التي تعتمد على الكفاءة في استخدام عوامل الإنتاج.
- مرحلة الاقتصاديات المعتمدة على الابتكار: وهي الدول التي وصلت لمرحلة متقدمة من التطور الاقتصادي تعتمد على الإبداع والابتكار باعتباره المحرك الرئيسي للنمو.

كما يتم إعطاء تثقيل لكل مجموعة من المؤشرات وفق تصنيف اقتصاد البلد، والأهمية الأكبر للمجموعة الأولى (الأداء المؤسساتي، أداء الاقتصاد الكلي، التعليم، الصحة، البنية التحتية) فإذا كانت الدولة المدروسة ضمن فئة البلدان المعتمدة على الموارد يعطى وزن منخفض لمؤشرات الإبداع والابتكار والعكس بالعكس، كما يستخدم المنتدى في إعداده لتقرير التنافسية السنوي على نوعين من البيانات هما[3]:

- البيانات الرقمية Hard Data: وتشكل ثلث قيمة المؤشر ويتم الحصول عليها من مصادر مختلفة على غرار البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، منظمة الصحة العالمية...الخ
- بيانات مسح قطاع الأعمال Survey Data : تشكل حوالي ثلثي قيمة المؤشر، حيث تجمع البيانات القيّمة عن طريق الاستبيان الموجه لرجال الأعمال في مختلف القطاعات لمجموعة كبيرة من المتغيرات غير المتوفرة في أي مصدر .

ويوضح الجدول التالي مكونات مؤشر التنافسية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي وكذا نسب التثقيل حسب مرحلة التطور الاقتصادي لكل دولة:

جدول رقم 1-1: مؤشر التنافسية الكونية للمنتدى الاقتصادي العالمي

أوروبا، حيث كان قبل 1996 مشاركا مع المعهد الدولي لإدارة التنمية (IMD) في إعداد التقرير السنوي عن تنافسية العالم، ثم منذ سنة 2001 بدأ المنتدى بإصدار تقريره للتنافسية الكونية بالتعاون مع مركز التنمية الدولية (CID) التابع لجامعة هارفرد، حيث كان التقرير يشمل 75 دولة منها دولتين عربيتين فقط الأردن ومصر، ليتوسع إلى أكثر من 140 دولة حول العالم.

[1] ظافر محمد محمود، مرجع سبق ذكره، ص 49.

[2] أويسي هبة الله، مرجع سبق ذكره، ص 25.

[3] المرصد الوطني للتنافسية، **التنافسية في الفكر الاقتصادي**، سوريا، تموز 2011، ص 25.

	المكونات	نسب تثقيل اقتصاد الموارد الطبيعية	نسب تثقيل اقتصاد الكفاءة والفعالية	نسب تثقيل اقتصاد الإبداع والابتكار	المجموع
المتطلبات الأساسية	أداء المؤسسات العامة والخاصة	60	40	20	120
	البنية التحتية				
	استقرار الاقتصاد الكلي				
	الصحة والتعليم الأساسي				
معززات الكفاءة	التعليم العالي والتدريب	35	50	50	135
	كفاءة أسواق السلع				
	كفاءة أسواق العمل				
	كفاءة الأسواق المالية				
	الجاهزية التكنولوجية				
	حجم الأسواق				
عوامل تطور الإبداع والابتكار	مدى تطور بيئة الأعمال				
	الابتكار	5	10	30	45

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: World Economic Furm, the Competitiveness Reports 2018

ينقسم التقرير في تحليله إلى ثلاث فصول الأول يتضمن النتائج العالمية ثم المستوى الثاني يقدم التحليلات الإقليمية والقطرية ثم الثالث يقوم بتحليل التنافسية والمساواة والاستدامة، ويتضمن التقرير أيضا ملخص تنفيذي يوضح ملامح الاقتصاد، بالإضافة إلى ملحقين رئيسيين هما[1]:

- منهجية مؤشر التنافسية العالمية والملاحظات الفنية.
- مسح الرأي (الاستبيان) الذي يوضح وجهة نظر مجتمع الأعمال.

يمكننا القول أنّ الهدف الرئيسي من تقرير التنافسية الكونية السنوي هو في أنّه يعطينا صورة شاملة للعوامل والخصائص المؤثرة والممكنة للنمو الاقتصادي والإنتاجية وكذا التنمية البشرية ليستفيد كل من الباحثين الأكاديميين، قطاع الأعمال وكذا الحكومات التي يساعدها التقرير في قياس أثر الاستراتيجيات الوطنية في تعزيز مستويات الرفاه وتحقيق التقدم والنمو وتعزيز جودة الحياة للشعوب.

[1] معهد التخطيط القومي، **عرض تقرير التنافسية العالمية 2019**، مصر، 22 أكتوبر 2019، ص 4.

ثانيا: منهجية المعهد الدولي للتنمية الإدرية (IMD)

تأسس المعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD) سنة 1990 كنتيجة لدمج مؤسستين تعليميتين كبيرتين هما "المعهد الدولي للإدارة" و "معهد دراسات أنظمة إدارة الأعمال"،حيث يقوم المعهد بالإشراف على إصدار "الكتاب السنوي للتنافسية العالمية" من خلال مركز التنافسية العالمية التابع له منذ سنة 1989، ويعتبر هذا الكتاب السنوي مرجعاً أساسياً لدى الباحثين الأكاديميين وكذا قطاع الأعمال وصناع القرار على مستوى العالم نظرا لرصانة وموثوقية المنهج العلمي المستخدم به وبما يحتويه من مؤشرات (255 مؤشراً)، حيث يتم الحصول على 64% من البيانات الرسمية من المراكز الإحصائية للدول (لحساب 163 مؤشراً) و36% عن طريق استطلاع رأي الإدارة الوسطى والعليا في الشركات (لحساب 92 مؤشر)، إلاّ أنّ الكتاب لا يشمل إلا 63 دولة حول العالم ولا يشمل الكثير من دول العربية على غرار الجزائر، مصر، الكويت، عمان ودول أخرى.

يتكون مؤشر التنافسية من أربع محاور رئيسية هم: الأداء الاقتصادي، الكفاءة الحكومية، كفاءة الأعمال وجودة البنية التحتية، بالإضافة إلى عشرون (20) محور فرعي ينطوي كل منها عدد من المؤشرات.

الشكل رقم 1-6: مكونات مؤشر التنافسية حسب المعهد الدولية للتنمية الإدارية

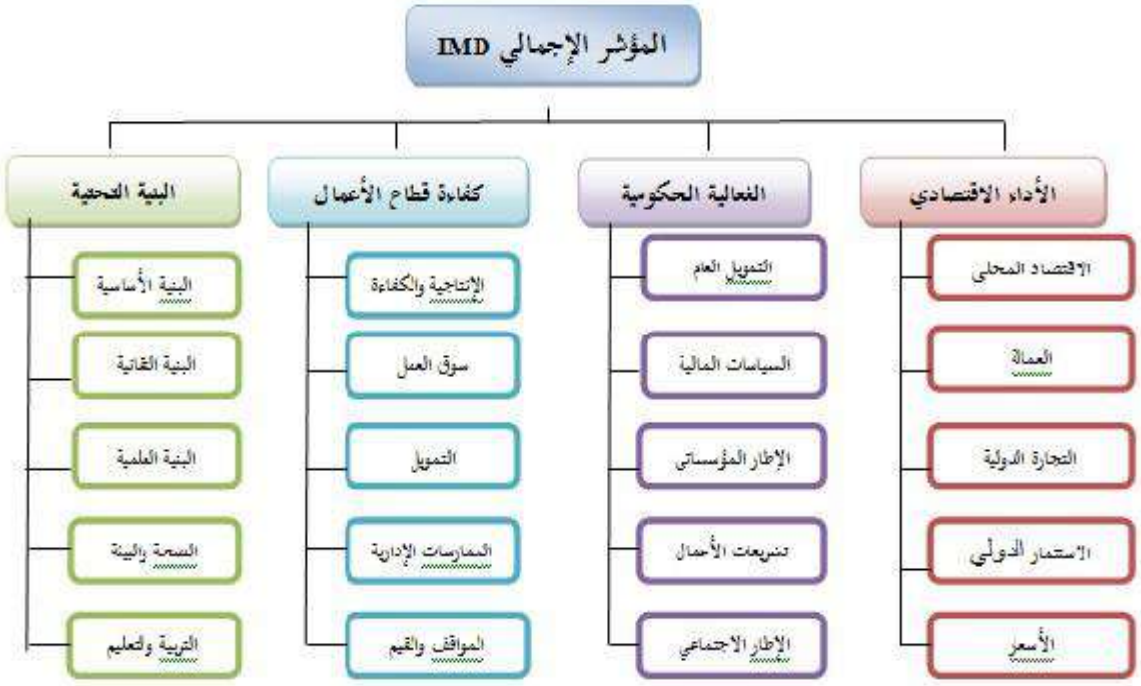

المصدر: ظافر محمد محمود، مرجع سبق ذكره، ص 51.

ثانيا: منهجية المعهد العربي للتخطيط[1]

المعهد العربي للتخطيط هو مؤسسة عربية إقليمية مستقلة غير ربحية، مقرها في دولة الكويت تأسست عام 1980، هدفها دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية من خلال بناء القدرات الوطنية وإعداد البحوث وتقديم الخدمات الاستشارية

[1] المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية 2012، الكويت، 2012، ص ص 22، 23.

والدعم المؤسسي وعقد اللقاءات التنموية والنشر، تعتمد المنهجية التي طورها المعهد العربي للتخطيط لقياس تنافسية الاقتصاديات العربية على المتغيرات الكمية والإحصائية التي يتم الحصول عليها من مصادر دولية إقليمية، حيث يستند بناء المؤشر الكلية على التعريف الذي تبناه المعهد للتنافسية، حيث قام بربط التنافسية الوطنية بالأداء الحالي والكامن للأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالتنافس مع الدول الأخرى، حيث ركز على العوامل التي تؤثر مباشرة في تنافسية الأمم، كالسياسات والهياكل الاقتصادية والمؤسسات الداعمة للنمو، حيث يقسم مؤشر التنافسية العربية إلى مؤشرين هما:

أ- **مؤشر التنافسية الجارية:** يتعلق بالأداء التنافسي على المدى القصير ويتكون من مؤشرات فرعية هي: ديناميكية الأسواق والتخصص، أداء الاقتصاد الكلي، الإنتاجية والفعالية، بيئة الأعمال وجاذبيتها، كما لهذه المؤشرات مؤشرات فرعية ثانوية موضحة في الشكل الموالي.

ب- **مؤشر التنافسية الكامنة:** تتعلق بالقدرات والطاقات والعوامل التي من شأنها دعم النمو على المدى الطويل، ويتكون المؤشر من المؤشرات الفرعية التالية: نوعية البنية التحتية التقانية، التكنولوجيا والتقانة ورأس المال البشري.

كما تم استخدام المتوسط الحسابي غير المرجح لحساب المؤشرات الفرعية بعد تنميط[1] كل المتغيرات (الأرقام الواردة في الجداول والرسومات في تقرير التنافسية العربية هي للمؤشر المنمط وليس لقيم المتغيرات الأصلية)، كما أخذ بعين الاعتبار عند عملية التنميط اتجاه المتغير في تأثيره على التنافسية، حيث تم تصميم المؤشر التنافسية بطريقة تشير إلى أن ارتفاع قيمة المؤشر تعني تحسنا في التنافسية، كما أنّ كل المؤشرات المنمطة محصورة بين الصفر والواحد، حيث يعني الواحد أفضل أداء كما يعني الصفر أسوأ أداء ضمن دول العينة، ويوضح الشكل التالي الهيكل العام لمؤشر التنافسية العربية:

الشكل رقم 1-7: الهيكل العام لمؤشر التنافسية العربية

[1] إن الغرض من تنميط المتغيرات هو التمكن من إجراء العمليات الحسابية، بحيث يمكن تجميع عدة مؤشرات لبناء مؤشر مركب، بينما لا يمكن تجميع المتغيرات الخام لأنها مقاسة بوحدات مختلفة.

المصدر: المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية 2012، الكويت، 2012، ص 25.

نستنتج أنّ مؤشرات التنافسية تختلف حسب مستوى الحديث عن التنافسية إذا كانت على المستوى الجزئي أي المؤسسة والقطاع حيث مؤشرات قياس التنافسية على هذا المستوى متقاربة تتمثل في الإنتاجية، الربحية، الحصة اسوقية ...الخ ، أمّا مؤشرات التنافسية على مستوى الدولة فهي معقدة وتختلف منهجيات قياسها حسب الجهة التي تصدر تقرير التنافسية.

المبحث الثالث: مفاهيم عامة حول الصناعات الغذائية

تعد الصناعات الغذائية من بين الفروع الإستراتيجية لقطاع الصناعة التحويلية في الاقتصاد حيث تساهم في تكوين الثروة وتوفير الغذاء، كما تعد جسرًا بين قطاع الفلاحي، الصناعي وكذا الخدمي بحيث تقوم بتحويل الغذاء النباتي أو الحيواني إلى سلع جديدة قصد إشباع حاجات أكثر وتسهيل نقلها وتلبيتها في غير وقت وجودها من خلال تخزينها لفترات أطول دون تلفها[1].

ظهرت الصناعات الغذائية مع ظهور الزراعة في العصر الحجري الحديث، أمّا الصناعات الغذائية بوضعها الحالي المعاصر فقد ظهرت في القرن التاسع عشر مع تطور الثورة الصناعية ، حيث أطلق Goldberg سنة 1956 من جامعة هارفاد في الولايات المتحدة الأمريكية مصطلح Agri busines لأول مرة في المجال الزراعي الغذائي، حيث عرف هو وزميله Davis المصطلح سنة 1957 على أنه لقاء الزراعة مع كل الأنشطة التي توجد على مستوى المنبع (الزراعة) والمصب (التوزيع، الاستهلاك) ، أما المصطلح العلمي Agroalimentaire فقد أطلقه Louis Malassis في الستينات في فرنسا وأوضح التعقيدات التي تدور حول مصطلح الصناعات الغذائية التي ترجع إلى طبيعة المنتجات المعقدة، فالصناعات الغذائية تنطلق من عدة مواد أولية وتمر بعدد لا متناهي من المعالجات والتوليفات المختلفة، فبالرغم من أنها مزيج من الأنشطة الغير متجانسة، ولكن كلها تلتقي في نقطة الاستهلاك الغذائي[2].

المطلب الأول: مفهوم الصناعات الغذائية:

هناك العديد من التعريفات للصناعة الغذائية نذكر منها:

- تعرف بأنها مجموعة المؤسسات التي تهتم أساسا بتحويل المواد الزراعية من أجل الاستهلاك الغذائي النهائي، حيث تعد جزءًا هامًا من النظام الغذائي الذي يضم بدوره النشاطات المصنفة في الزراعة كالتوزيع الغذائي، النقل...إلخ[3]، نلاحظ أنّ هذا التعريف ركز على العملية التحويلية التي تطرأ على المواد الزراعية ؛
- وتعرف ايضا بأنها ذلك العلم الذي يبحث في تصنيع الخامات النباتية والحيوانية الزائدة عن الاستهلاك الطازج، وتحويلها إلى منتجات غذائية بحفظها من الفساد أطول فترة ممكنة لاستخدامها في مواسم غير مواسم ظهورها، أو لاستهلاكها في أماكن غير أماكن إنتاجها بحيث تبقى صالحة للاستعمال[4]. ركز هذا التعريف على الهدف الأساسي من الصناعات الغذائية وهي حفظ المنتجات من الفساد بهدف استهلاكها في غير مواسمها؛

[1] حميد حملاوي، وسام عمرون، أثر فرع الصناعات الغذائية على الاقتصاد الجزائري وآفاق تطوره دراسة حالة الجزائر 2000-2015، **مجلة دراسات اقتصادية**، المجلد 20، العدد 02، 14ديسمبر 2019 ، الجزائر، ص 23.

[2] قش فايزة ، توجهات ومحركات تطوير الصناعات الغذائية، **مجلة دراسات اقتصادية**، المجلد 06، العدد 01، جوان 2019 ، الجزائر، ص 144.

[3] أحمد مصنوعة، الصناعات الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، الواقع والمأمول، **الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الدولية**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، الجزائر، 22، 23 نوفمبر 2014، ص7.

[4] قطاف سهيلة،بوزرورة لينده، مساهمة الصناعة الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر، **مجلة أبحاث ودراسات التنمية**،جامعة برج بوعريريج، الجزائر، المجلد 06، العدد01،ديسمبر 2019،ص 110.

– تعرف أيضا بأنّها تطبيق عملي للعلوم من أجل حفظ وتداول الأغذية وتنقسم إلى نوعين هما: صناعات الحفظ (كالتبريد والتجميد والتعليب) والتحويلية (مثل صناعة السكر، الزيوت والألبان)[1].

كما تشمل الصناعات الغذائية أيضا المنتجات النهائية والوسيطة وكذا إعداد أغذية الحيوانات (أعلاف الحيوانات)، بالإضافة إلى تجهيز منتجات الزراعة وصيد الأسماك، ويبحث علم الصناعات الغذائية كذلك في كيفيات استخلاص منتجات غذائية بتركيز أعلى من صورة المادة الخام كما ويدرس المختصون في الصناعات الغذائية الصفات النوعية في الغذاء مثل اللون والنكهة والقوام وطريقة قياس القيمة الغذائية[2].

يمكننا أن نعرف الصناعات الغذائية بأنها تلك العمليات التحويلية التي تطرأ على المواد الزراعية والحيوانية بهدف حفظها من الفساد بغرض استهلاكها في غير مواسمها باستخدام التطبيقات العملية للعلوم سواء في صناعات الحفظ أو الصناعات التحويلية، ويمكن تعريفها أيضا على أنها تلك الصناعة التي تهدف إلى حفظ أو تحويل أو تجهيز المنتجات الفلاحية والحيوانية والسمكية إلى أغذية للإنسان أو الحيوان سواء كانت منتجات نهائية أو وسيطية.

المطلب الثاني: خصائص وأهمية الصناعة الغذائية وخصائصها

للصناعات الغذائية أهمية كبيرة في اقتصاديات الدول من حيث ارتباطها بالأمن الغذائي بالمقام الأول وتأمين حياة الأفراد، كما تتميّز أيضا بمجموعة من الخصائص تميّزها عن باقي الصناعات التحويلية والتي سنتطرق إليها بالتفصيل من خلال الفرعين التاليين.

الفرع الأول: خصائص الصناعات الغذائية

للصناعة الغذائية جملة من الخصائص التي تميزها عن باقي الصناعات نذكر منها مايلي:[3]

– ارتباطها بالزراعة في الحصول على مدخلاتها من المواد الأولية أو الوسيطة؛

– يتميز سوق منتجاتها بالتنافس الشديد، وذلك كون أساس التنافس قائم على أصول مختلفة (الأسعار، الجودة، العلامة التجارية، التعليب والأغلفة التجارية ...)

– أغلب المؤسسات المنتمية لها عبارة عن مؤسسات تحويلية تشكل حلقة ضمن السلسلة الغذائية؛

– تتميز منتجاتها بالتنوع والتطور السريع نظرا لتطور رغبات المستهلكين؛

– تعتمد طبيعة المعالجة في الصناعات الغذائية حسب نوع المادة المصنعة، أي أنّ بعض المواد الغذائية تحتاج لوجود مادة حافظة مثل المعلبات، وأنواع أخرى تحتاج لتجميد المادة للمحافظة عليها.

---

[1] أحمد مصنوعة، مرجع سبق ذكره، ص 7.

[2] حورية حلمي محمد أحمد، تقييم القدرة التنافسية للصناعات الغذائية في مصر على المستويين المحلي والعالمي، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، المجلد 02، العدد 55، يوليو 2018، ص 03.

[3] أحمد مصنوعة، مرجع سبق ذكره، ص 09.

تخضع كمية ونوعية المنتجات الغذائية لأذواق المستهلكين وتفضيلاتهم وقدراتهم الشرائية، كما تخضع لمستوى التطور التكنولوجي والفني الذي يتوفر لدى المؤسسات العاملة في قطاع الصناعات الغذائية، لذا يتعين على من يتجه للإنتاج في هذا القطاع أن يولي المستهلك أهمية كبيرة، من خلال دراسة رغباته ودوافعه وطبيعة الظروف المؤثرة في قراراته الاستهلاكية[1].

الفرع الثاني: أهمية الصناعات الغذائية

يحظى قطاع الصناعة الغذائية بأهمية كبيرة ضمن اقتصاديات الأمم، فمن خلالها يتحقق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، ويرتبط تطوير قطاع الصناعات الغذائية بالمقام الأول بتنمية وتطوير القطاع الزراعي والحيواني كونه المصدر الأساسي للمواد الأولية للصناعات الغذائية، بالإضافة لارتباطه بقطاعات أخرى مثل قطاع النقل وقطاع الصناعة (التغليف والتعليب)...الخ.

يتمتع قطاع الصناعات الغذائية بأهمية بالغة في اقتصاد الجزائر، كونه من الفروع الرئيسية لقطاع الصناعة التحويلية التي تسعى الدولة الجزائرية لرفع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، كما أنّ ارتفاع فاتورة استيراد الغذاء يحتم على الدولة وضع إستراتيجية لرفع أداء المؤسسات العاملة في قطاع الصناعات الغذائية (تمثل واردات السلع الغذائية 28% من الواردات الصناعية الكلية) [2]، كما وتتجلى أهمية الصناعات الغذائية من خلال تحقيقها للأهداف التالية:

- توفر المنتجات الغذائية بالكم والكيف المناسبين؛
- تقوم بتحويل المواد الغذائية سريعة التلف لمواد أكثر ثباتاً وذلك بحفظها لفترة زمنية معينة (حسب طريقة الحفظ)، وهذا يؤدي لوفرة مختلف الأغذية طوال السنة؛
- تقديم منتجات آمنة وصحية من خلال توفيرها لنظام حماية المستهلك؛
- تهتم بإعداد غذاء ذي قيمة متجانسة بمواصفات وتركيبات معينة لا تؤثر على الصحة، بالإضافة إلى أن الأغذية المصنعة رخيصة نسبيا مقارنة مع الغذاء الطازج ؛
- تحسين المنتجات الغذائية من خلال الإلتزام باحترام المواصفات العلمية للجودة، وتحسين منظومة الإنتاج الحديث من خلال التطور التكنولوجي[3]؛
- تساهم في ازدهار الزراعة من خلال العلاقة الخلفية التكاملية؛
- تؤثر بشكل مباشر على تشجيع الصناعات الأخرى كصناعة مواد التعبئة المختلفة (العبوات الورقية والبلاستيكية والزجاجية ورقائق الألمونيوم ومواد التغليف على أنواعها)، وصناعة المواد الكيميائية الحافظة، وكذا قطاع النقل وغيرها؛
- يمثل القطاع الأمن الغذائي للوطن من خلال تأمين الإكتفاء الذاتي؛
- توفير فرص العمل وتخفيض معدلات البطالة و رفع مستوى معيشة الأفراد.

---

[1] حورية حلمي محمد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 04.

[2] حمودة أم الخير، بيرش أحمد، الصناعات الغذائية في الجزائر بين الواقع و الأمن الغذائي، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، المجلد 11، العدد 01، 2019، ص 188.

[3] أحمد مصنوعة، مرجع سبق ذكره ص 9، 10.

المطلب الثالث: محركات تطوير تنافسية الصناعات الغذائية

تواجه الصناعات الغذائية الكثير من التحديات على مستوى المنبع (الزراعة) والمصب (التوزيع) ولتطوير الصناعات الغذائية يجب التركيز على أربعة محركات أساسية هي: الابتكار، كفاءة اللوجستيك، تسيير التموين بالإضافة لنجاعة سياسات الصناعات الغذائية[1].

الفرع الأول: الإبتكار والتطور التكنولوجي في الصناعات الغذائية

إنّ الاحتياج يولد الابتكار ولا يحدث هذا الأخير صدفة ولكن يخطط له وفق منظومة متكاملة، حيث تكون فيها الدولة الفاعل الرئيسي وفق سياساتها بالتأثير على خمسة محاور أساسية هي مناخ الاستثمار، السياسة الضريبية، تكاليف البحث والتطوير، اختيار التكنولوجيا المناسبة وكذا الوقت اللازم لوصول المنتج للسوق[2].

أولا: الابتكار في الصناعات الغذائية

إن التزايد الكبير في عدد المؤسسات الذي رافقه انفجار تنافسي على المستوى العالمي والوطني أدى إلى اهتمام المؤسسات بالابتكار، واعتباره من الأسبقيات التنافسية إلى جانب التكلفة والسعر، حيث أصبحت القدرة على الابتكار مصدرا مجددا للتنافسية بين المؤسسات والمحرك الرئيسي لها[3]،كما تعتبر الصناعات الغذائية من الأنشطة الصناعية التي تتطلب الابتكار، وتعد الشركات المتعددة الجنسيات المتخصصة في الصناعات الغذائية من الفاعلين الأساسيين للابتكارات الكبيرة مثل الحليب المركز، المواد المجمدة والأسبرتام الخاص بصناعة المشروبات الغازية بدون سكر، الزراعة بالكائنات المعدلة وراثيا OGM وغيرها، فالمؤسسات الكبيرة هي التي تحظى بالابتكار، وذلك لقدرتها على تحمل تكاليف وطول مدة الابتكار[4]، وفي هذا الإطار تدخلت العديد من الدول المتقدمة كي تصلح القصور عبر إعطاء حافز أكبر للاستثمارات الخاصة على سبيل المثال يقوم برنامج بحوث الابتكار الخاص بالشركات الصغيرة في الولايات المتحدة الأمريكية Small Business Innovation Reaserch Program (SBIRP) بتخصيص 4% من ميزانية البحث المخصصة للشركات الكبيرة لتمويل الشركات الصغيرة ذات الأفكار الكبيرة، كما اتبعت النمور الآسيوية نفس النهج بتشييد استثمارات ضخمة في مجال البحث والتطوير مخصصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[5].

[1] قش فائزة، توجهات ومحركات تطوير الصناعات الغذائية، **مجلة دراسات اقتصادية**، جامعة أم البواقي، الجزائر، المجلد 06، العدد 01، جوان 2019، ص 141.

[3] بارك نعيمة، الابتكار في المنتجات استراتيجية لتعزيز تنافسية مؤسسات الإتصال في الجزائر مؤسسة موبليس انموذجا، **مجلة الباحث الاقتصادي**، جامعة سكيكدة، الجزائر، المجلد 05، العدد 08، ديسمبر 2017، ص 17.

[4] قش فائزة، مرجع سبق ذكره، ص 153.

[5] ميموني ياسين، الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واقع وتحديات، **ورقة بحثية**، ص 10.

ثانيا: التغير التكنولوجي في الصناعات الغذائية

إنّ التغير التكنولوجي هو نتاج لعملية التعلم، ويعرف على أنّه استخدام مخرجات الابتكار أو الإبداع لغرض إحداث تغيير بسيط أو جذري في العملية الإنتاجية أو المنتج بهدف دعم القدرة التنافسية[1]، ويعرف أيضا بأنه تطبيق أساليب جديدة في الإنتاج والتسويق والإدارة والتنظيم[2]، حيث لا يقتصر التغيير التكنولوجي على تكنولوجيا الإنتاج فقط بل يمتد إلى تكنولوجيا المنظمة بأكملها، كما يمكن للتغييرات التكنولوجية أن تؤثر على الوضع التنافسي، السوق، الحصة السوقية، ديناميكيات السوق، الربحية، معدلات التشغيل، المساهمة الاقتصادية، الآثار البيئية وأكثر من ذلك، لهذا يجب أن تكون هناك إدارة استراتيجية للتغير التكنولوجي ورسم الاستراتيجيات التكنولوجية الاستثمارية وتطوير التكنولوجيا والإبداع بما يتماشى والأهداف الاستراتيجية العامة للمنظمة[3].

ساهم التغير التكنولوجي للصناعات الغذائية بتطبيق عدة ابتكارات سواء في عمليات الإنتاج أو في المنتجات أو في أساليب تنظيم الإنتاج والتوزيع، الأمر الذي سمح للصناعات الغذائية بالانتقال من التحويل البسيط للمواد الزراعية إلى صناعة المنتجات الغذائية[4]، كما أدى التطور التكنولوجي في مجال الصناعات الغذائية إلى إنتاج أغذية معدلة وراثيا تزرع في 25 بلد حول العالم معظمها في شرق آسيا و أمريكا من خلال تعديل طبيعة الغذاء وإدراج مكونات ومضافات في تركيبة الأغذية.

إنّ التطور التكنولوجي في مجال الصناعات الغذائية هو بفضل الأبحاث العلمية وعلوم التغذية لاسيما في مجال البيوتكنولوجيا التي اقترنت بالتطور التكنولوجي الذي عرفته مجالات الزراعة والتجارة واقتصاديات المؤسسات ووسائل الانتاج والتسويق وكذلك نتيجة اتساع المبادلات التجارية وعمليات التصدير بين الدول ومتطلبات حفظها ونقلها، حيث أصبحت معظم الأغذية تحتوي على مضافات يتم إدراجها من قبل المنتجين لأغراض تكنولوجية تتطلبها خصوصيات كل منتج أو لأغراض حفظها من التلف والتعفن من جهة أو لأغراض تسويقية تتعلق بالسياسة التسويقية للمؤسسة المنتجة من جهة أخرى لتصبح كمركب في المنتج الغذائي[5]. إنّ حيازة التكنولوجيات الجديدة والإبداعات التكنولوجية تضمن استمرارية المؤسسة وتعزز قدرتها التنافسية،

---

[1] بوطرفة صورية، التغير التكنولوجي في المؤسسة وتأثيره على باقي مجالات التغيير التنظيمي دراسة حالة مؤسسة نفطال فرع تبسة، **مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية**، جامعة تبسة، الجزائر، المجلد 03، العدد 01، مارس 2018، ص 220.

[1] قش فايزة، مرجع سبق ذكره، ص 153.

[2] سعد عبد محمد، أثر التطور التكنولوجي على ناتج القطاع الصناعي العراقي للفترة 1970-1990، **مجلة التقني**، المجلد 20، العدد 02، 2007، ص 03.

[3] Frankel.E.G, management of technological change : the great challenge of management for the futur, Springer Science and Business Media, 2012, p262.

[4] قش فايزة، مرجع سبق ذكره، ص 153.

[5] بن حملة سامي، الضوابط الأخلاقية للتطور التكنولوجي في مجالي الغذاء والدواء من منظور الشريعة الإسلامية، **مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال**، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، العدد 09، جوان 2020، ص 10.

وتصنف أشكال الحصول على التكنولوجيا بدلالة بعدين هما: **الإدماج التام للأنشطة** التي تهدف لحيازة التكنولوجيا اللازمة ذاتيا أو **عملية حيازتها من مصادر خارجية** وفي كلتا الحالتين هناك إمكانيات متنوعة للحصول على التكنولوجية منها[1]:

أ. **الإعتماد على وظيفة البحث والتطوير الداخلي**: تعتمد على قدرات وإمكانيات المؤسسة المادية والبشرية، حيث يمنح هذا الأسلوب حرية أكبر في تحديد سياستها الإبتكارية واستراتيجياتها التكنولوجية مع احتكار الإبتكار بصفة كلية، كما تمنح استقلالية أكبر للمؤسسة ونمو حقيقي ذاتي، كما يؤسس قاعدة تكنولوجية خاصة بالمؤسسة، بالمقابل تتحمل المؤسسة التكاليف ونسبة المخاطرة العاليتين نظرا لعدم التأكد من النتائج مع امكانية عدم تقبل المستهلك للإبتكار.

ب. **عقود التعاون**: تلجأ المؤسسة لهذه الطريقة عندما لا تستطيع المؤسسة تحمل تكاليف البحث والتطوير ذاتيا، نظرا للتنوع الكبير في التكنولوجيات المستعملة وشيوعها بسبب انفتاح الأسواق وعوامل الإنتاج، لذا تبحث المؤسسة عن التعاون مع مؤسسات أخرى تتقاسم معها أعباء وأخطار وعوائد البحث والتطوير.

ت. **شراء التراخيص**: هو الأسلوب المباشر والأسرع للحصول على التكنولوجيا والأقل خطورة وتكلفة بهدف اقتحام أسواق جديدة وتوسيع قائمة المنتجات، هذا الأسلوب تستخدمه المؤسسات التي لا تتوفر على موارد مالية كافية لإدماج وظيفة البحث والتطوير بالمؤسسة.

ث. **شراء مؤسسات أخرى**: هذه الطريقة سريعة في كسب الوقت والتكنولوجيا.

ج. **إعتماد البحث والتطوير الخارجي**: تقوم المؤسسة بتكليف مؤسسات متخصصة بالبحث والتطوير مثل مكاتب الاستشارات التقنية، جامعات، مكاتب دراسات، مراكز بحث عمومية أو خاصة تقوم بتبني مشاريع بحث تكنولوجي يخص المؤسسة.

الفرع الثاني: كفاءة اللوجستيك في الصناعات الغذائية

اللوجستيك عبارة عن رافعة نمو تعزز تنافسية المؤسسة في ظل معطيات العولمة والمنافسة المحتدمة وسرعات التدفقات اللوجستية والتجديد السريع للمنتجات والخدمات وتنامي توقعات العملاء، كما عرفت الجمعية الفرنسية لشبكة الإمداد ASLOG اللوجستيك بأنّه "الوظيفة التي تهدف إلى ان توفر – على الأقل – من حيث التكلفة والجودة المطلوبة المنتج إلى المكان والزمان حيث يوجد الطلب، مع تحديد جميع عمليات حركات المنتجات مثل موقع المصانع والمخازن والمشتريات، إدارة المخزون، المناولة، إعداد الطلبيات، النقل، التسليم..."[2]

وتُعرّف سلسلة الإمداد بأنها تلك الشبكة التي تربط بين كافة الأطراف التي تتعامل معها المؤسسة لإيصال منتجها إلى المستهلك النهائي وهي عبارة عن منظمات متصلة ومعتمدة على بعضها البعض من موردين، مصنعين، موزعين، عملاء، مقدمي الخدمات اللوجستية... الخ، تعمل بالتعاون والتبادل من أجل إدارة سريان المواد والمعلومات من المورد إلى المستهلك النهائي، كما تتشارك في

[1] مرزوقي مرزوقي، **دور الابتكار في تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة ماجستير (غير منشورة)،علوم التسيير تخصص تسيير مؤسسات صغيرة ومتوسطة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2008، ص21.

[2] بن قيراط عبد العزيز، بركات غنية، فارس بوباكور، اللوجستيك كرهان استراتيجي وتنافسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية دراسة ميدانية لمجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمدينة عنابة، **مجلة الدراسات المالية والمحاسبة الإدارية**، جامعة أم البواقي، الجزائر، المجلد 04، العدد 01، جوان 2017، ص 52.

تصنيع وبيع وتسليم منتج معين إلى العملاء في إطار تبادل المنتجات والمعلومات والأموال،حيث تساهم سلاسل الإمداد في تخفيض التكاليف وتحسين الكفاءة وخفض أزمنة التوريد وكذا مستويات المخزون، بالإضافة إلى تحسين مستوى خدمة الإمداد المقدمة للعميل[1].

تعتبر إدارة اللوجستيات جزء من إدارة سلاسل الإمداد التي تقوم بعمليات التخطيط والتنفيذ والرقابة لكفاءة وفعالية التدفقات الأمامية والخلفية والتخزين لكل من السلع والخدمات والمعلومات من مصدرها إلى نقطة إستهلاكها، كما تعتبر إدارة تكاملية تركز على الأنشطة، أي أنّ إدارة سلسلة الامداد تشمل كل العمليات اللوجستية (logistics)، حيث تقوم بالتنسيق بين التسويق والمبيعات والتصنيع والإدارة المالية وإدارة تكنولوجيا المعلومات، كما تعمل على كل مستويات التخطيط والتنفيذ (الإستراتيجية، التنفيذية، التكتيكية).

تتضمن إدارة اللوجستيات إدارة النقل الوارد والصادر والتفاوض بشأن الأسعار لمختلف جوانب النقل، المخازن، مناولة البضائع، انجاز أوامر التوريد، تصميم شبكة التدفقات اللوجستية وإدارة المخزون، كما تتولى متابعة مقدمو الخدمات اللوجستية من خارج المنظمة، وتتضمن أيضا عملية خلق المصادر (Sourcing) والمشتريات وتخطيط وجدولة الإنتاج وعمليات تغليف وتجميع البضائع وكذلك خدمة العملاء[2].

أولا: أهمية اللوجستيك

تتمثل أهمية اللوجستيك من خلال تأثيرها في نجاح أو إخفاق عمليات المنظمة وتحقيق أهدافها بأقل ما يمكن من الجهد والتكلفة، فحسب مجلس سلسلة الإمداد تقدر تكلفة اللوجستيك مابين 60 % و 90% من مجموع تكاليف المؤسسة الصناعية، كما تمثل حوالي 12% من رقم الأعمال (ذلك في الظروف العادية)، كما تنتج تكاليف إضافية تتخطى في الغالب تكلفة التصنيع بالنسبة للمؤسسات الغير متحكمة في اللوجستيك[3]، و بصفة عامة بإمكاننا أن نوجز أهمية هذه الوظيفة في ما يلي[4]:

- خفض تكاليف التخزين من خلال توفير الاحتياجات المادية بالكميات المناسبة، وسرعة دورانه؛
- إنّ أي قصور في أداء الأنشطة اللوجستية سيؤدي إلى ارتفاع تكلفة الاستثمار وتعطيل جزء من رأس المال المستثمر؛
- إنّ عدم الإلتزام بأصول اللوجستيك وبالخصوص ما تعلق بالجودة والكمية والأسعار وشروط التوريد والإمداد سيؤثر بالسلب على كفاءة وفعالية الإدارات الأخرى داخل المنظمة، وذلك بسبب الترابط والتكامل بين إدارة الإمداد والتخزين وبقية إدارات المنظمة.

[1] نور الهدى بوهنتالة، فعالية ميزة الإمداد واستراتيجيات سلاسل التوريد المحفزة لها، **مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية**، جامعة بسكرة، الجزائر، المجلد 13، العدد 01، 2019، ص 120.

[2] بن قيراط عبد العزيز، بركات غنية، مرجع سبق ذكره، ص52.

[3] Rémy Le Moigne, **Supply chain management: Achat, production, logistique, transport, vente**, Dunod, Paris, 2013, p01.

[4] صلاح الشنواني، **الأصول العلمية للشراء والتخزين**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 1996، ص 225.

بالمقابل يؤدي التطبيق الجيد لإدارة اللوجستيك إلى نتائج نوجزها في ما يلي[1]:

- تحقيق الاتصال الجيد وتدفق المعلومات بشكل أفضل والعمل بسرعة وبكفاءة أكبر؛
- سرعة في اتخاذ القرارات وتخفيض الوقت اللازم للوصول للسوق؛
- تعزيز و تقوية العلاقة مع العملاء؛
- تعزيز تنافسية المؤسسة؛

ثانيا: الحلول اللوجستية لمؤسسات الصناعات الغذائية

قد تفضل بعض المؤسسات أن تدير الخدمات اللوجستية الخاصة بها، في حين تفضل شركات أخرى اللجوء للوجستيك التعاوني مع مؤسسات أخرى عبر سلسلة الإمداد، أو الاستعانة بشركات الخدمات اللوجستية التعاقدية المتخصصة لإدارة خدماتها اللوجستية وهما الحلين الأمثلين بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعاني الكثير من التحديات في هذا المجال:[2]

1- **اللوجستيك التعاوني**: يعرف بأنه مجموعة من التفاعلات بين مؤسستين أو أكثر والتي تعتبر من العناصر الفاعلة في سلسلة الإمداد من أجل تحقيق أهداف مشتركة وتقاسم الأرباح ، كما يعتبر مصدر الميزة التنافسية للمؤسسة التي تنجح في تنفيذه بفعالية من خلال توحيد التدفقات وتجميع الموارد.

2- **الخدمات اللوجستية التعاقدية (التعاقد من الباطن)**: تلجأ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى التعاقد من الباطن وإسناد مهام الإدارة اللوجستية لشركة أخرى لعدة أسباب أهمها: تقليل التكاليف الثابتة للنقل والخدمات اللوجستية من خلال تسديد فواتير الاستهلاك الفعلي للخدمة دون الحاجة للاستثمار في ذلك، وكذا تقاسم المخاطر ...

تقوم شركات الخدمات اللوجستية التعاقدية بالعديد من أنشطة مثل تصميم سلاسل التوريد وتصميم المرافق وإدارة المخزون وتخزين ونقل وتوزيع البضائع و تجهيز الطلبات وتحصيل المدفوعات.

الفرع الثالث: تسيير التموين بالمواد الأولية

تعد الزراعة الممون الرئيسي للصناعات الغذائية باعتبار أنّ أغلب شعب هذه الأخيرة تعتمد بشكل أساسي على مخرجات الزراعة، فمن هذه الشعب من تعتمد بشكل أساسي وبصفة مباشرة على المخرجات الزراعية في كل مراحل الإنتاج مثل تصبير الخضر والفواكه، الحليب، شعبة الدواجن ...إلخ، ومنها من تعتمد على الزراعة في مراحل الإنتاج الأولية فقط مثل المطاحن، كما أنّ هدف تسيير التموين في أي مؤسسة هو توفير المواد الأولية في الوقت المناسب وبالسعر الملائم والكمية المطلوبة[3]، وتواجه مؤسسات الصناعات الغذائية الجزائرية العديد من التحديات في هذا المجال من أهمها ما يلي:

---

[1] ممدوح عبد العزيز رفاعي، **إدارة سلاسل التوريد– مدخل تحليلي**، كلية التجارة جامعة عين شمس، مصر، 2006، ص 13.

[2] بن قيراط عبد العزيز، بركات غنية، مرجع سبق ذكره، ص54.

[3] قش فايزة، مرجع سبق ذكره، ص 155.

- تقلبات أسعار المواد الأولية في الأسواق العالمية بالتحديد المواد التي لا أمل للجزائر في تحقيق الاكتفاء الذاتي منها كالحبوب، السكر والزيوت مما يحمل المؤسسة تكاليف إضافية تؤثر على هامش الربح[1]؛
- ضعف التنسيق بين القطاع الفلاحي وفروع الصناعات الغذائية مما يؤدي إلى عدم توفير القطاع الفلاحي للمادة الأولية بالكم والكيف اللازم للصناعات الغذائية مما يضطر هذه الاخيرة إلى الاستيراد لتغطية هذا العجز، وهو حال الجزائر التي تعتمد بنسب كبيرة على تموين مؤسسات قطاع الصناعات الغذائية بالمواد الأولية عن طريق الواردات وهذا بتغطية تجاوزت 50% في الكثير من الشعب وإن اختلفت حسب نوعية كل شعبة[2]؛
- ربط تاريخ الحصول على المنتجات الزراعية المحولة بموعد الحصاد دون الأخذ بعين الاعتبار الدورات البيولوجية للمنتجات؛
- عدم تجانس المواد الأولية الزراعية واختلافها في الجودة مع المورد المحلي؛
- قيود السياسات الزراعية للدول من خلال الإجراءات الحكومية في تكوين الأسعار التي تتوقف على درجة الانفتاح على العالم الخارجي؛[3]

كما أن للمؤسسة عدة خيارات للمفاضلة في أسلوب التموين من خلال ثلاث منظمات بالنسبة للمؤسسة تتمثل في[4]:

- السوق الذي يخضع لقانون العرض والطلب؛
- العقود وهي تأخذ شكلين هما: التعهدات الثانوية والتعهدات التشاركية، حيث في الشكل الأول تكون العقود مع المزارعين أو المربين، أما الشكل الثاني فتكون من خلال تجمعات المنتجين والاتحادات الصناعية وما بين المهن حيث تسمح هذه التجمعات بإدارة الأسعار وشروط التنازل والشراء؛
- الاندماج الرأسي بإنشاء مجمع صناعي غذائي مندمج، ينتج ويحول المادة الأولية الزراعية.

الفرع الرابع: فعالية سياسات الصناعات الغذائية

يرتبط تطوير أي صناعة بمدى استخدامها الأمثل للموارد الوطنية، مع الأخذ بعين الاعتبار متطلبات كل صناعة وهي:المواد الأولية، التقنية، اليد العاملة، الاستثمار، السوق[5].

أولا: المواد الأولية للصناعات الغذائية: إن توفر المواد الأولية بالكم والنوعً يعمل على تخفيض تكلفة الإنتاج الصناعي وبالتالي يخفض تكلفة السلعة، وهذا يسمح للصناعة بالاستمرار والتوسع والتطور، إلاّ أن وجودها وإن كان شرطاً أساسيا لقيام الصناعة،

[1] مهدي حسينة، بن زيدان حاج، دور الصناعات الغذائية في إرساء دعائم النمو الاقتصادي، **مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية**، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، المجلد 03، العدد 01، جوان 2019، ص 131.

[2] زرقين عبود و فوزي عبد الرزاق، إشكالية الاستثمار في قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر، **مجلة البحوث الاقتصادية والمالية JEFR**، جامعة أم البواقي الجزائر، المجلد 01، العدد 01، جوان 2014، ص 160.

[3] قش فايزة، مرجع سبق ذكره، ص 156.

[4] المرجع السابق، ص 157.

[5] قش فايزة، مرجع سبق ذكره، ص 157.

إلا أنه لا يعد الشرط الوحيد لقيامها، لأن توفرها لا يكفي لقيام الصناعة،كما أن هناك بعض الصناعات توجب توفر المادة الأولية محليا وأخرى لا توجب توفرها، ومن الصناعات التي توجب توفرها هي التي تكون خاماتها سريعة التلف أو التي لا تتحمل النقل لمسافات طويلة كصناعة الألبان وتعليب الفواكه والخضر واللحوم وتعليب الأسماك[1]، كما وتعتمد الصناعات الغذائية بالدرجة الأولى على مخرجات القطاع الزراعي باعتباره من أهم القطاعات الإنتاجية المحركة لنشاط الصناعة الغذائية، كونه ينتج المواد الخام اللازمة للعديد من فروع الصناعات الغذائية، كما يمكن تقسيم المواد الأولية التي تستخدم في عمليات التصنيع الغذائي إلى قسمين[2]:

أ– الخامات الأولية: وتتمثل في الخضروات والفواكه، الحبوب والبقول، منتجات الحيوانات والأسماك والدواجن.

ب– خامات ثانوية: وهي السكر، الملح، الأحماض العضوية، مواد مستحلبة، مواد مكسبة للقوام، مواد مكسبة للطعم والرائحة، مواد مضادة للأكسدة، مكسبات اللون الطبيعية والصناعية، مواد التعبئة والتغليف، المذيبات العضوية، ثاني أكسيد الكربون، الخامات المستخدمة في التحاليل ومواد التنظيف والتطهير.

من أجل ضمان استمرارية الإمداد بالمواد الأولية للصناعات الغذائية لابد من وجود تكامل بين القطاعين الزراعي والصناعي بالمقام الأول بالإضافة لوجود ربط مع فروع صناعية أخرى تقوم بتصنيع الخامات الثانوية، وكذلك قطاعات النقل والمواصلات وغيرها، بالإضافة لوجود تعاقدات طويلة المدى مع الموردين فيما يخص المواد الأولية المستوردة لتوفير الخامات دون انقطاع .

ثانيا: تقنية الصناعات الغذائية: إنّ تطوير الصناعات الغذائية يتوقف على ما تملكه الدولة من مؤهلات تقنية وتكنولوجية ومهارات في استخدام تلك التكنولوجيا[3]، حيث الهدف الأسمى من تطوير تقنية الصناعة الغذائية هي توفير شروط لسلامة صحة الإنسان إلى أبعد ما يمكن، بالإضافة إلى اتباطها بضمان جودة المواصفات والتي تعتبر شرطًا أساسيًا للمنافسة في الأسواق الداخلية والخارجية، وتعني جودة الأغذية جميع الصفات الأخرى التي تؤثر في تقييم المستهلكين للمنتجات ومن هذه الصفات صفات سلبية مثل التلف، أو التلوث بأي أوساخ، أو تغير اللون، أو وجود رائحة[4]، كما تشمل صفات إيجابية مثل المنشأ، واللون، والطعم، والرائحة، والنسجة، وطريقة تجهيز الأغذية، كما تفتح مواصفات الجودة أبواب التوسع الصناعي بتنامي حجم الإنتاج الذي يزيد من الحاجة لقنوات تسويقية جديدة بعد اكتفاء السوق المحلي، مما يشجع على التصدير واختراق أسواق إقليمية وعالمية جديدة. تقوم كبرى شركات التصنيع الغذائي بتخصيص جزء كبير من مواردها المالية نحو الاستثمار في التقنية، وادخال تكنولوجيا أكثر تطورا ضمن خطوطها الإنتاجية، بهدف تحقيق جودة المنتج ضمن نطاقات سعرية مناسبة تكفل مستويات تنافسية جيدة في قطاع يشهد حاليا أجواء تنافس شديدة، وتعتبر تقنيات الذكاء الاصطناعي في الصناعات الغذائية هو الاتجاه الجديد للشركات العالمية والذي يهدف إلى فهم التفاعلات المختلفة بين المذاقات والروائح والعوامل الأخرى التي من شأنها أن تصنع منتج غذائي صحي

---

[1] فهد بن محمد الجساس، المواد الخام في التصنيع الغذائي، **مجلة العلوم والتقنية**، المملكة العربية السعودية، العدد 87، جويلية 2008، ص 07.

[2] المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين AIDMO، إدارة التنمية الصناعية، **دليل تطبيقات الإنتاج الأنظف في الصناعات الغذائية**، أفريل 2017، ص12.

[3] قش فايزة، مرجع سبق ذكره، ص 157.

[4] المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين AIDMO، إدارة التنمية الصناعية، **دليل تطبيقات الإنتاج الأنظف في الصناعات الغذائية**، أفريل 2017، ص05.

ناجح يلبي أذواق كافة المستهلكين، كما أنّ استخدام التقانات الحيوية للغذاء والتوسع في تطبيق منجزات التقانات الحيوية والهندسة الوراثية أدى إلى تطور كبير في مجال الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني وتوفير الغذاء وتحسينه[1].

ثالثا: اليد العاملة: يعتبر تنمية المورد البشري من أهم الرهانات التي أدركت المنظمات أهميتها في تحقيق أهدافها، باعتباره أحد أهم مصادر قوة المنظمات، حيث يساهم في تطوير الصناعات الغذائية من خلال تنمية القدرات التنافسية للمنظمات، كما تعتبر الاستراتيجية الصناعية أنّ المورد البشري هو أساس نجاح كل سياسة صناعية، باعتباره عاملا مشجعا لامتصاص التكنولوجيات وعصرنة الصناعات[2]، والاستثمار في المورد البشري بتكوينهم وتدريبهم وتطوير مهاراتهم يجعلهم في أتم الجاهزية للتأقلم مع التطورات التي تفرضها البيئة، كما أنّ استقطاب الكفاءات والخبرات البشرية المتخصصة في مختلف المجالات يخلق بيئة ابتكارية تعزز القدرة التنافسية للمنظمة[3].

رابعا: الاستثمار:يتميز قطاع الصناعات الغذائية بتشابكاته مع عدة قطاعات اقتصادية، كما يعتبر الاستثمار فيه من الأنشطة الاقتصادية التي تحقق مردودا اقتصاديا عاليا، فمع تزايد معدلات الاستهلاك العالمية، يتزايد بذلك الطلب على المنتجات الغذائية بنسبة طردية، وحسب الاحصائيات الصادرة من معهد الصناعات الغذائية بالولايات المتحدة الامريكية، فإنّ الزيادة في معدلات الاستهلاك على مدى السنوات العشر الماضية أدت إلى ارتفاع في أسعار المنتجات الغذائية وارتفعت بذلك مبيعات المصانع بنسب كبيرة والاحصائيات تختلف من بلد لآخر ولكنها بنفس الوتيرة[4]، كما أكّدت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية **اليونيدو** إلى أنّ قطاع الصناعات الغذائية في الدول النامية يجب ان ينمو بمعدل من 4 إلى 5% سنويا حتى يلبي الاحتياجات الغذائية المتنامية في تلك الدول.

خامسا: البحث عن الأسواق الداخلية والخارجية:يتحقق ذلك بعد تلبية احتياجات السوق المحلية من المنتجات ومنافسة السلع المستوردة في الأسواق المحلية، ثم السعي إلى تكوين علاقة تبادلية تكاملية بين المؤسسات الصناعية بالتوجه نحو التحالفات الاستراتيجية بهدف تعظيم الإستفادة من الموارد المشتركة وتعزيز القدرة التنافسية في بيئة ديناميكية شديدة التنافسية مع مراعات المعايير والأسس الإنتاجية ومن أهمها تطوير تصميمات المنتجات، والرقابة على جودة الإنتاج وتطبيق معايير الجودة[5].

---

[1] هاني الضمور، أهمية البحوث والتطوير للمنتجات الغذائية، **مجلة التقييس الخليجي (متخصصة تصدر عن هيئة التقييس لدول مجلس التعاون)**، 28 أكتوبر 2020، https://gsomagazine.com/the-importance-of-research-and-development-of-food-products/

[2] قوريش نصيرة، أبعاد وتوجهات استراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، جامعة الشلف الجزائر،المجلد 04، العدد 05، ص 102.

[3] ندى جودة حسين، **التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية كمدخل لتعزيز القدرات التنافسية**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، إدارة الأعمال، كلية التجارة، جامعة بنها، مصر، ص 215.

[4] زرقين عبود و فوزي عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص 153.

[5] نعمون وهاب و سريدي سمية، أهمية زيادة القدرة التنافسية لمؤسسات الصناعة الغذائية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر، **مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات**، العدد 41، ديسمبر 2017، ، ص 277.

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل استعراض أهم المفاهيم النظرية المتعلقة بالتنافسية، أنواعها، محدداتها وكذا منهجيات قياسها ، كما تناولنا المفاهيم العامة التي تتمحور حول الصناعات الغذائية وإبراز أهميتها ومحركات تطوير تنافسيتها وتوصلنا لمجموعة من الاستنتاجات نذكرها في ما يلي:

- ✓ يعتبر النموذج الذي قدمه Brinkman L Goerge الذي تناول محددات القدرة التنافسية النموذج الأنسب لدراسة محددات القدرة التنافسية لقطاع الصناعات الغذائية في الجزائر وذلك لكون النموذج صُمم أساسا بعد دراسة قطاع الصناعات الغذائية بكندا، حيث فرق بين محددات القدرة التنافسية على المستوى الوطني ومحدداتها على المستوى الدولي؛
- ✓ تعتبر الربحية، الحصة السوقية، تكلفة التصنيع والإنتاجية الكلية للعوامل المؤشرات الأكثر وضوحا في تحديد تنافسية المؤسسة؛
- ✓ تعتبر مؤشرات التكاليف والإنتاجية ومؤشر التجارة والحصة من السوق الدولي المؤشرات الأساسية التي تعكس القدرة التنافسية القطاعية؛
- ✓ إنّ فرع النشاط التنافسي يتضمن مؤسسات تنافسية إقليميا ودوليا أي تلك التي تحقق أرباحا منتظمة في سوق حرة؛
- ✓ يمكننا قياس تنافسية فرع النشاط بالاعتماد على مقاييس تنافسية المؤسسة وهي: التكاليف والإنتاجية والحصة من السوق الدولي بالإضافة إلى مؤشر نسبة التجارة داخل الصناعة، مؤشر نسبة تركز الصادرات، مؤشر التوافق التجاري ومؤشر الميزة النسبية الظاهرة؛
- ✓ ولتطوير الصناعات الغذائية يجب التركيز على أربعة محركات أساسية هي: الابتكار، كفاءة اللوجستيك، تسيير التموين بالإضافة لنجاعة سياسات الصناعات الغذائية.

الفصل الثاني:

عرض وتحليل الدراسات التطبيقية

تمهيد:

يعد فحص الدراسات السابقة من أهم مراحل البحث العلمي، حيث يتم التعرف على أهم وأحدث الدراسات التي تناولت جوانب من موضوع الدراسة وكذا الإطلاع على الأساليب البحثية التي استخدمتها الدراسات السابقة في التعامل مع اشكالية الدراسة والأوجه المختلفة في حل الإشكالية.

حيث بعد تحديد المفاهيم العامة بالتنافسية والصناعات الغذائية في الفصل الأول، سنحاول من خلال هذا الفصل تسليط الضوء على أهم الدراسات السابقة التي قامت بتحليل القدرة التنافسية القطاعية عامة وقطاع الصناعات الغذائية على وجه الخصوص، حيث تطرقت أغلب الدراسات السابقة لتحليل الأداء التنافسي من خلال منظور واحد أو اثنين (تجاري، تسويقي أو إنتاجي)، كما اهتمت بعض الدراسات السابقة بدراسة الإمكانيات والجهود التنافسية باستخدام ماسية بوتر فيما جمعت بعض الدراسات الطريقتين معا، حيث سنحاول في هذا الفصل القيام بعملية فحص تفصيلي لهته الدراسات.

كما تم تصنيف هذه الدراسات حسب اللغة إلى دراسات باللغة العربية (والتي بدورها قسمت إلى دراسات وطنية ودراسات في البلدان العربية) ودراسات باللغة الأجنبية التي قسمت أيضا إلى دراسات في الاقتصاديات المتقدمة وأخرى في الدول النامية، حيث أجريت أغلب الدراسات في قطاع الصناعات الغذائية بينما عدد قليل أجري في قطاعات صناعية أخرى، بالإضافة إلى التنوع في الأدوات الإحصائية فمنها من استخدم نماذج الانحدار البسيط والمتعدد ومنها من استخدم التحليل العاملي وغيرها من الطرق الإحصائية، كما وتباينت نتائج الدراسات السابقة حسب الأهداف التي سطرتها الدراسة من خلال البحث.

المبحث الأول: الدراسات باللغة العربية

من خلال هذا المبحث سنحاول عرض أهم الدراسات التي تناولت تقييم التنافسية القطاعية عامة وتنافسية الصناعات الغذائية على وجه الخصوص، حيث تم تقسيم الدراسات حسب المنطقة إلى: دراسات وطنية (تمت في الجزئر) ودراسات في الدول العربية وذلك من أجل تقصي مدى التشابه بينها وبين الدراسة الحالية من خلال الإشكالية، الأدوات المستخدمة في جمع ومعالجة البيانات وكذا المقاييس المعتمدة في قياس القدرة التنافسية.

المطلب الأول : عرض الدراسات الوطنية

1. **دراسة (عبد الحفيظ بوقرانة و إلياس بن ساسي و ميلود زيد الخير، 2013)**[1] بعنوان **محددات القدرة التنافسية في قطاع الصناعات الغذائية حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجنوب الشرقي الجزائري.**

هدفت هذه الدراسة إلى تشخيص المحددات المتحكمة في القدرة التنافسية لعينة من المؤسسات الناشطة في قطاع الصناعات الغذائية في الجنوب الشرقي الجزائري، حيث استخدمت الدراسة أسلوب العينة الطبقية العشوائية في اختيار العينة التي تمثلت في 75 مؤسسة تنشط في الصناعات الغذائية، وللإجابة على إشكالية الدراسة تم تحديد المتغير المستقل المتمثل في محددات القدرة التنافسية المعبر عنها بواسطة (عوامل الإنتاج، الطلب المحلي، إستراتيجية المؤسسة، دور الحكومة) والمتغير التابع هو الميزة التنافسية للمؤسسة.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتفسير نتائج الدراسة التي اعتمدت على الاستبانة في جمع البيانات، حيث وزعت على عينة المؤسسات وتم تحليلها باستخدام العديد من الأدوات الإحصائية وفق برنامج SPSS واستخدام كل من اختبار بيرسون و اختبار التباين الأحادي ANOVA في اختبار الفرضيات، وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها هو التأثير السلبي لمجموعة من المحددات لاسيما عوامل الإنتاج، الطلب المحلي، إستراتيجية المؤسسة، وتأثير ايجابي لمحدد دور الحكومة لكن عند مستوى ضعيف، وتوصلت الدراسة كذلك إلى أنّ هناك العديد من المعوقات التي تحول دون تحسين القدرات التنافسية للعينة المدروسة ومنها ضعف مستويات التدريب والتعليم، وعدم الاستغلال الكامل للطاقة الإنتاجية، وتسويق معظم الإنتاج داخل السوق المحلي، وضعف مستويات الجودة وضعف دور المؤسسات الداعمة.

[1] عبد الحفيظ بوقرانة وإلياس بن ساسي وميلود زيد الخير، محددات القدرة التنافسية في قطاع الصناعات الغذائية حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجنوب الشرقي الجزائري، **مجلة أداء المؤسسلت الجزائرية**، المجلد 02، العدد 02، 2013، ص ص 45- 58.

2. **دراسة (لزهر العابد، 2013/2012)**[1] بعنوان **إشكالية تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.**

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، حيث استخدمت الدراسة المنهج الاستنباطي من خلال استنباط وضعية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من وضعية قطاع الأعمال التي تعكسها مؤشرات تقرير التنافسية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، بالإضافة لاستخدام المنهج الوصفي في وصف أداء المؤشرات والمنهج التحليلي في تحليل الأداء، كما استخدمت الدراسة المنهج الإحصائي من خلال نموذج الارتباط المتعدد الذي يوضح العلاقة بين الميزة التنافسية (باعتبارها تعكس القدرة التنافسية وتعززها) وبعض المتغيرات (تنمية الكفاءة والإبداع باعتبار أنهما المتغيران الأكثر تأثيرا على القدرة التنافسية)، كما استخدمت الدراسة أيضا المنهج التاريخي عند دراسة الأوضاع التي تزامنت مع تبني برامج التأهيل، حيث قدمت الدراسة تقييما للجهود المبذولة من قبل الدولة من خلال الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب (ANSEJ)، وصندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR)، كما قامت الدراسة بمناقشة تنافسية قطاع الأعمال على المستوى المحلي ثم القيام بتقييم تنافسية قطاع الأعمال في الجزائر في إطار المبادلات الدولية ثم مقارنة الوضعية التنافسية وبعض العوامل المؤثرة فيها للجزائر مع بعض الدول، وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها تحسن تنافسية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أمّا تنافسية الاستيراد فهي في تراجع بالرغم من تحسن تنافسية التصدير إلاّ أنّ وضعها ضعيف و غير دائم، واستخلصت الدراسة إلى أنّه يمكن تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتوافق الجهود على المستويات الثلاث عن طريق التركيز على تنمية الكفاءات وترقية الإبداع في المؤسسة، أمّا على مستوى القطاع (أو الصناعة) فأشارت الدراسة لضرورة تعزيز التحالفات الإستراتيجية وسياسة العناقيد الصناعية، أمّا على مستوى الدولة أكدت الدراسة على أهمية الاعتماد على تكثيف برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومختلف صيغ دعم قطاع الأعمال.

3. **دراسة (أوبختي نصيرة، 2014)**[2] بعنوان **تقييم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحول إلى اقتصاد السوق –دراسة حالة قطاع النسيج بولاية تلمسان.**

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الوضعية التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في مواجهة المنافسة الدولية، حيث ركزت الدراسة على قطاع النسيج في الجزائر من خلال دراسة المؤشرات التي تعبر عن التنافسية وهي: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في قطاع النسيج بالمقارنة مع باقي القطاعات، تطور عدد مناصب الشغل التي يوفرها، وكذا توزيع المؤسسات ومعرفة طبيعتها (عامة أو خاصة)، عدد مؤسسات قطاع النسيج المستفيدة من برنامج ميدا 1 و 2، حيث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي لقراءة وتحليل أداء المؤشرات المتحصل عليها من هيئات وطنية رسمية وكذا دولية، كما تم تخصيص جزء

[1] لزهر العابد، إشكالية تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) في علوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، 2013/2012.

[2] أوبختي نصيرة، **تقييم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحول إلى اقتصاد السوق –دراسة حالة قطاع النسيج بولاية تلمسان**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) في إدارة الأفراد وحوكمة الشركات تخصص إدارة موارد بشرية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014/2013.

من الدراسة الميدانية على قطاع النسيج في ولاية تلمسان من خلال توجيه استبيان وجه لـ 50 مؤسسة صغيرة ومتوسطة تعمل في قطاع النسيج لدراسة عديد الأبعاد التي تتعلق بالتنافسية وهي: التكنولوجيا المستخدمة، التموين بالمواد الأولية، مرونة الأسعار، إستراتيجية المؤسسة، الأفضلية التنافسية، سمعة المؤسسة، الوضع التنافسي، الاستفادة من البرامج الوطنية ...الخ.

تم تحليل البيانات باستخدام الإحصاء الوصفي (تكرارات، نسب مئوية ...)، وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها أنه مؤسسات قطاع النسيج في الجزائر ليست جاهزة لمواجهة المنافسة الدولية وذلك لعدة أسباب أهمها عدم توفر التكنولوجيا المتطورة في المجال وذا نقص المواد الأولية محليا مما يضطرها لاستيرادها من الخارج وبالتالي ارتفاع تكاليفها مما يضعف تنافسيتها مقارنة بالمنتجات الصينية المنخفضة الثمن بالمقارنة بالمنتج المحلي، كما لم تتمكن المؤسسات المدروسة من الحصول عليها بسبب ارتفاع تكاليفها، كما لم تستفد هته المؤسسات من برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4. **دراسة (غزيباون علي، 2015/2014)**[1] بعنوان **أساليب تنمية القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحديات الاقتصادية العالمية دراسة حالة الجزائر.**

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في العوامل المساهمة في تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز مركزها في السوق على المستويين المحلي والعالمي، ومن أجل الإجابة على هته الإشكالية اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي لقراءة المؤشرات التي تعكس تنافسية المؤسسات من خلال التقارير الصادرة من هيئات رسمية وطنية و دولية التي تعنى بقضايا التنافسية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما استخدمت الاستبانة (لدراسة العوامل المحددة لتنافسية هذه المؤسسات) وجهت إلى عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في ولايتي البويرة وبومرداس (46 مؤسسة) حيث المتغير المستقل هو العوامل المؤثرة على تنافسية م ص م (عدد سنوات النشاط، عدد العمال، نمط الإدارة، تطور السوق، نطاق السوق، التحديات التي تواجهها دوليا، الخبرة دوليا) والمتغير التابع هو قياس تنافسية م ص م باستخدام مؤشرات كمية هي(معدل التحديات التي تواجهها دوليا، الخبرة دوليا) أمّا المتغير التابع هو تنافسية م ص م باستخدام مؤشرات كمية هي(معدل نمو رقم الأعمال، المعدل المتوسط للربحية) ومؤشرات كيفية من وجهة نظر المسيرين هي: النمو الإجمالي للمؤسسة، الربحية، الوضعية التنافسية، صورة المؤسسة ومنتجاتها، حجم المبيعات.

استخدمت الدراسة حزمة من البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS 20 ومجموعة من الأدوات الإحصائية لتحليل البيانات هي: الإحصاء الوصفي لوصف خصائص عينة الدراسة (التكرارات، النسب المئوية، المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية)، تحليل التباين الأحادي ومعامل الارتباط، اختبار t، وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها أنّ عوامل البيئة الداخلية هي الأكثر تأثيرا على تنافسية المؤسسات محل الدراسة (ما تعلق بالإنتاجية والإنتاج والتصريف في الأوقات المحددة، المرونة في الإنتاج وخدمات الزبائن)، وعدم اهتمام هته المؤسسات بالعوامل الخارجية العامة، كما تستخدم هته المؤسسات كل من

[1] غزيباون علي، **أساليب تنمية القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحديات الاقتصادية العالمية دراسة حالة الجزائر** ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) في علوم التسيير تخصص تسيير منظمات، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس الجزائر، 2015/2014.

إستراتيجية التركيز و الهيمنة بالتكاليف، كما لا تهتم هته المؤسسات بالقيام بالتحليل الاستراتيجي والاستراتيجيات الطويلة المدى وضعف الاهتمام بعوامل استدامة المزايا التنافسية.

5. **دراسة (نعمون وهاب و سريدي سمية، 2015)**[1] بعنوان **أهمية زيادة القدرة التنافسية لمؤسسات الصناعة الغذائية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر**

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور المؤسسات الصناعية في دعم التنمية المحلية من خلال ارتكازها على رفع قدرتها التنافسية، حيث أسقطت الدراسة النظرية على واحدة من أهم المؤسسات الجزائرية التي تنشط في قطاع الصناعات الغذائية وهي مجمع عمر بن عمر بولاية قالمة، حيث اعتمدت الدراسة على الاستبانة في جمع البيانات وزعت على إطارات المجمع لقياس العلاقة بين تنافسية المؤسسة وقدرتها على تحقيق التنمية المحلية، حيث المتغير المستقل هو تنافسية المؤسسة وفق بعدين هما : إمتلاك المؤسسة لميزة تنافسية (استراتيجية المؤسسة، التكاليف، الأرباح، الجودة، الإنتاجية، الاستجابة لحاجات العملاء، سمعة المؤسسة، التموين بالمواد الأولية) والبعد الثاني هو امتلاك المؤسسة لعوامل تعزيز القدرة التنافسية (التكنولوجيا، التجديد والابتكار، التأهيل والتدريب، الترويج، نظام المعلومات، امتلاك شهادة الجودة...)، أمّا المتغير التابع هو تحقيق التنمية المحلية والذي تعكسه الأبعاد التالية: مناصب الشغل، التوسع في أسواق جديدة، استخدام التكنولوجيا النظيفة، دعم القطاعات ذات العلاقة، الصمود امام المنافسة الدولية...الخ.

تم استخدام العديد البرنامج الإحصائيSPSS ، كما استخدمت المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتحديد استجابات افراد العينة لمفردات الدراسة وتحليل الانحدار الخطي البسيط في اختبار الفرضيات، وتوصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها امتلاك المؤسسات الصناعية المدروسة لعوامل تعزيز القدرة التنافسية يعمل على دعم التنمية المحلية من خلال استيعابها للعمالة وتحقيق الوفرات الاقتصادية إذا ما التزمت بمعايير الإنتاج الدولية لتصمد أمام المنافسة الدولية، كما يمتلك مجمع عمر بن عمر مزايا تنافسية ترتكز على التكاليف، الإنتاجية والجودة، كما يحظى المجمع بسمعة جيدة لدى زبائنه، كما تعمل المؤسسة على تعزيز القدرة التنافسية من خلال تأهيل المورد البشري والاهتمام بالابتكار.

6. **دراسة (مخضار سليم، 2018/2017)**[2] بعنوان **دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر (مقارنة بعض الدول العربية).**

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الوضع التنافسي للقطاع الصناعي الجزائري في الأسواق الدولية من أجل التنبؤ بمدى قدرته على منافسة المنتجات الأجنبية، وبما أنّ مصر، تونس والمغرب تعتبر من أهم الدول المنافسة للجزائر في الأسواق الإفريقية والأوروبية، فقد

[1] نعمون وهاب و سريدي سمية، أهمية زيادة القدرة التنافسية لمؤسسات الصناعة الغذائية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر، **مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات**، العدد الحادي والأربعين (02)، ديسمبر 2017، ص ص 271- 290.

[2] مخضار سليم، **دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر (مقارنة بعض الدول العربية)**، دكتوراه (غير منشورة) في العلوم الاقتصادية تخصص بحوث العمليات وتسيير المؤسسات، جامعة تلمسان الجزائر، 2018/2017.

قام الباحث بمقارنة تنافسية القطاع الصناعي الجزائري مع هته الدول بهدف للوقوف على مدى قدرته على تنويع الإنتاج الصناعي المحلي والتقليل من فاتورة الواردات وترقية الصادرات الصناعية خارج قطاع المحروقات، حيث انتهجت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي في دراسة المؤشرات التي تقيس التنافسية على مستوى قطاع النشاط والدول، بالإضافة للمنهج المقارن عند مقارنة أداء المؤشرات، نذكر أهم المؤشرات التي استخدمتها الدراسة في تحليل الوضع التنافسي للقطاع الصناعي الجزائري ودول المقارنة هو مؤشر التنافسية العربية الذي يصدره المعهد العربي للتخطيط والذي ينقسم إلى مؤشرين هما مؤشر التنافسية الجارية (يقيس التنافسية على المدى القصير) ومؤشر التنافسية الكامنة (يقيس التنافسية على المدى الطويل)، كما قامت الدراسة بمقارنة الأداء التنافسي للصناعة الجزائري ودول المقارنة مستندة على المؤشرات التالية (مساهمة القيمة المضافة في الناتج المحلي الإجمالي، حصة الصادرات الصناعية في إجمالي الصادرات، مؤشر التركز السلعي للصادرات، مؤشر الميزة النسبية الظاهرة RCA، كما قام الباحث بدراسة قياسية لتحليل أثر الصادرات الصناعية لكل بلد على النمو الاقتصادي وذلك بهدف الكشف عن القدرة التنافسية للقطاع الصناعي الجزائري في المدى الطويل ومقارنته بدول المقارنة خلال الفترة 1990-2015 وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة (المتباطئة) ARDL الذي يعتبر من الأساليب المتطورة في معالجة النماذج المبنية على قواعد بيانات سلاسل زمنية، وتوصلت الدراسة لجملة من النتائج أهمها أنّ القدرات التنافسية للجزائر بعيدة كل البعد عن المستويات المحققة في دول المقارنة ويرجع ذلك إلى تفوق هته الدول في البنية التحتية وامتلاكها لمؤسسات اقتصادية ذات فعالية قوية ونظام مالي أكثر مرونة ومناخ استثماري مستقر وأكثر جاذبية، بالإضافة إلى قلة تكاليف انجاز المشاريع وممارسة الأنشطة الاقتصادية في دول المقارنة، كما استخلصت الدراسة أيضا بأنّ هيكل الصادرات الجزائرية حققت أدنى المستويات من حيث الصادرات السلعية المصنعة خلال الفترة 2000-2015 مقارنة بمصر تونس والمغرب، كما أظهر مؤشر الميزة النسبية الظاهرة RCA أنّ بغض النظر عن المزايا النسبية الكبيرة التي تمتلكها الجزائر في صادراتها من النفط والغاز الطبيعي فإنّ بقية الصناعات التحويلية الأخرى لم تحقق تلك المستويات المحققة في دول المقارنة، كما أظهرت الدراسة التطبيقية أنّ أثر الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات على الناتج المحلي خلال الفترة 1990-2015 ليس لها معنوية إحصائية وهو ما يفسر بضعف القدرة التنافسية للصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات.

7. دراسة (ميموني سمير و ناجح أشرف، 2018)[1]: بعنوان تقييم للموقف التنافسي لقطاع الصناعة التحويلية الجزائرية على ضوء أوضاعه الحالية ـ تحليل مقارن مع الدول المتوسطية الشريكة مع الاتحاد الأوروبي.

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الوضعية التنافسية لقطاع الصناعة التحويلية في الجزائر بالمقارنة مع بعض الدول المتوسطية الشريكة مع الاتحاد الأوروبي، حيث تم تشخيص وضعية القطاع ومكانته الحالية في الاقتصاد الوطني بفحص أداءه خلال الفترة 2007-2016 من خلال دراسة عديد المؤشرات الكلية وهي: القيمة المضافة للصناعة التحويلية و مساهمة القطاع الخاص فيها، النصيب

[1] ميموني سمير وناجح أشرف، تقييم للموقف التنافسي لقطاع الصناعة التحويلية الجزائرية على ضوء أوضاعه الحالية ـ تحليل مقارن مع الدول المتوسطية الشريكة مع الاتحاد الأوروبي، **الملتقى العلمي الدولي حول: استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، جامعة البليدة 02 يومي 06 و 07 نوفمبر 2018**، ص ص 01- 25.

من القيمة المضافة للقطاع الصناعي، المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، مساهمته في التشغيل، حصة صادراته، الهيكل السلعي للقطاع، وارداته و هيكلها، رصيد الميزان التجاري...الخ، حيث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي عند عرض الإطار المفاهيمي لتنافسية القطاع الصناعي ومقاييسها الموضوعة من قبل الهيئات الدولية وكذا عند تشخيص واقع الصناعة التحويلية في الجزائر على مستوى بعض المؤشرات بالإضافة لاستخدام المنهج المقارن من خلال إجراء المقارنة للمركز التنافسي للقطاع المدروس مع الأوضاع التنافسية لقطاعات التصنيع التحويلي في الدول المتوسطية الشريكة مع الاتحاد الأوروبي كما تم توظيف الأدوات الإحصائية من جداول ورسوم بيانية تم تجميع معطياتها من قواعد بيانات وإحصائيات صادرة عن بعض الهيئات الوطنية (الديوان الوطني للإحصائيات، بنك الجزائر، الجمارك الجزائرية) و الهيئات الدولية (البنك الدولي، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ONUDI، صندوق النقد العربي)، وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها ضعف الموقف التنافسي لقطاع الصناعة التحويلية الجزائرية داخل أسواقه وعدم مقدرته للنفاذ إلى الأسواق الخارجية بما فيها أسواقه التقليدية في دول الاتحاد الأوروبي توازيا مع عجز واضح في استغلال المزايا التجارية الممنوحة له من قبل هذا الأخير في إطار تدابير اتفاق الشراكة الذي دخل حيز التنفيذ سنة 2005، حيث اعتبر القطاع الأقل تنافسية بين الدول المتوسطية الشريكة الأخرى مع الاتحاد الأوروبي التي أخذت كعينة للمقارنة .

8. دراسة (بوعقل مصطفى، 2019)[1] بعنوان تشخيص العوامل المؤثرة في دعم القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر باستخدام أسلوب التحليل العاملي.

هدفت هذه الدراسة إلى البحث عن العوامل المؤثرة في تطوير القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتفسير التباين في القدرة التنافسية لهذا النوع من المؤسسات، حيث تم تحديد عشرون (20) متغيرًا لدعم وتطوير تنافسية م ص م (ملائمة الموقع الجغرافي، كثافة اليد العاملة، وفرة المواد الأولية، جودة التكنولوجيا، مستوى البنية التحتية، وفرة وتنوع مصادر التمويل، مستوى التعليم الأساسي، درجة تقدم البحث والتطوير، حقوق الملكية الصناعية، جودة التعليم العالي، تبني الذكاء الصناعي، حوكمة نشاطات المؤسسة، التسيير الاستراتيجي، التشخيص الاستراتيجي، التحليل الاستراتيجي، الرؤية الاستراتيجية، درجة الابداع والابتكار، مستوى التكوين المتخصص، الالتزام بمعايير الجودة والبيئة) حيث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في عرض وتحليل النتائج، كما استخدمت أداة الاستبانة في جمع البيانات التي شملت 89 مؤسسة صغيرة ومتوسطة على مستوى ستة ولايات هي: الجزائر العاصمة، وهران، تلمسان، سيدي بلعباس، غليزان، تيارت.

استخدامت الدراسة برنامج SPSS v 24 وتمت معالجة البيانات باستخدام أسلوب التحليل العاملي واستخراج مصفوفة الارتباط، وأظهرت النتائج أنّ عوامل الدفع الطبيعية احتلت المراكز الاولى بمتوسطات حسابية عالية، ثم المتغيرات المتعلقة بمستوى التعليم الأساسي وجودة التعليم العالي وحوكمة نشاطات المؤسسة وجودة التكنولوجيا بمتوسطات حسابية معتدلة ، أمّا باقي

[1] بوعقل مصطفى، تشخيص العوامل المؤثرة في دعم القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر باستخدام أسلوب التحليل العاملي، **مجلة تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEC)**، المجلد 01، العدد 02، ديسمبر 2019، ص ص 20، 34.

المتغيرات فقد سجلت متوسطات حسابية ضعيفة جدا، وتوصلت الدراسة إلى أنّ العوامل المفسرة للقدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تتوزع على خمس مداخل رئيسية تشمل كلا من مداخل الاستراتيجية والابتكارية، مداخل الدفع المالية والمعرفية، مداخل الدفع الطبيعية، إضافة إلى مداخل الدفع القياسية ومداخل الدفع الذكية والرشيدة، حيث تساهم في مجملها في تفسير 63,95 % من الظاهرة محل الدراسة.

9. دراسة (بشليلي أسماء، بكريتي لخضر، دولي لخضر، 2020)[1] بعنوان تحليل تنافسية الصناعة النسيجية في الجزائر (2006 – 2016)

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تنافسية الصناعة النسيجية في الجزائر خلال الفترة من 2006 إلى 2016، حيث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي لتحليل ودراسة المؤشرات التي تقيس القدرة التنافسية القطاعية وهي: تطور الصناعات التحويلية في الجزائر (بالنسب المئوية)، تطور الإنتاج ، تطور رقم الأعمال وكذا تطور القيمة المضافة في كل من القطاعين العام والخاص، حصة القطاع المدروس من الناتج الداخلي الخام، الواردات من النسيج والملابس، صادرات الجزائر من النسيج والملابس، وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج تتمحور حول ضعف قطاع الصناعة النسيجية في الجزائر.

المطلب الثاني: عرض دراسات في الدول العربية

1. دراسة (سامر علي البوش، 2014)[2] بعنوان القدرة التنافسية للصناعات الغذائية ودورها في التجارة الخارجية السورية.

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم القدرة التنافسية للصناعات الغذائية السورية ودورها في التجارة الخارجية وذلك بالتركيز على الجانب التجاري والتسويقي، حيث تمت دراسة القدرة التنافسية للصناعات الغذائية بطريقة إحصائية باستخدام طريقة تحليل الانحدار وفق برنامج spss باعتماد عينة إحصائية تتمثل في منتجي ومستهلكي الصناعات الغذائية، حيث قامت الدراسة بتحليل مفصل للإمكانيات والجهود التنافسية للصناعات الغذائية السورية، حيث بيّنت الدراسة مواطن القوة ومواضع الضعف وارتباطها بالعوامل المعنية بتحليل الامكانيات والجهود المؤثرة في القدرة التنافسية لهذا النشاط، بالإظافة إلى ذلك تحليل دور عوامل الصناعات الداعمة والمكّملة للصناعات الغذائية ودورها في رفع القدرة التنافسية ومواضع ضعفها وقوتها، وتحليل ظروف الطلب المحلي على المنتجات الغذائية السورية، كما تضّمنت دراسة تفصيلية لتطور الأداء الاقتصادي للصناعات الغذائية في ظل الظروف التنافسية المحلية والدولية، إضافةً لتحليل دور هذه الظروف في أداء تلك الصناعات، حيث بيّنت نتائج تحليل ظروف الطلب المحلي والخارجي وجود فرصة متاحة لتوسيع التسويق المحلي والدولي كون الطلب المحلي على منتجات الصناعات الغذائية السورية كبير نسبيا ما

[1] بشليلي أسماء، بكريتي لخضر، دولي لخضر ، تحليل تنافسية الصناعة النسيجية في الجزائر (2006 – 2016) ، **مجلة المالية والأسواق**، المجلد 07، العدد 01، 2020، ص ص 267، 280.

[2] سامر علي البوش، **القدرة التنافسية للصناعات الغذائية ودورها في التجارة الخارجية السورية**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، تخصص العلاقات الاقتصادية الدولية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2014.

يشكل دافعا قويا لرفع الجهود التنافسية لهذه الصناعات، كما توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها إمتلاك كل من صناعة اللحوم و صناعة زيت الزيتون قدرة تنافسية قوية مقارنة بباقي الصناعات الغذائية إلى جانب إقدام القطاع الخاص على الاستثمار في بعض الصناعات الداعمة والمكملة لصناعة اللحوم، كما تملك صناعة زيت الزيتون قدرة تنافسية متوسطة مقارنة بالدول المتقدمة، كما وتمتلك منتجات الشكولاطة والسكاكر قدرة تنافسية متوسطة مقارنة مع جميع فروع الصناعات الغذائية و اعتبار قدرتها التنافسية ضعيفة مقارنة بالدول المتقدمة بالإضافة لوجود رضا نسبي للمستهلك عن هذه المنتجات من ناحية الأسعار لكنه يطمح لتحسين الجودة لتواكب جودة المنتجات في الدول المتقدمة، كما استخدمت الدراسة مؤشرات تنافسية صادرات الصناعات الغذائية السورية لمدة خمس سنوات لقياس القدرة التنافسية للصناعات الغذائية السورية وأتبعتها بدراسة مقارنة مع كل من تونس، الكويت و هولاندا وماليزيا حيث اتضح أنّ صادرات سورية من السلع الغذائية المصنعة تعتبر من الصادرات قليلة التنوع وبمحتوى تكنولوجي محدود وأقل اندماجا مع الأسواق العالمية مقارنة بالدول الناشئة والمتقدمة وأقل توافقا مع الطلب العالمي بالمقارنة مع تلك الدول.

2. دراسة (حورية حلمي محمد أحمد، 2018)[1] بعنوان تقييم القدرة التنافسية للصناعات الغذائية في مصر على المستويين المحلي والعالمي.

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم القدرة التنافسية للصناعات الغذائية في مصر على المستويين المحلي والعالمي خلال الفترة من 2002 إلى 2016 بعدما لوحظ تراجع الأداء الإنتاجي للصناعات الغذائية المصرية خلال السنوات متتالية، كما لوحظ وجود طاقة عاطلة وتناقص الصادرات ويقابلها زيادة في الواردات من المنتجات الغذائية، حيث استخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي لبحث ودراسة طبيعة الصناعات الغذائية المصرية، والمنهج الوصفي في وصف سلوك المؤشرات والمنهج التحليلي لتحليل وتقييم المؤشرات المتعلقة بالصناعات الغذائية المصرية، حيث تم تقييم القدرة التنافسية للصناعات الغذائية المصرية على المستوى المحلي باستخدام مؤشرين هما: **مؤشر** UNIDO (باعتباره أحد مؤشرات الميزة النسبية الظاهرة) ومؤشر اختراق الواردات للسوق المحلي، كما تم تقييم القدرة التنافسية للصناعات الغذائية المصرية على المستوى الدولي باستخدام عدة مؤشرات هي: مؤشر الميزة النسبية الظاهرة RCA (مؤشر BALASSA ، ومؤشر DONGES & RIEDEL) بالإضافة لمؤشر صافي الصادرات للصناعات الغذائية المصرية، مؤشر النصيب السوقي للصادرات، حيث توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها أنّ القدرة التنافسية للصناعات الغذائية المصرية مرتفعة على المستوى المحلي لوحظ امتلاك مصر لميزة نسبية ظاهرة وكذا قدرة تنافسية مرتفعة في ثلاث صناعات هي (تجهيز وحفظ الفاكهة والخضر، صنع منتجات طواحن الحبوب والنشا ومنتجات ومحضرات من الحبوب أو الدقيق، صنع الحلويات والسكاكر) وافتقار الميزة النسبية الظاهرة في أربع صناعات هي: صناعة معلبات الأسماك، تجهيز وحفظ اللحوم، صنع الدهون الزيوت النباتية والحيوانية، صنع الأعلاف الحيوانية المحصرة، أمّا على المستوى العالمي فاجتمعت أغلب المؤشرات على امتلاك مصر لميزة نسبية ظاهرة و قدرة تنافسية مرتفعة في ثلاث صناعات هي: تجهيز وحفظ الفاكهة والخضر، صنع منتجات طواحن الحبوب

[1] حورية حلمي محمد أحمد، تقييم القدرة التنافسية للصناعات الغذائية في مصر على المستويين المحلي والعالمي، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، المجلد 55، العدد 02، جويلية 2018، ص ص 01- 28.

والنشا ومنتجات ومحضرات من الحبوب أو الدقيق، صنع الشكولاطة والحلويات السكرية، كما لوحظ تدهور وافتقار الميزة النسبية الظاهرة وكذا ضعف القدرة التنافسية في أربع صناعات هي: صناعة معلبات الأسماك، تجهيز وحفظ اللحوم، صناعة الزيوت والدهون النباتية والحيوانية، صناعة الظاعلاف الحيوانية المحضرة.

3. دراسة (سلام منعم زامل الشمري، 2020)[1] بعنوان تحليل محددات القدرة التنافسية لقطاع الصناعة التحويلية في العراق.

هدفت هذه الدراسة إلى إيجاد حلول لتطوير كفاءة الأداء وتوضيح أهم المحددات للقدرة التنافسية للقطاع الصناعي خصوصا مع المشاكل التي يعاني منها القطاع الصناعي في العراق كالاعتماد على الأسواق الخارجية، وانخفاض القدرة التنافسية للصناعة وانخفاض كفاءة الإنتاج، وانخفاض جودة المنتجات والتي هي سمة للعديد من المؤسسات الصناعية في العراق في الوقت الحاضر، حيث قدمت الدراسة تحليلا للأداء التنافسي للقطاع من خلال دراسة المؤشرات التي تعكس القدرة التنافسية للقطاع ومستوى الأداء وهي: مؤشر مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في هيكل الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر قيمة الإنتاج لقطاع الصناعة التحويلية، مؤشر عدد المؤسسات الصناعية العاملة في قطاع الصناعة التحويلية وعدد العاملين فيها، كما قدمت الدراسة أيضا تحليلا لمحددات القدرة التنافسية لقطاع الصناعة التحويلية في العراق وفق نموذج بورتر، كما قام الباحث بقياس مدى التأثيرات المتبادلة ما بين جميع أجزاء النموذج من أجل الاستدلال على حجم تأثير كل عامل بشكل منفرد، ومدى إسهامه في رفع القدرة التنافسية لهذا القطاع ، حيث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في قراءة المؤشرات وتفسير أدائها، وقد توصلت الى مجموعة من النتائج أهمها هو ضعف الأداء التنافسي لقطاع الصناعة التحويلية في العراق حيث بيّنت المؤشرات المدروسة تدني وتذبذب النتائج المحققة وأرجع الباحث السبب إلى عدم تبني سياسة صناعية رشيدة وجادة في مجال الاستثمار الصناعي واستغلال الموارد المتاحة في القطاع والاعتماد على قطاع الصناعة الاستخراجية (النفطية)، بالإضافة إلى فشل السياسة الاقتصادية في خلق مناخ استثماري يدعم ويشجع القطاع الخاص على الاستثمار في القطاع الصناعي، كما عرضت الدراسة مجموعة من الاجراءات التي يمكن إتباعها لدعم القدرة التنافسية لقطاع الصناعات التحويلية في العراق.

4. دراسة (منار نبيل صبري، 2021)[2] بعنوان واقع القدرة التنافسية لقطاع الصناعات التحويلية في مصر والسعودية.

هدفت هذه الدراسة إلى إيجاد السبل لتحسين القدرة التنافسية لقطاع الصناعات التحويلية في كل من مصر والسعودية، وذلك من خلال تحليل مؤشرات التنافسية الصناعية في كل من البلدين بهدف التعرف على المعوقات الداخلية وكذا الخارجية التي تحول أمام تطور تنافسية القطاع في البلدين، حيث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي والأسلوب الاستقرائي والاستنباطي

[1] سلام منعم زامل الشمري، تحليل القدرة التنافسية لقطاع الصناعة التحويلية في العراق، **مجلة العلوم الاقتصادية**، المجلد 15، العدد 57، حزيران 2020، ص ص 18- 32.

[2] منار نبيل صبري، واقع القدرة التنافسية لقطاع الصناعات التحويلية في مصر والسعودية، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**، المجلد 12، العددالأول2021،ص ص 202- 224.

من أجل رصد وتحليل البيانات، كما اعتمدت الدراسة على مؤشر الميزة النسبية الظاهرة خلال الفترة 2012 إلى 2018 في الكشف على واقع القدرة التنافسية للقطاع المدروس في كلا البلدين من خلال رصد المزايا التنافسية التي تتمتع بها البلدين خلال الفترة المدروسة، بالإضافة إلى حصة الفرد من الصادرات المتعلقة بالصناعات التحويلية في كلا البلدين، وكذا حصة الفرد من القيمة المضافة للصناعات التحويلية في كلا البلدين، وقد توصلت الدراسة إلى وجود أوجه شبه بين القطاعين في البلدين، حيث يعد قطاع الصناعات الغذائية هو الأكبر من حيث قيمة الإنتاج وعدد المشتغلين في البلدين (في إطار الصناعات ذات التكنولوجيا المنخفضة)، كما أنّ صناعة فحم الكوك هي الأكبر من حيث قيمة الإنتاج في البلدين، كما تعد صناعة المواد والمنتجات الكيميائية هي الأكبر من حيث الإنتاج في كلا البلدين (في إطار الصناعات ذات التكنولوجيا العالية)، كما سجلت أعلى إنتاجية للعامل في صناعة فحم الكوك في كلا الدولتين، لكن رغم هذه التشابهات إلاّ أنّ ترتيب مصر في دليل التنافسية الصناعية بعيد نسبيا عن ترتيب السعودية حيث احتلت السعودية سنة 2017 الترتيب 37 عالميا بينما مصر بالترتيب 71 رغم أنّ مصر تتمتع بـ 42 ميزة نسبية مقابل أربع مزايا فقط للسعودية.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

من خلال هذا المبحث سنحاول عرض أهم الدراسات التي تناولت تقييم التنافسية القطاعية عامة وتنافسية الصناعات الغذائية على وجه الخصوص، حيث تم تقسيم الدراسات حسب المنطقة إلى: دراسات في الدول المتقدمة ودراسات في دول أخرى، وذلك من أجل تقصي مدى التشابه بينها وبين الدراسة الحالية من خلال الإشكالية، الأدوات المستخدمة في جمع ومعالجة البيانات وكذا المؤشرات والمقاييس المعتمدة في قياس القدرة التنافسية وتقييم القطاع.

المطلب الأول: عرض دراسات في دول متقدمة

1. دراسة (V. K. Fal'tsman، 2014)[1] بعنوان

Evaluation of the Competitiveness of Russian Products in World, CIS, EAEC, and nonCIS Markets

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم تنافسية المنتجات الروسية في الأسواق الخارجية استنادًا إلى المؤشرات الإحصائية للتجارة الخارجية، حيث قدمت الدراسة تحليلا لحالة وديناميكيات القدرة التنافسية لروسيا في أسواق رابطة الدول المستقلة، بما في ذلك EAEC (المجموعة الاقتصادية الأوروبية الآسيوية)، والبلدان غير التابعة لرابطة الدول المستقلة والعالم ككل، حيث قامت الدراسة بالتركيز على منتجات الهندسة الميكانيكية، الكيميائية، الوقود، والأخشاب والأعمال الخشبية، وورق اللب، الصناعات الخفيفة، والصناعات الغذائية، حيث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في تفسير أداء المؤشرات التي تعكس التنافسية من وجهة نظر الباحث هي: تصدير واستيراد المنتجات في الأسواق المدروسة ثم القيام بتقييم شامل للقدرة التنافسية للمنتجات الروسية عن طريق مقارنة التبادلات في الأسواق المدروسة.

أشارت الدراسة إلى أن رابطة الدول المستقلة والمجموعة الاقتصادية الأوروبية ودول أخرى تتأثر بعوامل مختلفة التي تشكل ظروف التجارة الخارجية مثل: التضخم، سعر الصرف، والمناخ الابتكاري والاستثماري، الجمركة...الخ ، وقد أثبتت الدراسة ذلك من خلال توافق التقييمات مع الاتجاهات في تغيرات القدرة التنافسية لمثل هذه المجموعات المختلفة من البلدان، حيث توصلت الدراسة إلى أن جودة وأسعار السلع عاملان جد مهمان يؤثران على التجارة الخارجية، كما أظهر التقييم أن التعديل الذي تم إجراؤه عن طريق شراء البلاستيك والمعدات من الخارج لم يعط النتائج المتوقعة، حيث استمرت مساهمة المواد الخام في الاقتصاد الروسي في الارتفاع، بينما تناقصت القدرة التنافسية، حيث أنّ الانتقال من اقتصاد قائم على المواد الخام إلى اقتصاد مبتكر ليس بالأمر السهل، حيث اقترحت الدراسة استغلال الموارد في تطوير صناعات معينة (مثل: التنمية في صناعة السيارات والنمو في الطائرات المدنية وبناء السفن) حيث توجد فرص حقيقية لإعادة البناء الهيكلي المبتكر للاقتصاد الروسي.

[1] V. K. Fal'tsman, Evaluation of the Competitiveness of Russian Products in World, CIS, EAEC, and nonCIS Markets, Studies on Russian Economic Development, 2014, Vol 25, No. 1, pp. 69–76.

2. دراسة (Katarzyna Łukiewska & Małgorzata Juchniewicz ، 2015)[1]بعنوان

Competitive Position Of The Food Industry Of The European Union On The Global Market

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الوضع التنافسي لصناعة الأغذية في الاتحاد الأوروبي في السوق العالمية في الفترة 2000-2013، حيث تبنت الدراسة الاتجاه التجاري للبحوث المتعلقة بالقدرة التنافسية معتمدة على المؤشرات التي تعكس النتائج المحققة في التجارة الخارجية (حصة السوق العالمية، نسبة تغطية التجارة و الميزة النسبية الظاهرة)،حيث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في تشخيص وضعية القطاع وتحليل المؤشرات التي تعكس القدرة التنافسية للقطاع المدروس، حيث وفقًا للبحث فالاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة أكبر مصدرين في العالم لمنتجات صناعة الأغذية متمثلة في (المشروبات، الحبوب ومنتجات الحبوب، الخضر والفواكه) وأهم الشركاء هم: الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، سويسرا، النرويج والبرازيل، كما تضمنت المجموعة أكبر مصدري الأغذية (الصين، البرازيل، كندا، الأرجنتين، الهند، اندونيسيا تايلاند وأستراليا)، وعلى الرغم من النمو المنتظم في قيمة الصادرات فإن حصة الاتحاد الأوروبي (والولايات المتحدة الأمريكية) في الصادرات العالمية بدأت تتناقص أهميتها لصالح دول مثل الصين والبرازيل و كان الفائض في تجارة المواد الغذائية الذي حققه الاتحاد الأوروبي صغيراً، لا سيما بالمقارنة مع الأرجنتين، وتوصلت الدراسة التي تم إجراؤها إلى أن الاتحاد الأوروبي ككل لم يكن لديه مزايا نسبية في تجارة المنتجات الغذائية على البلدان التي لا تنتمي إلى المجموعة.

3. دراسة (**Milena Viassone & Stefano Bresciani،Giuseppe Tardivo &Demetris Vrontis**، **2016**)[2]بعنوان

The Competitiveness of the Italian Manufacturing Industry: an Attempt of Measurement

هدفت هذه الدراسة إلى توفير مقياس للقدرة التنافسية للصناعة التحويلية على المستوى الإقليمي وقياس مستوى القدرة التنافسية للمناطق الصناعية الإيطالية، مع التركيز على موقع **بيدمونت**، حيث أنّ على الرغم من الدور الهام الذي يلعبه التصنيع الإيطالي، إلا أن الأدبيات المتعلقة بإنشاء مؤشر إقليمي تركيبي لهذا النوع من القدرة التنافسية غير موجودة عمليًا، حيث هدفت الدراسة إلى تطوير مؤشر عالمي للقدرة التنافسية الإقليمية للصناعة التحويلية، حيث تتكون المنهجية من تحليل منهجي للدوافع المدعومة بالأدبيات النظرية على أساس القدرة التنافسية للصناعة التحويلية الإقليمية والتحقق من صحة النتائج عن طريق ثلاث مجموعات تتكون من 30 من أصحاب المصلحة (رواد الأعمال في قطاع التصنيع، أكاديميين، الهيئات الرسمية ...) في مرحلتين مختلفتين هما:

[1] Małgorzata Juchniewicz & Katarzyna Łukiewska, COMPETITIVE POSITION OF THE FOOD INDUSTRY OF THE EUROPEAN UNION ON THE GLOBAL MARKET, **Acta Sci**. Pol. Oeconomia 14 (3) 2015,pp 63–72

[2] Demetris Vrontis&Giuseppe Tardivo ، Stefano Bresciani &Milena Viassone, The Competitiveness of the Italian Manufacturing Industry: an Attempt of Measurement , **J.Knowl Econ, Springer**, publier 04/08/016

التحقق من الدوافع، ثم وضع مؤشرات القدرة التنافسية التصنيعية على المستوى الإقليمي من خلال أصحاب المصلحة المختارين وإنشاء مقياس عالمي للقدرة التنافسية لهذا القطاع على المستوى الإقليمي) باستخدام منهجية دالفي (Delphi method) حيث أظهرت النتائج نظام قياس يعتمد على ثمانية محركات تنافسية (تم اختيارها على أساس ثلاثة معايير: الملاءمة ، وإمكانية الوصول ، وقابلية النقل) قادرة على المساهمة في القدرة التنافسية الإقليمية لقطاع التصنيع هي: مؤشر عدد المؤسسات، حجم المؤسسة، مؤشر القيادة، مؤشر الاستثمار، مؤشر الابتكار، مؤشر التدويل، مؤشر الانتماء الى الشبكة، مؤشر نوع الادارة، وتتكون هذه المحركات من عدد من المؤشرات التي تتراوح من واحد إلى ثلاثة، وأظهرت النتائج وجود تباين قوي بين المناطق الصناعية في ايطاليا واعتماد الصناعة التحويلية الإيطالية على عدد قليل من الأنظمة الإقليمية شديدة التنافس وجميعها استقرت في شمال إيطاليا: بيدمونت ولومباردي وإميليا و رومانيا، حيث المركز الأول **لبيدمونت** في هذا المجال، وأكدت الدراسة على ضرورة إيلاء اهتمام خاص لبيدمونت لأنها المنطقة الأكثر تنافسية في الصناعة التحويلية ولديها صناعة قوية هي صناعة السيارات في قطاع يتميز بالصعوبة.

4. دراسة (Arkadiusz PIWOWAR & Anna KOWALSKA & Krzysztof FIRLEJ ، 2017)[1] بعنوان

Competitiveness and innovation of the Polish food industry.

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم القدرة التنافسية والابتكار في صناعة الأغذية البولندية باعتبار هذا القطاع هو أكبر قطاع إنتاجي في الاتحاد الأوروبي، مع الأخذ في الاعتبار قيمة المبيعات وخلق قيمة مضافة بالإضافة إلى حجم العمالة، حيث قام الباحثين بتقييم القدرة التنافسية لصناعة الأغذية البولندية باستخدام المؤشرات التالية: اتجاه التصدير (OE) ، وتغطية الاستيراد عن طريق التصدير (TC) ، وتغلغل الاستيراد (MP) والمزايا النسبية الظاهرة RCA وفقًا لـ Balassa و Lafay (LFI)، حيث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لتحليل المؤشرات المتحصل عليها من جهات رسمية، و نتيجة للبحث التجريبي توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها النمو المرتفع للقدرة التنافسية لصناعة الأغذية البولندية على مدى السنوات التي تم تحليلها، حيث مكّن اندماج بولندا مع الاتحاد الأوروبي من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وتدفق التكنولوجيا في مجال الاقتصاد الغذائي، كما أوضحت التحليلات التي تم إجراؤها بتمتع صناعة الأغذية البولندية بميزة نسبية في التصدير إلى السوق الدولية من خلال أسعار منتجاتها المنخفضة نسبيًا وتكاليف الإنتاج المتدنية، كما تتميز مؤسسات الصناعات الغذائية في بولندا بطابعها الابتكاري، حيث أثبتت الدراسة أن شركات صناعة الأغذية في بولندا قامت بتنفيذ الابتكارات التكنولوجية وغير التكنولوجية رغم صغر قيمة هذه الابتكارات نسبيا.

[1] Krzysztof FIRLEJ & Anna KOWALSKA& Arkadiusz PIWOWAR, Competitiveness and innovation of the Polish food industry, **AGRICECON** (origenal paper), Czech, 63, 2017 (11), p.p 502–509

إن الوضع التنافسي العالي لصناعة الأغذية البولندية ناتج أساسًا عن مزايا الأسعار، ومن أجل الحفاظ على وتيرة النمو في الأجل الطويل، سيكون من الضروري تكثيف الإنفاق على الابتكارات في مؤسسات الصناعات الغذائية وخاصة تلك التي تركز على تعزيز إنتاج العمالة وجودة المنتجات الغذائية كون توجهها الأكثر أهمية هو لدول الاتحاد الأوروبي مثل ألمانيا وفرنسا وبريطانيا وجمهورية التشيك التي تعتبر واحدة من أكبر مستوردي المنتجات الغذائية البولندية في السنوات 2003-2005.

5. دراسة (PingSun Leung& Theresa Greaney& Yiwen Yang & Syed Shurid Khan ، 2020)[1] بعنوان

Who Leads the Price in Honolulu's Food Market?An Evaluation of the Competitiveness of Local Foods

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم القدرة التنافسية للأغذية المحلية في هونولولو بهاواي من خلال معرفة ديناميكيات السوق للأغذية المحلية والمستوردة في سوق التجزئة في هونولولو، حيث استخدمت الدراسة أسلوب مسح نيلسن الأسبوعي (Nielsen) الذي يغطي ثلاث سنوات للبيع بالتجزئة لأربعة أغذية مختارة هي: الخس والطماطم والحليب والبيض، حيث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي واستخدمت نموذج الانحدار التلقائي المتجه (VAR) لدراسة العلاقات الديناميكية بين متغيرات الدراسة لعدة منتجات غذائية طازجة (أربعة عشر نوعًا فرعيًا من الأطعمة ضمن أربع فئات غذائية) خلال فترة زمنية تراوحت بين 104-156 أسبوعًا، حيث تم تحديد نموذج لوحة VAR التي تتكون من المعادلات من المتغيرات التالية: سعر الغذاء المحلي، وسعر المواد الغذائية المستوردة، وحجم مبيعات المواد الغذائية المحلية وحجم مبيعات المواد الغذائية المستوردة.

توصلت نتائج نماذج الانحدار إلى أن أسعار الأغذية المستوردة يتم تحديدها خارجيًا في حين أن أسعار الأغذية المحلية تستجيب للتغيرات في أسعار نظيراتها المستوردة، علاوة على ذلك فمبيعات المواد الغذائية المستوردة تتحسن بشكل أسرع بعد صدمة الأسعار مقارنة بمبيعات الأغذية المحلية، فُسِّرت باعتماد المستهلكين بشكل أكبر نسبيًا على الأغذية المستوردة زهيدة الثمن،كما أشارت النتائج إلى أن تجار الأغذية في هاواي بحاجة إلى مزيد من التمييز بين منتجاتهم (حتى في الفئات منخفضة السعر) من أجل مواجهة المنافسة من الواردات.

[1] Syed Shurid Khan & Yiwen Yang & Theresa Greaney & PingSun Leung, Who Leads the Price in Honolulu's Food Market?An Evaluation of the Competitiveness of Local Foods, **Journal of International Food & Agribusiness Marketing Copyright Taylor & Francis Group** , 2020.

المطلب الثاني: عرض دراسات في دول نامية

1. دراسة (J. Priede ، 2013)[1] بعنوان

Quality Competitiveness of Latvia's Food Industry in the Fish Products Group

هدفت هذه الدراسة إلى فحص القدرة التنافسية النوعية لصناعة الأغذية في لاتفيا في مجموعة المنتجات السمكية، وذلك من خلال تطوير إطار عمل لتقييم القدرة التنافسية النوعية لصادرات البلدان، ولتحقيق هذا الهدف استخدم الباحثين عدة أساليب لفحص القدرة التنافسية، حيث تم استخدام طريقة المونوغرافيات، تقنيات التحليل الإحصائي (التحليل الهيكلي وتحليل الانحدار) بالإضافة إلى الرسومات البيانية، وتوصلت الدراسة إلى استنتاجات حول المنهجية المطورة لتقييم القدرة التنافسية، حيث اعتبرت الدراسة أنّ قيمة وحدة الصادرات وقيمة وحدة الاستيراد وقيمة الوحدة النسبية مؤشرات جيدة للكشف عن طبيعة تنافسية الجودة، كما تعتبر صناعة المنتجات الزراعية والغذائية من أهم الصناعات في لاتفيا بنسبة 12.7٪ من إجمالي الصادرات، وقد ارتفعت تنافسية جودة المنتجات السمكية مع الشركاء التجاريين الرئيسيين (ليتوانيا وإستونيا).

2. دراسة (ZULKORNAIN YUSOP & MOHD MANSOR ISMAIL ، 2014)[2] بعنوان

Competitiveness of the Malaysian Food Processing Industry

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم القدرة التنافسية لصناعة تجهيز الأغذية الماليزية، حيث استخدمت الدراسة صافي الأرباح الاجتماعية (NSP) على مستوى الإنتاج ونموذج بورتر الماسي على مستوى الشركات لتقييم القدرة التنافسية لـ 16 قطاعاً من قطاعات التصنيع الغذائي في ماليزيا خلال الفترة من 2000 إلى 2008، حيث استخدمت الدراسة بيانات من دائرة الإحصاء الماليزية، وتم حساب قيم الربحية الاجتماعية لكل قطاع فرعي، ثم تم تصنيفها وفقًا لمستوى ميزتها النسبية ثم إجراء مقارنة بين القطاعات المختارة من حيث التحسن أو عدم التحسن في القدرة التنافسية، و لفهم القدرة التنافسية لصناعات تجهيز الأغذية الماليزية بناءً على النموذج الماسي لمايكل بورتر، تم إجراء مناقشة جماعية لعدد من أصحاب المصلحة لفحص جوانب المصفوفة (الطلب، مدخلات العوامل ، إستراتيجية الشركات، والتنافس والصناعات الداعمة ذات الصلة).

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها أنّ الصناعات الغذائية الماليزية تتمتع بميزة نسبية ولكن بأهمية متفاوتة وهناك مجال للتحسين، حيث تعتبر الوجبات خفيفة (قريدس، مقرمشات السمك، بطاطس، موز، رقائق التابيوك) بالإضافة إلى اللحوم ومنتجاتها، منتجات الكاكاو ومنتجات الشوكولاته والحلويات السكرية، والتوابل ومسحوق الكاري، والمعكرونة، والنودلز،

[2.] J. Priede, Quality Competitiveness of Latvia's Food Industry in the Fish Products Group , **Journal of Economics, Business and Management**, Vol. 1, No. 2, May 2013, p.p 192-196.

[1] MOHD MANSOR ISMAIL & ZULKORNAIN YUSOP, Competitiveness of the Malaysian Food Processing Industry , **Journal of Food Products Marketing Copyright Taylor & Francis Group**, 20: pp 164–178, 2014

والمنتجات المماثلة والبسكويت هي المنتجات ذات أعلى قيم صافي الأرباح الاجتماعية (NSP)، كما أشارت الدراسة إلى أنّ فترة الدراسة كانت في الواقع في الفترة التي سبقت ارتفاع أسعار الغذاء التي بلغت ذروتها في يوليو 2008 ، حيث قد يكون التحسن في الميزة النسبية ناتجًا عن الزيادة في أسعار المواد الغذائية، كما أشار نموذج Porter Diamondmodel أيضًا إلى دعم سلسلة التوريد بأكملها سيوفر بالتأكيد بيئة جيدة لتعزيز القدرة التنافسية في صناعة معالجة الأغذية الماليزية.

3. دراسة (SITI NASIHAH IMRAN & NITTY HIRAWATY KAMARULZAMAN & NOLILA MOHD NAWI & ISMAIL ABD LATIF ، 2014)[1] بعنوان

Enhancing Poultry Industry Competitiveness: Consumer Perspective on Chicken Meat Quality Based on Sensory Characteristics

هدفت هذه الدراسة إلى التحقيق في العوامل التي تؤثر على تصور المستهلك تجاه جودة لحوم الدجاج، حيث قام الباحثين بإجراء مقابلات وجهًا لوجه مع 569 مستهلكًا في مراكز التسوق المختارة الواقعة في مناطق **وادي كلانج** وتطوير استبيان ثنائي اللغة باللغتين الماليزية والإنجليزية لتسهيل فهم المستجيبين وتقديم الردود، كما تم اختيار المستهلكين الذين تناولوا الدجاج لمدة أسبوعين على الأقل كمستجيبين فقط، حيث سيتمكنون من تقييم جودة لحوم الدجاج بشكل أفضل بناءً على تجربتهم، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي للدراسة، كما استخدامت تحليل **مربع كاي** لتحديد العلاقة بين وعي المستهلكين بجودة لحوم الدجاج والملامح الاجتماعية الديموغرافية، كما استخدمت الدراسة أيضا التحليل العاملي لتحديد العوامل التي تؤثر على تصور المستهلكين تجاه جودة لحوم الدجاج، كما تم استخدام تحليل الانحدار لتقدير نموذج لتفضيل المستهلكين تجاه جودة لحوم الدجاج، حيث توصلت الدراسة إلى أنّ عامل الطراوة هو أهم معيار يؤثر على تفضيل المستهلك لجودة لحوم الدجاج أثناء قرارات الشراء، حيث رأى غالبية المستهلكين أنّ الجودة معيار مهم لقرارات الشراء، حيث كشفت النتائج أن تسعة عوامل قد أثرت على تصور المستهلك لجودة اللحوم وهي اللون، الحجم، والنعومة، رائحة الدجاج، والطعم الدهني، والحلاوة، والدهون الظاهرة، الطراوة، وتعتبر ممارسات الإنتاج الجيدة واستراتيجيات التسويق المناسبة من بين التوصيات الموجهة للناشطين في صناعة الدواجن من أجل تلبية طلب المستهلكين على لحوم الدجاج ذات الجودة العالية.

4. دراسة (Fereshte Mohsenian & Sepehr Safari & Sajjad Shokouhyar ، 2017)[1] بعنوان

[1] SITI NASIHAH IMRAN & NITTY HIRAWATY KAMARULZAMAN & ISMAIL ABD LATIF & NOLILA MOHD NAWI , Enhancing Poultry Industry Competitiveness: Consumer Perspective on Chicken Meat Quality Based on Sensory Characteristics, **Journal of Food Products Marketing Copyright Taylor & Francis Group**, 20: pp 102–121, 2014.

Improving candy industry competitiveness: Retailers' perception regarding customer satisfaction.

هدفت هذه الدراسة إلى إيجاد السبل لتحسين القدرة التنافسية لصناعة الحلوى من خلال تصنيف عناصر جودة صناعة الحلوى لتحديد مدى فعاليتها في إرضاء العملاء تم تحديد 24 احتياجا العملاء من خلال دراسة جماعية مع 21 خبيرًا في صناعة الأغذية في إيران)، اعتمدت الدراسة على نموذج Fuzzy Kano في تصميم الاستبيان (يعد هذا النموذج إطارًا مهما لقياس رضا العملاء) يصنف هذا النموذج عناصر الجودة إلى ست فئات، حيث قام الباحثين بتوزيع استبيان وزع على 512 من كبار تجار التجزئة لمنتجات الحلوى لأربع شركات حلوى رائدة في إيران (شيرين عسل ، وعناتا ، وفارماند ، وآشينا)، حيث تم بعد ذلك حساب مؤشر زيادة الرضا (SII) ومؤشر تناقص عدم الرضا (DDI) لكل عنصر من عناصر الجودة، وتم تجميع تجار التجزئة في ثلاث مجموعات باستخدام خوارزمية K-mean ، كما استخدمت الدراسة المعايير التي اقترحها نموذج RFM (الحداثة، والتكرار، والقيمة النقدية) كمدخلات لخوارزمية K-mean ، حيث تم حساب مؤشر زيادة الرضا (SII) ومؤشر تناقص عدم الرضا (DDI) لكل عنصر من عناصر الجودة، وتوصلت الدراسة إلى أنّ اسم العلامة التجارية وجودتها عنصرين جد مهمين، بينما يعتبر توافر المشتريات الائتمانية عنصرًا غير مهم من قبل غالبية تجار التجزئة، كما وجدت الدراسة أن ثمانية من أصل 24 عنصرًا مدروسًا تعتبر عناصر جذابة من قبل غالبية العملاء، ويحتل عنصر الزيارات المنتظمة المرتبة الأولى من حيث مؤشر زيادة الرضا (SII).

5. دراسة (Olha Klepanchuk & Oleksandr Kundytskyj& Oksana Senyshyn ، 2019)[2]بعنوان

An Index Analysis For The Assessment Of The Competitiveness Of Food Products In UKRAINE

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم القدرة التنافسية للمنتجات الغذائية الأوكرانية ضمن نظام التنافسية الدولية للإنتاج الغذائي الزراعي، حيث اتبعت الدراسة أسلوب حساب المزايا النسبية الفعلية في التجارة الخارجية في المنتجات الغذائية الزراعية باستخدام مؤشر RCAij (الميزة النسبية الظاهرة)، حيث تم تحديد نمط القدرة التنافسية الدولية لأهم المواد الغذائية الزراعية التي تصدرها أوكرانيا على أساس حساب RCAij ليتم اقتراح تدابير لرفع مستوى القدرة التنافسية لهذه المنتجات الغذائية الأوكرانية داخل أسواق الغذاء العالمية، أظهرت حسابات مؤشرات RCAij أنّ صناعة الأغذية الزراعية الأوكرانية في عام 2017 انتقلت إلى المركز الثالث على مستوى التنافسية الدولية، حيث تم تحديد المزايا المقارنة أي الحسابات باستخدام مؤشر المزايا النسبية الفعلية RCAij، حيث توضح هذه الحسابات أن أكبر المزايا النسبية في عام 2017 قد أظهرتها الأرجنتين (RCAij = 4.503) ونيوزيلندا (RCAij

[1] Sajjad Shokouhyar & Sepehr Safari & Fereshte Mohsenian, Improving candy industry competitiveness: Retailers' perception regarding customer satisfaction, **Journal of Food Products Marketing Copyright Taylor & Francis Group**, 2017, To link to this article: https://doi.org/10.1080/10454446.2017.1389666.

[1.] Oksana Senyshyn , Oleksandr Kundytskyj , Olha Klepanchuk , AN INDEX ANALYSIS FOR THE ASSESSMENT OF THE COMPETITIVENESS OF FOOD PRODUCTS IN UKRAINE , **Journal of Competitiveness**, 11(2), p.p 130–143., publier avril 2019

4.361 =) والبرازيل (RCAij = 2.558) وشيلي (RCA- ij = 1.324)، كما تُظهِر هذه النتائج الحصة الكبيرة من الصادرات الغذائية الزراعية مقارنةً بالصادرات الإجمالية للسلع في البلدان المذكورة، ولكل منها أحجام صغيرة نسبيًا من الواردات الغذائية، كما بلغت قيمة مؤشر المزايا النسبية الفعلية لأوكرانيا 1.131 ، وهي نتيجة توضح مزايا نسبية غير مهمة في السوق العالمية، والتي نربطها بمتوسط حجم واردات المنتجات الغذائية.

6. دراسة(**Konstadinos Mattas & Dimitrios Natosá & Christos Konstantinidis ، 2019**)[1]بعنوان

Food and beverages industry competitiveness in economic turbulence Agricultural policy viewpoints

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم القدرة التنافسية لشركات الأغذية والمشروبات اليونانية في سياق الظروف الاقتصادية المضطربة (الأزمة الاقتصادية والمالية اليونانية)، حيث شركات الأغذية والمشروبات اليونانية أثبتت قدرتها على الصمود في ظروف الاضطرابات الاقتصادية، حيث اعتمد التحليل على مؤشرات التنافسية مثل الربحية وحصة السوق لعينة متكونة من 550 شركة نشرت ميزانياتها السنوية للفترة 2008-2012، حيث تم التحليل باستخدام نموذج tobit للمعادلات المتزامنة، وأظهرت النتائج أن حصة السوق والربحية وكثافة رأس المال تؤثر بشكل إيجابي على كل من الحصة السوقية والربحية، في حين أن تكاليف التشغيل لها تأثير سلبي ودلالة إحصائية على الربحية، بينما يؤثر معدل النمو إيجابياً ودلالة إحصائية على الربحية بينما لا يؤثر مؤشر القروض على حصة السوق، وتشير النتيجة النهائية إلى أن صناعة الأغذية والمشروبات اليونانية أثبتت قدرتها على الصمود في ظروف الاضطراب الاقتصادي دون اتخاذ تدابير سياسية مباشرة أو إعانات من الدولة، كما يؤثر تطور السياسة الزراعية بشكل حاسم على القدرة التنافسية لقطاع الأغذية الزراعية،كما وتتأثر القدرة التنافسية الغذائية بشكل كبير بالمناخ الاقتصادي الواسع للبلد أو منطقة أو العالم بأسره.

7. دراسة (**Ivana Blažková & Ondrej Dvouletý ، 2020**)[2]بعنوان

Determinants of competitiveness of the Czech SMEs: findings from the global competitiveness project

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة محكات القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التشيكية باستخدام مؤشرات التنافسية على مستوى المؤسسة، كما بحثت الدراسة في العلاقة بين مستوى التنافسية وخصائص المؤسسة مثل الحجم والعمر والصناعة التي

2. Christos Konstantinidis & Dimitrios Natosá & Konstadinos Mattas, Food and beverages industry competitiveness in economic turbulence Agricultural policy viewpoints , Competitiveness Review: An International Business Journal© Emerald Publishing at at: https:// www.emeraldinsight.com/0007-070X.htm , visited 29/05/2021.

1. Ondrej Dvouletý & Ivana Blažková, Determinants of competitiveness of the Czech SMEs: findings from the global competitiveness project , Competitiveness Review: An International Business Journal© Emerald Publishing at: https://www.emerald.com/insight/1059-5422.htm, visited 28/05/2021.

تعمل ضمنها والموقع، حيث قامت الدراسة بحساب مؤشر التنافسية من بيانات المسح، حيث تم جمع 132 استبيانًا كاملاً قدمه ممثلو الشركات التشيكية الصغيرة والمتوسطة المختارة عشوائيًا في عام 2018، كما تم الحصول على الخصائص الإضافية (الحجم والعمر والصناعة والموقع) التي تُعتبر محددات للقدرة التنافسية من قاعدة البيانات التجارية **ألبرتينا** ومن الإحصاء التشيكي، كما تم اختبار محددات التنافسية اقتصاديًا عن طريق تقدير نماذج الانحدار متعدد المتغيرات، كما استخدمت الدراسة مؤشر التنافسية على مستوى المؤسسة الذي يعتمد على عشر ركائز تنافسية (التكنولوجيا، رأس المال البشري، المنتجات، السوق، الشبكات، الأسواق الدولية، التواجد عبر الإنترنت، التسويق، اتخاذ القرار والإستراتيجية) وذلك للكشف عن مساهمة مختلف الموارد والقدرات لتحقيق القدرة التنافسية، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة مهمة بين حجم الموارد المالية والقدرة التنافسية للشركات التشيكية الصغيرة والمتوسطة، كما أكدت الدراسة أيضًا أن الشركات الأقل قدرة على المنافسة هي تلك العاملة في القطاع الزراعي وأن الموقع الإقليمي يلعب دورًا مهمًا في تحديد القدرة التنافسية للمؤسسات.

المبحث الثالث: مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة

المطلب الأول: التعليق على الدراسات باللغة العربية

سنقوم بتلخيص الدراسات السابقة الوطنية والعربية والمقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة من خلال معرفة نقاط التقاطع بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة، حيث سنوضح نقاط التلاقي والاختلاف في كل من متغيرات الدراسة، الأبعاد مدروسة (المؤشرات)، ميدان الدراسة والأدوات المستخدمة بالإضافة لأهم النتائج ذات العلاقة بالموضوع، ويوضح الجدول التالي تصنيف الدراسات السابقة الوطنية :

الجدول رقم 2-1: تصنيف الدراسات باللغة العربية

المؤلف	مقاييس القدرة التنافسية	ميدان الدراسة	أدوات الدراسة	المنهج	أهم النتائج ذات العلاقة بالموضوع
عبد الحفيظ بوقرانة و إلياس بن ساسي و ميلود زيد الخير 2013	طريقة تحليل الجهود والإمكانيات التنافسية (ماسية بورتر) مع قياس أثر المتغير المستقل (محددات القدرة التنافسية المتمثلة في: عوامل الإنتاج، الطلب المحلي، إستراتيجية المؤسسة، دور الحكومة) . المتغير التابع:الميزة التنافسية للمؤسسة باعتبارها تعكس القدرة التنافسية	قطاع الصناعات الغذائية في الجنوب الشرقي الجزائري.	الاستبيان لجمع البيانات. المعالجة وفق برنامج SPSS	المنهج الوصفي والتحليلي	التأثير السلبي المحددات (عوامل الإنتاج، الطلب المحلي، استراتيجية المؤسسة)، وتأثير ايجابي لمحدد دور الحكومة لكن عند مستوى ضعيف.
لزهر العابد 2013/2012	تحليل الأداء التنافسي: المتغير المستقل (مؤشرات تقرير التنافسية	قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	– المعالجة وفق برنامج xlstat	المنهج الاستنباطي،	– تحسن تنافسية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

	الصادر WEF (تنمية الكفاءة والإبداع))، المتغير التابع: الميزة التنافسية (باعتبارها تعكس القدرة التنافسية للمؤسسة). تقييم تنافسية قطاع الأعمال في الجزائر في إطار المبادلات الدولية	في الجزائر	(نموذج الارتباط المتعدد)	الوصفي والمنهج التحليلي	– تراجع تنافسية الاستيراد وتحسن تنافسية التصدير إلاّ أنّ وضعها ضعيف.
أوبختي نصيرة 2014	تحليل الأداء التنافسي: مؤشرات م ص م التي تعبر عن التنافسية (عدد المؤسسات، مناصب الشغل ...الخ) بالإضافة للأبعاد التي تتعلق بتنافسية قطاع النسيج (التكنولوجيا المستخدمة، التموين بالمواد الأولية، مرونة الأسعار، إستراتيجية المؤسسة..الخ)	قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية قطاع النسيج	الاستبيان (في جمع البيانات) واستخدام الإحصاء الوصفي (التكرار، النسب المئوية..)	المنهج الوصفي والتحليلي	مؤسسات قطاع النسيج في الجزائر ليست جاهزة لمواجهة المنافسة الدولية.
غزيباون علي 2015/2014	المتغير المستقل: العوامل المؤثرة على تنافسية م ص م ؛ المتغير التابع: قياس تنافسية م ص م باستخدام مؤشرات كمية وكيفية من وجهة نظر المسيرين	قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية	الاستبيان لجمع البيانات. برنامج SPSS 20	المنهج الوصفي والتحليلي	إنّ عوامل البيئة الداخلية هي الأكثر تأثيرا على تنافسية المؤسسات محل الدراسة، وعدم اهتمام هته المؤسسات بالعوامل الخارجية العامة.
نعمون وهاب وسريدي سمية 2015	المتغير المستقل هو تنافسية المؤسسة وفق بعدين هما : إمتلاك المؤسسة لميزة تنافسية والبعد الثاني هو امتلاك المؤسسة لعوامل تعزيز القدرة التنافسية أمّا المتغير التابع هو تحقيق التنمية المحلية	مؤسسة مجمع عمر بن عمر	الاستبان في جمع البيانات. المعالجة وفق برنامج SPSS (استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، الانحدار الخطي البسيط)	المنهج الوصفي والتحليلي	يمتلك مجمع عمر بن عمر مزايا تنافسية ترتكز على التكاليف، الإنتاجية والجودة كما تحظى بسمعة جيدة لدى زبائنها، كما تعمل المؤسسة على تعزيز القدرة التنافسية من خلال تأهيل المورد البشري والاهتمام بالابتكار
مخضار سليم 2018/2017	تحليل الأداء التنافسي باستخدام مؤشرات: مؤشر التنافسية العربية (الجارية ،الكامنة) . مقارنة الأداء التنافسي للقطاع المدروس في دول المقارنة باستخدام مؤشرات الاقتصاد الكلي و	القطاع الصناعي الجزائري	الدراسة القياسية (نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)	المنهج الوصفي والتحليلي والمنهج المقارن	إنّ القدرات التنافسية للجزائر بعيدة كل البعد عن المستويات المحققة في دول المقارنة

	RCA. تحليل أثر الصادرات الصناعية لكل بلد على النمو الاقتصادي				
ميموني سمير ناجح أشرف 2018	تحليل الأداء التنافسي باستخدام مؤشرات: الإقتصاد الكلي (مساهمة القطاع في الاقتصاد الوطني) بالإضافة للهيكل السلعي للقطاع، وارداته و هيكلها ورصيد الميزان التجاري	قطاع الصناعة التحويلية في الجزائر	الأدوات الاحصائية: تجميع المعطيات من قواعد بيانات وإحصائيات صادرة عن بعض الهيئات الوطنية .	المنهج الوصفي والتحليلي والمنهج المقارن	ضعف الموقف التنافسي لقطاع الصناعة التحويلية الجزائرية داخل أسواقه وعدم مقدرته للنفاذ إلى الأسواق الخارجية بما فيها أسواقه التقليدية في دول الاتحاد الأوروبي مع عجز واضح في استغلال المزايا التجارية الممنوحة له.
بوعقل مصطفى 2019	تحليل الأداء التنافسي باستخدام مؤشرات دعم وتطوير تنافسية م ص م المدروسة:ملائمة الموقع الجغرافي، كثافة اليد العاملة، وفرة المواد الأولية، جودة التكنولوجيا، مستوى البنية التحتية، وفرة وتنوع مصادر التمويل، مستوى التعليم الأساسي...الخ	قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	أداة الاستبانة في جمع البيانات. معالجة البيانات باستخدام برنامج SPSS v 24	المنهج الوصفي والتحليلي	إنّ العوامل المفسرة للقدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تتوزع على خمس مداخل رئيسية تشمل كلا من مداخل الإستراتيجية والابتكارية، مداخل الدفع المالية والمعرفية، مداخل الدفع الطبيعية، إضافة إلى مداخل الدفع القياسية ومداخل الدفع الذكية والرشيدة
بشليلي أسماء، بكريتي لخضر، دولي لخضر 2020	المؤشرات المدروسة: تطور الصناعات التحويلية في الجزائر، تطور الإنتاج ، رقم الأعمال، القيمة المضافة (العام والخاص)، حصة القطاع من الناتج الداخلي الخام، الواردات، الصادرات	الصناعة النسيجية في الجزائر	تجميع المعطيات من قواعد بيانات وإحصائيات صادرة عن بعض الهيئات الوطنية.	المنهج الوصفي والتحليلي	ضعف تنافسية قطاع الصناعة النسيجية في الجزائر.
سامر علي البوش 2014	بتحليل للإمكانيات والجهود التنافسية للصناعات الغذائية السورية باستخدام طريقة ماسية بورتر	الصناعات الغذائية السورية	تجميع المعطيات من قواعد بيانات وإحصائيات صادرة عن بعض الهيئات الوطنية.	المنهج الاستقرائي والاستدلالي	امتلاك كل من صناعة اللحوم و صناعة زيت الزيتون قدرة تنافسية قوية إلى جانب إقدام القطاع الخاص على الاستثمار في بعض الصناعات الداعمة والمكملة لصناعة اللحوم، قدرة تنافسية متوسطة لصناعة زيت الزيتون ومنتجات الشكولاطة والسكاكر
حورية حلمي محمد أحمد 2018	تحليل الأداء التنافسي باستخدام: مؤشرات التنافسية على المستوى المحلي باستخدام مؤشرين هما: مؤشر UNIDO ومؤشر اختراق	الصناعات الغذائية في مصر	تجميع المعطيات من قواعد بيانات وإحصائيات صادرة عن بعض الهيئات	المنهج الاستقرائي و المنهج الوصفي	القدرة التنافسية للصناعات الغذائية المصرية مرتفعة على المستوى المحلي وامتلاك مصر لميزة نسبية ظاهرة وكذا قدرة تنافسية مرتفعة في ثلاث صناعات

	الواردات، أمّا على المستوى الدولي استخدمت عدة مؤشرات هي: RCA بالإضافة لمؤشر صافي الصادرات للصناعات الغذائية المصرية، مؤشر النصيب السوقي للصادرات		الوطنية.	التحليلي	هي (تجهيز وحفظ الفاكهة والخضر، صنع منتجات طواحن الحبوب والنشا ومنتجات ومحضرات من الحبوب أو الدقيق، صنع الحلويات والسكاكر) .
سلام منعم زامل الشمري 2020	تحليل الأداء التنافسي باستخدام: مؤشرات الاقتصاد الكلي. تحليل الإمكانيات والجهود التنافسية باستخدام طريقة ماسية بورتر.	القطاع الصناعي	تجميع المعطيات من قواعد بيانات وإحصائيات صادرة عن بعض الهيئات الوطنية.	المنهج الوصفي والتحليلي	ضعف الأداء التنافسي لقطاع الصناعة التحويلية في العراق وأرجع الباحث السبب إلى عدم تبني سياسة صناعية رشيدة وجادة في مجال الاستثمار الصناعي واستغلال الموارد المتاحة والاعتماد على قطاع الصناعة الاستخراجية
منار نبيل صبري 2021	تحليل الأداء التنافسي باستخدام مؤشرات: الميزة النسبية الظاهرة، حصة الفرد من الصادرات المتعلقة بالصناعات التحويلية،	قطاع الصناعة التحويلية في كل من مصر والسعودية	تجميع المعطيات من قواعد بيانات وإحصائيات صادرة عن بعض الهيئات الوطنية والدولية.	المنهج الوصفي والتحليلي والمنهج الاستقرائي والاستنباطي	وجود أوجه شبه بين القطاع في البلدين، حيث يعد قطاع الصناعات الغذائية هو الأكبر من حيث قيمة الإنتاج وعدد المشتغلين في البلدين (في الصناعات ذات التكنولوجيا المنخفضة).

المصدر: من إعداد الطالبة.

يوضح الجدول أعلاه تصنيف الدراسات السابقة باللغة العربية من حيث مقاييس التنافسية التي استخدمتها الدراسة، أهداف الدراسة، الأدوات المستخدمة، المنهج المتبع وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ذات العلاقة المباشرة بموضوع البحث، والتي سنوجز أهم عناصرها في ما يلي:

أولا: الإطار الزمني:

حصرت الدراسات السابقة باللغة العربية في إطار زمني بين 2013 و 2021 وتمثل آخر تسع سنوات، ممّا يدل على حداثتها نسبيا.

ثانيا: مقاييس القدرة التنافسية

اختلفت الدراسات السابقة في استخدام المقاييس التي تعكس القدرة التنافسية بين استخدام طريقة تحليل الأداء التنافسي وطريقة تحليل الإمكانيات والجهود التنافسية، ومن الدراسات من استخدمت الطريقتين معا على غرار الدراسة الحالية، وتباينت أيضا الدراسات السابقة التي استخدمت تحليل الأداء التنافسي في اختيار المؤشرات التي تعكس القدرة التنافسية، حيث كل من دراسة

(مخضار سليم، 2018/2017) ودراسة (ميموني سمير وناجح أشرف، 2018) ودراسة (بشليلي أسماء وبكريتي لخضر ودولي لخضر، 2020) ودراسة (سلام منعم زامل الشمري، 2020) استخدموا مؤشرات الاقتصاد الكلي باعتبارها تعكس القدرة التنافسية للقطاع وهو ما يتقاطع مع الدراسة الحالية التي استخدمت مؤشرات الاقتصاد الكلي في تشخيص قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر وإظهار مساهمته في الاقتصاد الوطني (الفصل الثالث) من خلال مجموعة من مؤشرات قطاع الصناعات الغذائية.

بعض الدراسات استخدمت المؤشرات الصادرة عن الهيئات الدولية التي تعنى بموضوع التنافسية على غرار دراسة (مخضار سليم، 2018/2017) التي استخدمت مؤشرات التنافسية لعربية للمعهد العربي للتخطيط (مؤشرات التنافسية الجارية والكامنة)، فيما استخدمت دراسة (لزهر العابد، 2013/2012) مؤشرات التنافسية للمنتدى الاقتصادي العالمي WEF وهو ما يتقاطع أيضا مع دراستنا التي استخدمت مؤشرات المنتدى الاقتصادي العالمي في دراسة وضعية الابتكار و مؤشرات البنك الدولي (مؤشر أداء الخدمات اللوجستية) في تشخيص وضعية اللوجستيك في قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر، فيما استخدمت كل من دراسة (حورية حلمي محمد أحمد، 2018) ودراسة (منار نبيل صبري، 2021) قياس مؤشرات التنافسية القطاعية على غرار الميزة النسبية الظاهرة و صافي الصادرات ...الخ في تقييم القدرة التنافسية للقطاع المدروس، فيما قامت الدراسة الحالية بقياس مؤشرات التنافسية القطاعية (قطاع الصناعات الغذائية) على المستويين المحلي والدولي والتي شملت مجموعة من المؤشرات لتكوين نظرة شاملة ومتعددة الجوانب لتنافسية القطاع المدروس من خلال مؤشرين يعكسان القدرة التنافسية لفروع الصناعات الغذائية (التي توافرت فيها البيانات) هي مؤشر UNIDO ومؤشر اختراق الواردات للسوق المحلي، أمّا على المستوى الدولي تم قياس أربع مؤشرات هي مؤشر Balassa ومؤشر Donges & Riedel ومؤشر صافي الصادرات ومؤشر التجارة داخل نفس القطاع.

اعتبرت بعض الدراسات أنّ القدرة التنافسية تعكسها الميزة التنافسية على غرار دراسة (عبد الحفيظ بوقرانة و إلياس بن ساسي و ميلود زيد الخير، 2013) ودراسة (لزهر العابد، 2013/2012) ودراسة (نعمون وهاب و سريدي سمية، 2015).

استخدمت دراسة (عبد الحفيظ بوقرانة و إلياس بن ساسي و ميلود زيد الخير، 2013) ودراسة (سامر علي البوش، 2014) ودراسة (سلام منعم زامل الشمري، 2020) استخدموا طريقة تحليل الجهود والإمكانيات التنافسية باستخدام النموذج الماسي لمايكل بورتر، فيما استخدمت الدراسة الحالية نموذج Brinkman الذي استحدثه Goerge L Brinkman بعد دراسة قطاع الصناعات الغذائية بكندا يقوم على تحليل محددات القدرة التنافسية على المستويين المحلي والدولي.

قدمت الدراسة الحالية تفسيرا لسلوك قطاع الصناعات الغذائية عبر السنوات في محاولة لفهم أهم المحددات المتحكمة في تنافسية القطاع ومساهمته في الاقتصاد الوطني وهو ما لم تتناوله الدراسات السابقة التي قامت بدراسة قطاع الصناعات الغذائية.

ثالثا: ميدان الدراسة

أغلب الدراسات التطبيقية السابقة أجريت في قطاع الصناعات الغذائية على اختلاف الأماكن التي أجريت فيها الدراسة، فيما نجد من الدراسات من أجريت في قطاع الصناعة التحويلية، الصناعة النسيجية ومن الدراسات من شملت قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على اختلاف نشاطات مؤسسات القطاع، أمّا بالنسبة للمكان فنجدها في البيئة العربية على غرار الجزائر، مصر، سوريا، فلسطين، العراق، السعودية.

رابعا: أدوات الدراسة

استخدمت بعض الدراسات أداة الاستبيان في جمع البيانات، بينما البعض الآخر حصل على البيانات من قواعد بيانات وطنية ودولية، فيما تمت معالجة البيانات باستخدام العديد من برامج المعالجة الإحصائية على غرار SPSS ، XLstat واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة التي تخدم أهداف كل دراسة، فيما تم الحصول على البيانات لإجراء الدراسة الحالية من قواعد بيانات وطنية ودولية (الديوان الوطني للإحصائيات، تقارير بنك الجزائر، نشريات وزارة الصناعة، قاعدة بيانات الأمم المتحدة Trade Map، المعهد العربي للتخطيط، المنظمة العربية للتنمية الزراعية...الخ).

خامسا: نتائج الدراسة

اختلفت نتائج الدراسات التطبيقية السابقة باختلاف أهدافها، بينما تهدف الدراسة الحالية إلى معرفة الوضعية التنافسية لقطاع الصناعات الغذائية في الجزائر من خلال تشخيص مؤشراته، وتقييم تنافسية فروعه على المستويين المحلي والدولي وتحليل سلوك القطاع عبر السنوات بهدف الوقوف على أهم المحددات المتحكمة في مساهمة القطاع في الاقتصاد الوطني.

المطلب الثاني: التعليق على الدراسات باللغة الأجنبية

سنقوم بتلخيص الدراسات السابقة باللغة الأجنبية والمقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة من خلال معرفة نقاط التقاطع بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة، حيث سنوضح نقاط التلاقي والاختلاف في كل من متغيرات الدراسة، مقاييس القدرة التنافسية المستخدمة، ميدان الدراسة والأدوات المستخدمة بالإضافة لأهم النتائج ذات العلاقة بالموضوع، ويوضح الجدول التالي تصنيف الدراسات السابقة باللغة الأجنبية :

الجدول رقم 2-2: تصنيف الدراسات باللغة الأجنبية

المؤلف	مقاييس القدرة التنافسية	ميدان الدراسة	أدوات الدراسة	المنهج	أهم النتائج ذات العلاقة بالموضوع
V. K. Fal'tsman 2014	تحليل الأداء التنافسي باستخدام: مؤشرات التجارة الخارجية (تصدير واستيراد المنتجات في الأسواق المدروسة)؛ تقييم شامل للقدرة التنافسية للمنتجات الروسية عن طريق مقارنة التبادلات في الأسواق المدروسة	المنتجات الروسية في الأسواق الخارجية	تجميع المعطيات من قواعد بيانات وإحصائيات صادرة عن بعض الهيئات الدولية.	المنهج الوصفي والتحليلي	إنّ جودة وأسعار السلع يؤثران على التجارة الخارجية ، تناقص القدرة التنافسية.
Małgorzata Juchniewi	تحليل الأداء التنافسي باستخدام: مؤشرات التجارة الخارجية (حصة	صناعة الأغذية في الاتحاد الأوروبي	تجميع المعطيات من قواعد بيانات	المنهج الوصفي	إنّ الاتحاد الأوروبي ككل لم يكن لديه مزايا نسبية في تجارة المنتجات الغذائية

cz & Katarzyna Łukiewska 2015	السوق العالمية، نسبة تغطية التجارة والميزة النسبية الظاهرة).		وإحصائيات صادرة عن بعض الهيئات الدولية.	والتحليلي	على البلدان التي لا تنتمي إلى المجموعة.
Demetris Vrontis & Giuseppe Tardivo & Stefano Bresciani &Milena Viassone 2016	تحليل الأداء التنافسي باستخدام: مؤشرات التنافسية على المستوى الإقليمي التي ترتكز على أساس ثلاثة معايير: الملاءمة ، وإمكانية الوصول ، وقابلية النقل، هذه المحركات هي: مؤشر عدد المؤسسات، حجم المؤسسة، مؤشر القيادة، مؤشر الاستثمار، مؤشر الابتكار، مؤشر التدويل، مؤشر الانتماء الى الشبكة، مؤشر نوع الادارة	الصناعة التحويلية الإيطالية	استبيان موجه لأصحاب المصلحة لتحديد المؤشرات التي تعكس التنافسية على المستوى الإقليمي	المنهج الوصفي والتحليلي ومنهجية دالفي في إعداد الاستبيان	أن هناك تباينًا قويًا بين المناطق الصناعية في ايطاليا وأكد هذا البحث على كيفية اعتماد الصناعة التحويلية الإيطالية على عدد قليل من الأنظمة الإقليمية شديدة التنافس وجميعها استقرت في شمال إيطاليا و بيدمونت المنطقة الأكثر تنافسية في الصناعة التحويلية
Krzysztof FIRLEJ & Anna KOWALSKA& Arkadiusz PIWOWAR 2017	تحليل الأداء التنافسي باستخدام مؤشرات: اتجاه التصدير (OE) ، وتغطية الاستيراد عن طريق التصدير (TC) ، وتغلغل الاستيراد (MP) والمزايا النسبية الظاهرة RCA وفقًا لـ Balassa و Lafay (LFI)، قيمة المبيعات، خلق قيمة مضافة و حجم العمالة	صناعة الأغذية البولندية	تجميع المعطيات من قواعد بيانات وإحصائيات صادرة عن بعض الهيئات الوطنية.	المنهج الوصفي والتحليلي	النمو المرتفع للقدرة التنافسية لصناعة الأغذية البولندية على مدى السنوات التي تم تحليلها
Syed Shurid Khan & Yiwen Yang &Theresa Greaney & PingSun Leung 2020	تحليل الأداء التنافسي باستخدام مؤشرات: سعر الغذاء المحلي، وسعر المواد الغذائية المستوردة، وحجم مبيعات المواد الغذائية المحلية وحجم مبيعات المواد الغذائية المستوردة	الأغذية المحلية في هونولولو بهاواي	أسلوب مسح نيلسن الأسبوعي (Nielsen). نموذج الانحدار التلقائي المتجه (VAR)	المنهج الوصفي والتحليلي	إلى أن أسعار الأغذية المستوردة يتم تحديدها خارجيًا في حين أن أسعار الأغذية المحلية تستجيب للتغيرات في أسعار نظيراتها المستوردة.
J. Priede 2013	تحليل الأداء التنافسي باستخدام مؤشرات: الصادرات والواردات، قيمة الوحدة النسبية لتجارة، هيكل صادرات لاتفيا من السلع الأساسية،	صناعة الأغذية في لاتفيا في مجموعة المنتجات السمكية	طريقة المونوغرافيات، تقنيات التحليل الإحصائي (التحليل الهيكلي	المنهج الوصفي والتحليلي	أنّ قيمة وحدة الصادرات وقيمة وحدة الاستيراد وقيمة الوحدة النسبية مؤشرات جيدة للكشف عن طبيعة تنافسية الجودة، كما تعتبر صناعة المنتجات الزراعية والغذائية من أهم

			وتحليل الانحدار)		الصناعات في لاتفيا.
MOHD MANSOR ISMAIL & ZULKORNAIN YUSOP 2014	تحليل الأداء التنافسي باستخدام مؤشرات: صافي الأرباح الاجتماعية (NSP) على مستوى الإنتاج ونموذج بورتر الماسي لتقييم الجهود والامكانيات التنافسية.	صناعة تجهيز الأغذية الماليزية	بيانات من دائرة الإحصاء الماليزية. تحليل عدد من أصحاب المصلحة لمصفوفة بورتر الماسي	المنهج الوصفي والتحليلي	إنّ الصناعات الغذائية الماليزية تتمتع بميزة نسبية ولكن بأهمية متفاوتة وهناك مجال للتحسين.
SITI NASIHAH IMRAN &NITTY HIRAWATY KAMARULZAMAN & ISMAIL ABD LATIF & NOLILA MOHD NAWI 2014	المتغيرات المدروسة (عناصر الجودة): اللون، الحجم، والنعومة، رائحة الدجاج، والطعم الدهني، والحلاوة، والدهون الظاهرة، الطراوة	تجهيز لحوم الدجاج بوادي كالانج بماليزيا	المقابلة (العينات العشوائية البسيطة) استبيان. استخدام تحليل مربع كاي. التحليل العاملي. تحليل الانحدار.	المنهج الوصفي والتحليلي	الجودة معيار مهم لقرارات الشراء، تسعة عوامل قد أثرت على تصور المستهلك لجودة اللحوم وهي اللون، الحجم، والنعومة، رائحة الدجاج، والطعم الدهني، والحلاوة، والدهون الظاهرة، الطراوة
Sajjad Shokouhyar & Sepehr Safari & Fereshte Mohseniann 2017	المؤشرات المستخدمة: مؤشر زيادة الرضا (SII) ومؤشر تناقص عدم الرضا (DDI) لكل عنصر من عناصر الجودة	شركات صناعة الحلوى الرائدة في إيران	استبيان. خوارزمية K-mean.	المنهج الوصفي والتحليلي	العلامة التجارية وجودتها عنصرين جد مهمين، بينما يعتبر توافر المشتريات الائتمانية عنصرًا غير مهم من قبل غالبية تجار التجزئة، كما وجدت الدراسة أن ثمانية من أصل 24 عنصرًا مدروسًا تعتبر عناصر جذابة من قبل غالبية العملاء، ويحتل عنصر الزيارات المنتظمة المرتبة الأولى من حيث مؤشر زيادة الرضا (SII).
Oksana Senyshyn & Oleksandr Kundytskyj & Olha Klepanchuk 2019	تحليل الأداء التنافسي باستخدام مؤشرات: المزايا النسبية الفعلية في التجارة الخارجية في المنتجات الغذائية الزراعية باستخدام مؤشر RCAij (الميزة النسبية الظاهرة)	المنتجات الغذائية الأوكرانية	تجميع المعطيات من قواعد بيانات وإحصائيات صادرة عن بعض الهيئات الدولية.	المنهج الوصفي والتحليلي والمنهج المقارن.	بلغت قيمة مؤشر المزايا النسبية الفعلية لأوكرانيا 1.131 ، وهي نتيجة توضح مزايا نسبية غير مهمة في السوق العالمية، والتي نربطها بمتوسط حجم واردات المنتجات الغذائية.
Christos Konstanti	تحليل الأداء التنافسي باستخدام	شركات الأغذية	تجميع المعطيات	المنهج	صناعة الأغذية والمشروبات اليونانية

nidis & Dimitrios Natosá & Konstadinos Mattas 2019	مؤشرات: الربحية وحصة السوق	والمشروبات اليونانية	من قواعد بيانات وإحصائيات صادرة عن بعض الهيئات وطنية. نموذج tobit للمعادلات المتزامنة	الوصفي والمنهج التحليلي	أثبتت قدرتها على الصمود في ظروف الاضطراب الاقتصادي ؛ يؤثر تطور السياسة الزراعية بشكل كبير على القدرة التنافسية لقطاع الأغذية الزراعية؛ تتأثر القدرة التنافسية الغذائية بشكل كبير بالمناخ الاقتصادي الواسع لبلد أو منطقة أو العالم بأسره
Ondrej Dvouletý & Ivana Blažková 2020	دراسة محركات القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التشيكية باستخدام مؤشرات التنافسية على مستوى المؤسسة. دراسة في العلاقة بين مستوى التنافسية وخصائص المؤسسة	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التشيكية	الاستبيان في جمع البيانات، بالإضافة لقاعدة البيانات التجارية ألبرتينا ومن الإحصاء التشيكي.	المنهج الوصفي والتحليلي	وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة مهمة بين حجم الموارد المالية والقدرة التنافسية للشركات التشيكية الصغيرة والمتوسطة

المصدر: من إعداد الطالبة.

يوضح الجدول أعلاه تصنيف الدراسات السابقة باللغة الأجنبية من حيث مقاييس التنافسية التي استخدمتها الدراسة، ميدان الدراسة، الأدوات المستخدمة، المنهج المتبع وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ذات العلاقة المباشرة بموضوع البحث، والتي سنوجز أهم عناصرها في ما يلي:

أولا: الإطار الزمني:

حصرت الدراسات السابقة باللغة الأجنبية في إطار زمني بين 2013 و 2020 وتمثل آخر سبع سنوات، ممّا يدل على حداثتها نسبيا.

ثانيا: مقاييس القدرة التنافسية

استخدامت الدراسات السابقة باللغة الأجنبية العديد من المقاييس التي تعكس القدرة التنافسية، فبعض الدراسات استخدامت طريقة تحليل الأداء التنافسي وطريقة تحليل الإمكانيات والجهود التنافسية، ومن الدراسات من استخدمت الطريقتين معا على غرار الدراسة الحالية، وتباينت أيضا الدراسات السابقة التي استخدمت تحليل الأداء التنافسي في اختيار المؤشرات التي تعكس القدرة التنافسية، حيث استخدمت كل من (J.Priede, 2013) ودراسة (Krzysztof Firlej & Anna Kowals KA & Arkadiusz Piwowar, 2017) ودراسة (V.K.Fal’tsman,2014) ودراسة (Oksana Senyshyn & Oleksandr Kundytsktj & Olha Klepanchuk,2019) استخدموا مؤشرات التجارة الخارجية في

تحليل الأداء التنافسي، كما استخدمت كل من دراسة (Malgorzata Junchniewic z & Katarzyna Krzysztof Firlej & Anna Kowals KA & Arkadiusz Piwowar,) و دراسة (Lukiewska, 2015 2017) ودراسة (Oksana Senyshyn & Oleksandr Kundytsktj & Olha Klepanchuk,2019) مؤشر الميزة النسبية الظاهرة (Balassa، Lafay ...) على غرار الدراسة الحالية، فيما استخدمت دراسة (Christos Konstantinidis & Dimitrios Mattas, 2019) مؤشرات التنافسية القطاعية النموذجية وهي الربحية والحصة السوقية، فيما اعتبرت دراسة (Sajjad Shokouhyar & Sepehr Safari & Fereshte Mohsenian,2017) أنّ الأداء التسويقي يعكس الأداء التنافسي، فيما استخدمت دراسة (Syed Shurid Khan & Yiwen Yang & Theresa Greaney & Ping Sun Leung, 2020) الأداء التجاري باعتباره يعكس الأداء التنافسي، فيما استخدمت دراسة (Ondrej Dvoulety & Ivana Blazkovà, 2020) مؤشرات التنافسية على مستوى المؤسسة، بينما استخدمت دراسة (Mohd Mansor Ismail & Zulkor Nain Yusop,2014) طريقة تحليل الإمكانيات والجهود التنافسية باستخدام نموذج بورتر الماسي.

ثالثا: ميدان الدراسة

أغلب الدراسات التطبيقية السابقة أجريت في قطاع الصناعات الغذائية على اختلاف الأماكن التي أجريت فيها الدراسة ، فمن الدراسات من شملت قطاع الصناعات الغذائية ومنها من شملت أحد فروع الصناعات الغذائية، فيما نجد دراسة واحدة أجريت في قطاع الصناعة التحويلية، ودراسة أخرى شملت قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على اختلاف نشاطات مؤسسات القطاع، أمّا بالنسبة للمكان فتباينت بيئتها بين شمال أوراسيا وجنوب شرق آسيا وأوروبا.

رابعا: أدوات الدراسة

استخدمت بعض الدراسات أداة الاستبيان وكذا المقابلة في جمع البيانات، بينما البعض الآخر حصل على البيانات من قواعد بيانات وطنية ودولية، فيما استخدمت بعض الدراسات البيانات المسحية (مسح نيلسون)، فيما تمت معالجة البيانات باستخدام عديد برامج المعالجة الإحصائية وعديد الطرق (طريقة المونوغرافيات، التحليل العاملي، تحليل مربع كاي، تحليل الانحدار، خوارزمية K-mean ..الخ) واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة التي تخدم أهداف كل دراسة.

خامسا: نتائج الدراسة

اختلفت نتائج الدراسات التطبيقية السابقة باختلاف أهدافها، بينما تهدف الدراسة الحالية إلى معرفة الوضعية التنافسية لقطاع الصناعات الغذائية في الجزائر من خلال تشخيص مؤشراته، وتقييم تنافسية فروعه على المستويين المحلي والدولي وتحليل سلوك القطاع عبر السنوات للوقوف على أهم المحددات المتحكمة في مساهمة القطاع في الاقتصاد الوطني.

المطلب الثالث: مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة

من خلال مراجعة عميقة للدراسات السابقة التي تناولت موضوع التنافسية القطاعية عامة وقطاع الصناعات الغذائية على وجه الخصوص، حيث تم استعراض خمسة وعشرون دراسة، إثنا عشر منها باللغة الأجنبية وثلاثة عشر باللغة العربية، حيث تم

عرضها حسب التسلسل الزمني من الأقدم فالأحدث وفق مجال زمني قدّر بتسع سنوات من سنة 2013 إلى 2021، حيث يمكننا تصنيفها كدراسات حديثة نسبيا.

خلال دراسة عميقة للدراسات السابقة وجدت الباحثة أوجه تلاقي يمكن توظيفها في الدراسة الحالية، بالإضافة لجوانب تميّزت فيها الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة والتي يمكن توضيحها في ما يلي:

أولا: مقاييس القدرة التنافسية

استخدمت الدراسة عديد المؤشرات في تشخيص القطاع المدروس، وكذا في قياس وتقييم القدرة التنافسية للصناعات الغذائية في الجزائر بمختلف فروعه، حيث استخدمت الدراسة مؤشرات الاقتصاد الكلي في تشخيص القطاع وإظهار تطور هته المؤشرات ومساهمتها في الاقتصاد الوطني (الفصل الثالث) من خلال عديد المؤشرات (المساهمة في القيمة المضافة، المساهمة في التشغيل، قدرة القطاع على توليد القيمة المضافة، هيكل التكاليف...الخ) باعتبارها تعكس تطور القدرة التنافسية للقطاع المدروس.

استخدمت أيضا الدراسة مؤشرات التنافسية للمنتدى الاقتصادي العالمي WEF في دراسة وضعية الابتكار في الصناعات الغذائية في الجزائر وكذا مؤشرات البنك الدولي "**مؤشر أداء الخدمات اللوجستية**" في تشخيص وضعية اللوجستيك في قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر.

قدمت الدراسة أيضا قياسا دقيقًا لمؤشرات التنافسية لقطاع الصناعات الغذائية في الجزائر بمختلف فروعه على المستويين المحلي والدولي والتي شملت مجموعة من المؤشرات بهدف تكوين نظرة شاملة ومتعددة الجوانب للقطاع، وذلك من خلال مؤشرين يعكسان القدرة التنافسية الداخلية لمختلف فروع الصناعات الغذائية (التي توافرت فيها البيانات) هما مؤشر UNIDO و مؤشر اختراق الواردات للسوق المحلي، كما استخدمت الدراسة أربع مؤشرات لقياس القدرة التنافسية لفروع الصناعات الغذائية على المستوى الدولي هي مؤشر الميزة النسبية الظاهرة في صيغتيه (مؤشر Balassa ومؤشر Donges & Riedel)، بالإضافة لمؤشر صافي الصادرات ومؤشر التجارة داخل نفس القطاع الذي يعكس درجة التخصص داخل الصناعة وقدرتها على اقتحام الأسواق الدولية.

استخدمت كذلك الدراسة طريقة تحليل الإمكانيات والجهود التنافسية لقطاع الصناعات الغذائية في الجزائر باستخدام نموذج Brinkman بدل من نموذج Porter الماسي الذي قامت باستخدامه معظم الدراسات السابقة، وذلك كون نموذج Brinkman كان قد استحدثه George L Brinkman بعد دراسة قطاع الصناعات الغذائية في كندا وهو نفس القطاع الذي تقوم الدراسة الحالية بدراسته، حيث العوامل التي يدرسها هذا النموذج مقسمة إلى مستويين، التنافسية المحلية والدولية وهو ما يتماشى مع أهداف الدراسة الحالية التي تحاول تقييم القدرة التنافسية للقطاع المدروس على المستويين المحلي والدولي وتحديد الفروع التي تمتلك قدرة على المنافسة والفروع التي قدرتها التنافسية ضعيفة في الأسواق المحلية والدولية لمختلف فروع الصناعات الغذائية في الجزائر.

ثانيا: ميدان الدراسة:

أغلب الدراسات التطبيقية السابقة أجريت في قطاع الصناعات الغذائية على اختلاف الأماكن التي أجريت فيها الدراسة في البيئات العربية، أوروبا، جنوب شرق آسيا و شمال أوراسيا، كما نجد من الدراسات التي أجريت في قطاعات أخرى مثل الصناعة التحويلية، الصناعة النسيجية، صناعة المشروبات، صناعة الحلوى...الخ، ومن الدراسات من شملت القطاع بأكمله ومنها أيضا من

قامت بدراسة فرع من فروع القطاع، ومنها من قام بدراسة منتج واحد، أمّا الدراسة الحالية فقد قامت بدراسة قطاع الصناعات الغذائية بأكمله، كما درست فروع الصناعات الغذائية التي توافرت فيها البيانات وهي: فرع معالجة الحبوب وتصنيع منتجات النشا، صناعة الزيوت والدهون النباتية والحيوانية، تصنيع منتجات الألبان، تجهيز وحفظ الخضر والفواكه، تجهيز وحفظ التمور، تجهيز وحفظ اللحوم الحمراء والبيضاء، تجهيز وتصبير الأسماك، صناعة السكر والمنتجات السكرية.

ثالثا: أدوات الدراسة والمعالجة الإحصائية:

استخدمت بعض الدراسات أداة الاستبيان وكذا المقابلة في جمع البيانات، بينما البعض الآخر حصل على البيانات من قواعد بيانات وطنية ودولية، فيما استخدمت بعض الدراسات البيانات المسحية (مسح نيلسون)، فيما تمت معالجة البيانات باستخدام عديد برامج المعالجة الإحصائية على غرار SPSS ، XLstat واستخدام عديد الطرق مثل: طريقة المونوغرافيات، التحليل العاملي، تحليل مربع كاي، تحليل الانحدار، خوارزمية K-mean ..الخ، واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة التي تخدم أهداف كل دراسة.

تم الحصول على البيانات لإجراء الدراسة الحالية من قواعد بيانات وطنية هي: الديوان الوطني للإحصائيات، تقارير بنك الجزائر، نشريات وزارة الصناعة، الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار ANDI ...الخ، بالإضافة للاستعانة بقواعد بيانات دولية على غرار البنك الدولي، قاعدة بيانات الأمم المتحدة Trade Map، قاعدة بيانات المنظمة العربية للأغذية الزراعية، المعهد العربي للتخطيط...الخ حيث تمت معالجة البيانات باستخدام الإحصاء الوصفي، كما استخدمت الدراسة برنامج SPSS (طريقة التحليل العاملي) في تفسير سلوك قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر عبر سنوات الدراسة، كما تم الاستعانة بالبرمجة الإحصائية (Eviews 12) وإجراء مختلف مراحل اختبارات الانحدار الخطي البسيط.

رابعا: الجوانب التي استفادت منها الدراسة الحالية من الدراسات السابقة

1- المساعدة في فهم الإطار العام للموضوع و وضع تصور للدراسة الحالية؛
2- مساعدة الباحثة بالتوجيه إلى المراجع ذات العلاقة بصلب موضوع البحث؛
3- المساعدة بالتوجيه لمصادر جمع البيانات (الهيئات الدولية التي تعنى بموضوع التنافسية والصناعات الغذئية)؛
4- المساعدة في اختيار أدوات معالجة البيانات.
5- المساعدة في ايجاد طرق التحليل...الخ

خامسا: ما يميّز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تعد الدراسة الحالية من الدراسات القليلة التي شملت قطاعا كاملا والتي استخدمت الكثير من المؤشرات في معالجة إشكالية الدراسة، كما أنّها الدراسة الأولى من نوعها في قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر، حيث قدمت الدراسة تشخيصا تفصيليا لقطاع الصناعات الغذائية باستخدام مؤشرات الأداء الإنتاجي و مؤشرات التجارة الخارجية ومؤشرات التنافسية القطاعية على المستويين

المحلي والدولي والعديد من المؤشرات الأخرى، فيما استخدمت الدراسات السابقة منظور واحد أو اثنين (الأداء التجاري، الأداء التسويقي، الأداء الإنتاجي) في اختيار المؤشرات التي تقوم على أساسها بعملية التقييم، حيث أنّ تعدد المؤشرات التي استخدمتها الدراسة الحالية في تشخيص القطاع وتقييم وضعيته التنافسية مكّن من تقديم صورة شاملة ومنظور متعدد الجوانب عن قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر بالشكل الذي يظهر وضعيته التنافسية على المستوى الكلي وعلى مستوى مختلف فروعه وأيضا على مستوى وضعيته ضمن باقي القطاعات الاقتصادية في الجزائر.

الخلاصة

تساعد الدراسات السابقة في تأصيل البحث من خلال تكوين نظرة أكثر وضوحا للجوانب المتعددة لصلب موضوع البحث وكيفية معالجته من قبل باحثين آخرين، كما توجه الباحث على مصادر جمع البيانات والكيفيات المتعددة لمعالجة تلك

البيانات حسب أهداف الدراسة، فمن خلال استعراض الباحثة لأهم وأحدث الدراسات باللغة العربية والأجنبية الوطنية منها وفي الدول العربية وفي مختلف الاقتصاديات المتقدمة والدول النامية والأقل نموًا التي تناولت تقييم التنافسية القطاعية عامة وتنافسية الصناعات الغذائية على وجه الخصوص.

تم استعراض أهداف هذه الدراسات، المؤشرات و المقاييس المستخدمة في عملية تقييم الأداء، أدوات في جمع ومعالجة البيانات، المنهج المتبع بالإضافة لأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ذات العلاقة بموضوع الدراسة الحالة، ثم التعقيب عليها من حيث إظهار اهم العناصر ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية و أوجه التشابه والإختلاف فيما بينها وبين الدراسة الحالية.

مكّنت الخطوات السابقة من معرفة ما يميّز الدراسة الحالية عن سابقاتها ألا وهو التحليل المتعدد الجوانب للقدرة التنافسية لقطاع الصناعات الغذائية في الجزائر بالشكل الذي يظهر نقاط قوة ونقاط ضعف القطاع من خلال التشخيص المفصل لمؤشرات القطاع ومحركات تطويره ، بالإضافة لدراسة محددات قدرته التنافسية وقياس قدرة فروعه المختلفة على المنافسة على المستويين المحلي والدولي بالشكل الذي يُظهر مواطن الخلل لاستدراكها للنهوض بالقطاع ورفع تنافسية فروعه على المستويين المحلي والدولي ومعرفة أهم المحددات المتحكمة في القدرة التنافسية لقطاع الصناعات الغذائية في الجزائر والتي هي سبب وضعيته لتنافسية الحالية.

الفصل الثالث:

تشخيص قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر وتطور مؤشراته

تمهيد:

بعد أن تطرقنا إلى المفاهيم النظرية الأساسية المتعلقة بالتنافسية وبالصناعات الغذائية واستعراض أهم الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع، سنحاول من خلال هذا الفصل تشخيص قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر من عدة جوانب وتحقيق مجموعة من الأهداف نوجزها في ما يلي:

- ✓ إبراز الأهمية الإستراتيجية للصناعات الغذائية ضمن أولويات السياسات الاقتصادية للدولة الجزائرية، وإبراز أهم التدابير التي خصتها الدولة الجزائرية للنهوض بهذا القطاع و المحاور الرئيسية للإستراتيجية الصناعية الجديدة؛
- ✓ إبراز واقع مؤسسات قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر من خلال استعراض إحصائيات المؤسسات واستيعاب العمالة وحجم تغطية مؤسساته لاحتياج الجزائر من الغذاء؛
- ✓ إظهار خصائص فروع وأنشطة قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر؛
- ✓ تشخيص وضعية محركات تطوير الصناعات الغذائية في الجزائر،
- ✓ تتبع أثر القوانين والتشريعات والسياسات الاقتصادية للدولة على تشجيع الاستثمار في الصناعات الغذائية في الجزائر من خلال نظام دعم الاستثمار؛
- ✓ إبراز مساهمة قطاع الصناعات الغذائية في الاقتصاد الوطني؛
- ✓ تحليل محددات القدرة التنافسية لقطاع الصناعات الغذائية وفق نموذج Brinkman.

حيث تضمن هذا الفصل المبحثين التاليين:

المبحث الأول: تشخيص واقع قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر.

المبحث الثاني : تحليل مساهمة قطاع الصناعات الغذائية في الاقتصاد الوطني.

المبحث الأول: تشخيص واقع قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر

سيتم تشخيص واقع قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر من خلال ثلاث مراحل، تبدأ بإبراز الأهمية الاستراتيجية للصناعات الغذائية في الجزائر، ثم دراسة واقع مؤسساته من خلال استعراض مجموعة من المؤشرات ودراسة خصائص فروعه وتشخيص محركات تطوير القطاع، وفي المرحلة الأخيرة من التشخيص سيتم دراسة أثر القوانين والتشريعات الصادرة على تشجيع الصناعات الغذائية من خلال استعراض مساهمة نظام دعم الاستثمار الوطني في تشجيع القطاع الصناعي على العموم والصناعات الغذائية على وجه الخصوص.

المطلب الأول: الأهمية الإستراتيجية للصناعات الغذائية في الجزائر

لقد كان لظاهرة تفكيك التصنيع بداية التسعينات وقرار الدولة الجزائري التخلي عن استثماراتها في القطاع الصناعي بما فيها الصناعات الغذائية لصالح القطاع الخاص، القرار الاستراتيجي الأبرز الذي مكّن القطاع الخاص من قيادة القطاع الصناعي وغيّر من خصائص الاقتصاد الجزائري وأدى لزيادة هيمنة قطاع المحروقات على باقي قطاعات الاقتصاد الوطنية، سنبرز في ما يلي أهمسة الصناعة في الاقتصاد الوطني و الرؤية الإستراتيجية للجزائر في قطاع الصناعات الغذائية من خلال السياسات الاقتصادية على خلفية النتائج المحققة.

الفرع الأول: أهمية الصناعة في الاقتصاد الجزائري:

يعتبر قطاع الصناعة من القطاعات الهامة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية للدول، حيث أصبح العالم كله يتسابق ويتنافس على تطويره وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، حيث يعتبر هذا الأخير المؤشر الأساسي المتعارف عليه دوليا في قياس التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي لأي دولة (مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي والوطني)، حيث "كلما كانت مساهمة قطاع الصناعة في الناتج الوطني أكبر كلما زادت قدرة الدولة على تحقيق التنمية المستدامة وقابليتها على الاستمرار على المدى الطويل" [1]، كما أنّ اكتساب قطاع صناعي قوي يجعل الاقتصاد أكثر متانة في مواجهة التحديات والتقلبات الاقتصادية المحلية، الإقليمية والدولية، بالإضافة إلى ميزة ارتفاع الإنتاجية للقطاع الصناعي مقارنة ببقية القطاعات الاقتصادية، الأمر الذي يجعله مرتبطا بتحسين مستوى معيشة الأفراد وزيادة الدخل الفردي، كما تساهم الصناعة بشكل كبير في إحلال الواردات، تنمية الصادرات، تنويع مصادر الدخل، توفير المزيد من العملات الأجنبية وتحسين ميزان المدفوعات[2]، ويمكننا إبراز أهمية الصناعة في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال النقاط التالية[3]:

---

[1] عبد الحليم محيسن، القطاع الصناعي والتنمية الاقتصادية ، **مجلة الاقتصادية**، دائرة التنمية الاقتصادية، العدد 04، أبو ظبي 2014، ص 03.

[2] مخضار سليم، **دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، في بحوث العمليات وتسيير المؤسسات، جامعة تلمسان، الجزائر 2018/2017، ص 101.

[3] مدحت القريشي، **الاقتصاد الصناعي**، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، الأردن، 2005، ص218.

- للصناعة الدور الأكبر في عملية تشغيل اليد العاملة وامتصاص البطالة، كما أنها تربط بين القطاعات الأخرى بعلاقات تكاملية تجعلها محفزة على التنمية المستدامة؛
- يساهم القطاع الصناعي في تسريع وتيرة نمو الدخل القومي من خلال علاقات التكامل بين الصناعة والقطاعات الأخرى زيادة على قدرته على استيعاب التكنولوجيا واستخدام الآلات المتطورة؛
- يساهم في خلق المهارات والخبرات الصناعية والتقنية مما ينعكس على ارتفاع مستويات المداخيل وتوزيعها بطريقة عادلة.
- يساهم بشكل أساسي في تحقيق الأمن الغذائي الناتج عن تطوير القطاع الزراعي وتحسين إنتاجيته من خلال توفير المعدات والآلات الزراعية والأسمدة والمبيدات، كما أنّ تطوير قطاع الزراعة يجب أن يترافق مع إستراتيجية تصنيع قوية حيث لا يمكن تطوير الصناعة بدون وجود مواد خام يوفرها قطاع الزراعة.
- إن قوة القطاع الصناعي وتنوعه يجعل اقتصاديات الدول أكثر مرونة في التكيف مع الأزمات.

يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل أساسي على المحروقات كمصدر وحيد لتراكم رأس المال، ما جعل اقتصادها مرهون بمستويات إنتاج النفط والغاز الطبيعي وبتطور أسعارها في الأسواق الدولية، كما جعله شديد الحساسية للصدمات والتقلبات الاقتصادية في الأسواق الدولية، وأمام هيمنة القطاع (الريعي) على باقي قطاعات الاقتصاد الوطنية كان القطاع الصناعي (خارج المحروقات) الأكثر تضررا، حيث أن قطاع المحروقات يقوم عبر استئثاره بالاهتمام في سلم أولويات السياسات العمومية، يقوم بعملية استبعاد للقطاعات الأخرى، وهذا ما أدى إلى ضعف التنويع اللازم في الاقتصاد[1] ، من هنا تبرز أهمية تفكيك الحلقة الريعية ورسم سياسة صناعية مناسبة (أقل تبعية للمحروقات) لانطلاقة تنموية تحرر الجهاز الإنتاجي وترفع مستوى مساهمة باقي القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي.

تعتبر ظاهرة تفكيك التصنيع التي تعرض لها قطاع الصناعة التحويلية بداية التسعينيات، مع تراجع أنشطة القطاع الصناعي التحويلي العمومي دون أن يتمكن القطاع الخاص من ملأ الفراغ الذي تركه القطاع العام وأخذه لزمام المبادرة في دفع حركية القطاع الصناعي، حيث توجه الرأسمال الخاص للاستثمار في قطاعات أخرى (خدماتية على وجه الخصوص) ضعيفة القيمة المضافة مثل (التجارة، النقل...) التي ليس لها الأثر الإيجابي المرغوب على بقية المجالات الاقتصادية الأخرى على رأسها القطاع الصناعي.[2]

يتميّز قطاع الصناعة التحويلية بالضعف وبهامشية المكانة والدور الذي يؤديه في الاقتصاد الوطني، يتطلب إعادة نظرة شاملة في منظومة التنمية للخروج من هذه الوضعية، والقيام بعملية تحول عميقة ترتكز على إعادة رسم دور الدولة وترقية دور المؤسسة المنتجة للخيرات، ووضع سياسة صناعية على أساس المقومات التي يتوافر عليها الاقتصاد الوطني، بحيث يكون للمؤسسة _وليس الدولة_

[1] لطرش الطاهر، حدود القدرة التنافسية لاقتصاد قائم على الريع محاولة تحليل آثار التنظيم الريعي للاقتصاد على التنافسية الخارجية للإقتصاد الجزائري، **مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والانسانية، جامعة الشلف الجزائر**،المجلد 05، العدد 02، جوان 2013، ص 4.

[2] ميموني سمير، ناجح أشرف، تقييم الموقف التنافسي لقطاع الصناعة التحويلية الجزائرية على ضوء أوضاعه الحالية (تحليل مقارن مع الدول المتوسطية الشريكة مع الاتحاد الأوروبي)، **الملتقى العلمي الدولي حول إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر يومي 06 و 07 نوفمبر 2018** ،جامعة البليدة 02، الجزائر، ص 05.

الدور الأكبر في تجسيدها، فضلا عن رسم سياسات اقتصادية كلية مناسبة لأداء المؤسسات وتعميق النمو الاقتصادي، كما يتعين أيضا تصميم إستراتيجية متناسقة لاندماج المؤسسات الوطنية في الاقتصاد الدولي ومساعدتها وتأهيلها لمواجهة المنافسة الدولية.[1]

الفرع الثاني: الرؤية الإستراتيجية للجزائر في قطاع الصناعات الغذائية من خلال السياسات الاقتصادية

من خلال تحليلنا للتطور التاريخي لسياسات التصنيع في الجزائر والبنية الاقتصادية للقطاع الصناعي الجزائري على أساس علمي استخلصنا ما يلي:

1- إنّ إستراتيجية النمو الغير المتوازن التي أقرتها الدولة الجزائرية غداة الاستقلال إلى غاية 1980 بإهمال الصناعات الخفيفة لحساب الصناعات الثقيلة أدى إلى تراجع قطاع الصناعات التحويلية وكذا القطاع الزراعي الذي يغذي الصناعات الغذائية وتسبب في غلق الكثير من شركات القطاع وتحولها لمستودعات وانخفاض مساهمة القطاعين في الناتج المحلي الخام، كما أدى إلى ارتفاع الواردات من السلع الغذائية بحوالي ستة أضعاف خلال نفس الفترة؛

2- خلال الفترة من 1980 إلى 1990 تبنت فيها الجزائر سياسة اقتصادية جديدة بدءا بإعادة هيكلة مالية وعضوية للمؤسسات العمومية وتكريس استقلالية المؤسسات، حيث نتج عن هذه المرحلة جمود في الجهاز الإنتاجي وتبعية مطلقة للأسواق الخارجية وتدهور جميع قطاعات الاقتصاد الوطني ومديونية ثقيلة؛

3- في المرحلة بعد 1990 وتبني الجزائر الخيار الليبرالي واتخاذها مجموعة من الإصلاحات ذات الطبيعة الليبرالية أهمها إعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام بما فيها مؤسسات الصناعات الغذائية، حيث لم تستطع الجزائر تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة والوفاء بالتزاماتها المالية فتراكمت المديونية وزادت الضغوط المالية؛

4- بعد 2002 عاشت الجزائر فترة من البحبوحة المالية بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث ارتكزت الاستراتيجية الاقتصادية والصناعية آنذاك على تعميق الإصلاحات الاقتصادية وترقية الاستثمارات وفتح الشراكة مع المستثمرين الأجانب، حيث خاضت الجزائر خلالها جملة من الإصلاحات أدت إلى التغيير الجذري للسياسة الاقتصادية بالاعتماد على قوى السوق وتبني برامج الإنعاش الاقتصادي بين 2001 و 2014، حيث و رغم الإعتمادات المالية الضخمة لم تتمكن الإصلاحات التي انتهجتها السلطات الجزائرية من تغيير الخصائص الهيكلية للاقتصاد الجزائري واعتماده شبه الكلي على ايرادات المحروقات وواردات السلع الغذائية ومستلزمات الإنتاج.

على خلفية الفشل الذي رافق سياسات التصنيع في الجزائر منذ الاستقلال، وضعت السلطات الجزائرية في أواخر سنة 2019 إستراتيجية جديدة لإحياء الإنتاج الصناعي بعد نقاش كبير بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين في الجلسات الوطنية الخاصة بالصناعة، تجلّت في الوثيقة الحاملة لـ "إستراتيجية وسياسات للإحياء والتطوير الصناعي"، ذلك بعد اختيار القطاعات المراد ترقيتها على عدة مراحل بداية بالتعريف بالفروع ذات إمكانات النمو العالية وتحليل القدرة التنافسية للفروع التي تم

[1] لطرش الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص 11.

تحديدها ثم تقييم نقاط القوة والضعف في الفروع المستهدفة وكذلك التهديدات والفرص في السوق الدولية ثم رسم الإستراتيجية الصناعية التي تم تبنيها انطلاقا من تحديد الخيارات المتعاقبة وتحديد عناصر تنفيذها.

وتجلّت المحاور الرئيسية للإستراتيجية الصناعية الجديدة في ما يلي:[1]

- التوزيع القطاعي للصناعة حسب خيارات الإستراتيجية الصناعية المتبعة، التي تدعو للعمل على ثلاثة خطط تكميلية: تقييم الموارد الطبيعية، تكثيف النسيج الصناعي وترقية صناعات جديدة.
- ترقية الصناعات الجديدة المرتبطة بتكنولوجيات الإعلام و الاتصال و السيارات، وتكثيف النسيج الصناعي من خلال تشجيع الصناعات التي تساهم في إدماج النشاطات المتواجدة حاليا في المراحل الأخيرة للإنتاج، وكذا الصناعات المساندة لها المتعلقة بالتجميع والتعبئة والتغليف: الصناعات الكهربائية والإلكترونية، والصناعات الصيدلانية والبيطرية والصناعات الغذائية وصناعات سلع التجهيز.
- النشر المكاني للصناعة من خلال رؤية أكثر حداثة للمناطق الصناعية مثل مناطق التنمية الصناعية المدمجة (ZDII) أو المناطق المتخصصة، واستغلال التركيز المكاني للأنشطة الاقتصادية بواسطة الربط الشبكي للمؤسسات والهياكل التنظيمية، الشيء الذي سيؤدي بالضرورة إلى إقامة مناخ محلي للأعمال وتعزيز الاستثمار.

كما تغطي سياسات التنمية الصناعية أربعة مجالات رئيسية هي: تطوير الشركات، الابتكار، تنمية الموارد البشرية وترقية الاستثمار الأجنبي المباشر.

بداية سنة 2020 وضعت الجزائر إستراتيجية جديدة للإنعاش الصناعي والتي تهدف إلى تطوير وتحديث وإدماج متزايد للصناعة الجزائرية في هذا المنظور، تسعى الدولة إلى بعث النشاط الصناعي من خلال تحسين جاذبية الجزائر كوجهة استثمارية، خلق فرص الأعمال وتشجيع إنشاء استثمارات جديدة، بالإضافة إلى توسع حيّز الصناعة وخلق تعاون من خلال استغلال تركّز النشاطات الاقتصادية وتموقعها، و وضع شبكة ربط معلوماتية للشركات والمؤسسات العمومية وكذا هيئات البحث و التكوين والخبرة، واستحداث مناخ أعمال ملائم وتكثيف الاستثمارات. كما تهدف هذه المبادرة أيضا إلى ترقية الاقتصاد الرقمي، التنمية ووضع آليات جديدة مرنة ومبتكرة لتمويل المشاريع وتشجيع الصناعيين من أجل تحديث معداتهم الإنتاجية، حيث ركزت الدولة على الفروع الإستراتيجية التالية: (صناعة الأغذية، الكيمياء الصناعية، صناعة الحديد والتعدين، التكنولوجيا المتقدمة، النسيج والألبسة والجلود والمواد المشتقة ،الخشب وصناعة الأثاث الصيدلانية...) وذلك ضمن المحاور الكبرى للإستراتيجية الصناعية: [2]

[1] وزارة الصناعة والمناجم، **إحياء الإنتاج الصناعي**، تاريخ التصفح 15 جويلية 2020، متوفر على الموقع http://www.mdipi.gov.dz

[2] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار،تدابير دعم المؤسسات، الصفحة رقم 01 تاريخ التصفح 24 جوان 2020، http://www.andi.dz/index.php/ar/secteur-de-l-industrie

- تثمين الموارد الطبيعية؛
- تكثيف النسيج الصناعي؛
- ترقية الصناعات الجديدة

كما رسمت الدولة سياسة تطور الصناعي التي ترتكز على:

- إعادة تأهيل المؤسسات؛
- الإبداع باعتباره محرك للتطور الصناعي؛
- تطوير الموارد البشرية؛
- ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر.

كما وضعت الدولة جملة من التدابير من أجل دعم المؤسسات ضمن الفروع الإستراتيجية المعنية على غرار الصناعات الغذائية، صناعة الحديد والتعدين، اللدائن الهيدروليكية، الكهربائية والكهرومنزلية، الكيمياء الصناعية، الصيدلانية، الميكانيك وقطاع السيارات، صناعة الطائرات، بناء السفن وإصلاحه، التكنولوجيا المتقدمة، النسيج والألبسة والجلود والمواد المشتقة، الخشب وصناعة الأثاث، تجلت في تخفيف الأعباء الضريبية وإعفاءات خلال الخمس سنوات الأولى من بداية النشاط.

أولا: تدابير دعم المؤسسات[1]

اتخذت الدولة جملة من التدابير والإجراءات في عدة مجالات نذكرها في ما يلي:

أ- تخفيف الأعباء الاجتماعية والأعباء الخاصة بالأجور: من الإجراءات المتخذة ما يلي:

- تقديم إعفاءات للمؤسسات التي تشرع في عمليات تكوين أو رفع مستوى عمالها؛
- تمنح إعانات لعمليات التوظيف بالنسبة للعقود غير محددة المدة، وكذا بالنسبة لعمليات التوظيف في إطار عقود الإدماج؛
- تخفيضات في حصة اشتراك أرباب العمل في الضمان الاجتماعي على كل عملية توظيف طالبي الشغل بالنسبة للموظفين إلى يوم اشتراكهم في الضمان الاجتماعي.

ب- تخفيف الأعباء الجبائية و الإجراءات المحفزة على الاستثمار:

- تخفيض الضريبة على أرباح الشركات لفائدة المؤسسات و الصناعات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة بنسب متفاوتة بين 15 و 20% حسب المنطقة الجغرافية؛

1 الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار،تدابير دعم المؤسسات، الصفحة رقم 01 تاريخ التصفح 24 جوان 2020، http://www.andi.dz/index.php/ar/mesures-d-appui-a-l-entreprise

- الإعفاء المؤقت من الضريبة على أرباح الشركات لمدة خمس (5) سنوات، اعتبارا من بداية النشاط لفائدة شركات رأسمال الخطر و ذلك من أجل تطوير هذه الأدوات المالية على مستوى المؤسسات؛
- تقليص الضريبة على الدخل الإجمالي و الضريبة على أرباح الشركات بنسبة 50٪ على الاستثمارات المتواجدة في ولايات أدرار، إليزي، تندوف و تمراست لمدة خمس (5) سنوات؛
- إعفاء مؤقت من الضريبة على أرباح الشركات أو الضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على النشاط ا لمهني لمدة خمس (5) سنوات ، ومنح تخفيض قدره 3 % من نسبة الفائدة المطبقة على القروض البنكية للاستثمارات المتعلقة ببعض الفروع الصناعية؛

ت– تخفيف الأعباء الجبائية والتحفيزية للاستثمارات المصدرة:

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة والحقوق الجمركية فيما يخص السلع والخدمات الموجهة للتحويل والتصدير؛
- يستفيد من نظام الشراء بدون الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للمشتريات أو الواردات التي يقوم بها المصدرين والموجهة سواء للتصدير أو إلى إعادة تصديرها للدولة، سواء كانت تندرج في التصنيع، التركيب، التعبئة أوالتغليف للمنتجات الموجهة للتصدير ، كذلك للخدمات المتصلة مباشرة بعملية التصدير؛
- يتكفل صندوق ترقية الصادرات بالنفقات المرتبطة بدراسات الأسواق الخارجية، على المشاركة في المعارض والصالونات، البحث عن الأسواق الخارجية ، تكاليف النقل للتصدير (جزء منها للمنتجات القابلة للتلف؛
- الإعفاء الدائم من الضريبة على أرباح الشركات، بالنسبة لعمليات الجالبة للعملة الصعبة، وهي عمليات البيع الموجهة للتصدير؛
- الإعفاء من الحقوق الجمركية و الشراء بدون الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للمشتريات أو الواردات من السلع المراد إدراجها في تصنيع وتركيب وتغليف أو تعبئة المنتجات للتصدير بالإضافة إلى الخدمات ذات الصلة مباشرة بعملية التصدير، تقديم خدمات موجهة للتصدير، حيث يتم منح هذا الإعفاء على أساس نسبة من رقم الاعمال المحقق بالعملة وتخضع للتقديم ، حيث تقدم وثيقة تثبت دفع الإيرادات من بنك متواجد في الجزائر للمصالح الجبائية.

ث– تخفيف الأعباء الجبائية والتحفيزية للاستثمارات المصدرة

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة والحقوق الجمركية فيما يخص السلع والخدمات الموجهة للتحويل والتصدير؛
- يستفيد من نظام الشراء بدون الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للمشتريات أو الواردات التي يقوم بها المصدرين، و الموجهة سواء للتصدير أو إلى إعادة تصديرها للدولة، سواء كانت تندرج في التصنيع، التركيب، التعبئة أوالتغليف للمنتجات الموجهة للتصدير ، كذلك للخدمات المتصلة مباشرة بعملية التصدير؛
- يتكفل صندوق ترقية الصادرات بالنفقات المرتبطة بدراسات الأسواق الخارجية، والمشاركة في المعارض والصالونات، البحث عن الأسواق الخارجية ، تكاليف النقل للتصدير (جزء منها للمنتجات القابلة للتلف؛

- الإعفاء الدائم من الضريبة على أرباح الشركات، بالنسبة للعمليات الجالبة للعملة الصعبة، وهي عمليات البيع الموجهة للتصدير؛
- الإعفاء من الحقوق الجمركية و الشراء بدون الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للمشتريات أو الواردات من السلع المراد إدراجها في التصنيع والتركيب والتغليف بالإضافة لتعبئة المنتجات للتصدير والخدمات ذات الصلة مباشرة بعملية التصدير، وتقديم خدمات موجهة للتصدير، حيث يتم منح هذا الإعفاء على أساس نسبة رقم الاعمال المحقق بالعملة وتخضع للتقديم ، وثيقة تثبت دفع الإيرادات من بنك متواجد في الجزائر للمصالح الجبائية.

ج- تحفيزات في مجال التمويل

- منح قروض بدون فوائد تتباين وفق كلفة استثمار إنجاز المشروع، كما تمنح قروض بدون فوائد تصل إلى نسبة 22% بالنسبة للاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة أو في ولايات الجنوب و الهضاب العليا، و تمنح قروض بنكية في حدود 70% من المبلغ الإجمالي للاستثمار؛ كما هنالك قابلية للقروض البنكية للاستفادة من تخفيض فوائدها بالنسبة للقروض الإستثمارية، بصفة خاصة القروض الممنوحة من قبل البنوك للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
- رفع المستوى الأقصى للضمان المالي الممنوح من قبل صندوق الضمان للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمبلغ من 50 مليون دينار إلى 250 مليون دينار؛
- إنشاء صناديق الاستثمار على مستوى الولايات مكلفة بالمساهمة في رأسمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تعزيز نظام التمويل البنكي التقليدي، من خلال تطوير صيغة الاستئجار الموجه للمؤسسات و الصناعات الصغيرة والمتوسطة، و التي توفر إطارًا ملائمًا مع مزايا جبائية هامة لتمويل الاستثمارات الخاصة بسلع التجهيز...الخ

ثانيا: تدابير دعم قطاع الفلاحة[1]

اتخذت الدولة الجزائرية عدة تدابير وإجراءات خصت بها القطاع الفلاحي باعتباره المحرك الرئيسي للصناعات الغذائية من هذه الإجراءات نذكر ما يلي:

- استحداث قروض بدون فوائد " قروض الرفيق" لفائدة المستثمرات الفلاحية والمربين، بالمقابل تم استحداث قرض استثماري "التحدي" و التي يمنحه بنك الفلاحة و التنمية الريفية في إطار إنشاء مزارع جديدة فلاحية والثروة الحيوانية على الأراضي الزراعية الغير مستغلة التابعة للملكية الخاصة و العقار الخاص للدولة؛
- إعادة إقرار الإجراءات المتعلقة بتكييف الأسعار المحلية للحبوب التي تسلم لتعاونيات الحبوب و البقول الجافة مع الأسعار المعتمدة في الأسواق العالمية؛

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار،تدابير دعم المؤسسات، الصفحة رقم 01 تاريخ التصفح 25 جوان 2020، http://www.andi.dz/index.php/ar/mesures-d-appui-au-financement-des-entreprises

- دعم تنمية إنتاج و جمع الحليب ، وإنتاج اللحوم (لحوم الأغنام، الماعز، الدواجن، الخيل و الإبل) ؛
- تعزيز تدابير دعم بعض أنواع الثمار (الزيتون، التمور، منتوجات الأشجار المثمرة) كما تعفى البذور الموجهة لإنتاج المواد الزراعية–الغذائية، من الرسوم الجمركية، عند الإستيراد؛
- إعفاء الإيجارات المدفوعة في إطار عقود القروض الإيجارية الخاصة بالعتاد الفلاحي المنتج في الجزائر من الرسم على القيمة المضافة؛ كما تعفى من الرسم على القيمة المضافة (TVA)الحصادات المصنعة في الجزائر ،
- إخضاع المنتجات الآتية، للنسبة المخفضة للرسم على القيمة المضافة المقدرة ب 7% مبيدات الحشرات والفطريات و الديدان و الأعشاب الضارة المستعملة في الفلاحة؛ والأغشية البلاستيكية المستعملة في الفلاحة.
- الإعفاء من الرسم على صفقات السيارات الجديدة، و الجرارات المستعملة للزراعة دون سواها، و كذا المركبات الأخرى غير الخاضعة للتسجيل؛
- تطبيق معدل تخفيض قدره7% من الرسم على القيمة المضافة على المواد الأولية المواد التي تدخل في صناعة المواد الغذائية للتغذية الحيوانية للدواجن كذلك لحم الدجاج والبيض للاستهلاك ...

ثالثا: تدابير دعم الإنتاج الوطني

منح المنتجات من مصدر جزائري، و/أو المؤسسات الخاضعة للقانون الجزائري التي يحوز فيها المتعاملون الوطنيون المقيمون نسبة الأغلبية في رأسمال، هامشا تفصيليا بنسبة 25%.

المطلب الثاني: واقع الصناعات الغذائية في الجزائر

يحظى قطاع الصناعات الغذائية بأهمية كبيرة على الصعيد الاستراتيجي والأمن الغذائي، حيث تمثل منتجات القطاع حوالي 44% من نفقات العائلات و 28% من الواردات[1]، وقد عرفت الصناعات الغذائية في الجزائر انطلاقتها الأولى في سبعينات القرن الماضي مع برامج التنمية قصد تطويرها على النحو الذي يجعلها أحد ركائز الصناعات التحويلية، كما عرف هذا القطاع نموا متواصلا سمح له باحتلال مكانة هامة داخل النسيج الصناعي الوطني[2]، سنحاول في ما يلي تشخيص واقع قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر من خلال عرض إحصائيات مؤسسات القطاع وعدد العمال وحجم تغطية احتياج الجزائر من الغذاء ، وكذا إظهار الفروع النشطة وتوضيح خصائص الصناعات الغذائية الجزائرية و كذا تشخيص محركات تطوير هذا القطاع في الجزائر.

[1] مهيدي حسنية، بن زيدان حاج، دور الصناعات الغذائية في إرساء دعائم النمو الاقتصادي، **مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية**،جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، المجلد 03، العدد 01، جوان 2019، ص 124.

[2] حمودة أم الخير، بيرش أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 188.

الفرع الأول: واقع مؤسسات قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر

أولا: تطور مؤسسات قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر خلال الفترة 2002-2019:

يوضح لنا الجدول التالي تطور عدد المؤسسات الخاصة الناشطة في قطاع الصناعات الغذائية خلال الفترة 2002-2019:

الجدول رقم 3-1: تطور عدد المؤسسات الخاصة الناشطة في قطاع الصناعات الغذائية خلال الفترة 2002-2019

السنوات	عدد المؤسسات الخاصة لقطاع الصناعات الغذائية	نسبة تطور عدد مؤسسات قطاع ص غ %	نسبة مؤسسات ص غ من مجموع مؤسسات الصناعة التحويلية %	نسبة المؤسسات ص غ من مجمل المؤسسات الاقتصادية %
2002	12354	-	29,81	6,52
2003	13058	5,70	30,01	6,28
2004	13673	4,71	29,90	6,06
2005	14474	5,86	30,04	5,89
2006	15270	5,50	30,13	5,66
2007	16109	5,49	30,07	5,48
2008	17045	5,81	30,13	5,30
2009	17679	3,72	30,06	5,11
2010	18394	4,04	30,04	4,98
2011	19172	4,23	30,01	4,89
2012	20198	5,35	29,92	4,81
2013	21624	7,06	29,61	4,71
2014	23075	6,71	29,54	4,64
2015	24746	7,24	29,56	4,60
2016	26635	7,63	29,73	4,62
2017	28616	7,44	30,14	4,70
2018	30590	6,90	30,63	4,75
2019	31997	4,60	30,88	4,77

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النشرات الإحصائية من رقم 04 إلى 36 الصادرة عن وزارة الصناعة والمناجم.

من الجدول أعلاه نلاحظ الارتفاع المستمر لعدد المؤسسات الناشطة في قطاع الصناعات الغذائية بمعدل قارب 06% سنويا، حيث ارتفع عدد المؤسسات من 12354 سنة 2002 إلى 31997 مؤسسة سنة 2019، كما سُجلت أعلى نسبة زيادة في عدد المؤسسات سنة 2016 بحوالي 7,63 %، الجدير بالذكر أنّ مؤسسات الصناعات الغذائية تشكل حوالي 30% من مؤسسات قطاع الصناعة التحويلية وحوالي 5% من مجمل المؤسسات الاقتصادية، ويوضح الشكل التالي وتيرة تطور عدد مؤسسات الصناعات الغذائية في الجزائر خلال الفترة 2002-2019:

الشكل رقم 3-1: تطور عدد المؤسسات الخاصة الناشطة في قطاع الصناعات الغذائية خلال الفترة 2002-2019

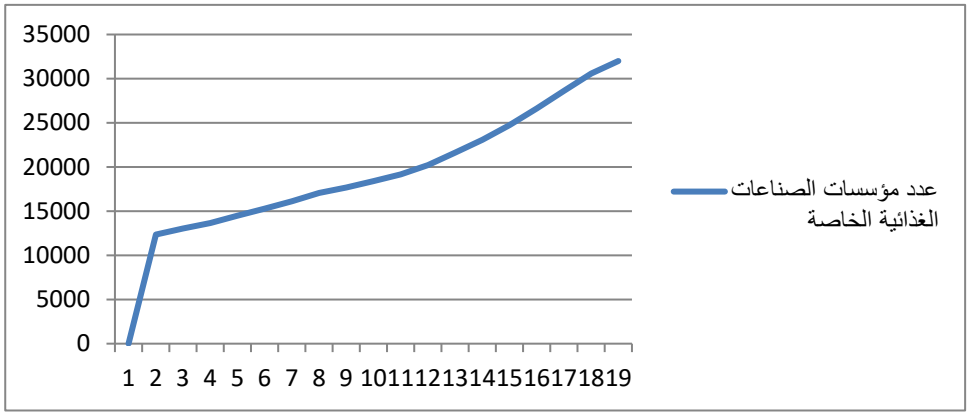

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول أعلاه.

ثانيا: شطب مؤسسات قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر خلال الفترة 2002-2019:

يوضح الجدول التالي وضعية شطب مؤسسات قطاع الصناعات الغذائية خلال الفترة 2002-2019 من خلال إظهار عدد المؤسسات الناشطة في قطاع الصناعات الغذائية التي تم شطبها كل سنة ونسبة الشطب:

الجدول رقم 3-2: وضعية شطب مؤسسات قطاع الصناعات الغذائية خلال الفترة 2002-2019

السنوات	عدد مؤسسات الصناعات الغذائية الخاصة	الشطب	نسبة الشطب %
2002	12354	297	**2,40**
2003	13058	67	0,51
2004	13673	92	0,67
2005	14474	62	0,43
2006	15270	83	0,54
2007	16109	67	0,42
2008	17045	303	1,78
2009	17679	**407**	**2,30**
2010	18394	402	2,19
2011	19172	91	0,47
2012	20198	335	1,66
2013	21624	323	1,49
2014	23075	300	1,30
2015	24746	493	1,99
2016	26635	81	**0,30**
2017	28616	547	1,91
2018	30590	474	1,55
2019	31997	-	-

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النشرات الإحصائية من رقم 04 إلى 36 الصادرة عن وزارة الصناعة والمناجم.

من الجدول أعلاه نلاحظ أنّ نسبة الشطب من مؤسسات قطاع الصناعات الغذائية تراوحت بين 0,30 و 2,40 %، حيث سُجّلت أعلى نسبة للشطب سنة 2002 بالإضافة لسنتي 2009 و 2010 ثم سجلت انخفاضا في عدد مؤسسات الصناعات الغذائية التي تم شطبها لتصل سنة 2016 لتسجل أدنى نسبة لها قدرت بـ 0,30 % وتعاود الارتفاع خلال السنتين الأخيرتين من الدراسة مسجلة 1,91 و 1,55 % على التوالي، الجدير بالذكر أنّ ارتفاع عدد مؤسسات الصناعات الغذائية التي يتم شطبها بسبب التحديات والصعوبات العديدة التي تواجه مؤسسات القطاع مثل: السيطرة الكبيرة لعملية التوزيع، المنافسة غير القانونية، ضعف سياسات التسويق، ضعف الترابط بين القطاع الزراعي والصناعي...الخ

على العموم عند مقارنة نسبة تطور عدد المؤسسات التي تقدر بحوالي 07% سنويا بنسبة الشطب، نستنتج أنّ القطاع في نمو مستمر ، حيث تطور عدد مؤسسساته سنويا يفوق بكثير الوفيات من مؤسسات القطاع.

كما يوضح الشكل الموالي مقارنة بين نسبة التطور ونسبة الشطب لمؤسسات الصناعات الغذائية في الجزائر خلال الفترة 2002-2019:

الشكل رقم 3-2: نسبة التطور ونسبة الشطب خلال الفترة 2002-2018

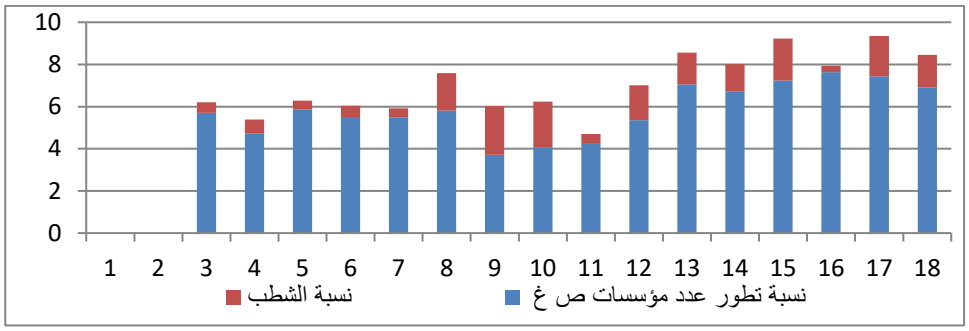

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النشرات الإحصائية من رقم 04 إلى 36 الصادرة عن وزارة الصناعة والمناجم.

نلاحظ من الشكل أعلاه أنّ نسبة تطور عدد مؤسسات قطاع الصناعات الغذائية أعلى من نسبة الشطب خلال الفترة 2002-2018، والجدير بالذكر أنّ نسبة الشطب كانت كبيرة نسبيا خلال السنوات التالية: 2009، 2012، 2015 و 2017، حيث يمكننا تفسير ذلك بتراكم الخصائص غير التنافسية للصناعات الغذائية في الجزائر ممّا طرح عديد التحديات أمام هته المؤسسات حالت دون الاستمرار في السوق بالرغم من أنّ السوق الجزائرية تعرف بعدم كفاية الإنتاج المحلي لتغطية الاستهلاك حيث كل ما ينتج محليا يباع، والمفارقة نجد نسب الشطب كبيرة نسبيا في سنوات عديدة ما نفسره بتراكم الخصائص غير التنافسية مثل: احتكار إنتاج عديد المنتجات على بعض المنتجين مثل السكر والزيت، المنافسة غير المشروعة، سيطرة منافذ التوزيع في يد فئة قليلة من المتعاملين، قلة عدد المؤسسات الكبيرة ذات التأثير الكبير...الخ

ثالثا: تطور عدد العمال في قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر خلال الفترة 2002-2019:

يوضح الجدول التالي تطول عدد عمال كل من القطاع العام والخاص في قطاع الصناعات الغذائية:

الجدول رقم 3-3:تطور التشغيل في الصناعات الغذائية خلال الفترة 2008-2018:

السنوات	القطاع العام	القطاع الخاص
2008	18296	-
2009	19976	-
2010	19169	142000
2011	19486	-
2012	19854	-
2013	19851	-
2014	20293	-
2015	20200	144230
2016	18382	-
2017	18931	-
2018	16479	-

المصدر:

- ONS collection statistique, série E, Statistiques Economiques n° 210, **l'Activité industrielle de 2007 à 2017**, p 42.
- ONS collection statistique, série E, Statistiques Economiques n° 100**, l'Activité industrielle de 2009 à 2018**, p 22.
- يعقوبن صليحة، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في قطاع الصناعات الغذائية في دعم الاقتصاد الوطني، **مجلة أراء للدراسات الاقتصادية والإدارية**، المجلد 02، العدد 01 سنة 2020، الجزائر، ص 118.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه سيطرة القطاع الخاص على قطاع الصناعات الغذائية، حيث بلغت نسبة التشغيل حوالي 86% من نسبة العاملين داخل القطاع، فيما لم تتجاوز نسبة التشغيل في القطاع العام 14% مع تسجيل تراجع في عدد العمال خلال فترة الدراسة حيث سجلت أعلى نسبة تراجع بـ 12,95 % سنة 2018، الجدير بالذكر أنّ نسبة مساهمتها القطاع العام للصناعات الغذائية في التشغيل تراوحت بين 18,44% و 18,32% من إجمالي عمالة القطاع العام خلال فترة الدراسة، حيث احتل قطاع الصناعات الغذائية العمومي سنة 2017 المرتبة الثانية من حيث التوظيف في القطاع العام[1]، ما يمكننا استنتاجه هو أن قطاع الصناعات الغذائية ساهم مساهمة فعالة في التوظيف واستيعاب العمالة بالأخص القطاع الخاص، كما يوضح الشكل التالي تطور عدد عمال القطاع العام:

[1] ONS, **collections statistiques « l activité industrielle de 2007 a 2017 »**, n° 210, decembre 2018, p 21.

الشكل رقم 3-3: تطور عدد عمال الصناعات الغذائية (القطاع العام) خلال الفترة 2008-2018

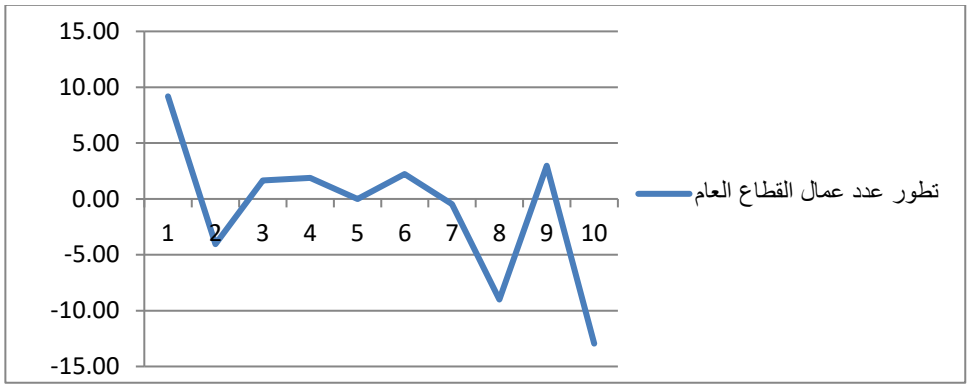

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول أعلاه

يوضح الشكل أعلاه التراجع الحاد في عدد عمال القطاع العمومي للصناعات الغذائية خلال سنوات الدراسة رغم تسجيل بعض التقدم بنسب بسيطة تراوحت بين 1 و 3%، كما سجلت تراجعا حادا سنة 2016 بحوالي 9%، و تراجعا بـ 12,95 % سنة 2018، الجدير بالذكر أنّ تراجع القطاع العمومي في الصناعات الغذائية يعود لتراجع استثمارات الدولة في هذا القطاع ولتبني الدولة إستراتيجية لتطوير الصناعات الغذائية من خلال الخواص (بعد خوصصة الشركات الوطنية الناشطة) وتقديم تحفيزات للاستثمار في القطاع.

الفرع الثاني: فروع الصناعات الغذائية في الجزائر:

تعد الصناعات الغذائية من بين الصناعات الأكثر حيوية والأكثر هيكلة بعد المحروقات والمناجم، وتضم الصناعات الغذائية في الجزائر مجموعة من الفروع المكونة للنشاط والتي ينظمها ويحددها المشرع الجزائري، والتي تندرج تحت تقسيمات مختلفة موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 3-4:فروع وأنشطة الصناعات الغذائية في الجزائر

الفرع	الأنشطة
تصنيع منتجات الألبان	- ترطيب الحليب السائل والمنتجات الطازجة الأخرى - صناعة الجبن - صنع منتجات الألبان الأخرى - إنتاج الآيس كريم والسوربيه
معالجة الحبوب تصنيع منتجات النشا	- معالجة الحبوب - صناعة منتجات النشا - صناعة منتجات المخابز والمعكرونة - مخبز - المعجنات الطازجة الحصرية

	– صناعة الحلويات التقليدية – صناعة البسكويت و البقسماط و المعجنات – صناعة المعكرونة والكسكس
صناعة المشروبات	– صناعة المشروبات – صناعة المشروبات الكحولية – صناعة المياه المعدنية – إنتاج المشروبات المنعشة
صناعة الزيوت والدهون النباتية والحيوانية	– إنتاج زيوت الزيتون – صناعة الزيوت والدهون الأخرى – صناعة المارجرين والدهون الصالحة للأكل المماثلة
تجهيز وحفظ الفواكه والخضروات	– تجهيز وتخزين البطاطس – تجهيز وتخزين الطماطم – تحضير عصائر الفاكهة والخضار – تجهيز وحفظ الفواكه والخضروات الأخرى
صنع المنتجات الغذائية الأخرى	– صناعة السكر – صناعة الكاكاو والشيكولاتة والحلويات – تجهيز الشاي والقهوة – صناعة التوابل والبهارات – تصنيع الوجبات الجاهزة – تصنيع الأغذية المتجانسة والحمية الغذائية – صنع المنتجات الغذائية الأخرى غير المصنفة في موضع آخر
صناعة الأعلاف الحيوانية	– صناعة علف حيوانات المزرعة – تصنيع أغذية الحيوانات الأليفة
تجهيز اللحوم وحفظها وإعدادها	– تجهيز وحفظ لحوم الجزار – تجهيز وحفظ لحوم الدواجن – تحضير منتجات اللحوم – تجهيز وحفظ الأسماك والقشريات والرخويات – تجهيز وحفظ الأسماك والقشريات والرخويات

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: Nomenclature Algérienne des Activités NAA rev1, ONS, p9,10

أولا: فرع صناعة الحليب ومشتقاته:

يتضمن الفرع ترطيب الحليب السائل والمنتجات الطازجة الأخرى، صناعة الجبن، صنع منتجات الألبان الأخرى، إنتاج الآيس كريم والسوربيه، حيث قامت الدولة بدعم الفرع عبر استيرادها لأعداد كبيرة من البقر الحلوب و دعمها الكبير لإنشاء مؤسسات

جمع وتحويل الحليب وكللت الجهود بإنشاء أزيد عن ألف وحدة إلى جانب 22 مصنع للحليب ومشتقاته، حيث بلغ إنتاج الحليب سنة 2019 ما قيمته 3.3 مليار لتر[1]، فيما تقدر حاجيات السوق بأكثر من ستة (06) مليارات لتر سنويا، كما نشير إلى أن استيراد الجزائر من مادة الحليب يتمثل في المسحوق[2]، هذا ويبقى القطاع العام هو المحرك الرئيسي للنشاط في فرع الحليب، و أشارت إحصائيات سنة 2017 انه بالإضافة إلى 15 شركة في المجموعة العامة GIPLAIT هنالك أزيد من مائة شركة خاصة متفاوتة الإحجام وشركات كبيرة ضمن المجمعات الصناعية تسيطر على إنتاج الزبادي[3]، على غرار soumam 40%، Danone 25% ، Hodna ، Trèfle، وفي الجبن نجد السوق مهيمن من قبل Prilait، Fitalait ، Algerie crème.[4]

ثانيا: معالجة الحبوب وتصنيع منتجات النشا

تعتبر الجزائر من أكثر الدول المستهلكة للحبوب في العالم فهي تستهلك بين 15 و 22 مليون طن سنوياً، ولا يغطي إنتاجها المحلي سوى 26% من الطلب(سنة 2018)، حيث استوردت الجزائر سنة 2018 قرابة سبعة عشر (17) مليون طن، ما جعلها من أكبر المستوردين عالمياً، في وقت بلغ أقصى ما أنتجته الجزائر في سنة واحدة نحو 5,25 مليون طن في سنة 2009، حيث يضم الفرع معالجة الحبوب، صناعة منتجات النشا، صناعة منتجات المخابز ، مخبز، المعجنات الطازجة الحضرية، صناعة الحلويات التقليدية، صناعة البسكويت و البقسماط والمعجنات، صناعة المعكرونة والكسكس، يسيطر على الفرع مطاحن عمومية (الرياض) وعشرات المطاحن الخاصة وبعض المنتجين الكبار عبارة عن مجمعات صناعية في قطاع الصناعة الغذائية مثل: Amour Benamour، La Belle، Moula، Sim، Sosemi...

ثالثا: المياه والمشروبات:

هناك أربعة أنواع من المنشآت تعمل في هذا النشاط، منشآت متعددة الجنسيات ذات شهرة عالمية مثل كوكاكولا، بيبسي كولا، ومنشآت وطنية خاصة كبيرة الحجم على غرار حمود بوعلام، إفري ...الخ، ومنشآت وطنية خاصة صغيرة ومتوسطة تعمل على تحسين إنتاجها من خلال الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة، ومنشآت موازية لا تحترم المعايير والمواصفات الجودة[5]، كما أحصت وزارة التجارة سنة 2017 أكثر من 1700 مؤسسة منتجة للمشروبات مسجلة لدى مصالح السجل التجاري، فيما تؤكد جمعية المنتجين الجزائريين للمشروبات L'APAB أنّ المؤسسات النشطة فعلا لا يتعدى عددها 450 مؤسسة، فيما السوق مسيطر عليها من قبل مجموعة قليلة من المؤسسات لا تتعدى ثلاثون (30) مؤسسة كبيرة يعتبرون رواد صناعة المشروبات في الجزائر على غرار Ifri، Hamoud Bouaalam، ABC pepsi ...إلخ، تنتج حوالي أربعة (04) مليارات لتر سنويا (50% منها

---

[1] *جريدة الخبر، الجزائر أنتجت 56 مليون قنطار من القمح، **صفحة مال وأعمال**،تاريخ التصفح 2020/07/04،* https://www.elkhabar.com/press/article/164682/

[2] علي بوخالفة، المشكلة الغذائية في الجزائر بين التبعية وتحقيق الأمن الغذائي، **مجلة الإحياء**، جامعة باتنة 1، الجزائر، المجلد 16، العدد 01، 2016، ص 201.

[3] بكريتي نصيرة، شريف طويل نور الدين، تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعة الغذائية، **مجلة التنظيم والعمل**، جامعة معسكر، الجزائر، المجلد7، العدد 1، 2018، ص 36.

[4] حاجي أسماء، بوعزيز ناصر، مرجع سبق ذكره، ص 103.

[5] المرجع السابق، ص 251.

غازية، 30% مياه معدنية، 15% عصائر و5% كحول)، وحققت رقم أعمال قدر بـ 250 مليار دينار (2.2 مليار دولار) ، كما قامت بتوفير ثمانون ألف (80.000) منصب شغل، وتم تصدير ما قيمته 45 مليون دولار في 2016 حسب أرقام رسمية صادرة عن وزارة التجارة.تتصف هذه الصناعة بالتبعية للأسواق الخارجية في اقتناء المواد الأولية والعتاد الصناعي وضعف التكوين وضعف صيانة وحدات الإنتاج[1].

رابعا: صناعة الزيوت والدهون النباتية والحيوانية:

إنّ فرع الزيوت والمواد الدسمة مسيطر عليها من قبل بعض المنتجين الكبار، Cevital التي تسيطر على 65% من السوق الجزائرية بالنسبة لزيت المائدة، La Belle، عافية، صافية(الشركة الوطنية للمواد الدسمة سابقا قبل بيعها للقطاع الخاص) و زينور، حيث تتطلب الصناعة استثمارات ضخمة، على العكس من ذلك إنتاج زيت الزيتون[2]، حيث يشهد نموا كبيرا ويضم أكثر من 1600 معصرة لزيت الزيتون، منها قرابة 800 معصرة صناعية عصرية، حيث السوق مقسم على عدة عشرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

خامسا: تجهيز وحفظ الفواكه والخضروات:

يتضمن الفرع تجهيز وتخزين البطاطس، تجهيز وتخزين الطماطم، تحضير عصائر الفاكهة والخضار وتجهيز وحفظ الفواكه والخضروات الأخرى، حيث يعتمد الفرع بشكل أساسي على الإنتاج الزراعي والتجهيز و يشهد الفرع نموّا بوتيرة سريعة خاصة صناعة الطماطم المركزة والمربى التي لطالما اعتمدت على الاستيراد، ذلك بالرغم من التحديات التي تواجه أصحاب المصانع من صعوبة السيطرة على إمداداتهم من المواد الأولية بسبب كون قطاع الزراعة قطاع غير منظم وغياب إستراتيجية واضحة متكاملة مع باقي القطاعات[3]، فرغم الفوائض التي حققها القطاع الزراعي خلال السنوات الأخيرة إلاّ أنها غير مستغلة بالشكل الأمثل.

سادسا: تجهيز اللحوم وحفظها وإعدادها:

يتضمن تجهيز وحفظ لحوم الجزار، تجهيز وحفظ لحوم الدواجن، تحضير منتجات اللحوم، تجهيز وحفظ الأسماك والقشريات والرخويات وتجهيز وحفظ الأسماك والقشريات والرخويات، وبلغ إنتاج اللحوم الحمراء 5.2 مليون قنطار واللحوم البيضاء 5.7 مليون قنطار سنة 2019[4].

كما نجد أنّ صناعة السكر مسيطر عليها من قبل Cevital مع La Belle وتعتمد بشكل كلي على الاستيراد على غرار إعداد القهوة والشاي، الكاكاو والشكولاطة وغيرها.

---

[1] فتيحة منيعي، **النشاط الإنتاجي في المؤسسات الصناعية**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2016، ص248.

[2] بكريتي نصيرة، شريف طويل نورالدين، مرجع سبق ذكره، ص 37.

[3] بكريتي نصيرة، شريف طويل نورالدين، مرجع سبق ذكره، ص 37.

[4] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **لجنة الفلاحة تعقد جلسة استماع إلى وزيري القطاع بتاريخ 10 أكتوبر 2020** ، تاريخ التصفح 2020/07/10 ، متوفر على الموقع http://madrp.gov.dz

الفرع الثالث: خصائص الصناعات الغذائية الجزائرية:

تتميز الصناعات الغذائية الجزائرية بعدة خصائص نذكر منها ما يلي:

- يتميز قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر بكثرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المملوكة من قبل القطاع الخاص الذي أصبح يهيمن على معظم قطاعات النشاط الاقتصادي في الجزائر.
- تعدد النشاطات في فرع الصناعات الغذائية مما ينعكس على تعدّد فرص الاستثمار.
- التوزيع الغير متكافئ للمنتجات الغذائية في جمع أنحاء الوطن.
- عدم وجود تكامل بين قطاع الصناعات الغذائية والزراعة.
- قلة المؤسسات التي تراعي مقاييس ومعايير الجودة، فالمستوى الذي تقدمه المؤسسات الرائدة مطابق لمقاييس الجودة، بينما البقية تقدم منتجات متوسطة أو ضعيفة الجودة. [1]
- بعض الشعب تعتمد بشكل كلي على استيراد المواد الأولية هي صناعة الزيوت ،القهوة ،السكر، صناعة العصائر، فهي تقوم بإستيراد كل المواد الداخلة في العملية الإنتاجية، وهي أيضا حال مطاحن القمح اللين، أمّا فيما يخص شعبة الحليب فاحتياجها مغطى بنسبة 70% باستيراد مسحوق الحليب...
- سلاسل التبريد غير مسيطر عليها إلاّ من قبل عدد قليل من المنتجين الكبار، كما أنّ ضمان الجودة يكون إلى غاية خروج المنتج من المصنع ولا يضمن الجودة في عملية التوزيع.[2]
- تعتبر المؤسسات الخاصة هي المحرك الأول في قطاع الصناعات الغذائية فمساهمة المؤسسات العمومية في هذا القطاع ضعيفة بالنظر إلى سوق السلع الغذائية في الجزائر.[3]
- من خصائص القطاع أنه بإمكاننا أن نحصي المئات وبل الآلاف من المؤسسات في كل شعبة لكن الحصة الأكبر من السوق يسيطر عليها عدد قليل من المنتجين.[4]

الفرع الرابع: تشخيص محركات تطوير الصناعات الغذائية في الجزائر

يعتبر الابتكار و كفاءة اللوجستيك وتسيير التموين بالإضافة لنجاعة سياسات الصناعات الغذائية هي المحركات الأساسية التي يجب التركيز عليها لتطوير الصناعات الغذائية[5]، حيث من خلال هذا الفرع سنقوم بتشخيص وضعية هته المحركات في الجزائر لتحديد نقاط قوة وضعف هته المحركات وتتبع أثر القوانين والتشريعات والسياسات الاقتصادية للدولة على تشجيع الاستثمار في الصناعات الغذائية في الجزائر.

---

[1] قطاف سهيلة،بوزرورة ليندة، مرجع سبق ذكره ،ص 116.

[2] حاجي أسماء، بوعزيز ناصر، الصناعات الغذائية في الجزائر وطرق النهوض بها لتحقيق الأمن الغذائي، **مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية**، جامعة قالمة، الجزائر، المجلد 10، العدد 18، 2017، ص 103.

[3] أحمد مصنوعة مرجع سبق ذكره، ص

[4] حاجي أسماء، بوعزيز ناصر، مرجع سبق ذكره، ص 102.

[5] قش فائزة، توجهات ومحركات تطوير الصناعات الغذائية، **مجلة دراسات اقتصادية**، جامعة أم البواقي، الجزائر، المجلد 06، العدد 01، جوان 2019، ص 141.

أولا: دراسة وضعية الابتكار والتطور التكنولوجي في الصناعات الغذائية في الجزائر

يتولد الابتكار من الاحتياج ولا يحدث صدفة ولكن يخطط له وفق منظومة متكاملة، حيث تكون فيها الدولة الفاعل الرئيسي وفق سياستها، وذلك بالتأثير على خمسة محاور أساسية هي مناخ الاستثمار، السياسة الضريبية، تكاليف البحث والتطوير، اختيار التكنولوجيا المناسبة وكذا الوقت اللازم لوصول المنتج للسوق.

1. تشخيص وضعية الابتكار في الصناعات الغذائية في الجزائر

تعتبر الصناعات الغذائية من الأنشطة الصناعية التي تتطلب الابتكار، حيث يمكننا معاينة وضعية الابتكار في الجزائر من خلال تقارير التنافسية العالمية التي تصدر عن المنتدى الاقتصاد العالمي سنويا ويوضح الجدول التالي مؤشر القدرة على الابتكار للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2014-2018:

الجدول رقم 3-5: مؤشرات القدرة على الابتكار في مؤشر تنافسية الاقتصاد الجزائري 2014-2018:

المؤشر	2015/2014		2016/2015		2017/2016		2018	
	قيمة	ترتيب	قيمة	ترتيب	قيمة	ترتيب	قيمة	ترتيب
مؤشر القدرة على الابتكار	2.6	128	2.8	118	2.9	112	29.9	106
تنوع القوى العاملة	4.2	61	3.2	118	3.8	81	50.3	102
حالة التطور العنقودية	/	/	/	/	/	/	40.6	98
الاختراعات الدولية	/	/	/	/	/	/	0.8	106
تعاون أصحاب المصلحة	/	/	/	/	/	/	33.8	121
المنشورات العلمية	/	/	/	/	/	/	72.1	81
طلبات براءات الاختراع	0.2	97	0.2	93	0.2	94	0.9	104
نفقات البحث والتطوير	2.2	138	2.9	106	2.8	113	4.7	98
جودة المؤسسات البحثية	2.6	127	2.3	137	3.4	99	8.4	48
تطور المشتري	3.0	102	3.0	103	3.1	90	36.1	92
طلبات العلامات التجارية	/	/	/	/	/	/	51.4	102
القدرة على الابتكار	2.7	143	3.6	103	3.7	112	/	/
التعاون بين الجامعات والصناعة في مجال البحث والتطوير	2.3	137	2.3	134	2.7	120	/	/
شراء الحكومة للتكنولوجيا المتقدمة	3.1	99	3.8	31	2.9	105	/	/

المصدر : The Global Competitiveness Reports 2014. 2015.2016.2017.2018 (WEF)

احتلّت الجزائر في تقارير التنافسية العالمية للسنوات الخمس 2015-2018 مراتب متدنية في الترتيب، آخرها كان سنة 2018 حيث حصلت على الترتيب 106 في مؤشر القدرة على الابتكار الذي يتضمن 13 مؤشرا فرعيا، حيث يتضح جليا فشل

النظام الوطني للابتكار في أداء مهامه بالنظر لمدخلاته ومخرجاته وبيئة الابتكار ككل، حيث يتأثر النظام الوطني للابتكار في أداءه بطبيعة العلاقات الموجودة بين الفاعلين وقوتها، فالتدفقات المعرفية بين الفاعلين لا تتم إلاّ بوجود أُطر واضحة للتبادل المعرفي والتكنولوجي في مجال البحوث العلمية والابتكارات، ويمكن تفسير وضعية الابتكار في الجزائر بعدم وجود سياسة واضحة للدولة في نشاط الابتكار باعتبارها الطرف الذي يقوم بالتخطيط ووضع الاستراتيجيات اللازمة في المجال العلمي والبحثي والابتكار[1]، وتعتبر المسؤولة على توفير بيئة داعمة تقرب بين منتجي المعرفة ومستخدميها، ما تعلق بالتشريعات، البنيات التحتية والاستثمارات الأساسية في مجال الابتكار وكذا الربط الفعّال بين الجامعات ومراكز البحث والمؤسسات الاقتصادية، بالإضافة لضرورة الاهتمام بالعنصر البشري باعتباره المحرك الرئيسي والمسؤول الأول عن خلق القيمة[2]، كما أنّ طبيعة تكوين النظام الوطني للابتكار في الجزائر من عدة فاعلين أدى إلى ضرورة وجود علاقات تربط بينهم، ونوعية ومكانة هذه العلاقات هي أحد محددات فاعلية النظام[3] كما هو موضح في االشكل التالي:

الشكل رقم 3-4: النظام الوطني للابتكار

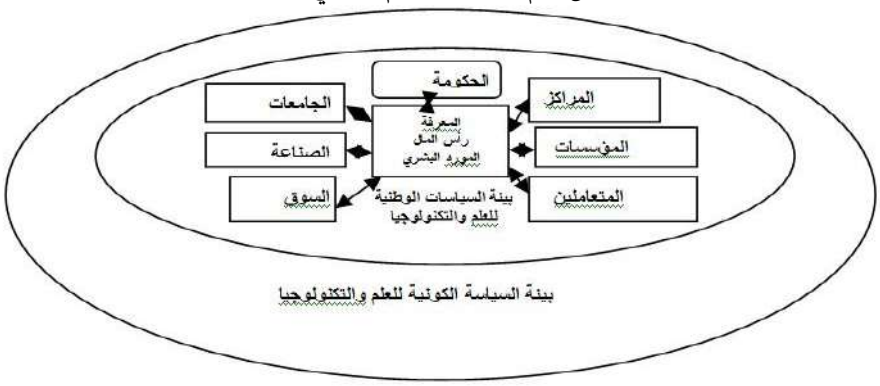

المصدر: زموري كمال، تشخيص وضعية النظام الوطني للابتكار في الجزائر (حقائق وآفاق)، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد 04، ديسمبر 2018، ص 15.

استخدمت الجزائر عدة آليات لترقية الصناعة متبعة في ذلك خطى الدول المتقدمة متبنية مقاربة مرافقة المؤسسات من خلال الحاضنات التكنولوجية والأقطاب التكنولوجية، وكذا المراكز التقنية الصناعية والتي تساهم في ترقية الابتكار وتحسين تنافسية المؤسسات الصناعية، وذلك من خلال القيام بأعمال البحث والتطوير للمؤسسات التي يتعذر عليها الإنفاق في مجالات الابتكار، كما تأكدت أهمية هذا الأخير مع انطلاق برامج تأهيل المؤسسات الصناعية والاقتصاد الجزائري بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ONUDI والاتحاد الأوروبي، بحيث يهدف التعاون إلى ترقية تنافسية المؤسسات الصناعية تحضيرا لإبرام اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، حيث تم التأكيد على ضرورة إنشاء مراكز تقنية لقطاعات صناعية مختلفة من بينها الصناعات

[1] مداني بن بلغيث، محمد الطيب دويس، مرجع سبق ذكره، ص 20.

[2] زموري كمال، تشخيص وضعية النظام الوطني للابتكار في الجزائر (حقائق وآفاق)، **مجلة نماء للاقتصاد والتجارة**، جامعة جيجل، الجزائر، المجلد 02، العدد 02، ديسمبر 2018، ص 12.

[3] المرجع السابق، ص 25.

الغذائية، حيث توالت البرامج بداية بالبرنامج المتكامل (PI : programme intégré) والذي يهدف للمساعدة على انفتاح الاقتصاد الجزائري في سياق التحول لاقتصاد السوق وتحسين التنافسية ودعم إعادة الهيكلة الصناعية في الجزائر، حيث أكد البرنامج على إنشاء مركز تقني للصناعات الغذائية[1]، والعديد من المشاريع في نفس السياق، حيث أنشئ أول مركز تقني للصناعات الغذائية CTIAA[2] يتوفر على العديد من المخابر المتخصصة والمجهزة بأحدث الوسائل والمعدات التكنولوجية المتطورة[3]، ويقدم العديد من الخدمات التي من شأنها تشجيع الفاعلين في تطوير الصناعات الغذائية في الجزائر وتعزيز تنافسيتها ونوجزها فيما يلي:[4]

- إنجاز الدراسات والاستشارات للمؤسسات لتحسين أدائها؛
- إنجاز التحاليل والتجارب وذلك لتلبية حاجات النشاطات في فرع الصناعات الغذائية؛
- مساعدة المؤسسة لتطوير طرق الانتاج حيث يقوم بالتشخيص والتصميم ووضع نظم تسيير الجودة في المؤسسات؛
- مرافقة المؤسسات في تسيير مشاريع التنمية والابتكار وتحسين الأداء؛
- إعداد برامج التكوين التي تتوافق مع متطلبات أصحاب المؤسسات.

2. التغير التكنولوجي في الصناعات الغذائية في الجزائر

يعرف على أنّه استخدام مخرجات الابتكار أو الإبداع لغرض إحداث تغيير بسيط أو جذري في العملية الإنتاجية أو المنتج بهدف دعم القدرة التنافسية[5]، كما ساهم التغير التكنولوجي للصناعات الغذائية بتطبيق عدة ابتكارات سواء في عمليات الإنتاج أو في المنتجات أو في أساليب تنظيم الإنتاج والتوزيع، الأمر الذي سمح للصناعات الغذائية بالانتقال من التحويل البسيط للمواد الزراعية إلى صناعة المنتجات الغذائية[6].

كما أدى التطور التكنولوجي في مجال الصناعات الغذائية إلى إنتاج أغذية معدلة وراثيا تزرع في 25 بلد حول العالم معظمها في شرق آسيا و أمريكا من خلال تعديل طبيعة الغذاء وإدراج مكونات ومضافات في تركيبة الأغذية، أمّا بالنسبة للجزائر فقد حضر المشرع الجزائري استخدام النباتات المعدلة وراثيا في مجال الغذاء سواء تعلق بالإنتاج أو التوزيع أو التسويق أو حتى استيرادها، وهو ما ورد في قرار وزارة الفلاحة الصادر في 23 نوفمبر 1993 المتعلق بالتنظيم الخاص بالبذور والشتائل، وهذا تطبيقا للقانون 03-05 الصادر في 06 فيفري 2005 المتعلق بالبذور والشتائل وحماية الحيازة النباتية[7]، كما حدد المشرع الجزائري شروط وكيفيات

---

[1] مداني بن بلغيث، محمد الطيب دويس، مرجع سبق ذكره، ص 16.

[2] CTIAA : مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تحت وصاية وزارة الصناعة، مقره بولاية بومرداس، أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 12-98 المؤرخ في 01 مارس 2012.

[3] حميد حملاوي، وسام عمرون، مرجع سبق ذكره، ص 36.

[4] المرجع السابق، ص 37.

[5] بوطرفة صورية، التغير التكنولوجي في المؤسسة وتأثيره على باقي مجالات التغيير التنظيمي دراسة حالة مؤسسة نفطال فرع تبسة، **مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية**، جامعة تبسة، الجزائر، المجلد 03، العدد 01، مارس 2018، ص 220.

[5] قش فايزة، مرجع سبق ذكره، ص 153.

[6] قش فايزة، مرجع سبق ذكره، ص 153.

[7] القانون 05-03 الصادر في 06 فيفري 2005 الموافق لـ 27 ذي الحجة 1425 هـ المتعلق بالبذور والشتائل وحماية الحيازة النباتية،الجريدة الرسمية عدد 11 سنة 2005.

استعمال المضافات الغذائية الموجهة للاستهلاك البشري في الفقرة الثالثة من المادة 03 من المرسوم التنفيذي 12-214 الصادر في 15 ماي 2012[1]، وفي المادة 05 من نفس المرسوم حدد مبررات استخدام المضافات الغذائية والمجالات التي يتم من خلالها إدراج هذه الأخيرة في الأغذية الموجهة للاستهلاك البشري وشروط استخدامها[2].

ثانيا: تشخيص وضعية اللوجستيك في الصناعات الغذائية في الجزائر

تتمثل أهمية اللوجستيك من خلال تأثيرها في نجاح أو إخفاق عمليات المنظمة وتحقيق أهدافها بأقل ما يمكن من الجهد والتكلفة، فحسب مجلس سلسلة الإمداد تقدر تكلفة اللوجستيك مابين 60 % و 90% من مجموع تكاليف المؤسسة الصناعية، كما تمثل حوالي 12% من رقم الأعمال ذلك في الظروف العادية، كما تنتج تكاليف إضافية تتخطى في الغالب تكلفة التصنيع بالنسبة للمؤسسات الغير متحكمة في اللوجستيك[3].

يعتبر تطوير اللوجستيك أولوية إستراتيجية لتنمية اقتصاد الجزائر وتعزيز تنافسيته، حيث تواجه الشركات الجزائرية تكاليف لوجستية جد مرتفعة تثقل قدرتها التنافسية في البيئة الإقتصادية العالمية، حيث أصبح من ضروري تطوير وتحسين خدماتها اللوجستية بإتخاذ إجراءات يمكن التعويل عليها من أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي وضمان مكانة في الأسواق الدولية[4]، وبالحديث عن مؤشر أداء الخدمات اللوجستية LPI الذي يساعد واضعي السياسات على وضع تصور بشأن أداء بلدهم مقارنة بنظرائهم من حيث نقل البضائع بين البلدان والتواصل مع سلاسل التوريد العالمية.

تعاني الجزائر تأخرا كبيرا كما هو موضح في الجدول أدناه وذلك راجع لعدة أسباب من أهمها ضعف البنية التحتية واللوائح التنظيمية والسياسات والجغرافيا والاقتصاد السياسي[5]، حيث أصبح لزامًا على الدولة الجزائرية إيجاد سبل لتطوير قطاع اللوجستيك وتوفير الموارد المالية وكذا الخبرات الأجنبية اللازمة لذلك ، كما أنّ مقارنة وضعية النقل اللوجستي للجزائر مع بعض الدول المتوسطية تعكس الوضعية الحرجة لقطاع اللوجستيك للجزائر بالمقارنة مع بعض الدول المتوسطية في الجدولين أدناه حيث نستنتج انّ الجزائر لديها أضعف أداء بين الدول الخمسة.

[1] المادة رقم 03 من المرسوم التنفيذي رقم 12-214 الصادر في 15 ماي 2012 الموافق لـ 23 جمادى الثاني 1433 هـ الذي يحدد شروط وكيفيات استعمال المضافات الغذائية الموجهة للاستهلاك البشري، **الجريدة الرسمية** رقم 30 الصادرة في 16 ماي 2012.

[2] المادة رقم 05 من المرسوم التنفيذي رقم 12-214 الصادر في 15 ماي 2012 الموافق لـ 23 جمادى الثاني 1433 هـ الذي يحدد شروط وكيفيات استعمال المضافات الغذائية الموجهة للاستهلاك البشري، **الجريدة الرسمية** رقم 30 الصادرة في 16 ماي 2012.

[3] Rémy Le Moigne, **Supply chain management: Achat, production, logistique, transport, vente**, Dunod, Paris, 2013, p01.

[4] مكاوي محمد الأمين، اللوجستيك وتحديات التنافسية الدولية "حالة الجزائر" ، **مجلة المالية والأسواق**، جامعة مستغانم، الجزائر،المجلد 06، العدد 01، 2019، ص 539.

[5] المرجع السابق، ص 535.

الجدول رقم 3-6: تطور مؤشر أداء الخدمات اللوجستية LPI للجزائر مع بعض الدول المتوسطية خلال الفترة 2012-2018

السنوات	الجزائر	المغرب	ايطاليا	اسبانيا	فرنسا
2012	125	50	24	20	12
2014	96	/	20	18	13
2016	75	86	21	23	16
2018	117	87	21	18	15

Sourse : Trade Logistics in the Global Economy, the logistics performance index and its indicators, 2012, 2014, 2016, 2018.

الجدول رقم 3-7: مقارنة وضعية النقل اللوجستي للجزائر مع دول غرب البحر الأبيض المتوسط

المؤشـــــرات	الجزائر	المغرب	ايطاليا	اسبانيا	فرنسا
السفن التجارية الواردة	11224	/	380921	166103	59582
اجمالي البضائع (1000 طن)	130070	90257	461990	451255	292160
عدد الحاويات	1792214	1190009	9334012	13913748	4869957
نقل البضائع بالسكك الحديدية (1000 طن)	4203	31000	92273	28960	95545
حركة البضائع بالسكك الحديدية (مليون طن/كم)	925	4738	10267	6599	33116
حركة الطائرات التجارية (طائرة)	216101	74155	1076500	1393606	1271430

Source : le Centre d' Etudes de Transports pour la Méditerranée Occidentale CETMO1, http://www.cetmo.org/fr/centre-de-donnees/indicateurs

من خلال الجدولين السابقين ومقارنة وضعية النقل اللوجستي للجزائر مع بعض الدول المتوسطية، حيث يمكننا أن نستخلص مجموعة من الاستنتاجات نوجزها في ما يلي:

- الجزائر لا تستغل النقل بالسكك الحديدية بالشكل الذي يخدم قطاع اللوجستيك، حيث نلاحظ الفرق الكبير في الحمولة بين الجزائر والمغرب فقط، فيما تتفوق فرنسا واسبانيا وكذا ايطاليا بعشرات الأضعاف في استغلال النقل بالسكك الحديدية.
- حركة الطائرات التجارية ضعيفة بالمقارنة مع فرنسا اسبانيا وكذا ايطاليا مما يعكس قلة استغلال الاسطول الجوي في النقل اللوجستي.
- عدد الحاويات الذي يبقى قليل جدا بالمقارنة مع فرنسا اسبانيا وايطاليا وكذا عدد السفن التجارية الواردة الأمر الذي يعكس وضعية الموانئ الجزائرية التي تعتبر الأضعف ويرجع ذلك لعدة أساب من بينها توجه الدولة الجزائرية للاستثمار في

[1] **CETMO**: مركز دراسات النقل من أجل البحر الأبيض المتوسط هو منظمة هدفها الرئيسي التعاون في مجال النقل في غرب البحر الأبيض المتوسط، أي بلدان جنوب أوروبا (فرنسا ، إيطاليا ومالطا والبرتغال وإسبانيا) والمغرب العربي (الجزائر وليبيا وموريتانيا والمغرب وتونس)، كما تعتبر الأمانة الفنية لمجموعة وزراء النقل لغرب البحر الأبيض المتوسط، والمعروفة أيضًا باسم GTMO 5 + 5 ، يضمن هذا الهيكل غير الرسمي تعاون المنسقين الوطنيين الذين يمثلون وزارات النقل في الدول العشر في المنطقة، هؤلاء المنسقون الوطنيون مسؤولون عن وضع برنامج التعاون وإشراك مؤسسات وهيئات النقل الوطنية في الدراسات والمشاريع المنفذة.

الموانئ البترولية وإهمالها الموانئ متعددة الوظائف فهي موانئ غير مجهزة وتتسم بسوء تسيير المخزون وضعف امكانيات الشحن والتفريغ والبيروقراطية وهي من الأسباب التي أدت إلى تدهور جودة الخدمات والانتاجية والتنافسية[1] .

كما يمكننا مقارنة مؤشرات أداء الخدمات اللوجستية للجزائر مع بعض الدول المتوسطية في الجدول التالي لتشخيص وضعية قطاع اللوجستيك في الجزائر الذي أصبح يحمّل تكاليف إضافية للشركات الصناعية بدلاً من أن يضيف ميزة تنافسية للمنتجات الوطنية في الأسواق الدولية، حيث تعتبر تكلفة هذه الخدمات من بين أعلى الكلف في العالم والتي تبلغ الآن حوالي 25% من الناتج الداخلي الخام للجزائر وهي نسبة جد مرتفعة فيما لو قارناها بنسبة الخدمات اللوجستية لدولة ألمانيا مثلا التي تبلغ 05%، وفي المغرب التي تقدر بـ 15%[2]:

الجدول رقم 3-8: مقارنة مؤشر أداء الخدمات اللوجستية للجزائر مع بعض الدول المتوسطية لسنة 2018

البلد	الترتيب العالمي	مؤشر الخدمات اللوجستية	الجمارك	البنى التحتية	سهولة ترتيب الشحنات الدولية	نوعية الخدمات اللوجستية	التتبع والتعقب	التوقيت
الجزائر	117	2,45	2,13	2,42	2,39	2,39	2,60	2,76
المغرب	109	2,54	2,33	2,43	2,58	2,49	2,51	2,88
فرنسا	16	3,84	3,59	4,00	3,55	3,84	4,00	4,15
اسبانيا	17	3,83	3,62	3,84	3,83	3,80	3,83	4,06
ايطاليا	19	3,74	3,47	3,85	3,51	3,66	3,85	4,13

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الموقع الرسمي للبنك الدولي، مؤشر أداء الخدمات اللوجستية 2018، تاريخ الإطلاع 07 جانفي 2019

https://lpi.worldbank.org/international/scorecard/column/254/C/DZA/2018/C/MAR/2018/C/TUN/2018/C/FRA/2018/C/ITA/2018/C/ESP/2018

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنّ الجزائر سجلت أضعف مؤشرات الأداء اللوجستي مقارنة بالجارة المغرب وفرنسا وايطاليا وكذا اسبانيا حيث احتلت الجزائر المرتبة 117 فيما احتل المغرب المرتبة 109 وفرنسا، اسبانيا وإيطاليا احتلوا المراتب 16، 17 و 19 بالترتيب، حيث سجلت الجزائر أضعف أداء واحتلت الترتيب الأخير في مؤشرات الخدمات الجمركية، البنى التحتية، سهولة ترتيب الشحنات الدولية و كذا مؤشر نوعية الخدمات اللوجستية، واحتلت الترتيب القبل الأخير متفوقة على المغرب في كل من مؤشر التتبع والتعقب ومؤشر التوقيت، كما نلاحظ الفجوة الكبيرة بين قيم مؤشرات الأداء في الجزائر والمغرب مقارنة بالدول الاوروبية المدروسة الذين احتلوا مراتب جد متقدمة في الترتيب العالمي.

وبالتركيز على قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر فإنّ أغلب مؤسساته هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة، تعاني الكثير من المشاكل مثل التسليم في وقت متأخر، انقطاع المخزون، فقدان وتضييع الطلبيات ما يحملها أعباء إضافية متمثلة في غرامات

[1] قلبازة آمال، مرجع سبق ذكره، ص 195.

[2] المرجع السابق، ص 203.

التأخير، إلغاء الطلبيات ... الخ ويؤدي في الأخير إلى تراجع هوامش الربح، فهذا النوع من المؤسسات يواجه الكثير من التحديات التي تحول دون الأداء اللوجستي الجيد في هذا النوع من المؤسسات نوجزها في ما يلي:[1]

- نقص الموارد المالية والمادية والبشرية؛
- ضعف نظام المعلومات اللوجستي؛
- عدم الانفتاح والتعاون مع الشركاء (اللوجستيك التعاوني)؛
- عدم المعرفة بالممارسات والحلول اللوجستية الجيدة؛
- عدم إدراك التحديات الاستراتيجية اللوجستية؛
- عدم قياس الأداء اللوجستي؛
- غياب كفاءة اللوجستيك.

ثالثا: تشخيص وضعية تسيير التموين بالمواد الأولية

تعتمد الصناعات الغذائية بشكل أساسي على المخرجات الزراعية في كل مراحل الإنتاج مثل تصبير الخضر والفواكه، إنتاج السكر، إنتاج الحليب ومشتقاته ...إلخ، كما وتعتمد بعض الصناعات الغذائية على الزراعة في مراحل الإنتاج الأولية فقط مثل المطاحن،وتواجه مؤسسات الصناعات الغذائية الجزائرية العديد من التحديات في هذا المجال من بينها ما يلي:

- تقلبات أسعار المواد الأولية في الأسواق العالمية بالتحديد المواد التي لا أمل للجزائر في تحقيق الاكتفاء الذاتي منها كالحبوب، السكر والزيوت مما يحمل المؤسسة تكاليف إضافية تؤثر على هامش الربح[2]؛
- ضعف التنسيق بين القطاع الفلاحي وفروع الصناعات الغذائية مما يؤدي إلى عدم توفير القطاع الفلاحي للمادة الأولية بالكم والكيف اللازم للصناعات الغذائية مما يضطر هذه الاخيرة إلى الاستيراد لتغطية هذا العجز، وهو حال الجزائر التي تعتمد بنسب كبيرة على تموين مؤسسات قطاع الصناعات الغذائية بالمواد الاولية عن طريق الواردات وهذا بتغطية تجاوزت 50% في الكثير من الشعب وإن اختلفت حسب نوعية كل شعبة[3]؛
- ربط تاريخ الحصول على المنتجات الزراعية المحولة بموعد الحصاد دون الأخذ بعين الاعتبار الدورات البيولوجية للمنتجات؛
- عدم تجانس المواد الأولية الزراعية واختلافها في الجودة مع المورد المحلي؛

---

[1] Thierry Jouenne, **Comment relever le défi logistique des PME del'agroalimentaire dans un contexte haussier des coûts de transport et du flux tendu** ,Supply Chain Masters, Toulouse France, Avril 2011, p16.

[2] مهدي حسينة، بن زيدان حاج، دور الصناعات الغذائية في إرساء دعائم النمو الاقتصادي، **مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية**، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، المجلد 03، العدد 01، جوان 2019، ص 131.

[3] زرقين عبود و فوزي عبد الرزاق، إشكالية الاستثمار في قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر، **مجلة البحوث الاقتصادية والمالية JEFR**، جامعة أم البواقي الجزائر، المجلد 01، العدد 01، جوان 2014، ص 160.

- قيود السياسات الزراعية للدول من خلال الاجراءات الحكومية في تكوين الأسعار التي تتوقف على درجة الانفتاح على العالم الخارجي؛[1]

ولنلمس التطور الحاصل بالنسبة لتوفير المادة الأولية محليا يوضح لنا الجدول التالي تطور أهم المنتجات الغذائية المستوردة خلال الفترة 2007-2017:

الجدول رقم 3-9:تطور أهم المنتجات الغذائية المستوردة خلال الفترة 2007-2017

المعدل= استيراد المنتج/إجمالي الاستيراد الوحدة: مليون دولار

المنتجات/السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المعدل
القمح	1394	3174	1830	1252	2848	2129	2123	2371	2395	1790	1789	3,89
الحليب المجفف	975	1163	799	902	1360	1091	1069	1795	999	799	1235	2,69
السكر	413	411	541	646	119	961	881	840	695	849	988	2,15
الذرة	517	671	407	638	999	942	892	977	872	769	769	1,67
زيت الصوجا	258	407	315	398	615	572	663	566	0	525	601	1,31
الكسب وبقايا الصوجا	204	308	306	392	486	464	702	820	602	535	425	0,92
بن غير محمص	223	304	232	215	313	339	316	307	297	306	331	0,72
المجمـــــوع	**3986**	**6438**	**4431**	**4443**	**6741**	**6497**	**6644**	**7676**	**5860**	**5572**	**6138**	**13,36**

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، تاريخ الإطلاع 17 جانفي 2019

http://www.andi.dz/pdf/import-export/2017/Evolution%20des%20principaux%20produits%20imports%202005-2017%20ar.pdf

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ مادة القمح هي أكثر ما تستورد الجزائر من المنتجات الغذائية وذلك راجع للثقافة الغذائية للفرد الجزائري الذي يعتمد على مادة القمح بشكل رئيسي في غذائه، كما نلاحظ انخفاض ملحوظ في الكمية المستوردة من القمح خلال السنتين الأخيرتين مما يدل على بداية إنتاج مادة القمح محليا لكن ذلك يبقى غير كافٍ لتلبية احتياجات الصناعة. نلاحظ أيضا ارتفاع كمية المستورد من السكر، الحليب المجفف، زيت الصوجا وكذا البن الغير محمص مما يدل أنّ الجزائر لازالت بعيدة عن تحقيق الاكتفاء الذاتي في السبع منتجات المدروسة والتي تشكل لوحدها ما نسبته 13,36 % من إجمالي ما تستورده الجزائر.

المطلب الثالث: أثر القوانين والتشريعات الصادرة على تشجيع الصناعات الغذائية

إنّ الاهتمام بتطوير أي قطاع هو أمر يتعلق كليةً بسياسة الدولة، فالدولة الجزائرية عبر برامجها التنموية المتعاقبة أولت اهتماما كبيرا بالقطاع الصناعي على العموم والصناعات الغذائية على وجه الخصوص بدأً من برنامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004 الذي ركز على دعم الأنشطة الصناعية والزراعية وإعادة الاعتبار للمؤسسات الخاصة بصدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18 الصادر في 12 ديسمبر 2001 الذي هدف بالأساس على تحسين محيط

[1] قش فايزة، مرجع سبق ذكره، ص 156.

الاستثمار، حيث قامت الدولة خلالها بعقد شراكة مع الاتحاد الأوروبي في 22 أفريل 2002 الذي دخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2005 و تم الاتفاق على التحرير الكامل للتجارة البينية للسلع المصنعة بين الطرفين بشكل تدريجي من الجانب الجزائري وفق رزنامة التفكيك التعريفي.

حيث قامت الدولة بإنشاء العديد من مشاريع الصناعة الغذائية التي كانت عبارة عن نوايا استثمار مصّرح بها لدى الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، حيث أصبح عدد الوحدات المتخصصة في طحن القمح الصلب أو اللين في سنة 2003 يتجاوز 259 وحدة، حيث أكثر من 60% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في هذا الميدان تم إنشاؤها ما بين سنتي 2001 و2003 ويرجع ذلك لعدة أسباب أهمها تراجع دور المؤسسات العمومية بعد ما كانت محتكرة للنشاط، وارتفاع الطلب على مادتي السميد والطحين وكذا الامتيازات التي طرحتها الدولة في قوانين الاستثمار[1].

قامت الدولة من خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة 2005-2009 الذي ركز على تحفيز الاستثمار وتكييف السياسة الاقتصادية مع تطورات الاقتصاد العالمي، كما قامت الدولة بوضع إستراتيجية واضحة للنهوض بالقطاع الزراعي الذي يغذي الصناعات الغذائية بالمواد الأولية، كما قامت الدولة من خلال برنامج توطيد النمو خلال الفترة 2010-2014 بالتركيز على تطوير القطاع الصناعي من خلال التركيز على المناطق الصناعية.

الفرع الأول: دور نظام دعم الاستثمار الوطني في تشجيع القطاع الصناعي على العموم والصناعات الغذائية على وجه الخصوص.

قامت الدولة الجزائرية بإنشاء العديد من الوكالات والصناديق والبرامج لتشجيع إنشاء المشاريع الخاصة، حيث قامت بإنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) سنة 1994، وإنشاء الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب (ENSEJ) سنة 1996 والوكالة الوطنية للقرض المصغر (ANGEM) ، كما تم إنشاء الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار (ANDI) مهمتها الأساسية تسهيل وترقية واصطحاب الاستثمار، كما قامت الدولة الجزائرية بإطلاق البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2004 وإنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ANDPME، بالإضافة لاستحداث عديد الأجهزة لدعم إنشاء وتطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال تسهيل الوصول إلى التمويل البنكي نذكر منها:

- صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR).
- صندوق ضمان قروض الاستثمار (CGCI).
- الجزائر استثمار التي أنشئت سنة 2009 بمبادرة من بنكين عموميين هما بنك الفلاحة و التنمية الريفية و الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، حيث تقوم على مبدأ الدخول في شراكة وذلك بمساهمة نقدية ذات أقلية وبصفة مؤقتة من رأسمال الشركة المستهدفة، ومنه كل عملية تتعلق بالمساهمات في الأموال الخاصة و شبه الخاصة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

[1] قطاف سهيلة، بوزرورة ليندة، مرجع سبق ذكره، ص 115.

أنشئت أيضا الشركة الجزائرية لتأمين و ضمان الصادرات (CAGEX) سنة 1996 والتي كان لها دورا هاما في التقليل من مخاطر التجارة الخارجية وتشجيع توجه المؤسسات الخاصة نحو التصدير.

سنقوم في ما يلي بدراسة حول مدى مساهمة الأجهزة التي قامت بإنشائها الدولة من خلال نظام دعم الاستثمار الوطني في تشجيع القطاع الصناعي على العموم والصناعات الغذائية على وجه الخصوص.

أولا: مساهمة الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار (ANDI) في خلق المؤسسات الصناعية ومناصب الشغل خلال الفترة 2012-2018

يوضح الجدول التالي مساهمة الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار في خلق مؤسسات صناعية، كما يوضح الحصة النسبية لقطاع الصناعة في عدد المؤسسات المستحدثة ضمن مجمل القطاعات الاقتصادية، بالإضافة لإظهار نسبة تطور عدد المشاريع المستحدثة وعدد الوظائف وحصة قطاع الصناعة في التوظيف المستحدث من قبل هذا الجهاز:

الجدول رقم 3-10:مساهمة الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار في مؤسسات صناعية والتشغيل الفترة 2012-2018

السنوات	قطاع الصناعة	حصة قطاع الصناعة من مجمل القطاعات الاقتصادية %	تطور عدد المشاريع الصناعية %	عدد الوظائف المستحدثة	حصة قطاع الصناعة في التوظيف %
2012	1135	**14,71**	**13,05**	31482	**34,44**
2013	1544	**36,04**	**17,37**	62525	**41,98**
2014	845	**8,53**	**-45,27**	71362	**47,37**
2015	2124	**26,72**	**151,36**	69772	**48,68**
2016	2509	**34,92**	**18,13**	94134	**57,25**
2017	2564	**50,7**	**2,19**	103609	**61,81**
2018	2291	**55,55**	**-0,11**	911722	**64,12**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النشرات الإحصائية من رقم 20 إلى 36 الصادرة عن وزارة الصناعة والمناجم.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه التطور المستمر في عدد المؤسسات الصناعية المستحدثة من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حيث سُجلت أعلى نسبة تطور في عدد المؤسسات الصناعية سنة 2015 بنسبة 151,36 % وحققت سنة 2017 أكبر عدد من المؤسسات الصناعية المستحدثة حيث بلغت 2564 مؤسسة مسجلة تقدم بـ 50,7 % بعدما حققت السنة التي سبقتها أي 2016 نسبة تقدم معتبرة بلغت 34,92 % حيث سجلت 2509 مؤسسة صناعية مستحدثة ، كما تراوحت الحصة النسبية للقطاع الصناعي في خلق الوظائف بين 34 و 64,81 % حيث سجلت أعلى النسب في خلق الوظائف ضمن مجمل ما تستحدثه القطاعات الاقتصادية من مناصب العمل، حيث سجلت 103609 منصب عمل سنة 2017 وهو أعلى معدل مسجل خلال فترة الدراسة.

ثانيا: مساهمة صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تشجيع قطاع الصناعات الغذائية خلال الفترة 2004-2017

يوضح الجدول الموالي مساهمة صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تشجيع الصناعات الغذائية من خلال تقديم الضمان خلال الفترة من أفريل 2004 إلى جوان 2017:

الجدول رقم 3-11: مساهمة صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تشجيع الصناعات الغذائية من خلال تقديم الضمان خلال الفترة 2004 – 2017

عدد المشاريع	الحصة النسبية لعدد مشاريع الصناعات الغذائية ضمن مجمل القطاعات الاقتصادية	مبلغ الضمان	الحصة النسبية لمبلغ الضمان ضمن مجمل القطاعات الاقتصادية	عدد الوظائف المستحدثة	الحصة النسبية لعدد الوظائف المستحدثة ضمن مجمل القطاعات الاقتصادية
309	16%	10 866 600 664	20,30%	12066	19,50%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النشرة الإحصائية من رقم 36 الصادرة عن وزارة الصناعة والمناجم.

بلغت عدد مشاريع قطاع الصناعات الغذائية التي تحصلت على ضمانات لقروضها خلال فترة الدراسة 309 مؤسسة التي تمثل حوالي 16 % من المشاريع التي تحصلت على ضمان لقروضها ضمن كافة مؤسسات القطاعات الاقتصادية الأخرى، كما شكل مبلغ ضمان قروض مؤسسات قطاع الصناعات الغذائية حوالي 20,30 % و قامت باستحداث 12066 منصب عمل بنسبة قاربت12,50 % .

ثالثا: مساهمة صندوق ضمان قروض الاستثمار (CGCI)في تشجيع قطاع الصناعات الغذائية خلال الفترة 2004-2019

يوضح الجدول التالي مساهمة صندوق ضمان قروض الاستثمار في تشجيع الصناعة من خلال عدد المشاريع الصناعية الخاصة وحصتها النسبية من مجمل المشاريع التي تم ضمان استثماراتها:

الجدول رقم 3-12: مساهمة صندوق ضمان قروض استثمارات القطاع الصناعي خلال الفترة 2004-2019

القطاع	عدد الملفات	الحصة النسبية
الصناعة	**843**	**50%**
البناء والأشغال	299	18%
الخدمات	301	18%
النقل	131	8%
الصحة	97	6%
المجموع	1671	100%

المصدر: النشرة الإحصائية من رقم 36 الصادرة عن وزارة الصناعة والمناجم، ص 20.

نقرأ من الجدول أنّ الحصة النسبية للقطاع الصناعة في الضمانات التي منحت من قبل الصندوق حوالي 50% خلال الفترة 2004-2017 ، حيث تم منح 843 مؤسسة صناعية خلال خمسة عشر سنة وهو عدد قليل نسبيا بالنسبة لعدد السنوات.

رابعا: مساهمة الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب (ENSEJ) في تشجيع القطاع الصناعي خلال الفترة 1996-2019

يوضح الجدول التالي مساهمة الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب في تشجيع إنشاء مؤسسات صناعية، حيث يوضح الجدول عدد المشاريع الصناعية الخاصة وحصتها النسبية من مجمل المشاريع التي تم تمويلها ، وكذا معدل مناصب العمل التي تم استحداثها وكذا التكلفة المتوسطة للمؤسسة الممولة منذ إنشاء الوكالة سنة 1996 إلى غاية 31 ديسمبر 2019:

الجدول رقم 3-13: مساهمة الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب في تشجيع الخلق مؤسسات صناعية خلال الفترة 1996-2019

عدد المشاريع	حصة قطاع الصناعة من المشاريع الممولة	معدل الوظائف المستحدثة	مبلغ الاستثمار (دج)	التكلفة المتوسطة للمؤسسة الممولة (دج)
27352	7%	78721	129 921 151 276	4 749 969

المصدر: النشرة الإحصائية من رقم 36 الصادرة عن وزارة الصناعة والمناجم، ص 26.

نلاحظ من الجدول أعلاه ضخامة المبالغ المالية التي رصدت لاستثمارات القطاع الصناعي والتي لا تشكل سوى **7%** من حصة المشاريع الممولة من قبل الوكالة، حيث قامت هذه الأخيرة باستحداث 27352 بتكلفة متوسطة قدرها 4 749 969 دج للمؤسسة الصناعية الواحدة، بالإضافة لاستحداث 78721 منصب عمل خلال الفترة 1996-2019 .

خامسا: مساهمة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في تشجيع القطاع الصناعي خلال الفترة 1994-2019

يوضح الجدول التالي مساهمة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في تشجيع إنشاء مؤسسات صناعية، حيث يوضح الجدول عدد المشاريع الصناعية الخاصة وحصتها النسبية من مجمل المشاريع التي تم تمويلها، وكذا مناصب العمل التي تم استحداثها و منذ إنشاء الصندوق سنة 1994 إلى غاية 31 ديسمبر 2019.

الجدول رقم 3-14: مساهمة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في استحداث المؤسسات الصناعية والتشغيل خلال الفترة 1996-2019

عدد المشاريع الممولة	حصة قطاع الصناعة من التمويل	عدد الوظائف المستحدثة	مبلغ الاستثمار (مليون دج)
11 767	10,77%	34 205	54 440,93

المصدر: النشرة الإحصائية من رقم 36 الصادرة عن وزارة الصناعة والمناجم، ص 27.

نلاحظ من الجدول أعلاه ضخامة المبالغ المالية التي تم استثمارها في القطاع الصناعي تشكل قرابة 11 % من حصة المشاريع الممولة من قبل الوكالة، حيث قامت هذه الأخيرة باستحداث 767 11 مؤسسة صناعية وتوفير 205 34 منصب عمل خلال الفترة 1994-2019.

الجدير بالذكر أنّ قطاع نقل البضائع والخدمات يحظيان بأعلى نسبة للاستثمارات الممولة من قبل الوكالة بـ 20 % و 30,5 % على الترتيب و يندرج ضمن هذين القطاعين الكثير من النشاطات المرتبطة بالصناعات الغذائية مثل: النقل، التوزيع، الطباعة والنشر والإعلان...الخ.

المبحث الثاني: تحليل مساهمة قطاع الصناعات الغذائية في الاقتصاد الوطني

تبرز أهمية تحليل مساهمة قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر من خلال إبراز مكانته في الاقتصاد الوطني وإعطاء صورة أكثر وضوحا للأهمية الهيكلية للقطاع المدروس ضمن باقي القطاعات الاقتصادية، حيث سنقوم بعملية التحليل من خلال مراحلتين، تبدأ بتحليل مجموعة من المؤشرات التي تُمكن من تتّبع تطور القطاع (المؤشرات المدروسة) خلال سنوات الدراسة وكذا مساهمته ضمن باقي القطاعات الاقتصادية، ثم القيام بتحليل محددات القدرة التنافسية لقطاع الصناعات الغذائية للوقوف على أهم المحددات المسؤولة عن الوضعية الحالية للقطاع المدروس والنقاط التي يجب العمل عليها للرفع من قدرته التنافسية.

المطلب الأول: تحليل أداء مؤشرات قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر

سنقوم بعملية تحليل أداء تسع (09) مؤشرات وتتبع سلوك هته المؤشرات عبر السنوات خلال فترة الدراسة، حيث يرتبط اختيار المؤشرات كون مجموعة من هته المؤشرات تتعلق بتكاليف القطاع والمجموعة الثانية ذات العلاقة بالميزان التجاري والتجارة الخارجية.

الفرع الأول: مؤشر مساهمة قطاع الصناعة التحويلية والصناعات الغذائية في هيكل الناتج المحلي الإجمالي

يتكون قطاع الصناعة التحويلية من تسع (09) قطاعات رئيسية هي : صناعة المناجم والمحاجر، صناعة الحديد والصلب، صناعة المياه والطاقة، صناعة الكيمياء والمطاط والبلاستيك، الصناعات الغذائية، صناعة النسيج، صناعة الجلود والأحذية، صناعة الخشب والفلين والورق و صناعات مختلفة، ويوضح الجدول التالي نسبة مساهمة الصناعة التحويلية والصناعات الغذائية في الإنتاج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2001-2019:

الجدول رقم 3-15: مؤشر مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في هيكل الناتج المحلي الإجمالي

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنة	الانتاج الاجمالي للصناعة التحويلية	الاستهلاك الانتاجي للصناعة التحويلية	الناتج الاجمالي للصناعة التحويلية	الانتاج الاجمالي لمجمل القطاعات الاقتصادية	الاستهلاك الانتاجي لمجمل القطاعات الاقتصادية	نسبة مساهمة الصناعة التحويلية إلى الانتاج %	الناتج الاجمالي	مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج الاجمالي
2001	795620,600	512867,100	282753,50	5234272,500	1782314,100	**15,20**	3451958,400	**8,19**
2002	840595,400	539124,700	301470,70	5551046,300	1905134,900	**15,14**	3645911,400	**8,27**
2003	894157,800	552119,100	342038,70	6289595,300	1992625,500	**14,22**	4296969,800	**7,96**
2004	920651,300	574169,100	346482,20	7303406,500	2203733,800	**12,61**	5099672,700	**6,79**
2005	970176,900	597852,800	372324,10	8873009,900	2436874,200	**10,93**	6436135,700	**5,78**
2006	1048711,200	649999,800	398711,40	10195227,200	2862967,200	**10,29**	7332260,000	**5,44**
2007	1149859,400	728550,400	421309,00	11257566,400	3235754,400	**10,21**	8021812,000	**5,25**
2008	1249721,900	790492,800	459229,10	12836873,700	3521893,900	**9,74**	9314979,800	**4,93**
2009	1206893,500	940085,100	266808,40	12043503,500	3988521,200	**10,02**	8054982,300	**3,31**
2010	1539889,200	993007,500	546881,70	13846883,600	4190101,400	**11,12**	9656782,200	**5,66**
2011	1677819,300	1088909,800	588909,50	16071522,700	4715578,700	**10,44**	11355944,000	**5,19**
2012	1822337,600	1169619,900	652717,70	17480191,300	4997139,500	**10,43**	12483051,800	**5,23**
2013	1959190,700	1267750,400	691440,30	17451281,500	5594460,700	**11,23**	11856820,800	**5,83**
2014	2067515,600	1317237,200	750278,40	19412280,500	6155264,900	**10,65**	13257015,600	**5,66**
2015	2254942,600	1444724,600	810218,00	19344427,100	6914907,900	**11,66**	12429519,200	**6,52**
2016	2452592,700	1588833,700	863759,00	20448851,100	7389433,500	**11,99**	13059417,600	**6,61**
2017	2603175,700	1683616,600	919559,10	21943553,900	7917236,600	**11,86**	14026317,300	**6,56**
2018	2753228,100	1769990,000	983238,10	24355094,600	8600541,900	**11,30**	15754552,700	**6,24**
2019	2924351,700	1875681,100	1048670,60	24584705,000	8823713,100	**11,90**	15760991,900	**6,65**

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات من:

ONS, Compte de production et compte d'exploitation par secteur d'activité et secteur juridique années 2001 à 2019. (الملحق رقم 01)

تراوحت نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الإنتاج الإجمالي بين 15,20 % و 9,74 % خلال سنوات الدراسة، حيث سجلت نسبة مساهمة الصناعات التحويلية تراجعا كبيرا خلال الفترة من 2001 إلى 2008 مع تسجيل تقدم بسيط في الإنتاج الإجمالي، كما سجل نفس المؤشر تقدما خلال الفترة من 2010 إلى 2019 حيث سجلت الصناعات التحويلية مساهمة قدرت بـ 11,90 % سنة 2019 من الإنتاج الإجمالي لمجمل القطاعات الاقتصادية (بما فيها قطاع المحروقات)، كما بلغت مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج الإجمالي سنة 2001 ما نسبته 8,27 % سنة 2002 ، وسجل هذا الأخير تراجعا تدريجيا خلال الفترة من 2003 إلى 2009 التي سجل فيها أدنى نسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي قدرت بـ 3,31 %، و بداية من

2010 بدأت مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج الإجمالي في الارتفاع التدريجي مع تسجيل معدلات نمو في الإنتاج معتبرة حيث قدرت مساهمتها سنة 2019 بحوالي 07% من الناتج المحلي الاجمالي.

الفرع الثاني: مؤشر قيمة الإنتاج لقطاع الصناعات الغذائية

يوضح الجدول التالي نسب مساهمة قطاع الصناعات الغذائية في الإنتاج الإجمالي لمجمل القطاعات ومساهمته ضمن فروع الصناعة التحويلية وذلك خلال الفترة من 2001 إلى 2019 :

الجدول رقم 3-16: مؤشر مساهمة الصناعات الغذائية في الإنتاج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2001-2019

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنة	الإنتاج الإجمالي لمجمل القطاعات	الإنتاج الإجمالي للصناعة التحويلية	نسبة مساهمة الصناعة التحويلية إلى الإنتاج الإجمالي %	الإنتاج الإجمالي للصناعات الغذائية	نسبة مساهمة الصناعات الغذائية إلى الإنتاج الإجمالي %	نسبة مساهمة الصناعات الغذائية إلى إنتاج الصناعة التحويلية %
2001	5234272,500	795620,600	**15,20**	450436,90	**8,61**	**56,61**
2002	5551046,300	840595,400	**15,14**	464906,20	**8,38**	**55,31**
2003	6289595,300	894157,800	**14,22**	467890,60	**7,44**	**52,33**
2004	7303406,500	920651,300	**12,61**	485704,60	**6,65**	**52,76**
2005	8873009,900	970176,900	**10,93**	503413,90	**5,67**	**51,89**
2006	10195227,200	1048711,200	**10,29**	525606,30	**5,16**	**50,12**
2007	11257566,400	1149859,400	**10,21**	571194,30	**5,07**	**49,68**
2008	12836873,700	1249721,900	**9,74**	607760,40	**4,73**	**48,63**
2009	12043503,500	1206893,500	**10,02**	686711,30	**5,70**	**56,90**
2010	13846883,600	1539889,200	**11,12**	746426,00	**5,39**	**48,47**
2011	16071522,700	1677819,300	**10,44**	824146,70	**5,13**	**49,12**
2012	17480191,300	1822337,600	**10,43**	899318,80	**5,14**	**49,35**
2013	17451281,500	1959190,700	**11,23**	987150,20	**5,66**	**50,39**
2014	19412280,500	2067515,600	**10,65**	1065341,80	**5,49**	**51,53**
2015	19344427,100	2254942,600	**11,66**	1158484,50	**5,99**	**51,38**
2016	20448851,100	2452592,700	**11,99**	1262015,70	**6,17**	**51,46**
2017	21943553,900	2603175,700	**11,86**	1337223,20	**6,09**	**51,37**
2018	24355094,600	2753228,100	**11,30**	1417562,20	**5,82**	**51,49**
2019	24584705,000	2924351,700	**11,90**	1464000,60	**5,95**	**50,06**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات من:

ONS, Compte de production et compte d'exploitation par secteur d'activité et secteur juridique années 2001 à 2019 (الملحق رقم 01)

تراوحت مساهمة الصناعات الغذائية في الإنتاج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2001-2019 بين 4,73 % و 8,61 % حيث سجلت أحسن مساهمة سنة 2001 ، كما سجل المؤشر تراجعا تدريجيا إلى غاية سنة 2008 مسجلا أدنى قيمة للمؤشر بنسبة 4,73 % مع تسجيل زيادة بسيطة في الإنتاج الإجمالي الصناعات الغذائية، ثم سنة 2009 سجل المؤشر ارتفاعا بنسبة 5,70 % تليه انخفاض في مساهمة الصناعات الغذائية في الإنتاج المحلي الإجمالي مسجلا سنة 2014 ما نسبته 5,49 % مع تسجيل تطور معتبر في الإنتاج الإجمالي للصناعات الغذائية خلال نفس الفترة.

من جهة أخرى سجلت مساهمة الصناعات الغذائية في الإنتاج الإجمالي للصناعة التحويلية نسب مرتفعة تراوحت بين 48,63 % و 56,90 % خلال الفترة المدروسة، حيث سجلت أحسن نسبة سنة 2009 وأدنى نسبة سنة 2008، الجدير بالذكر أنّ نسبة مساهمة الصناعات الغذائية في الإنتاج الإجمالي للصناعة التحويلية سنة 2001 كانت 56,61 % ثم بدأت في التراجع إلى غاية سنة 2008 أين سجلت أضعف أداء 48,63 % ، ثم عادت للارتفاع مسجلة أفضل أداء سنة 2009 قدره 56,90 %، ثم سجل المؤشر استقرارا نسبيا بين 50 و 51% من الإنتاج الإجمالي للصناعة التحويلية وهي نسبة جد مرتفعة مما يدل على الأهمية الهيكلية للصناعات الغذائية ضمن فروع الصناعة التحويلية.

كما يوضح الجدول التالي مساهمة الصناعات الغذائية في الناتج المحلي الإجمالي مع تقديم تفصيل في الإسهام النسبي لكل من القطاعين العام والخاص في الناتج الإجمالي للصناعات الغذائية وفي الناتج المحلي الإجمالي الجزائر:

الجدول رقم 3-17: مؤشر مساهمة الصناعات الغذائية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2001-2019

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	الناتج الاجمالي للصناعات الغذائية	حصة القطاع الخاص من الانتاج الاجمالي للصناعات الغذائية %	حصة القطاع العام من الانتاج الاجمالي للصناعات الغذائية %	اناتج الإجمالي للصناعات الغذائية (القطاع الخاص)	الناتج الإجمالي للصناعات الغذائية (القطاع العام)	حصة قطاع الصناعات الغذائية الخاص من الناتج المحلي الاجمالي	حصة قطاع الصناعات الغذائية العام من الناتج المحلي الاجمالي
2001	3451958,400	108898,30	**62**	**38**	67516,946	41381,35	**1,96**	**1,20**
2002	3645911,400	115114,40	**67**	**33**	77126,648	37987,75	**2,12**	**1,04**
2003	4296969,800	118385,80	**72**	**28**	85237,776	33148,02	**1,98**	**0,77**
2004	5099672,700	127309,00	**76**	**24**	96754,84	30554,16	**1,90**	**0,60**
2005	6436135,700	138391,00	**80**	**20**	110712,8	27678,20	**1,72**	**0,43**
2006	7332260,000	146022,60	**82**	**18**	119738,532	26284,07	**1,63**	**0,36**
2007	8021812,000	156083,20	**82**	**18**	127988,224	28094,98	**1,60**	**0,35**
2008	9314979,800	164314,40	**82**	**18**	134737,808	29576,59	**1,45**	**0,32**
2009	8054982,300	188482,40	**84**	**16**	158325,216	30157,18	**1,97**	**0,37**
2010	9656782,200	214132,60	**84**	**16**	179871,384	34261,22	**1,86**	**0,35**
2011	11355944,000	231846,50	**83**	**17**	192432,595	39413,91	**1,69**	**0,35**
2012	12483051,800	266137,50	**83**	**17**	220894,125	45243,38	**1,77**	**0,36**
2013	11856820,800	285480,50	**84**	**16**	239803,62	45676,88	**2,02**	**0,39**
2014	13257015,600	327483,10	**83**	**17**	271810,973	55672,13	**2,05**	**0,42**
2015	12429519,200	355983,80	**84**	**16**	299026,392	56957,41	**2,41**	**0,46**
2016	13059417,600	381647,10	**84**	**16**	320583,564	61063,54	**2,45**	**0,47**
2017	14026317,300	405069,80	**85**	**15**	344309,33	60760,47	**2,45**	**0,43**
2018	15754552,700	433407,30	**84**	**16**	364062,132	69345,17	**2,31**	**0,44**
2019	15760991,900	444701,30	**84**	**16**	373549,092	71152,21	**2,37**	**0,45**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات من:

ONS, Compte de production et compte d'exploitation par secteur d'activité et secteur juridique années 2001 à 2019 (الملحق رقم 01)

الشكل رقم3-5: تطور مساهمة الصناعات الغذائية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2001-2019

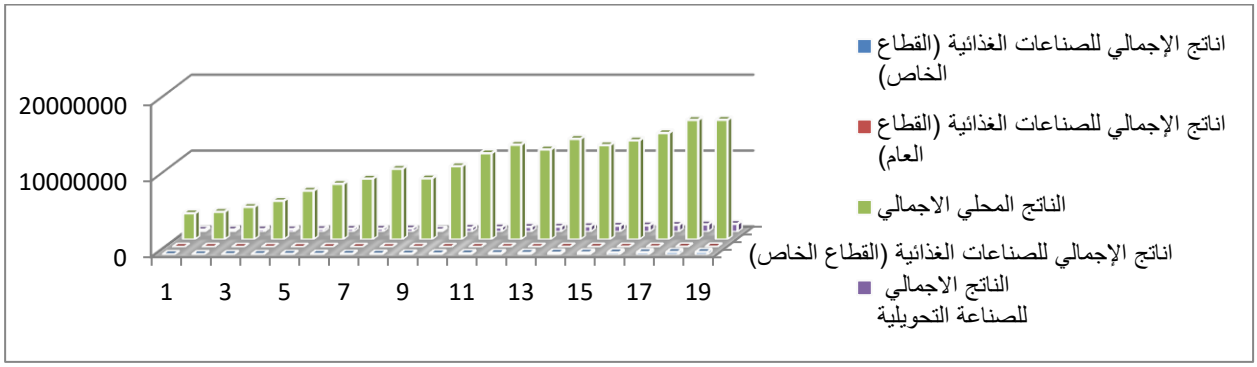

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات من:

ONS, Compte de production et compte d'exploitation par secteur d'activité et secteur juridique années 2001 à 2019 (الملحق رقم 01)

من الجدول أعلاه يمكننا استنتاج تراجع مساهمة القطاع العام للصناعات الغذائية في الناتج المحلي الإجمالي تضاؤل مساهمته، حيث تراجعت حصة القطاع العام من الإنتاج الإجمالي للصناعات الغذائية من 38% سنة 2001 إلى 16% سنة 2019 ، حيث يمكننا تفسير ذلك بنتيجة تراجع دور الدولة في تمويل وتموين المشاريع ولجوئها لتطبيق برامج التعديل الهيكلي وخوصصة المؤسسات العمومية التي بدأت منذ 1990، فيما ارتفعت مساهمة القطاع الخاص بشكل تدريج من 62% سنة 2001 لتبلغ 84% سنة 2019، وبهذا يكون القطاع الخاص هو المحرك الرئيسي للصناعات الغذائية في الجزائر، كما يمكن القول بأنّ تدهور إنتاج القطاع العمومي يعود لعدة أسباب أهمها تقادم أدوات الإنتاج التي تحتاج للتجديد والعصرنة بالمقارنة مع القطاع الخاص الحديث نسبيا الذي يستخدم التكنولوجيا الحديثة.

سجلت حصة قطاع الصناعات الغذائية الخاص من الناتج المحلي الإجمالي تقدما خلال العشر سنوات الأخيرة من الدراسة، حيث قدرت سنة 2019 بـ 2,37 % ، كما تراجعت حصة القطاع العام في الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة ليسجل سنة 2019 مساهمة قدرت بـ 0,45 % .

يوضح الشكل الموالي حصة كل من القطاع العام والخاص للصناعات الغذائية في الإنتاج الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي:

الشكل رقم 3-6: مؤشر حصة القطاع العام والخاص في الصناعات الغذائية في الإنتاج الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي

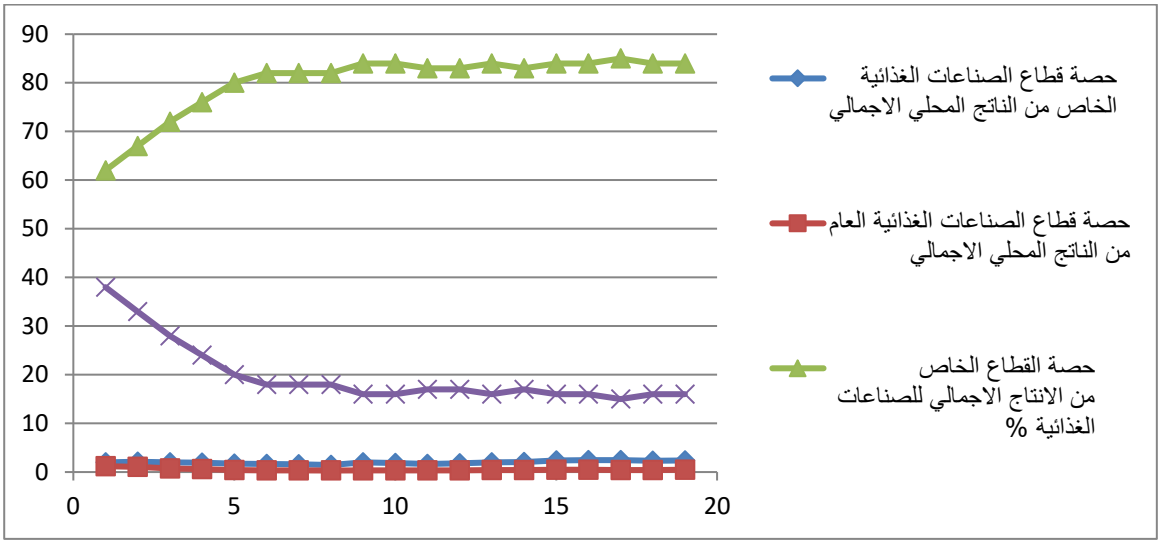

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات من:

ONS, Compte de production et compte d'exploitation par secteur d'activité et secteur juridique années 2001 à 2019 (الملحق رقم 01).

عند دراسة الاختلافات السنوية خلال الفترة المدروسة من 2001 إلى 2019، حيث قمنا بحساب التغير في الإنتاج الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي للصناعة التحويلية والصناعات الغذائية بالاعتماد على البيانات الصادرة عن الديوان الوطني للإحصاء والتي هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 3-18: تطور الإنتاج والناتج المحلي للصناعات الغذائية خلال الفترة 2001-2019

السنة	نسبة التغير في الانتاج الاجمالي للصناعات الغذائية%	نسبة التغير في الانتاج الاجمالي للصناعة التحويلية %	نسبة التغير في الناتج الاجمالي للصناعات الغذائية%	نسبة التغير في الناتج الاجمالي للصناعة التحويلية %
2001	-	-	-	-
2002	**3,21**	15,91	**5,71**	6,62
2003	**0,64**	17,77	**2,84**	13,46
2004	**3,81**	7,75	**7,54**	1,30
2005	**3,65**	14,29	**8,70**	7,46
2006	**4,41**	21,09	**5,51**	7,09
2007	**8,67**	25,37	**6,89**	5,67
2008	**6,40**	23,70	**5,27**	9,00
2009	**12,99**	-9,33	**14,71**	-41,90
2010	**8,70**	124,81	**13,61**	104,97
2011	**10,41**	25,22	**8,27**	7,68
2012	**9,12**	24,54	**14,79**	10,83

2013	**9,77**	20,97	**7,27**	5,93
2014	**7,92**	15,67	**14,71**	8,51
2015	**8,74**	24,98	**8,70**	7,99
2016	**8,94**	24,39	**7,21**	6,61
2017	**5,96**	17,43	**6,14**	6,46
2018	**6,01**	16,32	**7,00**	6,92
2019	**3,28**	17,40	**2,61**	6,65

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات من:

ONS, Compte de production et compte d'exploitation par secteur d'activité et secteur juridique années 2001 à 2019. (الملحق رقم 01).

من الجدول أعلاه نلاحظ أنّ نسب التغير في الإنتاج الإجمالي للصناعات الغذائية طوال فترة الدراسة كانت موجبة بنسب معتبرة تفوق 10% لسنوات كثيرة، حيث في سنة 2010 ارتفع الإنتاج الإجمالي للصناعات الغذائية بقرابة 13% عن سنة 2009، كما نلاحظ أيضا أنّ نسب التغير في الناتج الإجمالي للصناعات الغذائية كانت أيضا موجبة طوال الفترة المدروسة مع تحقيق تقدم فاق 14% خلال 2009، 2010، 2012 و 2014 ما يفسر بنمو القطاع بوتيرة جيدة نسبيا، بالإضافة لتحقيق نسب تقدم معتبرة طوال فترة الدراسة، كما حققت أيضا الصناعة التحويلية تقدما قارب 125% سنة 2010 عن السنة التي سبقتها، كما كانت نسبة تقدم الناتج الإجمالي للصناعة التحويلية الفترة من 2011 إلى 2016 تقارب 25% و موجبة طوال فترة الدراسة (عدا سنة 2009 التي سجلت تراجعا قدره 9,33- %) بينما سجل الناتج الإجمالي للصناعة التحويلية في نفس السنة تراجعا قدره 41,9- % في نفس السنة ليعود للارتفاع سنة 2010 بنسبة تقدم قاربت 105%، كما حقق الناتج الإجمالي للصناعة التحويلية نسب تقدم معتبرة خلال فترة الدراسة .

الفرع الثالث: مؤشر القيمة المضافة لقطاع الصناعات الغذائية

عرف قطاع الصناعات الغذائية تراجعا في مساهمة القطاع العام في القيمة المضافة للصناعات الغذائية من سنة إلى أخرى، حيث سجل هذا الأخير تراجعا في مساهمته من 31,5 % سنة 2001 إلى 12,5 % سنة 2019 وذلك بسبب تخلي الدولة عن استثماراتها في هذا القطاع لصالح القطاع الخاص (الخوصصة)، فيما عرفت مساهمة القطاع الخاص تزايدا مستمرا، حيث بلغت 68,5 % سنة 2001 لتواصل الارتفاع إلى ما نسبته 87,5 % سنة 2019 ، كما عرفت الصناعات الغذائية تطورا ملحوظا من خلال مساهمتها في القيمة المضافة (خارج المحروقات) التي تتراوح نسبتها ما بين 38 و 47% خلال الفترة المدروسة، ويوضح الجدول التالي تفصيلا في مساهمة كل من القطاعين العام والخاص والإسهام النسبي ضمن الصناعة التحويلية و مجمل القطاعات الاقتصادية، الأمر الذي يمكّننا من تقديم بعض القراءات والتفسيرات:

الجدول رقم 3-19: مساهمة الصناعات الغذائية في القيمة المضافة خلال الفترة 2001-2019:

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	قطاع الصناعات الغذائية			الصناعة التحويلية	مجمل القطاعات الاقتصادية	الحصة النسبية للصناعات الغذائية ضمن الصناعة التحويلية في القيمة المضافة (%)	الحصة النسبية للصناعات الغذائية ضمن مجمل القطاعات الاقتصادية في القيمة المضافة (%)
	القطاع العام	القطاع الخاص	المجموع				
2001	34331,200	74567,100	108898,300	282753,600	3451958,400	**38,513**	**3,155**
2002	34571,600	80542,800	115114,400	301470,800	3645911,400	**38,184**	**3,157**
2003	28361,500	90024,300	118385,800	322038,900	4296969,800	**36,761**	**2,755**
2004	26364,000	100945,000	127309,000	346482,100	5099672,700	**36,743**	**2,496**
2005	24699,400	113691,600	138391,000	372324,200	6436135,100	**37,169**	**2,150**
2006	24723,800	121298,800	146022,600	398711,500	7332260,000	**36,624**	**1,992**
2007	23659,800	132423,400	156083,200	421309,000	8021812,000	**37,047**	**1,946**
2008	24394,400	139920,000	164314,400	459229,100	9314979,800	**35,780**	**1,764**
2009	25730,200	162752,200	188482,400	503808,400	8054982,300	**37,412**	**2,340**
2010	27550,600	186581,900	214132,500	546881,500	9656782,200	**39,155**	**2,217**
2011	32058,800	199787,700	231846,500	488909,400	11355944,000	**47,421**	**2,042**
2012	33930,800	232206,700	266137,500	652717,700	12483051,800	**40,774**	**2,132**
2013	36307,200	249173,200	285480,400	691440,300	12856820,800	**41,288**	**2,220**
2014	43755,500	282826,800	326582,300	750279,500	13257015,600	**43,528**	**2,463**
2015	47162,700	308821,100	355983,800	810218,200	12429519,100	**43,937**	**2,864**
2016	48805,300	332841,800	381647,100	863758,700	13059417,600	**44,184**	**2,922**
2017	50944,500	357172,400	408116,900	919559,100	14026317,300	**44,382**	**2,910**
2018	55463,600	377943,600	433407,200	983238,200	15754552,700	**44,080**	**2,751**
2019	55676,000	389025,300	444701,300	1048670,500	15760991,900	**42,406**	**2,822**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات من:

ONS, Compte de production et compte d'exploitation par secteur d'activité et secteur juridique années 2001 à 2019 (الملحق رقم 01).

الشكل رقم 3-7: مؤشر مساهمة الصناعات الغذائية في القيمة المضافة خلال الفترة 2001-2019

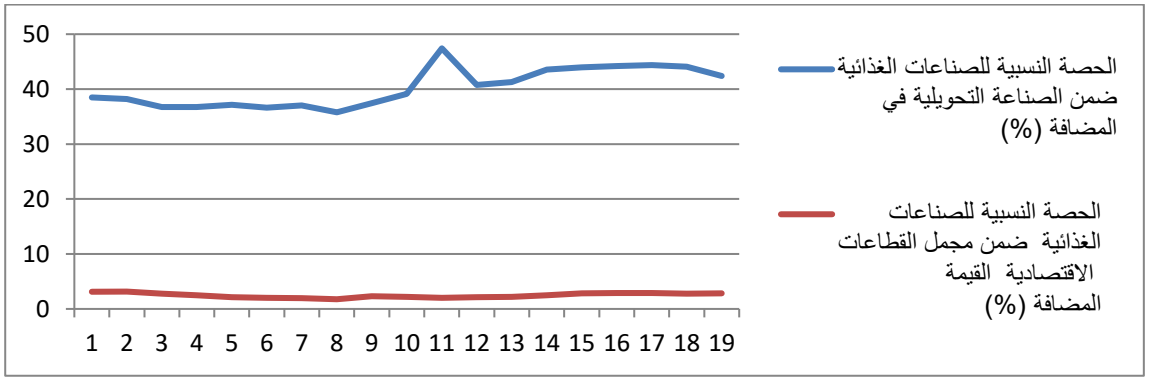

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات من:

- ONS, Compte de production et compte d'exploitation par secteur d'activité et secteur juridique années 2001 à 2019(الملحق رقم 01)

الشكل رقم 3-8: مؤشر مساهمة كل من القطاع العام والخاص للصناعات الغذائية في القيمة المضافة خلال الفترة 2001-2019

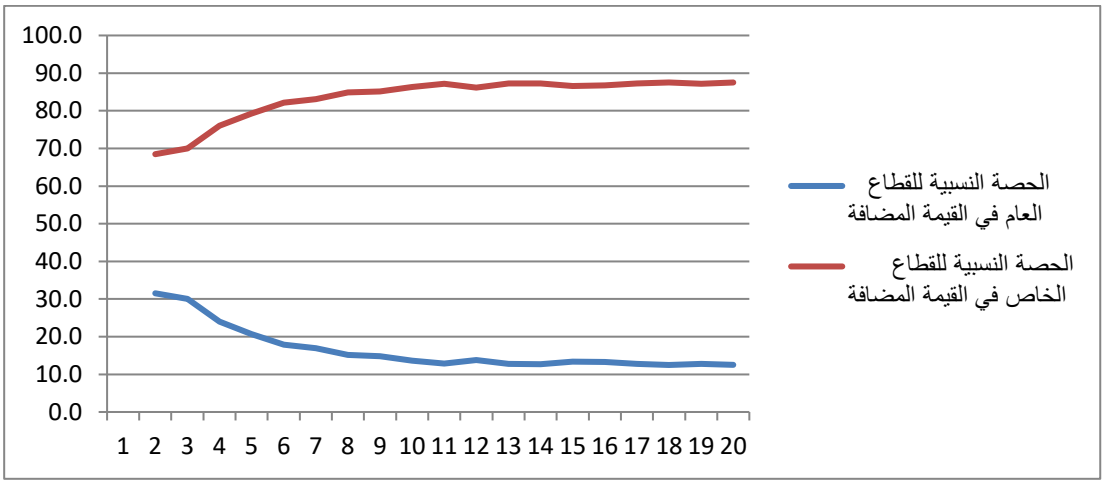

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات من:

- ONS, Compte de production et compte d'exploitation par secteur d'activité et secteur juridique années 2001 à 2019 (الملحق رقم 01)

من خلال الجدول والشكلين أعلاه نستنتج أنّ الصناعات الغذائية عرفت تطورا ملحوظا في نسبة مساهمتها في القيمة المضافة (خارج المحروقات) ضمن الصناعة التحويلية التي تراوحت بين 35 و 47% خلال الفترة المدروسة ، حيث سجلت أدنى مستوياتها خلال الفترة من 2003 إلى 2008، فيما أحسن مساهمة لها سُجّلت سنة 2011 بما نسبته 47,42 % ، ثم تراوحت مساهمتها في القيمة المضافة ضمن الصناعة التحويلية بين 42 و 44 % خلال الخمس سنوات الأخيرة ، فيما سجلت مساهمة الصناعات الغذائية ضمن مجمل القطاعات الاقتصادية في القيمة المضافة بين 1,76 و 3,15 % ما يفسر بسيطرة القطاع الريعي (النفط)وما يخلقه من استبعاد لباقي القطاعات الاقتصادية حيث تظهر مساهمة قطاع الصناعات الغذائية ضعيفة في الاقتصاد

ككل، كما تناقصت الحصة النسبية للقطاع العام خلال الفترة المدروسة لصالح القطاع العام الذي مسك زمام قيادة القطاع، حيث ارتفع الاسهام النسبي للقطاع الخاص في القيمة المضافة من 68,5 % سنة 2001 إلى 87,5 % سنة 2019 بينما تناقصت مساهمة القطاع العام في القيمة المضافة للصناعات الغذائية من 31,5 % سنة 2001 إلى 12,5 % سنة 2019 بسبب تراجع استثمارات الدولة في هذا القطاع لصالح القطاع الخاص مع تسجيل استقرار نسبي في نسب الإسهام في القيمة المضافة لكل من القطاعين العام والخاص خلال العشر سنوات الأخيرة من فترة الدراسة.

ويوضح الجدول التالي الإنتاج الإجمالي والناتج الإجمالي للصناعات الغذائية حيث يوضح مدى القدرة التنافسية لقطاع الصناعات الغذائية الجزائري على توليد القيمة المضافة خلال الفترة 2001-2019:

الجدول رقم 3-20: مؤشر قدرة قطاع الصناعات الغذائية الجزائرية على توليد القيمة المضافة خلال الفترة 2001-2019

الوحدة:مليون دينار جزائري

السنة	الانتاج الاجمالي للصناعات الغذائية	الاستهلاك الانتاجي الوسيط للصناعات الغذائية	الناتج الاجمالي للصناعات الغذائية	نسبة القيمة المضافة الى الانتاج %	نسبة الاستهلاك الوسيط الى الانتاج %
2001	450436,90	341538,60	108898,30	**24**	**76**
2002	464906,20	349791,80	115114,40	**25**	**75**
2003	467890,60	349504,80	118385,80	**25**	**75**
2004	485704,60	358395,60	127309,00	**26**	**74**
2005	503413,90	365022,90	138391,00	**27**	**73**
2006	525606,30	379583,70	146022,60	**28**	**72**
2007	571194,30	415111,10	156083,20	**27**	**73**
2008	607760,40	443446,00	164314,40	**27**	**73**
2009	686711,30	498228,90	188482,40	**27**	**73**
2010	746426,00	532293,40	214132,60	**29**	**71**
2011	824146,70	592300,20	231846,50	**28**	**72**
2012	899318,80	633181,30	266137,50	**30**	**70**
2013	987150,20	701669,70	285480,50	**29**	**71**
2014	1065341,80	737858,70	327483,10	**31**	**69**
2015	1158484,50	802500,70	355983,80	**31**	**69**
2016	1262015,70	880368,60	381647,10	**30**	**70**
2017	1337223,20	932153,40	405069,80	**30**	**70**
2018	1417562,20	984154,90	433407,30	**31**	**69**
2019	1464000,60	1019299,30	444701,30	**30**	**70**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات من:

- ONS, Compte de production et compte d'exploitation par secteur d'activité et secteur juridique années 2001 à 2019 (الملحق رقم 01)

الشكل رقم 3-9: مؤشر قدرة قطاع الصناعات الغذائية الجزائرية على توليد القيمة المضافة خلال الفترة 2001-2019

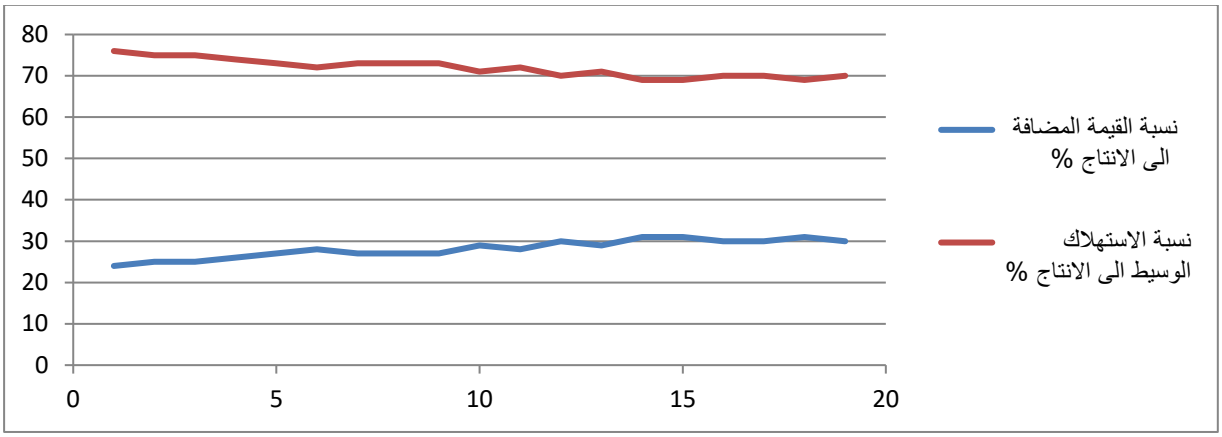

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات من:

- ONS, Compte de production et compte d'exploitation par secteur d'activité et secteur juridique années 2001 à 2019 (الملحق رقم 01)

نقرأ من خلال الجدول والشكل أعلاه أنّه للحصول على إنتاج قدره 100 دينار جزائري فإنه يتطلب مستلزمات إنتاج قدرها 76 دينار جزائري سنة 2001، ثم واصلت قيمة مستلزمات الإنتاج الانخفاض لتبلغ 69% من قيمة الإنتاج سنة 2014 وتستقر نسبيا خلال السنوات الخمس اللاحقة 2015 – 2019 بين 69 و 70 دينار جزائري (لإنتاج ما قيمته 100 دينار جزائري)، الجدير بالذكر أنّ الصناعات الغذائية الجزائرية تعتمد بشكل أساسي على الاستيراد للتزوُّد بالمواد الأولية اللازمة للإنتاج، حيث نجد بعض فروع الصناعات الغذائية الإنتاج المحلي لا يغطي حتى 50% من احتياجها من المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج (على غرار صناعة الحليب ومشتقاته وصناعة طواحين الحبوب والنشا) مما يضطر هته المؤسسات إلى اللجوء إلى الاستيراد من الخارج ، كما تجدر الإشارة أنه الدينار الجزائري فقد قرابة 50% من قيمته مقابل العملات الأجنبية (بداية من سنة 2014)، حيث أدى ذلك إلى ارتفاع تكاليف المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج المستوردة، مما طرح مزيدا من التحديات أمام مؤسسات القطاع لزيادة معدل توليد القيمة المضافة الذي استقر بداية من سنة 2014 إلى غاية 2019 بين 30 و 31 % من قيمة الإنتاج.

الفرع الرابع: مؤشر الضرائب المرتبطة بإنتاج الصناعات الغذائية

تساهم الصناعات الغذائية في إنعاش الخزينة العمومية من خلال الضرائب، باعتبارها موردا ماليا كبيرا يساهم في دفع عجلة التنمية وتمويل المشاريع العامة، ويوضح الجدول الموالي مساهمة كل من القطاعين العام والخاص للصناعات الغذائية في دفع الضرائب وكذا الإسهام النسبي للقطاع المدروس ضمن باقي القطاعات الاقتصادية:

الجدول رقم 3-21: مؤشر الضرائب المرتبطة بإنتاج الصناعات الغذائية خلال الفترة 2001-2019:

الوحدة: مليون دج.

السنوات	قيمة الضرائب المرتبطة بالإنتاج الإجمالي للصناعات الغذائية			الاسهام النسبي للقطاع العام	الاسهام النسبي للقطاع الخاص	الحصة النسبية للصناعات الغذائية في قيمة الضرائب المرتبطة بالإنتاج ضمن الصناعة التحويلية (%)	الحصة النسبية للصناعات الغذائية في قيمة الضرائب المرتبطة بالإنتاج ضمن مجمل القطاعات الاقتصادية (%)
	القطاع العام	القطاع الخاص	المجموع				
2001	3927,100	2196,100	6123,200	**64,1**	**35,9**	**37,83**	**1,38**
2002	3977,400	2857,700	6835,100	**58,2**	**41,8**	**40,30**	**1,50**
2003	2214,100	3204,400	5418,500	**40,9**	**59,1**	**32,92**	**1,06**
2004	1919,300	3953,000	5872,300	**32,7**	**67,3**	**32,24**	**0,95**
2005	1246,500	4081,600	5328,100	**23,4**	**76,6**	**28,66**	**0,67**
2006	1041,200	4454,600	5495,800	**18,9**	**81,1**	**28,79**	**0,65**
2007	985,300	4966,100	5951,400	**16,6**	**83,4**	**31,14**	**0,65**
2008	892,800	5098,000	5990,800	**14,9**	**85,1**	**29,67**	**0,52**
2009	884,500	6204,800	7089,300	**12,5**	**87,5**	**29,38**	**0,86**
2010	905,300	6585,300	7490,600	**12,1**	**87,9**	**30,73**	**0,75**
2011	1034,300	7359,300	8393,600	**12,3**	**87,7**	**29,65**	**0,68**
2012	975,600	7870,100	8845,700	**11,0**	**89,0**	**30,62**	**0,68**
2013	1114,000	9209,800	10323,800	**10,8**	**89,2**	**31,82**	**0,81**
2014	1286,600	10265,600	11552,200	**11,1**	**88,9**	**31,28**	**0,91**
2015	1441,100	19189,900	20631,000	**7,0**	**93,0**	**45,34**	**2,00**
2016	1232,900	15689,700	16922,600	**7,3**	**92,7**	**41,74**	**1,62**
2017	1276,600	16681,300	17957,900	**7,1**	**92,9**	**40,97**	**1,49**
2018	1229,900	18695,800	19925,700	**6,2**	**93,8**	**39,24**	**1,38**
2019	1364,700	20229,300	21594,000	**6,3**	**93,7**	**39,15**	**1,58**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات من:

- ONS, Compte de production et compte d'exploitation par secteur d'activité et secteur juridique années 2001 à 2019.(الملحق رقم 01)

الشكل رقم 3-10: مؤشر الضرائب المرتبطة بإنتاج الصناعات الغذائية خلال الفترة 2001-2019

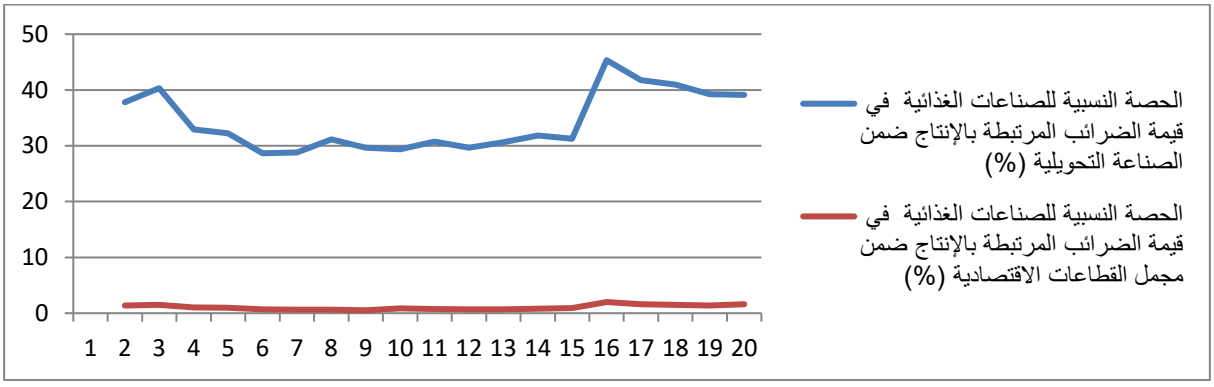

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات من:

- ONS, Compte de production et compte d'exploitation par secteur d'activité et secteur juridique années 2001 à 2019.(الملحق رقم 01)

الشكل رقم 3-11: مؤشر الإسهام النسبي لكل من القطاع العام والخاص في قيمة الضرائب المرتبطة بإنتاج الصناعات الغذائية خلال الفترة 2001-2019

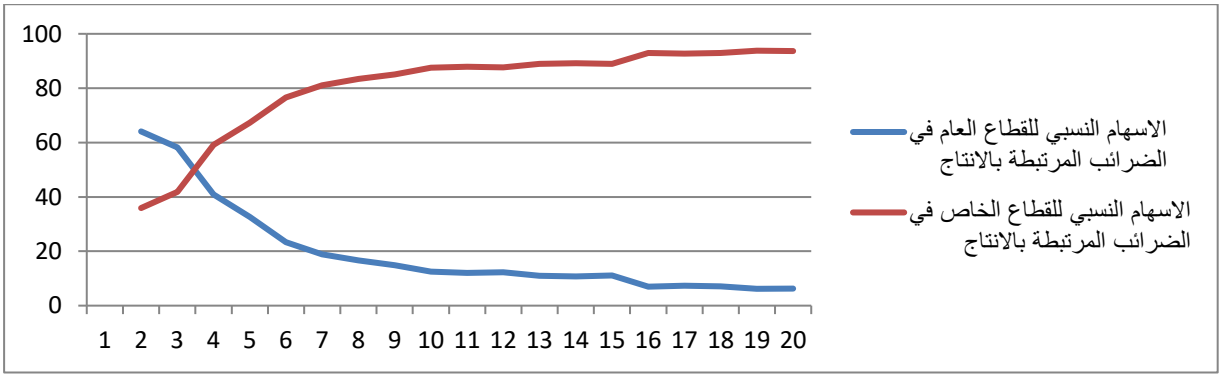

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات من:

- ONS, Compte de production et compte d'exploitation par secteur d'activité et secteur juridique années 2001 à 2019.(الملحق رقم 01)

يوضح لنا الجدول والشكلين أعلاه مساهمة الصناعات الغذائية في تمويل الخزينة العمومية من خلال الضرائب خلال الفترة 2001-2019، حيث نلاحظ أن مساهمة الصناعات الغذائية ضمن مجمل القطاعات الاقتصادية ضعيفة، وسُجلت أعلى نسبة لها سنة 2015 قدرت بـ2 % وأدنى نسبة سُجلت سنة 2008 قدرت 0,54%، كما تراوحت الحصة النسبية للصناعات الغذائية ضمن الصناعة التحويلية في قيمة الضرائب المرتبطة بالإنتاج بين 28,66 % و 45,34 % خلال الفترة المدروسة حيث سجلت أفضل مساهمة سنة 2015 و أدنى مساهمة لها سنة 2005 .كما نلاحظ أن هناك تطور في مساهمة القطاع الخاص بمقابل انخفاض مستمر لمساهمة القطاع العمومي، حيث مثل القطاع الخاص ما نسبته 93,7% من إجمالي مساهمة

الصناعات الغذائية في الضرائب لسنة 2019، الأمر الذي يؤكد سيطرة الخواص على القطاع، وهذا يعود لتبني الدولة إستراتيجية تطوير الصناعات الغذائية من خلال الخواص (بعد خوصصة الشركات الوطنية الناشطة) وتقديم تحفيزات للاستثمار في القطاع.

الفرع الخامس: مؤشر تعويضات العاملين للصناعات الغذائية في الجزائر

يقدم الجدول الموالي تفصيل في تطور قيمة تعويضات العاملين من خلال الحصة النسبية للصناعات الغذائية ضمن فروع الصناعة التحويلية وضمن مجمل القطاعات الاقتصادية، كما يقدم الجدول تفصيلا أكثر عمقا من خلال إظهار الإسهام النسبي لكل من القطاع العام والخاص في تعويضات العاملين في الصناعات الغذائية خلال الفترة 2001-2019:

الجدول رقم 3-22: مؤشر تعويضات العاملين في قطاع الصناعات الغذائية خلال الفترة 2001-2019:

السنوات	قيمة تعويضات العاملين الإجمالية للصناعات الغذائية			الإسهام النسبي للقطاع العام %	الإسهام النسبي للقطاع الخاص %	الحصة النسبية للصناعات الغذائية في قيمة تعويضات العاملين ضمن الصناعة التحويلية (%)	الحصة النسبية للصناعات الغذائية في قيمة تعويضات العاملين ضمن مجمل القطاعات الاقتصادية (%)
	القطاع العام	القطاع الخاص	المجموع				
2001	15996,800	5988,200	21985,000	72,8	27,2	**25,05**	**4,25**
2002	14743,100	7792,900	22536,000	65,4	34,6	**25,56**	**4,03**
2003	14625,000	8693,900	23318,900	62,7	37,3	**25,53**	**3,92**
2004	13946,200	10930,700	24876,900	56,1	43,9	**24,96**	**3,66**
2005	13148,100	12214,700	25362,800	51,8	48,2	**24,03**	**3,48**
2006	11301,100	12862,100	24163,200	46,8	53,2	**22,07**	**2,97**
2007	11501,500	14646,900	26148,400	44,0	56,0	**22,04**	**2,87**
2008	12092,400	16388,500	28480,900	42,5	57,5	**20,89**	**2,75**
2009	11693,100	20687,600	32380,700	36,1	63,9	**21,82**	**2,88**
2010	12108,000	21548,100	33656,100	36,0	64,0	**21,71**	**2,63**
2011	13298,900	23393,900	36692,800	36,2	63,8	**20,30**	**2,58**
2012	13762,400	24989,000	38751,400	35,5	64,5	**21,22**	**2,47**
2013	15059,800	29462,000	44521,800	33,8	66,2	**21,68**	**2,52**
2014	17830,900	32477,500	50308,400	35,4	64,6	**22,80**	**2,70**
2015	16351,800	35562,900	51914,700	31,5	68,5	**21,88**	**2,59**
2016	17674,900	41474,100	59149,000	29,9	70,1	**24,68**	**2,72**
2017	18810,000	44226,500	63036,500	29,8	70,2	**25,13**	**2,79**
2018	17538,400	46927,800	64466,200	27,2	72,8	**24,10**	**2,64**
2019	19197,900	48277,400	67475,300	28,5	71,5	**23,61**	**2,57**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات من:

- ONS, Compte de production et compte d'exploitation par secteur d'activité et secteur juridique années 2001 à 2019.(الملحق رقم 01)

الجدول رقم 3-12: مؤشر تعويضات العاملين في قطاع الصناعات الغذائية خلال الفترة 2001-2019

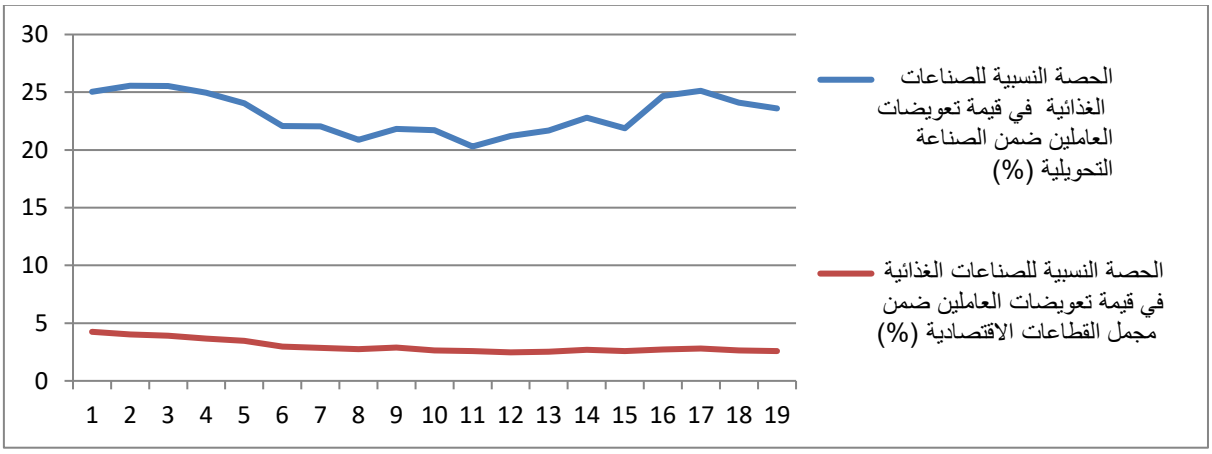

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات من:

- ONS, Compte de production et compte d'exploitation par secteur d'activité et secteur juridique années 2001 à 2019 .(الملحق رقم 01)

الشكل رقم 3-13: مؤشر مساهمة كل من القطاع العام والخاص في تعويضات العاملين في قطاع الصناعات الغذائية خلال الفترة 2001-2019

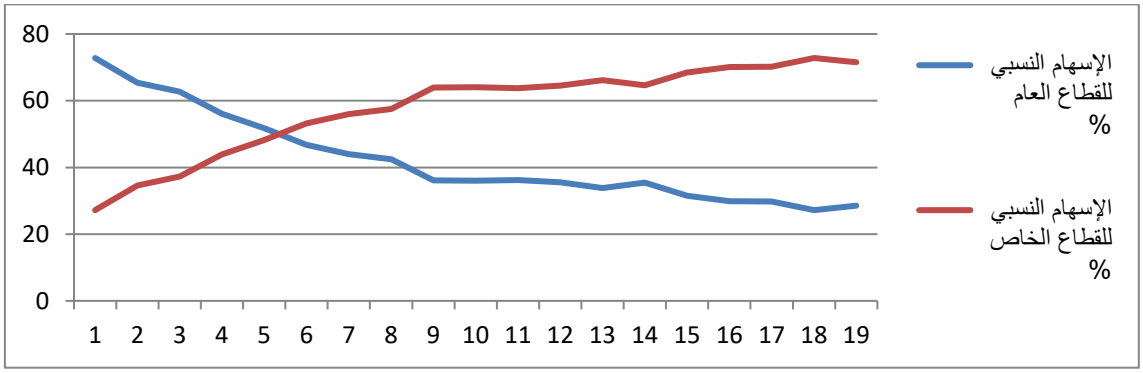

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات من:

ONS, Compte de production et compte d'exploitation par secteur d'activité et secteur juridique années 2001 à 2019 (الملحق رقم 01).

يتبّين لنا من خلال الجدول والشكلين أعلاه أنّ قيمة تعويضات العاملين في القطاع العام في تراجع مستمر حيث بلغت نسبة 72,8 % سنة 2001 لتتراجع إلى ما نسبته 28,5 % سنة 2019 من مجموع الكتلة الأجرية للقطاعات الاقتصادية الوطنية، بالمقابل هناك ارتفاع في قيمة تعويضات العاملين في القطاع الخاص لترتفع من 27,2 % سنة 2001 إلى ما نسبته 71,5% سنة 2019 ، حيث نفسر ذلك بخوصصة المؤسسات العمومية واستلام القطاع الخاص لزمام المبادرة في القطاع، أمّا مساهمة القطاع ككل في الكتلة الأجرية فقد تراجعت من 4.25% سنة 2001 إلى 3.48% سنة 2005 لتواصل التراجع وتستقر نسبيا بين 2.88% و 2.57% خلال العشر سنوات الأخيرة من 2009 إلى 2019، أمّا الحصة النسبية للصناعات الغذائية في قيمة تعويضات العاملين ضمن الصناعة التحويلية فقد تراوحت بين 20 و 25% خلال الفترة المدروسة حيث سُجلت أعلى نسبة

سنة 2017 بـ 25% من قيمة تعويضات العاملين ضمن الصناعة التحويلية ما يفسر بالأهمية الهيكلية للصناعات الغذائية ضمن باقي الصناعات التحويلية في الاقتصاد الجزائري.

الفرع السادس: مؤشر هيكل التكاليف

لا بد قبل أي حديث عن خطط مستقبلية تستهدف التكلفة أو الإنتاج؛ النظر بتمعن في خريطة التكاليف سواء للمؤسسة الواحدة على المستوى الجزئي أو للقطاع الصناعات الغذائية على المستوى الكلي، و يوضح الجدول التالي الإسهام النسبي لعناصر التكلفة في التكاليف الإجمالية للقطاع خلال الفترة 2001-2019:

الجدول رقم 3-23: نسبة عناصر التكلفة من التكاليف الإجمالية للصناعات الغذائية الجزائرية خلال الفترة 2001-2019

السنوات	التكلفة الإجمالية (دج)	نسبة مستلزمات الإنتاج من إجمالي التكاليف (%)	نسبة تعويضات العمال من إجمالي التكاليف (%)	نسبة الاهتلاك من إجمالي التكاليف (%)	نسبة الضرائب المتعلقة بالإنتاج من إجمالي التكاليف (%)
2001	381048,700	89,63	5,77	2,99	1,61
2005	408646,600	89,32	6,21	3,16	1,30
2010	590275,300	90,18	5,70	2,85	1,27
2019	1161453,200	87,76	5,81	4,57	1,86

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات من:

- ONS, Compte de production et compte d'exploitation par secteur d'activité et secteur juridique années 2001 à 2019.(الملحق رقم 01)

من الجدول أعلاه نلاحظ أنّ نسبة مستلزمات الإنتاج تشكل حوالي 89% من التكلفة الإجمالية للإنتاج، هي نسبة كبيرة ومؤشر مهم، حيث أن التكلفة الإجمالية للعملية الإنتاجية للصناعات الغذائية ستتأثر بشكل كبير بارتفاع أسعار وتكلفة المواد الأولية، حيث زيادة قيمة مستلزمات الإنتاج بـ 10% سيؤدي إلى ارتفاع التكلفة الإجمالية بـ 8,9 % ، ونستنتج خضوع الصناعات الغذائية رهنًا للتغيرات في أسعار مستلزمات الإنتاج والتي تتأثر أيضًا بشكل كبير بأسعار المواد الأولية.

أمّا تكلفة عنصر العمل فبلغت 5,7% من إجمالي التكلفة مما يعني أن زيادة تعويضات العمال بنسبة 10% لن يزيد التكلفة الإجمالية سوى بنسبة 0,57% وهذا مؤشر على أن رواتب وأجور العمال ليست السبب الرئيسي في إرهاق الصناعات الغذائية من ناحية ارتفاع التكلفة، وأن الفريق المنادي برفع الأجور يستند لحجة قوية تتمثل في أنه رفع الأجور لن يرفع التكلفة الإجمالية بالشكل الذي يتحدث به الفريق الآخر المناهض لزيادة الأجور, كما أن رفع الأجرة بشكل ممنهج ومدروس ومحفز سيقود لارتفاع الإنتاج والقيمة المضافة حيث أثبتنا سلفاً أن انخفاض الإنتاج يرجع أساسا إلى انخفاض إنتاجية العامل وانخفاض المستوى التقني والتكوين.

مما سبق طرحه فإنه لابد لمتخذي القرار والمؤسسات الصناعية إيجاد حل عملي لمشكلة سيطرة عنصر مستلزمات الإنتاج السلعية وخاصة المواد الأولية على العملية الإنتاجية، وتوزيع الأهمية بشكل نسبي بين عناصر مدخلات الإنتاج وذلك لتمكين قطاع الصناعات الغذائية من التكيّف مع المستجدات المحيطة والظروف الخاصة.

الفرع السابع: مؤشر الميزان التجاري للمنتجات الغذائية

تعتبر مؤشرات التجارة الخارجية من أهم مؤشرات الكفاءة الاقتصادية لأي دولة، كما يعتبر الميزان التجاري أحد أهم هذه المؤشرات للكشف على قدرة الدولة على إنتاج الغذاء وتحقيق إنجازات في التصدير[1]، الجدير بالذكر أنّ الجزائر تعتبر من بين الدول العشر الأوائل المستوردة للمنتجات الغذائية في العالم، الأمر الذي يكشف عمق التبعية الغذائية التي تعاني منها الجزائر وما يؤكد عجز وعدم فاعلية الجهاز الإنتاجي، حيث تلجأ الجزائر سنويا إلى الاستيراد لتغطية هذا العجز، فبالإضافة للنمو المتزايد في الكميات المستوردة توسعت دائرة الاستيراد لتشمل منتجات كانت الجزائر تشتهر بإنتاجها في وقت ليس بالبعيد[2]، يوضح الجدول التالي الميزان التجاري للمنتجات الغذائية بين سنتي 2007 و 2017.

الجدول رقم 3-24: الميزان التجاري للمنتجات الغذائية الجزائرية خلال الفترة 2007-2017:

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الواردات	4954	7813	5863	6058	9850	9022	9580	11005	-	8223	8437
الصادرات	88	119	113	315	355	315	402	323	184,12	280,3	302,5
الميزان التجاري	-4866	-7694	-5750	-5743	-9495	-8707	-9178	-10682	-	-79427	-8134,5
تغطية الواردات الغذائية بالصادرات (%)	**1,77**	**1,52**	**1,92**	**5,19**	**3,60**	**3,49**	**4,19**	**2,93**	**-**	**3,40**	**3,58**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات

- L'agence national de développement de l'investissement, évolution des produits importes par l'Algerie/ par groupe d'utilisation, date de navigation le 19/07/2020, disponible au lien suivant http://www.andi.dz/index.php/fr/statistique/bilan-du-commerce-exterieur

- الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام نتائج 2015-2017، رقم 48، نشرة 2018، تطور صادرات السلع، ص53.

[1] قصوري ريم، **الأمن الغذائي والتنمية المستدامة (دراسة حالة الجزائر)**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، تخصص إقتصاد التنمية، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، 2011-2012، ص 159.

[2] علي بوخالفة، مرجع سبق ذكره، ص 198.

الشكل رقم 3-14: الميزان التجاري للمنتجات الغذائية الجزائرية خلال الفترة 2007-2017:

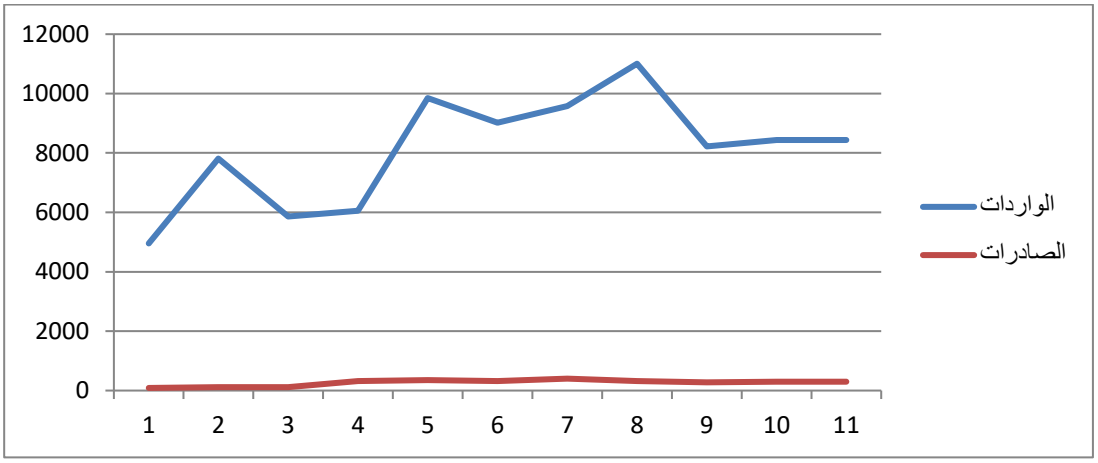

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات:

- L'agence national de développement de l'investissement, évolution des produits importes par l'Algerie/ par groupe d'utilisation, date de navigation le 19/07/2020, disponible au lien suivant http://www.andi.dz/index.php/fr/statistique/bilan-du-commerce-exterieur
- الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام نتائج 2015-2017، رقم 48، نشرة 2018، تطور صادرات السلع، ص53.

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه العجز الهيكلي وحدة التبعية التي تعاني منها الجزائر في مجال الغذاء من خلال الارتفاع المستمر للواردات الغذائية مع ارتفاع متواضع في حجم الصادرات لم يغطي في أحسن حالاته سوى 5,19 % من الطلب، حيث ارتفعت قيمة الواردات من 4954 مليون دولار سنة 2007 إلى ما قيمته 11005 مليون دولار سنة 2014، وهي أعلى قيمة للواردات من السلع الغذائية سجلتها الجزائرية ، لتنخفض مجددا سنة 2016 بما قيمته 8223 مليون دولار (نتيجة سياسة التقشف التي انتهجتها الدولة بتخفيض الواردات)، وتعود للارتفاع من جديد بقيمة 8437 مليون دولار سنة 2017 وذلك لعدة أسباب من بينها انخفاض قيمة الدينار الجزائري، كما تؤكد المعطيات أن المنتجات المستوردة عبارة عن مواد أساسية ذات الاستهلاك واسع النطاق على غرار الحبوب، الحليب، البقوليات، البن والشاي، حيث هذه المنتجات تشكل حوالي 78% من الواردات الغذائية للجزائر إجمالا[1]، كما أنّ تغطية الواردات الغذائية بالصادرات لم تتجاوز في أحسن أحوالها نسبة 5,19% سنة 2010 لتنخفض إلى ما نسبته 3,58% سنة 2017.

إن كانت الجزائر خلال مسيرتها التنموية اعتمدت على استيراد المواد الأولية وكذا السلع الغذائية الجاهزة، إلا أن في المرحلة الحالية حققت تطورا ملحوظا وأصبحت تنتج بعض المنتجات في الوطن كالسميد والدقيق والسكر والحليب ومشتقاته والزيت

[1] علي بوخالفة، مرجع سبق ذكره، ص 199.

والطماطم المصبرة، لكن التصدير معدوم بسبب عدم تغطية متطلبات السوق الوطنية[1]، ويمكن أن نلمس هذا التطور من خلال بعض المؤشرات كالمساهمة في الإنتاج الخام والقيمة المضافة والتشغيل ...

نستنتج من قراءة الميزان التجاري للصناعات الغذائية في الجزائر ضعف تنافسية الصناعات الغذائية الجزائرية أمام المنتجات الأجنبية، كما يؤدي تغطية الاحتياج من السلع الغذائية عن طريق الاستيراد إلى استنزاف احتياطيات الدولة من النقد الأجنبي، حيث اضطرت الجزائر لمواجهة عجزها التجاري الهيكلي إلى تخفيض قيمة عملتها الوطنية أملا في كبح جماح الواردات وتحفيز الصادرات، بهدف إعادة التوازن إلى موازينها التجارية لكن ذلك خلف معدلات تضخم كبيرة دون أن تتمكن الدولة من رفع حجم صادراتها بسبب ارتفاع أسعار المواد الأولية والتجهيزات المستوردة التي تدخل في عملية الإنتاج ما دفع الاقتصاد الجزائري إلى الدخول في ركود تضخمي و ارتفاعا للأسعار مصحوبا بركود في الإنتاج ومعدلات بطالة مرتفعة.

الفرع الثامن: مؤشر صادرات الصناعات الغذائية

تسعى الدول عبر سياساتها الاقتصادية إلى رفع تنافسية صادراتها في الأسواق الخارجية، سنحاول من الجدول الموالي تتبع تطور صادرات الجزائر خلال الفترة 2012-2018، كما يقدم تفصيلا من خلال إظهار الحصة النسبية للأغذية والمشروبات من صادرات الجزائر خلال الفترة 2012-2018:

الجدول رقم 3-25: تطور أهم صادرات السلع الجزائرية خلال الفترة 2012-2018:

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الأغذية والمشروبات	24477,9	32300,7	26179	23723,3	36118	38984,6	44116,5
التموين الصناعي غير المذكورة في مكان آخر	131997,1	124219	180190,3	171539,9	156436,4	165511,9	286722
المازوت و زيوت التشحيم	5527736,5	5057546,9	4709622,4	3339435,1	3080035,2	3714143,9	4548111,3
آلات ومواد التجهيز الأخرى	1490,2	1106,7	856	733,7	1444,4	1319	2589,6
عتاد النقل وقطع الغيار	1027,8	1108,8	251,1	1103,5	177,1	2338,7	1191,3
مواد استهلاكية غير مذكورة في مكان آخر	639,9	817,6	499,2	651,1	3417,5	5994,9	6547,9
مواد غير مذكورة في مكان آخر	0	0	0	0,2	87,8	2,7	0
المجموع	5687369,4	5217099,7	4917598	3537186,8	3277716,4	3928295,7	4889278,6
الحصة النسبية للأغذية والمشروبات من الصادرات %	**0,43**	**0,62**	**0,53**	**0,67**	**1,10**	**0,99**	**0,90**
نسبة تطور تصدير الأغذية والمشروبات %	-	**31,96**	**-18,95**	**-9,38**	**52,25**	**7,94**	**13,16**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات:

[1] زرقين عبود، فوزي عبد الرزاق، اشكالية الاستثمار في قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر، **مجلة البحوث الاقتصادية والمالية JEFR**، جامعة أم البواقي، الجزائر، المجلد 01، العدد 01، جوان 2014، ص159.

- الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، نشرة رقم 45، 2015، ص 58.
- الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام (نتائج 2015-2017)، نشرة رقم 48، 2018، ص 53.
- الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام (نتائج 2016-2018)، نشرة رقم 49، 2021، ص 54.

ويوضح الشكل التالي تطور مؤشر صادرات السلع الغذائية خلال الفترة 2012-2018:

الشكل رقم 3-15: مؤشر صادرات السلع الغذائية خلال الفترة 2012-2018:

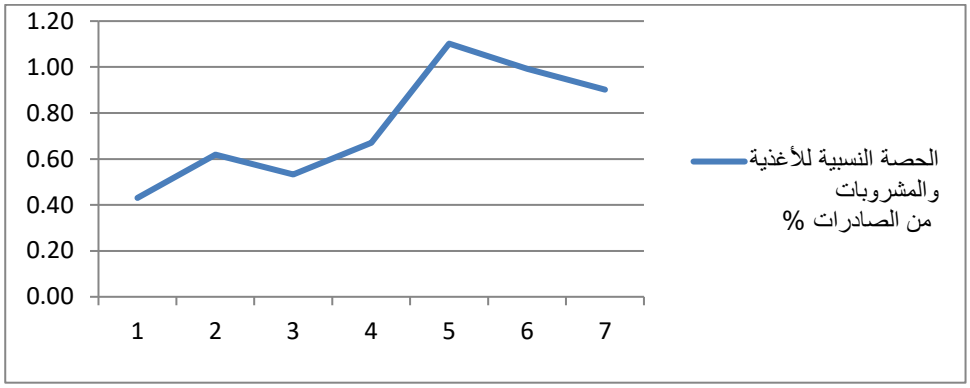

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستعانة بالبيانات التالية:

- الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، نشرة رقم 45، 2015، ص 58.
- الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام (نتائج 2015-2017)، نشرة رقم 48، 2018، ص 53.
- الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام (نتائج 2016-2018)، نشرة رقم 49، 2021، ص 54.

سجل مؤشر صادرات الجزائر من السلع الغذائية تطورا في الحصة النسبية لصادرات الجزائر الإجمالية، حيث ارتفع المؤشر من 0,43 % سنة 2012 إلى 1,10 % سنة 2016، ثم ليتراوح بين 0,90 % و 0,99 % سنتي 2017 و 2018 على التوالي، كما يوضح الشكل التالي نسبة تطور تصدير الأغذية والمشروبات للجزائر خلال الفترة 2012-2018 بما يعكس لنا وتيرة التطور الحاصلة في قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر:

الشكل رقم 3-16: مؤشر تطور تصدير الأغذية والمشروبات للجزائر خلال الفترة 2012-2018

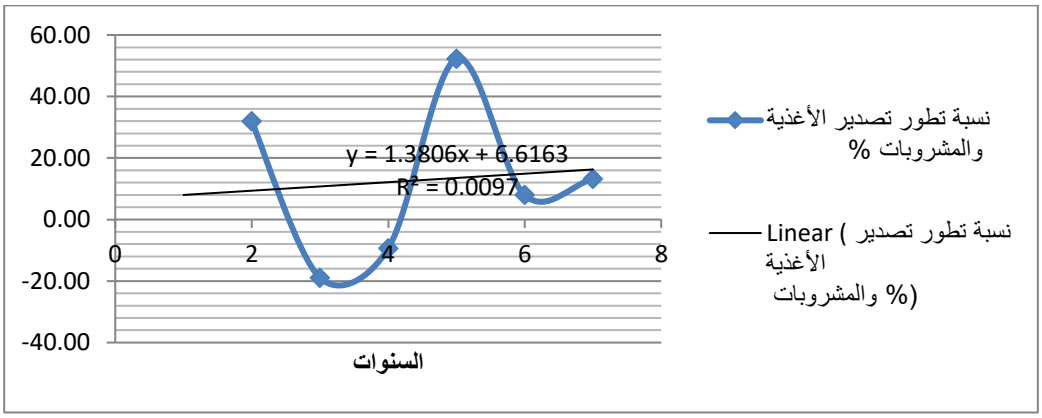

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستعانة بالبيانات التالية:

- الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، نشرة رقم 45، 2015، ص 58.

- الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام (نتائج 2015-2017)، نشرة رقم 48، 2018، ص 53.
- الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام (نتائج 2016-2018)، نشرة رقم 49، 2021، ص 54.

نلاحظ من الشكل أعلاه أن تطور تصدير المنتجات الغذائية يسير بوتيرة متذبذبة حيث حقق أعلى نسبة لتطور صادراته سنة 2015 بتقدم نسبته 52,25 % عن سنة 2014، ثم سجل المؤشر نسبة تطور قدرها 7,94 % و 13,16 % سنتي 2017 و 2018 على التوالي، فيما سجل المؤشر تراجعا خلال سنتي 2013 و 2014 بما قيمته 18,25- % و 9,38- % على التوالي.

ويوضح الجدول التالي أهم المنتجات الغذائية المصدرة خلال الفترة 2012-2018 مع تقديم تفصيل في نسبة تطور الكمية المصدرة وقيمة التصدير لكل منتج من المنتجات:

الجدول رقم 3-26: أهم المنتجات الغذائية المصدرة خلال الفترة 2012-2018

وحدة الكمية: مليون طن

وحدة القيمة: مليون دينار جزائ

		2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
تمور	الكمية	20438,8	20789,2	26001,1	28644,9	31109,2	46140,9	56596,8
	القيمة	2032,1	2369,7	3124,9	3482	4109,6	5693,4	7555,2
نسبة تطور	الكمية	/	**1,71**	**25,07**	**10,17**	**8,60**	**48,32**	**22,66**
نسبة تطور	القيمة	/	**16,61**	**31,87**	**11,43**	**18,02**	**38,54**	**32,70**
خمور	الكمية	420,8	211	268,5	208,9	228,4	260,1	253,6
	القيمة	94,2	52,1	77,6	60,5	70,3	63,6	89,1
نسبة تطور	الكمية	/	**-49,86**	**27,25**	**-22,20**	**9,33**	**13,88**	**-2,50**
نسبة تطور	القيمة	/	**-44,69**	**48,94**	**-22,04**	**16,20**	**-9,53**	**40,09**
سكر القصب	الكمية	313384,2	474610,1	476486,5	372830,4	472401,9	499062,3	648184,9
	القيمة	16127,3	21601,9	18377,7	15050,8	25326	25016,5	27204
نسبة تطور	الكمية	/	**51,45**	**0,40**	**-21,75**	**26,71**	**5,64**	**29,88**
نسبة تطور	القيمة	/	**33,95**	**-14,93**	**-18,10**	**68,27**	**-1,22**	**8,74**
مياه معدنية ومشروبا ت غير كحولية	الكمية	45293,6	45412,7	25989,4	22450,5	13653,3	27162,1	32744,4
	القيمة	2420,2	2685,2	1242,9	957,3	728,7	1446,9	2020,9
نسبة تطور	الكمية	/	**0,26**	**-42,77**	**-13,62**	**-39,18**	**98,94**	**20,55**
نسبة تطور	القيمة	/	**10,95**	**-53,71**	**-22,98**	**-23,88**	**98,56**	**39,67**
عجائن غذائية	الكمية	6287,1	5518,7	8738,5	9622,9	6851,7	8001,9	6323,2
	القيمة	586,4	520,7	985	570,9	473,7	537,7	439,6
نسبة تطور	الكمية	/	**-12,22**	**58,34**	**10,12**	**-28,80**	**16,79**	**-20,98**
نسبة تطور	القيمة	/	**-11,20**	**89,17**	**-42,04**	**-17,03**	**13,51**	**-18,24**
زبادي	الكمية	1798,4	4200,2	2981,6	2136,3	300,6	349,8	1341,3
	القيمة	160,5	373,5	307,3	216,9	31,2	35,9	161,3
نسبة تطور	الكمية	/	**133,55**	**-29,01**	**-28,35**	**-85,93**	**16,37**	**283,45**
		/	**132,71**	**-17,72**	**-29,42**	**-85,62**	**15,06**	**349,30**

نسبة تطور	القيمة							

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستعانة بالبيانات التالية:

- الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، نشرة رقم 45، 2015، ص 54.
- الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام (نتائج 2015-2017)، نشرة رقم 48، 2018، ص 55.
- الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام (نتائج 2016-2018)، نشرة رقم 49، 2021، ص 54.

وتوضح الأشكال التالية اتجاه و وتيرة تطور كمية وقيمة التصدير لأهم المنتجات الغذائية المصدرة خلال الفترة 2012-2018:

الشكل رقم 3-17: مؤشري نسبة تطور كمية وقيمة التصدير لأهم المنتجات الغذائية المصدرة خلال 2012-2018

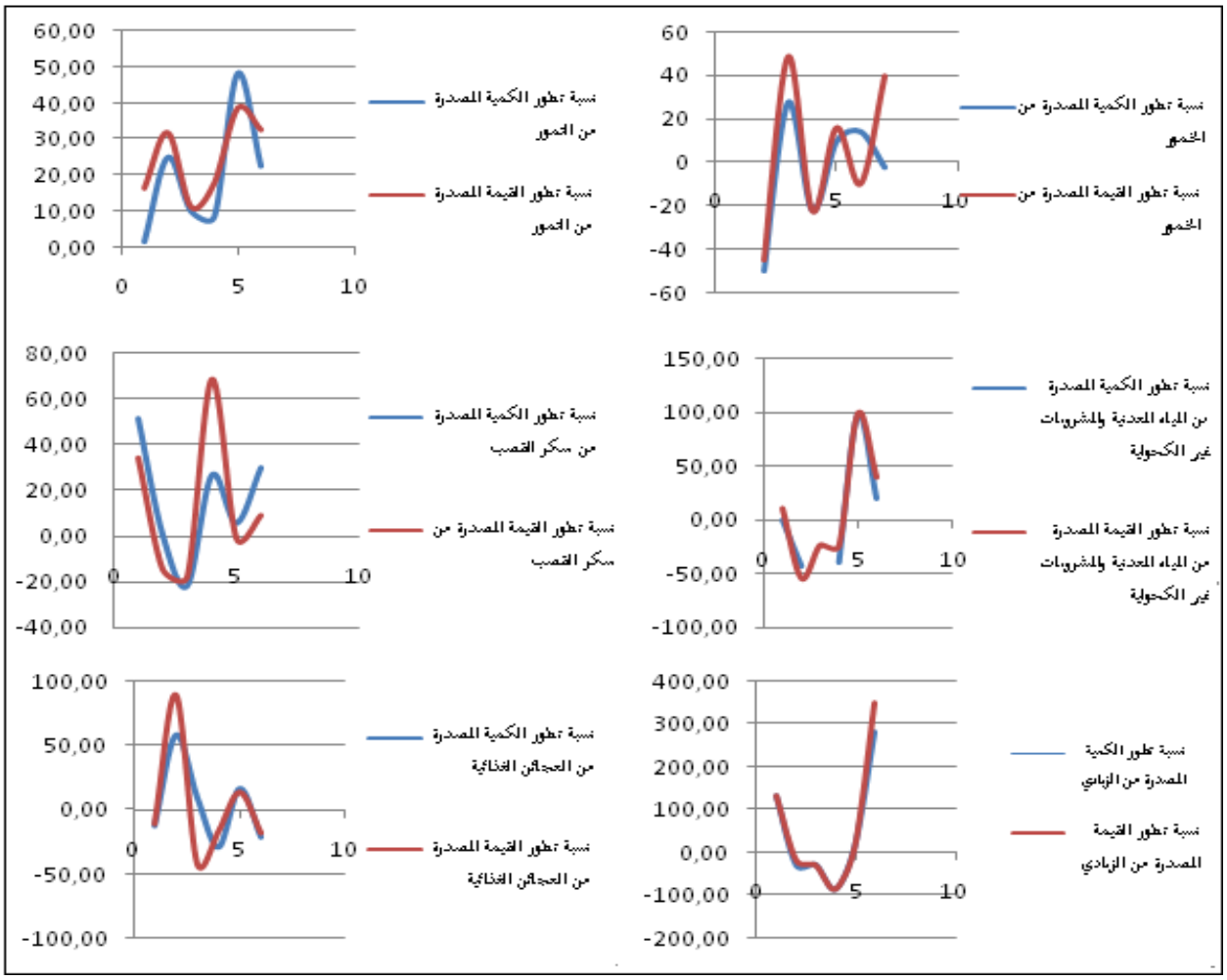

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستعانة بالبيانات التالية:

- الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، نشرة رقم 45، 2015، ص 54.
- الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام (نتائج 2015-2017)، نشرة رقم 48، 2018، ص 55.
- الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام (نتائج 2016-2018)، نشرة رقم 49، 2021، ص 54.

و يوضح الجدول التالي نسب قيم التصدير لأهم السلع الغذائية خلال الفترة 2012-2018 :

الجدول رقم 3-27:الإسهام النسبي لقيم لأهم المنتجات الغذائية المصدرة خلال الفترة 2012-2018

الوحدة: مليون دينار جزائري

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
مجموع قيمة تصدير السلع الغذائية	21420,7	27603,1	24115,4	20338,4	30739,5	32794	37470,1
نسبة التمور	9,49	8,58	12,96	17,12	13,37	17,36	20,16
نسبة الخمور	0,44	0,19	0,32	0,30	0,23	0,19	0,24
نسبة سكر القصب	**75,29**	**78,26**	**76,21**	**74,00**	**82,39**	**76,28**	**72,60**
نسبة المياه المعدنية والمشروبات غير الكحولية	11,30	9,73	5,15	4,71	2,37	4,41	5,39
نسبة العجائن الغذائية	2,74	1,89	4,08	2,81	1,54	1,64	1,17
نسبة الزبادي	0,75	1,35	1,27	1,07	0,10	0,11	0,43

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستعانة بالبيانات التالية:

- الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، نشرة رقم 45، 2015، ص 54.
- الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام (نتائج 2015-2017)، نشرة رقم 48، 2018، ص 55.
- الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام (نتائج 2016-2018)، نشرة رقم 49، 2021، ص 54.

الشكل رقم 3-18: الإسهام النسبي لأهم المنتجات الغذائية المصدرة لسنة 2018

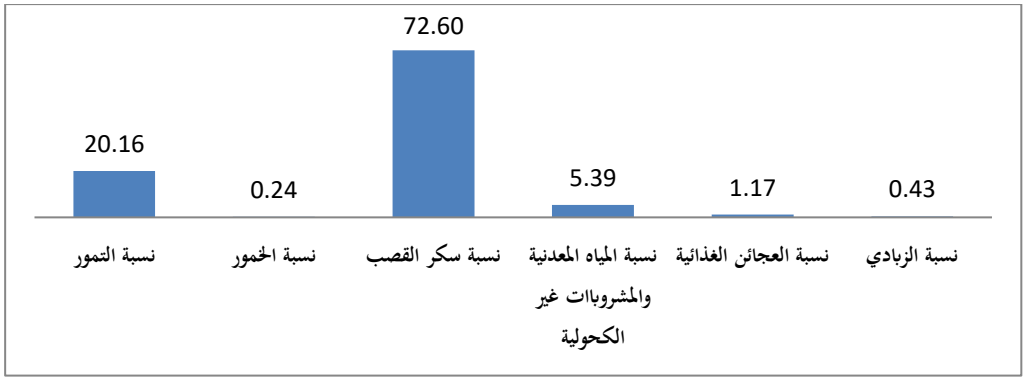

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستعانة بالبيانات التالية:

- الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، نشرة رقم 45، 2015، ص 54.
- الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام (نتائج 2015-2017)، نشرة رقم 48، 2018، ص 55.
- الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام (نتائج 2016-2018)، نشرة رقم 49، 2021، ص 54.

نستنتج من الجدول أعلاه أن أكثر ما تصدر الجزائر من السلع الغذائية هي سكر القصب حيث تتعدى نسبة القيمة المصدرة عتبة 70% خلال الفترة المدروسة، لتحل بعدها في الأهمية تصدير التمور التي تشكل ما يفوق 20% من القيمة المصدرة من السلع الغذائية، ثم تليها المياه المعدنية والمشروبات غير الكحولية بنسبة 5,39 % لتحل بالمرتبة الرابعة العجائن الغذائية بنسبة 1,17 % ثم الزبادي بنسبة 0,43 %، أمّا نسبة الخمور 0,24 % ، كما يمكننا تقديم بعض الاستنتاجات بخصوص السلع الغذائية المصدرة كما يلي:

- شهد فرع التمور تطورا كبيرا في الكمية المصدرة من هته المادة حيث بلغت نسبة تطور الكمية المصدرة إلى حوالي 48% خلال سنة واحدة (2017)، كما حقق سنة 2018 قرابة 22,66 % في تطور في الكمية المصدرة من التمور.
- بلغ تطور الكمية المصدرة من القصب السكري خلال سنة 2013 قرابة 51,45 % محققا أعلى نسبة تطور خلال فترة الدراسة، كما حقق خلال سنة 2017 نسبة تطور في الكمية المصدرة قاربت 26,71 % و قرابة 30% سنة 2018 محققا أيضا تقدما في قيمة المصدر من هته السلعة بالتوازي مع الكمية المصدرة.
- حقق فرع المياه المعدنية والمشروبات غير الكحولية تطورا في الكمية المصدرة خلال سنة 2017 وتطورا قارب 99% خلال سنة واحدة ثم سنة 2018 ، حيث حقق تطورا قدره 20,55 % مع تسجيل تطور في قيمة المصدر من هته المواد ما ينبئ بتطور كبير في هته الشعبة خلال السنوات القادمة.
- حققت شعبة العجائن الغذائية تطورا في الكمية المصدرة سنة 2014 بتطور قدره 58,34 % مع تطور في قيمة التصدير قاربت 90% ، أمّا باقي السنوات فالكمية المصدرة متذبذبة بين الارتفاع سنة و الانخفاض السنة التي تليها ممّا قد ينم عن صعوبات في هته الشعبة.
- بلغت نسبة تطور الكمية المصدرة من الزبادي سنة 2013 قرابة 133,55 % و في قيمة التصدير قرابة 132.71% ، من ثم سجلت تراجعا حادا في الكمية المصدرة وصل 85.93- % سنة 2016 ، ثم سنة 2017 سجل تقدما في الكمية المصدرة قاربت 16.37% وسنة 2018 محققا تطورا في الكمية المصدرة قاربت 283.45% و تطورا في القيمة المصدرة من هته السلعة بحوالي 349.30% لكن الكمية المصدرة بعيدة عن المستويات المحققة سنة 2013 أين سجلت أعلى كمية مصدرة خلال فترة الدراسة.

الفرع التاسع: مؤشر واردات الجزائر من السلع الغذائية

يقدم الجدول الموالي تطور واردات الجزائر من السلع الغذائية خلال الفترة 2012-2018، كما يقدم تفصيلا من خلال إظهار الإسهام النسبي للمواد الأساسية المخصص منها للصناعة وكذا الاستهلاك، كما يظهر الحصة النسبية من واردات الجزائر من المواد الغذائية التي دخلت عليها تعديلات المخصص منها للاستهلاك وكذا الصناعة خلال الفترة 2012-2018:

الجدول رقم 3-28: مؤشر واردات الجزائر من السلع الغذائية خلال الفترة 2012-2018

الوحدة: مليون دينار جزائري

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
مجموع ما تستورد الجزائر من سلع	3907071,9	4368548,4	4719708,3	5193459,7	5154776,8	5111297,6	5403233
نسبة السلع الغذائية المستوردة من مجموع ما تستورد الجزائر	**15,90**	**15,04**	**14,34**	**15,20**	**15,13**	**16,48**	**16,05**
نسبة المواد الأساسية الخاصة بالصناعة من مجموع ما تستورد الجزائر	5,23	5,12	4,95	5,81	5,12	5,18	5,80
نسبة المواد الأساسية الخاصة بالاستهلاك من مجموع ما تستورد الجزائر	1,62	1,56	0,18	1,63	1,57	1,40	1,20
نسبة المواد دخلت عليها تعديلات الخاصة بالصناعة من مجموع ما تستورد الجزائر	4,83	4,30	4,25	3,51	4,23	5,34	4,91
نسبة المواد التي دخلت عليها تعديلات الخاصة بالاستهلاك من مجموع ما تستورد الجزائر	4,22	4,06	4,96	4,25	4,21	4,55	4,14

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستعانة بالبيانات التالية:

- الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، نشرة رقم 45، 2015، ص 57.
- الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام (نتائج 2015-2017)، نشرة رقم 48، 2018، ص 52.
- الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام (نتائج 2016-2018)، نشرة رقم 49، 2021، ص 53.

يتضح من الجدول أعلاه أنّ واردات الجزائر من السلع الغذائية خلال الفترة 2012-2018 تشكل قرابة 15% من مجمل واردات الجزائر، حيث حوالي 6% من هذه الواردات عبارة عن مواد أساسية خاصة بالصناعة، وقرابة 4% عبارة عن مواد دخلت عليها تعديلات خاصة بالصناعة، وحوالي 4% هي مواد دخلت عليها تعديلات خاصة بالاستهلاك، و حوالي 1% عبارة عن مواد أساسية خاصة بالاستهلاك.

المطلب الثاني: تحليل محددات القدرة التنافسية لقطاع الصناعات الغذائية وفق نموذج Brinkman

يعتبر نموذج Brikman أنسب نموذج لتحليل محددات القدرة التنافسية للصناعات الغذائية، حيث يعتبر Goerge Brikman أنّ القدرة التنافسية هي نتيجة مجموعة من العوامل الوطنية والدولية، حيث فرق بين محدداتها على المستوى الوطني ومحدداتها على المستوى الدولي وهو ما سنقوم بدراسته فيما يلي:

الفرع الأول: محددات القدرة التنافسية لقطاع الصناعات الغذائية على المستوى الوطني

أولا: تخصيص الموارد: تعتبر الموارد الطبيعية والعنصر البشري أهم مورد في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة،كما وتعتمد الصناعات الغذائية بالدرجة الأولى على مخرجات القطاع الزراعي باعتباره من أهم القطاعات الإنتاجية المحركة لنشاط الصناعات الغذائية، حيث أنّ توفير المواد الأولية بالكم والنوعً يعمل على تخفيض تكلفة الإنتاج الصناعي، والجدير بالذكر أنّ المواد الأساسية والمواد التي دخلت عليها تعديلات الخاصة بالصناعة تشكل من 10 إلى 11 % من مجوع ما تستورد الجزائر، حيث كما أسلفنا الذكر سابقا فالصناعات الغذائية الجزائرية تعتمد بشكل أساسي على الاستيراد للتزود بالمواد الأولية في العديد من فروعها على غرار صناعة السكر والحلويات، صناعة الزيوت والدهون، صناعة العجائن الغذائية والطحين الصلب والليّن....الخ بنسبة تغطية تعدّت 50% في العديد من فروعها، كما تؤكد الدراسات السابقة أنّه لضمان استمرارية الإمداد بالمواد الأولية للصناعات الغذائية لابد من وجود تكامل بين القطاعين الزراعي والصناعي باعتبار أنّ قطاع الزراعة في الجزائر يملك إمكانيات هائلة باستطاعتها تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء، حيث تشكل مساحة الأراضي القابلة للزراعة حوالي 17% من إجمالي المساحة الكلية، أي حوالي 41,43 مليون هكتار ولا يستغل منها سوى 18% من المساحة القابلة للزراعة[1]، و 82% منها متروكة عرضة لظاهرة التصحر، حيث هذا القطاع يعاني عديد المعوقات التي تحول دون تطوره على غرار المشاكل التسويقية والمشاكل المتعلقة بالتصدير بالإضافة لمشاكل الموارد البشرية[2].

كما يعتبر المورد البشري من أهم محددات خلق الميزة التنافسية ورفع القدرة التنافسية للمؤسسة، ولطالما سجلت الجزائر أداءً ضعيفا في مؤشر كفاءة أسواق العمل وحلت أواخر الترتيب العالمي في تقارير التنافسية العالمية الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي والمعهد الدولي للتنمية الإدارية، فرغم الاستثمارات الضخمة للدولة الجزائرية في مجال التعليم والتدريب إلاّ أنّ مخرجات هذا النظام لطالما كانت مخيبة للتطلعات، حيث حلت الجزائر في مؤشر كفاءة أسواق العمل في التقرير العالمي للتنافسية بالمركز 134 سنة 2018[3].

يعتبر تنمية المورد البشري من أهم الرهانات التي أدركت المنظمات أهميتها في تحقيق أهدافها، باعتباره أحد أهم مصادر قوة المؤسسات، كما تعتبر الإستراتيجية الصناعية أنّ المورد البشري هو أساس نجاح كل سياسة صناعية، باعتباره عاملا مشجعا لامتصاص التكنولوجيات وعصرنة الصناعات[4]، حيث الاستثمار في المورد البشري بتكوينهم وتدريبهم وتطوير مهاراتهم يجعلهم في أتم الجاهزية للتأقلم مع التطورات التي تفرضها البيئة، كما أنّ استقطاب الكفاءات والخبرات البشرية المتخصصة في مختلف المجالات يخلق بيئة ابتكارية تعزز القدرة التنافسية للمنظمة[5]، كما تجدر الإشارة إلى أنّ قطاع الصناعات الغذائية أحد قطاعات التوظيف التي

---

1 صادق هادي و عمار عماري، **مجلة الحقوق والعلوم الانسانية**، العدد الاقتصادي 30 (02)، جامعة الجلفة الجزائر، ص 282

2 جبار هاجر، تقييم القطاع الزراعي في الجزائر، **مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات**، العدد 14، ديسمبر 2018، الجزائر، ص65.

3 المعهد الدولي للتنمية الإدارية و المنتدى الاقتصادي العالمي، **تقرير التنافسية العالمية لسنة 2018**.

4 قوريش نصيرة، أبعاد وتوجهات استراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، جامعة الشلف الجزائر،المجلد 04، العدد 05، ص 102.

5 ندى جودة حسين، **التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية كمدخل لتعزيز القدرات التنافسية**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، إدارة الأعمال، كلية التجارة، جامعة بنها، مصر، ص 215.

تستوعب أعدادا كبيرة من العمالة باعتبارها صناعة كثيفة عنصر العمل، حيث توظف ما يزيد عن 160 ألف عامل 86% منهم في القطاع الخاص.

ثانيا:التكنولوجيا: إنّ الهدف الأسمى من تطوير تقنية الصناعة الغذائية هي توفير شروط لسلامة صحة الإنسان، حيث استخدمت الجزائر عدة آليات لترقية الصناعة عامة والصناعات الغذائية على وجه الخصوص متبعة مقاربة مرافقة المؤسسات من خلال الحاضنات التكنولوجية والأقطاب التكنولوجية، وكذا المراكز التقنية الصناعية التي تساهم في ترقية الابتكار وتحسين تنافسية المؤسسات الصناعية من خلال القيام بأعمال البحث والتطوير للمؤسسات التي يتعذر عليها الإنفاق في مجالات الابتكار.

كما وتقوم كبرى شركات التصنيع الغذائي بتخصيص جزء كبير من مواردها المالية نحو الاستثمار في التكنولوجيا بهدف تحقيق جودة المنتج، وذلك ضمن نطاقات سعرية مناسبة تضمن مستويات تنافسية جيدة.

تعتبر تقنيات الذكاء الاصطناعي في الصناعات الغذائية هو الاتجاه الجديد للشركات العالمية في صناعة منتجات غذائية صحية تلبي أذواق كافة المستهلكين، كما أنّ استخدام التقانات الحيوية للغذاء والتوسع في تطبيق منجزات التقانات الحيوية والهندسة الوراثية أدى إلى تطور كبير في مجال الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني وتوفير الغذاء وتحسينه[1].

ساهم التغير التكنولوجي للصناعات الغذائية بتطبيق عدة ابتكارات سواء في عمليات الإنتاج أو في المنتجات أو في أساليب تنظيم الإنتاج والتوزيع، كما أدى التطور التكنولوجي في مجال الصناعات الغذائية إلى إنتاج أغذية معدلة وراثيا تزرع في 25 بلد حول العالم معظمها في شرق آسيا و أمريكا من خلال تعديل طبيعة الغذاء وإدراج مكونات ومضافات في تركيبة الأغذية، أمّا بالنسبة للجزائر فقد حضر المشرع الجزائري استخدام النباتات المعدلة وراثيا في مجال الغذاء سواء تعلق بالإنتاج أو التوزيع أو التسويق أو حتى استيرادها، وهو ما ورد في قرار وزارة الفلاحة الصادر في 23 نوفمبر 1993 المتعلق بالتنظيم الخاص بالبذور والشتائل، وهذا تطبيقا للقانون 05-03 الصادر في 06 فيفري 2005 المتعلق بالبذور والشتائل وحماية الحيازة النباتية[2]، كما حدد المشرع الجزائري شروط وكيفيات استعمال المضافات الغذائية الموجهة للاستهلاك البشري في الفقرة الثالثة من المادة 03 من المرسوم التنفيذي 12-214 الصادر في 15 ماي 2012[3]، وفي المادة 05 من نفس المرسوم حيث حدد مبررات استخدام المضافات الغذائية والمجالات التي يتم من خلالها إدراج هذه الأخيرة في الأغذية الموجهة للاستهلاك البشري وشروط استخدامها[4].

---

[1] هاني الضمور، أهمية البحوث والتطوير للمنتجات الغذائية، **مجلة التقييس الخليجي (متخصصة تصدر عن هيئة التقييس لدول مجلس التعاون)**، 28 أكتوبر 2020، https://gsomagazine.com/the-importance-of-research-and-development-of-food-products/

[2] القانون 05-03 الصادر في 06 فيفري 2005 الموافق لـ 27 ذي الحجة 1425 هـ المتعلق بالبذور والشتائل وحماية الحيازة النباتية،الجريدة الرسمية عدد 11 سنة 2005.

[3] المادة رقم 03 من المرسوم التنفيذي رقم 12-214 الصادر في 15 ماي 2012 الموافق لـ 23 جمادى الثاني 1433 هـ الذي يحدد شروط وكيفيات استعمال المضافات الغذائية الموجهة للاستهلاك البشري، **الجريدة الرسمية** رقم 30 الصادرة في 16 ماي 2012.

[4] المادة رقم 05 من المرسوم التنفيذي رقم 12-214 الصادر في 15 ماي 2012 الموافق لـ 23 جمادى الثاني 1433 هـ الذي يحدد شروط وكيفيات استعمال المضافات الغذائية الموجهة للاستهلاك البشري، **الجريدة الرسمية** رقم 30 الصادرة في 16 ماي 2012.

ثالثا:الإنتاجية: تعتبر الإنتاجية مقياس لفعالية مصنع أو نظام في تحويل المدخلات إلى منتجات ذات قيمة، وتُحسب الإنتاجية عن طريق قسمة متوسط الإنتاج خلال فترة زمنية محددة على إجمالي التكاليف أو قيمة المدخلات المستهلكة في تلك الفترة التي تشمل تكلفة رأس المال والطاقة والآلات والعمال[1]، و يوضح الجدول التالي تطور الإنتاجية الكلية لقطاع الصناعات الغذائية خلال الفترة 2001-2019:

الجدول رقم 3-29 : تطور الإنتاجية الكلية لقطاع الصناعات الغذائية خلال الفترة 2001-2019

	المخرجات (قيمة الانتاج)	المدخلات (تكاليف الإنتاج)	الإنتاجية الكلية
2001	450436,900	381048,70	1,18
2005	503413,900	408646,60	1,23
2010	746426,000	590275,30	1,26
2015	1158484,500	902662,50	1,28
2019	1464000,600	1161453,20	1,26

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستعانة بالمعطيات من:

ONS, Compte de production et compte d'exploitation par secteur d'activité et secteur juridique années 2001 à 2019. (الملحق رقم 01)

نقرأ من خلال الجدول أعلاه أنّ كل 1 دينار جزائري تم صرفه ينتج 1,26دج من المنتجات، أي أنّه لإنتاج وحدة واحدة (الوحدة المنتجة قيمتها 126 دج) يتم صرف 100 دج ، كما نلاحظ تزايد الإنتاجية من 1,18 سنة 2001 إلى 1,28 سنة 2015، ثم يسجل انخفاضا خلال الفترة 2015-2019 لتساوي الإنتاجية 1,26 وتفسر بارتفاع التكاليف نتيجة انخفاض قيمة العملة الجزائرية وكذا ارتفاع أسعار المواد الأولية في الأسواق الدولية.

رابعا:خصائص المنتج: توصلت أحدث الدراسات إلى أنّ الخصائص النوعية للمنتج هي أفضل وسيلة لقياس جودة المنتج، فمن خلال خصائص المنتج تستطيع المؤسسات التحكم في مبيعاتها وتسويقها[2]، إنّ الصناعات الغذائية ملزَمة بضمان جودة المواصفات والتي تعتبر شرطا أساسيا للمنافسة في الأسواق المحلية والدولية، وتعني جودة الأغذية جميع الصفات الأخرى التي تؤثر في تقييم المستهلكين للمنتجات ومن هذه الصفات صفات سلبية مثل التلف، أو التلوث بأي أوساخ، أو تغير اللون، أو وجود رائحة[3].

وضعت منظمة الأغذية والزراعة (FAO) مجموعة من اللوائح تمثل المبادئ العامة المعترف بها دوليا باعتبارها مبادئ لا غنى عنها لضمان سلامة الأغذية وصلاحيتها للاستهلاك الآدمي، وهذه المبادئ العامة موصى بها للحكومات، والمعنيين بإنتاج

[1] المعهد العربي للتخطيط، **الإنتاجية و قياسها**، العدد 61، مارس 2007، الكويت، ص 5.

[2] ربيع محمد عبد المطلب حامد، **الخصائص النوعية للمنتج وأثرها في قياس تكاليف التسويق (دراسة حالة شركة جياد للشاحنات و داجن لإنتاج الدواجن)**، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، ص ج.

[3] المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين AIDMO، إدارة التنمية الصناعية، **دليل تطبيقات الإنتاج الأنظف في الصناعات الغذائية**، أفريل 2017، ص05.

الأغذية بما في ذلك الأفراد من منتجي المواد الغذائية الأولية، والمعنيون بتصنيعها وتجهيزها، والقائمون على تشغيل إدارات وخدمات الأغذية، وتجار التجزئة وكذلك للمستهلكين[1].

كما قامت الدولة الجزائرية بإصدار عديد النصوص التنظيمية الخاصة بخصائص المنتجات الغذائية، والتي تسهر وزارة التجارة وترقية الصادرات على تنفيذها من قبل المنتجين والمتعاملين في مجال الصناعات الغذائية ونذكر من هذه النصوص مايلي:

- قرار وزاري مشترك مؤرخ في 08 محرم عام 1440 الموافق 8 أكتوبر سنة 2018، يتضمن النظام التقني المتعلق بخصائص الملح ذي النوعية الغذائية.
- قرار وزاري مشترك مؤرخ في 4 أكتوبر سنة 2016، يحدد المعايير الميكروبيولوجية للمواد الغذائية.
- قرار وزاري مشترك مؤرخ في 20 يونيو سنة 2016، يحدد قوائم وكذا الحدود القصوى لبقايا الأدوية البيطرية أو المواد الصيدلية النشيطة المسموح بها في المواد الغذائية ذات الأصل الحيواني[2].
- قرار وزاري مشترك مؤرخ في 14 يونيو سنة 2016، يحدد شروط و كيفيات وضع بيان "حلال" للمواد الغذائية المعنية[3].
- قرار وزاري مشترك مؤرخ في أول ربيع الثاني عام 1433 الموافق 23 فبراير سنة 2012 يتضمن ا لمصادقة على النظام التقني الجزائري الذي يحدد خصائص وشروط وكيفيات عرض المستحضرات الموجهة للرضع (ج ر رقم 49-2012)
- قرار وزاري مشترك مؤرخ في 23 فبراير سنة 2008، يعدل القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 22 يناير سنة 2006 الذي يحدد نسب العناصر التي تحتويها المياه المعدنية الطبيعية و مياه المنبع و كذا شروط معالجتها أو الإضافات المسموح بها....الخ من النصوص التنظيمية التي تحدد خصائص المنتجات والشروط الواجب التقيد بها من قبل المنتجين والمتعاملين مع المنتجات الغذائية.

تم إنشاء مراكز تقنية للصناعات الغذائية تأكيدا على أهمية المحافظة على خصائص المنتج الغذائي، حيث يعتبر CTIAA[4] أول مركز تقني للصناعات الغذائية يتوفر على العديد من المخابر المتخصصة والمجهزة بأحدث الوسائل والمعدات التكنولوجية المتطورة، ويقدم العديد من الخدمات التي من شأنها تشجيع الفاعلين في تطوير منتجاتهم الغذائية بهدف تعزيز تنافسيتها.

1 المنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، قواعد الممارسات الدولية الموصى بها والمبادئ العامة لسلامة الأغذية، تاريخ الإطلاع 05 ديسمبر 2021، متوفر عبر الرابط: https://www.fao.org/3/y1579a/y1579a02.htm

2 الجريدة الرسمية رقم 68 الصادرة بتاريخ 27 نوفمبر 2016.

3 الجريدة الرسمية رقم 70 الصادرة بتاريخ 08 ديسمبر 2016.

4 CTIAA : مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تحت وصاية وزارة الصناعة، مقره بولاية بومرداس، أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 12-98 المؤرخ في 01 مارس 2012.

خامسا:وفرات الحجم: هي تلك الوفرات في التكلفة أو تلك الوفرات التي تتولد إثر ارتفاع إنتاجية الموارد، بحيث تنمي هذه الوفرات قدرة المؤسسة على البيع بأسعار تنافسية بما يرفع من قدرتها التنافسية مقارنة بالمنافسين، أي أنّ تكاليف الوحدة المتعلقة بنشاط معين تنخفض مع الزيادة في الطاقة الإنتاجية، وحجم الأعمال ، ويرجع السبب في ذلك إلى تحميل مختلف التكاليف الثابتة سواء الخاصة بالمعدات أو مصاريف البحث والتطوير أو مصاريف الإشهار على حجم كبير من الإنتاج، مما يجعل نصيب الوحدة المنتجة من هذه التكاليف منخفض بالمقارنة بحالة الإنتاج بكميات قليلة، كما تسمح وفورات الحجم بتعزيز القدرة على التفاوض مع الموردين والحصول على حسومات الكمية الممنوحة من قبل مورديها نتيجة الشراء بكميات كبيرة[1]، وتعبّر وفوارت الحجم عن العلاقة بين إجمالي تكاليف الإنتاج ولإنتاج نفسه حيث يستخدم هذا المفهوم في معرفة إذا ما كانت المؤسسة الصناعية تتمتع بوجود كفاءة في العملية الإنتاجية من عدمها، ويتم استخدام مؤشر وفوارت الحجم على النحو التالي[2]:

– إذا كانت وفورات الحجم أقل من واحد صحيح فإنّ هذا مؤشر على وجود وفورات حجم موجبة بمعنى أن المؤسسة لا تستغل كافة إمكانياتها بالشكل الأمثل.

– إذا كانت وفورات الحجم أكبر من واحد صحيح فإن هذا مؤشر على وجود وفورات حجم سالبة بمعنى أن المؤسسة تستغل كافة إمكانياتها ولا مجال لزيادة الإنتاج.

– إذا كانت وفوارت الحجم تساوي واحد صحيح فإن هذا مؤشر على النقطة التي تكون المؤسسة قد بلغت حالة الاستغلال الأمثل للإمكانيات.

1- حساب وفورات الحجم لقطاع الصناعات الغذائية في الجزائر :

أ- خريطة التكاليف الإجمالية للصناعات الغذائية:

لا بد قبل أي حديث عن خطط مستقبلية تستهدف التكلفة أو الإنتاج؛ النظر بتمعن في خريطة التكاليف سواء للمؤسسة الواحدة على المستوى الجزئي أو للقطاع الصناعات الغذائية على المستوى الكلي، وهي موضحة في الشكل التالي:

[1] عثمان بودحوش، **تخفيض التكاليف كمدخل لدعم الميزة التنافسية في المؤسسات الصناعية الجزائرية (حالة شركة الاسمنت عين الكبيرة)**، رسالة ماجستير في علوم التسيير،تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات، جامعة سكيكدة الجزائر، 2008/2007، ص 58.

[2] سامر موسى محمد اصليح، **تقدير دالة التكاليف والإنتاج في قطاع الصناعات الغذائية في (دراسة قياسية على فلسطين)**، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاديات التنمية، الجامعة الاسلامية ، غوة فلسطين، 2015، ص 51.

الشكل رقم 3-19: نسبة عناصر التكلفة من التكاليف الإجمالية للصناعات الغذائية الجزائرية سنة 2019

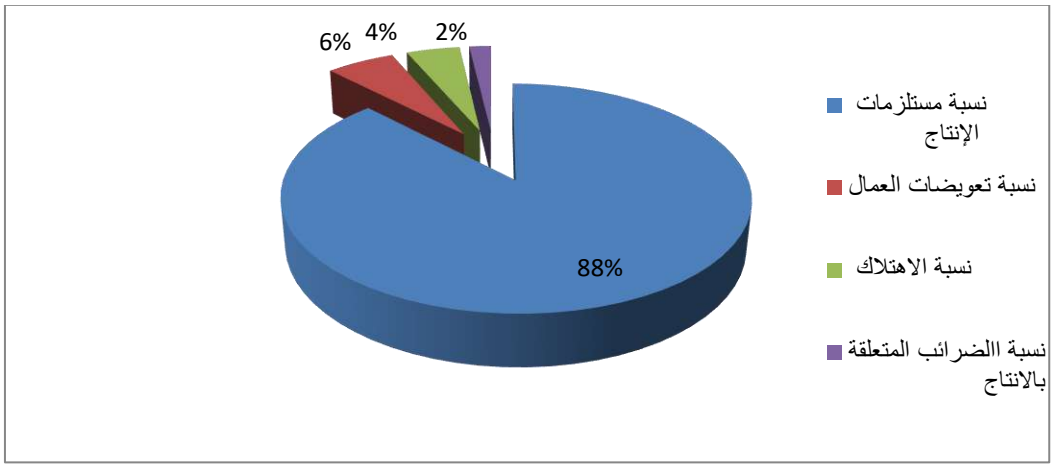

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستعانة بالجدول رقم 3-23.

من الشكل أعلاه نقول أنّ نسبة مستلزمات الإنتاج سنة 2019 تشكل حوالي 88% من التكلفة الإجمالية للإنتاج، وهي نسبة كبيرة ومؤشر مهم، حيث أن التكلفة الإجمالية للعملية الإنتاجية للصناعات الغذائية ستتأثر بشكل كبير بارتفاع أسعار وتكلفة المواد الأولية، حيث زيادة قيمة مستلزمات الإنتاج بـ 10% سيؤدي إلى ارتفاع التكلفة الإجمالية بـ 8,8 % ، ونستنتج خضوع الصناعات الغذائية رهنًا للتغيرات في أسعار مستلزمات الإنتاج والتي تتأثر أيضًا بشكل كبير بأسعار المواد الأولية في الأسواق الدولية.

أمّا تكلفة عنصر العمل فبلغت 5,7% من إجمالي التكلفة مما يعني أن زيادة تعويضات العمال بنسبة 10% لن يزيد التكلفة الإجمالية سوى بنسبة 0,57% وهذا مؤشر على أن رواتب وأجور العمال ليست السبب الرئيسي في إرهاق الصناعات الغذائية من ناحية ارتفاع التكلفة، وأن الفريق المنادي برفع الأجور يستند لحجة قوية تتمثل في أنّ رفع الأجور لن يرفع التكلفة الإجمالية بالشكل الذي يتحدث به الفريق الآخر المناهض لزيادة الأجور, كما أن رفع الأجرة بشكل ممنهج ومدروس ومحفز سيقود لارتفاع الإنتاجية والقيمة المضافة، حيث أثبتنا سلفاً أن انخفاض الإنتاج يرجع أساسا إلى انخفاض إنتاجية العامل وانخفاض المستوى التقني والتكوين.

مما سبق طرحه فإنه لابد لمتخذي القرار والمؤسسات الصناعية إيجاد حل عملي لمشكلة سيطرة عنصر مستلزمات الإنتاج السلعية وخاصة المواد الأولية على العملية الإنتاجية، وتوزيع الأهمية بشكل نسبي بين عناصر مدخلات الإنتاج وذلك لتمكين قطاع الصناعات الغذائية من التكيّف مع المستجدات المحيطة والظروف الخاصة.

ب- حساب وفورات الحجم لقطاع الصناعات الغذائية خلال الفترة 2001-2019

الجدول رقم 3-30: وفورات الحجم لقطاع الصناعات الغذائية خلال الفترة 2001-2019

السنوات	الإنتاج الإجمالية	التكلفة الإجمالية	وفورات الحجم
2001	341538,600	381048,70	**0,85**
2002	349791,800	390109,40	**0,84**
2003	349504,800	389933,50	**0,83**
2004	358395,600	402114,50	**0,83**
2005	365022,900	408646,60	**0,81**
2006	379583,700	421982,20	**0,80**
2007	415111,100	461157,80	**0,81**
2008	443446,000	492186,80	**0,81**
2009	498228,900	553832,70	**0,81**
2010	532293,400	590275,30	**0,79**
2011	592300,200	656394,20	**0,80**
2012	633181,300	699121,80	**0,78**
2013	701669,700	778587,20	**0,79**
2014	737858,700	825102,60	**0,77**
2015	802500,700	902662,50	**0,78**
2016	880368,600	987520,90	**0,78**
2017	932153,400	1046751,40	**0,78**
2018	984154,900	1119668,00	**0,79**
2019	1019299,300	1161453,20	**0,79**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات من:

- ONS, Compte de production et compte d'exploitation par secteur d'activité et secteur juridique années 2001 à 2019.(الملحق رقم 01)

نستنتج من الجدول أعلاه أنّ وفرات الحجم لقطاع الصناعات الغذائية خلال الفترة 2001-2019 تراوحت بين 0,85 و 0,77 ونقول أنّه يوجد وفورات حجم موجبة بمعنى أنّ مؤسسات قطاع الصناعات الغذائية لا تستغل كافة إمكانياتها بالشكل الأمثل، ونلاحظ من الجدول تسجيل تناقص وفورات الحجم مع تسجيل أضعف أداء سنة 2014 حيث كانت وفورات الحجم تساوي 0,77، ويمكن إرجاع السبب إلى ارتفاع قيمة التكاليف الإجمالية نسبة إلى قيمة الإنتاج الإجمالي وذلك بسبب ارتفاع أسعار السلع الغذائية في الأسواق الدولية بالإضافة إلى انخفاض قيمة العملة الجزائرية مقابل العملات الأجنبية، حيث ترتبط الصناعات الغذائية الجزائرية بالأسواق الدولية للتزود بالمواد الأولية التي تدخل في العملية الإنتاجية ما أدى إلى تناقص وفورات الحجم، بصفة عامة نقول أنّ قطاع الصناعات الغذائية الجزائري لا يستغل كافة إمكانياته بالشكل الأمثل.

سادسا:تكلفة النقل والتسويق: تتمثل أهمية اللوجستيك من خلال تأثيرها في نجاح أو إخفاق عمليات المؤسسة وتحقيق أهدافها بأقل ما يمكن من الجهد والتكلفة، فحسب مجلس سلسلة الإمداد تقدر تكلفة اللوجستيك مابين 60 % و 90% من مجموع

تكاليف المؤسسة الصناعية، كما تمثل حوالي 12% من رقم الأعمال ذلك في الظروف العادية، كما تنتج تكاليف إضافية تتخطى في الغالب تكلفة التصنيع بالنسبة للمؤسسات الغير متحكمة في اللوجستيك[1]، كما يمكننا أن نستخلص من خلال التشخيص الذي قمنا به لوضعية اللوجستيك في الجزائر في (الفصل الثالث المبحث الأول المطلب الثاني) ، وحيث أنّ قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر أغلب مؤسساته هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة، تعاني الكثير من المشاكل مثل التسليم في وقت متأخر، انقطاع المخزون، فقدان وتضييع الطلبيات ما يحملها أعباء إضافية متمثلة في غرامات التأخير، إلغاء الطلبيات، ... الخ ويؤدي في الأخير إلى تراجع هوامش الربح، فهذا النوع من المؤسسات يواجه الكثير من التحديات التي تحول دون الأداء اللوجستي الجيد والتي نوجزها في ما يلي:[2]

- نقص الموارد المالية والمادية والبشرية؛
- ضعف نظام المعلومات اللوجستي؛
- عدم الانفتاح والتعاون مع الشركاء (اللوجستيك التعاوني)؛
- عدم المعرفة بالممارسات والحلول اللوجستية الجيدة؛
- عدم إدراك التحديات الاستراتيجية اللوجستية؛
- عدم قياس الأداء اللوجستي؛
- غياب كفاءة اللوجستيك.

أمّا تكاليف التسويق فهي عبارة عن تكاليف البيع والتوزيع وتشتمل على عناصر التكاليف التي يتم إنفاقها في سبيل تسويق منتجات المؤسسة وبيعها وتوزيعها والإعلان عنها، وتتحقق من خلال إدارة التسويق ممثلة في أقسامها والمراكز التابعة لها[3]، وتتكون تكاليف التسويق من مجوعة من العناصر التي يمكن تقسيمها لمجموعتين، المجموعة الأولى هي تكاليف وظائف التسويق اللانمطية الأداء وتشمل الآتي[4]:

- تكاليف وظائف الإعلان؛
- ترويج المبيعات؛
- البيع الشخصي؛
- بحوث التسويق.

والمجموعة الثانية هي تكاليف وظائف التسويق النمطية أو الشبه نمطية الأداء أو تكاليف تلبية أمر البيع وتشمل ما يلي:

---

[1] Rémy Le Moigne, **Supply chain management: Achat, production, logistique, transport, vente**, Dunod, Paris, 2013, p01.

[2] Thierry Jouenne, **Comment relever le défi logistique des PME del'agroalimentaire dans un contexte haussier des coûts de transport et du flux tendu** ,Supply Chain Masters, Toulouse France, Avril 2011, p16.

[3] عثمان بودحوش، **مرجع سبق ذكره**، ص 47.

[4] محمد نور الطاهر أحمد و عبد الصمد عبد الرحمن النعاس، **إطار مفتوح لتخطيط و رقابة تكاليف التسويق في ظل بيئة الأعمال الجديدة (دراسة تطبيقية على الشركة الوطنية العامة للمطاحن والأعلاف بليبيا**، تاريخ الإطلاع: 05 ديسمبر 2021، متوفر عبر الرابط:
https://platform.almanhal.com/Files/2/71556

- تكاليف وظائف التعبئة والتخزين؛
- النقل؛
- الضمان والخدمة؛
- الائتمان والتحصيل؛
- الإدارة العامة لنشاط التسويق.

ما يمكن استخلاصه أنّه من خلال خصائص المنتج تتحكم المؤسسات في حجم المبيعات وتسويقها.

سابعا:التنظيم والسياسات العامة: اتبعت الدولة الجزائرية عديد السياسات لترقية تنافسية المؤسسات الصناعية عامة والصناعات الغذائية على وجه الخصوص من خلال تشجيع إنشاء المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة باستحداثها عديد الهيئات التي تقوم بدور المرافقة والتمويل...الخ (ANSEJ, ANGEM, CNAC, ANDI)، بالإضافة لاستحداث اللجان الولائية للعقار الصناعي (CALPIREF) وصناديق دعم قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصندوق دعم قروض التصدير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار سياسة الدولة في التوجه نحو الصادرات لترقية تنافسية مؤسساته، كما قامت الدولة بدعم هته المؤسسات بتخفيف الإجراءات والأعباء الجبائية لتحفيز الاستثمار نوجزها في ما يلي[1]:

- تخفيض الضريبة على أرباح الشركات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة بنسب متفاوتة بين 15 و 20% حسب المنطقة الجغرافية؛
- الإعفاء المؤقت من الضريبة على أرباح الشركات لمدة خمس (5) سنوات، اعتبارا من بداية النشاط لفائدة شركات رأسمال الخطر و ذلك من أجل تطوير هذه الأدوات المالية على مستوى المؤسسات؛
- تقليص الضريبة على الدخل الإجمالي و الضريبة على أرباح الشركات بنسبة 50٪ على الاستثمارات المتواجدة في ولايات أدرار، إليزي، تندوف و تمنراست لمدة خمس (5) سنوات؛
- إعفاء مؤقت من الضريبة على أرباح الشركات أو الضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على النشاط ا لمهني لمدة خمس (5) سنوات ، ومنح تخفيض قدره 3 % من نسبة الفائدة المطبقة على القروض البنكية للاستثمارات المتعلقة ببعض الفروع الصناعية؛

كما قامت الدولة بتخفيف الأعباء الجبائية والتحفيزية للاستثمارات المصدرة وذلك من خلال:

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة والحقوق الجمركية فيما يخص السلع والخدمات الموجهة للتحويل والتصدير؛
- يستفيد من نظام الشراء بدون الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للمشتريات أو الواردات التي يقوم بها المصدرين والموجهة سواء للتصدير أو إلى إعادة تصديرها للدولة، سواء كانت تندرج في التصنيع، التركيب، التعبئة أوالتغليف للمنتجات الموجهة للتصدير ، كذلك للخدمات المتصلة مباشرة بعملية التصدير؛

1 الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار،تدابير دعم المؤسسات، الصفحة رقم 01 تاريخ التصفح 24 جوان 2020، http://www.andi.dz/index.php/ar/mesures-d-appui-a-l-entreprise

- يتكفل صندوق ترقية الصادرات بالنفقات المرتبطة بدراسات الأسواق الخارجية، على المشاركة في المعارض والصالونات، البحث عن الأسواق الخارجية ، تكاليف النقل للتصدير (جزء منها للمنتجات القابلة للتلف)؛
- الإعفاء الدائم من الضريبة على أرباح الشركات، بالنسبة لعمليات الجالبة للعملة الصعبة، وهي عمليات البيع الموجهة للتصدير؛
- الإعفاء من الحقوق الجمركية و الشراء بدون الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للمشتريات أو الواردات من السلع المراد إدراجها في تصنيع وتركيب وتغليف أو تعبئة المنتجات للتصدير وكذا من الخدمات ذات الصلة مباشرة بعملية التصدير، تقديم خدمات موجهة للتصدير، حيث يتم منح هذا الإعفاء على أساس نسبة رقم الأعمال المحقق بالعملة وتخضع للتقديم وثيقة تثبت دفع الإيرادات من بنك متواجد في الجزائر للمصالح الجبائية.

كما قامت الدولة بتقديم تحفيزات في مجال التمويل من خلال منح قروض بدون فوائد تتباين وفق كلفة إنجاز المشروع، كما تمنح قروض بدون فوائد تصل إلى نسبة 22% بالنسبة للاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة أو في ولايات الجنوب و الهضاب العليا؛ و تمنح قروض بنكية لا تتجاوز 70% من المبلغ الإجمالي للاستثمار؛ كما هنالك قابلية للاستفادة من القروض البنكية والاستفادة من تخفيض فوائدها بالنسبة للقروض الإستثمارية، وبصفة خاصة القروض الممنوحة من قبل البنوك للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛

- رفع المستوى الأقصى للضمان المالي الممنوح من قبل صندوق الضمان للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من 50 إلى 250 مليون دينار؛
- إنشاء صناديق الاستثمار على مستوى الولايات مكلفة بالمساهمة في رأسمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تعزيز نظام التمويل البنكي التقليدي، من خلال تطوير صيغة الاستئجار الموجه للمؤسسات و الصناعات الصغيرة والمتوسطة، و التي توفر إطارًا ملائمًا مع مزايا جبائية هامة لتمويل الاستثمارات الخاصة بسلع التجهيز.....

كما اتخذت الدولة الجزائرية عدة تدابير وإجراءات خصت بها القطاع الفلاحي باعتباره المحرك الرئيسي للصناعات الغذائية منها استحداث قروض بدون فوائد " الرفيق" لفائدة المستثمرات الفلاحية والمربين؛ بالمقابل استحداث قرض استثماري "التحدي" و التي يمنحه بنك الفلاحة و التنمية الريفية في إطار إنشاء مزارع جديدة فلاحية والثروة الحيوانية على الأراضي الزراعية الغير المستغلة التابعة للملكية الخاصة و العقار الخاص للدولة، بالإضافة للعديد من الإجراءات التحفيزية من إعفاءات ضريبية وتخفيض الرسوم...الخ

كما أقرت الدولة الجزائرية منح المنتجات من مصدر جزائري و المؤسسات الخاضعة للقانون الجزائري التي يحوز فيها المتعاملون الوطنيون المقيمون نسبة الأغلبية في رأسمال، هامشا تفضيليا بنسبة 25% في إطار دعم الإنتاج الوطني.

الفرع الثاني: محددات القدرة التنافسية لقطاع الصناعات الغذائية على المستوى الدولي

أولا: سعر الصرف: عادة تستخدم الدول إستراتيجية خفض قيمة عملتها مقابل العملات الأجنبية لمعالجة مشكل تنافسية صادراتها، ورغم أنّ أسعار الصرف في الجزائر تتبع أسعار البترول ولا علاقة لخفض قيمة العملة بسياسة الدولة في مجال تشجيع الصادرات وهو إجراء تقوم به الدولة من أجل إعادة التوازن الاقتصادي، إلاّ أننّا قمنا بدراسة تأثير إجراءات خفض قيمة العملة على صادرات الصناعات الغذائية خلال الفترة 2001-2019 و وجدنا هناك تأثير ايجابي حيث كلما ارتفع سعر الصرف بـ 1% ارتفعت صادرات الصناعات الغذائية بـ 2.35%، كما أنّ سعر الصرف استطاع تفسير 25% من التغيرات التي حدثت في صادرات الصناعات الغذائية 75% من التغيرات في صادرات الصناعات الغذائية تفسرها متغيرات أخرى ليست مدرجة في النموذج (الملحق رقم 02).

ثانيا: ظروف السوق الدولي: إنّ لمعرفة ظروف السوق الدولي أهمية كبيرة في اتخاذ قرار دخول السوق من عدمه، وهنا يتأتى دور بحوث التسويق الدولي فهي ضرورية ومهمة جدا في عملية اتخاذ القرارات التسويقية، كون المتغيرات الموجودة في السوق الدولي متعددة وكثيرة مقارنة بحجم المتغيرات في السوق المحلي، حيث لبحوث التسويق أهمية بالغة لا تقل عن أهمية الوظائف الأخرى، إذ أن البحث التسويقي وما يأتي به من معلومات تمكّن المؤسسة من تحقيق مجموعة من الأهداف نوجزها في ما يلي[1]:

- تحسين عملية اتخاذ القرارات عن طريق إلقاء الضوء على كافة البدائل التسويقية المتاحة وعرض المتغيرات الخاصة بالقرار بطريقة تتيح لرجل التسويق اختيار أفضل البدائل؛
- اعتماده كأساس موضوعي في اتخاذ القرارات الإدارية و لا سيما التسويقية منها؛
- التنبؤ الدقيق لنشاط البيع والشراء الذي يؤدي إلى تخفيض أثر مخاطر السوق إلى أدنى حد ممكن؛
- تخفيض الأعباء المالية وتضييق مجال احتمال الخسائر الناتجة عن القرارات الغير سليمة؛
- حصول المؤسسات على القروض وهي متأكدة من تسديدها في الآجال المحددة؛
- يساعد البحث التسويقي في تحديد أهم السلع التي تتماشى وأذواق المستهلكين وكذا الأسعار التي يمكن دفعها؛
- تحديد شريحة المستهلكين المناسبة للمؤسسة لخدمتها وتحقيق رضاها عبر تصميم مزيج تسويقي مناسب لها.

ثالثا: ترتيب الأفضلية: يرى بعض الكتاب أن أهمية المزايا التنافسية تكمن في تعظيم الاستفادة من المميزات التي يوفرها الاقتصاد العالمي أو الحد من سلبياته، كما يجب أن ندرك بأن الأفضلية التنافسية جزء من عناصر أخرى تتشارك معها نجاح المؤسسة، ولكن يمكن القول بأن امتلاك الشركة للميزة التنافسية يتيح لها قدرة كبيرة في مواجهة متغيرات بيئتها التسويقية بالإضافة للفحص الدقيق لبيئة الصناعة وبالتالي قدرتها على مواجهة الآخرين مما يمكنها من البقاء والاستمرار، لذلك فإن امتلاك المؤسسة للميزة التنافسية

1 بن عربية مونية، **التسويق الدولي و دوره في تفعيل عملية التصدير خارج قطاع المحروقات**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية تخصص تجارة دولية، جامعة بسكرة، الجزائر، ص 99.

يمثل جزءاً أساسياً من فلسفة الإدارة وتوجهاتها المستقبلية، كما يمكننا إيجاز بعض النتائج التي ستحققها للمؤسسة من خلال امتلاكها للميزة التنافسية يتمثل في مايلي[1]:

- قدرتها على إقناع زبائنها بما تقدمه لهم من منتجات وخدمات تكون أكثر مما يقدمه المنافسين.
- إمكانية حصولها على حصة سوقية أكبر وأفضل قياساً بالمنافسين إذا ما حققت الرضا والقبول المطلوب لدى المستهلك وبما يتوافق مع أهدافها الإستراتيجية.
- انعكاس الزيادة في الحصة السوقية على العوائد المالية المتحققة، حيث تمثل معيارا مهماً لتحديد الشركات الناجحة من غيرها..

ختاماً يمكن القول بأن كل مؤسسة صغيرة أو كبيرة يمكنها أن تمتلك أفضلية تنافسية شريطة أن تسخر إمكانياتها وقدراتها في الاستثمار الصحيح للفرص المتاحة بالسوق قياساً بغيرها من المنافسين، بالإضافة إلى ذلك يجب على المؤسسات بشتى تخصصاتها أن تدرك تماماً بأنه ليس هنالك ميزة تنافسية ثابتة أو نجاح مستمر، فإذا ما كانت تريد أن تحقق ذلك فعليها أن تعزز من ميزتها التنافسية وتطورها بما يتوافق مع متطلبات السوق والمنافسة القائمة ورغبة المستهلك المستمرة في التغيير، وأن تدرك تماماً بأن كل شيء يتغير.

رابعا: تكلفة النقل الدولي: يعتبر تطوير اللوجستيك أولوية إستراتيجية لتنمية اقتصاد الجزائر وتعزيز تنافسيته، حيث تواجه الشركات الجزائرية تكاليف لوجستية جد مرتفعة تثقل قدرتها التنافسية في البيئة الإقتصادية العالمية، وأصبح من ضروري تطوير وتحسين خدماتها اللوجستية بإتخاذ إجراءات يمكن التعويل عليها من أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي وضمان مكانة في الأسواق الدولية[2]، وبالحديث عن مؤشر أداء الخدمات اللوجستية LPI الذي يساعد واضعي السياسات على وضع تصور بشأن أداء بلدهم مقارنة بنظرائهم من حيث نقل البضائع بين البلدان والتواصل مع سلاسل التوريد العالمية، فإن الجزائر تعاني تأخرا كبيرا (من نتائج دراسة وضعية اللوجستيك في الجزائر)، حيث قمنا بمقارنة وضعية النقل اللوجستي للجزائر مع بعض الدول المتوسطية، حيث استخلصنا مجموعة من الاستنتاجات نوجزها في ما يلي:

- الجزائر لا تستغل النقل بالسكك الحديدية بالشكل الذي يخدم قطاع اللوجستيك، حيث نلاحظ الفرق الكبير في الحمولة بين الجزائر والمغرب فقط، فيما تتفوق فرنسا واسبانيا وكذا ايطاليا بعشرات الأضعاف في استغلال النقل بالسكك الحديدية.
- حركة الطائرات التجارية ضعيفة بالمقارنة مع فرنسا اسبانيا وكذا ايطاليا مما يعكس قلة استغلال الاسطول الجوي في النقل اللوجستي.

[1] جميلة عبد الله التوم الدالي، **أثر الميزة التنافسية على تحقيق الفرص التسويقية**، أطروحة دكتوراه تخصص إدارة الأعمال، جامعة شندي، السودان، 2019، ص 52.

[2] مكاوي محمد الأمين، اللوجستيك وتحديات التنافسية الدولية "حالة الجزائر" ، **مجلة المالية والأسواق**، جامعة مستغانم، الجزائر،المجلد 06، العدد 01، 2019، ص 539.

- عدد الحاويات الذي يبقى قليل جدا بالمقارنة مع فرنسا اسبانيا وايطاليا وكذا عدد السفن التجارية الواردة الأمر الذي يعكس وضعية الموانئ الجزائرية التي تعتبر الأضعف ويرجع ذلك لعدة أساب من بينها توجه الدولة الجزائرية للاستثمار في الموانئ البترولية وإهمالها الموانئ متعددة الوظائف فهي موانئ غير مجهزة وتتسم بسوء تسيير المخزون وضعف إمكانيات الشحن والتفريغ والبيروقراطية وهي من الأسباب التي أدت إلى تدهور جودة الخدمات والإنتاجية والتنافسية[1] .

كما قمنا بمقارنة مؤشرات أداء الخدمات اللوجستية للجزائر مع بعض الدول المتوسطية، حيث أصبح هذا الأخير يحمّل تكاليف إضافية للشركات الصناعية بدلاً من أن يضيف ميزة تنافسية للمنتجات الوطنية في الأسواق الدولية، حيث تعتبر تكلفة هذه الخدمات من بين أعلى الكلف في العالم والتي تبلغ الآن حوالي 25% من الناتج الداخلي الخام للجزائر وهي نسبة جد مرتفعة فيما لو قارناها بنسبة الخدمات اللوجستية لدولة ألمانيا مثلا التي تبلغ 05%، وفي المغرب التي تقدر بـ 15% [2]، حيث توصلت الدراسة إلى أنّ أداء الجزائر ضعيف في الخدمات الجمركية، والبنى التحتية رديئة وغير مهيئة بالمعايير الدولية المتعارف عليها، وصعوبة ترتيب الشحنات الدولية ، ونوعية الخدمات اللوجستية ضعيفة ، كما سجل كل من مؤشر التتبع والتعقب ومؤشر التوقيت أداءً ضعيفا، حيث سجلت الجزائر أضعف أداء مع دول المقارنة و تسجيل فجوة كبيرة بين قيم مؤشرات الأداء في الجزائر مقارنة بالدول الاوروبية المدروسة الذين احتلوا مراتب جد متقدمة في الترتيب العالمي.

وبالتركيز على قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر فإنّ أغلب مؤسساته هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة، تعاني الكثير من المشاكل مثل التسليم في وقت متأخر ، انقطاع المخزون، فقدان وتضييع الطلبيات ما يحملها أعباء إضافية متمثلة في غرامات التأخير، إلغاء الطلبيات، ... الخ، ويؤدي في الأخير إلى تراجع هوامش الربح، فهذا النوع من المؤسسات يواجه الكثير من التحديات التي تحول دون الأداء اللوجستي الجيد والتي نوجزها في ما يلي:[3]

- نقص الموارد المالية والمادية والبشرية؛
- ضعف نظام المعلومات اللوجستي؛
- عدم الانفتاح والتعاون مع الشركاء (اللوجستيك التعاوني)؛
- عدم المعرفة بالممارسات والحلول اللوجستية الجيدة؛
- عدم إدراك التحديات الاستراتيجية اللوجستية؛
- عدم قياس الأداء اللوجستي.
- غياب كفاءة اللوجستيك .

[1] قلبازة آمال، مرجع سبق ذكره، ص 195.

[2] المرجع السابق، ص 203.

[3] Thierry Jouenne, **Comment relever le défi logistique des PME del'agroalimentaire dans un contexte haussier des coûts de transport et du flux tendu** ,Supply Chain Masters, Toulouse France, Avril 2011, p16.

خلاصة الفصل :

حاولنا من خلال هذا الفصل تشخيص واقع قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر من خلال إبراز الأهمية الاستراتيجية للصناعات الغذائية في الجزائر، ثم دراسة واقع مؤسساته من خلال استعراض مجموعة من المؤشرات ودراسة خصائص فروعه وتشخيص محركات تطور القطاع، كما قمنا دراسة أثر القوانين والتشريعات الصادرة على تشجيع الصناعات الغذائية وتم استعراض مساهمة نظام دعم الاستثمار الوطني في تشجيع القطاع الصناعي على العموم والصناعات الغذائية على وجه الخصوص، وتوصلنا لمجموعة من النتائج نذكر من بينها يلي:

- ✓ ضعف الأهمية الهيكلية الصناعات الغذائية في الاقتصاد الوطني؛
- ✓ خضوع الصناعات الغذائية رهنًا للتغيرات في أسعار مستلزمات الإنتاج في الأسواق الدولية؛
- ✓ إنّ رواتب وأجور عمال مؤسسات قطاع الصناعات الغذائية ليست السبب الرئيسي في إرهاق الصناعات الغذائية من ناحية ارتفاع التكلفة؛
- ✓ سيطرة القطاع الخاص على قطاع الصناعات الغذائية؛
- ✓ تعدد النشاطات في فرع الصناعات الغذائية وتعدّد فرص الاستثمار؛
- ✓ من خصائص القطاع أنه بإمكاننا أن نحصي المئات وبل الآلاف من المؤسسات في كل شعبة لكن الحصة الأكبر من السوق يسيطر عليها عدد قليل من المنتجين.
- ✓ ضعف قطاع اللوجستيك في الجزائر أصبح يحمِّل تكاليف إضافية للشركات الصناعية بدلاً من أن يضيف ميزة تنافسية للمنتجات الوطنية في الأسواق الدولية؛
- ✓ العجز الهيكلي وحدة التبعية التي تعاني منها الجزائر في مجال الغذاء؛
- ✓ بعض الشعب تعتمد بشكل كلي على استيراد المواد الأولية ؛
- ✓ تراكم الخصائص غير التنافسية مثل: احتكار إنتاج عديد المنتجات على بعض المنتجين مثل السكر والزيت، المنافسة غير المشروعة، سيطرة منافذ التوزيع في يد فئة قليلة من المتعاملين، قلة عدد المؤسسات الكبيرة ذات التأثير الكبير...الخ.
- ✓ تعاني مؤسسات القطاع المدروس الكثير من المشاكل مثل التسليم في وقت متأخر ، انقطاع المخزون، فقدان وتضييع الطلبيات ما يحملها أعباء إضافية متمثلة في غرامات التأخير، إلغاء الطلبيات، ... الخ ويؤدي في الأخير إلى تراجع هوامش الربح؛
- ✓ إنّ القمح، السكر، الحليب المجفف، زيت الصوجا و البن الغير محمص هو أكثر ما تستورد الجزائر من المنتجات الغذائية، حيث أنّ الجزائر لا تزال بعيدة عن تحقيق الاكتفاء الذاتي في هته المنتجات...الخ

الفصل الرابع:

قياس تنافسية قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر

تمهيد:

بعد أن تطرقنا إلى المفاهيم النظرية الأساسية المتعلقة بالتنافسية والصناعات الغذائية واستعراض أهم الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع وتشخيص القطاع، سنحاول من خلال هذا الفصل قياس وتقييم القدرة التنافسية لقطاع الصناعات الغذائية من خلال مؤشرات التنافسية التي تعبّر عن قدرة الصناعات الغذائية على المنافسة محليا ودوليا كما تعكس أيضا درجة التخصص في الصناعة، كما بإمكاننا أن نوجز الأهداف المراد تحقيقها في هذا الفصل في ما يلي:

- ✓ تقييم القدرة التنافسية للصناعات الغذائية في الجزائر على المستويين المحلي والدولي خلال الفترة 2008-2018؛
- ✓ تشخيص قطاع الصناعات الغذائية من خلال تتبع تطور المؤشرات خلال سنوات الدراسة؛
- ✓ تحديد فروع الصناعات الغذائية التي تتمتع بقدرة على المنافسة على المستويين المحلي والدولي؛
- ✓ تحديد فروع الصناعات الغذائية التي لديها ضعف في القدرة تنافسية على المستويين المحلي والدولي؛
- ✓ دراسة سلوك قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر عبر السنوات وايجاد تفسيرات للوضعيات المختلفة عبر السنوات.

كما يتضمن هذا الفصل المبحثين التاليين:

المبحث الأول: تقييم تنافسية قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر وفق مؤشرات التنافسية.

المبحث الثاني : عرض نتائج الدراسة التطبيقية.

المبحث الأول: تقييم تنافسية قطاع الصناعات الغذائية وفق مؤشرات التنافسية

سنحاول في هذا المبحث القيام بعملية قياس وتقييم القدرة التنافسية للصناعات الغذائية الجزائرية على المستويين المحلي والدولي خلال الفترة 2008-2018 باستخدام مؤشرات التنافسية وتتبع مسار تطور هاته المؤشرات، حيث تم اعتماد عملية تقييم القدرة التنافسية على المستويين المحلي والدولي باعتبار أنّ الصناعات لا تستطيع أن تنافس في السوق العالمية إلاّ إذا كانت قدرتها التنافسية كبيرة على مستوى سوقها المحلي، حيث استخدمنا لتحليل القدرة التنافسية للصناعات الغذائية الجزائرية على المستوى المحلي مؤشر UNIDO الذي يعبر عن نسبة تحقيق الاكتفاء الذاتي من منتجات الفرع المدروس ومؤشر اختراق الواردات للسوق المحلي، أمّا على المستوى الدولي استخدمنا مؤشر الميزة النسبية الظاهرة في صيغتيه مؤشر Balassa ومؤشر Donges & Riedel بالإضافة لمؤشر التجارة داخل نفس القطاع الذي يعكس درجة التخصص ومؤشر صافي الصادرات.

المطلب الأول: تقييم تنافسية قطاع الصناعات الغذائية على المستوى المحلي

هنالك العديد من المؤشرات التي تقيس التنافسية على المستوى المحلي، نذكر من بينها مؤشر UNIDO وهو أحد مؤشرات الميزة النسبية الظاهرة الذي يعبر عن نسبة تحقيق الإكتفاء الذاتي من منتجات الفرع المدروس و مؤشر اختراق الواردات للسوق المحلي، حيث قمنا بحساب المؤشرين خلال الفترة 2008-2018، كما سنقوم بتحليل كلا المؤشرين في مختلف فروع الصناعات الغذائية التي توافرت فيها البيانات.

الفرع الأول: مؤشر UNIDO

هو نسبة الإنتاج على الاستهلاك الكلي، حيث يتم حساب الاستهلاك الكلي وفق المعادلة التالي[i]:

الاستهلاك الكلي = الواردات من السلعة + الإنتاج من السلعة – صادرات السلعة

إذا تخطت قيمة المؤشر نسبة 100% فهو يدل على أنّ السلعة تتمتع بميزة نسبية ظاهرة على المستوى المحلي، بحيث يفوق الإنتاج المحلي الاستهلاك الكلي منها، حيث سنقوم فيما يلي بحساب مؤشر UNIDO لمختلف فروع الصناعات الغذائية الرئيسية:

أولا: فرع معالجة الحبوب وتصنيع منتجات النشا

تعتبر الجزائر من أكثر الدول استهلاكا للحبوب في العالم بقرابة 17 مليون طن سنويا حسب آخر الإحصائيات سنة 2018، كما يضم الفرع معالجة الحبوب، صناعة منتجات النشا، صناعة منتجات المخابز، المخابز، المعجنات الطازجة الحضرية، صناعة الحلويات التقليدية، صناعة البسكويت، والمعجنات، صناعة المعكرونة والكسكس، كما يوضح الجدول التالي حساب مؤشر

UNIDO لفرع معالجة الحبوب وتصنيع منتجات النشا خلال الفترة 2008-2018 بما يعكس لنا نسبة الإكتفاء الذاتي الذي يحققه هذا الفرع أي مدى كفاية الإنتاج المحلي لتغطية الاستهلاك الكلي:

الجدول رقم 4-1: مؤشر الميزة النسبية الظاهرة UNIDO لفرع معالجة الحبوب وتصنيع منتجات النشا خلال الفترة 2008-2018

القيمة: مليون دولار، الكمية: ألف طن

السنوات	الإنتاج المحلي (الكمية)	الصادرات		الواردات		المتاح للاستهلاك (الكمية)	مؤشر UNIDO
		الكمية	القيمة	الكمية	القيمة		
2008	1702,5	12,13	6,6	8933,58	3967,39	10623,5	**16,03**
2009	**5253,15**	**6,03**	**1,82**	**7925,19**	**2325,14**	**13172,31**	**39,88**
2010	4558,57	8,34	3,3	7946,15	1816,44	12496,38	**36,48**
2011	3728	8,3	3,3	7946	1816	11666	**31,96**
2012	5137,2	8,3	3,3	7946	1816	13075	**39,29**
2013	**4921,23**	**0,75**	**0,39**	**7501,93**	**2531,56**	**12413,41**	**39,62**
2014	3435,23	0,03	0,03	12430,53	3641,35	15865,74	**21,65**
2015	3760,65	3,14	0,88	13824,26	3523,76	17582,07	**21,39**
2016	3379,57	4,6	0,9	13331,6	2766,6	16772,2	**20,23**
2017	3513,44	0,5	0,1	12892,7	2746,3	16370,3	**21,42**
2018	3111,43	1,2	0	16734,6	2860,4	22799,3	**15,68**
						متوسط المؤشر	**27,60**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات:

- جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات العربية، المجلد رقم 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 38، 39، متوفر على الموقع http://www.aoad.org/aasyxx.htm ، تاريخ الإطلاع 16 نوفمبر 2021.
- قاعدة بيانات الأمم المتحدة ITC calculassions based on UN COMTRADE statistics، تاريخ الإطلاع 17 نوفمبر 2021. www.trademap.org.

نلاحظ من الجدول افتقار فرع معالجة الحبوب وتصنيع منتجات النشا للميزة النسبية بمتوسط 27,60 %، ممّا يعني أنّ الإنتاج المحلي لا يغطي سوى27,6 % من الاستهلاك الكلي بالمتوسط، بينما 72,4 % من الاستهلاك الكلي لا ينتج محليا بينما يمثل واردات من تلك الصناعة، الجدير بالذكر أنّ الجزائر شهدت تراجعا كبيرا في انتاج الحبوب محليا، حيث وصل التراجع بنسبة 70% بالمقارنة مع الإنتاج المحلي سنة 2009 الذي سجل الذروة بـ 5,2 مليون طن ليسجل السنوات اللاحقة تراجعا حادا ، حيث يمكن إرجاع السبب حسب تحليلات الخبراء إلى الجفاف الذي أصاب المناطق التي تعرف بزراعة الحبوب في الغرب الجزائري في تيارت، سيدي بلعباس، عين تيموشنت و تبسة في الشرق، بالإضافة لموجات الصقيع التي أضرت أيضا المحاصيل، حيث تعرف زراعة الحبوب بتبعيتها لتساقط الأمطار.

كما يمكننا تقديم تفصيل في نشاط معالجة القمح والدقيق باعتباره من المنتجات الاستراتيجية التي تندرج ضمن هذا الفرع فيما يلي:

- **نشاط إنتاج القمح والدقيق**

يوضح الجدول التالي حساب مؤشر UNIDO لفرع معالجة القمح والدقيق خلال الفترة 2008-2018 الذي يوضح لنا مدى كفاية الإنتاج المحلي لتغطية الاستهلاك الكلي كما يلي:

الجدول رقم 4-2: مؤشر الميزة النسبية الظاهرة UNIDO لنشاط معالجة القمح والدقيق خلال الفترة 2018/2008

القيمة: مليون دولار، الكمية: ألف طن

السنوات	الإنتاج المحلي (الكمية)	الصادرات		الواردات		المتاح للاستهلاك (الكمية)	مؤشر UNIDO
		الكمية	القيمة	الكمية	القيمة		
2008	1278,7	12,12	6,6	6353,09	3124,97	7619,67	**16,78**
2009	2953,12	6	1,79	5729,83	1834,35	8676,95	**34,03**
2010	2953,7	8,34	3,3	5074,13	1186,87	8018,49	**36,83**
2011	2554,9	8,3	3,3	5074	1187	7621	**33,53**
2012	3432,2	8,3	3,3	5074	1187	8498	**40,39**
2013	**3299,05**	**0,75**	**0,39**	**4822,95**	**1701,92**	**8121,25**	**40,62**
2014	2436,2	0	0	7417,03	2368,56	9853,23	**24,72**
2015	2656,73	3,13	0,87	8504,88	2406,01	11158,48	**23,81**
2016	2440,1	4,6	0,8	8225,6	1783,2	10661,1	**22,89**
2017	2436,5	0,4	0,1	8079,2	1788,7	10515,2	**23,17**
2018	3981,2	1,2	0	6987,3	1864,2	10967,4	**36,30**
						متوسط المؤشر	**30,28**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات:

- جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات العربية، المجلد رقم 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 38، 39، متوفر على الموقع http://www.aoad.org/aasyxx.htm ، تاريخ الإطلاع 16 نوفمبر 2021.
- قاعدة بيانات الأمم المتحدة ITC calculassions based on UN COMTRADE statistics، تاريخ الإطلاع 17 نوفمبر 2021. www.trademap.org.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنّ متوسط قيمة المؤشر بلغت 30,28 % خلال الفترة 2008-2018 أي أنّ الإنتاج المحلي يغطي 30,28 % من الاستهلاك الكلي، بينما النسبة المتبقية للاستهلاك الكلي يتم تغطيتها من خلال الاستيراد، ممّا يدل على أنّ الإنتاج المحلي لازال بعيد عن تحقيق الاكتفاء الذاتي في هذا النشاط، الجدير بالذكر هو الارتفاع التدريجي لقيمة المؤشر من

16,78 % سنة 2008 إلى 40,62 % سنة 2013 ثم تسجيل تراجع حاد خلال الفترة 2014-2017 بقرابة 24 % وذلك بسبب الجفاف الذي مسّ بدرجة كبيرة المناطق الغربية من البلاد أي تتمركز زراعة القمح في الجزائر، بصفة عامة بإمكاننا القول بأنّ الإنتاج المحلي للقمح والدقيق لا يزال بعيد عن تغطية الاستهلاك الكلي.

ثانيا: فرع تصنيع منتجات الألبان

يضم الفرع ترطيب الحليب السائل والمنتجات الطازجة الأخرى، صناعة الجبن، إنتاج الآيس كريم والسوربيه، ويعتبر القطاع العام هو المحرك الأساسي لفرع الحليب بواسطة المجموعة العامة GIPLAIT التي تتكون من 15 شركة، فيما يسيطر القطاع الخاص على إنتاج الزبادي على غرار صومام، دانون، حضنة، ترافل، بينما الجبن تسيطر عليه Prilait، Fitalait، Algerie Crème ، يوضح الجدول التالي حساب مؤشر UNIDO لفرع تصنيع منتجات الألبان خلال الفترة 2008-2018 لتقدير المساهمة النسبية للإنتاج المحلي في تغطية الاستهلاك الكلي:

الجدول رقم 4-3: مؤشر الميزة النسبية الظاهرة UNIDO لفرع تصنيع منتجات الألبان خلال الفترة 2008-2018

القيمة: مليون دولار، الكمية: ألف طن

السنوات	الإنتاج المحلي (الكمية)	الصادرات		الواردات		المتاح للاستهلاك (الكمية)	مؤشر UNIDO
		الكمية	القيمة	الكمية	القيمة		
2008	1878,52	20,48	2,96	2547,13	1293,05	4405,17	**42,64**
2009	2377,64	16,81	2,28	2752,26	858,22	5113,09	**46,50**
2010	2854,07	16,81	2,28	2752,26	858,22	5589,52	**51,06**
2011	3166	16,8	2,3	2832	862	5981	**52,93**
2012	3064	16,8	2,3	2832	862	5879	**52,12**
2013	3400,67	0,11	0,12	1983,21	920,95	5383,77	**63,17**
2014	3648,55	0,34	0,25	3579,38	2034,45	7227,59	**50,48**
2015	3895	0,6	0,44	3373,15	1168,59	7267,56	**53,59**
2016	3586,5	4	4,5	901,9	976,5	4484,4	**79,98**
2017	3521,2	0,3	0,4	404	1215,5	3924,9	**89,71**
2018	22124	1,6	2,3	758	1280	23402,4	**96,69**
متوسط المؤشر							**61 ,72**

المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات:

- جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات العربية، المجلد رقم 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 38، 39، متوفر على الموقع http://www.aoad.org/aasyxx.htm ، تاريخ الإطلاع 16 نوفمبر 2021.
- قاعدة بيانات الأمم المتحدة ITC calculassions based on UN COMTRADE statistics، تاريخ الإطلاع 17 نوفمبر 2021. www.trademap.org.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنّ متوسط قيمة المؤشر بلغت 61,72 % خلال الفترة 2008-2018 ممّا يدل على أنّ الإنتاج المحلي يغطي 61,72 % من الاستهلاك الكلي، بينما باقي النسبة تستورد من الخارج، والجدير بالذكر هو الارتفاع التدريجي لقيمة المؤشر خلال فترة الدراسة من 42,64 % سنة 2008 إلى ما نسبته 96,69 % سنة 2018 ممّا يعني أنّ الإنتاج المحلي أوشك على تغطية الاستهلاك الكي وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

ثالثا: فرع صناعة الزيوت والدهون النباتية والحيوانية

تتطلب صناعة زيوت المائدة والدهون النباتية والحيوانية استثمارات ضخمة، لذلك نجد أنّ السوق الجزائرية يسيطر عليها عدد قليل من المنتجين، مجموعة Cevital التي تسيطر على 65% بالنسبة لزيت المائدة، بالإضافة إلى شركة La Belle ، عافية، صافية، زينور، كما يضم الفرع إنتاج زيت الزيتون الذي يشهد نموًا كبيرا ويضم أزيد من 1600 معصرة أغلبها معاصر عصرية، بالإضافة لصناعة الزيوت والدهون الأخرى، صناعة المارغرين والدهون الصالحة للأكل المماثلة، كما يوضح مؤشر UNIDO لفرع صناعة الزيوت والدهون النباتية والحيوانية نسبة الإكتفاء الذاتي الذي يحققه هذا الفرع أي مدى كفاية الإنتاج المحلي لتغطية الاستهلاك الكلي خلال الفترة 2008-2018 :

الجدول رقم 4-4: مؤشر الميزة النسبية الظاهرة UNIDO لفرع صناعة الزيوت والدهون النباتية والحيوانية خلال الفترة 2008-2018

القيمة: مليون دولار، الكمية: ألف طن

السنوات	الإنتاج المحلي (الكمية)	الصادرات		الواردات		المتاح للاستهلاك (الكمية)	مؤشر UNIDO
		الكمية	القيمة	الكمية	القيمة		
2008	42,03	11,16	12,45	646,39	906,25	677,26	**6,21**
2009	95,46	11,16	12,45	703,35	593,79	787,65	**12,12**
2010	45,18	7,2	3,69	696,44	603,77	734,42	**6,15**
2011	105,7	7,2	3,7	696,2	602,7	794,7	**13,30**
2012	63,1	7,2	3,7	696,2	602,7	752,1	**8,39**
2013	101,97	0,31	0,62	624,99	713,9	726,65	**14,03**
2014	70,01	0,15	0,26	801,65	789,93	871,51	**8,03**
2015	1,9	0,87	1,04	802,26	612,57	803,3	**0,24**
2016	99,5	13,9	12,5	765,6	585	851,3	**11,69**
2017	99,4	12,6	13,5	842,9	682,3	929,6	**10,69**
2018	137,6	14,2	16	891	759,2	1014,4	**13,56**
						متوسط المؤشر	**9,49**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات:

- جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات العربية، المجلد رقم 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 38، 39، متوفر على الموقع http://www.aoad.org/aasyxx.htm ، تاريخ الإطلاع 16 نوفمبر 2021.
- قاعدة بيانات الأمم المتحدة ITC calculassions based on UN COMTRADE statistics، تاريخ الإطلاع 17 نوفمبر 2021.

www.trademap.org.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنّ متوسط قيمة المؤشر بلغت 9,49 % خلال الفترة 2008-2018 ممّا يدل على أنّ الإنتاج المحلي يغطي 9,49 % من الاستهلاك الكلي، بينما 90,51 % من الاستهلاك الكلي يمثل واردات من تلك الصناعة، ممّا يدل على أنّ الإنتاج المحلي لازال بعيد عن تحقيق الاكتفاء الذاتي في هذا الفرع.

رابعا: فرع تجهيز وحفظ اللحوم

يضم الفرع تجهيز وفظ لحوم الجزار، تجهيز وحفظ لحوم الدواجن، تحضير منتجات اللحوم، تجهيز وحفظ الأسماك والقشريات والرخويات، يوضح مؤشر UNIDO مدى كفاية الإنتاج المحلي لتغطية الاستهلاك الكلي خلال الفترة 2008-2018:

الجدول رقم 4-5: مؤشر الميزة النسبية الظاهرة UNIDO لفرع تجهيز وحفظ اللحوم خلال الفترة 2008-2018

القيمة: مليون دولار، الكمية: ألف طن

السنوات	الإنتاج المحلي (الكمية)	الصادرات		الواردات		المتاح للاستهلاك (الكمية)	مؤشر UNIDO
		الكمية	القيمة	الكمية	القيمة		
2008	378,01	0	0	57,94	173,64	435,95	**86,71**
2009	462,42	0,02	0,01	62,3	172,22	524,7	**88,13**
2010	559,66	0,02	0,01	62,77	173,43	622,41	**89,92**
2011	597,7	0	0	62,8	173,4	660,5	**90,49**
2012	606,3	0	0	62,8	173,4	669	**90,61**
2013	660,6	0,37	0,04	49,7	187,38	709,93	**93,05**
2014	715,82	1,82	0,24	80,21	307,04	794,21	**90,13**
2015	769	1,82	0,24	69,02	260,45	836,2	**91,96**
2016	1053,2	1	0,1	66,8	233,3	1119	**94,12**
2017	1073,7	1,5	0,4	51,1	188,8	1123,3	**95,58**
2018	1069	0,2	0,4	51,8	187	1120,6	**95,40**
					متوسط المؤشر		**91,46**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات:

- جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات العربية، المجلد رقم 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 38، 39، متوفر على الموقع http://www.aoad.org/aasyxx.htm ، تاريخ الإطلاع 16 نوفمبر 2021.
- قاعدة بيانات الأمم المتحدة ITC calculassions based on UN COMTRADE statistics، تاريخ الإطلاع 17 نوفمبر 2021. www.trademap.org..

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنّ متوسط قيمة المؤشر بلغت 91,46 % خلال الفترة 2008-2018 ممّا يدل على أنّ الإنتاج المحلي يغطي 91,46 % من الاستهلاك الكلي، بينما باقي النسبة تستورد من الخارج، حيث تراوحت قيمة المؤشر خلال

فترة الدراسة بين 86,71 % سنة 2008 و 95,40 % سنة 2018 ممّا يعني أنّ الإنتاج المحلي قارب على تغطية الاستهلاك الكلي وتحقيق الميزة النسبية الظاهرة UNIDO في هذا الفرع.

كما يمكننا تقديم تفصيل في هذا الفرع بخصوص اللحوم الحمراء والبيضاء وكذا الأسماك فيما يلي:

1- نشاط تجهيز وحفظ اللحوم الحمراء

يوضح الجدول التالي حساب مؤشر UNIDO لنشاط تجهيز وحفظ اللحوم الحمراء خلال الفترة 2008-2018 الذي يوضح لنا مدى كفاية الإنتاج المحلي لتغطية الاستهلاك الكلي:

الجدول رقم 4-6: مؤشر الميزة النسبية الظاهرة UNIDO لنشاط تجهيز وحفظ اللحوم الحمراء خلال الفترة 2008-2018

القيمة: مليون دولار، الكمية: ألف طن

السنوات	الإنتاج المحلي (الكمية)	الصادرات		الواردات		المتاح للاستهلاك (الكمية)	مؤشر UNIDO
		الكمية	القيمة	الكمية	القيمة		
2008	235,93			57,94	173,63	293,87	**80,28**
2009	271,59	0,02	0,01	62,3	172,21	333,87	**81,35**
2010	271,59	0,02	0,01	62,3	172,21	333,87	**81,35**
2011	267,4	0	0	62,3	172	329,7	**81,10**
2012	240,9	0	0	62,3	172	303,2	**79,45**
2013	242,2	0,37	0,04	49,7	187,37	291,53	**83,08**
2014	252,64	1,82	0,24	80,19	306,98	331,01	**76,32**
2015	525,6	0	0	69,2	260,5	594,8	**88,37**
2016	537,7	0	0	66,8	233,3	604,5	**88,95**
2017	543,9	0	0	51,1	188,8	595	**91,41**
2018	529	0	0	51,7	187	580,7	**91,10**
						متوسط المؤشر	**93,89**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات:

- جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات العربية، المجلد رقم 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 38، 39، متوفر على الموقع http://www.aoad.org/aasyxx.htm ، تاريخ الإطلاع 16 نوفمبر 2021.
- قاعدة بيانات الأمم المتحدة ITC calculassions based on UN COMTRADE statistics، تاريخ الإطلاع 17 نوفمبر 2021. www.trademap.org.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنّ متوسط قيمة المؤشر بلغت 93,89 % خلال الفترة 2008-2018 ممّا يدل على أنّ الإنتاج المحلي يغطي 93,89 % من الاستهلاك الكلي، بينما باقي النسبة تستورد من الخارج، ممّا يدل على أنّ الإنتاج المحلي قارب على تغطية الاستهلاك الكلي وتحقيق الميزة النسبية الظاهرة UNIDO في هذا النشاط.

2- نشاط تجهيز وحفظ اللحوم البيضاء

يوضح الجدول التالي حساب مؤشر UNIDO لنشاط تجهيز وحفظ اللحوم البيضاء خلال الفترة 2008-2018 الذي يوضح لنا مدى كفاية الإنتاج المحلي لتغطية الاستهلاك الكلي:

الجدول رقم 4-7: مؤشر الميزة النسبية الظاهرة UNIDO لنشاط تجهيز وحفظ اللحوم البيضاء خلال الفترة 2008-2018

القيمة: مليون دولار، الكمية: ألف طن

السنوات	الإنتاج المحلي (الكمية)	الصادرات		الواردات		المتاح للاستهلاك (الكمية)	مؤشر UNIDO
		الكمية	القيمة	الكمية	القيمة		
2008	142,08	0	0	0	0,01	142,08	**100,00**
2009	190,83	0	0	0	0,01	190,83	**100,00**
2010	190,83	0	0	0	0,01	190,83	**100,00**
2011	330,3	0	0	0,5	1,2	330,8	**99,85**
2012	365,4	0	0	0,5	1,2	365,9	**99,86**
2013	418,4	0	0	0	0,01	418,4	**100,00**
2014	463,18	0	0	0,02	0,06	463,2	**100,00**
2015	293,4	1,4	0,2	0,1	0,1	292,1	**100,45**
2016	515,4	1	0,1	0	0	514,4	**100,19**
2017	529,8	1,5	0,4	0	0	528,3	**100,28**
2018	482	0,2	0,4	0	0	481,8	**100,04**
						متوسط المؤشر	**100,06**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات:

- جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات العربية، المجلد رقم 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 38، 39، متوفر على الموقع http://www.aoad.org/aasyxx.htm ، تاريخ الإطلاع 16 نوفمبر 2021.
- قاعدة بيانات الأمم المتحدة ITC calculassions based on UN COMTRADE statistics، تاريخ الإطلاع 17 نوفمبر 2021. www.trademap.org.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنّ متوسط قيمة المؤشر بلغت 100,06 % خلال الفترة 2008-2018 ممّا يدل على أنّ الإنتاج المحلي يفوق الاستهلاك الكلي بـ 0,06 %، أي أنّ فرع تجهيز وحفظ اللحوم يتمتع بميزة نسبية ظاهرة محليا UNIDO في نشاط تجهيز وحفظ اللحوم البيضاء.

3- نشاط حفظ وتعليب الأسماك

يوضح الجدول التالي حساب مؤشر UNIDO لنشاط حفظ وتعليب الأسماك خلال الفترة 2008-2018:

الجدول رقم 4-8: مؤشر الميزة النسبية الظاهرة UNIDO لنشاط حفظ وتعليب الأسماك خلال الفترة 2008-2018

القيمة: مليون دولار، الكمية: ألف طن

السنوات	الإنتاج المحلي (الكمية)	الصادرات		الواردات		المتاح للاستهلاك (الكمية)	مؤشر UNIDO
		الكمية	القيمة	الكمية	القيمة		
2008	142,04	3,12	15,11	18,2	31,38	157,12	**90,40**
2009	132,27	2,14	9,76	28,22	53,79	158,35	**83,53**
2010	130,12	1,7	6,85	25,55	40,69	153,97	**84,51**
2011	95,2	1,5	6,7	29,2	58,6	122,9	**77,46**
2012	103,6	1,6	6,5	36,1	86,9	138	**75,02**
2013	104,05	0,96	3,69	24,32	62,5	127,41	**81,67**
2014	101,58	1,95	7,74	42,74	135,64	142,37	**71,35**
2015	106,1	1,9	6,6	43,43	113,95	147,62	**71,87**
2016	102,1	1	5,2	31,4	80,1	132,6	**77,06**
2017	108,3	3,1	9,5	22,5	65,5	127,7	**84,81**
2018	108,3	4	35,2	19,1	53,6	127,4	**87,76**
					متوسط المؤشر		**80,49**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات:

- جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات العربية، المجلد رقم 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 38، 39، متوفر على الموقع http://www.aoad.org/aasyxx.htm ، تاريخ الإطلاع 16 نوفمبر 2021.
- قاعدة بيانات الأمم المتحدة ITC calculassions based on UN COMTRADE statistics، تاريخ الإطلاع 17 نوفمبر 2021. www.trademap.org..

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنّ متوسط قيمة المؤشر بلغت 80,49 % خلال الفترة 2008-2018 ممّا يدل على أنّ الإنتاج المحلي يغطي 80,49 % من الاستهلاك الكلي، بينما 19,51 % يتم استيرادها.

سادسا: فرع تجهيز وحفظ الخضر والفواكه:

ويضم الفرع تجهيز وحفظ الخضر والفواكه الطازجة والمجهزة والمجففة، ويعتمد بشكل أساسي على الإنتاج الزراعي والتجهيز، حيث يطرح هذا الأخير عديد التحديات لأصحاب المصانع كون القطاع الزراعي في الجزائر قطاع غير منظم ويفتقر لإستراتيجية واضحة ومتكاملة مع باقي القطاعات، ورغم ذلك فيشهد الفرع نموًا بوتيرة متسارعة بالخصوص صناعة الطماطم المعلبة والمربى.

1- نشاط تجهيز وحفظ الخضر:

يوضح مؤشر UNIDO مدى كفاية الإنتاج المحلي لتغطية الاستهلاك الكلي خلال الفترة 2008-2018 في الجدول التالي:

الجدول رقم 4-9: مؤشر الميزة النسبية الظاهرة UNIDO لنشاط تجهيز وحفظ الخضر خلال الفترة 2008-2018

القيمة: مليون دولار، الكمية: ألف طن

السنوات	الإنتاج المحلي (الكمية)	الصادرات		الواردات		المتاح للاستهلاك (الكمية)	مؤشر UNIDO
		الكمية	القيمة	الكمية	القيمة		
2008	6068,13	0,76	2,46	17,51	6,89	6084,83	**99,72**
2009	7291,3	5,25	16,05	30,82	12,15	7316,87	**99,65**
2010	8640,42	5,25	16,5	30,82	12,15	8665,99	**99,70**
2011	9569,2	5,2	16	30,8	12,1	9595	**99,73**
2012	10402,3	5,2	16	30,8	12,1	10428	**99,75**
2013	11866,41	4,64	20,18	35,83	32,05	11897,6	**99,74**
2014	12297,73	3,24	2,65	27,65	32,56	12322,15	**99,80**
2015	12469,33	3,55	5,49	30,75	29,51	12496,53	**99,78**
2016	8880,2	3	1,5	60,7	81,6	8938	**99,35**
2017	8882,5	2,7	4,2	4,5	20,8	8884,3	**99,98**
2018	17351,2	8	12,3	37,7	46,2	17380,9	**99,83**
					متوسط المؤشر		**99,79**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات:

- جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات العربية، المجلد رقم 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 38، 39، متوفر على الموقع http://www.aoad.org/aasyxx.htm ، تاريخ الإطلاع 16 نوفمبر 2021.
- قاعدة بيانات الأمم المتحدة ITC calculassions based on UN COMTRADE statistics، تاريخ الإطلاع 17 نوفمبر 2021. www.trademap.org.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنّ متوسط قيمة المؤشر بلغت 99,79 % خلال الفترة 2008-2018 ممّا يدل على أنّ الإنتاج المحلي يغطي 99,79 % من الاستهلاك الكلي، ممّا يدل على أنّ الإنتاج المحلي يتعادل تقريبا مع الاستهلاك الكلي وتحقيق الميزة النسبية الظاهرة UNIDO في هذا النشاط.

2- نشاط تجهيز وحفظ الفواكه

يوضح مؤشر UNIDO مدى كفاية الإنتاج المحلي لتغطية الاستهلاك الكلي خلال الفترة 2008-2018 في الجدول التالي:

الجدول رقم 4-10: مؤشر الميزة النسبية الظاهرة UNIDO لنشاط تجهيز وحفظ الفواكه خلال الفترة 2008-2018

القيمة: مليون دولار، الكمية: ألف طن

السنوات	الإنتاج المحلي (الكمية)	الصادرات		الواردات		المتاح للاستهلاك (الكمية)	مؤشر UNIDO
		الكمية	القيمة	الكمية	القيمة		
2008	2653,51	10,09	20,09	282,16	152,83	2925,58	**90,70**
2009	3077,01	9,02	14,37	354,76	199,49	3382,75	**89,90**
2010	3350,13	9,02	14,37	354,76	199,49	3695,87	**90,65**
2011	3708	9	14,4	354,8	199,5	4054	**91,47**
2012	3857	9	14,4	354,8	199,5	4202,5	**91,77**
2013	4231,63	14,75	20,52	331,95	240,97	4548,83	**93,03**
2014	4205,1	25,78	38,5	494,5	392,65	4673,83	**89,97**
2015	4323,11	28,52	34,59	440,64	326,32	4735,24	**91,30**
2016	4796,7	28,3	34,4	270,6	282,9	5039	**95,19**
2017	4942,7	34,6	38,9	70,3	96,1	4978,3	**99,28**
2018	4779,8	92,2	111,2	82,5	72,2	4770,1	**100,20**
						متوسط المؤشر	**93,04**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات:

- جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات العربية، المجلد رقم 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 38، 39، متوفر على الموقع http://www.aoad.org/aasyxx.htm ، تاريخ الإطلاع 16 نوفمبر 2021.
- قاعدة بيانات الأمم المتحدة ITC calculassions based on UN COMTRADE statistics، تاريخ الإطلاع 17 نوفمبر 2021. www.trademap.org.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنّ متوسط قيمة المؤشر بلغت 93,04 % خلال الفترة 2008-2018 ممّا يدل على أنّ الإنتاج المحلي يغطي 93,04 % من الاستهلاك الكلي، بينما باقي النسبة تستورد من الخارج، حيث تراوحت قيمة المؤشر خلال فترة الدراسة بين 89,90 % و 100,20 % سنة 2018 ممّا يعني أنّ الإنتاج المحلي فاق الاستهلاك الكلي وحقق الاكتفاء الذاتي سنة 2018 ، أي أنّ الجزائر قد اكتسبت ميزة نسبية ظاهرة UNIDO في هذا الفرع سنة 2018.

3- نشاط تجهيز وحفظ التمور

يوضح الجدول التالي حساب مؤشر UNIDO لنشاط تجهيز وحفظ التمور خلال الفترة 2016-2018:

الجدول رقم 4-11: مؤشر الميزة النسبية الظاهرة UNIDO لنشاط تجهيز وحفظ التمور خلال الفترة 2016-2018

القيمة: مليون دولار، الكمية: ألف طن

السنوات	الإنتاج المحلي (الكمية)	الصادرات		الواردات		المتاح للاستهلاك (الكمية)	مؤشر UNIDO
		الكمية	القيمة	الكمية	القيمة		
2016	1029,6	30,7	37,3	0	0	998,9	103,07
2017	1058,6	46,7	52,2	0	0	1011,8	104,62
2018	1092,1	91,7	110,3	0	0	1002,6	109,17
						متوسط المؤشر	**105,61**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات:

- جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات العربية، المجلد رقم 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 38، 39، متوفر على الموقع http://www.aoad.org/aasyxx.htm ، تاريخ الإطلاع 16 نوفمبر 2021.
- قاعدة بيانات الأمم المتحدة ITC calculassions based on UN COMTRADE statistics، تاريخ الإطلاع 17 نوفمبر 2021. www.trademap.org.

نلاحظ من خلال الجدول أنّ متوسط مؤشر UNIDO خلال الفترة 2016-2018 بلغ 105,61 % ممّا يدل على أنّ الإنتاج المحلي يفوق الاستهلاك الكلي بـ 5,61 % في المتوسط، أي امتلاك نشاط تجهيز وحفظ التمور ميزة نسبية ظاهرة UNIDO.

سابع: نشاط إنتاج العسل الطبيعي

يوضح الجدول التالي حساب مؤشر UNIDO لنشاط إنتاج العسل الطبيعي خلال الفترة 2016-2018:

الجدول رقم 4-12: مؤشر الميزة النسبية الظاهرة UNIDO لنشاط إنتاج العسل الطبيعي خلال الفترة 2016-2018

القيمة: مليون دولار، الكمية: ألف طن

السنوات	الإنتاج المحلي (الكمية)	الصادرات		الواردات		المتاح للاستهلاك (الكمية)	مؤشر UNIDO
		الكمية	القيمة	الكمية	القيمة		
2016	7,1	0	0	1,2	6,4	8,3	**85,54**
2017	6,1	0	0	0,5	3,3	6,7	**92,42**
2018	7,4	0	0,1	0,2	1,4	7,5	**97,37**
						متوسط المؤشر	**91,77**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات:

- جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات العربية، المجلد رقم 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 38، 39، متوفر على الموقع http://www.aoad.org/aasyxx.htm ، تاريخ الإطلاع 16 نوفمبر 2021.
- قاعدة بيانات الأمم المتحدة ITC calculassions based on UN COMTRADE statistics، تاريخ الإطلاع 17 نوفمبر 2021. www.trademap.org..

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنّ متوسط قيمة المؤشر بلغت 91,77 % خلال الفترة 2016-2018 ممّا يدل على أنّ الإنتاج المحلي يغطي 91,77 % من الاستهلاك الكلي، بينما باقي النسبة تستورد من الخارج، حيث تراوحت قيمة المؤشر خلال فترة الدراسة بين 85,54 % و 97,37 % سنة 2018 ممّا يعني أنّ الإنتاج المحلي يعادل تقريبا الاستهلاك الكلي سنة 2018، ونستطيع القول أن إنتاج العسل الطبيعي قارب من تحقيق الميزة النسبية الظاهرة UNIDO أي تحقيق الاكتفاء الذاتي من هذا المنتج.

الفرع الثاني: مؤشر اختراق الواردات للسوق المحلي

يستخدم هذا المؤشر لقياس التنافسية الداخلية (داخل الدولة) وهو نسبة واردات منتج معين على الاستهلاك الكلي، حيث تتراوح قيمة المؤشر بين الصفر (0) و المئة (100)، حيث كلما ارتفعت قيمة المؤشر دلّ ذلك على تزايد نصيب الاستيراد من إجمالي الاستهلاك الكلي و يعكس ذلك ضعف القدرة التنافسية الداخلية والعكس صحيح[1]، كما سنقوم فيما يلي بحساب مؤشر اختراق الواردات للسوق المحلي لمختلف فروع الصناعات الغذائية الرئيسية وفقا للبيانات المتاحة:

أولا: فرع معالجة الحبوب وتصنيع منتجات النشا: يوضح الجدول التالي حساب مؤشر اختراق الواردات للسوق المحلي لفرع معالجة الحبوب وتصنيع منتجات النشا خلال الفترة 2008-2018:

الجدول رقم 4-13: مؤشر اختراق الواردات للسوق المحلي لفرع معالجة الحبوب وتصنيع منتجات النشا خلال الفترة 2008-2018

القيمة: مليون دولار، الكمية: ألف طن

السنوات	الإنتاج المحلي (الكمية)	الواردات		المتاح للاستهلاك (الكمية)	مؤشر اختراق الواردات للسوق المحلي
		الكمية	القيمة		
2008	1702,5	8933,58	3967,39	10623,5	**84,09**
2009	5253,15	7925,19	2325,14	13172,31	**60,17**
2010	4558,57	7946,15	1816,44	12496,38	**63,59**
2011	3728	7946	1816	11666	**68,11**
2012	5137,2	7946	1816	13075	**60,77**
2013	4921,23	7501,93	2531,56	12413,41	**60,43**
2014	3435,23	12430,53	3641,35	15865,74	**78,35**
2015	3760,65	13824,26	3523,76	17582,07	**78,63**
2016	3379,57	13331,6	2766,6	16772,2	**79,49**
2017	3513,44	12892,7	2746,3	16370,3	**78,76**
2018	3111,43	16734,6	2860,4	22799,3	**73,40**
				متوسط المؤشر	**71,43**

[1] حورية حلمي محمد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 13.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات:

- جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات العربية، المجلد رقم 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 38، 39، متوفر على الموقع http://www.aoad.org/aasyxx.htm ، تاريخ الإطلاع 16 نوفمبر 2021.
- قاعدة بيانات الأمم المتحدة ITC calculassions based on UN COMTRADE statistics، تاريخ الإطلاع 17 نوفمبر 2021. www.trademap.org..

بلغ متوسط مؤشر اختراق الواردات للسوق المحلي لفرع معالجة الحبوب وتصنيع منتجات النشا 71,43 % أي أنّ هذه النسبة من الاستهلاك الكلي لا تنتج محليا ويتم استيرادها وهي نسبة مرتفعة نسبيا تعكس تدهور القدرة التنافسية الداخلية لهذا الفرع محليا.

ثانيا: فرع صناعة منتجات الألبان

يوضح الجدول التالي حساب مؤشر اختراق الواردات للسوق المحلي لفرع صناعة منتجات الألبان خلال الفترة 2008-2018:

الجدول رقم 4-14: مؤشر اختراق الواردات للسوق المحلي لفرع صناعة منتجات الألبان خلال الفترة 2008-2018

القيمة: مليون دولار، الكمية: ألف طن

السنوات	الإنتاج المحلي (الكمية)	الواردات		المتاح للاستهلاك (الكمية)	مؤشر اختراق الواردات للسوق المحلي
		الكمية	القيمة		
2008	1878,52	2547,13	1293,05	4405,17	**57,82**
2009	2377,64	2752,26	858,22	5113,09	**53,83**
2010	2854,07	2752,26	858,22	5589,52	**49,24**
2011	3166	2832	862	5981	**47,35**
2012	3064	2832	862	5879	**48,17**
2013	3400,67	1983,21	920,95	5383,77	**36,84**
2014	3648,55	3579,38	2034,45	7227,59	**49,52**
2015	3895	3373,15	1168,59	7267,56	**46,41**
2016	3586,5	901,9	976,5	4484,4	**20,11**
2017	3521,2	404	1215,5	3924,9	**10,29**
2018	22124	758	1280	23402,4	**3,24**
				متوسط المؤشر	**38,44**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات:

- جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات العربية، المجلد رقم 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 38، 39، متوفر على الموقع http://www.aoad.org/aasyxx.htm ، تاريخ الإطلاع 16 نوفمبر 2021.
- قاعدة بيانات الأمم المتحدة ITC calculassions based on UN COMTRADE statistics، تاريخ الإطلاع 17 نوفمبر 2021. www.trademap.org .

بلغ متوسط مؤشر اختراق الواردات للسوق المحلي لفرع صناعة منتجات الألبان 38,44 % أي أنّ هذه النسبة من الاستهلاك الكلي لا تنتج محليا ويتم استيرادها، الجدير بالذكر هو تراجع قيمة المؤشر خلال الفترة 2016-2018 ليبلغ سنة

2018 ما نسبته 3,24 % أي أنّ هذه النسبة تمثل نصيب الواردات من الاستهلاك الكلي ما يدل على ارتفاع القدرة التنافسية لهذا الفرع محليا.

ثالثا: فرع صناعة الزيوت والدهون النباتية والحيوانية

يوضح الجدول التالي حساب مؤشر اختراق الواردات للسوق المحلي لفرع صناعة الزيوت والدهون النباتية والحيوانية خلال الفترة 2008-2018:

الجدول رقم 4-15: مؤشر اختراق الواردات للسوق المحلي لفرع صناعة الزيوت والدهون النباتية والحيوانية خلال الفترة 2008-2018

القيمة: مليون دولار، الكمية: ألف طن

السنوات	الإنتاج المحلي (الكمية)	الواردات		المتاح للاستهلاك (الكمية)	مؤشر اختراق الواردات للسوق المحلي
		الكمية	القيمة		
2008	42,03	646,39	906,25	677,26	**95,44**
2009	95,46	703,35	593,79	787,65	**89,30**
2010	45,18	696,44	603,77	734,42	**94,83**
2011	105,7	696,2	602,7	794,7	**87,61**
2012	63,1	696,2	602,7	752,1	**92,57**
2013	101,97	624,99	713,9	726,65	**86,01**
2014	70,01	801,65	789,93	871,51	**91,98**
2015	1,9	802,26	612,57	803,3	**99,87**
2016	99,5	765,6	585	851,3	**89,93**
2017	99,4	842,9	682,3	929,6	**90,67**
2018	137,6	891	759,2	1014,4	**87,84**
				متوسط المؤشر	**91,46**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات:

- جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات العربية، المجلد رقم 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 38، 39، متوفر على الموقع http://www.aoad.org/aasyxx.htm ، تاريخ الإطلاع 16 نوفمبر 2021.
- قاعدة بيانات الأمم المتحدة ITC calculassions based on UN COMTRADE statistics، تاريخ الإطلاع 17 نوفمبر 2021. www.trademap.org..

بلغ متوسط مؤشر اختراق الواردات للسوق المحلي لفرع معالجة الحبوب وتصنيع منتجات النشا 91,46 % أي أنّ هذه النسبة من الاستهلاك الكلي لا تنتج محليا ويتم استيرادها وهي نسبة مرتفعة نسبيا ، ونستنتج تدهور القدرة التنافسية لهذا الفرع محليا.

رابعا: فرع تجهيز وحفظ اللحوم

يوضح الجدول التالي حساب مؤشر اختراق الواردات للسوق المحلي لفرع تجهيز وحفظ اللحوم خلال الفترة 2008-2018:

الجدول رقم 4-16: مؤشر اختراق الواردات للسوق المحلي لفرع تجهيز وحفظ اللحوم خلال الفترة 2008-2018

القيمة: مليون دولار، الكمية: ألف طن

اللحوم	الإنتاج المحلي (الكمية)	الواردات		المتاح للاستهلاك (الكمية)	مؤشر اختراق الواردات للسوق المحلي
		الكمية	القيمة		
2008	378,01	57,94	173,64	435,95	**13,29**
2009	462,42	62,3	172,22	524,7	**11,87**
2010	559,66	62,77	173,43	622,41	**10,08**
2011	597,7	62,8	173,4	660,5	**9,51**
2012	606,3	62,8	173,4	669	**9,39**
2013	660,6	49,7	187,38	709,93	**7,00**
2014	715,82	80,21	307,04	794,21	**10,10**
2015	769	69,02	260,45	836,2	**8,25**
2016	1053,2	66,8	233,3	1119	**5,97**
2017	1073,7	51,1	188,8	1123,3	**4,55**
2018	1069	51,8	187	1120,6	**4,62**
				متوسط المؤشر	**8,60**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات:

- جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات العربية، المجلد رقم 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 38، 39، متوفر على الموقع http://www.aoad.org/aasyxx.htm ، تاريخ الإطلاع 16 نوفمبر 2021.
- قاعدة بيانات الأمم المتحدة ITC calculassions based on UN COMTRADE statistics، تاريخ الإطلاع 17 نوفمبر 2021. www.trademap.org..

بلغ متوسط مؤشر اختراق الواردات للسوق المحلي لفرع معالجة الحبوب وتصنيع منتجات النشا 8,60 % أي أنّ هذه النسبة من الاستهلاك الكلي لا تنتج محليا ويتم استيرادها وهي نسبة منخفضة نسبيا نظرا لاقتراب النسبة من الصفر (0) ، كما نشير إلى انخفاض قيمة المؤشر إلى قرابة 5% خلال الفترة 2016-2018، أي أنّ الواردات منخفضة جدا بالنسبة للاستهلاك الكلي، ونستنتج ارتفاع القدرة التنافسية لهذا الفرع محليا.

1- نشاط تجهيز وحفظ اللحوم الحمراء

يوضح الجدول التالي حساب مؤشر اختراق الواردات للسوق المحلي لنشاط تجهيز وحفظ اللحوم الحمراء خلال الفترة 2008-2018:

الجدول رقم 4-17: مؤشر اختراق الواردات للسوق المحلي لنشاط تجهيز وحفظ اللحوم الحمراء خلال الفترة 2008-2018

القيمة: مليون دولار، الكمية: ألف طن

السنوات	الإنتاج المحلي (الكمية)	الواردات		المتاح للاستهلاك (الكمية)	مؤشر اختراق الواردات للسوق المحلي
		الكمية	القيمة		
2008	235,93	57,94	173,63	293,87	**0,20**
2009	271,59	62,3	172,21	333,87	**0,19**
2010	271,59	62,3	172,21	333,87	**0,19**
2011	267,4	62,3	172	329,7	**0,19**
2012	240,9	62,3	172	303,2	**0,21**
2013	242,2	49,7	187,37	291,53	**0,17**
2014	252,64	80,19	306,98	331,01	**0,24**
2015	525,6	69,2	260,5	594,8	**0,12**
2016	537,7	66,8	233,3	604,5	**0,11**
2017	543,9	51,1	188,8	595	**0,09**
2018	529	51,7	187	580,7	**0,09**
				متوسط المؤشر	**0,16**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات:

- جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات العربية، المجلد رقم 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 38، 39، متوفر على الموقع http://www.aoad.org/aasyxx.htm ، تاريخ الإطلاع 16 نوفمبر 2021.
- قاعدة بيانات الأمم المتحدة ITC calculassions based on UN COMTRADE statistics، تاريخ الإطلاع 17 نوفمبر 2021. www.trademap.org...

بلغ متوسط مؤشر اختراق الواردات للسوق المحلي لنشاط تجهيز وحفظ اللحوم الحمراء 0,16 % أي أنّ هذه النسبة من الاستهلاك الكلي لا تنتج محليا ويتم استيرادها وهي نسبة منخفضة جدا نظرا لاقتراب النسبة من الصفر (0) ، كما نشير إلى تسجيل المؤشر انخفاضا معتبرا خلال الفترة 2016-2018، حيث سجل سنة 2018 ما نسبته 0,09 % أي أنّ الواردات تكاد تكون معدومة بالنسبة للاستهلاك الكلي، ونستنتج ارتفاع القدرة التنافسية لهذا النشاط محليا.

2- نشاط تجهيز وحفظ اللحوم البيضاء

يوضح الجدول التالي حساب مؤشر اختراق الواردات للسوق المحلي لنشاط تجهيز وحفظ اللحوم البيضاء خلال الفترة 2008-2018:

الجدول رقم 4-18: مؤشر اختراق الواردات للسوق المحلي لنشاط تجهيز وحفظ اللحوم البيضاء خلال الفترة 2008-2018

القيمة: مليون دولار، الكمية: ألف طن

السنوات	الإنتاج المحلي (الكمية)	الواردات		المتاح للاستهلاك (الكمية)	مؤشر اختراق الواردات للسوق المحلي
		الكمية	القيمة		
2008	142,08	0	0,01	142,08	**0,00**
2009	190,83	0	0,01	190,83	**0,00**
2010	190,83	0	0,01	190,83	**0,00**
2011	330,3	0,5	1,2	330,8	**0,15**
2012	365,4	0,5	1,2	365,9	**0,14**
2013	418,4	0	0,01	418,4	**0,00**
2014	463,18	0,02	0,06	463,2	**0,00**
2015	293,4	0,1	0,1	292,1	**0,03**
2016	515,4	0	0	514,4	**0,00**
2017	529,8	0	0	528,3	**0,00**
2018	482	0	0	481,8	**0,00**
				متوسط المؤشر	**0,03**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات:

- جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات العربية، المجلد رقم 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 38، 39، متوفر على الموقع http://www.aoad.org/aasyxx.htm ، تاريخ الإطلاع 16 نوفمبر 2021.
- قاعدة بيانات الأمم المتحدة ITC calculassions based on UN COMTRADE statistics، تاريخ الإطلاع 17 نوفمبر 2021. www.trademap.org..

بلغ متوسط مؤشر اختراق الواردات للسوق المحلي لنشاط تجهيز وحفظ اللحوم البيضاء 0,03 % أي أنّ هذه النسبة من الاستهلاك الكلي لا تنتج محليا ويتم استيرادها وهي نسبة منخفضة جدا نظرا لاقتراب النسبة من الصفر (0) ، كما نشير إلى تسجيل المؤشر 0% خلال الفترة 2016-2018، أي أنّ الواردات معدومة بالنسبة للاستهلاك الكلي، أي عدم تمكن الواردات من اختراق السوق المحلي، ونستنتج ارتفاع القدرة التنافسية لهذا النشاط محليا.

3- نشاط حفظ و تعليب الأسماك

يوضح الجدول التالي حساب مؤشر اختراق الواردات للسوق المحلي لنشاط حفظ وتعليب الأسماك خلال الفترة 2008-2018:

الجدول رقم 4-19: مؤشر اختراق الواردات للسوق المحلي لنشاط حفظ وتعليب الأسماك خلال الفترة 2008-2018

القيمة: مليون دولار، الكمية: ألف طن

السنوات	الإنتاج المحلي (الكمية)	الواردات		المتاح للاستهلاك (الكمية)	مؤشر اختراق الواردات للسوق المحلي
		الكمية	القيمة		
2008	142,04	18,2	31,38	157,12	**11,58**
2009	132,27	28,22	53,79	158,35	**17,82**
2010	130,12	25,55	40,69	153,97	**16,59**
2011	95,2	29,2	58,6	122,9	**23,76**
2012	103,6	36,1	86,9	138	**26,16**
2013	104,05	24,32	62,5	127,41	**19,09**
2014	101,58	42,74	135,64	142,37	**30,02**
2015	106,1	43,43	113,95	147,62	**29,42**
2016	102,1	31,4	80,1	132,6	**23,68**
2017	108,3	22,5	65,5	127,7	**17,62**
2018	108,3	19,1	53,6	127,4	**14,99**
				متوسط المؤشر	**20,98**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات:

- جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات العربية، المجلد رقم 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 38، 39، متوفر على الموقع http://www.aoad.org/aasyxx.htm ، تاريخ الإطلاع 16 نوفمبر 2021.
- قاعدة بيانات الأمم المتحدة ITC calculassions based on UN COMTRADE statistics، تاريخ الإطلاع 17 نوفمبر 2021. www.trademap.org..

بلغ متوسط مؤشر اختراق الواردات للسوق المحلي لنشاط حفظ وتعليب الأسماك 20,98 % أي أنّ هذه النسبة من الاستهلاك الكلي لا تنتج محليا ويتم استيرادها وهي نسبة يمكن اعتبارها منخفضة نوعا ما، كما نشير إلى تسجيل المؤشر انخفاضا ملحوظا خلال الفترة 2017-2018، حيث سجل سنة 2018 ما نسبته 14,99 %، أي انخفاض نسبة الواردات من الاستهلاك الكلي، ونستنتج ارتفاع القدرة التنافسية لهذا النشاط محليا.

خامسا: فرع تجهيز وحفظ الخضر والفواكه

يضم الفرع تجهيز وحفظ الخضر والفواكه الطازجة والمجهزة والمجففة.

1- نشاط تجهيز وحفظ الخضر

وضح الجدول التالي حساب مؤشر اختراق الواردات للسوق المحلي لنشاط تجهيز وحفظ الخضر خلال الفترة 2008-2018:

الجدول رقم 4-20: مؤشر اختراق الواردات للسوق المحلي لنشاط تجهيز و حفظ الخضر خلال الفترة 2008-2018

القيمة: مليون دولار، الكمية: ألف طن

السنوات	الإنتاج المحلي (الكمية)	الواردات		المتاح للاستهلاك (الكمية)	مؤشر اختراق الواردات للسوق المحلي
		الكمية	القيمة		
2008	6068,13	17,51	6,89	6084,83	**0,29**
2009	7291,3	30,82	12,15	7316,87	**0,42**
2010	8640,42	30,82	12,15	8665,99	**0,36**
2011	9569,2	30,8	12,1	9595	**0,32**
2012	10402,3	30,8	12,1	10428	**0,30**
2013	11866,41	35,83	32,05	11897,6	**0,30**
2014	12297,73	27,65	32,56	12322,15	**0,22**
2015	12469,33	30,75	29,51	12496,53	**0,25**
2016	8880,2	60,7	81,6	8938	**0,68**
2017	8882,5	4,5	20,8	8884,3	**0,05**
2018	17351,2	37,7	46,2	17380,9	**0,22**
				متوسط المؤشر	**0,31**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات:

- جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات العربية، المجلد رقم 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 38، 39، متوفر على الموقع http://www.aoad.org/aasyxx.htm ، تاريخ الإطلاع 16 نوفمبر 2021.
- قاعدة بيانات الأمم المتحدة ITC calculassions based on UN COMTRADE statistics، تاريخ الإطلاع 17 نوفمبر 2021. www.trademap.org..

بلغ متوسط مؤشر اختراق الواردات للسوق المحلي لنشاط تجهيز و حفظ الخضر 0,31 % أي أنّ هذه النسبة من الاستهلاك الكلي لا تنتج محليا ويتم استيرادها وهي نسبة منخفضة جدا نظرا لاقتراب النسبة من الصفر (0) ، أي أنّ الواردات منخفضة جدا بالنسبة للاستهلاك الكلي، ونستنتج ارتفاع القدرة التنافسية لهذا الفرع محليا.

2- نشاط تجهيز وحفظ الفواكه

يوضح الجدول التالي حساب مؤشر اختراق الواردات للسوق المحلي لنشاط تجهيز وحفظ الفواكه خلال الفترة 2008-2018:

الجدول رقم 4-21: مؤشر اختراق الواردات للسوق المحلي لنشاط تجهيز وحفظ الفواكه خلال الفترة 2008-2018

القيمة: مليون دولار، الكمية: ألف طن

السنوات	الإنتاج المحلي (الكمية)	الواردات		المتاح للاستهلاك (الكمية)	مؤشر اختراق الواردات للسوق المحلي
		الكمية	القيمة		
2008	2653,51	282,16	152,83	2925,58	**9,64**
2009	3077,01	354,76	199,49	3382,75	**10,49**
2010	3350,13	354,76	199,49	3695,87	**9,60**
2011	3708	354,8	199,5	4054	**8,75**
2012	3857	354,8	199,5	4202,5	**8,44**
2013	4231,63	331,95	240,97	4548,83	**7,30**
2014	4205,1	494,5	392,65	4673,83	**10,58**
2015	4323,11	440,64	326,32	4735,24	**9,31**
2016	4796,7	270,6	282,9	5039	**5,37**
2017	4942,7	70,3	96,1	4978,3	**1,41**
2018	4779,8	82,5	72,2	4770,1	**1,73**
				متوسط المؤشر	**7,51**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات:

- جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات العربية، المجلد رقم 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 38، 39، متوفر على الموقع http://www.aoad.org/aasyxx.htm ، تاريخ الإطلاع 16 نوفمبر 2021.
- قاعدة بيانات الأمم المتحدة ITC calculassions based on UN COMTRADE statistics، تاريخ الإطلاع 17 نوفمبر 2021. www.trademap.org..

بلغ متوسط مؤشر اختراق الواردات للسوق المحلي لنشاط تجهيز وحفظ الفواكه 7,51 % أي أنّ هذه النسبة من الاستهلاك الكلي لا تنتج محليا ويتم استيرادها وهي نسبة منخفضة جدا نظرا لاقترابها من الصفر (0) ، أي أنّ الواردات منخفضة جدا بالنسبة للاستهلاك الكلي، ونستنتج ارتفاع القدرة التنافسية لهذا الفرع محليا، الجدير بالذكر هو الانخفاض الكبير في قيمة المؤشر خلال الفترة 2016-2018 حيث بلغ المؤشر ما نسبته 1,71 % سنة 2018 ما يؤكد اكتساب الفرع قدرة تنافسية كبيرة لنشاط تجهيز وحفظ الفواكه على المستوى المحلي.

3- نشاط تجهيز وحفظ التمور

يوضح الجدول التالي حساب مؤشر اختراق الواردات للسوق المحلي لنشاط تجهيز وحفظ التمور خلال الفترة 2016-2018:

الجدول رقم 4-22: مؤشر اختراق الواردات للسوق المحلي لنشاط تجهيز وحفظ التمور خلال الفترة 2016-2018

القيمة: مليون دولار، الكمية: ألف طن

السنوات	الإنتاج المحلي (الكمية)	الواردات		المتاح للاستهلاك (الكمية)	مؤشر اختراق الواردات للسوق المحلي
		الكمية	القيمة		
2016	1029,6	0	0	998,9	**0,00**
2017	1058,6	0	0	1011,8	**0,00**
2018	1092,1	0	0	1002,6	**0,00**
				متوسط المؤشر	**0.00**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات:

- جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات العربية، المجلد رقم 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 38، 39، متوفر على الموقع http://www.aoad.org/aasyxx.htm ، تاريخ الإطلاع 16 نوفمبر 2021.
- قاعدة بيانات الأمم المتحدة ITC calculassions based on UN COMTRADE statistics، تاريخ الإطلاع 17 نوفمبر 2021. www.trademap.org.

بلغ مؤشر اختراق الواردات للسوق المحلي لنشاط تجهيز وحفظ التمور 0 %، أي أنّ الواردات معدومة، ونستنتج القدرة التنافسية الكبيرة لهذا الفرع محليا.

سادسا: نشاط إنتاج العسل الطبيعي

يوضح الجدول التالي حساب مؤشر اختراق الواردات للسوق المحلي لنشاط إنتاج العسل الطبيعي خلال الفترة 2016-2018:

الجدول رقم 4–23: مؤشر اختراق الواردات للسوق المحلي لنشاط إنتاج العسل الطبيعي خلال الفترة 2016-2018

القيمة: مليون دولار، الكمية: ألف طن

العسل الطبيعي	الإنتاج المحلي (الكمية)	الواردات		المتاح للاستهلاك (الكمية)	مؤشر اختراق الواردات للسوق المحلي
		الكمية	القيمة		
2016	7,1	1,2	6,4	8,3	**14,46**
2017	6,1	0,5	3,3	6,7	**7,46**
2018	7,4	0,2	1,4	7,5	**2,67**
				متوسط المؤشر	**8,19**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات:

- جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات العربية، المجلد رقم 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 38، 39، متوفر على الموقع http://www.aoad.org/aasyxx.htm ، تاريخ الإطلاع 16 نوفمبر 2021.
- قاعدة بيانات الأمم المتحدة ITC calculassions based on UN COMTRADE statistics، تاريخ الإطلاع 17 نوفمبر 2021. www.trademap.org..

بلغ متوسط مؤشر اختراق الواردات للسوق المحلي لنشاط إنتاج العسل الطبيعي 8,19 % أي أنّ هذه النسبة من الاستهلاك الكلي لا تنتج محليا ويتم استيرادها، وهي نسبة منخفضة جدا نظرا لاقترابها من الصفر (0) ، أي أنّ الواردات منخفضة جدا

بالنسبة للاستهلاك الكلي، ونستنتج ارتفاع القدرة التنافسية لهذا الفرع محليا، الجدير بالذكر هو الانخفاض الكبير في قيمة المؤشر سنة 2018 حيث بلغ المؤشر ما نسبته 2,67 % ما يؤكد ارتفاع القدرة التنافسية لنشاط إنتاج العسل الطبيعي محليا.

المطلب الثاني: تقييم تنافسية قطاع الصناعات الغذائية على المستوى الدولي

هنالك العديد من المؤشرات التي تقيس التنافسية على المستوى الدولي، حيث اخترنا قياس مؤشرين من مؤشر الميزة النسبية الظاهرة Revealed Comparative Advantage (RCAI) وهما مؤشر Balassa ومؤشر Donges & Riedel ، بالإضافة لمؤشر صافي الصادرات ومؤشر النصيب السوقي للصادرات لفحص القدرة التنافسية لمختلف الفروع على المستوى الدولي.

الفرع الأول: مؤشر الميزة النسبية الظاهرة RCAI

يعتبر مؤشر الميزة النسبية الظاهرة من المؤشرات الرئيسية التي تقيس أداء القطاعات من خلال إبراز أهمية السلعة المدروسة في الأسواق العالمية من خلال عديد الصيغ الرياضية[1]، كما يعتبر Balassa أول من صاغ مؤشر الميزة النسبية الظاهرة من خلال اعتماده على تدفقات التجارة الخارجية في تفسير للميزة النسبية التي تتمتع بها الدولة، آخذا بالاعتبار كافة العوامل السعرية وغير السعرية[2]:

أولا: مؤشر Balassa: يركز هذا النموذج على نسبة الصادرات إلى الواردات من صناعة ما، فإذا تخطت النسبة 100 % دل ذلك على امتلاك تلك الصناعة لميزة نسبية ظاهرة في الأسواق الدولية، حيث تزيد صادراتها عن وارداتها في تلك الصناعة، والعكس صحيح[3]، كما سنوضح فيما يلي قيم المؤشر في فروع الصناعات الغذائية التي توفرت فيها البيانات:

1- فرع معالجة الحبوب وتصنيع منتجات النشا

يوضح الجدول التالي حساب مؤشر Balassa لفرع معالجة الحبوب وتصنيع منتجات النشا خلال الفترة 2008-2018:

الجدول رقم 4-24: مؤشر Balassa لفرع معالجة الحبوب وتصنيع منتجات النشا خلال الفترة 2008-2018

القيمة: مليون دولار، الكمية: ألف طن

[1] حمزة العوادي،سياسة تنمية الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات ومتطلبات نجاحها ، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، جامعة أم البواقي، الجزائر، العدد 01، 2016، ص 507.

[2] Bella Balassa, trade liberalization and revealed comparative advantage, **the manchester school of economic and social studies**, vol 33, p 99.

[3] Bella Balassa, Op.Cit, P 35.

السنوات	الصادرات		الواردات		مؤشر Balassa
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	
2008	12,13	6,6	8933,58	3967,39	**0,14**
2009	6,03	1,82	7925,19	2325,14	**0,08**
2010	8,34	3,3	7946,15	1816,44	**0,10**
2011	8,3	3,3	7946	1816	**0,10**
2012	8,3	3,3	7946	1816	**0,10**
2013	0,75	0,39	7501,93	2531,56	**0,01**
2014	0,03	0,03	12430,53	3641,35	**0,00**
2015	3,14	0,88	13824,26	3523,76	**0,02**
2016	4,6	0,9	13331,6	2766,6	**0,03**
2017	0,5	0,1	12892,7	2746,3	**0,00**
2018	1,2	0	16734,6	2860,4	**0,01**
			متوسط المؤشر		**0,05**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات:

- جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات العربية، المجلد رقم 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 38، 39، متوفر على الموقع http://www.aoad.org/aasyxx.htm ، تاريخ الإطلاع 16 نوفمبر 2021.
- قاعدة بيانات الأمم المتحدة ITC calculassions based on UN COMTRADE statistics، تاريخ الإطلاع 17 نوفمبر 2021. www.trademap.org..

بلغ متوسط مؤشر Balassa لفرع معالجة الحبوب وتصنيع منتجات النشا 0,05 % أي أنّ واردات الصناعة تفوق صادراته بصورة كبيرة جدا، ما يعكس افتقار هذا الفرع للميزة النسبية و أنّ الصناعة بعيدة بشكل كبير عن المنافسة العالمية.

2- فرع صناعة منتجات الألبان

يوضح الجدول التالي حساب مؤشر Balassa لفرع صناعة منتجات الألبان خلال الفترة 2008-2018:

الجدول رقم 4-25: مؤشر Balassa لفرع صناعة منتجات الألبان خلال الفترة 2008-2018

القيمة: مليون دولار، الكمية: ألف طن

السنوات	الصادرات		الواردات		مؤشر Balassa
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	
2008	20,48	2,96	2547,13	1293,05	**0,80**
2009	16,81	2,28	2752,26	858,22	**0,61**
2010	16,81	2,28	2752,26	858,22	**0,61**
2011	16,8	2,3	2832	862	**0,59**
2012	16,8	2,3	2832	862	**0,59**
2013	0,11	0,12	1983,21	920,95	**0,01**

2014	0,34	0,25	3579,38	2034,45	**0,01**
2015	0,6	0,44	3373,15	1168,59	**0,02**
2016	4	4,5	901,9	976,5	**0,44**
2017	0,3	0,4	404	1215,5	**0,07**
2018	1,6	2,3	758	1280	**0,21**
				متوسط المؤشر	**0,36**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات:

- جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات العربية، المجلد رقم 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 38، 39، متوفر على الموقع http://www.aoad.org/aasyxx.htm ، تاريخ الإطلاع 16 نوفمبر 2021.
- قاعدة بيانات الأمم المتحدة ITC calculassions based on UN COMTRADE statistics، تاريخ الإطلاع 17 نوفمبر 2021. www.trademap.org..

بلغ متوسط مؤشر Balassa لفرع صناعة منتجات الألبان 0,36 % أي أنّ واردات الصناعة تفوق صادراته بصورة كبيرة جدا، ما يعكس افتقار فرع صناعة منتجات الألبان للميزة النسبية و أنّ الصناعة بعيدة بشكل كبير عن المنافسة العالمية.

3- فرع صناعة الزيوت والدهون النباتية والحيوانية

يوضح الجدول التالي حساب مؤشر Balassa لفرع صناعة الزيوت والدهون النباتية والحيوانية خلال الفترة 2008-2018:

الجدول رقم 4-26: مؤشر Balassa لفرع صناعة الزيوت والدهون النباتية والحيوانية خلال الفترة 2008-2018

القيمة: مليون دولار، الكمية: ألف طن

الزيوت والدهون	الصادرات		الواردات		مؤشر Balassa
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	
2008	11,16	12,45	646,39	906,25	**1,73**
2009	11,16	12,45	703,35	593,79	**1,59**
2010	7,2	3,69	696,44	603,77	**1,03**
2011	7,2	3,7	696,2	602,7	**1,03**
2012	7,2	3,7	696,2	602,7	**1,03**
2013	0,31	0,62	624,99	713,9	**0,05**
2014	0,15	0,26	801,65	789,93	**0,02**
2015	0,87	1,04	802,26	612,57	**0,11**
2016	13,9	12,5	765,6	585	**1,82**
2017	12,6	13,5	842,9	682,3	**1,49**
2018	14,2	16	891	759,2	**1,59**
				متوسط المؤشر	**1,05**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات:

- جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات العربية، المجلد رقم 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 38، 39، متوفر على الموقع http://www.aoad.org/aasyxx.htm ، تاريخ الإطلاع 16 نوفمبر 2021.
- قاعدة بيانات الأمم المتحدة ITC calculassions based on UN COMTRADE statistics، تاريخ الإطلاع 17 نوفمبر 2021. www.trademap.org..

بلغ متوسط مؤشر Balassa لفرع صناعة الزيوت والدهون النباتية والحيوانية 1,05 % أي أنّ واردات الصناعة تفوق صادراتها بصورة كبيرة جدا، ما يعكس افتقار فرع صناعة الزيوت والدهون النباتية والحيوانية للميزة النسبية و أنّ الصناعة بعيدة بشكل كبير عن المنافسة العالمية.

4- فرع تجهيز وحفظ اللحوم

يوضح الجدول التالي حساب مؤشر Balassa لفرع تجهيز وحفظ اللحوم خلال الفترة 2008-2018:

الجدول رقم 4-27: مؤشر Balassa لفرع تجهيز وحفظ اللحوم خلال الفترة 2008-2018

القيمة: مليون دولار، الكمية: ألف طن

السنوات	الصادرات		الواردات		مؤشر Balassa
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	
2008	0	0	57,94	173,64	0,00
2009	0,02	0,01	62,3	172,22	0,03
2010	0,02	0,01	62,77	173,43	0,03
2011	0	0	62,8	173,4	0,00
2012	0	0	62,8	173,4	0,00
2013	0,37	0,04	49,7	187,38	0,74
2014	1,82	0,24	80,21	307,04	2,27
2015	1,82	0,24	69,02	260,45	2,64
2016	1	0,1	66,8	233,3	1,50
2017	1,5	0,4	51,1	188,8	2,94
2018	0,2	0,4	51,8	187	0,39
متوسط المؤشر					0,96

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات:

- جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات العربية، المجلد رقم 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 38، 39، متوفر على الموقع http://www.aoad.org/aasyxx.htm ، تاريخ الإطلاع 16 نوفمبر 2021.
- قاعدة بيانات الأمم المتحدة ITC calculassions based on UN COMTRADE statistics، تاريخ الإطلاع 17 نوفمبر 2021. www.trademap.org..

بلغ متوسط مؤشر Balassa لفرع تجهيز وحفظ اللحوم 0,96 % أي أنّ واردات الصناعة تفوق صادراتها بصورة كبيرة جدا، ما يعكس افتقار فرع تجهيز وحفظ اللحوم للميزة النسبية و أنّ الصناعة بعيدة بشكل كبير عن المنافسة العالمية.

أ- نشاط تجهيز وحفظ اللحوم الحمراء

يوضح الجدول التالي حساب مؤشر Balassa لنشاط تجهيز وحفظ اللحوم الحمراء خلال الفترة 2008-2018:

الجدول رقم 4-28: مؤشر Balassa لنشاط تجهيز وحفظ اللحوم الحمراء خلال الفترة 2008-2018

القيمة: مليون دولار، الكمية: ألف طن

السنوات	الصادرات		الواردات		مؤشر Balassa
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	
2008			57,94	173,63	**0,00**
2009	0,02	0,01	62,3	172,21	**0,03**
2010	0,02	0,01	62,3	172,21	**0,03**
2011	0	0	62,3	172	**0,00**
2012	0	0	62,3	172	**0,00**
2013	0,37	0,04	49,7	187,37	**0,74**
2014	1,82	0,24	80,19	306,98	**2,27**
2015	0	0	69,2	260,5	**0,00**
2016	0	0	66,8	233,3	**0,00**
2017	0	0	51,1	188,8	**0,00**
2018	0	0	51,7	187	**0,00**
			متوسط المؤشر		**0,28**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات:

- جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات العربية، المجلد رقم 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 38، 39، متوفر على الموقع http://www.aoad.org/aasyxx.htm ، تاريخ الإطلاع 16 نوفمبر 2021.
- قاعدة بيانات الأمم المتحدة ITC calculassions based on UN COMTRADE statistics، تاريخ الإطلاع 17 نوفمبر 2021. www.trademap.org..

بلغ متوسط مؤشر Balassa لنشاط تجهيز وحفظ اللحوم الحمراء 0,96 % أي أنّ واردات الصناعة تفوق صادراته بصورة كبيرة جدا، ما يعكس افتقار لنشاط تجهيز وحفظ اللحوم الحمراء للميزة النسبية و أنّ الصناعة بعيدة بشكل كبير عن المنافسة العالمية.

ب-نشاط حفظ و تعليب الأسماك

يوضح الجدول التالي حساب مؤشر Balassa لنشاط حفظ وتعليب الأسماك خلال الفترة 2008-2018:

الجدول رقم 4-29: مؤشر Balassa لنشاط حفظ وتعليب الأسماك خلال الفترة 2008-2018

القيمة: مليون دولار، الكمية: ألف طن

السنوات	الصادرات		الواردات		مؤشر Balassa
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	
2008	3,12	15,11	18,2	31,38	**17,14**
2009	2,14	9,76	28,22	53,79	**7,58**
2010	1,7	6,85	25,55	40,69	**6,65**
2011	1,5	6,7	29,2	58,6	**5,14**
2012	1,6	6,5	36,1	86,9	**4,43**
2013	0,96	3,69	24,32	62,5	**3,95**
2014	1,95	7,74	42,74	135,64	**4,56**
2015	1,9	6,6	43,43	113,95	**4,37**
2016	1	5,2	31,4	80,1	**3,18**
2017	3,1	9,5	22,5	65,5	**13,78**
2018	4	35,2	19,1	53,6	**20,94**
			متوسط المؤشر		**8,34**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات:

- جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات العربية، المجلد رقم 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 38، 39، متوفر على الموقع http://www.aoad.org/aasyxx.htm ، تاريخ الإطلاع 16 نوفمبر 2021.
- قاعدة بيانات الأمم المتحدة ITC calculassions based on UN COMTRADE statistics، تاريخ الإطلاع 17 نوفمبر 2021. www.trademap.org..

بلغ متوسط مؤشر Balassa لنشاط حفظ وتعليب الأسماك 8,34 % أي أنّ واردات الصناعة تفوق صادراتها بصورة كبيرة جدا، ما يعكس افتقار لنشاط حفظ وتعليب الأسماك للميزة النسبية، الجدير بالذكر هو تطور نسبة المؤشر آخر سنتين من الدراسة حيث سجل المؤشر نسبة 20,94 % سنة 2018 وهو تطور ملحوظ إلاّ أنّ الصناعة لا تزال بعيدة عن المنافسة العالمية.

5- فرع تجهيز وحفظ الخضر والفواكه

يضم الفرع تجهيز وحفظ الخضر والفواكه الطازجة والمجهزة والمجففة.

أ- نشاط تجهيز وحفظ الخضر

وضح الجدول التالي حساب مؤشر Balassa لنشاط تجهيز وحفظ الخضر خلال الفترة 2008-2018:

الجدول رقم 4-30: مؤشر Balassa لنشاط تجهيز و حفظ الخضر خلال الفترة 2008-2018

القيمة: مليون دولار، الكمية: ألف طن

السنوات	الصادرات	الواردات	مؤشر

	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	Balassa
2008	0,76	2,46	17,51	6,89	**4,34**
2009	5,25	16,05	30,82	12,15	**17,03**
2010	5,25	16,5	30,82	12,15	**17,03**
2011	5,2	16	30,8	12,1	**16,88**
2012	5,2	16	30,8	12,1	**16,88**
2013	4,64	20,18	35,83	32,05	**12,95**
2014	3,24	2,65	27,65	32,56	**11,72**
2015	3,55	5,49	30,75	29,51	**11,54**
2016	3	1,5	60,7	81,6	**4,94**
2017	2,7	4,2	4,5	20,8	**60,00**
2018	8	12,3	37,7	46,2	**21,22**
				متوسط المؤشر	**17,69**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات:

- جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات العربية، المجلد رقم 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 38، 39، متوفر على الموقع http://www.aoad.org/aasyxx.htm ، تاريخ الإطلاع 16 نوفمبر 2021.
- قاعدة بيانات الأمم المتحدة ITC calculassions based on UN COMTRADE statistics، تاريخ الإطلاع 17 نوفمبر 2021. www.trademap.org..

بلغ متوسط مؤشر Balassa لنشاط تجهيز و حفظ الخضر 17,69 % أي أنّ واردات الصناعة تفوق صادراته، ما يعكس افتقار لنشاط تجهيز و حفظ الخضر للميزة النسبية، الجدير بالذكر هو تطور نسبة المؤشر آخر سنتين من الدراسة حيث سجل المؤشر نسبة 60 % سنة 2017 وهو تطور ملحوظ إلاّ أنّ الصناعة لا تزال بعيدة عن المنافسة العالمية.

ب–نشاط تجهيز وحفظ الفواكه

يوضح الجدول الموالي حساب مؤشر Balassa لنشاط تجهيز وحفظ الفواكه خلال الفترة 2008-2018:

الجدول رقم 4–31: مؤشر Balassa لنشاط تجهيز وحفظ الفواكه خلال الفترة 2008-2018

القيمة: مليون دولار، الكمية: ألف طن

السنوات	الصادرات		الواردات		مؤشر

	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	Balassa
2008	10,09	20,09	282,16	152,83	**3,58**
2009	9,02	14,37	354,76	199,49	**2,54**
2010	9,02	14,37	354,76	199,49	**2,54**
2011	9	14,4	354,8	199,5	**2,54**
2012	9	14,4	354,8	199,5	**2,54**
2013	14,75	20,52	331,95	240,97	**4,44**
2014	25,78	38,5	494,5	392,65	**5,21**
2015	28,52	34,59	440,64	326,32	**6,47**
2016	28,3	34,4	270,6	282,9	**10,46**
2017	34,6	38,9	70,3	96,1	**49,22**
2018	92,2	111,2	82,5	72,2	**111,76**
			متوسط المؤشر		**18,30**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات:

- جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات العربية، المجلد رقم 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 38، 39، متوفر على الموقع http://www.aoad.org/aasyxx.htm ، تاريخ الإطلاع 16 نوفمبر 2021.
- قاعدة بيانات الأمم المتحدة ITC calculassions based on UN COMTRADE statistics، تاريخ الإطلاع 17 نوفمبر 2021. www.trademap.org...

بلغ متوسط مؤشر Balassa لنشاط تجهيز و حفظ الفواكه 18,30 % أي أنّ واردات الصناعة تفوق صادراته،، الجدير بالذكر هو تطور نسبة المؤشر آخر سنتين من الدراسة حيث سجل المؤشر نسبة 111,76 % سنة 2018 وهو تطور ملحوظ أي أنّ صادرات الفرع فاقت وارداته بـ 11,76 % أي اكتساب نشاط تجهيز وحفظ الفواكه للميزة النسبية سنة 2018.

6- صناعة السكر والمنتجات السكرية

يوضح الجدول التالي حساب مؤشر Balassa لنشاط صناعة السكر والمنتجات السكرية خلال الفترة 2016-2018:

الجدول رقم 4-32: مؤشر Balassa لنشاط صناعة السكر والمنتجات السكرية خلال الفترة 2016-2018

القيمة: مليون دولار، الكمية: ألف طن

السنوات	الصادرات	الواردات	مؤشر

	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	Balassa
2008	0,19	0,12	1026,25	426,08	**0,02**
2009	12,73	6,65	1133,31	558,17	**1,12**
2010	6,2	3,1	1240,09	654,69	**0,50**
2011	6,2	3,1	1240,1	654,7	**0,50**
2012	6,2	3,1	1240,1	654,7	**0,50**
2013	436,65	273,04	1301,84	730,89	**33,54**
2014	438,4	209,67	1773,96	859,75	**24,71**
2015	343,04	150,53	1782,17	717,49	**19,25**
2016	472,4	231,4	1884,6	871,3	**25,07**
2017	499,1	225,5	2094,6	1005,8	**23,83**
2018	487,9	156	2179,8	838,4	**22,38**
			متوسط المؤشر		**13,77**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات:

- جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات العربية، المجلد رقم 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 38، 39، متوفر على الموقع http://www.aoad.org/aasyxx.htm ، تاريخ الإطلاع 16 نوفمبر 2021.
- قاعدة بيانات الأمم المتحدة ITC calculassions based on UN COMTRADE statistics، تاريخ الإطلاع 17 نوفمبر 2021. www.trademap.org..

بلغ متوسط مؤشر Balassa لنشاط صناعة السكر والمنتجات السكرية 13,77 % أي أنّ واردات الصناعة تفوق صادراته، ما يعكس افتقار نشاط صناعة السكر والمنتجات السكرية للميزة النسبية ، أي أنّ الصناعة لا تزال بعيدة عن المنافسة العالمية.

ثانيا: مؤشر Donges & Riedel: يعبّر المؤشر عن النسبة بين صافي التجارة لدولة معينة من سلعة معينة أي الفرق بين صادرات الدولة و وارداتها من نفس السلعة إلى إجمالي تجارة هذه الدولة من السلعة، فإذا كانت النسبة موجبة دلّ ذلك على امتلاك الميزة النسبية الظاهرة والعكس صحيح[1]، كما سنوضح فيما يلي قيم المؤشر في مختلف فروع الصناعات الغذائية التي توفرت فيها البيانات:

1- فرع معالجة الحبوب وتصنيع منتجات النشا

[1] Dondes & Riedel, the expansion of manufactured exports in Developing supply : An Empirical Assessment of supply and Demand Issues, **chaftliches Archive**, 1977, Vol 133, p 58-87.

يوضح الجدول التالي حساب مؤشر Donges & Riedel لفرع معالجة الحبوب وتصنيع منتجات النشا خلال الفترة 2008-2018:

الجدول رقم 4–33: مؤشر Donges & Riedel لفرع معالجة الحبوب وتصنيع منتجات النشا خلال 2008-2018

القيمة: مليون دولار، الكمية: ألف طن

السنوات	الصادرات		الواردات		مؤشر Donges & Riedel
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	
2008	12,13	6,6	8933,58	3967,39	**-87,73**
2009	6,03	1,82	7925,19	2325,14	**-93,89**
2010	8,34	3,3	7946,15	1816,44	**-91,56**
2011	8,3	3,3	7946	1816	**-91,60**
2012	8,3	3,3	7946	1816	**-91,60**
2013	0,75	0,39	7501,93	2531,56	**-99,24**
2014	0,03	0,03	12430,53	3641,35	**-99,97**
2015	3,14	0,88	13824,26	3523,76	**-96,84**
2016	4,6	0,9	13331,6	2766,6	**-95,37**
2017	0,5	0,1	12892,7	2746,3	**-99,50**
2018	1,2	0	16734,6	2860,4	**-98,79**
				متوسط المؤشر	**-95,10**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات:

- جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات العربية، المجلد رقم 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 38، 39، متوفر على الموقع http://www.aoad.org/aasyxx.htm ، تاريخ الإطلاع 16 نوفمبر 2021.
- قاعدة بيانات الأمم المتحدة ITC calculassions based on UN COMTRADE statistics، تاريخ الإطلاع 17 نوفمبر 2021. www.trademap.org..

بلغ متوسط مؤشر Donges & Riedel لفرع معالجة الحبوب وتصنيع منتجات النشا -95,10 % أي أنّ واردات الصناعة تفوق صادراتها بشكل كبير نظرا لأنّ صافي التجارة سالب القيمة والنسبة متدهورة ما يعكس افتقار فرع معالجة الحبوب وتصنيع منتجات النشا للميزة النسبية وأنّ الصناعة بعيدة كل البعد عن المنافسة العالمية.

2– صناعة منتجات الألبان

يوضح الجدول التالي حساب مؤشر Donges & Riedel لفرع صناعة منتجات الألبان خلال الفترة 2008-2018:

الجدول رقم 4–34: مؤشر Donges & Riedel لفرع صناعة منتجات الألبان خلال الفترة 2008-2018

القيمة: مليون دولار، الكمية: ألف طن

السنوات	الصادرات		الواردات		مؤشر Donges & Riedel
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	
2008	20,48	-78,72	-78,72	-78,72	**-78,72**
2009	16,81	-82,58	-82,58	-82,58	**-82,58**
2010	16,81	-82,58	-82,58	-82,58	**-82,58**
2011	16,8	-82,61	-82,61	-82,61	**-82,61**
2012	16,8	-82,61	-82,61	-82,61	**-82,61**
2013	0,11	-99,88	-99,88	-99,88	**-99,88**
2014	0,34	-99,65	-99,65	-99,65	**-99,65**
2015	0,6	-99,38	-99,38	-99,38	**-99,38**
2016	4	-95,56	-95,56	-95,56	**-95,56**
2017	0,3	-99,63	-99,63	-99,63	**-99,63**
2018	1,6	-98,19	-98,19	-98,19	**-98,19**
			متوسط المؤشر		**-91,03**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات:

- جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات العربية، المجلد رقم 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 38، 39، متوفر على الموقع http://www.aoad.org/aasyxx.htm ، تاريخ الإطلاع 16 نوفمبر 2021.
- قاعدة بيانات الأمم المتحدة ITC calculassions based on UN COMTRADE statistics، تاريخ الإطلاع 17 نوفمبر 2021. www.trademap.org..

بلغ متوسط مؤشر Donges & Riedel لفرع صناعة منتجات الألبان 99,03- % أي أنّ واردات الصناعة تفوق صادراتها بشكل كبير نظرا لأنّ صافي التجارة سالب القيمة والنسبة متدهورة ما يعكس افتقار فرع صناعة منتجات الألبان للميزة النسبية وأنّ الصناعة بعيدة كل البعد عن المنافسة العالمية.

3- فرع صناعة الزيوت والدهون النباتية والحيوانية

يوضح الجدول التالي حساب مؤشر Donges & Riedel لفرع صناعة الزيوت والدهون النباتية والحيوانية خلال الفترة 2008-2018:

الجدول رقم 4-35: مؤشر Donges & Riedel لفرع صناعة الزيوت والدهون النباتية والحيوانية الفترة 2008-2018

القيمة: مليون دولار، الكمية: ألف طن

السنوات	الصادرات		الواردات		مؤشر Donges & Riedel
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	
2008	11,16	12,45	646,39	906,25	**-87,11**
2009	11,16	12,45	703,35	593,79	**-87,25**
2010	7,2	3,69	696,44	603,77	**-91,77**
2011	7,2	3,7	696,2	602,7	**-91,77**
2012	7,2	3,7	696,2	602,7	**-91,77**
2013	0,31	0,62	624,99	713,9	**-99,64**
2014	0,15	0,26	801,65	789,93	**-99,83**
2015	0,87	1,04	802,26	612,57	**-99,02**
2016	13,9	12,5	765,6	585	**-84,28**
2017	12,6	13,5	842,9	682,3	**-85,91**
2018	14,2	16	891	759,2	**-84,21**
				متوسط المؤشر	**-91,14**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات:

- جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات العربية، المجلد رقم 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 38، 39، متوفر على الموقع http://www.aoad.org/aasyxx.htm ، تاريخ الإطلاع 16 نوفمبر 2021.
- قاعدة بيانات الأمم المتحدة ITC calculassions based on UN COMTRADE statistics، تاريخ الإطلاع 17 نوفمبر 2021. www.trademap.org..

بلغ متوسط مؤشر Donges & Riedel لفرع صناعة الزيوت والدهون النباتية والحيوانية 91,14- % أي أنّ واردات الصناعة تفوق صادراته بشكل كبير نظرا لأنّ صافي التجارة سالب القيمة والنسبة متدهورة ما يعكس افتقار لفرع صناعة الزيوت والدهون النباتية والحيوانية للميزة النسبية وأنّ الصناعة بعيدة كل البعد عن المنافسة العالمية.

4- تجهيز وحفظ اللحوم

يوضح الجدول التالي حساب مؤشر Donges & Riedel لفرع تجهيز وحفظ اللحوم خلال الفترة 2008-2018:

الجدول رقم 4-36: مؤشر Donges & Riedel لفرع تجهيز وحفظ اللحوم خلال الفترة 2008-2018

القيمة: مليون دولار، الكمية: ألف طن

السنوات	الصادرات		الواردات		مؤشر Donges & Riedel
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	
2008	0	0	57,94	173,64	**-100,00**
2009	0,02	0,01	62,3	172,22	**-99,95**
2010	0,02	0,01	62,77	173,43	**-99,95**
2011	0	0	62,8	173,4	**-100,00**
2012	0	0	62,8	173,4	**-100,00**
2013	0,37	0,04	49,7	187,38	**-98,89**
2014	1,82	0,24	80,21	307,04	**-95,91**
2015	1,82	0,24	69,02	260,45	**-95,54**
2016	1	0,1	66,8	233,3	**-97,50**
2017	1,5	0,4	51,1	188,8	**-95,56**
2018	0,2	0,4	51,8	187	**-99,41**
			متوسط المؤشر		**-98,42**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات:

- جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات العربية، المجلد رقم 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 38، 39، متوفر على الموقع http://www.aoad.org/aasyxx.htm ، تاريخ الإطلاع 16 نوفمبر 2021.
- قاعدة بيانات الأمم المتحدة ITC calculassions based on UN COMTRADE statistics، تاريخ الإطلاع 17 نوفمبر 2021. www.trademap.org..

بلغ متوسط مؤشر Donges & Riedel لفرع تجهيز وحفظ اللحوم 98,42- % أي أنّ واردات الصناعة تفوق صادراته بشكل كبير نظرا لأنّ صافي التجارة سالب القيمة والنسبة متدهورة ما يعكس افتقار لفرع تجهيز وحفظ اللحوم للميزة النسبية وأنّ الصناعة بعيدة كل البعد عن المنافسة العالمية.

أ- نشاط تجهيز وحفظ اللحوم الحمراء

يوضح الجدول التالي حساب مؤشر Donges & Riedel لنشاط تجهيز وحفظ اللحوم الحمراء خلال الفترة 2008-2018:

الجدول رقم 4-37:مؤشر Donges & Riedel لنشاط تجهيز وحفظ اللحوم الحمراء الفترة 2008-2018

القيمة: مليون دولار، الكمية: ألف طن

السنوات	الصادرات		الواردات		مؤشر Donges & Riedel
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	
2008			57,94	173,63	**-100,00**
2009	0,02	0,01	62,3	172,21	**-99,95**
2010	0,02	0,01	62,3	172,21	**-99,95**
2011	0	0	62,3	172	**-100,00**
2012	0	0	62,3	172	**-100,00**
2013	0,37	0,04	49,7	187,37	**-98,89**
2014	1,82	0,24	80,19	306,98	**-95,91**
2015	0	0	69,2	260,5	**-100,00**
2016	0	0	66,8	233,3	**-100,00**
2017	0	0	51,1	188,8	**-100,00**
2018	0	0	51,7	187	**-100,00**
			متوسط المؤشر		**-99,52**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات:

- جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات العربية، المجلد رقم 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 38، 39، متوفر على الموقع http://www.aoad.org/aasyxx.htm ، تاريخ الإطلاع 16 نوفمبر 2021.
- قاعدة بيانات الأمم المتحدة ITC calculassions based on UN COMTRADE statistics، تاريخ الإطلاع 17 نوفمبر 2021. www.trademap.org..

بلغ متوسط مؤشر Donges & Riedel لنشاط تجهيز وحفظ اللحوم الحمراء 99,52- % أي أنّ واردات الصناعة تفوق صادراته بشكل كبير نظرا لأنّ صافي التجارة سالب القيمة والنسبة متدهورة ما يعكس افتقار نشاط تجهيز وحفظ اللحوم الحمراء للميزة النسبية وأنّ الصناعة بعيدة كل البعد عن المنافسة العالمية.

ب–نشاط تجهيز وحفظ اللحوم البيضاء

يوضح الجدول التالي حساب مؤشر Donges & Riedel لنشاط تجهيز وحفظ اللحوم البيضاء خلال الفترة 2008-2018:

الجدول رقم 4–38: مؤشر Donges & Riedel لنشاط تجهيز وحفظ اللحوم البيضاء خلال الفترة 2008-2018

القيمة: مليون دولار، الكمية: ألف طن

السنوات	الصادرات		الواردات		مؤشر Donges & Riedel
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	
2008	0	0	0	0,01	-
2009	0	0	0	0,01	-
2010	0	0	0	0,01	-
2011	0	0	0,5	1,2	-
2012	0	0	0,5	1,2	-
2013	0	0	0	0,01	-
2014	0	0	0,02	0,06	-
2015	1,4	0,2	0,1	0,1	**92,95**
2016	1	0,1	0	0	**100**
2017	1,5	0,4	0	0	**100**
2018	0,2	0,4	0	0	**100**
			متوسط المؤشر		**98,23**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات:

- جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات العربية، المجلد رقم 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 38، 39، متوفر على الموقع http://www.aoad.org/aasyxx.htm ، تاريخ الإطلاع 16 نوفمبر 2021.
- قاعدة بيانات الأمم المتحدة ITC calculassions based on UN COMTRADE statistics، تاريخ الإطلاع 17 نوفمبر 2021. www.trademap.org..

بلغ متوسط مؤشر Donges & Riedel لنشاط تجهيز وحفظ اللحوم البيضاء 98,23 % أي أنّ صادرات الصناعة تفوق وارداتها نظرا لأنّ صافي التجارة موجب القيمة والنسبة مرتفعة نسبيا ما يعكس امتلاك لفرع تجهيز وحفظ اللحوم البيضاء ميزة نسبية ظاهرة في الأسواق الدولية.

ت–نشاط حفظ و تعليب الأسماك

يوضح الجدول التالي حساب مؤشر Donges & Riedel لنشاط حفظ وتعليب الأسماك خلال الفترة 2008-2018:

الجدول رقم 4–39: مؤشر Donges & Riedel لنشاط حفظ وتعليب الأسماك خلال الفترة 2008-2018

القيمة: مليون دولار، الكمية: ألف طن

السنوات	الصادرات		الواردات		مؤشر Donges & Riedel
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	
2008	3,12	15,11	18,2	31,38	**-79,74**
2009	2,14	9,76	28,22	53,79	**-90,28**
2010	1,7	6,85	25,55	40,69	**-91,65**
2011	1,5	6,7	29,2	58,6	**-93,36**
2012	1,6	6,5	36,1	86,9	**-93,97**
2013	0,96	3,69	24,32	62,5	**-95,09**
2014	1,95	7,74	42,74	135,64	**-93,49**
2015	1,9	6,6	43,43	113,95	**-93,73**
2016	1	5,2	31,4	80,1	**-95,82**
2017	3,1	9,5	22,5	65,5	**-83,12**
2018	4	35,2	19,1	53,6	**-75,06**
			متوسط المؤشر		**-89,57**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات:

- جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات العربية، المجلد رقم 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 38، 39، متوفر على الموقع http://www.aoad.org/aasyxx.htm ، تاريخ الإطلاع 16 نوفمبر 2021.
- قاعدة بيانات الأمم المتحدة ITC calculassions based on UN COMTRADE statistics، تاريخ الإطلاع 17 نوفمبر 2021. www.trademap.org..

بلغ متوسط مؤشر Donges & Riedel لنشاط تجهيز وحفظ الأسماك 89,57- % أي أنّ واردات الصناعة تفوق صادراته بشكل كبير نظرا لأنّ صافي التجارة سالب القيمة والنسبة متدهورة ما يعكس افتقار نشاط تجهيز وحفظ الأسماك للميزة النسبية حيث الصناعة بعيدة كل البعد عن المنافسة العالمية.

5- تجهيز وحفظ الخضر والفواكه

يضم الفرع تجهيز وحفظ الخضر والفواكه الطازجة والمجهزة والمجففة.

أ- نشاط تجهيز وحفظ الخضر

وضح الجدول التالي حساب مؤشر Donges & Riedel لنشاط تجهيز وحفظ الخضر خلال الفترة 2008-2018:

الجدول رقم 4-40: مؤشر Donges & Riedel لنشاط تجهيز و حفظ الخضر خلال الفترة 2008-2018

القيمة: مليون دولار، الكمية: ألف طن

السنوات	الصادرات		الواردات		مؤشر Donges & Riedel
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	
2008	0,76	2,46	17,51	6,89	**-94,90**
2009	5,25	16,05	30,82	12,15	**-77,72**
2010	5,25	16,5	30,82	12,15	**-77,72**
2011	5,2	16	30,8	12,1	**-77,92**
2012	5,2	16	30,8	12,1	**-77,92**
2013	4,64	20,18	35,83	32,05	**-82,41**
2014	3,24	2,65	27,65	32,56	**-85,04**
2015	3,55	5,49	30,75	29,51	**-84,91**
2016	3	1,5	60,7	81,6	**-92,06**
2017	2,7	4,2	4,5	20,8	**-37,30**
2018	8	12,3	37,7	46,2	**-70,78**
			متوسط المؤشر		**-78,06**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات:

- جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات العربية، المجلد رقم 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 38، 39، متوفر على الموقع http://www.aoad.org/aasyxx.htm ، تاريخ الإطلاع 16 نوفمبر 2021.
- قاعدة بيانات الأمم المتحدة ITC calculassions based on UN COMTRADE statistics، تاريخ الإطلاع 17 نوفمبر 2021. www.trademap.org...

بلغ متوسط مؤشر Donges & Riedel لنشاط تجهيز و حفظ الخضر 78,06- % أي أنّ واردات الصناعة تفوق صادراته بشكل كبير نظرا لأنّ صافي التجارة سالب القيمة والنسبة متدهورة ما يعكس افتقار لفرع تجهيز وحفظ اللحوم الحمراء للميزة النسبية وأنّ الصناعة بعيدة كل البعد عن المنافسة العالمية.

ب-نشاط تجهيز وحفظ الفواكه

يوضح الجدول التالي حساب مؤشر Donges & Riedel لنشاط تجهيز وحفظ الفواكه خلال الفترة 2008-2018:

الجدول رقم 4-41: مؤشر Donges & Riedel لنشاط تجهيز وحفظ الفواكه خلال الفترة 2008-2018

القيمة: مليون دولار، الكمية: ألف طن

السنوات	الصادرات		الواردات		مؤشر Donges & Riedel
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	
2008	10,09	20,09	282,16	152,83	**-86,33**
2009	9,02	14,37	354,76	199,49	**-88,44**
2010	9,02	14,37	354,76	199,49	**-88,44**
2011	9	14,4	354,8	199,5	**-88,46**
2012	9	14,4	354,8	199,5	**-88,46**
2013	14,75	20,52	331,95	240,97	**-80,81**
2014	25,78	38,5	494,5	392,65	**-69,01**
2015	28,52	34,59	440,64	326,32	**-65,01**
2016	28,3	34,4	270,6	282,9	**-61,24**
2017	34,6	38,9	70,3	96,1	**-16,18**
2018	92,2	111,2	82,5	72,2	**103,96**
			متوسط المؤشر		**-57,13**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات:

- جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات العربية، المجلد رقم 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 38، 39، متوفر على الموقع http://www.aoad.org/aasyxx.htm ، تاريخ الإطلاع 16 نوفمبر 2021.
- قاعدة بيانات الأمم المتحدة ITC calculassions based on UN COMTRADE statistics، تاريخ الإطلاع 17 نوفمبر 2021. www.trademap.org...

بلغ متوسط مؤشر Donges & Riedel لنشاط تجهيز و حفظ الفواكه 57,13- % أي أنّ واردات الصناعة تفوق صادراته نظرا لأنّ صافي التجارة سالب القيمة والنسبة متدهورة ما يعكس افتقار الفرع للميزة النسبية ، الجدير بالذكر هو تسجيل المؤشر قيمة موجبة سنة 2018 حيث فاقت صادرات النشاط وارداته وقدرت قيمة المؤشر بـ 103,96 % ويدل على امتلاك ميزة نسبية ظاهرة في الأسواق العالمية سنة 2018 في هذا النشاط.

ت–تجهيز وتخزين التمور

يوضح الجدول التالي حساب مؤشر Donges & Riedel لنشاط تجهيز وتخزين التمور خلال الفترة 2008-2018:

الجدول رقم 4–42: مؤشر Donges & Riedel لنشاط تجهيز وتخزين التمور خلال الفترة 2008-2018

القيمة: مليون دولار، الكمية: ألف طن

السنوات	الصادرات		الواردات		مؤشر Donges & Riedel
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	
2016	30,7	37,3			**100**
2017	46,7	52,2			**100**
2018	91,7	110,3			**100**
متوسط المؤشر					**100**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات:

- جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات العربية، المجلد رقم 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 38، 39، متوفر على الموقع http://www.aoad.org/aasyxx.htm ، تاريخ الإطلاع 16 نوفمبر 2021.
- قاعدة بيانات الأمم المتحدة ITC calculassions based on UN COMTRADE statistics، تاريخ الإطلاع 17 نوفمبر 2021. www.trademap.org..

بلغ متوسط مؤشر Donges & Riedel لنشاط تجهيز وتخزين التمور 100 % أي أنّ صادرات الصناعة تفوق وارداتها بشكل كبير نظرا لأنّ صافي التجارة موجب القيمة والنسبة مرتفعة قدرت بـ 100 % ما يعكس امتلاك نشاط تجهيز وتخزين التمور لميزة نسبية ظاهرة في الأسواق العالمية.

6- نشاط صناعة السكر والمنتجات السكرية

يوضح الجدول التالي حساب مؤشر Donges & Riedel لنشاط صناعة السكر والمنتجات السكرية خلال الفترة 2016-2018:

الجدول رقم 4-43: مؤشر Donges & Riedel لنشاط صناعة السكر والمنتجات السكرية خلال الفترة 2016-2018

القيمة: مليون دولار، الكمية: ألف طن

السنوات	الصادرات		الواردات		مؤشر Donges & Riedel
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	
2008	0,19	0,12	1026,25	426,08	**-99,79**
2009	12,73	6,65	1133,31	558,17	**-86,15**
2010	6,2	3,1	1240,09	654,69	**-93,30**
2011	6,2	3,1	1240,1	654,7	**-93,30**
2012	6,2	3,1	1240,1	654,7	**-93,30**
2013	436,65	273,04	1301,84	730,89	**370,19**
2014	438,4	209,67	1773,96	859,75	**363,11**
2015	343,04	150,53	1782,17	717,49	**262,29**
2016	472,4	231,4	1884,6	871,3	**397,47**
2017	499,1	225,5	2094,6	1005,8	**422,93**
2018	487,9	156	2179,8	838,4	**410,28**
متوسط المؤشر					**160,04**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات:

- جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات العربية، المجلد رقم 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 38، 39، متوفر على الموقع http://www.aoad.org/aasyxx.htm ، تاريخ الإطلاع 16 نوفمبر 2021.
- قاعدة بيانات الأمم المتحدة ITC calculassions based on UN COMTRADE statistics، تاريخ الإطلاع 17 نوفمبر 2021. www.trademap.org..

بلغ متوسط مؤشر Donges & Riedel لنشاط صناعة السكر والمنتجات السكرية 160,04 % أي أنّ صادرات الصناعة فاقت وارداتها نظرا لأنّ صافي التجارة موجب القيمة والنسبة مرتفعة ما يعكس امتلاك نشاط إنتاج السكر لميزة نسبية ظاهرة في الأسواق العالمية.

الفرع الثاني: مؤشر صافي الصادرات

يعبر مؤشر صافي الصادرات عن امتلاك الدولة لميزة نسبية ظاهرة من خلال صافي صادرات الدولة، وهو عبارة عن صافي التجارة الدولية لدولة معينة على إجمالي التجارة الدولية لنفس الدولة، فإذا كانت قيمة المؤشر موجبة فالصناعة تتمتع بميزة نسبية ظاهرة في الأسواق الدولية، والعكس صحيح إذا كانت قيمة المؤشر سالبة فالصناعة لا تتمتع بميزة نسبية ظاهرة[1]، وفيما يلي سنقوم بحساب قيم المؤشر في مختلف فروع الصناعات الغذائية التي توافرت فيما البيانات:

أولا: فرع معالجة الحبوب وتصنيع منتجات النشا

يوضح الجدول التالي حساب مؤشر صافي الصادرات لفرع معالجة الحبوب وتصنيع منتجات النشا خلال الفترة 2008-2018:

الجدول رقم 4-44: مؤشر صافي الصادرات لفرع معالجة الحبوب وتصنيع منتجات النشا خلال الفترة 2008-2018

القيمة: مليون دولار، الكمية: ألف طن

السنوات	الصادرات		الواردات		مؤشر صافي الصادرات
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	
2008	12,13	6,6	8933,58	3967,39	-1,00
2009	6,03	1,82	7925,19	2325,14	-1,00
2010	8,34	3,3	7946,15	1816,44	-1,00
2011	8,3	3,3	7946	1816	-1,00
2012	8,3	3,3	7946	1816	-1,00
2013	0,75	0,39	7501,93	2531,56	-1,00
2014	0,03	0,03	12430,53	3641,35	-1,00
2015	3,14	0,88	13824,26	3523,76	-1,00
2016	4,6	0,9	13331,6	2766,6	-1,00
2017	0,5	0,1	12892,7	2746,3	-1,00
2018	1,2	0	16734,6	2860,4	-1,00
				متوسط المؤشر	**-1,00**

[1] Greenway, D and Chris Milner, Trade and Industrial policy in Developing Countries, A manual of Policy Analysis, **Macmillan Press**, PTD, p 296.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات:

- جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات العربية، المجلد رقم 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 38، 39، متوفر على الموقع http://www.aoad.org/aasyxx.htm ، تاريخ الإطلاع 16 نوفمبر 2021.
- قاعدة بيانات الأمم المتحدة ITC calculassions based on UN COMTRADE statistics، تاريخ الإطلاع 17 نوفمبر 2021. www.trademap.org..

بلغ متوسط مؤشر صافي الصادرات لفرع معالجة الحبوب وتصنيع منتجات النشا (1-), أي أنّ واردات الصناعة تفوق صادراته نظرا لأنّ صافي التجارة سالب القيمة والنسبة متدهورة ما يعكس افتقار الفرع لميزة نسبية ظاهرة في الأسواق العالمية في هذا النشاط.

ثانيا: فرع صناعة منتجات الألبان

يوضح الجدول التالي حساب مؤشر صافي الصادرات لفرع صناعة منتجات الألبان خلال الفترة 2008-2018:

الجدول رقم 4-45: مؤشر صافي الصادرات لفرع صناعة منتجات الألبان خلال الفترة 2008-2018

القيمة: مليون دولار، الكمية: ألف طن

السنوات	الصادرات		الواردات		مؤشر صافي الصادرات
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	
2008	20,48	-78,72	-78,72	-78,72	**-0,98**
2009	16,81	-82,58	-82,58	-82,58	**-0,99**
2010	16,81	-82,58	-82,58	-82,58	**-0,99**
2011	16,8	-82,61	-82,61	-82,61	**-0,99**
2012	16,8	-82,61	-82,61	-82,61	**-0,99**
2013	0,11	-99,88	-99,88	-99,88	**-1,00**
2014	0,34	-99,65	-99,65	-99,65	**-1,00**
2015	0,6	-99,38	-99,38	-99,38	**-1,00**
2016	4	-95,56	-95,56	-95,56	**-0,99**
2017	0,3	-99,63	-99,63	-99,63	**-1,00**
2018	1,6	-98,19	-98,19	-98,19	**-1,00**
			متوسط المؤشر		**-0,99**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات:

- جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات العربية، المجلد رقم 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 38، 39، متوفر على الموقع http://www.aoad.org/aasyxx.htm ، تاريخ الإطلاع 16 نوفمبر 2021.
- قاعدة بيانات الأمم المتحدة ITC calculassions based on UN COMTRADE statistics، تاريخ الإطلاع 17 نوفمبر 2021. www.trademap.org..

بلغ متوسط مؤشر صافي الصادرات لفرع صناعة منتجات الألبان (0,99-), أي أنّ واردات الصناعة تفوق صادراتها نظرا لأنّ صافي التجارة سالب القيمة والنسبة متدهورة ما يعكس افتقار الفرع لميزة نسبية ظاهرة في الأسواق العالمية في هذا النشاط.

ثالثا: فرع صناعة الزيوت والدهون النباتية والحيوانية

يوضح الجدول التالي حساب مؤشر صافي الصادرات لفرع صناعة الزيوت والدهون النباتية والحيوانية خلال الفترة 2008-2018:

الجدول رقم 4-46: مؤشر صافي الصادرات لفرع صناعة الزيوت والدهون النباتية والحيوانية خلال الفترة 2008-2018

القيمة: مليون دولار، الكمية: ألف طن

السنوات	الصادرات		الواردات		مؤشر صافي الصادرات
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	
2008	11,16	12,45	646,39	906,25	**-0,97**
2009	11,16	12,45	703,35	593,79	**-0,97**
2010	7,2	3,69	696,44	603,77	**-0,98**
2011	7,2	3,7	696,2	602,7	**-0,98**
2012	7,2	3,7	696,2	602,7	**-0,98**
2013	0,31	0,62	624,99	713,9	**-1,00**
2014	0,15	0,26	801,65	789,93	**-1,00**
2015	0,87	1,04	802,26	612,57	**-1,00**
2016	13,9	12,5	765,6	585	**-0,96**
2017	12,6	13,5	842,9	682,3	**-0,97**
2018	14,2	16	891	759,2	**-0,97**
			متوسط المؤشر		**-0,98**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات:

- جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات العربية، المجلد رقم 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 38، 39، متوفر على الموقع http://www.aoad.org/aasyxx.htm ، تاريخ الإطلاع 16 نوفمبر 2021.
- قاعدة بيانات الأمم المتحدة ITC calculassions based on UN COMTRADE statistics، تاريخ الإطلاع 17 نوفمبر 2021. www.trademap.org..

بلغ متوسط مؤشر صافي الصادرات لفرع صناعة الزيوت والدهون النباتية والحيوانية (0,98-), أي أنّ واردات الصناعة تفوق صادراتها نظرا لأنّ صافي التجارة سالب القيمة والنسبة متدهورة ما يعكس افتقار الفرع لميزة نسبية ظاهرة في الأسواق العالمية في هذا النشاط.

رابعا: تجهيز وحفظ اللحوم

يوضح الجدول التالي حساب مؤشر صافي الصادرات لفرع تجهيز وحفظ اللحوم خلال الفترة 2008-2018:

الجدول رقم 4-47: مؤشر صافي الصادرات لفرع تجهيز وحفظ اللحوم خلال الفترة 2008-2018

القيمة: مليون دولار، الكمية: ألف طن

السنوات	الصادرات		الواردات		مؤشر صافي الصادرات
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	
2008	0	0	57,94	173,64	-1,00
2009	0,02	0,01	62,3	172,22	-1,00
2010	0,02	0,01	62,77	173,43	-1,00
2011	0	0	62,8	173,4	-1,00
2012	0	0	62,8	173,4	-1,00
2013	0,37	0,04	49,7	187,38	-0,99
2014	1,82	0,24	80,21	307,04	-0,96
2015	1,82	0,24	69,02	260,45	-0,95
2016	1	0,1	66,8	233,3	-0,97
2017	1,5	0,4	51,1	188,8	-0,94
2018	0,2	0,4	51,8	187	-0,99
			متوسط المؤشر		**-0,98**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات:

- جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات العربية، المجلد رقم 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 38، 39، متوفر على الموقع http://www.aoad.org/aasyxx.htm ، تاريخ الإطلاع 16 نوفمبر 2021.
- قاعدة بيانات الأمم المتحدة ITC calculassions based on UN COMTRADE statistics، تاريخ الإطلاع 17 نوفمبر 2021. www.trademap.org..

بلغ متوسط مؤشر صافي الصادرات لفرع تجهيز وحفظ اللحوم (0,98-), أي أنّ واردات الصناعة تفوق صادراتها نظرا لأنّ صافي التجارة سالب القيمة والنسبة متدهورة ما يعكس افتقار الفرع لميزة نسبية ظاهرة في الأسواق العالمية في هذا النشاط.

أ- تجهيز وحفظ اللحوم الحمراء

يوضح الجدول التالي حساب مؤشر صافي الصادرات لفرع تجهيز وحفظ اللحوم الحمراء خلال الفترة 2008-2018:

الجدول رقم 4-48: مؤشر صافي الصادرات لفرع تجهيز وحفظ اللحوم الحمراء خلال الفترة 2008-2018

القيمة: مليون دولار، الكمية: ألف طن

السنوات	الصادرات		الواردات		مؤشر صافي الصادرات
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	
2008			57,94	173,63	**-1,00**
2009	0,02	0,01	62,3	172,21	**-1,00**
2010	0,02	0,01	62,3	172,21	**-1,00**
2011	0	0	62,3	172	**-1,00**

2012	0	0	62,3	172	**-1,00**
2013	0,37	0,04	49,7	187,37	**-0,99**
2014	1,82	0,24	80,19	306,98	**-0,96**
2015	0	0	69,2	260,5	**-1,00**
2016	0	0	66,8	233,3	**-1,00**
2017	0	0	51,1	188,8	**-1,00**
2018	0	0	51,7	187	**-1,00**
				متوسط المؤشر	**-0,99**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات:

- جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات العربية، المجلد رقم 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 38، 39، متوفر على الموقع http://www.aoad.org/aasyxx.htm ، تاريخ الإطلاع 16 نوفمبر 2021.
- قاعدة بيانات الأمم المتحدة ITC calculassions based on UN COMTRADE statistics، تاريخ الإطلاع 17 نوفمبر 2021. www.trademap.org..

بلغ متوسط مؤشر صافي الصادرات لفرع تجهيز وحفظ اللحوم الحمراء (0,99-), أي أنّ واردات الصناعة تفوق صادراتها نظرا لأنّ صافي التجارة سالب القيمة والنسبة متدهورة ما يعكس افتقار الفرع لميزة نسبية ظاهرة في الأسواق العالمية في هذا النشاط.

ب-تجهيز وحفظ اللحوم البيضاء

يوضح الجدول التالي حساب مؤشر صافي الصادرات لفرع تجهيز وحفظ اللحوم البيضاء خلال الفترة 2008-2018:

الجدول رقم 4-49: مؤشر صافي الصادرات لفرع تجهيز وحفظ اللحوم البيضاء خلال الفترة 2008-2018

القيمة: مليون دولار، الكمية: ألف طن

السنوات	الصادرات		الواردات		مؤشر صافي الصادرات
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	
2008	0	0	0	0,01	**-**
2009	0	0	0	0,01	**-**
2010	0	0	0	0,01	**-**
2011	0	0	0,5	1,2	**-1**
2012	0	0	0,5	1,2	**-1**
2013	0	0	0	0,01	**-**
2014	0	0	0,02	0,06	**-1**
2015	1,4	0,2	0,1	0,1	**0,87**
2016	1	0,1	0	0	**1**
2017	1,5	0,4	0	0	**1**
2018	0,2	0,4	0	0	**1**
			متوسط المؤشر		**0,12**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات:

- جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات العربية، المجلد رقم 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 38، 39، متوفر على الموقع http://www.aoad.org/aasyxx.htm ، تاريخ الإطلاع 16 نوفمبر 2021.
- قاعدة بيانات الأمم المتحدة ITC calculassions based on UN COMTRADE statistics، تاريخ الإطلاع 17 نوفمبر 2021. www.trademap.org..

بلغ متوسط مؤشر صافي الصادرات لفرع تجهيز وحفظ اللحوم البيضاء (0,12), أي أنّ صادرات الصناعة تفوق وارداتها نظرا لأنّ صافي التجارة موجب القيمة والنسبة موجبة ما يعكس امتلاك الفرع لميزة نسبية ظاهرة في الأسواق العالمية في هذا النشاط.

ت–حفظ و تعليب الأسماك

يوضح الجدول التالي حساب مؤشر صافي الصادرات لنشاط حفظ وتعليب الأسماك خلال الفترة 2008-2018:

الجدول رقم 4–50: مؤشر صافي الصادرات لنشاط حفظ وتعليب الأسماك خلال الفترة 2008-2018

القيمة: مليون دولار، الكمية: ألف طن

السنوات	الصادرات		الواردات		مؤشر صافي الصادرات
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	
2008	3,12	15,11	18,2	31,38	-0,71
2009	2,14	9,76	28,22	53,79	-0,86
2010	1,7	6,85	25,55	40,69	-0,88
2011	1,5	6,7	29,2	58,6	-0,90
2012	1,6	6,5	36,1	86,9	-0,92
2013	0,96	3,69	24,32	62,5	-0,92
2014	1,95	7,74	42,74	135,64	-0,91
2015	1,9	6,6	43,43	113,95	-0,92
2016	1	5,2	31,4	80,1	-0,94
2017	3,1	9,5	22,5	65,5	-0,76
2018	4	35,2	19,1	53,6	-0,65
				متوسط المؤشر	**-0,85**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات:

- جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات العربية، المجلد رقم 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 38، 39، متوفر على الموقع http://www.aoad.org/aasyxx.htm ، تاريخ الإطلاع 16 نوفمبر 2021.
- قاعدة بيانات الأمم المتحدة ITC calculassions based on UN COMTRADE statistics، تاريخ الإطلاع 17 نوفمبر 2021. www.trademap.org..

بلغ متوسط مؤشر صافي الصادرات لنشاط حفظ وتعليب الأسماك (-0,85), أي أنّ واردات الصناعة تفوق صادراتها نظرا لأنّ صافي التجارة سالب القيمة والنسبة متدهورة ما يعكس افتقار الفرع لميزة نسبية ظاهرة في الأسواق العالمية في هذا النشاط.

خامسا: تجهيز وحفظ الخضر والفواكه

يضم الفرع تجهيز وحفظ الخضر والفواكه الطازجة والمجهزة والمجففة.

أ- تجهيز وحفظ الخضر

وضح الجدول التالي حساب مؤشر صافي الصادرات لنشاط تجهيز وحفظ الخضر خلال الفترة 2008-2018:

الجدول رقم 4-51: مؤشر صافي الصادرات لنشاط تجهيز و حفظ الخضر خلال الفترة 2008-2018

القيمة: مليون دولار، الكمية: ألف طن

السنوات	الصادرات		الواردات		مؤشر صافي الصادرات
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	
2008	0,76	2,46	17,51	6,89	**-0,92**
2009	5,25	16,05	30,82	12,15	**-0,71**
2010	5,25	16,5	30,82	12,15	**-0,71**
2011	5,2	16	30,8	12,1	**-0,71**
2012	5,2	16	30,8	12,1	**-0,71**
2013	4,64	20,18	35,83	32,05	**-0,77**
2014	3,24	2,65	27,65	32,56	**-0,79**
2015	3,55	5,49	30,75	29,51	**-0,79**
2016	3	1,5	60,7	81,6	**-0,91**
2017	2,7	4,2	4,5	20,8	**-0,25**
2018	8	12,3	37,7	46,2	**-0,65**
			متوسط المؤشر		**-0,72**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات:

- جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات العربية، المجلد رقم 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 38، 39، متوفر على الموقع http://www.aoad.org/aasyxx.htm ، تاريخ الإطلاع 16 نوفمبر 2021.
- قاعدة بيانات الأمم المتحدة ITC calculassions based on UN COMTRADE statistics، تاريخ الإطلاع 17 نوفمبر 2021. www.trademap.org..

بلغ متوسط مؤشر صافي الصادرات لفرع تجهيز وحفظ الخضر (0,72-), أي أنّ واردات الصناعة تفوق صادراتها نظرا لأنّ صافي التجارة سالب القيمة والنسبة متدهورة ما يعكس افتقار الفرع لميزة نسبية ظاهرة في الأسواق العالمية في هذا النشاط.

ب-تجهيز وحفظ الفواكه

يوضح الجدول التالي حساب مؤشر صافي الصادرات لنشاط تجهيز وحفظ الفواكه خلال الفترة 2008-2018:

الجدول رقم 4-52: مؤشر صافي الصادرات لنشاط تجهيز وحفظ الفواكه خلال الفترة 2008-2018

القيمة: مليون دولار، الكمية: ألف طن

السنوات	الصادرات		الواردات		مؤشر صافي الصادرات
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	
2008	10,09	20,09	282,16	152,83	**-0,93**
2009	9,02	14,37	354,76	199,49	**-0,95**
2010	9,02	14,37	354,76	199,49	**-0,95**
2011	9	14,4	354,8	199,5	**-0,95**
2012	9	14,4	354,8	199,5	**-0,95**
2013	14,75	20,52	331,95	240,97	**-0,91**
2014	25,78	38,5	494,5	392,65	**-0,90**
2015	28,52	34,59	440,64	326,32	**-0,88**
2016	28,3	34,4	270,6	282,9	**-0,81**
2017	34,6	38,9	70,3	96,1	**-0,34**
2018	92,2	111,2	82,5	72,2	**0,06**
			متوسط المؤشر		**-0,77**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات:

- جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات العربية، المجلد رقم 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 38، 39، متوفر على الموقع http://www.aoad.org/aasyxx.htm ، تاريخ الإطلاع 16 نوفمبر 2021.
- قاعدة بيانات الأمم المتحدة ITC calculassions based on UN COMTRADE statistics، تاريخ الإطلاع 17 نوفمبر 2021. www.trademap.org..

بلغ متوسط مؤشر صافي الصادرات لفرع تجهيز وحفظ الفواكه خلال فترة الدراسة (0,77-), أي أنّ واردات الصناعة تفوق صادراتها نظرا لأنّ صافي التجارة سالب القيمة والنسبة متدهورة ما يعكس افتقار الفرع لميزة نسبية ظاهرة في الأسواق العالمية في هذا النشاط، والجدير بالذكر أنّ المؤشر سجل قيمة موجبة قدرت بـ 0,06 سنة 2018 أي أنّ صادرات الفرع فاقت وارداته، حيث يمكننا القول بأنّ النشاط امتلك ميزة نسبية ظاهرة سنة 2018.

ت-تجهيز وتخزين التمور

يوضح الجدول التالي حساب مؤشر صافي الصادرات لنشاط تجهيز وتخزين التمور خلال الفترة 2008-2018:

الجدول رقم 4-53: مؤشر صافي الصادرات لنشاط تجهيز وتخزين التمور خلال الفترة 2008-2018

القيمة: مليون دولار، الكمية: ألف طن

السنوات	الصادرات		الواردات		مؤشر صافي الصادرات
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	
2016	30,7	37,3			**1**
2017	46,7	52,2			**1**
2018	91,7	110,3			**1**
				متوسط المؤشر	**1**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات:

- جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات العربية، المجلد رقم 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 38، 39، متوفر على الموقع http://www.aoad.org/aasyxx.htm ، تاريخ الإطلاع 16 نوفمبر 2021.
- قاعدة بيانات الأمم المتحدة ITC calculassions based on UN COMTRADE statistics، تاريخ الإطلاع 17 نوفمبر 2021. www.trademap.org..

بلغ متوسط مؤشر صافي الصادرات لفرع تجهيز وتخزين التمور (1), أي أنّ صادرات الصناعة تفوق وارداتها نظرا لأنّ صافي التجارة موجب القيمة والنسبة موجبة ما يعكس امتلاك الفرع لميزة نسبية ظاهرة في الأسواق العالمية في هذا النشاط.

خامسا: نشاط صناعة السكر والمنتجات السكرية

يوضح الجدول التالي حساب مؤشر صافي الصادرات لنشاط صناعة السكر والمنتجات السكرية خلال الفترة 2016-2018:

الجدول رقم 4-54: مؤشر صافي الصادرات لنشاط صناعة السكر والمنتجات السكرية خلال الفترة 2016-2018

القيمة: مليون دولار، الكمية: ألف طن

السنوات	الصادرات		الواردات		مؤشر Donges & Riedel
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	
2008	0,19	0,12	1026,25	426,08	**-1,00**
2009	12,73	6,65	1133,31	558,17	**-0,98**
2010	6,2	3,1	1240,09	654,69	**-0,99**
2011	6,2	3,1	1240,1	654,7	**-0,99**
2012	6,2	3,1	1240,1	654,7	**-0,99**
2013	436,65	273,04	1301,84	730,89	**-0,50**
2014	438,4	209,67	1773,96	859,75	**-0,60**
2015	343,04	150,53	1782,17	717,49	**-0,68**
2016	472,4	231,4	1884,6	871,3	**-0,60**
2017	499,1	225,5	2094,6	1005,8	**-0,62**
2018	487,9	156	2179,8	838,4	**-0,63**
			متوسط المؤشر		**-0,78**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات:

- جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات العربية، المجلد رقم 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 38، 39، متوفر على الموقع http://www.aoad.org/aasyxx.htm ، تاريخ الإطلاع 16 نوفمبر 2021.
- قاعدة بيانات الأمم المتحدة ITC calculassions based on UN COMTRADE statistics، تاريخ الإطلاع 17 نوفمبر 2021. www.trademap.org..

بلغ متوسط مؤشر صافي الصادرات لنشاط صناعة السكر والمنتجات السكرية خلال فترة الدراسة (-0,78), أي أنّ واردات الصناعة تفوق صادراتها نظرا لأنّ صافي التجارة سالب القيمة والنسبة متدهورة ما يعكس افتقار الفرع لميزة نسبية ظاهرة في الأسواق العالمية.

الفرع الثاث: مؤشر التجارة داخل نفس القطاع(IIT) Industry Trade-Intra

يقيس المؤشر مدى اندماج صادرات الدولة مع التجمعات والتكتلات الاقتصادية، كما يعبر المؤشر عن درجة التخصص في صناعة معينة وقدرتها على اقتحام أسواق جديدة نتيجة لهذا التخصص، ويقاس هذا التخصص بدرجة التجارة داخل الصناعة i (اي تصدير واستيراد السلع داخل نفس المجموعات السلعية) بالمقارنة مع إجمالي التجارة في نفس الصناعة، فإذا كانت قيمة المؤشر صفر (0) لسلعة واحدة أو مجموعة من السلع مما يعني ضعف التخصص في هذه الصناعة وعدم القدرة على المنافسة في السوق المحلية والدولية، أمّا إذا كان القطاع حيوي من حيث الصادرات والواردات داخل نفس الصناعة وفتقترب قيمة المؤشر نحو الواحد (1)[1]، وفيما يلي سنقوم بحساب قيم المؤشر في مختلف فروع الصناعات الغذائية التي توافرت فيما البيانات:

أولا: فرع معالجة الحبوب وتصنيع منتجات النشا

يوضح الجدول التالي حساب مؤشر IIT لفرع معالجة الحبوب وتصنيع منتجات النشا خلال الفترة 2008-2018:

الجدول رقم 4-55: مؤشر IIT لفرع معالجة الحبوب وتصنيع منتجات النشا خلال الفترة 2008-2018

القيمة: مليون دولار، الكمية: ألف طن

السنوات	الصادرات		الواردات		مؤشر IIT
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	
2008	12,13	6,6	8933,58	3967,39	**0,00**
2009	6,03	1,82	7925,19	2325,14	**0,00**
2010	8,34	3,3	7946,15	1816,44	**0,00**
2011	8,3	3,3	7946	1816	**0,00**
2012	8,3	3,3	7946	1816	**0,00**
2013	0,75	0,39	7501,93	2531,56	**0,00**
2014	0,03	0,03	12430,53	3641,35	**0,00**
2015	3,14	0,88	13824,26	3523,76	**0,00**
2016	4,6	0,9	13331,6	2766,6	**0,00**
2017	0,5	0,1	12892,7	2746,3	**0,00**
2018	1,2	0	16734,6	2860,4	**0,00**
			متوسط المؤشر		**0.00**

المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات:

- جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات العربية، المجلد رقم 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 38، 39، متوفر على الموقع http://www.aoad.org/aasyxx.htm ، تاريخ الإطلاع 16 نوفمبر 2021.
- قاعدة بيانات الأمم المتحدة ITC calculassions based on UN COMTRADE statistics، تاريخ الإطلاع 17 نوفمبر 2021. www.trademap.org..

[1] حسان خضر، مرجع سبق ذكره، ص 08.

بلغ متوسط مؤشر التجارة داخل نفس القطاع (IIT) لفرع معالجة الحبوب وتصنيع منتجات النشا خلال الفترة 2008-2018 الصفر (0) ما يدل على ضعف التخصص في هذه الصناعة وعدم القدرة على المنافسة الدولية.

ثانيا: فرع صناعة منتجات الألبان

يوضح الجدول التالي حساب مؤشر IIT لفرع صناعة منتجات الألبان خلال الفترة 2008-2018:

الجدول رقم 4-56: مؤشر IIT لفرع صناعة منتجات الألبان خلال الفترة 2008-2018

القيمة: مليون دولار، الكمية: ألف طن

السنوات	الصادرات		الواردات		IITمؤشر
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	
2008	20,48	-78,72	-78,72	-78,72	**0,02**
2009	16,81	-82,58	-82,58	-82,58	**0,01**
2010	16,81	-82,58	-82,58	-82,58	**0,01**
2011	16,8	-82,61	-82,61	-82,61	**0,01**
2012	16,8	-82,61	-82,61	-82,61	**0,01**
2013	0,11	-99,88	-99,88	-99,88	**0,00**
2014	0,34	-99,65	-99,65	-99,65	**0,00**
2015	0,6	-99,38	-99,38	-99,38	**0,00**
2016	4	-95,56	-95,56	-95,56	**0,01**
2017	0,3	-99,63	-99,63	-99,63	**0,00**
2018	1,6	-98,19	-98,19	-98,19	**0,00**
				متوسط المؤشر	**0,01**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات:

- جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات العربية، المجلد رقم 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 38، 39، متوفر على الموقع http://www.aoad.org/aasyxx.htm ، تاريخ الإطلاع 16 نوفمبر 2021.
- قاعدة بيانات الأمم المتحدة ITC calculassions based on UN COMTRADE statistics، تاريخ الإطلاع 17 نوفمبر 2021. www.trademap.org..

بلغ متوسط مؤشر التجارة داخل نفس القطاع (IIT) لفرع صناعة منتجات الألبان خلال الفترة 2008-2018 (0,01) ما يدل على ضعف التخصص في هذه الصناعة وعدم القدرة على المنافسة الدولية.

ثالثا: فرع صناعة الزيوت والدهون النباتية والحيوانية

يوضح الجدول التالي حساب مؤشر IIT لفرع صناعة الزيوت والدهون النباتية والحيوانية خلال الفترة 2008-2018:

الجدول رقم 4-57: مؤشر IIT لفرع صناعة الزيوت والدهون النباتية والحيوانية خلال الفترة 2008-2018

القيمة: مليون دولار، الكمية: ألف طن

السنوات	الصادرات		الواردات		مؤشر IIT
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	
2008	11,16	12,45	646,39	906,25	**0,03**
2009	11,16	12,45	703,35	593,79	**0,03**
2010	7,2	3,69	696,44	603,77	**0,02**
2011	7,2	3,7	696,2	602,7	**0,02**
2012	7,2	3,7	696,2	602,7	**0,02**
2013	0,31	0,62	624,99	713,9	**0,00**
2014	0,15	0,26	801,65	789,93	**0,00**
2015	0,87	1,04	802,26	612,57	**0,00**
2016	13,9	12,5	765,6	585	**0,04**
2017	12,6	13,5	842,9	682,3	**0,03**
2018	14,2	16	891	759,2	**0,03**
			متوسط المؤشر		**0,02**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات:

- جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات العربية، المجلد رقم 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 38، 39، متوفر على الموقع http://www.aoad.org/aasyxx.htm ، تاريخ الإطلاع 16 نوفمبر 2021.
- قاعدة بيانات الأمم المتحدة ITC calculassions based on UN COMTRADE statistics، تاريخ الإطلاع 17 نوفمبر 2021. www.trademap.org..

بلغ متوسط مؤشر التجارة داخل نفس القطاع (IIT) لفرع صناعة الزيوت والدهون النباتية والحيوانية خلال الفترة 2008-2018 (0,02) ما يدل على ضعف التخصص في هذه الصناعة وعدم القدرة على المنافسة الدولية.

رابعا: فرع تجهيز وحفظ اللحوم

يوضح الجدول التالي حساب مؤشر IIT لفرع تجهيز وحفظ اللحوم خلال الفترة 2008-2018:

الجدول رقم 4-58: مؤشر IIT لفرع تجهيز وحفظ اللحوم خلال الفترة 2008-2018

القيمة: مليون دولار، الكمية: ألف طن

السنوات	الصادرات		الواردات		مؤشر IIT
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	
2008	0	0	57,94	173,64	**0,00**
2009	0,02	0,01	62,3	172,22	**0,00**
2010	0,02	0,01	62,77	173,43	**0,00**
2011	0	0	62,8	173,4	**0,00**
2012	0	0	62,8	173,4	**0,00**

2013	0,37	0,04	49,7	187,38	**0,01**
2014	1,82	0,24	80,21	307,04	**0,04**
2015	1,82	0,24	69,02	260,45	**0,05**
2016	1	0,1	66,8	233,3	**0,03**
2017	1,5	0,4	51,1	188,8	**0,06**
2018	0,2	0,4	51,8	187	**0,01**
متوسط المؤشر					**0,02**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات:

- جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات العربية، المجلد رقم 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 38، 39، متوفر على الموقع http://www.aoad.org/aasyxx.htm ، تاريخ الإطلاع 16 نوفمبر 2021.
- قاعدة بيانات الأمم المتحدة ITC calculassions based on UN COMTRADE statistics، تاريخ الإطلاع 17 نوفمبر 2021. www.trademap.org..

بلغ متوسط مؤشر التجارة داخل نفس القطاع (IIT) لفرع تجهيز وحفظ اللحوم خلال الفترة 2008-2018 (0,02) ما يدل على ضعف التخصص في هذه الصناعة وعدم القدرة على المنافسة الدولية.

1- نشاط تجهيز وحفظ اللحوم الحمراء

يوضح الجدول التالي حساب مؤشر IIT لفرع تجهيز وحفظ اللحوم الحمراء خلال الفترة 2008-2018:

الجدول رقم 4-59: مؤشر IIT لنشاط تجهيز وحفظ اللحوم الحمراء خلال الفترة 2008-2018

القيمة: مليون دولار، الكمية: ألف طن

السنوات	الصادرات		الواردات		مؤشر IIT
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	
2008			57,94	173,63	**0,00**
2009	0,02	0,01	62,3	172,21	**0,00**
2010	0,02	0,01	62,3	172,21	**0,00**
2011	0	0	62,3	172	**0,00**
2012	0	0	62,3	172	**0,00**
2013	0,37	0,04	49,7	187,37	**0,01**
2014	1,82	0,24	80,19	306,98	**0,04**
2015	0	0	69,2	260,5	**0,00**
2016	0	0	66,8	233,3	**0,00**
2017	0	0	51,1	188,8	**0,00**
2018	0	0	51,7	187	**0,00**
متوسط المؤشر					**0,01**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات:

- جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات العربية، المجلد رقم 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 38، 39، متوفر على الموقع http://www.aoad.org/aasyxx.htm ، تاريخ الإطلاع 16 نوفمبر 2021.
- قاعدة بيانات الأمم المتحدة ITC calculassions based on UN COMTRADE statistics، تاريخ الإطلاع 17 نوفمبر 2021. www.trademap.org..

بلغ متوسط مؤشر التجارة داخل نفس القطاع (IIT) لفرع تجهيز وحفظ اللحوم الحمراء خلال الفترة 2008-2018 (0,01) ما يدل على ضعف التخصص في هذه الصناعة وعدم القدرة على المنافسة الدولية.

2- نشاط تجهيز وحفظ اللحوم البيضاء

يوضح الجدول التالي حساب مؤشر IIT لفرع تجهيز وحفظ اللحوم البيضاء خلال الفترة 2008-2018:

الجدول رقم 4-60: مؤشر IIT لفرع تجهيز وحفظ اللحوم البيضاء خلال الفترة 2008-2018

القيمة: مليون دولار، الكمية: ألف طن

السنوات	الصادرات		الواردات		مؤشر IIT
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	
2008	0	0	0	0,01	/
2009	0	0	0	0,01	/
2010	0	0	0	0,01	/
2011	0	0	0,5	1,2	**0**
2012	0	0	0,5	1,2	**0**
2013	0	0	0	0,01	/
2014	0	0	0,02	0,06	**0**
2015	1,4	0,2	0,1	0,1	**0,13**
2016	1	0,1	0	0	**0**
2017	1,5	0,4	0	0	**0**
2018	0,2	0,4	0	0	**0**
			متوسط المؤشر		**0,01**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات:

- جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات العربية، المجلد رقم 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 38، 39، متوفر على الموقع http://www.aoad.org/aasyxx.htm ، تاريخ الإطلاع 16 نوفمبر 2021.
- قاعدة بيانات الأمم المتحدة ITC calculassions based on UN COMTRADE statistics، تاريخ الإطلاع 17 نوفمبر 2021. www.trademap.org..

بلغ متوسط مؤشر التجارة داخل نفس القطاع (IIT) لفرع تجهيز وحفظ اللحوم البيضاء خلال الفترة 2008-2018 (0,01) ما يدل على ضعف التخصص في هذه الصناعة وعدم القدرة على المنافسة الدولية.

3- حفظ و تعليب الأسماك

يوضح الجدول التالي حساب مؤشر IIT لنشاط حفظ وتعليب الأسماك خلال الفترة 2008-2018:

الجدول رقم 4-61: مؤشر IIT لنشاط حفظ وتعليب الأسماك خلال الفترة 2008-2018

القيمة: مليون دولار، الكمية: ألف طن

السنوات	الصادرات		الواردات		مؤشر IIT
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	
2008	3,12	15,11	18,2	31,38	**0,29**
2009	2,14	9,76	28,22	53,79	**0,14**
2010	1,7	6,85	25,55	40,69	**0,12**
2011	1,5	6,7	29,2	58,6	**0,10**
2012	1,6	6,5	36,1	86,9	**0,08**
2013	0,96	3,69	24,32	62,5	**0,08**
2014	1,95	7,74	42,74	135,64	**0,09**
2015	1,9	6,6	43,43	113,95	**0,08**
2016	1	5,2	31,4	80,1	**0,06**
2017	3,1	9,5	22,5	65,5	**0,24**
2018	4	35,2	19,1	53,6	**0,35**
			متوسط المؤشر		**0,15**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات:

- جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات العربية، المجلد رقم 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 38، 39، متوفر على الموقع http://www.aoad.org/aasyxx.htm ، تاريخ الإطلاع 16 نوفمبر 2021.
- قاعدة بيانات الأمم المتحدة ITC calculassions based on UN COMTRADE statistics، تاريخ الإطلاع 17 نوفمبر 2021. www.trademap.org..

بلغ متوسط مؤشر التجارة داخل نفس القطاع (IIT) لفرع تجهيز وحفظ الأسماك خلال الفترة 2008-2018 (0,15) ما يدل على ضعف التخصص في هذه الصناعة وعدم القدرة على المنافسة الدولية، الجدير بالذكر هو ارتفاع قيمة المؤشر آخر سنتين من الدراسة 2017-2018 حيث سجل سنة 2018 ما قيمته 0,35 ما ينبئ بتطور معتبر للقدرة التنافسية لهذا النشاط على المستويين المحلي والدولي.

خامسا: فرع تجهيز وحفظ الخضر والفواكه

يضم الفرع تجهيز وحفظ الخضر والفواكه الطازجة والمجهزة والمجففة.

1- نشاط تجهيز وحفظ الخضر

وضح الجدول التالي حساب مؤشر IIT لنشاط تجهيز وحفظ الخضر خلال الفترة 2008-2018:

الجدول رقم 4-62: مؤشر IIT لنشاط تجهيز و حفظ الخضر خلال الفترة 2008-2018

القيمة: مليون دولار، الكمية: ألف طن

السنوات	الصادرات		الواردات		مؤشر IIT
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	
2008	0,76	2,46	17,51	6,89	**0,08**
2009	5,25	16,05	30,82	12,15	**0,29**
2010	5,25	16,5	30,82	12,15	**0,29**
2011	5,2	16	30,8	12,1	**0,29**
2012	5,2	16	30,8	12,1	**0,29**
2013	4,64	20,18	35,83	32,05	**0,23**
2014	3,24	2,65	27,65	32,56	**0,21**
2015	3,55	5,49	30,75	29,51	**0,21**
2016	3	1,5	60,7	81,6	**0,09**
2017	2,7	4,2	4,5	20,8	**0,75**
2018	8	12,3	37,7	46,2	**0,35**
			متوسط المؤشر		**0,28**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات:

- جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات العربية، المجلد رقم 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 38، 39، متوفر على الموقع http://www.aoad.org/aasyxx.htm ، تاريخ الإطلاع 16 نوفمبر 2021.
- قاعدة بيانات الأمم المتحدة ITC calculassions based on UN COMTRADE statistics، تاريخ الإطلاع 17 نوفمبر 2021. www.trademap.org..

بلغ متوسط مؤشر التجارة داخل نفس القطاع (IIT) لنشاط تجهيز و حفظ الخضر خلال الفترة 2008-2018 (0,28) ما يدل على ضعف التخصص في هذه الصناعة وعدم القدرة على المنافسة الدولية، الجدير بالذكر هو ارتفاع قيمة المؤشر آخر سنتين من الدراسة 2017-2018 حيث سجل سنة 2017 ما قيمته 0,75 أي أنّ النشاط شهد حيوية و قدرة التنافسية كبيرة على المستويين المحلي والدولي.

2- نشاط تجهيز وحفظ الفواكه

يوضح الجدول التالي حساب مؤشر IIT لنشاط تجهيز وحفظ الفواكه خلال الفترة 2008-2018:

الجدول رقم 4-63: مؤشر IIT لنشاط تجهيز وحفظ الفواكه خلال الفترة 2008-2018

القيمة: مليون دولار، الكمية: ألف طن

السنوات	الصادرات		الواردات		مؤشر IIT
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	
2008	10,09	20,09	282,16	152,83	**0,07**
2009	9,02	14,37	354,76	199,49	**0,05**

2010	9,02	14,37	354,76	199,49	**0,05**
2011	9	14,4	354,8	199,5	**0,05**
2012	9	14,4	354,8	199,5	**0,05**
2013	14,75	20,52	331,95	240,97	**0,09**
2014	25,78	38,5	494,5	392,65	**0,10**
2015	28,52	34,59	440,64	326,32	**0,12**
2016	28,3	34,4	270,6	282,9	**0,19**
2017	34,6	38,9	70,3	96,1	**0,66**
2018	92,2	111,2	82,5	72,2	**0,94**
متوسط المؤشر					**0,22**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات:

- جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات العربية، المجلد رقم 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 38، 39، متوفر على الموقع http://www.aoad.org/aasyxx.htm ، تاريخ الإطلاع 16 نوفمبر 2021.
- قاعدة بيانات الأمم المتحدة ITC calculassions based on UN COMTRADE statistics، تاريخ الإطلاع 17 نوفمبر 2021. www.trademap.org..

بلغ متوسط مؤشر التجارة داخل نفس القطاع (IIT) لنشاط تجهيز و حفظ الفواكه خلال الفترة 2008-2018 (0,22) ما يدل على ضعف التخصص في هذه الصناعة وعدم القدرة على المنافسة الدولية، الجدير بالذكر هو ارتفاع قيمة المؤشر آخر سنتين من الدراسة 2017-2018 حيث سجل سنة 2018 ما قيمته 0,94 أي أنّ النشاط شهد حيوية و قدرة كبيرة على المنافسة المحلية والدولية.

3- نشاط تجهيز وتخزين التمور

يوضح الجدول التالي حساب مؤشر IIT لنشاط تجهيز وتخزين التمور خلال الفترة 2008-2018:

الجدول رقم 4-64: مؤشر IIT لنشاط تجهيز وتخزين التمور خلال الفترة 2008-2018

القيمة: مليون دولار، الكمية: ألف طن

السنوات	الصادرات		الواردات		مؤشر IIT
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	
2016	30,7	37,3	0	0	**0**
2017	46,7	52,2	0	0	**0**
2018	91,7	110,3	0	0	**0**
متوسط المؤشر					**0**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات:

- جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات العربية، المجلد رقم 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 38، 39، متوفر على الموقع http://www.aoad.org/aasyxx.htm ، تاريخ الإطلاع 16 نوفمبر 2021.
- قاعدة بيانات الأمم المتحدة ITC calculassions based on UN COMTRADE statistics، تاريخ الإطلاع 17 نوفمبر 2021. www.trademap.org..

بلغ متوسط مؤشر التجارة داخل نفس القطاع (IIT) لنشاط تجهيز وتخزين التمور خلال الفترة 2008-2018 الصفر (0) ما يدل على ضعف التخصص في هذه الصناعة وعدم القدرة على المنافسة الدولية.

خامسا: نشاط صناعة السكر والمنتجات السكرية

يوضح الجدول التالي حساب مؤشر IIT لنشاط صناعة السكر والمنتجات السكرية خلال الفترة 2016-2018:

الجدول رقم 4-65: مؤشر IIT لنشاط صناعة السكر والمنتجات السكرية خلال الفترة 2016-2018

القيمة: مليون دولار، الكمية: ألف طن

السنوات	الصادرات		الواردات		مؤشر IIT
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	
2008	0,19	0,12	1026,25	426,08	**0,00**
2009	12,73	6,65	1133,31	558,17	**0,02**
2010	6,2	3,1	1240,09	654,69	**0,01**
2011	6,2	3,1	1240,1	654,7	**0,01**
2012	6,2	3,1	1240,1	654,7	**0,01**
2013	436,65	273,04	1301,84	730,89	**0,50**
2014	438,4	209,67	1773,96	859,75	**0,40**
2015	343,04	150,53	1782,17	717,49	**0,32**
2016	472,4	231,4	1884,6	871,3	**0,40**
2017	499,1	225,5	2094,6	1005,8	**0,38**
2018	487,9	156	2179,8	838,4	**0,37**
			متوسط المؤشر		**0,22**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات:

- قاعدة بيانات الأمم المتحدة ITC calculassions based on UN COMTRADE statistics، تاريخ الإطلاع 17 نوفمبر 2021. www.trademap.org..

.

بلغ متوسط مؤشر التجارة داخل نفس القطاع (IIT) لنشاط صناعة السكر والمنتجات السكرية خلال الفترة 2008-2018 (0,22) ما يدل على ضعف التخصص في هذه الصناعة وعدم القدرة على المنافسة الدولية، الجدير بالذكر هو ارتفاع قيمة المؤشر خلال الفترة 2013-2018 حيث سجل سنة 2013 ما قيمته 0,50 أي أنّ النشاط شهد بعض الحيوية و قدرة متوسطة على المنافسة االدولية رغم تسجيل تراجع في قيمة المؤشر إلى 0,40 سنة 2016 ثم 0,37 سنة 2018، يمكننا القول أنّ النشاط يشهد بعض الحيوية والقدرة التنافسية المتوسطة على المستوى الدولي.

المطلب الثالث: تحليل سلوك قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر عبر سنوات الدراسة باستخدام طريقة التحليل العاملي

لتفسير سلوك قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر عبر السنوات، تم استخدام طريقة التحليل العاملي باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS، حيث يقوم التحليل العاملي باختزال المتغيرات المستخدمة (الإنتاج الإجمالي، الاستهلاك الإنتاجي، القيمة المضافة، استهلاك رأس المال الثابت، الدخل الداخلي، الضرائب المتعلقة بالإنتاج، تعويضات العمال، فائض صافي الاستغلال) في عدد محدود من العوامل المجمعة للمتغيرات المرتبطة إحصائيا فيما بينها مع الحفاظ على الوزن النسبي لهذه المتغيرات المكونة للعوامل، حيث تم استخدام مساهمة كل من العوامل الثمانية في الاقتصاد الجزائري كنسبة مئوية.

تقوم طريقة التحليل العاملي على اختبار الارتباط الداخلي بين مجموعة من المتغيرات ثم تقوم بتصنيفها حسب عدد محدود من العوامل المشتركة، حيث تفترض طريقة التحليل العاملي أنّ العوامل ذات الارتباط القوي فيما بينما سواء كان سلبيا أم إيجابيا مقياسا لنفس العامل[1].

الفرع الأول: اختبار KMO و Bartlett:

يعتبر اختبار مدى ملائمة البيانات المجمعة لطريقة التحليل العاملي أول خطوة في التحليل العاملي، حيث يستخرج لنا التحليل العاملي مصفوفة الارتباط بين الخصائص المستخدمة في الدراسة حتى نتمكن من تحديد الخصائص الأكثر ارتباطا فيما بينها والتي تكون لنا معا "عامل" ثم يتم استخدام كل من اختبار **K**aiser-**M**ayer-**O**lkin واختبار Bartlett لتحديد إمكانية تطبيق التحليل العاملي للبيانات المجمعة، ويوضح الجدول التالي نتائج الاختبارات:

الجدول رقم 4–66: اختبار KMO و Bartlett

مؤشر Kaiser-Meyer-Olkin لقياس جودة أخذ العينات		0,515
اختبار Bartlett	مربع كاي Khi-carré approx.	387,983
	Ddl	28
	المعنوية	0,000

المصدر: مخرجات برنامج SPSS.(الملحق رقم 03)

يهدف اختبار KMO لتحديد مدى ملائمة البيانات المستخدمة للتحليل العاملي، حيث يستخدم هذا الاختبار طريقة الارتباط الجزئي لقياس العلاقة بين كل متغيرين بفصلهما عن تأثير المتغيرات الأخرى، ثم يقارن بين قيم الارتباط بين المتغيرات فيما بينها وقيم الارتباط الجزئي، حيث إذا كانت قيمة مؤشر KMO أقرب إلى الواحد تكون البيانات ملائمة للتحليل العاملي، أمّا إذا

[1] Kalantari K, **Data Processing and Analysis in Social-Economical Researches using SPSS software**, Sharif Con Eng, Second Edition, 2006, p32.

كانت قيمته أقرب للصفر فإنّ استخدام التحليل العاملي غير ملائم[1]، وبما أنّ قيمة KMO قدرت بـ (0,515) وهي قيمة مقبولة مما يدل على إمكانية تطبيق التحليل العاملي على البيانات المجمعة.

يقوم اختبار Bartlett على اختبار الفرضية الصفرية H_0 بأنّ مصفوفة الارتباط الناتجة هي عبارة عن مصفوفة محايدة أي أنها مصفوفة مربعة عناصرها القطرية تساوي الواحد وباقي العناصر كلها أصفار، أو ما يسمى في التحليل العاملي مصفوفة الهوية، أي يكون كل متغير ذو هوية مستقلة، أي غير مرتبط مع باقي المتغيرات، وهو ما يمكن ملاحظته ظاهريا من خلال المصفوفة الناتجة، إلاّ أنّ هذا الاختبار هو طريقة إحصائية ذات نتائج أكثر دقة، ويتم قبول الفرضية الصفرية إذا كانت قيمة محدد المصفوفة R تساوي الواحد، وفي هذه الحالة فالعوامل الناتجة ستكون بنفس عدد المتغيرات، وهو ما يتعارض مع الهدف الأساسي للتحليل العاملي المتمثل في تقليص عدد المتغيرات إلى عدد محدود من العوامل، وانطلاقا من قيمة المحدد يتم حساب قيمة مربع كاي بالعلاقة التالية، حيث تمثل P عدد المتغيرات، أمّا n فيمثل عدد المشاهدات:

$$\chi^2 = -\left(n - 1 - \frac{2p+5}{8}\right) \times \ln|R|$$

أمّا قيمة درجة الحرية ddl فيتم حسابها بالعلاقة التالية:

$$ddl = P \times (P-1)/2$$

وتشير نتائج الاختبار إلى أنّ:

χ^2 المجدولة تساوي (41,337) وهي أصغر من χ^2 المحسوبة (387,983).....(1) محققة

α= 0,000 < 5% ..... (2) محققة

من (1) و (2) نستنتج أنّ الفرضية الصفرية H_0 غير مقبولة، ممّا يدل على وجود ارتباط بين المتغيرات المستخدمة فيما بينها.

الفرع الثاني: استخلاص العوامل

تم استخدام طريقة تحليل العناصر الأساسية لاستخلاص العوامل الناتجة عن التحليل العاملي، والذي تظهر نتائجه في الجدول التالي:

[1] Charles M, Friel Ph D, **Notes on Factor Analysis, Criminal Justice Center**, Sam Houston State University, p19.

الجدول رقم 4-67: استخلاص العوامل الناتجة عن التحليل العاملي

العوامل	القيم الذاتية الأولية			استخلاص مربع التحميل			مربع التحميل بعد التدوير		
	المجموع	نسبة التباين	النسب المجمعة	المجموع	نسبة التباين	النسب المجمعة	المجموع	نسبة التباين	النسب المجمعة
1	**0,002**	**79,214**	**79,214**	**0,002**	**79,214**	**79,214**	**0,002**	**55,662**	**55,662**
2	**0,001**	**18,726**	**97,940**	**0,001**	**18,726**	**97,940**	**0,001**	**42,278**	**97,940**
3	5,184E-5	1,707	99,647						
4	8,022E-6	0,264	99,911						
5	1,506E-6	0,050	99,961						
6	1,166E-6	0,038	99,999						
7	1,321E-8	0,000	100,000						
8	4,674E-9	0,000	100,000						

المصدر: مخرجات برنامج SPSS.(الملحق رقم 03)

من خلال الجدول نلاحظ أنّ عدد العوامل الناتجة هو عاملين، ويتم تحديد العوامل المقبولة من خلال القيم الذاتية "Eigen value" لها، حيث تقبل فقط العوامل ذات القيم الذاتية الأكبر من الواحد، ويفسر بأنّ القيم الذاتية تمثل التباين الذي يتضمنه كل عامل، أي مجموع مربعات تباينات المتغيرات في كل عامل، وبما أنّ تباين كل متغير مع نفسه يساوي الواحد، فإنّ العوامل ذات القيمة الذاتية الأقل من الواحد تعتبر غير دالة إحصائيا.

كما نلاحظ من خلال الجدول أنّ العاملين الذين تم استخلاصهما يشاركان معا بنسبة 97,94 % من التباين الكلي، أمّا باقي العوامل فتعتبر أقل أهمية لأنّها تساهم بنسب ضعيفة في التباين الكلي، ويؤكد الشكل التالي هذه النتائج.

الشكل رقم 4-1: منحنى العوامل

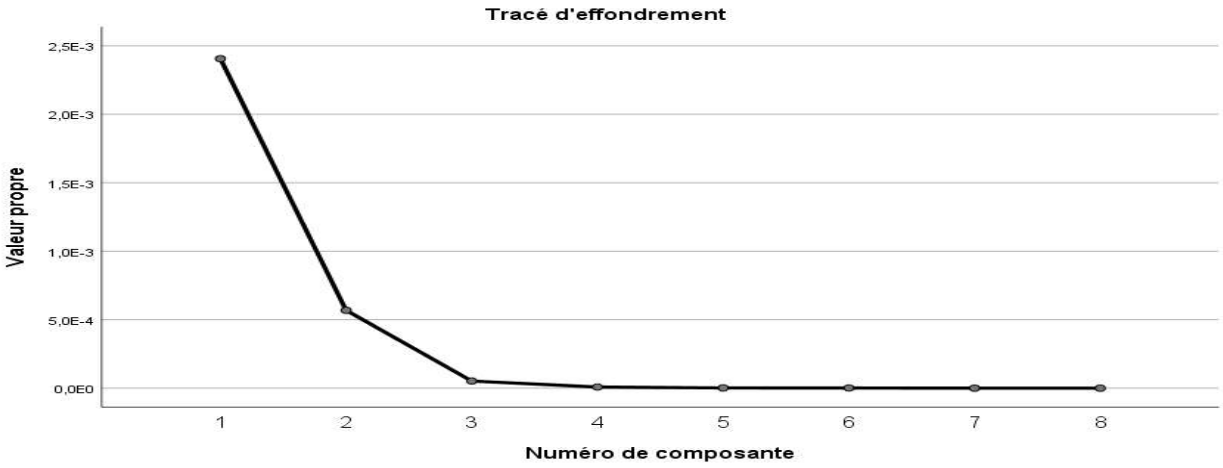

المصدر: مخرجات برنامج SPSS.(الملحق رقم 03)

نلاحظ من خلال المنحنى أعلاه أنّ العاملين الأولين فقط يقعان أعلى القيمة واحد للقيمة الذاتية، أي أنّ عملية التحليل العاملي أسفرت عن عاملين اثنين.

الفرع الثالث: تدوير العوامل

يوضح الجدول الموالي تحميلات العوامل قبل التدوير، والتي تشير إلى الارتباط بين كل متغير مع العاملين الناتجين، حيث نلاحظ من خلال الجدول أنّ معظم المتغيرات مرتبطة بقوة مع أحد العاملين دون الآخر، فيما بعض المتغيرات ترتيط بشكل متقارب مما يجعل الحكم على الجانب الذي تنتمي إليه صعبا، لذا سنقوم بعملية التدوير لجعل تفسير هته المتغيرات أكثر سهولة.

الجدول رقم 4-68: تحميل العوامل قبل التدوير

	العوامل	
	1	2
PB	-0,630	0,776
CI	0,986	0,166
VA	0,070	0,705
CFF	0,657	0,652
RI	0,810	-0,017
ILP	-0,736	0,561
RS	0,789	0,594
ENE	0,421	0,258

المصدر: مخرجات برنامج SPSS.(الملحق رقم 03)

يتمثل تدوير العوامل في تعديل محاور العوامل الناتجة عن التحليل العاملي حتى نتحصل على عوامل قابلة للتفسير، كما نشير إلى وجود عديد الطرق لتدوير العوامل، حيث تم استخدام طريقة "Varimax" في هذه الدراسة لتدوير العوامل، ويمثل الجدول التالي تحميل العوامل بعد التدوير والذي يشير إلى الارتباطات بين كل متغير مع كل عامل بعد تدويره:

الجدول رقم 4-69: تحميل العوامل بعد التدوير

	العوامل	
	1	2
PB	-0,008	0,999
CI	0,874	-0,485
VA	0,495	0,508
CFF	0,920	0,100
RI	0,622	-0,518
ILP	-0,225	0,898
RS	0,987	-0,028
ENE	0,490	-0,061

المصدر: مخرجات برنامج SPSS.(الملحق رقم 03)

نلاحظ من خلال الجدول أنّ هيكل كل عامل أصبح أكثر وضوحا مما يسهل عملية التفسير، حيث نلاحظ ارتباط العامل الأول ارتباطا كبيرا مع كل من متغير الاستهلاك الإنتاجي ومتغير استهلاك رأس المال الثابت ومتغير تعويضات العاملين، وبذلك يمكن تسمية هذا العامل بـ "**التحكم في التكاليف**"، كما نلاحظ أنّ الارتباط بين المتغيرين الإنتاج الإجمالي والضرائب المتعلقة بالإنتاج وبين العامل الثاني كان قويا، مما يدل على أنّ هذين المتغيرين يلعبان دورا كبيرا في هيكلة هذا العامل و بذلك يمكن تسمية هذا العامل بـ " **مساهمة قطاع الصناعات الغذائية في الاقتصاد الوطني**"، ويمثل الشكل الموالي تمثيل هذه الارتباطات في فضاء محاور العاملين بعد التدوير.

الشكل رقم 4-2: تمثيل المتغيرات بعد تدوير العوامل

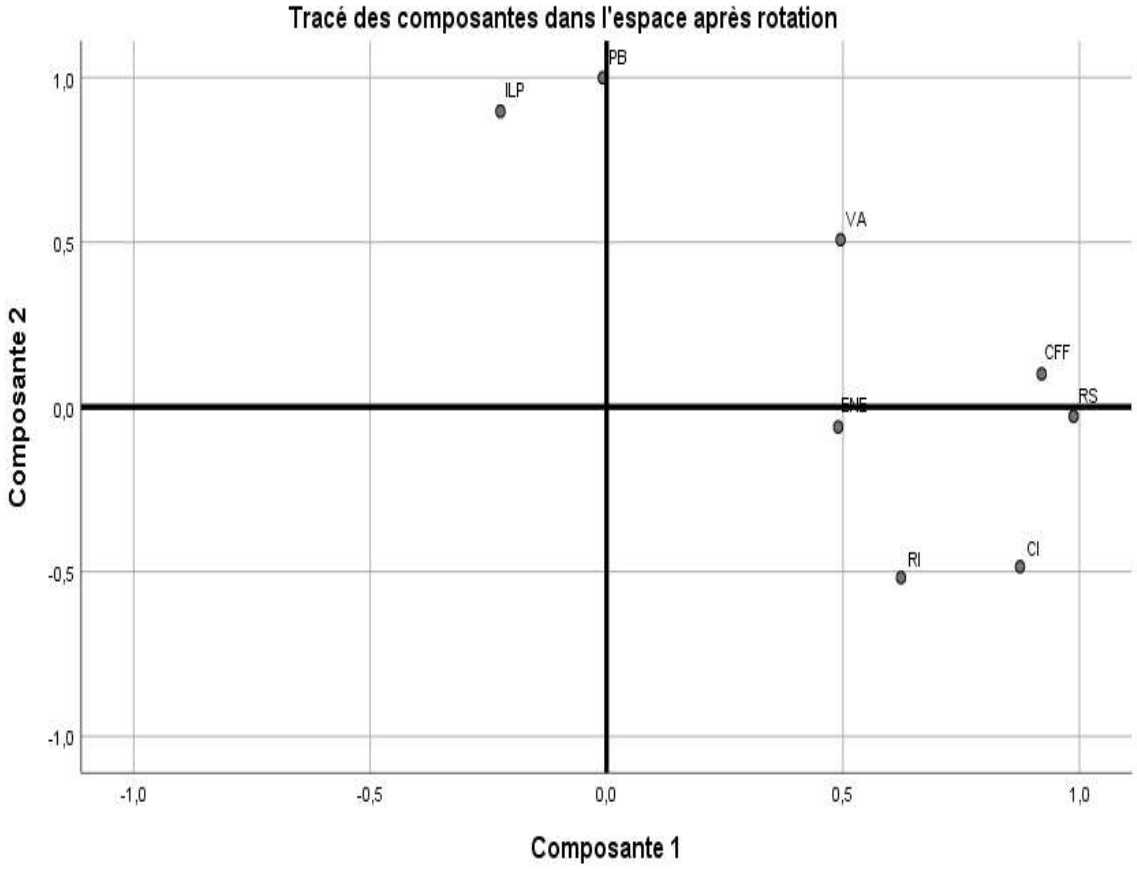

المصدر: مخرجات برنامج SPSS.(الملحق رقم 03)

الفرع الرابع: تحليل سلوك قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر عبر سنوات الدراسة

يوضح الشكل التالي سلوك قطاع الصناعات الغذائية الجزائرية خلال الفترة من 2000 إلى 2019، حيث يوضح تموقع سنوات الدراسة في فضاء بحورين المحور الأول هو التحكم في التكاليف و المحور الثاني هو مساهمة الصناعات الغذائية في الاقتصاد الوطني :

الشكل رقم 4-3: سلوك قطاع الصناعات الغذائية الجزائرية خلال الفترة من 2000 إلى 2019

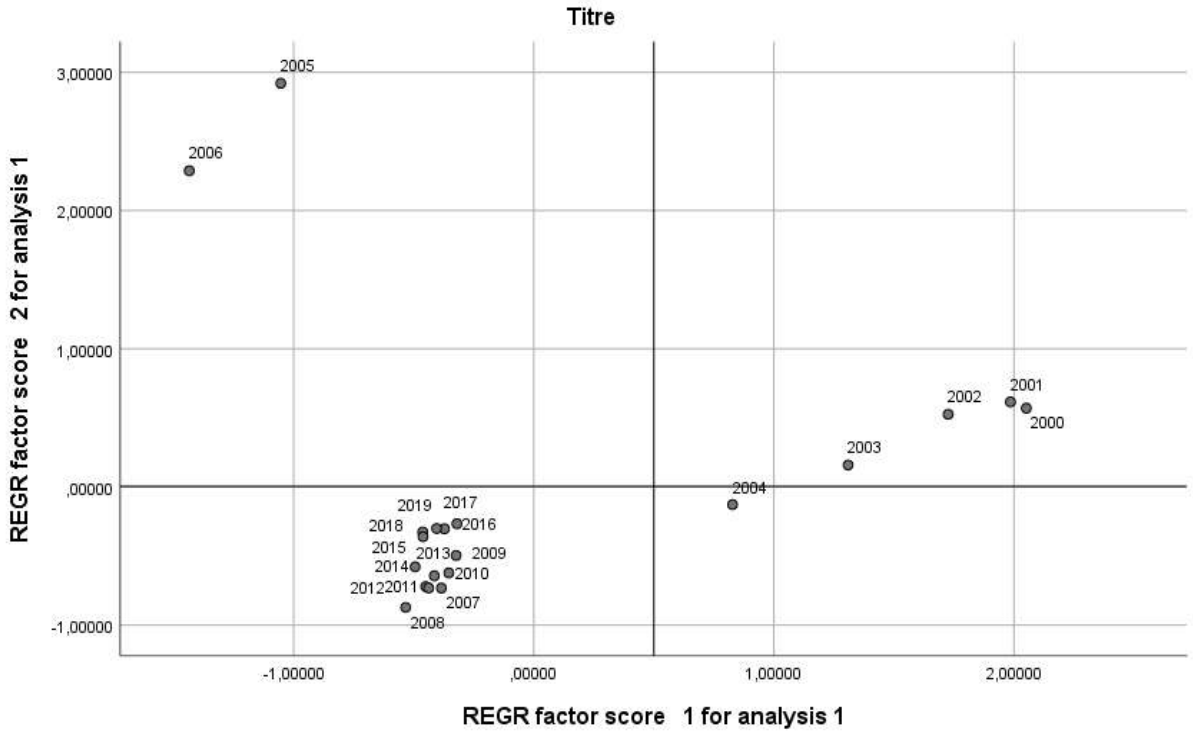

المصدر: مخرجات برنامج SPSS.(الملحق رقم 03)

نلاحظ من الشكل أعلاه تموقع سنوات الدراسة العشرين ضمن ثلاث مجموعات، حيث يمكننا تفسير هذا التموقع من خلال قراءة الظروف الاقتصادية والسياسية التي كانت سائدة آنذاك وتقديم قراءة شاملة لسلوك قطاع الصناعات الغذائية على مدار العشرين سنة المدروسة:

أولا– المجموعة الأولى (2000-2003): ارتفاع مساهمة الصناعات الغذائية في الاقتصاد الوطني مع تسجيل تراجع في التحكم في التكاليف لكن في الاتجاه الموجب ويفسر هذا التموقع بما يأتي من قراءات في الظروف الاقتصادية التي سادت آنذاك:

- سنة 2001 سجلت أسعار الحبوب في الأسواق الدولية انخفاضا بحوالي 40% عن الذروة التي وصل إليها سنة 1996، كما انخفضت أسعار معظم أنواع الزيوت والدهون خلال الفترة بين عامي 1999 و2001، بالإضافة إلى تسجيل انخفاضا ملموسا في أسعار لمنتجات الألبان بين منتصف سنة 2001 ومنتصف 2002، عندما انخفض مؤشر أسعار الألبان في المنظمة بنحو 35%، كما انخفضت أسعار البن الدولية بين عامي 1998 و2001 بنسبة 58% بسبب وفرة

الإمدادات وركود الطلب وازدياد المخزونات، كما وشمل انخفاض الأسعار جميع السلع الأساسية[1]، حيث تمثل هذه السلع أهم ما تستورد الجزائر من السلع الغذائية في شكل مواد أولية ونصف أولية لقطاع الصناعات الغذائية، الجدير بالذكر أنّ الجزائر تعتمد بنسب كبيرة في تموين مؤسسات قطاع الصناعات الغذائية بالمواد الأولية عن طريق الاستيراد بتغطية تجاوزت 50% في الكثير من الشعب، حيث تؤثر تقلبات أسعار المواد الأولية في الأسواق العالمية تأثيرا كبيرا على تنافسية الصناعات الغذائية الجزائرية، وكما توصلت الدراسة إلى أنّ نسبة مستلزمات الإنتاج تشكل حوالي 89% من التكلفة الإجمالية للإنتاج وهي نسبة كبيرة ومؤشر جد مهم حيث زيادة 10% في أسعار مستلزمات الإنتاج يترتب عليها ارتفاع التكلفة بـ 8,9 % أي خضوع الصناعات الغذائية الجزائرية لتقلبات أسعار مستلزمات الإنتاج، حيث أدى هذا الانخفاض في السلع الأساسية (سالفة الذكر) في الأسواق العالمية إلى خفض تكاليف الإنتاج ورفع تنافسية الصناعات الغذائية الجزائرية خلال هذه الفترة وزيادة مساهمتها في الاقتصاد الوطني، حيث تزامن الوضع[2] مع الاتجاه الهبوطي لمساهمة قطاع المحروقات في الناتج الخام من40,24 % سنة 2000 إلى % 34,79 سنة 2001 لينخفض أيضا سنة 2002 إلى مانسبته 33,43 % ، فيما سجل ارتفاعا طفيفا في مساهمته في الناتج الخام سنة 2003 بنسبة 36,45 %[3]؛

- سجّل قطاع الصناعات الغذائية انخفاضا بـ 20,6 % سنة 2003 باستثناء صناعة المواد الدهنية التي سجلت نموا ايجابيا بـ 12,6% حيث 37,9 % من الانخفاض نتيجة لفرع الحبوب الذي سجلت أسعاره ارتفاعا بـ 07% في الأسواق العالمية[4].

ثانيا– المجموعة الثانية (2004): انخفاض مساهمة الصناعات الغذائية في الاقتصاد الوطني مع تسجيل تراجع في التحكم في التكاليف لكن في الاتجاه الموجب ويفسر هذا التموقع بما يأتي من قراءات في الظروف الاقتصادية والسياسية التي سادت آنذاك:

- سجلت سنة 2004 اتجاه هبوطي في تنمية غالبية قطاعات الأعمال، حيث سجلت الصناعات الغذائية اتجاه سالب، حيث انخفض مؤشر إنتاجه بنسبة 5,7 % ؛

---

[1] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO، لجنة مشاكل السلع، **أهم التطورات والقضايا في أسواق السلع الزراعية**، الدورة الرابعة والستون، من 18 إلى 21 مارس 2003، روما، تاريخ الإطلاع 2022/02/05، متوفر على الرابط: https://www.fao.org/3/y8289a/y8289a.htm

[2] انخفاض أسعار النفط خلال سنة 2001 بـ % 16,3 حيث بلغ سعر البرميل 23,1 دولار (بسبب تبعات أحداث 01 سبتمبر 2001 وما تبعه من انخفاض في الطلب على المنتجات الطاقوية) ، فيما تحسنت أسعار النفط بين سنتي 2002 و 2003 بـ 24,36 و 28,2 دولارا للبرميل على التوالي بسبب انقطاع الإمدادات نتيجة التوترات في منطقة الشرق الأوسط ونيجيريا والإضرابات في فنزويلا.

[3] Ministère des Finances , Direction Générale des Etudes et de la Prévision, **Indicateurs de l'économie Algérienne 1980-2003**, Octobre, 2004, p 6-8.

[4] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO، مرجع سبق ذكره، ص 01.

- ارتفاع أسعار المواد الأولية الخاصة بالصناعات الغذائية في الأسواق العالمية، حيث سجلت أسعار منتجات الألبان في نوفمبر 2004 ارتفاعا بنسبة 26 %، كما ارتفعت أسعار القمح بين أكتوبر 2003 وأبريل 2004 متجاوزا المستوى المحقق في 2003، كما سجلت أيضا أسعار الحبوب الخشنة ارتفاعا محسوسا بقرابة 07% بالمتوسط خلال سنة 2004 عن المستوى المسجل سنة 2003 و 14% عن المستوى المحقق في 2002، والجدير بالذكر هو ارتفاع أسعار الكسب والمساحيق والزيوت والدهون في أفريل 2004 إلى مستويات لم تسجل من قبل منذ 1980 و1998 على التوالي وارتفعت أسعار فول الصويا في مارس 2004 إلى أعلى مستوى لها منذ 15 عاما، كما ارتفعت أسعار البن بنسبة 33% بين عام 2001 ونوفمبر 2004[1]؛
- تسجيل ارتفاع في أسعار النفط إلى 36 دولار للبرميل في الربع الأول من السنة و 42 دولار في الربع الثاني فيما تخطى عتبر 50 دولارا مع نهاية السنة[2]، الأمر الذي أدى إلى رفع مساهمة قطاع المحروقات في الاقتصاد الوطني على حساب الصناعات الغذائية التي شهدت تراجعا كبيرا في مؤشر الإنتاج من 7,43 % سنة 2003 الى 6,65 % سنة 2004 ما أدى إلى تناقص مساهمة الصناعات الغذائية في الاقتصاد الوطني.

ثالثا– المجموعة الثالثة (2005-2006): تسجيل تراجع في التحكم في التكاليف وارتفاع في مساهمة الصناعات الغذائية في الاقتصاد الوطني ويفسر هذا التموقع بالآتي:

- انخفاض حجم إنتاج المحروقات في الجزائر بـ 20% سنة 2005 بسبب الشروط التعاقدية المجحفة التي فرضتها الحكومة على الشركات الأجنبية للنفط والغاز في قانون المحروقات سنة 2005؛ حيث تراجعت وتيرة نمو إجمالي الناتج الداخلي لقطاع المحروقات مقابل تزايد وتيرة نمو قطاع الصناعات الغذائية مما أدى إلى تزايد مساهمة الصناعات الغذائية في الاقتصاد الوطني.
- تطور القيمة المضافة لقطاع الصناعات الغذائية بـ 8.70% سنة 2005 مقابل 5.71% سنة 2006 وارتفاع مساهمة القطاع في الاقتصاد الوطني بعد الركود الذي ساد قطاع المحروقات في نفس الفترة؛
- دخول قطاع المحروقات الجزائري لمرحلة ركود من 2006 حيث واصل الاتجاه التنازلي لقيمته المضافة مسجلا تغيرات سلبية سنوية تراوحت بين 0.9% و 6%[3]، حيث انخفضت صادرات المحروقات من 970 ألف برميل سنة 2005 إلى 947.2 ألف برميل سنة 2006؛ وارتفاع الاستهلاك المحلي للنفط من 26% سنة 2005 إلى 40% سنة

---

[1] **منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO، لجنة مشاكل السلع**، أحدث التطورات والقضايا في أسواق السلع الزراعية، **الدورة الخامسة والستون، من 11 إلى 13 أفريل 2005، روما إيطاليا، تاريخ الإطلاع 2022/02/06، متوفر على الرابط**: https://www.fao.org/3/j4528a/j4528a.htm

[2] ضياء مجيد الموسوي، **ثورة أسعار النفط** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص03.

[3] وزارة المالية، تقرير بنك الجزائر لسنة 2010، الجزائر، ص 27.

2010 وذلك لعدة أسباب أهمها زيادة عدد السكان وارتفاع واردات السيارات بالإضافة لأسعار النفط المحلية المدعومة.

- ارتفاع أسعار النفط بـ 41,4 % الذي تخطى عتبة 60 دولار للبرميل في سبتمبر 2005 و واصل الارتفاع إلى ما يفوق 78 دولار للبرميل في جويلية 2006، وذلك لتضافر عديد الظروف حول العالم ترتبط بانقطاع الإمدادات في عدة مناطق من العالم من أهمها التوتر في منطقة الشرق الأوسط و نيجيريا وكذا توقف إنتاج شركة البترول البريطانية عن الإنتاج[1]، بالإضافة للانخفاض المستمر للدولار الأمريكي بداية من سنة 2004 الذي ساهم في ارتفاع سعر النفط بالدولار؛
- ارتفاع مؤشر قدرة الصناعات الغذائية الجزائري على توليد القيمة المضافة خلال الفترة 2005-2006 وذلك بسبب ارتفاع نسبة الاستهلاك الوسيط للإنتاج وذلك بسبب ارتفاع أسعار هذا الأخير في الأسواق الدولية، كما سجلت الجزائر ارتفاعا كبيرا في الكمية المستوردة من الحبوب بنسبة 12% و 37% خلال سنتي 2005 و 2006 على التوالي،
- سجلت أسعار النفط انخفاضا في الربع الأخير من سنة 2006 بسبب ارتفاع الإنتاج في دول خليج المكسيك (خارج الأوبيك) مع تباطؤ معدل نمو الطلب العالمي على النفط.

رابعا- المجموعة الرابعة (2007-2019): تسجيل تقدم في التحكم في التكاليف لكن في الاتجاه السالب وانخفاض في مساهمة الصناعات الغذائية في الاقتصاد الوطني ويفسر هذا التموقع بالآتي:

- ارتفاع أسعار السلع الغذائية المستوردة بنسبة 37.5% سنة 2008 بعد الزيادة التي سجلت سنة 2007 بنسبة 29.6%[2]، بالمقابل سجل قطاع الصناعات الغذائية نموا معتبرا بنسبة 6,8 % سنة 2008 بعد التراجع المسجل سنة 2007 بنسبة 2,1 %[3]
- ارتفاع أسعار النفط بنسبة 33,4 % سنة 2008 منتقلا من 74.95 دولارا للبرميل سنة 2007 إلى 99.97 دولارا للبرميل سنة 2008، حيث سمحت هذه الزيادة بارتفاع عائدات المحروقات بنسبة 29.5% رغم تراجع الكميات المصدرة بنسبة 2.4% [4]؛
- ارتفاع واردات الجزائر من السلع والخدمات بـ 22.4% و 31.8% خلال سنتي 2007 و 2008 على التوالي، حيث أنّ هذا التوسع القوي في قيمة الواردات السلع والخدمات أتى انعكاسا للسلع الغذائية التي تحملت آثار التضخم القوي في الأسعار العالمية، فضلا على الحصول على سلع صناعية التي ارتفعت قيمتها بنسبة 50.6%، ما أدى إلى

[1] موري سمية، مرجع سبق ذكره، ص 23.
[2] المرجع السابق، ص 57.
[3] وزارة المالية، بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، ص 44.
[4] المرجع السابق، ص 41.

ارتفاع أسعار السلع الغذائية التي محتواها بجرعة كبيرة من الواردات بأكثر من الضعف منتقلة من 5.4% سنة 2007 إلى 11.3% سنة 2008[1]؛

- سجلت أسعار المحروقات زيادة قدرت بـ 27.9% سنة 2010 مقارنة بمستواها سنة 2009، مقابل انخفاض بـ 36.3% سنة 2009 بسبب الأزمة العالمية، حيث انتقل سعر برميل البترول الخام من 97.04 دولار في 2008 إلى 61.78 دولار في 2009 ثم 79.3 دولار في 2010، حيث ساهم أيضا انخفاض قيمة الدولار في هذه الزيادة، كما سجلت أسعار المواد الأولية الغذائية في الأسواق العالمية انخفاضا بنسبة 14.7- % سنة 2009 و 33,2- % للمنتجات الفلاحية الأساسية[2]، حيث أدى هذا الانخفاض إلى ارتفاع القيمة المضافة للصناعات الغذائية الجزائرية التي حققت أعلى نسبة تطور في القيمة المضافة بنسبة 14.70% و 13.6% خلال سنتي 2009 و 2010 على التوالي؛
- واجه الاقتصاد الجزائري الصدمة الخارجية الكبيرة لسنة 2009 الناجمة عن تفاقم الأزمة المالية الدولية والأزمة الاقتصادية، حيث سجلت أسعار المواد الأولية الغذائية عالميا انخفاضا لغاية ديسمبر 2011 بنسبة 6.6% فيما بقيت أسعار البترول في ارتفاع قوي وهو ما يسمى بظاهرة " التباين بين حركات أسعار البترول الخام وأسعار المواد الأولية"[3]؛
- سنة 2012 انخفضت أسعار المواد الأولية الغذائية في الأسواق العالمية بـ 8.4% [4]، ما انعكس بالإيجاب على القيمة المضافة للصناعات الغذائية الجزائرية التي ارتفعت بـ 14.79% في 2012 مقابل ارتفاع بـ 8.27% سنة 2011؛
- انخفاض أسعار النفط عالميا بداية من جوان 2014 واستمراره طوال سنة 2015 بتراجع بنسبة 47,1- % شكل صدمة كبيرة على الاقتصاد، كما استمر انهيار أسعار النفط سنة 2016 بـ 15.2- % حيث بلغ سعر البرميل ما قيمته 26,5 دولار،[5]، ويعود سبب الانخفاض لتضافر مجموعة من الظروف أهمها زيادة العرض من النفط والغاز بسبب رفع الولايات المتحدة الأمريكية الحظر على تصدير النفط منذ 40 سنة، كما أنّ هناك ظرف سياسي هو اتفاق السعودية والولايات المتحدة الأمريكية للتأثير على كل من روسيا وإيران على اعتبار أنهما أكثر المتضررين من هذا الانخفاض في أسعار النفط، كما تزامن الظرف مع انخفاض الطلب العالمي نتيجة تباطؤ النمو العالمي[6]، فانخفضت بذلك صادرات المحروقات الجزائرية بـ 15,6 -% وتراجع النمو الاقتصادي في جميع القطاعات؛

---

[1] المرجع السابق، ص ص 49-57.

[2] وزارة المالية، بنك الجزائر، التقرير السنوي 2010، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، الجزائر، ص 41.

[3] وزارة المالية، بنك الجزائر، التقرير السنوي 2011، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، الجزائر، ص 34.

[4] وزارة المالية، بنك الجزائر، التقرير السنوي 2012، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، الجزائر، ص

[5] وزارة المالية، بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، الجزائر، ص 32

[6] فوقة فاطمة، مرقوم كلثوم، تقلبات أسعار النفط أي بدائل متاحة للاقتصاد الجزائري، **مجلة الاقتصاد والمالية**، العدد 03، 2016، جامعة الشلف، ص ص 22، 23.

- انهيار قيمة العملة الجزائرية التي فقدت تدريجيا وبدءًا من سنة 2014 إلى 2019 قرابة 50% من قيمتها مقابل الدولار الأمريكي تزامنا مع انهيار أسعار المحروقات في الأسواق الدولية بداية من جوان 2014[1] ، حيث سجل خلال سنة 2015 تراجعا بـ 20% و استمر التراجع خلال الفترة 2015-2019 ليفقد الدينار الجزائري قرابة النصف من قيمته، حيث تلجأ الدولة الجزائرية إلى تخفيض قيمة عملتها كإجراء لاحتواء صدمات أسعار المحروقات وإعادة التوازن الاقتصادي.

- في ديسمبر 2016 اتفق أعضاء **الأوبك** مع أعضاء مستقلين على خفض إنتاج النفط بنحو 1,8 مليون برميل يوميا اعتبارا من مطلع سنة 2017 ، حيث ارتفع برميل النفط إلى 55 دولار بداية السنة ليصل إلى 65 دولار للبرميل آواخر سنة 2017 ليسجل مطلع سنة 2018 ارتفاعا لبلغ سعر البرميل ما قيمته 80 دولار للبرميل ثم يسجل انخفاضا أواخر سنة 2018 إلى نحو 69 دولارا.

نستنتج مما سبق ضعف الأهمية الهيكلية للصناعات الغذائية في الاقتصاد الوطني جل فترة الدراسة (باستثناء سنتي 2005 و2006)، حيث أنّ تموقع ومساهمة قطاع الصناعات الغذائية في الاقتصاد الجزائري يرتبط بما يلي:

1- مساهمة قطاعات المحروقات في الاقتصاد الوطني؛
2- أسعار المواد الأولية الغذائية في الأسواق الدولية؛
3- التحكم في التكاليف؛
4- سعر الصرف؛
5- أسعار النفط؛
6- القوانين والتشريعات.

[1] بيانات البنك الدولي على الموقع: https://data.albankaldawli.org/country/dz، تاريخ الإطلاع 16 فيفري 2022.

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة التطبيقية

سنحاول في هذا المبحث عرض النتائج التي توصلت لها الدراسة التطبيقية المتمثلة في الفصلين الثالث والرابع، حيث سيتم عرض نتائج تشخيص قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر و تقييم تنافسيته على المستويين المحلي والدولي باستخدام مؤشرات التنافسية، حيث سنتطرق إلى عرض النتائج بالترتيب الذي وردت به في عمليتي التشخيص والتقييم .

المطلب الأول: نتائج تشخيص قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر وتطور مؤشراته

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى عرض نتائج تشخيص واقع قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر، بالإضافة لعرض نتائج تشخيص محركات تطويره.

الفرع الأول: نتائج تشخيص واقع قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر

أولا– نتائج دراسة الأهمية الإستراتيجية للصناعات الغذائية في الجزائر:

استنتجنا من دراستنا للأهمية الإستراتيجية للصناعات الغذائية في الجزائر ضعف وهامشية المكانة والدور الذي يؤديه قطاع الصناعة التحويليةعامة والصناعات الغذائية على وجه الخصوص في الاقتصاد الوطني، حيث يتطلب هذا الأخير إعادة نظرة شاملة في منظومة التنمية للخروج من هذه الوضعية، والقيام بعملية تحول عميقة ترتكز على إعادة رسم دور الدولة وترقية دور المؤسسة المنتجة للخيرات ووضع سياسة صناعية على أساس المقومات التي يتوافر عليها الاقتصاد الوطني، بحيث يكون للمؤسسة _وليس الدولة_ الدور الأكبر في تجسيدها، فضلا عن رسم سياسات اقتصادية كلية مناسبة لأداء المؤسسات وتعميق النمو الاقتصادي.

ثانيا: نتائج دراسة واقع الصناعات الغذائية في الجزائر:

بعد دراستنا لواقع الصناعات الغذائية في الجزائر استخلصنا ما يلي:

- ✓ النمو المستمر في عدد المؤسسات قطاع الصناعات الغذائية بمعدل قارب 06% سنويا خلال الفترة 2002-2019، حيث تشكل مؤسساته حوالي 30% من مؤسسات قطاع الصناعة التحويلية وحوالي 5% من مجمل المؤسسات الاقتصادي؛
- ✓ نسبة الوفيات من مؤسسات قطاع الصناعات الغذائية تراوحت بين 0,30 و 2,40 %، حيث أنّ ارتفاع عدد الوفيات من مؤسسات الصناعات الغذائية هو بسبب التحديات والصعوبات التي تواجه مؤسسات القطاع مثل: السيطرة الكبيرة لعملية التوزيع، المنافسة غير القانونية، ضعف سياسات التسويق، ضعف الترابط بين القطاع الزراعي والصناعي...الخ
- ✓ إنّ نسبة تطور عدد مؤسسات قطاع الصناعات الغذائية أعلى من نسبة الشطب خلال الفترة 2002-2018، والجدير بالذكر أنّ نسبة الشطب كانت كبيرة نسبيا خلال السنوات التالية: 2009، 2012، 2015 و 2017، حيث يمكننا

تفسير ذلك بتراكم الخصائص غير التنافسية في هذا القطاع ممّا طرح عديد التحديات أمام هته المؤسسات التي حالت دون الاستمرار في السوق – الرغم من أنّ السوق الجزائرية تعرف بعدم كفاية الإنتاج المحلي لتغطية الاستهلاك حيث كل ما ينتج محليا يباع– والمفارقة نجد نسب الشطب كبيرة نسبيا في سنوات عديدة ما نفسره بتراكم الخصائص غير التنافسية مثل: احتكار إنتاج عديد المنتجات على بعض المنتجين مثل السكر والزيت، المنافسة غير المشروعة، سيطرة منافذ التوزيع في يد فئة قليلة من المتعاملين، قلة عدد المؤسسات الكبيرة ذات التأثير الكبير...الخ.

- ✓ سيطرة القطاع الخاص على قطاع الصناعات الغذائية، حيث بلغت نسبة التشغيل بحوالي 86% من نسبة العاملين داخل القطاع، فيما لم تتجاوز نسبة التشغيل في القطاع العام 14% كما أنّ نسبة مساهمة القطاع العام للصناعات الغذائية في التشغيل تراوحت بين 18,44% و 18,32% من إجمالي عمالة القطاع العام خلال فترة الدراسة؛
- ✓ إنّ تراجع القطاع العمومي في الصناعات الغذائية يعود لتراجع استثمارات الدولة في هذا القطاع ولتبني الدولة إستراتيجية لتطوير الصناعات الغذائية من خلال الخواص.

استنتجنا أيضا من خلال دراستنا لفروع الصناعات الغذائية الجزائرية إمتيازها بعدة خصائص نذكر منها ما يلي:

- ✓ تعدد النشاطات في فرع الصناعات الغذائية وتعدّد فرص الاستثمار؛
- ✓ بعض الشعب تعتمد بشكل كلي على استيراد المواد الأولية هي صناعة الزيوت ،القهوة ،السكر، صناعة العصائر، فهي تقوم بإستيراد كل المواد الداخلة في العملية الإنتاجية، وهي أيضا حال مطاحن القمح اللين، أمّا فيما يخص شعبة الحليب فاحتياجها مغطى بنسبة 70% باستيراد مسحوق الحليب...الخ
- ✓ من خصائص القطاع أنه بإمكاننا أن نحصي المئات وبل الآلاف من المؤسسات في كل شعبة لكن الحصة الأكبر من السوق يسيطر عليها عدد قليل من المنتجين.
- ✓ المؤسسات الخاصة هي المحرك الأول في قطاع الصناعات الغذائية؛
- ✓ قلة المؤسسات التي تراعي مقاييس ومعايير الجودة، فالمستوى الذي تقدمه المؤسسات الرائدة مطابق لمقاييس الجودة، بينما البقية تقدم منتجات متوسطة أو ضعيفة الجودة؛
- ✓ التوزيع الغير متكافئ للمنتجات الغذائية في جمع أنحاء الوطن؛

ثالثا: نتائج تشخيص محركات تطوير الصناعات الغذائية في الجزائر:

استخلصنا من خلال قيامنا بتشخيص محركات تطوير الصناعات الغذائية في الجزائر ما يلي:

- ✓ يتضح جليا فشل النظام الوطني للابتكار في أداء مهامه بالنظر لمدخلاته ومخرجاته وبيئة الابتكار ككل واحتلال الجزائر مراتب جد متأخرة في الترتيب العالمي في مجال الابتكار، ويمكن تفسير الوضعية بعدم وجود سياسة واضحة للدولة في نشاط الابتكار رغم اعتمادها على آليات حديثة لترقية الصناعة من خلال الحاضنات التكنولوجية والأقطاب

التكنولوجية وكذا المراكز التقنية الصناعية والتي ساهمت في ترقية الابتكار وتحسين تنافسية المؤسسات في العديد من البلدان المتقدمة؛

- ✓ أمّا بالنسبة للتغيّر التكنولوجي في الصناعات الغذائية في الجزائر فقد حضر المشرع الجزائري استخدام النباتات المعدلة وراثيا في مجال الغذاء سواء تعلق بالإنتاج أو التوزيع أو التسويق أو حتى استيرادها، كما حدد المشرع الجزائري شروط وكيفيات استعمال المضافات الغذائية الموجهة للاستهلاك البشري، وكذا مبررات استخدام المضافات الغذائية والمجالات التي يتم من خلالها إدراج هذه الأخيرة في الأغذية الموجهة للاستهلاك البشري وشروط استخدامها؛
- ✓ أمّا عن تشخيصنا لوضعية اللوجستيك في الصناعات الغذائية الجزائرية، فقطاع اللوجستيك في الجزائر أصبح يحمّل تكاليف إضافية للشركات الصناعية بدلاً من أن يضيف ميزة تنافسية للمنتجات الوطنية في الأسواق المحلية والدولية، حيث تعتبر تكلفة هذه الخدمات من بين أعلى الكلف في العالم والتي تبلغ الآن حوالي 25% من الناتج الداخلي الخام للجزائر وهي نسبة جد مرتفعة فيما لو قارناها بنسبة الخدمات اللوجستية لدولة ألمانيا مثلا التي تبلغ 05%، كما أنّ الجزائر لا تستغل النقل بالسكك الحديدية ولا الأسطول الجوي بالشكل الذي يخدم قطاع اللوجستيك، كما أنّ وضعية الموانئ الجزائرية تعتبر الأضعف ويرجع ذلك لعدة أسباب من بينها توجه الدولة الجزائرية للاستثمار في الموانئ البترولية وإهمالها للموانئ متعددة الوظائف؛
- ✓ أمّا تشخيصنا لوضعية تسيير التموين بالمواد الأولية، فتعتمد الصناعات الغذائية بشكل أساسي على المخرجات الزراعية في كل مراحل الإنتاج، وباعتبار أغلب مؤسسات القطاع هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة، فهي تعاني الكثير من المشاكل مثل التسليم في وقت متأخر ، انقطاع المخزون، فقدان وتضييع الطلبيات ما يحملها أعباء إضافية متمثلة في غرامات التأخير، إلغاء الطلبيات ... الخ ويؤدي في الأخير إلى تراجع هوامش الربح، فهذا النوع من المؤسسات يواجه الكثير من التحديات في هذا المجال؛
- ✓ إنّ القمح، السكر، الحليب المجفف، زيت الصوجا و البن الغير محمص هو أكثر ما تستورد الجزائر من المنتجات الغذائية، حيث أنّ الجزائر لا تزال بعيدة عن تحقيق الاكتفاء الذاتي في هته المنتجات.

رابعا: نتائج دراسة أثر القوانين والتشريعات الصادرة على تشجيع الصناعات الغذائية في الجزائر:

استخلصنا من خلال قيامنا بدراسة أثر القوانين والتشريعات الصادرة على تشجيع الصناعات الغذائية في الجزائر من خلال دراستنا لنظام الاستثمار الوطني ما يلي:

1- يوظف القطاع الصناعي بين 34 و 64,81 % من مجمل ما تستحدثه القطاعات الاقتصادية من مناصب العمل؛

2- تشكل مشاريع قطاع الصناعات الغذائية التي تحصلت على ضمانات من صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حوالي 20,30 % من الضمانات الممنوحة؛

3- إنّ ضمانات صندوق ضمان قروض الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممنوحة للقطاع الصناعي تشكل حوالي 50% من الضمانات الممنوحة؛

4- لا تتعدى حصة المشاريع الصناعية الممولة من قبل الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب سوى 7%؛

5- 11 % من المشاريع الممولة من قبل الوكالة الوطنية للتأمين عن البطالة موجهة للمشاريع الصناعية، حيث قامت هذه الأخيرة باستحداث 11 767 مؤسسة صناعية وتوفير 34 205 منصب عمل خلال الفترة 1994-2019.

6- يحظيان قطاع نقل البضائع والخدمات بأعلى نسبة للاستثمارات الممولة من قبل الوكالة الوطنية للتأمين عن البطالة بـ 20 % و30,5 % على الترتيب و يندرج ضمن هذين القطاعين الكثير من النشاطات المرتبطة بالصناعات الغذائية مثل: النقل، التوزيع، الطباعة والنشر والإعلان...الخ.

الفرع الثاني: نتائج تحليل مساهمة قطاع الصناعات الغذائية في الاقتصاد الوطني

أولا- نتائج تحليل أداء مؤشرات قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019 :

استنتجنا من خلال تحليلنا لأداء مؤشرات قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019 ما يلي:

- ✓ ضعف الأهمية الهيكلية للصناعة التحويلية في الاقتصاد الوطني، فلم تتجاوز نسبة مساهمتها في الإنتاج الإجمالي عتبة 15,20 % في أحسن أحوالها؛
- ✓ ضعف الأهمية الهيكلية الصناعات الغذائية في الاقتصاد الوطني، حيث لم تتجاوز مساهمتها في الإنتاج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2001-2019 عتبة 8,61 % في أحسن أحوالها؛
- ✓ للصناعات الغذائية أهمية كبيرة في هيكلة الصناعة التحويلية،حيث بلغت مساهمة الصناعات الغذائية في الإنتاج الإجمالي للصناعة التحويلية نسب مرتفعة تراوحت بين 48,63 % و56,90 % خلال الفترة المدروسة؛
- ✓ تدهور القطاع العمومي للصناعات الغذائية لعدة أسباب أهمها تقادم أدوات الإنتاج التي تحتاج للتجديد والعصرنة بالمقارنة مع القطاع الخاص الحديث نسبيا الذي يستخدم التكنولوجيا الحديثة، وتراجع دور الدولة في تمويل وتموين المشاريع ولجوئها لتطبيق برامج التعديل الهيكلي وخوصصة المؤسسات العمومية التي بدأت منذ 1990، بالمقابل ارتفعت مساهمة القطاع الخاص بشكل تدريج لتبلغ 84% سنة 2019؛
- ✓ حققت الصناعات الغذائية في الجزائر نسب نمو في الإنتاج مرتفعة فاقت 10% في جل فترة الدراسة؛
- ✓ تراوحت مساهمة الصناعات الغذائية في القيمة المضافة (خارج المحروقات) بين 35 و 47% خلال الفترة المدروسة؛
- ✓ بلغ معدل توليد القيمة المضافة بين 30 و 31 % من قيمة الإنتاج خلال الفترة 2014 – 2019؛

- ✓ ضعف مساهمة الصناعات الغذائية في تمويل الخزينة العمومية (من خلال الضرائب) التي تراوحت بين 2 % و0,54% خلال الفترة 2001-2019، حيث يمثل القطاع الخاص ما نسبته 93,7% من إجمالي مساهمة الصناعات الغذائية في الضرائب لسنة 2019، الأمر الذي يؤكد سيطرة القطاع الخاص على القطاع؛
- ✓ خضوع الصناعات الغذائية رهنًا للتغيرات في أسعار مستلزمات الإنتاج، حيث تشكل نسبة مستلزمات الإنتاج حوالي 89% من التكلفة الإجمالية لإنتاج الصناعات الغذائية في الجزائر، هي نسبة كبيرة ومؤشر مهم، حيث زيادة قيمة مستلزمات الإنتاج بـ 10% سيؤدي إلى ارتفاع التكلفة الإجمالية بـ 8,9 %؛
- ✓ إنّ رواتب وأجور عمال مؤسسات قطاع الصناعات الغذائية ليست السبب الرئيسي في إرهاق الصناعات الغذائية من ناحية ارتفاع التكلفة، حيث بلغت تكلفة عنصر العمل 5,7% من إجمالي التكلفة مما يعني أن زيادة تعويضات العمال بنسبة 10% لن يزيد التكلفة الإجمالية سوى بنسبة 0,57% وهذا مؤشر على وأن الفريق المنادي برفع الأجور يستند لحجة قوية تتمثل في أنه رفع الأجور لن يرفع التكلفة الإجمالية بالشكل الذي يتحدث به الفريق الآخر المناهض لزيادة الأجور؛
- ✓ العجز الهيكلي وحدة التبعية التي تعاني منها الجزائر في مجال الغذاء من خلال الارتفاع المستمر للواردات الغذائية مع ارتفاع متواضع في حجم الصادرات لم يغطي في أحسن حالاته سوى 5,19 % من الطلب؛
- ✓ تطور تصدير المنتجات الغذائية الجزائرية يسير بوتيرة متذبذبة؛
- ✓ واردات الجزائر من السلع الغذائية تشكل قرابة 15% من مجمل واردات الجزائر خلال الفترة 2012-2018 ، حيث حوالي 6% من هذه الواردات عبارة عن مواد أساسية خاصة بالصناعة، وقرابة 4% عبارة عن مواد دخلت عليها تعديلات خاصة بالصناعة، وحوالي 4% هي مواد دخلت عليها تعديلات خاصة بالاستهلاك، وحوالي 1% عبارة عن مواد أساسية خاصة بالاستهلاك؛
- ✓ أكثر ما تصدر الجزائر من السلع الغذائية هي سكر القصب حيث تتعدى نسبة القيمة المصدرة عتبة 70% خلال الفترة المدروسة، لتحل بعدها في الأهمية تصدير التمور التي تشكل ما يفوق 20% من القيمة المصدرة من السلع الغذائية، ثم تليها المياه المعدنية والمشروبات غير الكحولية بنسبة 5,39 % لتحل بالمرتبة الرابعة العجائن الغذائية بنسبة 1,17 % ثم الزبادي بنسبة 0,43 %، أمّا نسبة الخمور 0,24 %.

ثانيا– نتائج تحليل محددات القدرة التنافسية للصناعات الغذائية وفق نموذج Brinkman

استنتجنا من خلال تحليلنا لمحددات القدرة التنافسية للصناعات الغذائية الجزائرية على المستوى الوطني ما يلي:

1- **تخصيص الموارد:**

- تعتمد الصناعات الغذائية الجزائرية بشكل أساسي على الاستيراد للتزوّد بالمواد الأولية في العديد من فروعها على غرار صناعة السكر والحلويات، صناعة الزيوت والدهون، صناعة العجائن الغذائية والطحين الصلب والليّن....الخ بنسبة تغطية تعدّت 50% في العديد من فروعها، كما أنّ المواد الأساسية والمواد التي دخلت عليها تعديلات الخاصة بالصناعات الغذائية تشكل من 10 إلى 11 % من مجموع ما تستورد الجزائر؛
- تدني كفاءة أسواق العمل الجزائرية، حيث لطالما حلت الجزائر أواخر الترتيب العالمي في مؤشر كفاءة أسواق العمل في تقارير التنافسية العالمية الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي والمعهد الدولي للتنمية الإدارية، فرغم الاستثمارات الضخمة للدولة الجزائرية في مجال التعليم والتدريب إلاّ أنّ مخرجات هذا النظام لطالما كانت مخيبة للتطلعات؛
- ضرورة خلق تكامل بين القطاعين الفلاحي والصناعي باعتبار قطاع االفلاحة يملك إمكانيات هائلة باستطاعتها تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء لضمان استمرارية الإمداد بالمواد الأولية؛

2- **التكنولوجيا:**

- حضر المشرع الجزائري استخدام النباتات المعدلة وراثيا في مجال الغذاء سواء تعلق بالإنتاج أو التوزيع أو التسويق أو حتى استيرادها، كما حدد المشرع الجزائري شروط وكيفيات استعمال المضافات الغذائية الموجهة للاستهلاك البشري ،كما حدد مبررات استخدام المضافات الغذائية والمجالات التي يتم من خلالها إدراج هذه الأخيرة في الأغذية الموجهة للاستهلاك البشري وشروط استخدامها؛
- استخدمت الجزائر عدة آليات لترقية الصناعة عامة والصناعات الغذائية على وجه الخصوص متبعة مقاربة مرافقة المؤسسات من خلال الحاضنات التكنولوجية والأقطاب التكنولوجية، وكذا المراكز التقنية الصناعية التي تساهم في ترقية الابتكار وتحسين تنافسية المؤسسات الصناعية من خلال القيام بأعمال البحث والتطوير للمؤسسات التي يتعذر عليها الإنفاق في مجالات الابتكار.

3- **إنتاجية القطاع:** لإنتاج وحدة واحدة (الوحدة المنتجة قيمتها 126 دج) يتم صرف 100 دج ، أي أنّه كل 1 دينار جزائري تم صرفه ينتج 1,26دج من المنتجات؛

4- **خصائص المنتج:**

- يعتبر إنشاء مراكز تقنية للصناعات الغذائية خطوة جد مهمة من شأنها تشجيع الفاعلين في تطوير منتجاتهم الغذائية بهدف تعزيز خصائص منتجاتهم وتعزيز تنافسيتها.
- إنّ الخصائص النوعية للمنتج هي أفضل وسيلة لقياس جودة المنتج، حيث أنّ الصناعات الغذائية ملزَمة بضمان جودة المواصفات والتي تعتبر شرطا أساسيا للمنافسة في الأسواق المحلية والدولية، كما وضعت منظمة الأغذية والزراعة

(FAO) مجموعة من اللوائح تمثل المبادئ العامة المعترف بها دوليا باعتبارها مبادئ لا غنى عنها لضمان سلامة الأغذية وصلاحيتها للاستهلاك الآدمي، وهذه المبادئ العامة موصى بها للحكومات، والمعنيين بإنتاج الأغذية.

- تسهر وزارة التجارة وترقية الصادرات على تنفيذ النصوص التنظيمية الخاصة بخصائص المنتجات الغذائية.

5- وفرات الحجم:

- توضح خريطة التكاليف الإجمالية للصناعات الغذائية خضوع الصناعات الغذائية رهنًا للتغيرات في أسعار مستلزمات الإنتاج، حيث بلغت نسبة مستلزمات الإنتاج سنة 2019 حوالي 88% من التكلفة الإجمالية للإنتاج، وهي نسبة كبيرة ومؤشر مهم، حيث أن التكلفة الإجمالية للعملية الإنتاجية للصناعات الغذائية ستتأثر بشكل كبير بارتفاع أسعار وتكلفة المواد الأولية، حيث زيادة قيمة مستلزمات الإنتاج بـ 10% سيؤدي إلى ارتفاع التكلفة الإجمالية بـ 8,8 % ؛
- إنَّ رواتب وأجور العمال ليست السبب الرئيسي في إرهاق الصناعات الغذائية من ناحية ارتفاع التكلفة، وأن الفريق المنادي برفع الأجور يستند لحجة قوية، حيث أنّ تكلفة عنصر العمل بلغت 5,7% من إجمالي التكلفة مما يعني أن زيادة تعويضات العمال بنسبة 10% لن يزيد التكلفة الإجمالية سوى بنسبة 0,57% ، حيث أنه رفع الأجور لن يرفع التكلفة الإجمالية بالشكل الذي يتحدث به الفريق الآخر المناهض لزيادة الأجور, كما أن رفع الأجرة بشكل ممنهج ومدروس ومحفز سيقود لارتفاع الإنتاج والقيمة المضافة حيث أثبتنا سلفاً أن انخفاض الإنتاج يرجع أساسا إلى انخفاض إنتاجية العامل وانخفاض المستوى التقني وكذا التكوين؛
- وجود مشكلة سيطرة عنصر مستلزمات الإنتاج السلعية وخاصة المواد الأولية على العملية الإنتاجية، توجب إيجاد حل في توزيع الأهمية بشكل نسبي بين عناصر مدخلات الإنتاج بهدف تمكين قطاع الصناعات الغذائية من التكيّف مع المستجدات المحيطة والظروف الخاصة.
- مؤسسات قطاع الصناعات الغذائية لا تستغل كافة إمكانياتها بالشكل الأمثل، فوفرات الحجم لقطاع الصناعات الغذائية تراوحت بين 0,85 و 0,77 خلال فترة الدراسة؛

6- تكلفة النقل والتسويق:

- تعاني مؤسسات قطاع الصناعات الغذائية الكثير من التحديات اللوجستية مثل التسليم في وقت متأخر، انقطاع المخزون، فقدان وتضييع الطلبيات ما يحملها أعباء إضافية متمثلة في غرامات التأخير، إلغاء الطلبيات ...إلخ، باعتبار أنّ أغلب مؤسسات القطاع هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة وكذا ضعف كفاءة قطاع اللوجستيك في الجزائر الذي أصبح يحمل مؤسسات القطاع تكاليف إضافية بدل من أن يضيف ميزة تنافسية لمنتجاتها، حيث أنّ منتجات القطاع تتميز بخصائص تجعلها سريعة التلف تتطلب أساليب نقل وتخزين خاصة؛

7- **التنظيم والسياسات العامة:** اتبعت الدولة الجزائرية عديد السياسات لترقية تنافسية المؤسسات الصناعية عامة والصناعات الغذائية على وجه الخصوص من خلال نظام الاستثمار لتشجيع إنشاء المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة باستحداثها عديد الهيئات واللجان التي تقوم بدور المرافقة والتمويل، كما قامت بدعم هته المؤسسات بتخفيف الأعباء الجبائية والإجراءات لتحفيز الاستثمار، كما اتخذت الدولة الجزائرية عدة تدابير وإجراءات خصّت بها القطاع الفلاحي باعتباره المحرك الرئيسي للصناعات الغذائية، كما أقرّت الدولة الجزائرية منح المنتجات من مصدر جزائري و المؤسسات الخاضعة للقانون الجزائري هامشا تفضيليا بنسبة 25% في إطار دعم الإنتاج الوطني؛

كما استنتجنا من خلال تحليلنا لمحددات القدرة التنافسية للصناعات الغذائية الجزائرية على المستوى الدولي ما يلي:

أولا: سعر الصرف: من خلال دراستنا لأثر خفض قيمة العملة الجزائرية على تنافسية صادرات الصناعات الغذائية الجزائرية استنتجنا أنّه كلما ارتفع سعر الصرف بـ 1% ارتفعت صادرات الصناعات الغذائية بـ 2.35%، كما أنّ سعر الصرف استطاع تفسير 25% من التغيرات التي حدثت في صادرات الصناعات الغذائية و 75% من التغيرات في صادرات الصناعات الغذائية تفسرها متغيرات أخرى ليست مدرجة في النموذج.

ثالثا: ترتيب الأفضلية: كل مؤسسة صغيرة أو كبيرة يمكنها أن تمتلك أفضلية تنافسية شريطة أن تسخر إمكانياتها وقدراتها في الاستثمار الصحيح للفرص المتاحة بالسوق قياساً بغيرها من المنافسين، بالإضافة إلى ذلك يجب على المؤسسات بشتى تخصصاتها أن تدرك تماماً بأنه ليس هنالك ميزة تنافسية ثابتة أو نجاح مستمر، فإذا ما كانت تريد أن تحقق ذلك فعليها أن تعزز من ميزتها التنافسية وتطورها بما يتوافق مع متطلبات السوق والمنافسة القائمة ورغبة المستهلك المستمرة في التغيير، وأن تدرك تماماً بأن كل شيء يتغير.

رابعا: تكلفة النقل الدولي: حيث استخلصنا مجموعة من النتائج نوجزها في ما يلي:

1- الجزائر لا تستغل الاسطول الجوي بالشكل الذي يخدم قطاع اللوجستيك؛
2- وضعية الموانئ الجزائرية التي تعتبر الأضعف ويرجع ذلك لعدة أساب من بينها توجه الدولة الجزائرية للاستثمار في الموانئ البترولية وإهمالها الموانئ متعددة الوظائف؛
3- قطاع الخدمات اللوجستية للجزائر يحمّل تكاليف إضافية للشركات الصناعية بدلاً من أن يضيف ميزة تنافسية للمنتجات الوطنية في الأسواق الدولية؛
4- ضعف الخدمات الجمركية لجزائرية؛

5- البنى التحتية رديئة وغير مهيئة بالمعايير الدولية المتعارف عليها، وصعوبة ترتيب الشحنات الدولية، كما سجل كل من مؤشر التتبع والتعقب ومؤشر التوقيت أداءً ضعيفا، حيث سجلت الجزائر أضعف أداء مع دول المقارنة؛

6- فجوة كبيرة بين قيم مؤشرات الأداء في الجزائر مقارنة بالدول الاوروبية المدروسة الذين احتلوا مراتب جد متقدمة في الترتيب العالمي.

المطلب الثاني: نتائج قياس تنافسية قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر

الفرع الأول: تقييم تنافسية قطاع الصناعات الغذائية الجزائري على المستوى المحلي

استخدمت الدراسة مؤشرين يعكسان القدرة التنافسية للصناعات الغذائية في الجزائر على المستوى المحلي هما مؤشر **UNIDO** وهو أحد مؤشرات الميزة النسبية الظاهرة و مؤشر اختراق الواردات للسوق المحلي استخلصنا ما يلي:

1- إجماع كلا المؤشرين على امتلاك الجزائر لقدرة تنافسية داخلية كبيرة في الصناعات الغذائية التالية: تجهيز وحفظ التمور، تجهيز وحفظ اللحوم البيضاء، تجهيز وحفظ اللحوم الحمراء، حفظ وتعليب الأسماك، تجهيز وحفظ الخضر والفواكه، إنتاج العسل الطبيعي.

2- إجماع كلا المؤشرين على تدهور القدرة التنافسية للجزائر في الصناعات الغذائية التالية: صناعة الزيوت والدهون النباتية والحيوانية، معالجة الحبوب وتصنيع منتجات النشا.

3- بالنسبة لمؤشر UNIDO لامتلاك ميزة نسبية ظاهرة في ثلاث صناعات هي: تجهيز وخزين التمور، تجهيز وحفظ اللحوم البيضاء، تجهيز وحفظ الفواكه؛

4- أمّا بالنسبة لمؤشر اختراق واردات السوق المحلي فيعتبر نشاط تجهيز وحفظ التمور الأعلى قدرة على المنافسة في السوق المحلي حيث لم تستطع الواردات اختراق السوق المحلي في هذا النشاط وبالتالي امتلاك ميزة نسبية ظاهرة في هذا الفرع محليا.

الفرع الثاني: تقييم تنافسية قطاع الصناعات الغذائية الجزائري على المستوى الدولي

استخدمت الدراسة أربع مؤشرات تعكس القدرة التنافسية للصناعات الغذائية في الجزائر على المستوى الدولي، مؤشرين من مؤشرات الميزة النسبية الظاهرة RCAI (Balassa و Donges & Riedel) بالإضافة لمؤشر صافي الصادرات ومؤشر التجارة داخل نفس القطاع لقياس درجة التخصص في الصناعة وقدرتها على اقتحام أسواق جديدة نتيجة لهذا التخصص، حيث استخلصنا ما يلي:

كما نستخلص من التحليل السابق للقدرة التنافسية للصناعات الغذائية في الجزائر على المستوى الدولي ما يلي:

1- إجماع كل من مؤشر Balassa ومؤشر Donges & Riedel ومؤشر التجارة داخل نفس القطاع على امتلاك الجزائر لميزة نسبية ظاهرة في نشاط تجهيز وحفظ الفواكه؛

2- إجماع مؤشر Balassa ومؤشر Donges & Riedel على افتقار الجزائر للميزة النسبية الظاهرة في الأسواق الدولية في تجهيز وحفظ اللحوم الحمراء، معالجة الحبوب وتصنيع منتجات النشا، صناعة الزيوت والدهون النباتية والحيوانية، صناعة منتجات الألبان، تجهيز وحفظ الأسماك وتجهيز وحفظ الخضر؛

3- حسب مؤشر Donges & Riedel تمتلك الجزائر ميزة نسبية ظاهرة في الأسواق الدولية في أبع صناعات هي: صناعة السكر والمنتجات السكرية، تجهيز وحفظ التمور، تجهيز وحفظ اللحوم البيضاء بالإضافة إلى تجهيز وحفظ الفواكه.

4- امتلاك ميزة نسبية ظاهرة لتجهيز وحفظ التمور حسب مؤشر صافي الصادرات.

5- حسب مؤشر التجارة داخل نفس القطاع (IIT) يمتلك فرع تجهيز وحفظ الخضر قدرة كبيرة على اقتحام الأسواق الدولية نتيجة درجة التخصص الكبيرة، بينما نشاط صناعة السكر والمنتجات السكرية شهد بعض الحيوية وأظهر قدرة متوسطة على المنافسة الدولية ودرجة تخصص متوسطة، فيما يشهد نشاط حفظ وتعليب الأسماك تطور سريع ما ينبئ بقرب امتلاكه للقدرة على المنافسة في الأسواق الدولية.

6- حسب مؤشر التجارة داخل نفس القطاع (IIT) على تفتقر الجزائر للقدرة على المنافسة في الأسواق الدولية وضعف التخصص في الصناعات التالية: تجهيز وحفظ اللحوم الحمراء، معالجة الحبوب وتصنيع منتجات النشا، صناعة الزيوت والدهون النباتية والحيوانية، وصناعة منتجات الألبان.

الفرع الثالث: نتائج تحليل سلوك قطاع الصناعات الغذائية عبر سنوات الدراسة 2000-2019

أثبتت الدراسة ضعف الأهمية الهيكلية للصناعات الغذائية في الاقتصاد الوطني جل فترة الدراسة (باستثناء سنتي 2005 و2006)، حيث أنّ تموقع و مساهمة قطاع الصناعات الغذائية في الاقتصاد الجزائري يرتبط بما يلي:

1- مساهمة قطاعات المحروقات في الاقتصاد الوطني؛

2- سعار المواد الأولية الغذائية في الأسواق الدولية؛

3- التحكم في التكاليف؛

4- سعر الصرف؛

5- أسعار النفط؛

6- القوانين والتشريعات.

خلاصة:

حاولنا من خلال هذا الفصل قياس وتقييم القدرة التنافسيةلقطاع الصناعات الغذائية في الجزائر من خلال تقييم تنافسيته على المستويين المحلي والدولي باستخدام مؤشر UNIDO ومؤشر اختراق الواردات للسوق المحلي في تقييم القدرة التنافسية للقطاع على المستوى المحلي، كما استخدمت الدراسة في قياس التنافسية على المستوى الدولي أربع مؤشرات هي: مؤشر Ballassa، مؤشر Donges & Riedel، مؤشر صافي الصادرات و مؤشر التجارة داخل نفس القطاع TII للحكم على درجة التخصص في القطاع، كما قدمت الدراسة في المبحث الثاني عرضا لنتائج الدراسة التطبيقية تقييما لسلوك القطاع عبر سنوات الدراسة في محاولة لفهم وضعيته في الاقتصاد الوطني وأهم المحددات المتحكمة في هته الوضعية، كما وتوصلنا لمجموعة من النتائج نذكر من بينها ما يلي:

- ✓ تمتلك الجزائر قدرة تنافسية داخلية كبيرة في الصناعات الغذائية التالية: تجهيز وحفظ التمور، تجهيز وحفظ اللحوم البيضاء، تجهيز وحفظ اللحوم الحمراء، حفظ وتعليب الأسماك، تجهيز وحفظ الخضر والفواكه، إنتاج العسل الطبيعي، فيما تعاني صناعات أخرى من تدهور في قدرتها التنافسية على المستوى المحلي وهي: صناعة الزيوت والدهون النباتية والحيوانية، معالجة الحبوب وتصنيع منتجات النشا.
- ✓ امتلاك الجزائر لميزة نسبية ظاهرة في نشاط تجهيز وحفظ الفواكه، تجهيز وحفظ التمور، تجهيز وحفظ اللحوم البيضاء، كما يمتلك فرع تجهيز وحفظ الخضر قدرة كبيرة على المنافسة الدولية، بينما نشاط صناعة السكر والمنتجات السكرية شهد بعض الحيوية وأظهر قدرة متوسطة على المنافسة الدولية، فيما يشهد نشاط حفظ وتعليب الأسماك تطور سريع ما ينبئ بقرب امتلاكه للقدرة على المنافسة في الأسواق الدولية، بينما باقي النشاطات وفروع الصناعات الغذائية تفتقر للقدرة على المنافسة في الأسواق الدولية وهي: تجهيز وحفظ اللحوم الحمراء، معالجة الحبوب وتصنيع منتجات النشا، صناعة الزيوت والدهون النباتية والحيوانية، صناعة منتجات الألبان، تجهيز وحفظ الأسماك وتجهيز وحفظ الخضر.
- ✓ ضعف الأهمية الهيكلية للصناعات الغذائية في الاقتصاد الوطني جل فترة الدراسة (باستثناء سنتي 2005 و2006)، جيث أنّ تموقع و مساهمة قطاع الصناعات الغذائية في الاقتصاد الجزائري يرتبط بمدى مساهمة قطاعات المحروقات في الاقتصاد الوطني، وكذا أسعار المواد الأولية الغذائية في الأسواق الدولية، مدى التحكم في التكاليف، سعر الصرف، أأسعار النفط و بالقوانين والتشريعات.
- ✓ عدم وجود تجانس داخل قطاع الصناعات الغذائية، حيث نجد فروع تتمتع بقدرة كبيرة على المنافسة على المستوى المحلي وأخرى تفتقر للقدرة على المنافسة على نفس المستوى، أمّا على المستوى الدولي فنجد فقط خمس نشاطات تمتلك قدرة على المنافسة دوليا أمّا باقي الفروع فتفتقر للقدرة على المنافسة في الأسواق الدولية.

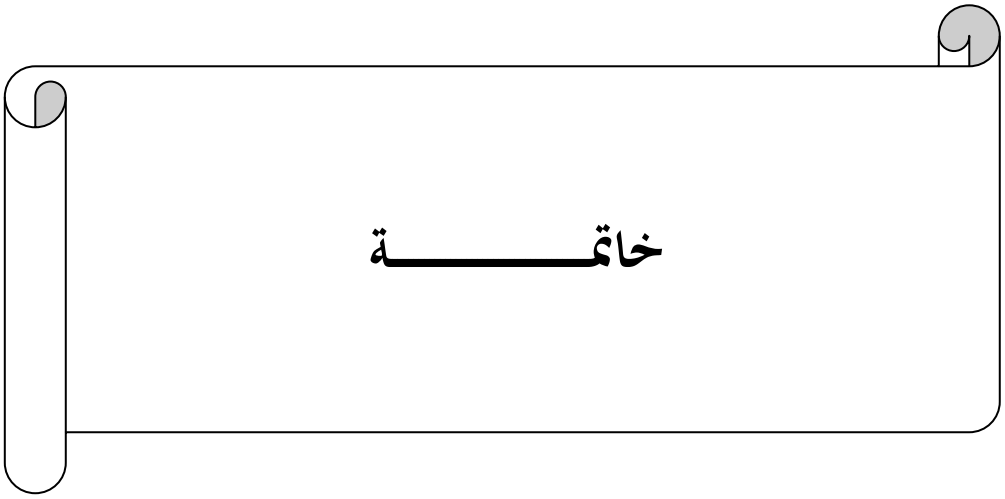
خاتمـــــــــة

حاولنا من خلال هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية المطروحة والمتمثلة في " **ما هي الوضعية التنافسية للصناعات الغذائية في الجزائر** ؟ قمنا بدراسة نظرية تطرقنا من خلالها إلى المفاهيم النظرية الأساسية حول التنافسية والصناعات الغذائية، كما تطرقنا إلى عرض وتحليل الأدبيات التطبيقية للدراسة للاطلاع على أحدث الدراسات التطبيقية التي تناولت التنافسية القطاعية في بيئات مختلفة، حيث تضمنت الدراسة التطبيقية مرحلتين المرحلة الأولى تناولت تشخيص القطاع والمرحلة الثانية هي عملية قياس وتقييم القدرة التنافسية لفروع الصناعات الغذائية على المستويين المحلي والدولي، حيث تم التوصل لمجموعة من الاستنتاجات النظرية والتطبيقية نعرضها فيما يلي:

أ. **النتائج النظرية** : خلُصت الدراسة لجملة من النتائج النظرية منها ما يلي :

- ✓ يعتبر النموذج الذي قدمه Brinkman L Goerge الذي تناول محددات القدرة التنافسية النموذج الأنسب لدراسة محددات القدرة التنافسية لقطاع الصناعات الغذائية في الجزائر وذلك لكون النموذج صُمم أساسا بعد دراسة قطاع الصناعات الغذائية بكندا، حيث فرق بين محددات القدرة التنافسية على المستوى الوطني ومحدداتها على المستوى الدولي
- ✓ تعتبر مؤشرات التكاليف والإنتاجية ومؤشر التجارة والحصة من السوق الدولي المؤشرات الأساسية التي تعكس القدرة التنافسية القطاعية؛
- ✓ إنّ فرع النشاط التنافسي يتضمن مؤسسات تنافسية إقليميا ودوليا أي تلك التي تحقق أرباحا منتظمة في سوق حرة.
- ✓ يمكننا قياس تنافسية فرع النشاط بالاعتماد على مقاييس تنافسية المؤسسة وهي: التكاليف والإنتاجية والحصة من السوق الدولي بالإضافة إلى مؤشر نسبة التجارة داخل الصناعة، مؤشر نسبة تركز الصادرات، مؤشر التوافق التجاري ومؤشر الميزة النسبية الظاهرة.
- ✓ لتطوير الصناعات الغذائية يجب التركيز على أربعة محركات أساسية هي: الابتكار، كفاءة اللوجستيك، تسيير التموين بالإضافة لنجاعة سياسات الصناعات الغذائية.

ب. **النتائج التطبيقية**: على ضوء تحليل واختبار الفرضيات توصلنا إلى ما يلي :

1- **رفض الفرضية الأولى**: التي تنص أن " **تتمتع الصناعات الغذائية الجزائرية بقدرة كبيرة على المنافسة على المستوى المحلي** " حيث خلصت الدراسة على أنّ الجزائر تمتلك قدرة تنافسية داخلية كبيرة في الصناعات الغذائية التالية: تجهيز وحفظ التمور، تجهيز وحفظ اللحوم البيضاء، تجهيز وحفظ اللحوم الحمراء، حفظ وتعليب الأسماك، تجهيز وحفظ الخضر والفواكه، إنتاج العسل الطبيعي، فيما تعاني صناعات أخرى من تدهور في قدرتها التنافسية على المستوى المحلي وهي: صناعة الزيوت والدهون النباتية والحيوانية، معالجة الحبوب وتصنيع منتجات النشا.

2- **رفض الفرضية الثانية**: التي تنص أن " **تتمتع الصناعات الغذائية الجزائرية بقدرة كبيرة على المنافسة على المستوى الدولي** " حيث خلصت الدراسة امتلاك الجزائر لميزة نسبية ظاهرة في نشاط تجهيز وحفظ الفواكه، تجهيز وحفظ التمور، تجهيز

وحفظ اللحوم البيضاء، كما يمتلك فرع تجهيز وحفظ الخضر قدرة كبيرة على المنافسة الدولية، بينما نشاط صناعة السكر والمنتجات السكرية شهد بعض الحيوية وأظهر قدرة متوسطة على المنافسة الدولية، فيما يشهد نشاط حفظ وتعليب الأسماك تطور سريع ما ينبئ بقرب امتلاكه للقدرة على المنافسة في الأسواق الدولية، بينما باقي النشاطات وفروع الصناعات الغذائية تفتقر للقدرة على المنافسة في الأسواق الدولية وهي: تجهيز وحفظ اللحوم الحمراء، معالجة الحبوب وتصنيع منتجات النشا، صناعة الزيوت والدهون النباتية والحيوانية، صناعة منتجات الألبان، تجهيز وحفظ الأسماك وتجهيز وحفظ الخضر.

3- **قبول الفرضية الثالثة:** التي تنص أن " **تعتبر العوامل التالية وهي أسعار المواد الأولية الغذائية في الأسواق الدولية، سعر الصرف، أسعار النفط، القوانين والتشريعات أهم محددات تنافسية الصناعات الغذائية في الجزائر**" حيث أثبتت الدراسة التطبيقية أنّ العوامل الأربعة المذكورة تعتبر أهم المحددات المتحكمة في الوضعية التنافسية للصناعات الغذائية في الجزائر بالإضافة لتكاليف النقل والتوزيع، الإنتاجية، وفورات الحجم.

4- رفض الفرضية الرابعة: التي تنص أن " **تبرز الأهمية الهيكلية للصناعات الغذائية الجزائرية من خلال مساهمتها في الاقتصاد الوطني**" حيث أثبتت الدراسة التطبيقية ضعف الأهمية الهيكلية للصناعات الغذائية في الاقتصاد الوطني جل فترة الدراسة (باستثناء سنتي 2005 و2006)، حيث أنّ مساهمة قطاع الصناعات الغذائية في الاقتصاد الجزائري يرتبط بما يلي: مساهمة قطاعات المحروقات في الاقتصاد الوطني، أسعار المواد الأولية الغذائية في الأسواق الدولية، التحكم في التكاليف؛ سعر الصرف، أسعار النفط، القوانين والتشريعات.

5- رفض الفرضية الخامسة: التي تنص أن " **يوجد تجانس داخل قطاع الصناعات الغذائية (بين فروعه)**" حيث نجد فروع تتمتع بقدرة كبيرة على المنافسة على المستوى المحلي وأخرى تفتقر للقدرة على المنافسة على نفس المستوى، أمّا على المستوى الدولي فنجد فقط خمس نشاطات تمتلك قدرة على المنافسة دوليا أمّا باقي الفروع فتفتقر للقدرة على المنافسة في الأسواق الدولية.

ت. الاقتراحات: ومن خلال هذه الدراسة يمكننا إدراج مجموعة من الاقتراحات التالية:

- ✓ توجيه استثمارات الدولة نحو قطاع الصناعات الغذائية لاسيما في الفروع والنشاطات التي تتطلب استثمارات مالية ضخمة على غرار صناعة الزيت والسكر ...الخ؛
- ✓ إعادة النظر في سياسة الدولة في مجال الإبتكار وإعادة تقييم دور الحاضنات التكنولوجية والأقطاب الصناعية في دعم مؤسسات القطاع المدروس؛
- ✓ تشجيع الاستثمار في هذا القطاع من خلال رفع حصة مشاريع الصناعات الغذائية الممولة من قبل مختلف أجهزة الدولة؛
- ✓ العمل على هيكلة قطاع اللوجستيك في الجزائر الذي أصبح يحمّل تكاليف إضافية للشركات الصناعية بدلاً من أن يضيف ميزة تنافسية للمنتجات الوطنية في الأسواق الدولية؛
- ✓ توجيه استثمارات الدولة نحو الموانئ المتعددة الوظائف وتشجيع استثمار القطاع الخاص في النقل الغذائي وإنجاز غرف التبريد بالقرب من الموانئ وتبسيط الاجراءات الجركية وضبط ترتيب الشحنات؛

- ✓ استغلال النقل بالسكك الحديدية بالشكل الذي يخدم قطاع اللوجستيك؛
- ✓ تهيئة البنى التحتية للنقل اللوجستي (موانئ، مطارات ...الخ) حسب المعايير الدولية المتعارف عليها؛
- ✓ التأسيس لنظام معلومات لوجستي يخدم مؤسسات القطاع المدروس؛
- ✓ محاربة الخصائص غير التنافسية مثل: الاحتكار، المنافسة غير المشروعة، سيطرة منافذ التوزيع في يد فئة قليلة من المتعاملين، قلة عدد المؤسسات الكبيرة ذات التأثير الكبير...الخ.
- ✓ دعم مؤسسات القطاع المدروس التي تعاني الكثير من المشاكل مثل التسليم في وقت متأخر ، انقطاع المخزون، فقدان وتضييع الطلبيات ما يحملها أعباء إضافية متمثلة في غرامات التأخير، إلغاء الطلبيات، ... الخ ويؤدي في الأخير إلى تراجع هوامش الربح، فهذا النوع من المؤسسات يواجه الكثير من التحديات في هذا المجال؛
- ✓ العمل على ترقية القطاع الفلاحي والحيواني بما يحقق الاكتفاء من المواد الأولية الغذائية بهدف التخلص من تبعية مستلزمات الانتاج الغذائية للأسواق الدولية؛
- ✓ ضرورة خلق تكامل بين القطاعين الفلاحي والصناعي والتقريب بين القطاعين من خلال خلق مدن صناعية قريبة من المناطق الزراعية مع ضرورة تنظيم القطاع الفلاحي، من خلال تشجيع عقود التعاون بين المونين وأصحاب المصانع بما يضمن حقوق جميع الأطراف؛
- ✓ تأهيل مؤسسات قطاع الصناعات الغذائية بما يرفع من قدراتها الإنتاجية من خلال توجيه عملية التأهيل التي تقوم بها الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ANDPME نحو مؤسسات الصناعات الغذائية؛
- ✓ تشجيع فروع الصناعات الغذائية التي تتمتع بالقدرة على المنافسة على المستوى الدولي على التصدير من خلال إبرام الاتفاقيات الاقتصادية مع الدول التي تستطيع أن تصدر منتجاتها إليها، بالإضافة لتسهيل الإجراءات الإدارية والجمركية...الخ؛
- ✓ تأهيل فروع الصناعات الغذائية التي تفتقر للقدرة على المنافسية سواء على المستوى المحلي أو الدولي من خلال دراسة الفرع والوقوف على أهم المعوقات التي تحول دون امتلاكهم للقدرة على المنافسة وإيجاد حلول لتلك المعوقات.

ث. آفاق الدراسة:

- ✓ أثر إدارة سلاسل الامداد في تحقيق الميزة التنافسية لمؤسسات صناعة الاغذية في الجزائر.
- ✓ مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الامن الغذائي المستدام في الجزائر.
- ✓ مساهمة إستراتيجية خفض التكلفة في تحقيق الميزة التنافسية لمؤسسات الصناعات الغذائية في الجزائر.

قائمة المراجـــــع

المراجع باللغة العربية :

الكتب:

1. مصطفى أحمد حامد رضوان، **التنافسية كآلية من آليات العولمة الاقتصادية ودورها في دعم جهود النمو والتنمية في العالم**، الدار الجامعية، مصر 2011.
2. المرصد الوطني للتنافسية، **التنافسية في الفكر الاقتصادي**، سوريا، جويلية 2011.
3. فريد النجار، **المنافسة والترويج التطبيقي**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية مصر، 2000.
4. توفيق محمد عبد المحسن، **بحوث التسويق وتحديات المنافسة الدولية**، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، 2001.
5. عبد السلام أبو قحف، **التنافسية وتغيير قواعد اللعبة**، الإشعاع الفنية للطباعة والنشر ، الاسكندرية مصر، 1997.
6. طلعت أسعد عبد الحميد، **التسويق الفعال**، دار الكتب المصرية ، القاهرة مصر، 2002.
7. توفيق محمد عبد المحسن، **بحوث التسويق وتحديات المنافسة الدولية**، دار النهضة العربية ، بيروت لبنان،2001.
8. طاهر محسن منصور الغالبي وآخرون، **الإدارة الاستراتيجية (المفاهيم والعمليات)** ،دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011.
9. فليب كوتلر، جارلي امسترونج، **أساسيات التسويق**، ترجمة محمد سرور علي ابراهيم سرور، دار المريخ، عمان، الأردن، 2007.
10. شارل هيل، جاريث جونز، **الإدارة الإستراتيجية مدخل متكامل**، ترجمة: محمد أحمد سيد عبد المتعال، إسماعيل علي بسيوني، دار المريخ، الرياض.
11. زغدار أحمد ،**المنافسة – التنافسية والبدائل الاستراتيجية** ،الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن ، 2011.
12. طارق نوير، **دور الحكومة الداعم للتنافسية حالة مصر**، المعهد العربي للتخطيط،الكويت ، 2002.
13. صلاح الشنواني، **الأصول العلمية للشراء والتخزين**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 1996.
14. ممدوح عبد العزيز رفاعي، **إدارة سلاسل التوريد– مدخل تحليلي**، كلية التجارة جامعة عين شمس، مصر، 2006.
15. مدحت القريشي، **الاقتصاد الصناعي**، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، الأردن، 2005.
16. فتيحة منيعي، **النشاط الإنتاجي في المؤسسات الصناعية**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2016.
17. محمد أحمد عوض، **الإدارة الاستراتيجية(الأصول والأسس العلمية)**، الدار الجامعية، الاسكندرية مصر، 2000.
18. عبد القدر محمد عبد القادر عطية، **الاقتصاد الصناعي بين النظرية والتطبيق** ،الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، 1997.

الرسائل والأطروحات:

19.حنان جودي، **استراتيجية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار لتدارك الفجوة الاستراتيجية والاندماج في الاقتصاد التنافسي دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بسكرة، الجزائر، ص 126.

20.زغدار أحمد، **التحالف الاستراتيجي كخيار للمؤسسة الجزائرية**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2005.

21.وازيد وسيلة، **مقاربة الموارد الداخلية والكفاءات كمدخل لتحقيق الميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، رسالة ماجستير، .كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2012.

22.بوبعة عبد الوهاب، **دور الابتكار في دعم الميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة شركة موبليس** ، رسالة ماجستير، .كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2012/2011.

23.بوازيد وسيلة، **مقاربة الموارد الداخلية والكفاءات كمدخل للميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، رسالة ماجستير، .كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، 2012/2011.

24.بوازيد وسيلة، مقاربة الموارد الداخلية والكفاءات كمدخل للميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، رسالة ماجستير، .كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، 2012/2011.

25.حجاج عبد الرؤوف، **الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية : مصادرها ودور الإبداع التكنولوجي في تنميتها دراسة ميدانية لشركة روائح الورود لصناعة العطور الوادي**، رسالة ماجستير، .كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، 2007/2006.

26.أوريسي هبة الله، **تنافسية القطاع السياحي وانعكاساته على التنمية المستدامة في الدول العربية** ، (أطروحة دكتوراه) منشورة، جامعة سطيف، الجزائر، 2012.

27.سامر علي البوش، **القدرة التنافسية للصناعات الغذائية ودورها في التجارة الخارجية السورية**،أطروحة دكتوراه، كلية الإقتصاد جامعة دمشق،سوريا ، 2014.

28.كبيري فتيحة، **فعالية تكنولوجيا المعلومات والإتصال في رفع تنافسية المؤسسات**،أطروحة دكتوراه، كلية الإقتصاد جامعة تلمسان،الجزائر ، 2018.

29.دويس محمد الطيب، **براءة الاختراع مؤشر لقياس تنافسية المؤسسات والدول حالة الجزائر**، (رسالة ماجستير) منشورة، جامعة ورقلة، الجزائر، 2005.

30.أوريس هبة الله، **تنافسية القطاع السياحي وانعكاساته على التنمية في الدول العربية**،أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص، جامعة سطيف الجزائر، 2012/2011.

31.دويس محمد الطيب، **براءة الاختراع مؤشر لقياس تنافسية المؤسسات والدولة (حالة الجزائر)**،رسالة ماجستير (غير منشورة)، فرع دراسات اقتصادية كلية العلوم الإقتصادية جامعة ورقلة، الجزائر ، 2005/2004.

32.سامر علي البوش،**القدرة التنافسية للصناعات الغذائية ودورها في التجارة الخارجية السورية**،أطروحة دكتوراه، تخصص علاقات اقتصادية دولية، كلية الإقتصاد جامعة دمشق،سوريا ، 2014.

33.ظافر محمد محمود، **القدرة التنافسية للمنتجات القطنية السورية في إطار تحرير التجارة الدولية**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، قسم الاقتصاد، كلية الإقتصاد جامعة دمشق،سوريا ، 2015.

34.كلثوم كبابي، **التنافسية العربية وإشكالية الاندماج في الاقتصاد العربي حالة الجزائر تونس والمغرب**، مذكرة ماجستير، قسم الاقتصاد، تخصص اقتصاد دولي، جامعة باتنة، الجزائر ، 2008

35.مرزوقي مرزوقي، **دور الابتكار في تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة ماجستير (غير منشورة)،علوم التسيير تخصص تسيير مؤسسات صغيرة ومتوسطة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2008.

36.ندى جودة حسين، **التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية كمدخل لتعزيز القدرات التنافسية**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، إدارة الأعمال، كلية التجارة، جامعة بنها، مصر.

37.لزهر العابد، **إشكالية تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) في علوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، 2013/2012.

38.أوبختي نصيرة، **تقييم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحول إلى اقتصاد السوق –دراسة حالة قطاع النسيج بولاية تلمسان**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) في إدارة الأفراد وحوكمة الشركات تخصص إدارة موارد بشرية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014/2013.

39.غزيباون علي، **أساليب تنمية القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحديات الاقتصادية العالمية دراسة حالة الجزائر** ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) في علوم التسيير تخصص تسيير منظمات، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس الجزائر، 2015/2014.

40.مخضار سليم، **دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر (مقارنة بعض الدول العربية)**، دكتوراه (غير منشورة) في العلوم الاقتصادية تخصص بحوث العمليات وتسيير المؤسسات، جامعة تلمسان الجزائر، 2018/2017.

41.سامر علي البوش، **القدرة التنافسية للصناعات الغذائية ودورها في التجارة الخارجية السورية**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، تخصص العلاقات الاقتصادية الدولية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2014.

42.مخضار سليم، **دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، تخصص بحوث العمليات وتسيير المؤسسات، جامعة تلمسان، الجزائر 2018/2017.

43.قصوري ريم، **الأمن الغذائي والتنمية المستدامة (دراسة حالة الجزائر)**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، تخصص إقتصاد التنمية، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، 2012-2011.

44.ندى جودة حسين، **التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية كمدخل لتعزيز القدرات التنافسية**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، إدارة الأعمال، كلية التجارة، جامعة بنها، مصر.

45.ربيع محمد عبد المطلب حامد، **الخصائص النوعية للمنتج وأثرها في قياس تكاليف التسويق (دراسة حالة شركة جياد للشاحنات و داجن لإنتاج الدواجن)**، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، ص ج.

46.عثمان بودحوش، **تخفيض التكاليف كمدخل لدعم الميزة التنافسية في المؤسسات الصناعية الجزائرية (حالة شركة الاسمنت عين الكبيرة)**، رسالة ماجستير في علوم التسيير،تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات، جامعة سكيكدة الجزائر، 2008/2007.

47.سامر موسى محمد اصليح، **تقدير دالة التكاليف والإنتاج في قطاع الصناعات الغذائية في (دراسة قياسية على فلسطين)**، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاديات التنمية، الجامعة الاسلامية ، غوة فلسطين، 2015.

48.بن عربية مونية، **التسويق الدولي و دوره في تفعيل عملية التصدير خارج قطاع المحروقات**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية تخصص تجارة دولية، جامعة بسكرة، الجزائر.

49.جميلة عبد الله التوم الدالي، **أثر الميزة التنافسية على تحقيق الفرص التسويقية**، أطروحة دكتوراه تخصص إدارة الأعمال، جامعة شندي، السودان، 2019.

المقالات والمداخلات:

50.ربيع خلف صالح، ثائر محمود رشيد، **نحو استراتيجية لبناء القدرة التنافسية للاقتصاد والصناعة في العراق**، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.

51.جمال سحنون و معمر حمدي، تحليل التنافسية على مستوى القطاع ،**الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج المحروقات في الدول العربية**، جامعة الشلف، الجزائر، الفترة من 07 إلى 09 نومبر 2010.

52.بوعافية عادل، دراسة تأثير قوى المنافسة الخمسة لporter على تنافسية مؤسسات قطاع خدمة الهاتف النقال في الجزائر، **مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE**، العدد 08، ، سبتمبر 2018.

53.وديع محمد عدنان، **القدرة التنافسية وقياسها**، بحوث ودراسات ومناقشات، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003.

54.بالقاسم العباس، التجارب الناجحة في النفاذ إلى الأسواق العالمية،،**ملتقى حول التنافسية العربية** ، المعهد العربي للتخطيط،الكويت ، 2003.

55.بورادي ساعد، عيساني عامر،تقييم تنافسية قطاع السياحة والسفر في بلدان المغرب العربي ،**مجلة العلوم الانسانية**، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد 40، جوان 2015.

56.عبد الحفيظ بوقرانة، إلياس بن ساسي، ميلود زاد الخير، محددات القدرة التنافسية في قطاع الصناعات الغذائية حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجنوب الشرقي الجزائري، **مجلة أداء المؤسسات الجزائرية**، العدد 04، ديسمبر 2013.

57.نوري منير، تحليل التنافسية العربية في ظل العولمة الاقتصادية،**مجلة اقتصاديات شمال افريقيا**، الجزائر المجلد 03، العدد 04.

- عيسى محمد الغزالي، القدرة التنافسية وقياسها، **سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية،المعهد العربي للتخطيط**، الكويت، العدد 24، ديسمبر 20
- أمل جواد كاظم، أثر القيادة على تحقيق الميزة التنافسية دراسة استطلاعية في الشركة العامة للصناعات القطنية في بغداد، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة**، بغداد العراق، العدد 50، 2017.

58.حسان خضر، **مؤشرات التجارة الخارجية**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، أفريل 2005.

59.حمزة العوادي،سياسة تنمية الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات ومتطلبات نجاحها ، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، جامعة أم البواقي، الجزائر، العدد 01.

60.فاروق تشام، دور وأهمية مناخ الاستثمار في رفع القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية ، **الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد**، جامعة ورقلة، الجزائر، 8 و 9 مارس 2005، ص 131.

61.محمد مدياني و فاطمة الزهراء، الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في رفع القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري، **مجلة الحقيقة**، العدد 31، جامعة أدرار، الجزائر، 2014، ص 04.

62.حميد حملاوي، وسام عمرون، أثر فرع الصناعات الغذائية على الاقتصاد الجزائري وآفاق تطوره دراسة حالة الجزائر 2000-2015، **مجلة دراسات اقتصادية**، المجلد 20، العدد 02، 14ديسمبر 2019 ، الجزائر.

63.قش فايزة ، توجهات ومحركات تطوير الصناعات الغذائية، **مجلة دراسات اقتصادية**، المجلد 06، العدد 01، جوان 2019 ، الجزائر.

64.أحمد مصنوعة، الصناعات الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، الواقع والمأمول، **الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الدولية**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، الجزائر، 22، 23 نوفمبر 2014.

65.قطاف سهيلة،بوزرورة ليندة، مساهمة الصناعة الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر، **مجلة أبحاث ودراسات التنمية**،جامعة برج بوعريريج، الجزائر، المجلد 06، العدد01،ديسمبر 2019.

66.حورية حلمي محمد أحمد، تقييم القدرة التنافسية للصناعات الغذائية في مصر على المستويين المحلي والعالمي، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، المجلد 02، العدد 55، يوليو 2018.

67. حمودة أم الخير، بيرش أحمد، الصناعات الغذائية في الجزائر بين الواقع و الأمن الغذائي، **مجلة دفاتر اقتصادية**، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، المجلد 11، العدد 01، 2019.

68. بارك نعيمة، الابتكار في المنتجات استراتيجية لتعزيز تنافسية مؤسسات الإتصال في الجزائر مؤسسة موبليس انموذجا، **مجلة الباحث الاقتصادي**، جامعة سكيكدة، الجزائر، المجلد 05، العدد 08، ديسمبر 2017.

69. [1] ميموني ياسين، الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واقع وتحديات، **ورقة بحثية**.

70. بوطرفة صورية، التغير التكنولوجي في المؤسسة وتأثيره على باقي مجالات التغيير التنظيمي دراسة حالة مؤسسة نفطال فرع تبسة، **مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية**، جامعة تبسة، الجزائر، المجلد 03، العدد 01، مارس 2018.

71. سعد عبد محمد، أثر التطور التكنولوجي على ناتج القطاع الصناعي العراقي للفترة 1970-1990، **مجلة التقني**، المجلد 20، العدد 02، 2007.

72. بن حملة سامي، الضوابط الأخلاقية للتطور التكنولوجي في مجالي الغذاء والدواء من منظور الشريعة الإسلامية، **مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال**، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، العدد 09، جوان 2020.

73. بن قيراط عبد العزيز، بركات غنية، فارس بوباكور، اللوجستيك كرهان استراتيجي وتنافسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية دراسة ميدانية لمجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمدينة عنابة، **مجلة الدراسات المالية والمحاسبة الإدارية**، جامعة أم البواقي، الجزائر، المجلد 04، العدد 01، جوان 2017.

74. نور الهدى بوهنتالة، فعالية ميزة الإمداد واستراتيجيات سلاسل التوريد المحفزة لها، **مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية**، جامعة بسكرة، الجزائر، المجلد 13، العدد 01، 2019.

75. مهدي حسينة، بن زيدان حاج، دور الصناعات الغذائية في إرساء دعائم النمو الاقتصادي، **مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية**، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، المجلد 03، العدد 01، جوان 2019.

76. زرقين عبود و فوزي عبد الرزاق، إشكالية الاستثمار في قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر، **مجلة البحوث الاقتصادية والمالية JEFR**، جامعة أم البواقي الجزائر، المجلد 01، العدد 01، جوان 2014.

77. فهد بن محمد الجساس، المواد الخام في التصنيع الغذائي، **مجلة العلوم والتقنية**، المملكة العربية السعودية، العدد 87، جويلية 2008.

78. هاني الضمور، أهمية البحوث والتطوير للمنتجات الغذائية، **مجلة التقييس الخليجي (متخصصة تصدر عن هيئة التقييس لدول مجلس التعاون)**، 28 أكتوبر 2020، https://gsomagazine.com/the-importance-of-research-and-development-of-food-products/

79. قوريش نصيرة، أبعاد وتوجهات استراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، جامعة الشلف الجزائر،المجلد 04، العدد 05.

80. نعمون وهاب و سريدي سمية، أهمية زيادة القدرة التنافسية لمؤسسات الصناعة الغذائية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر، **مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات**، العدد 41، ديسمبر 2017.

81. عبد الحفيظ بوقرانة وإلياس بن ساسي وميلود زيد الخير، محددات القدرة التنافسية في قطاع الصناعات الغذائية حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجنوب الشرقي الجزائري، **مجلة أداء المؤسسلت الجزائرية**، المجلد 02، العدد 02، 2013.

82. [1] نعمون وهاب و سريدي سمية، أهمية زيادة القدرة التنافسية لمؤسسات الصناعة الغذائية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر، **مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات**، العدد الحادي والأربعين (02)، ديسمبر 2017.

83. ميموني سمير وناجح أشرف، تقييم للموقف التنافسي لقطاع الصناعة التحويلية الجزائرية على ضوء أوضاعه الحالية ـ تحليل مقارن مع الدول المتوسطية الشريكة مع الاتحاد الأوروبي، **الملتقى العلمي الدولي حول: استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، جامعة البليدة 02 يومي 06 و 07 نوفمبر 2018**.

84. بوعقل مصطفى، تشخيص العوامل المؤثرة في دعم القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر باستخدام أسلوب التحليل العاملي، **مجلة تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEC)**، الجلد 01، العدد 02، ديسمبر 2019.

85. بشليلي أسماء، بكريتي لخضر، دولي لخضر ، تحليل تنافسية الصناعة النسيجية في الجزائر (2006 – 2016) ، **مجلة المالية والأسواق**، الجلد 07، العدد 01، 2020.

86. حورية حلمي محمد أحمد، تقييم القدرة التنافسية للصناعات الغذائية في مصر على المستويين المحلي والعالمي، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، المجلد 55، العدد 02، جويلية 2018.

87. سلام منعم زامل الشمري، تحليل القدرة التنافسية لقطاع الصناعة التحويلية في العراق، **مجلة العلوم الاقتصادية**، المجلد 15، العدد 57، حزيران 2020.

88. منار نبيل صبري، واقع القدرة التنافسية لقطاع الصناعات التحويلية في مصر والسعودية، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**، المجلد 12، العددالأول2021.

89. عبد الحليم محيسن، القطاع الصناعي والتنمية الاقتصادية ، **مجلة الاقتصادية**، دائرة التنمية الاقتصادية، العدد 04، أبو ظبي 2014.

90. لطرش الطاهر، حدود القدرة التنافسية لاقتصاد قائم على الريع محاولة تحليل آثار التنظيم الريعي للاقتصاد على التنافسية الخارجية للإقتصاد الجزائري، **مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والانسانية، جامعة الشلف الجزائر**،المجلد 05، العدد 02، جوان 2013.

91. ميموني سمير، ناجح أشرف، تقييم الموقف التنافسي لقطاع الصناعة التحويلية الجزائرية على ضوء أوضاعه الحالية (تحليل مقارن مع الدول المتوسطية الشريكة مع الاتحاد الأوروبي)، **الملتقى العلمي الدولي حول إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر يومي 06 و 07 نوفمبر 2018** ،جامعة البليدة 02، الجزائر.

92. مهيدي حسنية، بن زيدان حاج، دور الصناعات الغذائية في إرساء دعائم النمو الاقتصادي، **مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية**،جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، المجلد 03، العدد 01، جوان 2019.

93. جريدة الخبر، الجزائر أنتجت 56 مليون قنطار من القمح، **صفحة مال وأعمال**،تاريخ التصفح 2020 /07/04، https://www.elkhabar.com/press/article/164682/

94. علي بوخالفة، المشكلة الغذائية في الجزائر بين التبعية وتحقيق الأمن الغذائي، **مجلة الإحياء**، جامعة باتنة 1، الجزائر، المجلد 16، العدد 01، 2016.

95. بكريتي نصيرة، شريف طويل نور الدين، تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعة الغذائية، **مجلة التنظيم والعمل**، جامعة معسكر، الجزائر، المجلد7، العدد 1، 2018، ص 36.

96. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **لجنة الفلاحة تعقد جلسة استماع إلى وزيري القطاع بتاريخ 10 أكتوبر 2020** ، تاريخ التصفح 2020/07/10 ، متوفر على الموقع http://madrp.gov.dz

97. حاجي أسماء، بوعزيز ناصر، الصناعات الغذائية في الجزائر وطرق النهوض بها لتحقيق الأمن الغذائي، **مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية**، جامعة قالمة، الجزائر، المجلد 10، العدد 18، 2017.

98. قش فائزة، توجهات ومحركات تطوير الصناعات الغذائية، **مجلة دراسات اقتصادية**، جامعة أم البواقي، الجزائر، المجلد 06، العدد 01، جوان 2019، ص 141.

99. زموري كمال، تشخيص وضعية النظام الوطني للابتكار في الجزائر (حقائق وآفاق)، **مجلة نماء للاقتصاد والتجارة**، جامعة جيجل، الجزائر، المجلد 02، العدد 02، ديسمبر 2018.

100. صورية، التغير التكنولوجي في المؤسسة وتأثيره على باقي مجالات التغيير التنظيمي دراسة حالة مؤسسة نفطال بوطرفة فرع تبسة، **مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية**، جامعة تبسة، الجزائر، المجلد 03، العدد 01، مارس 2018.

101. مكاوي محمد الأمين، اللوجستيك وتحديات التنافسية الدولية "حالة الجزائر" ، **مجلة المالية والأسواق**، جامعة مستغانم، الجزائر،المجلد 06، العدد 01، 2019.مهدي حسينة، بن زيدان حاج، دور الصناعات الغذائية في إرساء دعائم النمو الاقتصادي، **مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية**، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، المجلد 03، العدد 01، جوان 2019.

102. زرقين عبود و فوزي عبد الرزاق، إشكالية الاستثمار في قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر، **مجلة البحوث الاقتصادية والمالية JEFR**، جامعة أم البواقي الجزائر، المجلد 01، العدد 01، جوان 2014.

103. زرقين عبود، فوزي عبد الرزاق، اشكالية الاستثمار في قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر، **مجلة البحوث الاقتصادية والمالية JEFR**، جامعة أم البواقي، الجزائر، المجلد 01، العدد 01، جوان 2014.

104. صادق هادي و عمار عماري، **مجلة الحقوق والعلوم الانسانية**، العدد الاقتصادي 30 (02)، جامعة الجلفة الجزائر.

105. جبار هاجر، تقييم القطاع الزراعي في الجزائر، **مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات**، العدد 14، ديسمبر 2018، الجزائر.

106. المعهد الدولي للتنمية الإدارية و المنتدى الاقتصادي العالمي، **تقرير التنافسية العالمية لسنة 2018**.

107. قوريش نصيرة، أبعاد وتوجهات استراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، جامعة الشلف الجزائر،المجلد 04، العدد 05.

108. هاني الضمور، أهمية البحوث والتطوير للمنتجات الغذائية، **مجلة التقييس الخليجي (متخصصة تصدر عن هيئة التقييس لدول مجلس التعاون)**، 28 أكتوبر 2020، https://gsomagazine.com/the-importance-of-research-and-development-of-food-products/

109. المعهد العربي للتخطيط، **الإنتاجية و قياسها**، العدد 61، مارس 2007، الكويت.

110. محمد نور الطاهر أحمد و عبد الصمد عبد الرحمن النعاس، **إطار مفتوح لتخطيط و رقابة تكاليف التسويق في ظل بيئة الأعمال الجديدة (دراسة تطبيقية على الشركة الوطنية العامة للمطاحن والأعلاف بليبيا**، تاريخ الإطلاع: 05 ديسمبر 2021، متوفر عبر الرابط: https://platform.almanhal.com/Files/2/71556

111. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار،تدابير دعم المؤسسات، الصفحة رقم 01 تاريخ التصفح 24 جوان 2020، http://www.andi.dz/index.php/ar/mesures-d-appui-a-l-entreprise

112. مكاوي محمد الأمين، اللوجستيك وتحديات التنافسية الدولية "حالة الجزائر" ، **مجلة المالية والأسواق**، جامعة مستغانم، الجزائر،المجلد 06، العدد 01، 2019.

113. حمزة العوادي،سياسة تنمية الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات ومتطلبات نجاحها ، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، جامعة أم البواقي، الجزائر، العدد 01، 2016.

114. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO، لجنة مشاكل السلع، أهم التطورات والقضايا في أسواق السلع الزراعية، الدورة الرابعة والستون، من 18 إلى 21 مارس 2003، روما، تاريخ الإطلاع 2022/02/05، متوفر على الرابط: https://www.fao.org/3/y8289a/y8289a.htm

115. **منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO، لجنة مشاكل السلع**، أحدث التطورات والقضايا في أسواق السلع الزراعية، **الدورة الخامسة والستون، من 11 إلى 13 أفريل 2005، روما إيطاليا، تاريخ الإطلاع 2022/02/06، متوفر على الرابط**: https://www.fao.org/3/j4528a/j4528a.htm

116. ضياء مجيد الموسوي، **ثورة أسعار النفط** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

117. فوقة فاطمة، مرقوم كلثوم، تقلبات أسعار النفط أي بدائل متاحة للاقتصاد الجزائري، **مجلة الاقتصاد والمالية**، العدد 03، 2016، جامعة الشلف

المراسيم و التقارير:

118. القانون 05-03 الصادر في 06 فيفري 2005 الموافق لـ 27 ذي الحجة 1425 هـ المتعلق بالبذور والشتائل وحماية الحيازة النباتية،الجريدة الرسمية عدد 11 سنة 2005.

119. المادة رقم 03 من المرسوم التنفيذي رقم 12-214 الصادر في 15 ماي 2012 الموافق لـ 23 جمادى الثاني 1433 هـ الذي يحدد شروط وكيفيات استعمال المضافات الغذائية الموجهة للاستهلاك البشري، **الجريدة الرسمية** رقم 30 الصادرة في 16 ماي 2012.

120. المادة رقم 05 من المرسوم التنفيذي رقم 12-214 الصادر في 15 ماي 2012 الموافق لـ 23 جمادى الثاني 1433 هـ الذي يحدد شروط وكيفيات استعمال المضافات الغذائية الموجهة للاستهلاك البشري، **الجريدة الرسمية** رقم 30 الصادرة في 16 ماي 2012.

121. الديوان الوطني للإحصائيات، **الجزائر بالأرقام نتائج 2015-2017**، رقم 48، نشرة 2018، تطور صادرات السلع.

122. الديوان الوطني للإحصائيات، **الجزائر بالأرقام**، نشرة رقم 45، 2015.

123. الديوان الوطني للإحصائيات، **الجزائر بالأرقام** (نتائج 2015-2017)، نشرة رقم 48، 2018.

124. الديوان الوطني للإحصائيات، **الجزائر بالأرقام** (نتائج 2016-2018)، نشرة رقم 49، 2021.

125. وزارة الصناعة والمناجم، **النشرات الإحصائية** من رقم 04 إلى 36 الصادرة عن وزارة الصناعة والمناجم.

126. وزارة المالية، **تقرير بنك الجزائر** لسنة 2010، الجزائر.

127. وزارة المالية، بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2008**، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.

128. وزارة المالية، بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2010**، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، الجزائر.

129. وزارة المالية، بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2011**، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، الجزائر.

130. وزارة المالية، بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2012**، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، الجزائر.

131. وزارة المالية، بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2016**، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، الجزائر.

132. جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات العربية**، المجلد يقم 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 38، 39.

133. المعهد العربي للتخطيط، **تقرير التنافسية العربية 2012**، الكويت، 2012.

134. المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين AIDMO، إدارة التنمية الصناعية، **دليل تطبيقات الإنتاج الأنظف في الصناعات الغذائية**، أفريل 2017.

135. المنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **قواعد الممارسات الدولية الموصى بها والمبادئ العامة لسلامة الأغذية**، **تاريخ الإطلاع 05 ديسمبر 2021، عبر الرابط: https://www.fao.org/3/y1579a/y1579a02.htm**

المراجع باللغة الأجنبية:

136. Jean claude tarondeau, **stratégie industrielle**, edition vuibert, paris, 1998, p33.
137. Michael Porter, **les choix stratégiques et concurrence**,Economica, Paris, France, 1986, p07.
138. Michel Gervais, **Stratégie De L'entreprise**, 5éme édition, Economica, Paris, France, 2003, P P 108,109
139. Michael Porter, **competitive advantage creating and sustaiving superior performance** ,The Free Press, New York, USA, 1985, p19.
140. Sanjaya Lall , **Policies for Industrrial competitiveness in Developing countries** : lessons from Asie , Oxford,UK, Queen Elisabath House,1997, p 12.
141. Sanjaya Lall., "Promoting Industrial Competitiveness in Developing Countries: Lesson From Asia" , 1999, Economic paper, No.,39,p53.
142. International Institute for Management Development, world competitiveness in developing countries, year book, Lausanne, 2002
143. Mc.Fetridge Donald G, **la copetitivité : notions et mesures**, Ottawa, industries, Canada, avril 1995, pp 8,9.
144. Frankel.E.G, management of technological change : the great challenge of management for the futur, Springer Science and Business Media, 2012, p262.
145. Rémy Le Moigne, **Supply chain management: Achat, production, logistique, transport, vente**, Dunod, Paris, 2013, p01.
146. V. K. Fal'tsman, Evaluation of the Competitiveness of Russian Products in World, CIS, EAEC, and nonCIS Markets, Studies on Russian Economic Development, 2014, Vol 25, No. 1, pp. 69–76.
147. Małgorzata Juchniewicz & Katarzyna Łukiewska, COMPETITIVE POSITION OF THE FOOD INDUSTRY OF THE EUROPEAN UNION ON THE GLOBAL MARKET, **Acta Sci**. Pol. Oeconomia 14 (3) 2015,pp 63–72
148. Demetris Vrontis&Giuseppe Tardivo ، Stefano Bresciani &Milena Viassone, The Competitiveness of the Italian Manufacturing Industry: an Attempt of Measurement , **J.Knowl Econ, Springer**, publier 04/08/016
149. Krzysztof FIRLEJ & Anna KOWALSKA& Arkadiusz PIWOWAR, Competitiveness and innovation of the Polish food industry, **AGRICECON** (origenal paper), Czech, 63, 2017 (11), p.p 502–509

150. Syed Shurid Khan & Yiwen Yang & Theresa Greaney & PingSun Leung, Who Leads the Price in Honolulu's Food Market?An Evaluation of the Competitiveness of Local Foods, **Journal of International Food & Agribusiness Marketing Copyright Taylor & Francis Group** , 2020.
151. J. Priede, Quality Competitiveness of Latvia's Food Industry in the Fish Products Group , **Journal of Economics, Business and Management**, Vol. 1, No. 2, May 2013, p.p 192-196.
152. MOHD MANSOR ISMAIL & ZULKORNAIN YUSOP, Competitiveness of the Malaysian Food Processing Industry , **Journal of Food Products Marketing Copyright Taylor & Francis Group**, 20: pp 164–178, 2014
153. SITI NASIHAH IMRAN & NITTY HIRAWATY KAMARULZAMAN & ISMAIL ABD LATIF & NOLILA MOHD NAWI , Enhancing Poultry Industry Competitiveness: Consumer Perspective on Chicken Meat Quality Based on Sensory Characteristics, **Journal of Food Products Marketing Copyright Taylor & Francis Group**, 20: pp 102–121, 2014.
154. Sajjad Shokouhyar & Sepehr Safari & Fereshte Mohsenian, Improving candy industry competitiveness: Retailers' perception regarding customer satisfaction, **Journal of Food Products Marketing Copyright Taylor & Francis Group**, 2017, To link to this article: https://doi.org/10.1080/10454446.2017.1389666.
155. Oksana Senyshyn , Oleksandr Kundytskyj , Olha Klepanchuk , AN INDEX ANALYSIS FOR THE ASSESSMENT OF THE COMPETITIVENESS OF FOOD PRODUCTS IN UKRAINE , **Journal of Competitiveness**, 11(2), p.p 130–143., publier avril 2019
156. Christos Konstantinidis & Dimitrios Natosá & Konstadinos Mattas, Food and beverages industry competitiveness in economic turbulence Agricultural policy viewpoints , Competitiveness Review: An International Business Journal© Emerald Publishing at at: https:// www.emeraldinsight.com/0007-070X.htm , visited 29/05/2021.
157. Ondrej Dvouletý & Ivana Blažková, Determinants of competitiveness of the Czech SMEs: findings from the global competitiveness project , Competitiveness Review: An International Business Journal© Emerald Publishing at: https://www.emerald.com/insight/1059-5422.htm, visited 28/05/2021.
158. Rémy Le Moigne, **Supply chain management: Achat, production, logistique, transport, vente**, Dunod, Paris, 2013, p01.
159. Thierry Jouenne, **Comment relever le défi logistique des PME del'agroalimentaire dans un contexte haussier des coûts de transport et du flux tendu** ,Supply Chain Masters, Toulouse France, Avril 2011, p16.
160. Rémy Le Moigne, **Supply chain management: Achat, production, logistique, transport, vente**, Dunod, Paris, 2013, p01.
161. Thierry Jouenne, **Comment relever le défi logistique des PME del'agroalimentaire dans un contexte haussier des coûts de transport et du flux tendu** ,Supply Chain Masters, Toulouse France, Avril 2011, p16.

162. Thierry Jouenne, **Comment relever le défi logistique des PME del'agroalimentaire dans un contexte haussier des coûts de transport et du flux tendu** ,Supply Chain Masters, Toulouse France, Avril 2011.
163. Bella Balassa, trade liberalization and revealed comparative advantage, **the manchester school of economic and social studies**, vol 33.
164. Greenway, D and Chris Milner, Trade and Industrial policy in Developing Countries, A manual of Policy Analysis, **Macmillan Press**, PTD.
165. Charles M, Friel Ph D, **Notes on Factor Analysis, Criminal Justice Center**, Sam Houston State University, p19.
166. Ministère des Finances , Direction Générale des Etudes et de la Prévision, **Indicateurs de l'économie Algérienne 1980-2003**, Octobre, 2004.

Reports :

167. ONS collection statistique, série E, Statistiques Economiques n° 210, **l'Activité industrielle de 2007 à 2017**, p 42.

168. ONS collection statistique, série E, Statistiques Economiques n° 100**, l'Activité industrielle de 2009 à 2018**, p 22.

169. Rémy Le Moigne, **Supply chain management: Achat, production**, logistique, transport, vente, Dunod, Paris, 2013, p01.

170. ONS, **Compte de production et compte d'exploitation** par secteur d'activité et secteur juridique années 2001 à 2019.
171. L'agence national de développement de l'investissement, **évolution des produits importes par l'Algerie/ par groupe d'utilisation**, date de navigation le 19/07/2020, disponible au lien suivant http://www.andi.dz/index.php/fr/statistique/bilan-du-commerce-exterieur

قواعد البيانات:

172. قاعدة بيانات البنك الدولي على الموقع: https://data.albankaldawli.org/country/dz

173. قاعدة بيانات الأمم المتحدة ITC calculassions based on UN COMTRADE statistics

www.trademap.org.

الملاحـــــــــــق

الملحق رقم 01:

ONS, Compte de production et compte d'exploitation par secteur d'activité et secteur juridique années 2001 à 2019.

الوحدة: مليون د.ج.		الإنتاج الخام	فائض الاستغلال الصافي	تعويضات المستخدمين	ضرائب متعلقة بالإنتاج	دخل محلي	تراكم الأموال الثابتة	القيمة المضافة	استهلاك وسيط
الفلاحة ، الصيد و الغابات	عمومي	4563,4	3011,9	1551,6	1256,8	294,8	110,2	636,1	-451,5
	خاص	421020,3	76400,5	344619,8	162,1	344457,7	291,8	50517,3	293648,7
	المجموع	425583,7	79412,3	346171,4	1418,9	344752,5	401,9	51153,4	293197,2
المياه و الملاقة	عمومي	73403,4	26134,5	47269,0	8474,8	38794,1	1933,1	13166,4	23694,6
	خاص	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
	المجموع	73403,4	26134,5	47268,9	8474,8	38794,1	1933,1	13166,4	23694,5
المحروقات	عمومي	2033058,5	490176,4	1542882,1	88536,3	1454345,8	347452,1	33539,2	1073354,4
	خاص	95227,5	21794,9	73432,6	3824,3	69608,3	17818,9	0,0	51789,4
	المجموع	2128286,1	511971,3	1616314,7	92360,6	1523954,1	365271,0	33539,2	1125143,9
الخدمات والأشغال البترولية	عمومي	90060,6	47155,8	42904,8	15900,5	27004,3	1701,6	16024,7	9278,0
	خاص	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
	المجموع	90060,6	47155,8	42904,8	15900,5	27004,3	1701,6	16024,7	9278,0
المعادن و المقالع	عمومي	7890,1	3108,7	4781,4	834,6	3946,8	293,9	2925,2	727,6
	خاص	551,8	311,6	240,2	42,2	198,0	8,9	78,5	110,6
	المجموع	8441,8	3420,3	5021,6	876,8	4144,8	302,9	3003,7	838,2
ص.ح.م.ك.	عمومي	82542,7	51939,3	30603,4	21468,0	9135,4	2689,1	23865,9	-17419,7
	خاص	5114,2	2487,5	2626,7	141,2	2485,5	228,0	1331,7	925,8
	المجموع	87656,9	54426,8	33230,1	21609,2	11620,9	2917,1	25197,6	-16493,9
مواد البناء و الزجاج	عمومي	31308,2	11997,3	19310,9	5363,8	13947,1	1014,4	8384,2	4548,4
	خاص	12681,0	5254,7	7426,2	762,9	6663,3	709,9	3445,4	2508,0
	المجموع	43989,2	17252,1	26737,1	6126,7	20610,4	1724,3	11829,7	7056,4
البناء و الأشغال العمومية	عمومي	141917,4	48204,2	93713,2	15968,1	77745,0	6316,0	69193,5	2235,6
	خاص	412743,5	214410,4	198333,2	3534,8	194798,4	14629,1	77010,1	103159,2
	المجموع	554660,9	262614,6	292046,3	19502,9	272543,4	20945,1	146203,6	105394,7
الكيمياء و المطاط و البلاستيك	عمومي	38863,6	19870,5	18993,1	5220,4	13772,7	784,4	7197,0	5791,3
	خاص	9743,8	5920,5	3823,3	557,5	3265,8	343,1	1786,6	1136,2
	المجموع	48607,4	25791,0	22816,4	5777,9	17038,5	1127,4	8983,6	6927,5
الصناعات الغذائية	عمومي	187720,6	147707,4	40013,2	6739,2	33273,9	4698,2	16161,5	12414,2
	خاص	246607,9	182009,6	64598,3	3716,8	60881,5	1926,5	4993,5	53961,5
	المجموع	434328,5	329717,0	104611,5	10456,0	94155,5	6624,8	21155,0	66375,7
الصناعة النسيجية	عمومي	7987,8	5635,9	2351,9	1857,0	494,9	302,5	3699,8	-3507,4
	خاص	30867,4	23072,0	7795,4	267,8	7527,6	851,4	2502,9	4173,4
	المجموع	38855,2	28707,9	10147,3	2124,8	8022,5	1153,9	6202,7	665,9
صناعة الجلود و الأحذية	عمومي	2668,2	1741,9	926,2	286,7	639,5	73,5	875,3	-309,3
	خاص	3371,3	1898,3	1473,1	55,7	1417,4	81,1	391,0	945,2
	المجموع	6039,5	3640,2	2399,3	342,4	2056,9	154,6	1266,3	635,9
صناعة الخشب والورق	عمومي	14093,5	7935,7	6157,8	1203,6	4954,2	331,9	3176,2	1446,1
	خاص	9318,7	5229,0	4089,7	98,3	3991,3	605,5	2034,2	1351,7
	المجموع	23412,2	13164,7	10247,5	1302,0	8945,5	937,4	5210,4	2797,7
صناعات مختلفة	عمومي	32457,4	5309,7	27147,6	178,9	26968,8	439,1	2072,6	24457,1
	خاص	2120,9	998,6	1122,3	119,8	1002,5	121,7	463,8	417,0
	المجموع	34578,3	6308,3	28269,9	298,6	27971,3	560,8	2536,4	24874,1
النقل و الإتصالات	عمومي	116513,3	37739,9	78773,4	7435,6	71337,8	2671,5	28590,9	40075,5
	خاص	312926,8	115770,6	197156,3	29531,0	167625,3	9038,2	26461,4	132125,7
	المجموع	429440,2	153510,5	275929,7	36966,6	238963,1	11709,7	55052,3	172201,1
التجارة	عمومي	45276,3	18127,3	27149,1	6143,9	21005,1	5214,3	12821,7	2969,1
	خاص	478641,9	69498,8	409143,1	19638,9	389504,2	38575,1	30812,6	320116,5
	المجموع	523918,2	87626,1	436292,1	25782,8	410509,3	43789,4	43634,3	323085,6
الفنادق و المقاهي و المطاعم	عمومي	8095,7	2749,6	5346,1	2073,7	3272,4	370,6	2605,6	296,2
	خاص	55313,5	15365,7	39947,8	1568,6	38379,2	4327,5	7677,0	26374,7
	المجموع	63409,2	18115,3	45293,9	3642,3	41651,6	4698,1	10282,6	26670,9
الخدمات المقدمة للمؤسسات	عمومي	13998,8	4282,8	9716,0	1270,4	8445,6	622,4	6335,8	1487,4
	خاص	25163,9	3740,2	21423,7	2301,9	19121,8	1078,3	7641,7	10401,8
	المجموع	39162,7	8023,0	31139,7	3572,3	27567,4	1700,7	13977,5	11889,2
الخدمات المقدمة للأسر المعيشية	عمومي	2091,7	1044,2	1047,5	251,3	796,2	120,4	1211,9	-536,1
	خاص	60504,6	7537,1	52967,5	395,9	52571,6	1898,8	10068,9	40603,9
	المجموع	62596,3	8581,3	54015,0	647,2	53367,8	2019,2	11280,8	40067,8
المجموع	عمومي	**2 934 511,3**	**933 873,1**	**2 000 638,2**	**190 463,6**	**1 810 174,6**	**377 139,3**	**252 483,7**	**1 180 551,5**
	خاص	**2 181 919,0**	**751 699,9**	**1 430 219,1**	**66 719,7**	**1 363 499,4**	**92 533,9**	**227 216,5**	**1 043 749,0**
	المجموع	**5 116 430,3**	**1 685 573,0**	**3 430 857,3**	**257 183,3**	**3 173 674,0**	**469 673,2**	**479 700,3**	**2 224 300,5**

حساب الإنتاج و حساب الاستغلال حسب قطاع النشاط و القطاع القانوني

Compte de production et compte d'exploitation par secteur d'activité et secteur juridique Année -2001-

En millions de DA

		PB	CI	VA	CFF	RI	ILP	RS	ENE
01- Agriculture.	Public	4 653,0	3 024,4	1 628,5	283,9	1 344,6	105,9	925,6	313,2
	Privé	500 482,7	89 991,8	410 490,9	168,3	410 322,6	3 766,3	55 416,3	351 140,1
	Total	505 135,7	93 016,2	412 119,5	452,2	411 667,2	3 872,1	56 341,9	351 453,3
02- Eau et Energie.	Public	81 155,3	28 859,6	52 295,6	22 697,3	29 598,4	2 125,2	13 632,4	13 840,8
	Privé	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
	Total	81 155,3	28 859,6	52 295,6	22 697,3	29 598,4	2 125,2	13 632,4	13 840,8
03- Hydrocarbures.	Public	1 879 550,5	498 212,7	1 381 337,8	93 429,4	1 287 908,4	314 841,8	39 244,4	933 822,2
	Privé	79 407,6	16 817,2	62 590,4	6 699,3	55 891,1	12 963,9	0,0	42 927,1
	Total	1 958 958,1	515 030,0	1 443 928,1	100 128,7	1 343 799,4	327 805,7	39 244,4	976 749,3
04- Services et Travaux Publics Pétroliers.	Public	85 812,2	47 424,2	38 388,0	16 760,7	21 627,4	1 736,2	17 311,9	2 579,2
	Privé	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
	Total	85 812,2	47 424,2	38 388,0	16 760,7	21 627,4	1 736,2	17 311,9	2 579,2
05- Mines et Carrières.	Public	9 972,0	4 088,7	5 883,2	1 234,1	4 649,1	448,1	3 583,6	617,4
	Privé	581,4	328,7	252,8	45,2	207,6	9,2	81,8	116,6
	Total	10 553,4	4 417,4	6 136,0	1 279,2	4 856,7	457,4	3 665,4	734,0
06- I.S.M.M.E	Public	82 378,8	51 498,2	30 880,5	19 472,6	11 407,9	2 415,3	18 755,5	-9 762,9
	Privé	6 098,6	3 031,5	3 067,1	158,6	2 908,5	267,7	1 565,1	1 075,8
	Total	88 477,4	54 529,8	33 947,6	19 631,2	14 316,4	2 683,0	20 320,6	-8 687,2
07- Matériaux de construction.	Public	41 492,3	17 975,3	23 517,0	6 652,9	16 864,2	1 564,0	11 506,0	3 794,2
	Privé	15 331,5	6 371,7	8 959,8	819,3	8 140,4	890,5	4 129,3	3 120,6
	Total	56 823,8	24 347,0	32 476,8	7 472,2	25 004,6	2 454,5	15 635,3	6 914,8
08- B.T.P.H	Public	108 180,1	45 818,4	62 361,7	10 506,4	51 855,3	3 578,1	37 148,3	11 128,9
	Privé	499 409,5	241 264,1	258 145,4	3 130,4	255 015,0	18 021,1	111 494,9	125 499,1
	Total	607 589,7	287 082,5	320 507,1	13 636,8	306 870,3	21 599,1	148 643,2	136 628,0
09- Chimie, Caoutchouc,, Plastique.	Public	37 788,2	22 912,0	14 876,2	3 385,4	11 490,8	1 025,4	7 583,0	2 882,3
	Privé	9 677,9	5 946,2	3 731,7	507,7	3 224,0	362,9	1 722,5	1 138,6
	Total	47 466,1	28 858,3	18 607,8	3 893,1	14 714,7	1 388,3	9 305,5	4 020,9
10- Industries Agro-Alimentaires.	Public	170 137,0	135 805,8	34 331,2	7 062,0	27 269,2	3 927,1	15 996,8	7 345,2
	Privé	280 299,9	205 732,8	74 567,1	4 339,9	70 227,2	2 196,1	5 988,2	62 042,9
	Total	450 436,9	341 538,6	108 898,3	11 401,9	97 496,4	6 123,2	21 985,0	69 388,1
11- Textiles, Confection.	Public	7 489,8	3 253,5	4 236,3	3 186,3	1 050,0	383,1	4 667,1	-4 000,3
	Privé	30 855,1	23 072,6	7 782,6	260,0	7 522,5	850,3	2 487,1	4 185,2
	Total	38 344,9	26 326,1	12 018,9	3 446,4	8 572,5	1 233,4	7 154,2	185,0
12- Cuirs et Chaussures.	Public	1 896,0	1 350,5	545,4	164,4	381,0	82,6	893,4	-595,0
	Privé	4 040,1	2 312,3	1 727,8	56,2	1 671,6	98,3	469,4	1 103,9
	Total	5 936,0	3 662,8	2 273,2	220,6	2 052,6	180,9	1 362,8	509,0
13- Bois, lièges et papiers.	Public	17 199,5	10 891,3	6 308,2	1 246,5	5 061,7	531,6	4 625,6	-95,6
	Privé	11 027,1	6 089,6	4 937,5	101,8	4 835,7	744,1	2 484,2	1 607,4
	Total	28 226,6	16 981,0	11 245,7	1 348,3	9 897,4	1 275,8	7 109,8	1 511,8
14- Industries Diverses.	Public	42 759,0	6 631,4	36 127,6	251,7	35 875,9	588,5	2 743,9	32 543,5
	Privé	2 265,0	1 062,1	1 203,0	123,3	1 079,7	130,7	494,9	454,1
	Total	45 024,0	7 693,5	37 330,5	375,0	36 955,6	719,1	3 238,8	32 997,6
15- Transports et Communications.	Public	111 914,1	38 749,2	73 164,9	11 232,4	61 932,5	2 961,0	32 442,9	26 528,6
	Privé	363 742,4	133 213,8	230 528,6	26 008,7	204 519,9	10 267,1	30 833,4	163 419,4
	Total	475 656,5	171 963,0	303 693,5	37 241,2	266 452,3	13 228,0	63 276,2	189 948,1
16- Commerces.	Public	45 895,0	16 761,7	29 133,3	6 430,8	22 702,5	4 676,5	14 936,8	3 089,2
	Privé	526 714,7	79 639,3	447 075,4	20 163,1	426 912,3	40 557,0	36 441,2	349 914,1
	Total	572 609,7	96 401,0	476 208,7	26 593,9	449 614,8	45 233,5	51 378,0	353 003,3
17- Hôtels, Cafés, Restaurants	Public	7 666,5	2 130,2	5 536,3	1 322,1	4 214,3	336,3	3 147,5	730,5
	Privé	59 669,8	15 918,5	43 751,3	1 408,1	42 343,2	4 655,1	7 430,7	30 257,4
	Total	67 336,3	18 048,7	49 287,6	2 730,2	46 557,4	4 991,4	10 578,2	30 987,9
18- Services Fournis aux Entreprises.	Public	9 929,4	2 666,5	7 262,8	721,5	6 541,3	428,3	4 783,5	1 329,6
	Privé	32 178,3	4 568,6	27 609,7	2 996,8	24 612,9	1 352,7	10 501,4	12 758,8
	Total	42 107,7	7 235,2	34 872,5	3 718,3	31 154,2	1 781,0	15 284,8	14 088,4
19- Services fournis aux Ménages.	Public	2 347,6	1 111,0	1 236,6	305,4	931,2	140,2	1 374,6	-583,6
	Privé	64 274,5	7 788,3	56 486,2	401,4	56 084,8	2 066,8	10 307,0	43 711,0
	Total	66 622,1	8 899,3	57 722,8	706,8	57 016,0	2 207,0	11 681,6	43 127,4
ENSEMBLE	Public	**2 748 216,2**	**939 164,9**	**1 809 051,3**	**206 345,9**	**1 602 705,4**	**341 895,1**	**235 302,8**	**1 025 507,5**
	Privé	**2 486 056,3**	**843 149,2**	**1 642 907,1**	**67 388,1**	**1 575 519,0**	**99 199,7**	**281 847,2**	**1 194 472,1**
	Total	**5 234 272,5**	**1 782 314,1**	**3 451 958,4**	**273 734,0**	**3 178 224,4**	**441 094,8**	**517 150,0**	**2 219 979,6**

Compte de production et compte d'exploitation par secteur d'activité et secteur juridique Année -2002-

En millions de DA

		PB	CI	VA	CFF	RI	ILP	RS	ENE
01- Agriculture.	Public	3 541,6	2 231,2	1 310,4	218,6	1 091,8	82,6	694,0	315,2
	Privé	507 095,7	91 180,9	415 914,8	170,5	415 744,3	3 400,1	56 148,5	356 195,7
	Total	510 637,3	93 412,1	417 225,2	389,1	416 836,1	3 482,7	56 842,5	356 510,9
02- Eau et Energie.	Public	86 030,4	30 569,1	55 461,4	24 030,4	31 430,9	2 264,0	14 252,2	14 914,7
	Privé	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
	Total	86 030,4	30 569,1	55 461,4	24 030,4	31 430,9	2 264,0	14 252,2	14 914,7
03- Hydrocarbures.	Public	1 894 310,6	525 291,0	1 369 019,7	100 502,8	1 268 516,9	312 225,5	43 510,2	912 781,2
	Privé	130 110,5	22 096,6	108 013,9	11 013,6	97 000,3	19 594,9	613,1	76 792,3
	Total	2 024 421,2	547 387,6	1 477 033,6	111 516,4	1 365 517,1	331 820,3	44 123,3	989 573,5
04- Services et Travaux Publics Pétroliers.	Public	83 962,9	43 964,4	39 998,5	14 759,6	25 238,9	1 831,1	18 070,9	5 336,8
	Privé	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
	Total	83 962,9	43 964,4	39 998,5	14 759,6	25 238,9	1 831,1	18 070,9	5 336,8
05- Mines et Carrières.	Public	9 578,0	4 327,3	5 250,7	697,5	4 553,2	375,2	3 254,8	923,2
	Privé	529,0	299,0	229,9	41,1	188,9	14,3	74,4	100,2
	Total	10 107,0	4 626,4	5 480,6	738,6	4 742,0	389,5	3 329,2	1 023,4
06- I.S.M.M.E	Public	87 557,0	56 722,9	30 834,1	14 297,5	16 536,6	2 303,1	16 513,8	-2 280,3
	Privé	6 881,4	3 409,3	3 472,1	163,5	3 308,6	305,9	1 779,7	1 223,1
	Total	94 438,4	60 132,2	34 306,3	14 461,0	19 845,2	2 609,0	18 293,5	-1 057,2
07- Matériaux de construction.	Public	43 782,4	18 440,2	25 342,2	6 563,2	18 779,0	1 425,1	10 192,5	7 161,3
	Privé	18 406,3	7 663,1	10 743,2	870,6	9 872,6	1 100,4	4 868,8	3 903,4
	Total	62 188,7	26 103,3	36 085,4	7 433,8	28 651,5	2 525,5	15 061,3	11 064,7
08- B.T.P.H	Public	163 812,8	72 173,9	91 638,8	13 499,3	78 139,5	5 086,6	46 472,9	26 580,0
	Privé	540 678,0	262 377,5	278 300,5	3 783,2	274 517,3	21 411,2	124 192,8	128 913,3
	Total	704 490,8	334 551,5	369 939,3	17 282,5	352 656,8	26 497,8	170 665,8	155 493,2
09- Chimie, Caoutchouc,, Plastique.	Public	47 700,1	30 214,4	17 485,7	4 370,6	13 115,1	1 037,3	8 799,1	3 278,8
	Privé	11 353,4	6 305,2	5 048,2	543,7	4 504,6	490,4	2 132,5	1 881,7
	Total	59 053,6	36 519,6	22 533,9	4 914,2	17 619,7	1 527,6	10 931,6	5 160,5
10- Industries Agro-Alimentaires.	Public	151 131,3	116 559,7	34 571,6	6 164,9	28 406,7	3 977,4	14 743,1	9 686,2
	Privé	313 774,9	233 232,1	80 542,8	4 781,6	75 761,2	2 857,7	7 792,9	65 110,6
	Total	464 906,1	349 791,7	115 114,4	10 946,5	104 167,9	6 835,1	22 535,9	74 796,8
11- Textiles, Confection.	Public	7 989,7	4 214,9	3 774,8	2 288,2	1 486,6	377,1	4 348,4	-3 238,9
	Privé	33 379,2	24 963,9	8 415,3	279,7	8 135,6	919,7	2 687,7	4 528,2
	Total	41 368,9	29 178,8	12 190,1	2 567,9	9 622,2	1 296,8	7 036,1	1 289,3
12- Cuirs et Chaussures.	Public	1 793,0	1 334,8	458,1	135,4	322,7	58,4	451,1	-186,7
	Privé	5 123,8	2 979,1	2 144,7	59,7	2 084,9	126,7	596,5	1 361,7
	Total	6 916,7	4 313,9	2 602,8	195,2	2 407,7	185,1	1 047,6	1 175,0
13- Bois, lièges et papiers.	Public	18 129,9	10 340,2	7 789,7	1 279,2	6 510,6	569,2	4 952,6	988,7
	Privé	12 422,6	6 878,3	5 544,2	112,5	5 431,8	821,9	2 812,5	1 797,3
	Total	30 552,5	17 218,5	13 334,0	1 391,7	11 942,3	1 391,2	7 765,1	2 786,0
14- Industries Diverses.	Public	44 864,9	5 684,2	39 180,7	376,5	38 804,2	321,7	2 479,0	36 003,5
	Privé	2 356,9	1 090,3	1 266,6	112,5	1 154,1	138,2	513,4	502,4
	Total	47 221,8	6 774,5	40 447,3	489,0	39 958,3	460,0	2 992,4	36 505,9
15- Transports et Communications.	Public	114 664,8	37 314,5	77 350,3	12 374,1	64 976,1	2 625,2	32 559,2	29 791,8
	Privé	415 163,5	151 530,4	263 633,0	30 672,8	232 960,3	10 970,3	34 724,4	187 265,5
	Total	529 828,2	188 844,9	340 983,3	43 046,9	297 936,4	13 595,5	67 283,6	217 057,3
16- Commerces.	Public	48 544,3	15 066,2	33 478,1	7 321,8	26 156,3	5 127,4	18 397,5	2 631,4
	Privé	556 500,1	80 692,5	475 807,6	21 963,0	453 844,6	44 067,2	42 870,3	366 907,1
	Total	605 044,4	95 758,7	509 285,7	29 284,8	480 000,9	49 194,7	61 267,7	369 538,5
17- Hôtels, Cafés, Restaurants	Public	7 691,8	2 136,0	5 555,8	1 331,9	4 224,0	338,2	3 159,0	726,8
	Privé	64 926,5	16 991,8	47 934,8	1 528,8	46 405,9	4 470,7	7 342,6	34 592,6
	Total	72 618,4	19 127,8	53 490,6	2 860,7	50 629,9	4 808,9	10 501,6	35 319,4
18- Services Fournis aux Entreprises.	Public	10 667,8	2 844,5	7 823,4	830,6	6 992,8	433,8	5 352,3	1 206,6
	Privé	35 933,5	4 736,4	31 197,1	3 258,1	27 939,0	1 481,2	10 279,2	16 178,7
	Total	46 601,3	7 580,8	39 020,5	4 088,7	34 931,8	1 915,0	15 631,5	17 385,3
19- Services fournis aux Ménages.	Public	2 526,6	1 171,5	1 355,1	346,6	1 008,5	158,4	1 493,1	-643,1
	Privé	68 131,0	8 107,6	60 023,4	397,9	59 625,4	2 178,2	10 649,1	46 798,2
	Total	70 657,6	9 279,1	61 378,5	744,5	60 633,9	2 336,6	12 142,2	46 155,2
ENSEMBLE	**Public**	**2 828 279,9**	**980 600,7**	**1 847 679,2**	**211 388,9**	**1 636 290,3**	**340 617,3**	**249 695,7**	**1 045 977,3**
	Privé	**2 722 766,4**	**924 534,2**	**1 798 232,2**	**79 752,8**	**1 718 479,3**	**114 349,0**	**310 078,4**	**1 294 051,9**
	Total	**5 551 046,3**	**1 905 134,9**	**3 645 911,4**	**291 141,7**	**3 354 769,6**	**454 966,3**	**559 774,1**	**2 340 029,2**

Compte de production et compte d'exploitation par secteur d'activité et secteur juridique Année -2003-

En millions de DA

		PB	CI	VA	CFF	RI	ILP	RS	ENE
01- Agriculture.	Public	3 254,4	2 009,3	1 245,1	203,6	1 041,6	78,4	653,0	310,3
	Privé	627 639,3	113 602,7	514 036,6	219,2	513 817,4	7 568,5	62 455,4	443 793,5
	Total	630 893,7	115 612,0	515 281,7	422,7	514 859,0	7 646,9	63 108,3	444 103,8
02- Eau et Energie.	Public	95 186,6	33 412,0	61 774,6	28 155,0	33 619,6	2 508,3	15 456,1	15 655,2
	Privé	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
	Total	95 186,6	33 412,0	61 774,6	28 155,0	33 619,6	2 508,3	15 456,1	15 655,2
03- Hydrocarbures.	Public	2 253 247,7	532 924,8	1 720 322,9	117 131,2	1 603 191,8	350 940,0	45 966,6	1 206 285,2
	Privé	176 644,3	28 077,7	148 566,6	13 537,3	135 029,3	25 259,1	710,3	109 059,9
	Total	2 429 892,1	561 002,5	1 868 889,6	130 668,5	1 738 221,1	376 199,1	46 676,9	1 315 345,1
04- Services et Travaux Publics Pétroliers.	Public	92 747,7	48 547,8	44 199,9	16 196,9	28 003,0	2 115,7	20 722,3	5 164,9
	Privé	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
	Total	92 747,7	48 547,8	44 199,9	16 196,9	28 003,0	2 115,7	20 722,3	5 164,9
05- Mines et Carrières.	Public	9 613,8	4 259,9	5 353,9	854,7	4 499,2	341,1	3 272,4	885,6
	Privé	608,3	343,9	264,4	47,2	217,2	16,4	84,7	116,1
	Total	10 222,1	4 603,8	5 618,3	901,9	4 716,4	357,6	3 357,1	1 001,7
06- I.S.M.M.E	Public	101 448,9	67 035,4	34 413,5	15 671,2	18 742,3	2 873,8	18 200,9	-2 332,4
	Privé	7 455,3	3 894,0	3 561,3	189,2	3 372,1	317,8	1 840,4	1 213,9
	Total	108 904,2	70 929,4	37 974,8	15 860,3	22 114,5	3 191,6	20 041,3	-1 118,5
07- Matériaux de construction.	Public	41 237,2	19 032,7	22 204,4	6 793,5	15 410,9	1 371,6	10 105,6	3 933,8
	Privé	19 139,6	8 012,3	11 127,3	857,7	10 269,6	1 156,2	4 994,0	4 119,5
	Total	60 376,8	27 045,0	33 331,7	7 651,2	25 680,6	2 527,8	15 099,6	8 053,3
08- B.T.P.H	Public	182 416,4	85 506,1	96 910,3	14 515,3	82 394,9	4 628,4	50 173,3	27 593,3
	Privé	566 081,6	261 977,5	304 104,1	4 242,7	299 861,4	24 250,2	131 900,8	143 710,4
	Total	748 498,0	347 483,6	401 014,4	18 758,0	382 256,4	28 878,6	182 074,1	171 303,7
09- Chimie, Caoutchouc,, Plastique.	Public	42 978,3	24 858,8	18 119,5	3 031,1	15 088,4	953,5	7 689,8	6 445,0
	Privé	14 593,7	9 109,1	5 484,5	827,2	4 657,3	523,7	2 260,8	1 872,8
	Total	57 571,9	33 967,9	23 604,0	3 858,4	19 745,7	1 477,2	9 950,6	8 317,9
10- Industries Agro-Alimentaires.	Public	128 694,6	100 333,1	28 361,5	6 047,8	22 313,7	2 214,1	14 625,0	5 474,6
	Privé	339 196,0	249 171,7	90 024,3	5 643,5	84 380,8	3 204,4	8 693,9	72 482,6
	Total	467 890,6	349 504,8	118 385,8	11 691,3	106 694,4	5 418,5	23 318,8	77 957,2
11- Textiles, Confection.	Public	7 648,6	3 997,6	3 651,0	2 123,2	1 527,8	354,8	4 037,8	-2 864,9
	Privé	36 264,8	26 776,7	9 488,1	304,1	9 184,0	1 044,5	2 998,2	5 141,3
	Total	43 913,4	30 774,4	13 139,1	2 427,3	10 711,8	1 399,3	7 036,0	2 276,4
12- Cuirs et Chaussures.	Public	1 709,4	1 260,7	448,7	132,8	315,9	57,2	439,6	-180,9
	Privé	4 846,4	2 817,4	2 029,0	59,1	1 969,9	120,9	558,9	1 290,1
	Total	6 555,8	4 078,1	2 477,7	191,9	2 285,8	178,1	998,6	1 109,2
13- Bois, lièges et papiers.	Public	17 518,7	9 693,6	7 825,1	1 166,9	6 658,2	548,2	4 901,6	1 208,4
	Privé	13 449,9	7 489,2	5 960,8	148,6	5 812,2	864,2	2 945,9	2 002,1
	Total	30 968,6	17 182,8	13 785,9	1 315,5	12 470,4	1 412,4	7 847,4	3 210,5
14- Industries Diverses.	Public	50 257,7	6 431,5	43 826,2	420,8	43 405,4	358,2	2 744,9	40 302,3
	Privé	2 686,9	1 234,5	1 452,5	128,3	1 324,2	158,6	582,5	583,1
	Total	52 944,6	7 665,9	45 278,7	549,1	44 729,6	516,8	3 327,4	40 885,4
15- Transports et Communications.	Public	163 058,6	50 549,7	112 509,0	17 922,3	94 586,7	2 807,5	36 464,1	55 315,1
	Privé	424 337,8	146 295,6	278 042,2	35 023,6	243 018,6	10 565,1	33 564,4	198 889,2
	Total	587 396,4	196 845,3	390 551,2	52 945,8	337 605,3	13 372,6	70 028,4	254 204,3
16- Commerces.	Public	53 835,6	16 218,9	37 616,7	7 838,0	29 778,8	5 760,7	20 456,7	3 561,3
	Privé	603 055,5	88 492,4	514 563,2	24 464,5	490 098,7	47 656,6	45 898,5	396 543,6
	Total	656 891,1	104 711,2	552 179,9	32 302,5	519 877,4	53 417,3	66 355,3	400 104,9
17- Hôtels, Cafés, Restaurants	Public	9 762,5	2 771,4	6 991,2	1 421,6	5 569,5	351,4	3 497,8	1 720,4
	Privé	69 425,8	17 896,7	51 529,0	1 791,4	49 737,6	4 806,0	7 814,2	37 117,4
	Total	79 188,3	20 668,1	58 520,2	3 213,0	55 307,2	5 157,4	11 312,0	38 837,8
18- Services Fournis aux Entreprises.	Public	12 105,7	3 025,1	9 080,6	947,5	8 133,1	453,7	5 637,1	2 042,3
	Privé	40 374,6	5 588,9	34 785,6	3 619,8	31 165,9	1 528,3	9 524,3	20 113,3
	Total	52 480,2	8 614,0	43 866,2	4 567,3	39 299,0	1 982,0	15 161,3	22 155,6
19- Services fournis aux Ménages.	Public	2 769,7	1 265,8	1 504,0	398,8	1 105,2	187,2	1 602,0	-684,0
	Privé	74 303,4	8 711,2	65 592,2	469,2	65 123,0	2 337,1	11 312,0	51 473,8
	Total	77 073,2	9 977,0	67 096,2	868,0	66 228,2	2 524,3	12 914,1	50 789,8
ENSEMBLE	Public	**3 269 492,0**	**1 013 134,0**	**2 256 358,0**	**240 972,1**	**2 015 385,9**	**378 903,9**	**266 646,4**	**1 369 835,6**
	Privé	**3 020 103,3**	**979 491,5**	**2 040 611,8**	**91 572,4**	**1 949 039,4**	**131 377,4**	**328 139,3**	**1 489 522,6**
	Total	**6 289 595,3**	**1 992 625,5**	**4 296 969,8**	**332 544,5**	**3 964 425,3**	**510 281,4**	**594 785,7**	**2 859 358,2**

Compte de production et compte d'exploitation par secteur d'activité et secteur juridique Année -2004-

En millions de DA

		PB	CI	VA	CFF	RI	ILP	RS	ENE
01- Agriculture.	Public	3 959,5	1 399,4	2 560,1	154,3	2 405,8	151,0	2 430,5	-175,7
	Privé	706 534,9	128 589,4	577 945,6	246,4	577 699,1	3 756,6	71 624,8	502 317,7
	Total	710 494,4	129 988,8	580 505,6	400,7	580 104,9	3 907,7	74 055,3	502 141,9
02- Eau et Energie.	Public	100 444,8	32 656,2	67 788,7	29 315,7	38 472,9	3 348,6	18 312,6	16 811,8
	Privé	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
	Total	100 444,8	32 656,2	67 788,7	29 315,7	38 472,9	3 348,6	18 312,6	16 811,8
03- Hydrocarbures.	Public	2 741 952,8	608 572,9	2 133 380,0	145 527,3	1 987 852,7	434 580,2	49 928,3	1 503 344,2
	Privé	214 323,0	27 879,3	186 443,7	15 975,0	170 468,7	30 243,2	738,1	139 487,5
	Total	2 956 275,8	636 452,2	2 319 823,6	161 502,3	2 158 321,4	464 823,3	50 666,3	1 642 831,7
04- Services et Travaux Publics Pétroliers.	Public	105 540,5	56 246,4	49 294,0	19 207,1	30 086,9	1 919,9	21 549,8	6 617,3
	Privé	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
	Total	105 540,5	56 246,4	49 294,0	19 207,1	30 086,9	1 919,9	21 549,8	6 617,3
05- Mines et Carrières.	Public	9 990,8	4 652,3	5 338,5	962,4	4 376,1	365,9	3 462,9	547,4
	Privé	666,0	371,8	294,2	52,6	241,6	18,3	94,2	129,1
	Total	10 656,8	5 024,1	5 632,7	1 015,0	4 617,7	384,2	3 557,1	676,5
06- I.S.M.M.E	Public	112 022,9	74 706,1	37 316,7	16 885,3	20 431,4	3 002,0	20 037,6	-2 608,2
	Privé	8 238,3	4 228,9	4 009,4	209,7	3 799,7	357,7	2 069,4	1 372,6
	Total	120 261,2	78 935,0	41 326,1	17 095,0	24 231,1	3 359,7	22 107,0	-1 235,7
07- Matériaux de construction.	Public	46 752,5	21 145,8	25 606,7	7 484,9	18 121,7	1 409,4	10 348,8	6 363,6
	Privé	27 859,9	11 755,2	16 104,7	1 462,4	14 642,3	1 658,8	5 817,1	7 166,3
	Total	74 612,4	32 901,1	41 711,3	8 947,3	32 764,0	3 068,2	16 165,9	13 529,9
08- B.T.P.H	Public	191 218,2	88 013,7	103 204,4	15 960,9	87 243,6	4 785,5	53 000,9	29 457,1
	Privé	645 143,4	289 673,7	355 469,6	4 492,3	350 977,3	28 239,0	169 134,0	153 604,2
	Total	836 361,5	377 687,5	458 674,0	20 453,2	438 220,9	33 024,5	222 135,0	183 061,3
09- Chimie, Caoutchouc,, Plastique.	Public	45 640,6	26 199,6	19 441,0	3 616,7	15 824,3	891,9	8 390,7	6 541,6
	Privé	17 659,0	10 941,8	6 717,3	1 013,7	5 703,6	660,0	2 582,9	2 460,6
	Total	63 299,6	37 141,4	26 158,2	4 630,4	21 527,8	1 551,9	10 973,6	9 002,3
10- Industries Agro-Alimentaires.	Public	114 863,5	88 499,5	26 364,0	6 199,4	20 164,6	1 919,3	13 946,2	4 299,1
	Privé	370 841,1	269 896,1	100 945,0	6 770,3	94 174,7	3 953,0	10 930,7	79 291,0
	Total	485 704,7	358 395,7	127 309,0	12 969,7	114 339,3	5 872,3	24 877,0	83 590,0
11- Textiles, Confection.	Public	6 797,6	3 585,7	3 211,9	1 867,2	1 344,7	307,9	3 465,0	-2 428,2
	Privé	37 801,8	27 532,0	10 269,9	341,2	9 928,7	1 117,3	3 235,3	5 576,0
	Total	44 599,5	31 117,7	13 481,7	2 208,4	11 273,4	1 425,2	6 700,3	3 147,8
12- Cuirs et Chaussures.	Public	1 729,9	1 271,3	458,6	138,1	320,6	59,4	478,4	-217,2
	Privé	5 220,7	2 990,7	2 230,0	65,6	2 164,4	133,2	614,5	1 416,7
	Total	6 950,6	4 261,9	2 688,7	203,7	2 485,0	192,6	1 092,9	1 199,5
13- Bois, lièges et papiers.	Public	19 781,8	10 847,5	8 934,4	1 257,8	7 676,6	599,1	5 322,9	1 754,6
	Privé	14 332,6	7 870,4	6 462,1	166,9	6 295,2	933,6	3 181,4	2 180,2
	Total	34 114,4	18 717,9	15 396,5	1 424,7	13 971,8	1 532,7	8 504,3	3 934,8
14- Industries Diverses.	Public	51 576,8	6 524,2	45 052,6	433,0	44 619,7	369,7	2 884,3	41 365,7
	Privé	3 042,9	1 395,0	1 647,9	166,9	1 481,0	179,1	670,3	631,6
	Total	54 619,7	7 919,2	46 700,5	599,8	46 100,7	548,8	3 554,6	41 997,3
15- Transports et Communications.	Public	201 311,8	58 760,4	142 551,4	19 836,9	122 714,5	9 193,4	40 513,1	73 008,0
	Privé	550 124,8	180 106,4	370 018,4	46 330,8	323 687,7	12 849,5	41 467,3	269 370,9
	Total	751 436,6	238 866,8	512 569,9	66 167,7	446 402,2	22 042,9	81 980,4	342 378,9
16- Commerces.	Public	57 298,9	17 436,7	39 862,2	8 320,5	31 541,8	6 110,0	21 749,4	3 682,4
	Privé	666 108,0	98 917,6	567 190,3	26 966,6	540 223,7	52 530,7	50 592,8	437 100,2
	Total	723 406,9	116 354,3	607 052,6	35 287,1	571 765,5	58 640,7	72 342,2	440 782,6
17- Hôtels, Cafés, Restaurants	Public	11 294,2	3 098,0	8 196,2	1 440,6	6 755,6	388,9	3 899,6	2 467,2
	Privé	73 174,8	18 674,5	54 500,2	1 907,0	52 593,2	4 913,5	8 046,8	39 632,9
	Total	84 469,0	21 772,5	62 696,5	3 347,6	59 348,9	5 302,4	11 946,3	42 100,1
18- Services Fournis aux Entreprises.	Public	13 222,4	3 335,5	9 886,9	1 003,7	8 883,3	439,3	6 086,8	2 357,2
	Privé	44 445,7	5 544,7	38 900,9	4 525,7	34 375,2	1 876,5	10 271,6	22 227,1
	Total	57 668,1	8 880,2	48 787,9	5 529,4	43 258,5	2 315,8	16 358,4	24 584,2
19- Services fournis aux Ménages.	Public	2 972,9	1 367,5	1 605,4	451,0	1 154,4	216,7	1 744,7	-807,1
	Privé	79 517,3	9 047,5	70 469,8	519,3	69 950,5	2 397,7	11 899,7	55 653,1
	Total	82 490,2	10 415,0	72 075,2	970,3	71 104,9	2 614,4	13 644,4	54 846,0
ENSEMBLE	Public	**3 838 372,4**	**1 108 318,7**	**2 730 053,7**	**280 062,6**	**2 449 991,1**	**470 058,1**	**287 552,5**	**1 692 380,6**
	Privé	**3 465 034,1**	**1 095 415,1**	**2 369 619,0**	**111 212,6**	**2 258 406,6**	**145 817,7**	**392 971,0**	**1 719 617,9**
	Total	**7 303 406,5**	**2 203 733,8**	**5 099 672,7**	**391 275,0**	**4 708 397,7**	**615 875,8**	**680 523,4**	**3 411 998,4**

Compte de production et compte d'exploitation par secteur d'activité et secteur juridique Année -2005-

En millions de DA

		PB	CI	VA	CFF	RI	ILP	RS	ENE
01- Agriculture.	Public	4 393,5	1 567,1	2 826,3	213,1	2 613,3	121,2	2 563,5	-71,4
	Privé	711 068,4	132 279,0	578 789,5	242,7	578 546,8	5 300,0	75 520,8	497 726,0
	Total	715 461,9	133 846,1	581 615,8	455,8	581 160,0	5 421,2	78 084,3	497 654,6
02- Eau et Energie.	Public	117 609,7	42 801,0	74 808,7	33 328,0	41 480,7	3 845,4	20 662,1	16 973,1
	Privé	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
	Total	117 609,7	42 801,0	74 808,7	33 328,0	41 480,7	3 845,4	20 662,1	16 973,1
03- Hydrocarbures.	Public	3 757 666,3	723 121,9	3 034 544,4	160 946,6	2 873 597,8	596 543,2	53 691,1	2 223 363,5
	Privé	355 020,2	36 686,2	318 334,0	18 442,8	299 891,1	49 520,7	535,6	249 834,9
	Total	4 112 686,5	759 808,1	3 352 878,4	179 389,4	3 173 488,9	646 063,8	54 226,8	2 473 198,3
04- Services et Travaux Publics Pétroliers.	Public	128 455,5	69 463,4	58 992,2	27 802,6	31 189,6	1 539,5	21 425,8	8 224,2
	Privé	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
	Total	128 455,5	69 463,4	58 992,2	27 802,6	31 189,6	1 539,5	21 425,8	8 224,2
05- Mines et Carrières.	Public	11 548,3	5 539,9	6 008,4	1 109,3	4 899,2	381,2	3 616,6	901,4
	Privé	706,8	398,3	308,6	55,3	253,2	16,4	97,1	139,8
	Total	12 255,1	5 938,2	6 317,0	1 164,6	5 152,4	397,5	3 713,7	1 041,1
06- I.S.M.M.E	Public	117 203,1	77 983,3	39 219,8	19 788,2	19 431,6	3 046,3	21 387,5	-5 002,3
	Privé	9 191,7	4 843,8	4 347,9	252,1	4 095,7	367,8	2 215,4	1 512,5
	Total	126 394,8	82 827,1	43 567,7	20 040,4	23 527,3	3 414,1	23 603,0	-3 489,8
07- Matériaux de construction.	Public	51 791,0	22 633,8	29 157,2	8 308,2	20 849,0	1 369,0	11 240,3	8 239,7
	Privé	29 160,1	12 346,6	16 813,5	1 519,2	15 294,3	1 615,3	6 264,1	7 415,0
	Total	80 951,1	34 980,4	45 970,7	9 827,4	36 143,3	2 984,3	17 504,4	15 654,7
08- B.T.P.H	Public	195 514,2	93 463,0	102 051,2	17 068,4	84 982,9	4 601,6	52 413,4	27 967,9
	Privé	697 926,2	294 553,5	403 372,7	6 781,2	396 591,4	28 793,1	187 746,0	180 052,3
	Total	893 440,4	388 016,5	505 423,9	23 849,6	481 574,3	33 394,7	240 159,4	208 020,2
09- Chimie, Caoutchouc,, Plastique.	Public	32 339,5	19 089,1	13 250,5	1 816,9	11 433,6	787,2	7 279,3	3 367,0
	Privé	34 353,5	20 254,9	14 098,6	2 303,5	11 795,1	1 097,1	4 562,6	6 135,4
	Total	66 693,0	39 343,9	27 349,1	4 120,4	23 228,7	1 884,3	11 842,0	9 502,4
10- Industries Agro-Alimentaires.	Public	101 494,3	76 794,9	24 699,4	5 372,5	19 326,9	1 246,5	13 148,1	4 932,3
	Privé	401 919,6	288 228,0	113 691,6	7 560,3	106 131,3	4 081,6	12 214,7	89 835,0
	Total	503 414,0	365 023,0	138 391,0	12 932,8	125 458,2	5 328,0	25 362,8	94 767,3
11- Textiles, Confection.	Public	6 882,7	3 501,6	3 381,1	2 166,0	1 215,2	303,7	3 625,8	-2 714,4
	Privé	38 675,6	27 878,9	10 796,7	335,7	10 461,0	1 133,5	3 460,2	5 867,3
	Total	45 558,4	31 380,5	14 177,8	2 501,7	11 676,2	1 437,3	7 085,9	3 153,0
12- Cuirs et Chaussures.	Public	1 518,9	1 104,4	414,5	125,9	288,6	54,6	522,9	-288,8
	Privé	5 318,6	3 012,2	2 306,4	66,8	2 239,6	130,0	624,9	1 484,7
	Total	6 837,5	4 116,6	2 721,0	192,7	2 528,3	184,6	1 147,8	1 195,9
13- Bois, lièges et papiers.	Public	19 256,7	10 302,2	8 954,4	1 146,0	7 808,4	565,2	5 158,9	2 084,3
	Privé	14 431,0	7 818,5	6 612,5	169,6	6 442,9	907,5	3 242,2	2 293,2
	Total	33 687,7	18 120,8	15 566,9	1 315,6	14 251,4	1 472,7	8 401,1	4 377,6
14- Industries Diverses.	Public	54 544,8	6 828,0	47 716,8	430,2	47 286,6	450,2	3 045,2	43 791,2
	Privé	3 181,9	1 473,7	1 708,3	167,5	1 540,8	176,6	681,6	682,6
	Total	57 726,7	8 301,7	49 425,0	597,6	48 827,4	626,8	3 726,8	44 473,8
15- Transports et Communications.	Public	245 195,1	65 424,8	179 770,3	30 093,7	149 676,6	3 851,9	42 546,9	103 277,8
	Privé	682 264,2	217 005,6	465 258,7	58 295,3	406 963,3	14 734,5	48 657,6	343 571,3
	Total	927 459,4	282 430,4	645 028,9	88 389,0	556 639,9	18 586,4	91 204,5	446 849,0
16- Commerces.	Public	56 849,1	17 897,7	38 951,4	8 331,0	30 620,4	5 730,4	20 851,9	4 038,1
	Privé	735 768,7	106 590,2	629 178,6	29 364,0	599 814,5	44 889,1	55 177,8	499 747,7
	Total	792 617,9	124 487,9	668 130,0	37 695,0	630 435,0	50 619,5	76 029,7	503 785,8
17- Hôtels, Cafés, Restaurants	Public	11 921,0	3 178,6	8 742,3	1 584,9	7 157,5	414,0	3 989,4	2 754,0
	Privé	80 069,1	19 183,3	60 885,8	2 043,3	58 842,5	5 513,2	8 773,4	44 555,9
	Total	91 990,1	22 361,9	69 628,2	3 628,2	66 000,0	5 927,2	12 762,8	47 310,0
18- Services Fournis aux Entreprises.	Public	15 207,3	3 624,5	11 582,8	1 002,7	10 580,1	414,8	6 151,9	4 013,5
	Privé	54 357,8	7 953,6	46 404,2	5 518,7	40 885,5	2 291,0	11 964,6	26 629,9
	Total	69 565,1	11 578,1	57 987,0	6 521,4	51 465,6	2 705,8	18 116,5	30 643,4
19- Services fournis aux Ménages.	Public	3 116,4	1 551,8	1 564,6	432,0	1 132,5	189,2	1 743,2	-799,8
	Privé	87 088,9	10 497,5	76 591,4	572,0	76 019,4	2 539,4	13 053,2	60 426,8
	Total	90 205,3	12 049,3	78 156,0	1 004,0	77 151,9	2 728,6	14 796,4	59 627,0
ENSEMBLE	Public	**4 932 507,4**	**1 245 871,1**	**3 686 636,3**	**321 066,0**	**3 365 570,3**	**625 455,1**	**295 063,8**	**2 445 051,4**
	Privé	**3 940 502,5**	**1 191 003,7**	**2 749 498,8**	**133 690,1**	**2 615 808,7**	**163 106,6**	**434 791,9**	**2 017 910,2**
	Total	**8 873 009,9**	**2 436 874,8**	**6 436 135,1**	**454 756,1**	**5 981 379,0**	**788 561,7**	**729 855,7**	**4 462 961,6**

Compte de production et compte d'exploitation par secteur d'activité et secteur juridique Année -2006-

En millions de DA

		PB	CI	VA	CFF	RI	ILP	RS	ENE
01- Agriculture.	Public	4 258,8	1 604,3	2 654,5	198,2	2 456,3	95,1	2 577,2	-216,0
	Privé	789 298,0	150 667,5	638 630,5	254,4	638 376,1	5 540,2	88 325,3	544 510,6
	Total	793 556,8	152 271,8	641 285,0	452,6	640 832,4	5 635,3	90 902,5	544 294,6
02- Eau et Energie.	Public	136 605,0	53 946,9	82 658,0	35 871,1	46 786,9	3 839,0	23 329,7	19 618,2
	Privé	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
	Total	136 605,0	53 946,9	82 658,0	35 871,1	46 786,9	3 839,0	23 329,7	19 618,2
03- Hydrocarbures.	Public	4 428 512,0	902 741,8	3 525 770,2	174 773,3	3 350 996,9	646 796,8	59 933,3	2 644 266,8
	Privé	395 491,4	39 033,8	356 457,6	17 490,4	338 967,1	54 810,3	548,7	283 608,1
	Total	4 824 003,4	941 775,6	3 882 227,8	192 263,8	3 689 964,0	701 607,1	60 482,0	2 927 874,9
04- Services et Travaux Publics Pétroliers.	Public	151 467,9	87 202,6	64 265,4	20 774,2	43 491,2	2 115,4	26 260,4	15 115,5
	Privé	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
	Total	151 467,9	87 202,6	64 265,4	20 774,2	43 491,2	2 115,4	26 260,4	15 115,5
05- Mines et Carrières.	Public	14 957,6	6 888,6	8 069,0	1 241,0	6 828,0	451,6	4 104,5	2 271,9
	Privé	1 152,1	638,2	513,9	88,6	425,4	26,7	157,2	241,5
	Total	16 109,7	7 526,8	8 582,9	1 329,6	7 253,3	478,3	4 261,7	2 513,4
06- I.S.M.M.E	Public	119 600,7	79 646,1	39 954,5	19 294,5	20 660,0	2 962,6	22 003,7	-4 306,3
	Privé	10 724,1	5 313,7	5 410,4	290,9	5 119,5	443,5	2 535,3	2 140,8
	Total	130 324,8	84 959,8	45 364,9	19 585,3	25 779,6	3 406,1	24 539,0	-2 165,6
07- Matériaux de construction.	Public	53 245,2	23 536,0	29 709,1	7 433,8	22 275,3	1 338,5	11 272,4	9 664,3
	Privé	35 673,9	14 513,5	21 160,4	1 972,7	19 187,7	1 973,6	7 180,8	10 033,3
	Total	88 919,0	38 049,5	50 869,5	9 406,6	41 463,0	3 312,1	18 453,3	19 697,6
08- B.T.P.H	Public	232 451,4	111 753,5	120 697,9	21 213,3	99 484,6	5 175,3	56 135,8	38 173,5
	Privé	858 596,7	369 223,5	489 373,2	10 811,7	478 561,5	32 328,8	216 097,8	230 134,9
	Total	1 091 048,1	480 977,0	610 071,1	32 025,0	578 046,1	37 504,1	272 233,5	268 308,5
09- Chimie, Caoutchouc,, Plastique.	Public	33 007,3	19 571,5	13 435,7	1 797,9	11 637,8	738,6	7 397,9	3 501,3
	Privé	64 188,8	42 434,2	21 754,5	2 758,5	18 996,1	1 416,3	5 195,5	12 384,3
	Total	97 196,0	62 005,8	35 190,3	4 556,4	30 633,9	2 154,9	12 593,4	15 885,6
10- Industries Agro-Alimentaires.	Public	96 496,3	71 772,5	24 723,8	4 773,6	19 950,2	1 041,2	11 301,1	7 607,9
	Privé	429 110,0	307 811,2	121 298,8	7 965,9	113 333,0	4 454,6	12 862,1	96 016,3
	Total	525 606,3	379 583,7	146 022,7	12 739,5	133 283,2	5 495,8	24 163,1	103 624,2
11- Textiles, Confection.	Public	5 871,4	3 054,2	2 817,2	2 003,9	813,3	263,7	3 374,8	-2 825,1
	Privé	38 831,3	28 046,1	10 785,2	343,2	10 442,0	1 137,4	3 623,9	5 680,7
	Total	44 702,7	31 100,3	13 602,4	2 347,1	11 255,3	1 401,1	6 998,7	2 855,6
12- Cuirs et Chaussures.	Public	1 288,4	938,7	349,7	120,1	229,6	46,0	463,8	-280,2
	Privé	5 038,6	2 819,9	2 218,7	61,3	2 157,4	121,6	580,6	1 455,2
	Total	6 327,0	3 758,6	2 568,4	181,4	2 387,0	167,6	1 044,4	1 175,0
13- Bois, lièges et papiers.	Public	20 051,0	10 560,7	9 490,3	1 186,2	8 304,1	585,2	5 363,4	2 355,4
	Privé	15 335,9	8 266,3	7 069,6	181,8	6 887,9	936,4	3 361,2	2 590,3
	Total	35 386,8	18 827,0	16 559,9	1 367,9	15 191,9	1 521,6	8 724,6	4 945,7
14- Industries Diverses.	Public	53 184,5	6 793,3	46 391,2	422,2	45 968,9	439,1	3 124,6	42 405,3
	Privé	3 268,4	1 497,7	1 770,8	190,9	1 579,8	181,4	689,2	709,3
	Total	56 452,9	8 290,9	48 162,0	613,2	47 548,8	620,4	3 813,8	43 114,6
15- Transports et Communications.	Public	234 117,4	70 384,2	163 733,2	28 991,0	134 742,2	3 568,1	45 167,2	86 006,9
	Privé	820 959,1	254 453,9	566 505,3	68 298,4	498 206,9	16 166,0	57 497,1	424 543,7
	Total	1 055 076,5	324 838,0	730 238,4	97 289,4	632 949,0	19 734,1	102 664,3	510 550,6
16- Commerces.	Public	60 050,2	17 130,5	42 919,6	5 576,7	37 342,9	6 109,9	22 414,4	8 818,7
	Privé	804 625,9	119 178,8	685 447,1	33 615,1	651 832,0	34 258,5	59 545,6	558 027,9
	Total	864 676,0	136 309,3	728 366,7	39 191,8	689 174,9	40 368,3	81 960,0	566 846,6
17- Hôtels, Cafés, Restaurants	Public	12 118,0	3 117,5	9 000,5	1 586,2	7 414,3	409,8	4 241,7	2 762,8
	Privé	88 922,9	22 720,7	66 202,2	2 513,7	63 688,5	6 080,1	10 539,8	47 068,6
	Total	101 040,9	25 838,2	75 202,7	4 099,9	71 102,8	6 489,8	14 781,6	49 831,4
18- Services Fournis aux Entreprises.	Public	16 757,1	4 002,4	12 754,7	1 328,5	11 426,3	461,1	6 913,4	4 051,8
	Privé	60 133,5	8 644,5	51 489,0	5 914,0	45 575,0	2 366,3	13 797,6	29 411,1
	Total	76 890,5	12 646,8	64 243,7	7 242,4	57 001,3	2 827,4	20 711,0	33 462,9
19- Services fournis aux Ménages.	Public	3 356,6	1 514,0	1 842,5	543,9	1 298,6	187,1	1 891,2	-779,8
	Privé	96 480,2	11 544,5	84 935,7	572,1	84 363,6	2 607,9	14 578,7	67 177,0
	Total	99 836,7	13 058,5	86 778,2	1 116,0	85 662,2	2 795,0	16 469,9	66 397,2
ENSEMBLE	Public	**5 677 396,5**	**1 476 159,3**	**4 201 237,2**	**329 129,7**	**3 872 107,5**	**676 624,2**	**317 270,3**	**2 878 213,0**
	Privé	**4 517 830,7**	**1 386 807,9**	**3 131 022,8**	**153 323,4**	**2 977 699,4**	**164 849,5**	**497 116,4**	**2 315 733,4**
	Total	**10 195 227,2**	**2 862 967,2**	**7 332 260,0**	**482 453,1**	**6 849 806,9**	**841 473,7**	**814 386,7**	**5 193 946,4**

Compte de production et compte d'exploitation par secteur d'activité et secteur juridique Année -2007-

En millions de DA

		PB	CI	VA	CFF	RI	ILP	RS	ENE
01- Agriculture.	Public	4 590,5	1 424,1	3 166,4	273,3	2 893,1	102,8	2 946,9	-156,6
	Privé	880 500,8	175 594,6	704 906,1	335,7	704 570,4	5 731,1	87 742,3	611 096,9
	Total	885 091,2	177 018,7	708 072,5	609,0	707 463,5	5 833,9	90 689,2	610 940,3
02- Eau et Energie.	Public	155 609,5	67 917,9	87 691,6	45 132,6	42 558,9	2 994,0	27 972,6	11 592,3
	Privé	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
	Total	155 609,5	67 917,9	87 691,6	45 132,6	42 558,9	2 994,0	27 972,6	11 592,3
03- Hydrocarbures.	Public	4 824 141,6	981 002,2	3 843 139,4	201 579,0	3 641 560,5	720 861,0	64 457,8	2 856 241,7
	Privé	275 333,8	29 164,6	246 169,1	11 665,6	234 503,6	39 463,9	372,5	194 667,1
	Total	5 099 475,4	1 010 166,8	4 089 308,6	213 244,5	3 876 064,1	760 324,9	64 830,3	3 050 908,8
04- Services et Travaux Publics Pétroliers.	Public	218 750,3	126 381,5	92 368,8	41 599,4	50 769,4	2 653,6	27 373,1	20 742,6
	Privé	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
	Total	218 750,3	126 381,5	92 368,8	41 599,4	50 769,4	2 653,6	27 373,1	20 742,6
05- Mines et Carrières.	Public	18 234,4	8 221,5	10 012,9	1 672,1	8 340,7	526,0	4 725,6	3 089,1
	Privé	1 407,2	795,2	612,0	106,0	506,0	30,2	184,2	291,6
	Total	19 641,6	9 016,7	10 624,9	1 778,2	8 846,7	556,2	4 909,8	3 380,7
06- I.S.M.M.E	Public	142 859,4	95 135,4	47 724,1	20 740,6	26 983,5	3 444,2	25 585,8	-2 046,5
	Privé	11 284,1	5 503,8	5 780,3	306,3	5 474,0	465,3	2 655,3	2 353,4
	Total	154 143,6	100 639,2	53 504,4	21 046,9	32 457,5	3 909,6	28 241,0	306,9
07- Matériaux de construction.	Public	59 410,5	25 317,0	34 093,5	7 434,9	26 658,6	1 281,7	11 733,3	13 643,6
	Privé	40 950,7	16 561,9	24 388,8	2 430,0	21 958,8	2 175,1	7 434,5	12 349,2
	Total	100 361,2	41 878,9	58 482,3	9 864,9	48 617,4	3 456,8	19 167,8	25 992,8
08- B.T.P.H	Public	264 447,6	124 818,7	139 628,9	28 267,2	111 361,7	6 494,1	62 534,6	42 333,0
	Privé	1 033 049,9	439 958,1	593 091,8	17 281,4	575 810,5	36 748,1	264 937,6	274 124,8
	Total	1 297 497,5	564 776,7	732 720,7	45 548,6	687 172,2	43 242,1	327 472,3	316 457,8
09- Chimie, Caoutchouc,, Plastique.	Public	28 343,9	16 394,8	11 949,1	1 433,2	10 515,8	623,6	6 534,7	3 357,6
	Privé	83 810,3	58 600,2	25 210,1	3 044,5	22 165,6	1 502,5	5 780,0	14 883,2
	Total	112 154,2	74 995,0	37 159,2	4 477,7	32 681,5	2 126,1	12 314,7	18 240,8
10- Industries Agro-Alimentaires.	Public	99 978,7	76 318,9	23 659,8	4 698,9	18 960,9	985,3	11 501,5	6 474,1
	Privé	471 215,6	338 792,2	132 423,4	9 248,0	123 175,4	4 966,1	14 646,9	103 562,4
	Total	571 194,3	415 111,1	156 083,2	13 946,9	142 136,3	5 951,5	26 148,4	110 036,4
11- Textiles, Confection.	Public	4 722,2	2 462,7	2 259,5	1 595,1	664,4	199,6	2 765,8	-2 301,0
	Privé	39 556,9	28 776,6	10 780,3	327,4	10 452,8	1 124,1	3 538,8	5 789,9
	Total	44 279,1	31 239,3	13 039,8	1 922,6	11 117,2	1 323,7	6 304,6	3 488,9
12- Cuirs et Chaussures.	Public	1 136,4	833,4	303,0	102,7	200,2	37,2	372,1	-209,0
	Privé	4 733,9	2 679,2	2 054,7	57,6	1 997,1	109,6	524,7	1 362,8
	Total	5 870,3	3 512,7	2 357,6	160,3	2 197,4	146,8	896,8	1 153,8
13- Bois, lièges et papiers.	Public	17 671,5	9 373,3	8 298,2	1 026,7	7 271,5	494,6	4 607,4	2 169,6
	Privé	16 620,5	8 857,2	7 763,4	206,5	7 556,9	1 021,6	3 623,9	2 911,4
	Total	34 292,0	18 230,4	16 061,6	1 233,2	14 828,4	1 516,1	8 231,3	5 081,0
14- Industries Diverses.	Public	49 134,4	6 276,9	42 857,5	389,5	42 468,0	399,0	2 865,8	39 203,2
	Privé	3 540,3	1 611,2	1 929,1	213,0	1 716,2	187,6	732,3	796,2
	Total	52 674,8	7 888,1	44 786,7	602,5	44 184,2	586,6	3 598,1	39 999,5
15- Transports et Communications.	Public	231 207,7	69 060,1	162 147,6	27 149,6	134 998,0	5 957,0	45 358,9	83 682,1
	Privé	939 563,7	293 330,5	646 233,3	80 895,8	565 337,5	18 024,0	66 315,7	480 997,8
	Total	1 170 771,4	362 390,6	808 380,9	108 045,4	700 335,4	23 981,1	111 674,5	564 679,9
16- Commerces.	Public	80 665,6	23 577,0	57 088,6	6 488,5	50 600,1	8 026,9	22 333,6	20 239,6
	Privé	950 396,5	144 287,8	806 108,7	39 958,5	766 150,2	32 353,7	70 414,1	663 382,4
	Total	1 031 062,1	167 864,8	863 197,3	46 447,0	816 750,3	40 380,6	92 747,7	683 622,0
17- Hôtels, Cafés, Restaurants	Public	13 008,1	3 275,9	9 732,2	1 674,3	8 057,9	648,5	5 079,3	2 330,1
	Privé	97 080,5	25 684,8	71 395,7	2 701,2	68 694,5	6 680,3	12 879,9	49 134,3
	Total	110 088,6	28 960,7	81 127,9	4 375,5	76 752,4	7 328,8	17 959,2	51 464,4
18- Services Fournis aux Entreprises.	Public	19 292,1	4 179,0	15 113,1	1 383,1	13 730,0	527,5	8 107,4	5 095,1
	Privé	66 397,4	9 796,9	56 600,6	5 890,5	50 710,1	2 254,3	14 594,0	33 861,7
	Total	85 689,5	13 975,9	71 713,6	7 273,6	64 440,1	2 781,9	22 701,4	38 956,8
19- Services fournis aux Ménages.	Public	3 569,3	1 642,5	1 926,8	511,9	1 414,9	179,1	2 076,3	-840,4
	Privé	105 350,4	12 146,7	93 203,7	636,5	92 567,2	2 891,0	16 004,4	73 671,8
	Total	108 919,7	13 789,2	95 130,5	1 148,4	93 982,1	3 070,1	18 080,7	72 831,4
ENSEMBLE	Public	**6 236 773,7**	**1 643 612,8**	**4 593 160,9**	**393 152,6**	**4 200 008,3**	**756 435,8**	**338 932,4**	**3 104 640,1**
	Privé	**5 020 792,7**	**1 592 141,6**	**3 428 651,1**	**175 304,5**	**3 253 346,6**	**155 728,6**	**572 381,0**	**2 525 237,0**
	Total	**11 257 566,4**	**3 235 754,4**	**8 021 812,0**	**568 457,1**	**7 453 354,9**	**912 164,4**	**911 313,5**	**5 629 877,1**

Compte de production et compte d'exploitation par secteur d'activité et secteur juridique Année -2008-

En millions de DA

		PB	CI	VA	CFF	RI	ILP	RS	ENE
01- Agriculture.	Public	5 303,8	1 720,9	3 582,9	436,9	3 146,0	701,6	2 781,9	-337,5
	Privé	896 822,9	172 992,7	723 830,2	360,6	723 469,6	5 740,6	93 819,9	623 909,1
	Total	902 126,7	174 713,5	727 413,1	797,6	726 615,6	6 442,2	96 601,8	623 571,6
02- Eau et Energie.	Public	167 095,8	73 389,9	93 705,9	51 643,6	42 062,3	3 131,9	31 800,1	7 130,3
	Privé	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
	Total	167 095,8	73 389,9	93 705,9	51 643,6	42 062,3	3 131,9	31 800,1	7 130,3
03- Hydrocarbures.	Public	5 679 899,0	960 417,1	4 719 481,9	223 349,0	4 496 132,9	906 882,1	72 931,3	3 516 319,5
	Privé	300 494,9	22 422,3	278 072,6	11 072,5	267 000,1	53 094,1	385,5	213 520,6
	Total	5 980 394,0	982 839,4	4 997 554,5	234 421,5	4 763 133,0	959 976,1	73 316,7	3 729 840,2
04- Services et Travaux Publics Pétroliers.	Public	257 051,9	170 332,4	86 719,5	62 219,9	24 499,6	2 948,5	32 587,0	-11 036,0
	Privé	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
	Total	257 051,9	170 332,4	86 719,5	62 219,9	24 499,6	2 948,5	32 587,0	-11 036,0
05- Mines et Carrières.	Public	25 718,1	10 036,5	15 681,6	2 350,8	13 330,9	607,0	4 827,4	7 896,5
	Privé	2 849,4	1 471,7	1 377,7	360,4	1 017,3	61,1	326,2	630,0
	Total	28 567,5	11 508,2	17 059,3	2 711,2	14 348,2	668,1	5 153,6	8 526,5
06- I.S.M.M.E	Public	175 816,8	117 842,1	57 974,7	23 897,8	34 076,8	3 804,6	32 431,8	-2 159,6
	Privé	12 266,7	5 810,1	6 456,6	305,6	6 151,0	510,1	3 196,9	2 444,0
	Total	188 083,4	123 652,2	64 431,2	24 203,4	40 227,8	4 314,8	35 628,6	284,4
07- Matériaux de construction.	Public	53 941,0	24 314,8	29 626,2	6 599,4	23 026,8	1 136,2	11 301,2	10 589,4
	Privé	50 489,4	19 713,2	30 776,2	4 796,2	25 980,0	2 536,4	9 159,8	14 283,9
	Total	104 430,4	44 027,9	60 402,4	11 395,6	49 006,9	3 672,6	20 460,9	24 873,3
08- B.T.P.H	Public	308 202,4	192 231,2	115 971,2	19 387,4	96 583,8	17 335,9	63 461,2	15 786,7
	Privé	1 282 054,7	528 037,2	754 017,5	20 518,9	733 498,6	47 416,3	306 200,1	379 882,2
	Total	1 590 257,1	720 268,5	869 988,6	39 906,2	830 082,4	64 752,2	369 661,3	395 668,9
09- Chimie, Caoutchouc,, Plastique.	Public	30 945,2	17 033,2	13 912,1	1 639,1	12 273,0	705,3	7 656,0	3 911,7
	Privé	88 152,0	60 153,8	27 998,2	3 470,8	24 527,3	1 645,8	6 713,8	16 167,8
	Total	119 097,2	77 187,0	41 910,2	5 109,9	36 800,3	2 351,1	14 369,7	20 079,5
10- Industries Agro-Alimentaires.	Public	108 203,5	83 809,2	24 394,4	3 936,3	20 458,0	892,8	12 092,4	7 472,8
	Privé	499 556,9	359 636,8	139 920,0	10 332,8	129 587,2	5 098,0	16 388,5	108 100,7
	Total	607 760,4	443 446,0	164 314,4	14 269,2	150 045,2	5 990,8	28 480,9	115 573,5
11- Textiles, Confection.	Public	4 586,6	2 391,2	2 195,5	1 525,9	669,5	196,5	2 873,6	-2 400,6
	Privé	38 666,4	27 985,7	10 680,7	307,5	10 373,2	1 126,3	3 613,3	5 633,6
	Total	43 253,0	30 376,9	12 876,1	1 833,4	11 042,8	1 322,9	6 486,9	3 233,0
12- Cuirs et Chaussures.	Public	1 246,4	916,3	330,1	110,9	219,2	32,4	419,0	-232,3
	Privé	4 915,9	2 719,0	2 196,9	57,3	2 139,6	111,9	548,3	1 479,4
	Total	6 162,3	3 635,3	2 527,0	168,2	2 358,8	144,3	967,3	1 247,2
13- Bois, lièges et papiers.	Public	17 993,0	9 609,3	8 383,6	996,8	7 386,8	449,0	4 777,2	2 160,7
	Privé	17 533,9	9 230,4	8 303,6	237,5	8 066,1	1 113,8	3 904,5	3 047,8
	Total	35 526,9	18 839,7	16 687,2	1 234,3	15 452,9	1 562,7	8 681,6	5 208,5
14- Industries Diverses.	Public	50 474,2	6 868,6	43 605,7	849,5	42 756,2	503,6	3 952,0	38 300,5
	Privé	3 701,1	1 589,0	2 112,1	166,9	1 945,3	200,6	814,7	929,9
	Total	54 175,4	8 457,6	45 717,8	1 016,4	44 701,4	704,3	4 766,7	39 230,5
15- Transports et Communications.	Public	236 214,5	72 768,0	163 446,4	28 579,7	134 866,8	6 877,0	71 771,0	56 218,7
	Privé	971 063,0	304 168,0	666 895,0	73 282,9	593 612,1	17 159,0	67 627,4	508 825,7
	Total	1 207 277,5	376 936,0	830 341,5	101 862,6	728 478,9	24 036,0	139 398,4	565 044,5
16- Commerces.	Public	93 653,7	26 284,9	67 368,8	7 281,0	60 087,7	9 184,2	21 881,3	29 022,2
	Privé	1 109 307,0	173 476,4	935 830,6	49 623,9	886 206,7	30 188,0	75 134,9	780 883,8
	Total	1 202 960,7	199 761,3	1 003 199,4	56 904,9	946 294,4	39 372,2	97 016,2	809 906,0
17- Hôtels, Cafés, Restaurants	Public	13 741,2	3 438,6	10 302,6	1 752,3	8 550,3	771,8	5 439,3	2 339,2
	Privé	107 009,1	26 267,3	80 741,8	3 073,6	77 668,2	7 720,7	15 959,8	53 987,7
	Total	120 750,3	29 705,9	91 044,4	4 825,9	86 218,5	8 492,5	21 399,1	56 326,9
18- Services Fournis aux Entreprises.	Public	29 241,6	7 435,2	21 806,3	2 010,7	19 795,6	778,3	12 359,2	6 658,1
	Privé	73 132,1	10 898,5	62 233,6	6 152,9	56 080,7	2 354,7	16 848,8	36 877,2
	Total	102 373,7	18 333,7	84 040,0	8 163,7	75 876,3	3 133,0	29 208,0	43 535,3
19- Services fournis aux Ménages.	Public	4 576,0	2 180,1	2 395,9	571,8	1 824,1	229,6	2 566,9	-972,4
	Privé	114 953,7	12 302,5	102 651,2	696,3	101 954,9	3 139,6	17 398,5	81 416,8
	Total	119 529,7	14 482,6	105 047,1	1 268,1	103 779,0	3 369,2	19 965,4	80 444,4
ENSEMBLE	Public	**7 263 904,7**	**1 783 019,4**	**5 480 885,3**	**439 138,9**	**504 1746,4**	**957 168,3**	**397 909,9**	**3 686 668,2**
	Privé	**5 572 969,0**	**1 738 874,5**	**3 834 094,5**	**184 816,5**	**364 9278,0**	**179 217,0**	**638 040,6**	**2 832 020,4**
	Total	**12 836 873,7**	**3 521 893,9**	**9 314 979,8**	**623 955,4**	**869 1024,4**	**1 136 385,3**	**1 035 950,5**	**6 518 688,6**

Compte de production et compte d'exploitation par secteur d'activité et secteur juridique Année -2009-

En millions de DA

		PB	CI	VA	CFF	RI	ILP	RS	ENE
01- Agriculture.	Public	5 408,5	4 030,9	1 377,6	249,2	1 128,3	127,9	3 137,2	-2 136,7
	Privé	1 151 767,4	221 795,9	929 971,6	449,1	929 522,5	6 122,0	110 895,9	812 504,5
	Total	1 157 175,9	225 826,8	931 349,1	698,3	930 650,8	6 249,9	114 033,1	810 367,8
02- Eau et Energie.	Public	194 263,9	103 053,0	91 210,8	55 765,1	35 445,7	3 678,2	36 262,9	-4 495,3
	Privé	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
	Total	194 263,9	103 053,0	91 210,8	55 765,1	35 445,7	3 678,2	36 262,9	-4 495,3
03- Hydrocarbures.	Public	3 822 475,2	975 206,0	2 847 269,2	230 184,7	2 617 084,5	576 373,2	79 104,2	1 961 607,1
	Privé	294 473,1	32 663,4	261 809,7	15 666,8	246 142,9	49 857,1	631,8	195 654,0
	Total	4 116 948,3	1 007 869,3	3 109 078,9	245 851,5	2 863 227,5	626 230,4	79 736,1	2 157 261,0
04- Services et Travaux Publics Pétroliers.	Public	307 754,6	212 987,4	94 767,1	75 022,2	19 744,9	3 585,2	35 677,3	-19 517,6
	Privé	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
	Total	307 754,6	212 987,4	94 767,1	75 022,2	19 744,9	3 585,2	35 677,3	-19 517,6
05- Mines et Carrières.	Public	22 802,7	11 852,2	10 950,5	2 547,4	8 403,1	690,5	5 101,8	2 610,9
	Privé	3 806,8	1 701,8	2 105,0	518,0	1 587,0	94,5	516,8	975,6
	Total	26 609,5	13 554,0	13 055,5	3 065,4	9 990,1	785,0	5 618,6	3 586,5
06- I.S.M.M.E	Public	249 526,9	173 182,9	76 344,0	33 106,6	43 237,4	5 556,8	34 281,7	3 398,9
	Privé	13 856,8	7 069,9	6 786,9	369,6	6 417,3	556,0	3 296,1	2 565,2
	Total	263 383,7	180 252,8	83 130,9	33 476,1	49 654,7	6 112,8	37 577,7	5 964,2
07- Matériaux de construction.	Public	55 475,8	24 366,0	31 109,8	6 932,2	24 177,6	1 221,0	12 392,9	10 563,7
	Privé	57 210,1	21 455,1	35 755,0	4 685,4	31 069,6	2 920,1	9 551,2	18 598,2
	Total	112 685,9	45 821,1	66 864,8	11 617,6	55 247,1	4 141,1	21 944,2	29 161,8
08- B.T.P.H	Public	321 132,5	192 160,9	128 971,6	21 542,8	107 428,8	17 417,1	66 628,0	23 383,7
	Privé	1 517 770,0	646 686,7	871 083,3	24 636,6	846 446,7	53 667,0	354 741,3	438 038,5
	Total	1 838 902,5	838 847,5	1 000 054,9	46 179,4	953 875,5	71 084,1	421 369,3	461 422,2
09- Chimie, Caoutchouc,, Plastique.	Public	33 874,8	18 837,8	15 036,9	1 893,9	13 143,0	739,3	8 040,0	4 363,7
	Privé	94 569,8	64 747,4	29 822,4	3 463,6	26 358,8	1 836,6	7 267,5	17 254,7
	Total	128 444,6	83 585,3	44 859,4	5 357,6	39 501,8	2 575,9	15 307,5	21 618,4
10- Industries Agro-Alimentaires.	Public	112 510,0	86 779,9	25 730,2	3 795,2	21 935,0	884,5	11 693,1	9 357,4
	Privé	574 201,3	411 449,0	162 752,2	12 338,6	150 413,6	6 204,8	20 687,6	123 521,2
	Total	686 711,3	498 228,9	188 482,4	16 133,8	172 348,6	7 089,3	32 380,7	132 878,6
11- Textiles, Confection.	Public	4 771,4	2 446,9	2 324,4	1 576,4	748,0	202,0	2 841,7	-2 295,7
	Privé	39 168,8	26 902,5	12 266,3	334,8	11 931,5	1 255,5	4 075,4	6 600,6
	Total	43 940,2	29 349,5	14 590,7	1 911,2	12 679,5	1 457,5	6 917,0	4 304,9
12- Cuirs et Chaussures.	Public	1 107,8	810,5	297,4	97,6	199,8	34,2	373,4	-207,8
	Privé	5 128,5	2 876,4	2 252,1	61,7	2 190,3	114,8	584,7	1 490,8
	Total	6 236,3	3 686,9	2 549,4	159,3	2 390,1	149,1	958,1	1 282,9
13- Bois, lièges et papiers.	Public	17 613,0	9 247,3	8 365,7	984,2	7 381,5	456,9	4 436,7	2 487,8
	Privé	18 325,8	9 819,6	8 506,3	245,3	8 261,0	1 078,1	4 023,8	3 159,2
	Total	35 938,9	19 066,9	16 872,0	1 229,5	15 642,5	1 535,0	8 460,5	5 647,0
14- Industries Diverses.	Public	54 597,0	7 609,4	46 987,7	1 397,5	45 590,2	551,7	4 093,8	40 944,6
	Privé	3 768,0	1 698,4	2 069,6	162,5	1 907,1	195,1	803,0	909,0
	Total	58 365,1	9 307,8	49 057,3	1 560,0	47 497,3	746,8	4 896,8	41 853,6
15- Transports et Communications.	Public	243 094,9	76 199,0	166 896,0	29 429,1	137 466,9	6 650,1	52 468,9	78 347,9
	Privé	1 037 552,8	339 234,3	698 318,5	82 046,3	616 272,2	18 117,6	74 072,0	524 082,6
	Total	1 280 647,8	415 433,2	865 214,5	111 475,4	753 739,1	24 767,7	126 540,9	602 430,5
16- Commerces.	Public	96 465,6	22 588,9	73 876,7	9 891,2	63 985,5	9 837,2	22 323,5	31 824,8
	Privé	1 293 582,0	207 298,7	1 086 283,3	62 213,9	1 024 069,3	31 971,4	77 585,3	914 512,7
	Total	1 390 047,6	229 887,6	1 160 160,0	72 105,1	1 088 054,9	41 808,6	99 908,8	946 337,4
17- Hôtels, Cafés, Restaurants	Public	16 285,1	3 480,1	12 805,0	1 807,7	10 997,3	916,0	5 962,4	4 118,9
	Privé	126 314,5	28 557,5	97 757,0	3 524,5	94 232,5	8 949,8	18 620,7	66 662,0
	Total	142 599,6	32 037,6	110 562,0	5 332,2	105 229,8	9 865,8	24 583,1	70 780,9
18- Services Fournis aux Entreprises.	Public	29 143,5	8 221,9	20 921,6	2 572,5	18 349,2	774,9	13 011,9	4 562,4
	Privé	92 252,4	14 594,3	77 658,1	7 479,2	70 178,9	2 865,7	19 156,3	48 156,8
	Total	121 395,9	22 816,2	98 579,7	10 051,7	88 528,0	3 640,6	32 168,3	52 719,2
19- Services fournis aux Ménages.	Public	6 695,6	2 356,8	4 338,8	666,0	3 672,8	335,9	3 660,0	-323,1
	Privé	124 756,6	14 552,5	110 204,1	716,7	109 487,4	3 369,3	18 110,2	88 007,9
	Total	131 452,2	16 909,3	114 542,9	1 382,7	113 160,2	3 705,2	21 770,2	87 684,8
ENSEMBLE	**Public**	**5 594 998,7**	**1 935 417,7**	**3 659 581,0**	**479 461,6**	**3 180 119,6**	**630 032,7**	**401 491,4**	**2 148 595,5**
	Privé	**6 448 504,8**	**2 053 103,5**	**4 395 401,3**	**218 912,8**	**4 176 488,5**	**189 175,5**	**724 619,7**	**3 262 693,3**
	Total	**12 043 503,5**	**3 988 521,2**	**8 054 982,3**	**698 374,2**	**7 356 608,1**	**819 208,2**	**1 126 111,1**	**5 411 288,8**

Compte de production et compte d'exploitation par secteur d'activité et secteur juridique Année -2010-

En millions de DA

		PB	CI	VA	CFF	RI	ILP	RS	ENE
01- Agriculture.	Public	13 635,7	5 598,0	8 037,7	2 005,6	6 032,1	945,3	5 989,9	-903,1
	Privé	1 256 202,9	248 981,8	1 007 221,1	498,9	1 006 722,2	6 911,9	117 705,5	882 104,8
	Total	1 269 838,7	254 579,9	1 015 258,8	2 504,5	1 012 754,3	7 857,2	123 695,4	881 201,7
02- Eau et Energie.	Public	205 743,0	107 120,9	98 622,1	51 225,3	47 396,8	3 825,4	34 658,0	8 913,3
	Privé	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
	Total	205 743,0	107 120,9	98 622,1	51 225,3	47 396,8	3 825,4	34 658,0	8 913,3
03- Hydrocarbures.	Public	4 654 701,8	802 899,2	3 851 802,6	243 311,7	3 608 490,9	720 971,1	86 386,6	2 801 133,2
	Privé	360 355,8	31 800,8	328 555,0	16 299,9	312 255,1	60 271,0	631,1	251 353,0
	Total	5 015 057,6	834 700,0	4 180 357,7	259 611,6	3 920 746,0	781 242,1	87 017,7	3 052 486,2
04- Services et Travaux Publics Pétroliers.	Public	268 893,7	205 581,6	63 312,0	37 272,5	26 039,6	5 418,6	37 746,7	-17 125,8
	Privé	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
	Total	268 893,7	205 581,6	63 312,0	37 272,5	26 039,6	5 418,6	37 746,7	-17 125,8
05- Mines et Carrières.	Public	28 684,7	12 724,1	15 960,6	3 218,9	12 741,7	347,1	5 491,0	6 903,6
	Privé	4 264,4	2 019,4	2 245,0	545,0	1 700,0	100,7	571,2	1 028,1
	Total	32 949,1	14 743,5	18 205,5	3 763,9	14 441,6	447,8	6 062,2	7 931,7
06- I.S.M.M.E	Public	260 405,3	183 759,0	76 646,4	35 348,0	41 298,4	5 865,9	39 356,2	-3 923,7
	Privé	14 557,0	7 578,7	6 978,4	370,7	6 607,7	567,3	3 463,7	2 576,6
	Total	274 962,4	191 337,7	83 624,7	35 718,7	47 906,0	6 433,2	42 819,9	-1 347,1
07- Matériaux de construction.	Public	59 052,1	26 014,7	33 037,4	7 384,1	25 653,3	1 276,2	12 471,2	11 906,0
	Privé	60 271,0	22 785,1	37 485,9	5 054,8	32 431,1	3 112,1	10 213,4	19 105,5
	Total	119 323,1	48 799,8	70 523,3	12 438,9	58 084,4	4 388,2	22 684,6	31 011,5
08- B.T.P.H	Public	386 394,1	222 408,6	163 985,4	26 061,9	137 923,6	19 655,5	92 853,4	25 414,8
	Privé	1 862 613,5	832 485,5	1 030 128,1	26 978,1	1 003 150,0	59 830,6	390 744,8	552 574,5
	Total	2 249 007,6	1 054 894,1	1 194 113,5	53 039,9	1 141 073,6	79 486,1	483 598,2	577 989,3
09- Chimie, Caoutchouc,, Plastique.	Public	32 585,0	17 776,4	14 808,6	1 882,4	12 926,2	761,1	8 632,1	3 533,0
	Privé	101 525,3	67 970,1	33 555,2	3 797,8	29 757,4	2 058,8	7 732,7	19 965,8
	Total	134 110,2	85 746,4	48 363,8	5 680,2	42 683,6	2 819,9	16 364,8	23 498,8
10- Industries Agro-Alimentaires.	Public	118 948,0	91 397,3	27 550,6	4 174,7	23 375,9	905,3	12 108,0	10 362,5
	Privé	627 478,0	440 896,1	186 581,9	12 660,5	173 921,4	6 585,3	21 548,1	145 788,0
	Total	746 426,0	532 293,4	214 132,6	16 835,3	197 297,3	7 490,6	33 656,1	156 150,6
11- Textiles, Confection.	Public	4 342,6	2 192,5	2 150,1	1 500,0	650,1	193,3	2 770,0	-2 313,2
	Privé	39 222,8	27 530,1	11 692,7	335,7	11 357,1	1 227,6	3 927,6	6 201,9
	Total	43 565,4	29 722,6	13 842,8	1 835,7	12 007,2	1 420,9	6 697,6	3 888,7
12- Cuirs et Chaussures.	Public	1 046,9	747,7	299,2	100,4	198,8	34,7	384,8	-220,7
	Privé	5 271,1	2 977,0	2 294,1	63,6	2 230,5	120,3	599,2	1 511,1
	Total	6 318,0	3 724,7	2 593,3	163,9	2 429,3	154,9	984,0	1 290,4
13- Bois, lièges et papiers.	Public	18 063,5	9 585,1	8 478,4	1 011,2	7 467,2	480,5	4 770,9	2 215,7
	Privé	18 619,3	9 903,1	8 716,2	249,5	8 466,8	1 139,7	4 223,2	3 103,9
	Total	36 682,8	19 488,1	17 194,6	1 260,7	15 934,0	1 620,2	8 994,1	5 319,7
14- Industries Diverses.	Public	55 084,6	7 092,6	47 992,0	816,1	47 175,9	563,7	3 908,3	42 703,9
	Privé	4 047,7	1 737,5	2 310,1	207,9	2 102,3	198,3	903,9	1 000,1
	Total	59 132,3	8 830,2	50 302,1	1 024,0	49 278,2	762,0	4 812,3	43 703,9
15- Transports et Communications.	Public	254 668,6	78 284,5	176 384,2	38 411,2	137 973,0	7 008,0	73 850,2	57 114,9
	Privé	1 148 470,7	391 147,3	757 323,4	92 886,0	664 437,4	19 192,2	83 432,2	561 813,0
	Total	1 403 139,4	469 431,8	933 707,6	131 297,2	802 410,4	26 200,2	157 282,4	618 927,8
16- Commerces.	Public	104 738,5	29 287,3	75 451,2	9 097,4	66 353,8	10 351,6	28 850,2	27 151,9
	Privé	1 428 430,4	220 653,9	1 207 776,5	68 854,7	1 138 921,8	31 005,8	89 507,7	1 018 408,4
	Total	1 533 168,9	249 941,1	1 283 227,7	77 952,1	1 205 275,6	41 357,4	118 357,9	1 045 560,3
17- Hôtels, Cafés, Restaurants	Public	23 215,5	3 958,8	19 256,7	2 715,9	16 540,8	719,6	7 021,2	8 800,0
	Privé	131 797,3	30 237,9	101 559,4	4 659,3	96 900,1	9 224,4	20 529,0	67 146,7
	Total	155 012,8	34 196,7	120 816,1	7 375,2	113 440,9	9 944,0	27 550,2	75 946,7
18- Services Fournis aux Entreprises.	Public	34 525,6	9 013,2	25 512,4	2 891,2	22 621,2	1 156,0	17 943,7	3 521,5
	Privé	111 599,8	14 360,3	97 239,5	9 539,4	87 700,1	3 577,1	21 300,9	62 822,1
	Total	146 125,4	23 373,5	122 751,9	12 430,6	110 321,3	4 733,1	39 244,6	66 343,6
19- Services fournis aux Ménages.	Public	7 900,0	2 617,3	5 282,7	768,2	4 514,5	294,4	6 121,9	-1 901,8
	Privé	139 527,3	18 978,0	120 549,3	750,8	119 798,5	3 747,0	21 662,4	94 389,1
	Total	147 427,3	21 595,3	125 832,0	1 519,0	124 313,0	4 041,4	27 784,3	92 487,3
ENSEMBLE	Public	**6 532 629,1**	**1 818 058,8**	**4 714 570,3**	**469 196,7**	**4 245 373,6**	**780 773,2**	**481 314,3**	**2 983 286,1**
	Privé	**7 314 254,5**	**2 372 042,6**	**4 942 211,9**	**243 752,5**	**4 698 459,4**	**208 870,0**	**798 696,7**	**3 690 892,7**
	Total	**13 846 883,6**	**4 190 101,4**	**9 656 782,2**	**712 949,2**	**8 943 833,0**	**989 643,2**	**1 280 011,0**	**6 674 178,8**

Compte de production et compte d'exploitation par secteur d'activité et secteur juridique Année -2011-

En millions de DA

		PB	CI	VA	CFF	RI	ILP	RS	ENE
01- Agriculture.	Public	12 882,0	5 077,3	7 804,7	1 167,4	6 637,4	800,3	6 165,3	-328,3
	Privé	1 465 600,3	290 188,9	1 175 411,4	511,4	1 174 900,0	6 964,2	123 207,4	1 044 728,4
	Total	1 478 482,3	295 266,2	1 183 216,1	1 678,8	1 181 537,4	7 764,5	129 372,7	1 044 400,2
02- Eau et Energie.	Public	223 075,0	112 473,4	110 601,6	73 354,0	37 247,6	5 514,2	39 706,5	-7 973,1
	Privé	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
	Total	223 075,0	112 473,4	110 601,6	73 354,0	37 247,6	5 514,2	39 706,5	-7 973,1
03- Hydrocarbures.	Public	5 828 989,3	896 875,6	4 932 113,7	280 823,6	4 651 290,1	919 081,1	108 872,4	3 623 336,6
	Privé	333 477,7	23 088,6	310 389,1	12 024,9	298 364,2	56 253,9	614,3	241 496,1
	Total	6 162 467,0	919 964,2	5 242 502,8	292 848,5	4 949 654,3	975 335,0	109 486,6	3 864 832,7
04- Services et Travaux Publics Pétroliers.	Public	325 947,4	255 246,3	70 701,2	30 837,6	39 863,6	5 515,5	53 552,4	-19 204,3
	Privé	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
	Total	325 947,4	255 246,3	70 701,2	30 837,6	39 863,6	5 515,5	53 552,4	-19 204,3
05- Mines et Carrières.	Public	33 816,5	16 586,4	17 230,1	3 267,5	13 962,6	590,3	7 473,1	5 899,2
	Privé	4 493,0	2 176,7	2 316,3	567,8	1 748,5	104,4	576,7	1 067,4
	Total	38 309,5	18 763,1	19 546,4	3 835,3	15 711,1	694,7	8 049,8	6 966,6
06- I.S.M.M.E	Public	273 543,0	190 981,8	82 561,2	37 656,6	44 904,5	6 204,2	50 457,3	-11 756,9
	Privé	15 052,4	7 697,3	7 355,1	401,9	6 953,2	593,5	3 571,9	2 787,8
	Total	288 595,4	198 679,2	89 916,2	38 058,5	51 857,7	6 797,6	54 029,2	-8 969,1
07- Matériaux de construction.	Public	61 981,8	27 169,2	34 812,6	7 231,1	27 581,6	1 282,9	15 370,7	10 928,0
	Privé	64 886,3	24 852,0	40 034,3	5 567,6	34 466,7	3 280,6	10 716,9	20 469,2
	Total	126 868,1	52 021,2	74 846,9	12 798,7	62 048,2	4 563,4	26 087,6	31 397,2
08- B.T.P.H	Public	425 746,9	254 220,5	171 526,3	28 001,7	143 524,6	20 921,8	107 070,1	15 532,8
	Privé	2 011 934,8	920 894,4	1 091 040,4	29 497,1	1 061 543,3	59 599,0	382 166,7	619 777,7
	Total	2 437 681,6	1 175 114,9	1 262 566,7	57 498,8	1 205 067,9	80 520,8	489 236,7	635 310,4
09- Chimie, Caoutchouc,, Plastique.	Public	31 944,9	17 579,2	14 365,6	1 712,0	12 653,6	713,9	9 465,8	2 473,8
	Privé	124 591,6	85 792,1	38 799,5	4 351,7	34 447,8	2 272,7	8 998,6	23 176,5
	Total	156 536,5	103 371,4	53 165,1	6 063,7	47 101,4	2 986,6	18 464,5	25 650,3
10- Industries Agro-Alimentaires.	Public	143 147,2	111 088,4	32 058,8	4 730,1	27 328,7	1 034,3	13 298,9	12 995,5
	Privé	680 999,5	481 211,8	199 787,7	14 277,5	185 510,3	7 359,3	23 393,9	154 757,1
	Total	824 146,6	592 300,1	231 846,5	19 007,6	212 838,9	8 393,6	36 692,8	167 752,6
11- Textiles, Confection.	Public	3 869,2	2 005,6	1 863,6	1 301,3	562,3	164,2	2 789,9	-2 391,8
	Privé	40 052,8	28 438,7	11 614,1	333,6	11 280,5	1 210,8	3 876,1	6 193,7
	Total	43 922,0	30 444,3	13 477,7	1 634,9	11 842,8	1 374,9	6 666,0	3 801,9
12- Cuirs et Chaussures.	Public	954,5	695,3	259,2	86,9	172,3	29,3	412,5	-269,6
	Privé	5 341,3	2 996,9	2 344,3	63,8	2 280,5	121,5	601,2	1 557,8
	Total	6 295,8	3 692,2	2 603,5	150,8	2 452,8	150,9	1 013,7	1 288,2
13- Bois, lièges et papiers.	Public	21 132,1	11 542,0	9 590,1	1 241,0	8 349,1	570,5	6 394,9	1 383,7
	Privé	16 583,4	8 553,1	8 030,3	166,3	7 864,0	1 087,6	3 953,7	2 822,7
	Total	37 715,5	20 095,1	17 620,4	1 407,3	16 213,1	1 658,1	10 348,6	4 206,4
14- Industries Diverses.	Public	55 291,3	7 358,1	47 933,1	912,1	47 021,0	533,3	4 901,3	41 586,5
	Privé	3 931,8	1 732,9	2 198,9	195,9	2 003,0	204,1	849,7	949,2
	Total	59 223,0	9 091,0	50 132,0	1 108,0	49 024,0	737,3	5 750,9	42 535,8
15- Transports et Communications.	Public	272 268,8	80 800,5	191 468,4	38 045,5	153 422,9	7 521,7	77 977,2	67 924,0
	Privé	1 342 314,7	459 635,3	882 679,4	113 043,0	769 636,4	39 934,5	101 549,6	628 152,3
	Total	1 614 583,5	540 435,8	1 074 147,7	151 088,5	923 059,3	47 456,2	179 526,8	696 076,3
16- Commerces.	Public	116 712,2	29 297,0	87 415,2	10 675,4	76 739,8	11 723,7	37 054,6	27 961,4
	Privé	1 622 737,1	263 820,9	1 358 916,2	71 461,4	1 287 454,7	44 186,8	107 131,3	1 136 136,6
	Total	1 739 449,3	293 118,0	1 446 331,4	82 136,9	1 364 194,5	55 910,5	144 186,0	1 164 098,0
17- Hôtels, Cafés, Restaurants	Public	28 180,4	4 287,1	23 893,3	3 495,4	20 397,9	865,7	9 540,6	9 991,6
	Privé	142 747,5	32 660,0	110 087,5	4 928,6	105 158,9	10 982,1	25 975,3	68 201,5
	Total	170 927,9	36 947,1	133 980,8	8 424,0	125 556,8	11 847,8	35 515,9	78 193,1
18- Services Fournis aux Entreprises.	Public	38 939,7	10 587,7	28 352,0	3 225,8	25 126,2	1 332,6	19 643,3	4 150,3
	Privé	131 296,4	19 352,6	111 943,8	10 981,4	100 962,4	4 124,0	24 339,1	72 499,3
	Total	170 236,1	29 940,3	140 295,8	14 207,2	126 088,6	5 456,6	43 982,4	76 649,6
19- Services fournis aux Ménages.	Public	12 025,5	3 356,2	8 669,3	965,1	7 704,2	414,3	6 776,1	513,8
	Privé	155 034,4	25 258,8	129 775,6	859,3	128 916,3	4 372,8	24 842,0	99 701,5
	Total	167 059,9	28 615,0	138 444,9	1 824,4	136 620,5	4 787,1	31 618,1	100 215,3
ENSEMBLE	**Public**	**7 910 447,7**	**2 037 227,7**	**5 873 220,0**	**528 730,3**	**5 344 489,8**	**984 813,6**	**576 922,8**	**3 782 753,4**
	Privé	**8 161 075,0**	**2 678 351,0**	**5 482 723,9**	**269 233,1**	**5 213 490,8**	**242 651,8**	**846 364,4**	**4 124 474,6**
	Total	**16 071 522,7**	**4 715 578,7**	**11 355 944,0**	**797 963,4**	**10 557 980,6**	**1 227 465,4**	**1 423 287,2**	**7 907 228,0**

Compte de production et compte d'exploitation par secteur d'activité et secteur juridique Année -2012-

En millions de DA

		PB	CI	VA	CFF	RI	ILP	RS	ENE
01- Agriculture.	Public	17 017,9	7 086,5	9 931,4	1 656,9	8 274,5	297,4	7 968,9	8,2
	Privé	1 758 109,5	346 347,6	1 411 761,9	489,3	1 411 272,5	6 600,7	124 480,7	1 280 191,1
	Total	1 775 127,3	353 434,1	1 421 693,3	2 146,2	1 419 547,1	6 898,1	132 449,6	1 280 199,3
02- Eau et Energie.	Public	246 325,4	123 772,0	122 553,4	72 997,5	49 555,9	5 013,8	46 957,0	-2 414,9
	Privé	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
	Total	246 325,4	123 772,0	122 553,4	72 997,5	49 555,9	5 013,8	46 957,0	-2 414,9
03- Hydrocarbures.	Public	5 838 832,6	803 109,0	5 035 723,5	277 439,5	4 758 284,0	937 048,2	142 098,7	3 679 137,2
	Privé	538 780,9	38 122,7	500 658,2	18 560,8	482 097,4	93 687,8	1 501,4	386 908,2
	Total	6 377 613,5	841 231,7	5 536 381,8	296 000,3	5 240 381,4	1 030 736,0	143 600,1	4 066 045,4
04- Services et Travaux Publics Pétroliers.	Public	343 979,0	263 928,4	80 050,5	44 851,4	35 199,2	7 188,9	59 786,1	-31 775,8
	Privé	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
	Total	343 979,0	263 928,4	80 050,5	44 851,4	35 199,2	7 188,9	59 786,1	-31 775,8
05- Mines et Carrières.	Public	40 306,5	20 118,2	20 188,2	3 923,1	16 265,2	603,5	7 486,2	8 175,4
	Privé	4 897,9	2 335,7	2 562,2	661,3	1 900,9	114,7	638,2	1 148,0
	Total	45 204,4	22 453,9	22 750,5	4 584,4	18 166,1	718,3	8 124,4	9 323,4
06- I.S.M.M.E	Public	298 200,3	208 410,4	89 789,9	34 859,9	54 929,9	6 416,9	43 720,4	4 792,6
	Privé	15 651,0	8 045,4	7 605,6	418,3	7 187,4	626,9	3 726,9	2 833,6
	Total	313 851,3	216 455,8	97 395,5	35 278,2	62 117,3	7 043,7	47 447,3	7 626,2
07- Matériaux de construction.	Public	60 913,6	26 981,5	33 932,1	7 371,0	26 561,1	1 256,2	13 364,9	11 940,0
	Privé	67 734,3	25 768,9	41 965,4	5 974,7	35 990,8	3 416,2	11 441,8	21 132,7
	Total	128 647,9	52 750,4	75 897,5	13 345,7	62 551,8	4 672,4	24 806,8	33 072,7
08- B.T.P.H	Public	469 122,0	290 635,4	178 486,5	29 924,5	148 562,0	23 014,0	122 940,3	2 607,7
	Privé	2 224 484,6	991 811,5	1 232 673,1	32 855,1	1 199 818,0	63 177,5	433 062,7	703 577,8
	Total	2 693 606,5	1 282 447,0	1 411 159,6	62 779,6	1 348 379,9	86 191,4	556 003,0	706 185,5
09- Chimie, Caoutchouc,, Plastique.	Public	34 384,1	19 137,4	15 246,7	2 447,0	12 799,8	656,2	9 062,0	3 081,6
	Privé	133 039,3	89 111,6	43 927,7	4 859,5	39 068,2	2 438,1	9 756,4	26 873,7
	Total	167 423,4	108 248,9	59 174,4	7 306,5	51 868,0	3 094,2	18 818,3	29 955,4
10- Industries Agro-Alimentaires.	Public	150 014,2	116 083,4	33 930,8	2 952,9	30 977,9	975,6	13 762,4	16 239,9
	Privé	749 304,6	517 097,9	232 206,7	15 390,5	216 816,2	7 870,1	24 989,0	183 957,1
	Total	899 318,8	633 181,3	266 137,4	18 343,4	247 794,0	8 845,6	38 751,4	200 197,0
11- Textiles, Confection.	Public	3 363,3	1 731,3	1 632,0	1 130,1	502,0	144,5	2 150,9	-1 793,4
	Privé	42 047,2	29 670,9	12 376,3	350,6	12 025,7	1 360,2	4 153,7	6 511,8
	Total	45 410,5	31 402,2	14 008,3	1 480,7	12 527,7	1 504,7	6 304,6	4 718,4
12- Cuirs et Chaussures.	Public	1 051,2	768,4	282,8	93,5	189,3	30,3	355,7	-196,7
	Privé	5 415,5	3 032,9	2 382,6	64,6	2 318,0	127,0	611,7	1 579,3
	Total	6 466,7	3 801,4	2 665,4	158,0	2 507,3	157,3	967,4	1 382,7
13- Bois, lièges et papiers.	Public	21 655,3	11 905,6	9 749,7	1 253,9	8 495,8	571,7	5 841,0	2 083,1
	Privé	17 928,8	9 318,4	8 610,4	193,5	8 416,9	1 189,3	4 203,1	3 024,4
	Total	39 584,1	21 224,0	18 360,2	1 447,5	16 912,7	1 761,0	10 044,1	5 107,6
14- Industries Diverses.	Public	54 833,8	7 366,0	47 467,8	1 011,6	46 456,2	548,1	4 306,4	41 601,7
	Privé	3 919,1	1 714,4	2 204,8	186,0	2 018,8	202,5	855,3	961,0
	Total	58 753,0	9 080,4	49 672,6	1 197,6	48 474,9	750,5	5 161,7	42 562,7
15- Transports et Communications.	Public	302 846,1	87 935,0	214 911,2	42 980,4	171 930,8	17 476,3	82 023,1	72 431,4
	Privé	1 491 022,4	511 091,9	979 930,5	129 568,8	850 361,8	24 826,1	116 443,5	709 092,1
	Total	1 793 868,6	599 026,9	1 194 841,7	172 549,2	1 022 292,5	42 302,4	198 466,6	781 523,5
16- Commerces.	Public	130 357,0	34 221,1	96 135,9	11 941,5	84 194,4	15 134,1	37 055,0	32 005,4
	Privé	1 846 690,1	292 856,3	1 553 833,8	88 275,3	1 465 558,5	46 163,2	109 083,2	1 310 312,1
	Total	1 977 047,1	327 077,3	1 649 969,8	100 216,8	1 549 752,9	61 297,3	146 138,1	1 342 317,5
17- Hôtels, Cafés, Restaurants	Public	29 980,5	4 948,4	25 032,1	3 693,4	21 338,7	917,8	10 997,0	9 423,9
	Privé	164 690,9	38 484,7	126 206,2	5 815,6	120 390,6	12 575,7	26 424,9	81 390,0
	Total	194 671,4	43 433,1	151 238,3	9 509,0	141 729,3	13 493,5	37 421,9	90 813,9
18- Services Fournis aux Entreprises.	Public	43 032,5	11 483,2	31 549,3	3 404,9	28 144,4	1 423,9	21 135,9	5 584,6
	Privé	144 057,1	20 984,8	123 072,3	12 475,5	110 596,8	4 710,3	26 317,6	79 568,9
	Total	187 089,6	32 468,0	154 621,6	15 880,4	138 741,2	6 134,2	47 453,5	85 153,5
19- Services fournis aux Ménages.	Public	15 222,8	3 802,6	11 420,2	1 022,3	10 397,9	576,4	9 349,1	472,4
	Privé	170 980,1	27 920,2	143 059,9	1 178,6	141 881,3	4 899,0	31 602,3	105 380,0
	Total	186 202,9	31 722,8	154 480,1	2 200,9	152 279,2	5 475,4	40 951,4	105 852,4
ENSEMBLE	**Public**	**8 101 438,1**	**2 043 423,9**	**6 058 014,1**	**544 955,3**	**5 513 058,8**	**1 019 293,5**	**640 361,0**	**3 853 404,3**
	Privé	**9 378 753,3**	**2 953 715,6**	**6 425 037,7**	**317 318,0**	**6 107 719,7**	**273 985,2**	**929 292,4**	**4 904 442,1**
	Total	**17 480 191,3**	**4 997 139,5**	**12 483 051,8**	**862 273,3**	**11 620 778,5**	**1 293 278,8**	**1 569 653,4**	**8 757 846,3**

Compte de production et compte d'exploitation par secteur d'activité et secteur juridique Année -2013-

En millions de DA

		PB	CI	VA	CFF	RI	ILP	RS	ENE
01- Agriculture.	Public	24 528,7	10 817,7	13 711,0	3 803,0	9 908,0	1 136,7	10 473,4	-1 702,2
	Privé	1 996 887,0	370 591,9	1 626 295,1	504,0	1 625 791,1	6 814,7	157 284,5	1 461 691,9
	Total	2 021 415,8	381 409,6	1 640 006,1	4 307,0	1 635 699,1	7 951,4	167 758,0	1 459 989,7
02- Eau et Energie.	Public	261 599,6	129 431,0	132 168,6	76 095,8	56 072,8	5 438,8	50 939,6	-305,6
	Privé	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
	Total	261 599,6	129 431,0	132 168,6	76 095,8	56 072,8	5 438,8	50 939,6	-305,6
03- Hydrocarbures.	Public	5 365 549,9	864 987,7	4 500 562,2	330 963,7	4 169 598,5	859 043,9	133 503,7	3 177 050,9
	Privé	511 100,0	43 643,8	467 456,1	21 633,0	445 823,1	88 720,7	4 847,8	352 254,7
	Total	5 876 649,8	908 631,5	4 968 018,3	352 596,7	4 615 421,6	947 764,6	138 351,5	3 529 305,6
04- Services et Travaux Publics Pétroliers.	Public	387 059,6	328 925,9	58 133,7	50 492,0	7 641,7	7 576,6	55 585,9	-55 520,8
	Privé	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
	Total	387 059,6	328 925,9	58 133,7	50 492,0	7 641,7	7 576,6	55 585,9	-55 520,8
05- Mines et Carrières.	Public	40 124,8	19 884,5	20 240,3	4 287,3	15 953,0	682,9	7 754,9	7 515,2
	Privé	4 025,6	1 822,4	2 203,1	314,4	1 888,7	472,3	709,7	706,7
	Total	44 150,3	21 707,0	22 443,4	4 601,7	17 841,7	1 155,2	8 464,6	8 221,9
06- I.S.M.M.E	Public	321 704,0	225 473,9	96 230,1	41 872,1	54 358,0	7 176,3	50 113,2	-2 931,5
	Privé	16 098,3	8 306,5	7 791,8	426,4	7 365,4	632,3	3 814,6	2 918,4
	Total	337 802,3	233 780,4	104 021,9	42 298,5	61 723,4	7 808,7	53 927,8	-13,1
07- Matériaux de construction.	Public	66 476,4	29 302,6	37 173,8	7 890,5	29 283,3	1 362,5	14 082,6	13 838,1
	Privé	69 550,1	26 376,8	43 173,3	5 966,5	37 206,8	3 523,9	11 671,3	22 011,6
	Total	136 026,6	55 679,5	80 347,1	13 857,0	66 490,1	4 886,4	25 753,9	35 849,8
08- B.T.P.H	Public	525 885,7	337 753,7	188 132,0	32 436,6	155 695,4	27 156,5	129 478,3	-939,4
	Privé	2 454 631,6	1 073 450,0	1 381 181,6	37 127,5	1 344 054,1	74 762,3	493 451,4	775 840,3
	Total	2 980 517,3	1 411 203,7	1 569 313,5	69 564,1	1 499 749,4	101 918,8	622 929,7	774 900,9
09- Chimie, Caoutchouc,, Plastique.	Public	39 140,9	22 805,8	16 335,1	7 151,7	9 183,4	785,2	13 604,3	-5 206,1
	Privé	141 124,1	92 518,6	48 605,4	5 549,3	43 056,1	2 812,2	11 104,3	29 139,6
	Total	180 264,9	115 324,4	64 940,5	12 701,0	52 239,5	3 597,4	24 708,6	23 933,5
10- Industries Agro-Alimentaires.	Public	160 169,1	123 861,8	36 307,2	4 610,7	31 696,6	1 114,0	15 059,8	15 522,8
	Privé	826 981,1	577 807,9	249 173,2	17 461,2	231 711,9	9 209,8	29 462,0	193 040,1
	Total	987 150,2	701 669,8	285 480,4	22 071,9	263 408,5	10 323,8	44 521,8	208 562,8
11- Textiles, Confection.	Public	3 489,5	1 781,4	1 708,1	1 175,8	532,3	151,5	2 287,2	-1 906,4
	Privé	42 252,9	29 630,3	12 622,6	356,5	12 266,1	1 312,4	4 219,4	6 734,4
	Total	45 742,5	31 411,7	14 330,7	1 532,3	12 798,4	1 463,9	6 506,6	4 828,0
12- Cuirs et Chaussures.	Public	1 017,4	740,6	276,8	91,5	185,2	30,9	359,8	-205,4
	Privé	5 415,5	3 041,8	2 373,7	64,9	2 308,8	122,7	613,5	1 572,5
	Total	6 432,9	3 782,4	2 650,5	156,5	2 494,0	153,6	973,3	1 367,1
13- Bois, lièges et papiers.	Public	22 566,1	12 462,9	10 103,2	1 309,9	8 793,3	600,0	6 052,8	2 140,5
	Privé	18 378,9	9 568,2	8 810,7	193,6	8 617,0	1 178,7	4 313,0	3 125,4
	Total	40 945,0	22 031,1	18 913,9	1 503,5	17 410,3	1 778,7	10 365,8	5 265,8
14- Industries Diverses.	Public	51 078,1	6 844,2	44 233,9	961,2	43 272,6	511,0	4 030,8	38 730,8
	Privé	4 025,0	1 768,4	2 256,6	193,3	2 063,3	205,5	876,6	981,2
	Total	55 103,0	8 612,6	46 490,4	1 154,5	45 335,9	716,5	4 907,4	39 712,1
15- Transports et Communications.	Public	324 587,5	90 089,7	234 497,8	40 986,6	193 511,2	31 007,7	74 882,4	87 621,1
	Privé	1 895 321,0	667 016,7	1 228 304,4	179 295,4	1 049 009,0	31 592,2	158 384,7	859 032,2
	Total	2 219 908,5	757 106,4	1 462 802,2	220 282,0	1 242 520,2	62 599,8	233 267,0	946 653,3
16 Commerces.	Public	139 365,2	28 382,2	110 983,1	13 554,6	97 428,5	14 884,9	37 794,4	44 749,2
	Privé	2 101 207,5	341 609,6	1 759 597,9	92 532,1	1 667 065,8	57 215,5	138 719,4	1 471 130,9
	Total	2 240 572,7	369 991,7	1 870 581,0	106 086,7	1 764 494,3	72 100,4	176 513,8	1 515 880,1
17- Hôtels, Cafés, Restaurants	Public	33 776,3	5 304,8	28 471,5	4 472,2	23 999,3	1 051,0	11 708,4	11 239,9
	Privé	181 397,6	39 163,1	142 234,5	6 260,9	135 973,6	13 863,7	30 407,3	91 702,6
	Total	215 173,9	44 467,9	170 706,0	10 733,1	159 972,9	14 914,7	42 115,7	102 942,5
18- Services Fournis aux Entreprises.	Public	51 970,6	13 868,7	38 101,9	4 179,1	33 922,8	1 814,3	25 541,1	6 567,4
	Privé	161 925,2	21 668,5	140 256,8	14 139,3	126 117,5	5 198,9	30 085,6	90 833,0
	Total	213 895,8	35 537,2	178 358,7	18 318,4	160 040,3	7 013,2	55 626,7	97 400,4
19- Services fournis aux Ménages.	Public	16 694,7	4 064,3	12 630,4	1 121,4	11 509,0	636,5	10 299,8	572,7
	Privé	184 176,0	29 692,6	154 483,4	1 259,6	153 223,8	5 270,3	33 180,7	114 772,8
	Total	200 870,7	33 756,9	167 113,8	2 381,0	164 732,8	5 906,8	43 480,5	115 345,5
ENSEMBLE	Public	**7 836 784,2**	**2 256 783,5**	**5 580 000,6**	**627 455,8**	**4 952 544,8**	**962 161,1**	**653 552,5**	**3 336 831,2**
	Privé	**10 614 497,3**	**3 337 677,2**	**7 276 820,1**	**383 277,9**	**6 893 542,3**	**302 908,1**	**1 113 145,8**	**5 477 488,3**
	Total	**18 451 281,5**	**5 594 460,7**	**12 856 820,8**	**1 010 733,7**	**11 846 087,1**	**1 265 069,2**	**1 766 698,3**	**8 814 319,5**

Compte de production et compte d'exploitation par secteur d'activité et secteur juridique Année -2014-

En millions de DA

		PB	CI	VA	CFF	RI	ILP	RS	ENE
01- Agriculture.	Public	23 480,0	10 166,5	13 313,5	3 733,5	9 580,0	1 193,3	10 027,8	-1 641,1
	Privé	2 168 427,4	410 245,2	1 758 182,1	606,9	1 757 575,3	7 157,8	176 866,2	1 573 551,2
	Total	2 191 907,3	420 411,7	1 771 495,6	4 340,4	1 767 155,3	8 351,2	186 894,0	1 571 910,1
02- Eau et Energie.	Public	282 875,9	138 129,7	144 746,2	83 342,9	61 403,3	6 041,7	53 999,9	1 361,7
	Privé	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
	Total	282 875,9	138 129,7	144 746,2	83 342,9	61 403,3	6 041,7	53 999,9	1 361,7
03- Hydrocarbures.	Public	5 070 686,5	955 918,2	4 114 768,2	414 869,2	3 699 899,0	823 205,4	133 453,1	2 743 240,5
	Privé	606 828,5	63 785,4	543 043,1	34 914,7	508 128,4	109 470,4	6 026,3	392 631,7
	Total	5 677 515,0	1 019 703,7	4 657 811,3	449 783,9	4 208 027,4	932 675,8	139 479,4	3 135 872,2
04- Services et Travaux Publics Pétroliers.	Public	445 644,9	381 852,5	63 792,3	86 914,4	-23 122,0	3 448,7	56 955,8	-83 526,5
	Privé	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
	Total	445 644,9	381 852,5	63 792,3	86 914,4	-23 122,0	3 448,7	56 955,8	-83 526,5
05- Mines et Carrières.	Public	39 983,4	18 864,5	21 119,0	4 238,6	16 880,4	647,9	8 163,7	8 068,9
	Privé	3 728,7	1 748,2	1 980,6	389,6	1 591,0	187,8	584,6	818,7
	Total	43 712,2	20 612,6	23 099,6	4 628,1	18 471,4	835,7	8 748,2	8 887,5
06- I.S.M.M.E	Public	329 475,2	228 462,5	101 012,7	45 940,5	55 072,2	9 098,7	55 484,4	-9 510,9
	Privé	16 529,8	8 372,1	8 157,6	547,4	7 610,2	660,2	3 991,1	2 958,9
	Total	346 005,0	236 834,7	109 170,3	46 487,9	62 682,4	9 758,9	59 475,5	-6 551,9
07- Matériaux de construction.	Public	72 800,8	31 365,4	41 435,4	8 632,8	32 802,6	1 502,1	15 419,7	15 880,8
	Privé	74 482,8	27 692,9	46 789,9	7 188,1	39 601,9	3 760,8	11 727,1	24 114,0
	Total	147 283,6	59 058,3	88 225,3	15 820,8	72 404,5	5 262,8	27 146,8	39 994,8
08- B.T.P.H	Public	589 517,9	288 704,0	300 813,9	64 171,1	236 642,8	11 790,4	169 178,3	55 674,1
	Privé	2 767 743,2	1 338 359,0	1 429 384,2	42 005,3	1 387 378,9	82 817,8	484 789,2	819 771,9
	Total	3 357 261,1	1 627 063,0	1 730 198,1	106 176,4	1 624 021,7	94 608,1	653 967,6	875 446,1
09- Chimie, Caoutchouc,, Plastique.	Public	36 505,9	21 321,5	15 184,4	4 167,4	11 017,0	762,8	12 268,5	-2 014,3
	Privé	149 576,5	97 825,3	51 751,2	5 853,3	45 897,9	3 694,8	12 527,4	29 675,7
	Total	186 082,4	119 146,8	66 935,6	10 020,7	56 914,9	4 457,7	24 795,9	27 661,4
10- Industries Agro-Alimentaires.	Public	172 843,0	131 127,9	41 715,1	5 447,3	36 267,8	1 286,6	17 830,9	17 150,3
	Privé	889 557,7	606 730,8	282 826,8	19 936,0	262 890,8	10 265,6	32 477,5	220 147,7
	Total	1 062 400,7	737 858,7	324 542,0	25 383,3	299 158,6	11 552,2	50 308,4	237 298,1
11- Textiles, Confection.	Public	3 603,4	1 822,5	1 780,9	1 247,9	533,0	156,8	2 360,1	-1 983,9
	Privé	42 056,8	29 044,0	13 012,7	885,5	12 127,2	1 401,6	4 560,4	6 165,2
	Total	45 660,1	30 866,6	14 793,6	2 133,4	12 660,2	1 558,3	6 920,5	4 181,4
12- Cuirs et Chaussures.	Public	1 076,3	766,2	310,1	102,8	207,2	34,3	408,1	-235,2
	Privé	5 686,3	3 131,2	2 555,2	112,7	2 442,4	133,0	660,7	1 648,8
	Total	6 762,6	3 897,3	2 865,2	215,6	2 649,7	167,3	1 068,8	1 413,6
13- Bois, lièges et papiers.	Public	22 766,1	12 307,8	10 458,4	1 349,6	9 108,7	622,7	6 324,6	2 161,4
	Privé	18 823,5	9 588,3	9 235,2	426,2	8 809,0	1 240,7	4 180,0	3 388,3
	Total	41 589,6	21 896,0	19 693,6	1 775,8	17 917,7	1 863,4	10 504,6	5 549,7
14- Industries Diverses.	Public	48 483,7	6 306,8	42 176,8	831,9	41 344,9	485,7	3 914,8	36 944,4
	Privé	3 944,5	1 687,9	2 256,5	231,9	2 024,7	203,7	877,8	943,1
	Total	52 428,1	7 994,8	44 433,4	1 063,8	43 369,6	689,4	4 792,7	37 887,5
15- Transports et Communications.	Public	344 214,9	95 338,5	248 876,3	40 364,1	208 512,2	36 674,1	70 271,1	101 567,0
	Privé	2 014 239,5	703 768,2	1 310 471,3	199 366,9	1 111 104,4	33 171,9	172 707,5	905 225,1
	Total	2 358 454,4	799 106,7	1 559 347,7	239 731,0	1 319 616,7	69 846,0	242 978,5	1 006 792,1
16- Commerces.	Public	154 021,4	40 395,4	113 626,0	13 877,3	99 748,6	17 864,7	43 740,6	38 143,3
	Privé	2 322 178,3	368 261,3	1 953 917,0	102 750,8	1 851 166,2	58 049,4	137 170,1	1 655 946,8
	Total	2 476 199,7	408 656,7	2 067 543,0	116 628,1	1 950 914,9	75 914,1	180 910,7	1 694 090,1
17- Hôtels, Cafés, Restaurants	Public	40 535,7	5 959,7	34 576,0	5 612,4	28 963,6	1 262,6	12 299,6	15 401,4
	Privé	197 041,3	42 621,7	154 419,6	6 270,7	148 148,9	15 204,9	31 717,5	101 226,5
	Total	237 577,0	48 581,4	188 995,6	11 883,1	177 112,5	16 467,5	44 017,1	116 627,9
18- Services Fournis aux Entreprises.	Public	65 868,7	15 114,2	50 754,5	5 591,0	45 163,5	2 305,5	31 035,2	11 822,8
	Privé	171 183,7	22 706,2	148 477,5	14 871,1	133 606,4	5 466,9	31 802,9	96 336,6
	Total	237 052,4	37 820,4	199 232,0	20 462,1	178 769,9	7 772,4	62 838,1	108 159,4
19- Services fournis aux Ménages.	Public	18 688,1	4 316,7	14 371,4	1 247,9	13 123,5	715,7	12 202,3	205,5
	Privé	197 180,3	31 456,5	165 723,8	1 318,0	164 405,8	5 632,1	35 074,7	123 699,0
	Total	215 868,4	35 773,2	180 095,2	2 565,9	177 529,3	6 347,8	47 277,0	123 904,5
ENSEMBLE	Public	**7 763 071,7**	**2 388 240,6**	**5 374 831,1**	**791 682,5**	**4 583 148,6**	**919 099,7**	**715 338,4**	**2 948 710,5**
	Privé	**11 649 208,7**	**3 767 024,3**	**7 882 184,5**	**437 675,1**	**7 444 509,4**	**338 519,3**	**1 147 740,9**	**5 958 249,2**
	Total	**19 412 280,5**	**6 155 264,9**	**13 257 015,6**	**1 229 357,6**	**12 027 658,0**	**1 257 619,1**	**1 863 079,3**	**8 906 959,6**

Compte de production et compte d'exploitation par secteur d'activité et secteur juridique Année -2015-

En millions de DA

		PB	CI	VA	CFF	RI	ILP	RS	ENE
01- Agriculture.	Public	32 110,0	14 402,8	17 707,2	3 871,9	13 835,3	1 834,6	10 830,0	1 170,6
	Privé	2 376 025,9	457 354,3	1 918 671,6	741,4	1 917 930,2	8 077,6	194 616,9	1 715 235,7
	Total	2 408 135,9	471 757,1	1 936 378,8	4 613,3	1 931 765,5	9 912,2	205 446,9	1 716 406,3
02- Eau et Energie.	Public	305 468,9	149 836,9	155 632,0	90 005,0	65 627,1	6 454,1	55 375,6	3 797,5
	Privé	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
	Total	305 468,9	149 836,9	155 632,0	90 005,0	65 627,1	6 454,1	55 375,6	3 797,5
03- Hydrocarbures.	Public	3 913 464,2	1 164 461,5	2 749 002,7	455 741,3	2 293 261,4	588 152,4	134 600,4	1 570 508,6
	Privé	460 213,1	74 964,0	385 249,1	44 752,5	340 496,6	84 498,3	6 401,4	249 596,9
	Total	4 373 677,4	1 239 425,5	3 134 251,8	500 493,8	2 633 758,0	672 650,7	141 001,9	1 820 105,4
04- Services et Travaux Publics Pétroliers.	Public	520 796,7	463 417,0	57 379,7	86 484,5	-29 104,8	4 692,8	70 126,3	-103 923,9
	Privé	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
	Total	520 796,7	463 417,0	57 379,7	86 484,5	-29 104,8	4 692,8	70 126,3	-103 923,9
05- Mines et Carrières.	Public	45 577,3	21 585,8	23 991,6	4 876,7	19 114,9	730,1	8 912,6	9 472,1
	Privé	3 862,4	1 783,8	2 078,6	370,6	1 708,0	231,6	694,9	781,5
	Total	49 439,7	23 369,6	26 070,2	5 247,3	20 822,9	961,7	9 607,5	10 253,7
06- I.S.M.M.E	Public	374 675,2	258 827,2	115 848,0	50 997,9	64 850,1	9 943,9	60 226,8	-5 320,6
	Privé	16 971,7	8 584,6	8 387,2	569,1	7 818,1	664,9	4 195,6	2 957,6
	Total	391 647,0	267 411,8	124 235,2	51 567,0	72 668,2	10 608,8	64 422,4	-2 363,0
07- Matériaux de construction.	Public	77 721,1	33 001,8	44 719,3	10 298,4	34 420,9	1 916,3	21 174,8	11 329,7
	Privé	77 597,8	29 131,1	48 466,7	7 101,7	41 365,1	3 920,3	11 880,7	25 564,1
	Total	155 318,9	62 132,9	93 186,0	17 400,1	75 785,9	5 836,6	33 055,5	36 893,8
08- B.T.P.H	Public	666 155,2	328 994,3	337 160,9	81 404,7	255 756,2	13 806,5	173 501,4	68 448,4
	Privé	3 031 731,2	1 518 123,3	1 513 607,9	44 105,1	1 469 502,8	94 029,4	484 821,2	890 652,2
	Total	3 697 886,5	1 847 117,6	1 850 768,9	125 509,9	1 725 259,0	107 835,9	658 322,6	959 100,6
09- Chimie, Caoutchouc,, Plastique.	Public	39 377,9	23 401,6	15 976,3	2 793,9	13 182,4	678,3	12 047,8	456,3
	Privé	157 053,1	101 424,2	55 628,9	6 224,8	49 404,0	3 203,5	15 278,0	30 922,5
	Total	196 431,0	124 825,8	71 605,2	9 018,7	62 586,5	3 881,8	27 325,8	31 378,8
10- Industries Agro-Alimentaires.	Public	186 007,1	139 647,3	46 359,8	6 153,2	40 206,6	1 441,1	16 351,8	22 413,8
	Privé	964 758,2	657 397,3	307 360,8	21 462,9	285 898,0	19 189,9	35 562,9	231 145,1
	Total	1 150 765,2	797 044,6	353 720,6	27 616,0	326 104,6	20 631,0	51 914,7	253 558,9
11- Textiles, Confection.	Public	4 024,3	2 009,2	2 015,0	1 404,1	610,9	177,5	2 660,0	-2 226,5
	Privé	43 326,9	29 549,0	13 777,9	664,5	13 113,4	1 490,2	4 864,4	6 758,7
	Total	47 351,1	31 558,2	15 792,9	2 068,7	13 724,3	1 667,7	7 524,4	4 532,2
12- Cuirs et Chaussures.	Public	970,0	683,1	286,9	95,3	191,6	32,1	381,8	-222,3
	Privé	5 501,1	2 998,6	2 502,4	90,3	2 412,1	130,5	668,7	1 613,0
	Total	6 471,1	3 681,7	2 789,4	185,6	2 603,8	162,6	1 050,5	1 390,7
13- Bois, lièges et papiers.	Public	21 707,1	11 577,3	10 129,8	1 305,0	8 824,9	599,6	6 111,3	2 114,0
	Privé	19 977,9	10 067,8	9 910,1	339,1	9 571,0	1 343,2	4 453,5	3 774,2
	Total	41 685,0	21 645,1	20 039,9	1 644,1	18 395,8	1 942,9	10 564,8	5 888,2
14- Industries Diverses.	Public	40 641,9	5 276,8	35 365,1	2 468,4	32 896,7	409,5	3 941,9	28 545,4
	Privé	4 233,3	1 799,3	2 434,0	192,9	2 241,2	220,6	947,3	1 073,3
	Total	44 875,2	7 076,1	37 799,2	2 661,2	35 137,9	630,1	4 889,2	29 618,7
15- Transports et Communications.	Public	359 146,4	99 811,4	259 334,9	42 566,9	216 768,0	26 660,1	80 778,9	109 329,0
	Privé	2 151 988,3	750 562,8	1 401 425,5	222 402,3	1 179 023,2	35 165,1	190 930,6	952 927,4
	Total	2 511 134,6	850 374,2	1 660 760,4	264 969,3	1 395 791,1	61 825,2	271 709,5	1 062 256,4
16- Commerces.	Public	166 810,8	33 971,5	132 839,3	16 223,9	116 615,4	17 816,2	56 329,6	42 469,6
	Privé	2 515 004,0	388 500,1	2 126 503,9	111 826,6	2 014 677,3	69 146,1	167 644,7	1 777 886,4
	Total	2 681 814,9	422 471,7	2 259 343,2	128 050,5	2 131 292,7	86 962,3	223 974,3	1 820 356,0
17- Hôtels, Cafés, Restaurants	Public	47 108,9	6 659,5	40 449,4	6 803,8	33 645,6	1 463,4	13 357,4	18 824,8
	Privé	218 715,3	46 373,3	172 342,0	8 582,3	163 759,7	16 962,2	34 912,6	111 884,9
	Total	265 824,2	53 032,8	212 791,4	15 386,1	197 405,3	18 425,6	48 270,0	130 709,7
18- Services Fournis aux Entreprises.	Public	76 333,3	17 005,5	59 327,8	6 505,0	52 822,8	2 650,1	32 455,7	17 717,0
	Privé	178 803,4	23 595,6	155 207,8	15 528,9	139 678,9	5 715,2	35 250,5	98 713,2
	Total	255 136,7	40 601,1	214 535,6	22 033,9	192 501,7	8 365,3	67 706,2	116 430,2
19- Services fournis aux Ménages.	Public	20 826,2	4 600,9	16 225,3	1 404,7	14 820,6	797,6	13 205,5	817,5
	Privé	219 740,8	33 527,4	186 213,4	1 479,5	184 733,9	6 276,4	38 965,1	139 492,4
	Total	240 567,0	38 128,3	202 438,7	2 884,2	199 554,5	7 074,0	52 170,6	140 309,9
ENSEMBLE	**Public**	**6 898 922,7**	**2 779 171,5**	**4 119 751,1**	**871 404,5**	**3 248 346,6**	**680 256,1**	**772 369,6**	**1 795 720,9**
	Privé	**12 445 504,4**	**4 135 736,4**	**8 309 768,0**	**486 434,7**	**7 823 333,3**	**350 265,2**	**1 232 089,1**	**6 240 979,1**
	Total	**19 344 427,1**	**6 914 907,9**	**12 429 519,1**	**1 357 839,2**	**11 071 680,0**	**1 030 521,3**	**2 004 458,7**	**8 036 700,0**

4

Compte de production et compte d'exploitation par secteur d'activité et secteur juridique Année -2016-

En millions de DA

		PB	CI	VA	CFF	RI	ILP	RS	ENE
01- Agriculture.	Public	24 818,8	9 912,4	14 906,3	5 590,1	9 316,3	520,3	12 480,0	-3 684,0
	Privé	2 600 675,6	475 277,2	2 125 398,4	752,3	2 124 646,1	9 557,7	254 873,3	1 860 215,1
	Total	2 625 494,4	485 189,6	2 140 304,7	6 342,3	2 133 962,4	10 078,0	267 353,3	1 856 531,1
02- Eau et Energie.	Public	364 771,1	186 262,2	178 508,9	103 283,2	75 225,7	7 401,4	61 298,6	6 525,6
	Privé	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
	Total	364 771,1	186 262,2	178 508,9	103 283,2	75 225,7	7 401,4	61 298,6	6 525,6
03- Hydrocarbures.	Public	3 871 398,9	1 156 919,9	2 714 479,0	468 501,0	2 245 978,0	603 033,8	130 599,3	1 512 344,9
	Privé	390 226,5	79 093,0	311 133,5	45 381,2	265 752,3	66 466,8	6 218,1	193 067,4
	Total	4 261 625,4	1 236 012,9	3 025 612,5	513 882,2	2 511 730,3	669 500,6	136 817,4	1 705 412,3
04- Services et Travaux Publics Pétroliers.	Public	556 719,4	477 470,4	79 248,9	50 406,9	28 842,0	5 132,9	73 960,0	-50 250,9
	Privé	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
	Total	556 719,4	477 470,4	79 248,9	50 406,9	28 842,0	5 132,9	73 960,0	-50 250,9
05- Mines et Carrières.	Public	51 302,9	25 295,6	26 007,3	7 050,1	18 957,2	710,8	10 534,3	7 712,2
	Privé	4 484,4	2 079,0	2 405,3	353,9	2 051,4	372,7	815,2	863,5
	Total	55 787,3	27 374,6	28 412,6	7 404,0	21 008,6	1 083,5	11 349,5	8 575,6
06- I.S.M.M.E	Public	388 000,5	277 844,7	110 155,8	50 300,7	59 855,1	5 313,2	51 910,4	2 631,5
	Privé	17 650,1	9 039,8	8 610,3	552,7	8 057,7	682,2	4 241,9	3 133,5
	Total	405 650,7	286 884,5	118 766,1	50 853,4	67 912,8	5 995,4	56 152,3	5 765,0
07- Matériaux de construction.	Public	95 289,3	34 288,8	61 000,5	12 610,0	48 390,6	2 145,3	23 556,0	22 689,2
	Privé	87 289,5	32 745,8	54 543,7	8 019,3	46 524,4	4 402,2	13 555,7	28 566,5
	Total	182 578,8	67 034,6	115 544,2	20 629,3	94 915,0	6 547,5	37 111,8	51 255,7
08- B.T.P.H	Public	635 500,3	298 685,1	336 815,2	62 822,5	273 992,6	14 616,5	179 844,3	79 531,8
	Privé	3 356 527,2	1 699 689,2	1 656 838,0	46 295,4	1 610 542,5	99 397,7	526 660,9	984 484,0
	Total	3 992 027,5	1 998 374,4	1 993 653,1	109 118,0	1 884 535,2	114 014,2	706 505,2	1 064 015,8
09- Chimie, Caoutchouc,, Plastique.	Public	41 548,8	26 207,1	15 341,7	3 766,6	11 575,1	684,5	11 583,9	-693,3
	Privé	166 710,7	108 727,3	57 983,4	6 507,4	51 476,1	3 563,0	14 424,3	33 488,9
	Total	208 259,5	134 934,4	73 325,1	10 274,0	63 051,2	4 247,4	26 008,2	32 795,5
10- Industries Agro-Alimentaires.	Public	198 091,3	149 286,0	48 805,3	7 187,7	41 617,6	1 232,9	17 674,9	22 709,8
	Privé	1 063 924,4	731 082,6	332 841,8	23 893,0	308 948,8	15 689,7	41 474,1	251 785,0
	Total	1 262 015,8	880 368,6	381 647,1	31 080,7	350 566,4	16 922,5	59 149,0	274 494,8
11- Textiles, Confection.	Public	4 474,9	2 266,6	2 208,3	1 541,0	667,3	194,2	2 903,0	-2 429,9
	Privé	49 277,9	34 058,0	15 219,9	736,6	14 483,3	1 623,3	5 270,0	7 590,0
	Total	53 752,8	36 324,7	17 428,2	2 277,6	15 150,6	1 817,5	8 173,0	5 160,1
12- Cuirs et Chaussures.	Public	1 184,7	800,4	384,3	126,8	257,5	42,2	326,7	-111,4
	Privé	5 480,3	3 028,8	2 451,5	88,8	2 362,7	127,8	641,6	1 593,3
	Total	6 665,0	3 829,2	2 835,8	215,6	2 620,2	170,0	968,3	1 481,9
13- Bois, lièges et papiers.	Public	24 884,2	13 748,5	11 135,7	1 525,1	9 610,6	686,9	6 783,9	2 139,8
	Privé	22 804,8	11 569,9	11 234,9	366,1	10 868,8	1 557,5	5 153,4	4 158,0
	Total	47 689,0	25 318,3	22 370,6	1 891,2	20 479,4	2 244,4	11 937,3	6 297,7
14- Industries Diverses.	Public	43 890,1	5 766,5	38 123,7	1 334,2	36 789,4	440,0	3 709,2	32 640,2
	Privé	4 111,4	1 770,7	2 340,6	208,2	2 132,4	212,2	910,3	1 009,9
	Total	48 001,5	7 537,2	40 464,3	1 542,4	38 921,9	652,2	4 619,5	33 650,2
15- Transports et Communications.	Public	427 018,0	115 518,8	311 499,2	53 850,9	257 648,3	28 953,7	84 834,6	143 860,0
	Privé	2 315 182,1	826 324,3	1 488 857,8	252 227,7	1 236 630,0	38 273,9	218 835,8	979 520,4
	Total	2 742 200,1	941 843,1	1 800 357,0	306 078,7	1 494 278,3	67 227,5	303 670,4	1 123 380,4
16- Commerces.	Public	184 336,6	48 321,6	136 015,0	16 695,6	119 319,4	18 242,4	57 691,5	43 385,4
	Privé	2 608 179,5	402 888,5	2 205 291,1	125 722,7	2 079 568,3	71 072,9	173 913,7	1 834 581,8
	Total	2 792 516,2	451 210,1	2 341 306,0	142 418,4	2 198 887,7	89 315,3	231 605,2	1 877 967,2
17- Hôtels, Cafés, Restaurants	Public	52 293,4	7 325,2	44 968,2	7 854,5	37 113,6	1 625,3	13 649,2	21 839,1
	Privé	245 089,4	49 660,2	195 429,2	12 134,9	183 294,3	18 987,7	38 434,7	125 871,8
	Total	297 382,8	56 985,4	240 397,3	19 989,5	220 407,9	20 613,0	52 083,9	147 711,0
18- Services Fournis aux Entreprises.	Public	90 832,3	18 910,8	71 921,5	7 852,7	64 068,8	3 132,2	35 180,4	25 756,3
	Privé	182 810,9	25 808,5	157 002,4	15 659,0	141 343,5	5 839,9	36 571,5	98 932,1
	Total	273 643,2	44 719,2	228 923,9	23 511,6	205 412,3	8 972,1	71 751,9	124 688,3
19- Services fournis aux Ménages.	Public	23 553,6	5 039,1	18 514,5	1 599,7	16 914,8	902,0	13 494,0	2 518,8
	Privé	248 517,2	36 720,6	211 796,6	1 681,6	210 115,0	7 098,4	43 292,9	159 723,7
	Total	272 070,8	41 759,8	230 311,0	3 281,3	227 029,8	8 000,4	56 786,9	162 242,5
ENSEMBLE	Public	**7 079 909,1**	**2 859 869,9**	**4 220 039,2**	**863 899,4**	**3 356 139,8**	**695 010,5**	**792 014,4**	**1 869 115,0**
	Privé	**13 368 941,0**	**4 529 563,6**	**8 839 378,4**	**540 580,8**	**8 298 797,6**	**344 925,4**	**1 385 287,3**	**6 568 584,9**
	Total	**20 448 851,1**	**7 389 433,5**	**13 059 417,6**	**1 404 480,2**	**11 654 937,4**	**1 039 935,9**	**2 177 301,7**	**8 437 699,9**

5

Compte de production et compte d'exploitation par secteur d'activité et secteur juridique Année -2017-

En millions de DA

		PB	CI	VA	CFF	RI	ILP	RS	ENE
01- Agriculture.	Public	28667,9	11154,6	17513,2	3502,6	14010,6	1401,1	13485,2	-875,7
	Privé	2690136,1	488585,0	2201551,1	907,0	2200644,1	9985,7	261020,6	1929637,9
	Total	2718804,0	499739,6	2219064,4	4409,6	2214654,7	11386,8	274505,8	1928762,2
02- Eau et Energie.	Public	404933,3	201659,1	203274,2	123041,8	80232,5	8429,0	63391,2	8412,2
	Privé	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
	Total	404933,3	201659,1	203274,2	123041,8	80232,5	8429,0	63391,2	8412,2
03- Hydrocarbures.	Public	4551351,1	1230378,7	3320972,4	544223,7	2776748,7	739006,7	121811,5	1915930,5
	Privé	455497,6	76819,2	378678,3	61732,5	316945,8	77415,5	5734,5	233795,8
	Total	5006848,7	1307198,0	3699650,7	605956,2	3093694,5	816422,1	127546,1	2149726,3
04- Services et Travaux Publics Pétroliers.	Public	586422,9	500081,9	86341,1	68502,6	17838,4	4793,4	79644,4	-66599,3
	Privé	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
	Total	586422,9	500081,9	86341,1	68502,6	17838,4	4793,4	79644,4	-66599,3
05- Mines et Carrières.	Public	45043,4	21481,0	23562,4	6621,9	16940,5	713,9	9832,2	6394,3
	Privé	5141,3	2385,3	2756,0	397,1	2358,9	431,4	941,4	986,1
	Total	50184,7	23866,4	26318,4	7019,0	19299,4	1145,3	10773,6	7380,5
06- I.S.M.M.E	Public	402617,1	291493,4	111123,7	51848,6	59275,0	5256,2	53070,8	948,1
	Privé	20282,1	10562,9	9719,2	650,5	9068,7	767,4	4780,2	3521,1
	Total	422899,2	302056,3	120842,9	52499,1	68343,8	6023,6	57851,0	4469,2
07- Matériaux de construction.	Public	103227,8	41851,4	61376,4	13958,8	47417,6	2238,4	24065,2	21114,0
	Privé	95656,4	35811,6	59844,8	8842,9	51002,0	4832,8	14280,6	31888,6
	Total	198884,2	77663,0	121221,2	22801,7	98419,6	7071,2	38345,8	53002,6
08- B.T.P.H	Public	622790,3	269967,6	352822,7	65887,4	286935,3	14324,2	188118,5	84492,6
	Privé	3692921,9	1928351,7	1764570,2	48578,2	1715992,0	102442,5	534921,6	1078627,9
	Total	4315712,2	2198319,3	2117392,9	114465,6	2002927,3	116766,7	723040,1	1163120,5
09- Chimie, Caoutchouc,, Plastique.	Public	34331,0	22748,0	11582,9	4464,3	7118,6	601,3	10755,4	-4238,1
	Privé	178830,1	116818,6	62011,4	6910,1	55101,3	3821,9	15506,0	35773,4
	Total	213161,0	139566,7	73594,4	11374,4	62219,9	4423,2	26261,4	31535,3
10- Industries Agro-Alimentaires.	Public	208528,9	158287,1	50241,8	7861,9	42379,9	1276,6	18810,0	22293,3
	Privé	1131098,6	773866,3	357232,3	25741,7	331490,7	16681,3	44226,5	270582,9
	Total	1339627,6	932153,4	407474,1	33603,6	373870,6	17957,9	63036,5	292876,2
11- Textiles, Confection.	Public	4716,3	2404,8	2311,4	1624,6	686,8	201,7	2974,4	-2489,3
	Privé	57651,7	39882,0	17769,7	855,8	16913,9	1897,7	6140,2	8875,9
	Total	62367,9	42286,8	20081,1	2480,4	17600,8	2099,4	9114,7	6386,7
12- Cuirs et Chaussures.	Public	1067,9	719,6	348,3	115,7	232,6	39,0	302,1	-108,5
	Privé	5586,9	3083,0	2503,9	89,4	2414,6	129,3	653,1	1632,2
	Total	6654,9	3802,6	2852,3	205,1	2647,2	168,2	955,2	1523,7
13- Bois, lièges , papiers.	Public	28165,8	15603,7	12562,2	1701,1	10861,1	768,0	7546,2	2546,9
	Privé	25649,2	12989,9	12659,3	414,9	12244,4	1751,0	5835,6	4657,9
	Total	53815,0	28593,5	25221,5	2116,0	23105,5	2519,0	13381,8	7204,8
14- Industries Diverses.	Public	47976,4	6288,9	41687,6	1459,5	40228,1	479,8	3978,3	35770,0
	Privé	4131,9	1779,6	2352,3	209,3	2143,1	213,3	842,9	1086,9
	Total	52108,4	8068,4	44039,9	1668,8	42371,2	693,0	4821,2	36856,9
15- Transports et Communications.	Public	448718,8	128107,0	320611,8	57790,2	262821,6	34729,5	94991,4	133100,6
	Privé	2581272,0	936726,1	1644545,9	314247,2	1330298,7	41485,8	266811,4	1022001,5
	Total	3029990,7	1064833,1	1965157,7	372037,4	1593120,2	76215,4	361802,8	1155102,1
16 Commerces.	Public	170733,7	42840,7	127893,0	15557,7	112335,3	17155,2	54247,7	40932,5
	Privé	2373838,3	385641,2	1988197,1	104401,4	1883795,7	64675,2	156647,3	1662473,2
	Total	2544572,0	428481,9	2116090,1	119959,1	1996131,0	81830,4	210895,0	1703405,7
17- Hôtels, Cafés Restaurants	Public	58728,3	8475,7	50252,5	9111,7	41140,8	1825,3	13945,0	25370,5
	Privé	275248,6	56112,9	219135,7	13288,4	205847,4	21324,2	42305,1	142218,1
	Total	333976,9	64588,6	269388,3	22400,1	246988,2	23149,5	56250,1	167588,6
18- Services Fournis aux Entreprises.	Public	106184,6	20637,5	85547,1	9305,1	76241,9	3638,8	37416,5	35186,7
	Privé	190539,6	28165,0	162374,5	16157,6	146216,9	6090,1	37737,7	102389,1
	Total	296724,1	48802,5	247921,6	25462,8	222458,8	9728,8	75154,2	137575,8
19- Services fournis aux Ménages.	Public	26479,3	5487,5	20991,8	1810,3	19181,5	1014,0	13786,4	4381,0
	Privé	279386,8	39988,0	239398,8	1899,5	237499,3	7980,1	48093,2	181426,0
	Total	305866,1	45475,5	260390,6	3709,8	256680,8	8994,2	61879,7	185807,0
ENSEMBLE	Public	7880684,9	2979668,4	4901016,5	988389,6	3912626,8	837892,0	812172,4	2262562,4
	Privé	14062869,0	4937568,2	9125300,8	605323,4	8519977,4	361925,1	1446477,9	6711574,5
	Total	21943553,9	7917236,6	14026317,3	1593713,1	12432604,3	1199817,1	2258650,3	8974136,9

Compte de production et compte d'exploitation par secteur d'activité et secteur juridique Année -2018-

En millions de DA

		PB	CI	VA	CFF	RI	ILP	RS	ENE
01- Agriculture.	Public	29118,1	11464,0	17654,1	2431,6	15222,5	1002,7	13935,5	284,3
	Privé	2927152,8	517900,1	2409252,8	1113,0	2408139,8	11200,7	297534,0	2099405,0
	Total	2956270,9	529364,1	2426906,9	3544,6	2423362,3	12203,4	311469,6	2099689,4
02- Eau et Energie.	Public	424411,1	196616,1	227794,9	136506,1	91288,9	9479,3	71065,1	10744,4
	Privé	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
	Total	424411,1	196616,1	227794,9	136506,1	91288,9	9479,3	71065,1	10744,4
03- Hydrocarbures.	Public	5507613,2	1453120,3	4054492,8	550898,2	3503594,6	929778,7	134700,4	2439115,5
	Privé	575143,8	81852,5	493291,3	55768,9	437522,5	95549,1	6672,6	335300,7
	Total	6082757,0	1534972,8	4547784,2	606667,1	3941117,1	1025327,9	141373,0	2774416,1
04- Services et Travaux Publics Pétroliers.	Public	576967,4	484610,0	92357,4	32941,8	59415,6	5135,5	85642,0	-31361,9
	Privé	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
	Total	576967,4	484610,0	92357,4	32941,8	59415,6	5135,5	85642,0	-31361,9
05- Mines et Carrières.	Public	52798,5	21224,2	31574,2	8907,9	22666,4	901,6	15083,5	6681,3
	Privé	5333,2	2577,3	2755,9	398,0	2357,9	373,6	1261,2	723,0
	Total	58131,6	23801,5	34330,1	9305,9	25024,3	1275,2	16344,7	7404,3
06- I.S.M.M.E	Public	422851,5	319051,2	103800,3	46849,8	56950,5	6005,3	53393,4	-2448,2
	Privé	24300,7	12865,1	11435,6	819,8	10615,8	898,1	4546,8	5170,9
	Total	447152,2	331916,3	115235,9	47669,6	67566,3	6903,4	57940,3	2722,7
07- Matériaux de construction.	Public	110028,3	45883,4	64144,9	16317,2	47827,7	2163,2	22726,0	22938,5
	Privé	98933,0	36925,9	62007,2	9224,5	52782,6	5002,4	14642,5	33137,7
	Total	208961,4	82809,3	126152,1	25541,8	100610,3	7165,6	37368,5	56076,2
08- B.T.P.H	Public	694465,2	319376,7	375088,5	67656,5	307432,0	16544,8	210722,1	80165,1
	Privé	3941370,6	2062354,2	1879016,4	50955,4	1828061,0	105525,6	544853,6	1177681,8
	Total	4635835,8	2381730,9	2254104,9	118611,9	2135493,0	122070,4	755575,7	1257846,9
09- Chimie, Caoutchouc, Plastique.	Public	38955,7	25336,8	13618,9	4029,1	9589,7	584,3	9819,7	-814,3
	Privé	187303,3	111606,9	75696,4	8094,8	67601,5	4904,7	19515,6	43181,2
	Total	226259,0	136943,8	89315,2	12124,0	77191,2	5489,0	29335,3	42367,0
10- Industries Agro-Alimentaires.	Public	220734,7	165271,1	55463,6	7431,8	48031,8	1229,9	17538,4	29263,5
	Privé	1196827,5	818883,8	377943,6	43689,4	334254,2	18695,8	46927,8	268630,6
	Total	1417562,1	984154,9	433407,2	51121,3	382285,9	19925,7	64466,3	297894,0
11- Textiles, Confection.	Public	4792,8	2567,5	2225,3	1565,2	660,1	194,3	1891,4	-1425,5
	Privé	61371,3	42431,3	18940,0	988,3	17951,6	2033,2	7819,1	8099,3
	Total	66164,1	44998,8	21165,3	2553,5	18611,8	2227,5	9710,5	6673,8
12- Cuirs et Chaussures.	Public	1342,2	890,2	452,0	149,3	302,7	49,8	349,7	-96,8
	Privé	5842,5	3214,4	2628,1	100,2	2527,9	136,8	689,0	1702,1
	Total	7184,7	4104,6	3080,1	249,5	2830,6	186,6	1038,7	1605,3
13- Bois, lièges et papiers.	Public	28699,2	15806,5	12892,8	1747,1	11145,7	789,0	7712,1	2644,6
	Privé	30074,3	14970,5	15103,8	512,1	14591,7	2144,9	6918,3	5528,5
	Total	58773,5	30776,9	27996,6	2259,2	25737,4	2933,8	14630,4	8173,1
14- Industries Diverses.	Public	54054,8	7061,6	46993,2	1819,9	45173,3	542,2	4650,8	39980,3
	Privé	4394,1	1883,1	2510,9	225,4	2285,6	227,4	957,5	1100,6
	Total	58448,8	8944,7	49504,2	2045,3	47458,9	769,6	5608,3	41081,0
15- Transports et Communications.	Public	468850,9	139563,6	329287,4	58079,5	271207,8	35918,4	97420,9	137868,5
	Privé	2864541,0	1053936,1	1810604,9	368316,2	1442288,7	46011,6	314676,7	1081600,5
	Total	3333392,0	1193499,7	2139892,3	426395,7	1713496,6	81930,0	412097,5	1219469,0
16 Commerces.	Public	175039,6	35647,4	139392,2	17032,0	122360,3	18695,0	47469,0	56196,2
	Privé	2639069,4	428862,9	2210206,5	122587,2	2087619,2	71870,1	174249,6	1841499,6
	Total	2814109,0	464510,3	2349598,7	139619,2	2209979,5	90565,1	221718,6	1897695,8
17- Hôtels, Cafés Restaurants	Public	65955,0	9187,5	56767,5	10265,2	46502,3	2049,9	14749,1	29703,2
	Privé	294789,7	59393,2	235396,5	14028,7	221367,8	22955,0	46974,6	151438,2
	Total	360744,7	68580,7	292164,1	24294,0	267870,1	25004,9	61723,8	181141,5
18- Services Fournis aux Entreprises.	Public	114161,4	22298,8	91862,6	9991,9	81870,7	3911,8	40144,6	37814,3
	Privé	201941,7	30432,3	171509,5	17057,8	154451,7	6452,5	39283,5	108715,7
	Total	316103,1	52731,1	263372,0	27049,6	236322,4	10364,2	79428,2	146530,0
19- Services fournis aux Ménages.	Public	26479,3	5487,5	20991,8	1810,3	19181,5	1014,0	13786,4	4381,0
	Privé	279386,8	39988,0	239398,8	1899,5	237499,3	7980,1	48093,2	181426,0
	Total	305866,1	45475,5	260390,6	3709,8	256680,8	8994,2	61879,7	185807,0
ENSEMBLE	Public	9017318,9	3280464,4	5736854,5	976430,5	4760424,0	1035989,8	862800,1	2861634,1
	Privé	15337775,7	5320077,5	10017698,2	695779,3	9321918,9	401961,5	1575615,9	7344341,5
	Total	24355094,6	8600541,9	15754552,7	1672209,8	14082342,9	1437951,3	2438416,0	10205975,6

حساب الإنتاج و حساب الاستغلال حسب قطاع النشاط و القطاع القانوني
لسنة 2019

الـوحـدة: مـلـيـون د.ج		الإنتاج الخام	استهلاك وسيط	القيمة المضافة	استهلاك الأموال الثابتة	دخل محلي	ضرائب متعلقة بالانتاج	تعويضات المستخدمين	فائض الاستغلال الصافي
الفلاحة ، الصيد و الغابات	عمومي	30191,5	11629,2	18562,3	2309,9	16252,4	1162,3	14788,4	301,7
	خاص	3053634,8	543143,2	2510491,6	1305,5	2509186,1	11850,7	318832,4	2178503,0
	المجموع	3083826,3	554772,4	2529053,9	3615,4	2525438,5	13013,0	333620,9	2178804,7
المـيـاه و الطـاقـة	عمومي	436765,0	208288,4	228476,6	142734,1	85742,5	11520,9	69645,7	4575,8
	خاص	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
	المجموع	436765,0	208288,4	228476,6	142734,1	85742,5	11520,9	69645,7	4575,8
المـحـروقـات	عمومي	4844438,4	1355928,2	3488510,2	540971,7	2947538,5	815544,5	155494,2	1976499,7
	خاص	657177,6	154659,4	502518,2	114272,9	388245,3	107171,2	13369,0	267705,1
	المجموع	5501616,1	1510587,7	3991028,4	655244,6	3335783,8	922715,7	168863,2	2244204,9
الخدمات والأشغال البترولية	عمومي	508123,7	416531,0	91592,7	35110,6	56482,1	5100,9	96132,5	-44751,3
	خاص	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
	المجموع	508123,7	416531,0	91592,7	35110,6	56482,1	5100,9	96132,5	-44751,3
المـعـادن و المـقـالـع	عمومي	55898,3	25734,6	30163,7	8585,0	21578,7	881,5	14484,4	6212,8
	خاص	5442,0	2553,9	2888,1	381,6	2506,5	363,7	1396,3	746,5
	المجموع	61340,3	28288,5	33051,8	8966,6	24085,2	1245,2	15880,7	6959,3
ص.ح.م.م.ك.	عمومي	497267,5	368900,3	128367,2	60758,8	67608,4	7462,5	64797,1	-4651,1
	خاص	26643,5	14057,6	12585,9	891,2	11694,7	985,3	5029,4	5680,1
	المجموع	523911,1	382957,9	140953,1	61650,0	79303,1	8447,8	69826,4	1029,0
مواد البناء و الزجاج	عمومي	106412,3	52040,1	54372,2	16259,1	38113,1	2038,9	26063,4	10010,8
	خاص	100611,9	37973,6	62638,2	8977,0	53661,2	5129,0	14688,0	33844,1
	المجموع	207024,2	90013,7	117010,5	25236,1	91774,3	7167,9	40751,4	43854,9
البناء و الأشغال العمومية	عمومي	800718,4	377120,0	423598,4	61905,7	361692,7	12651,4	227158,4	121882,9
	خاص	4134818,0	2158026,7	1976791,3	54089,8	1922701,5	106386,1	577823,6	1238491,8
	المجموع	4935536,4	2535146,7	2400389,6	115995,5	2284394,1	119037,5	804982,0	1360374,7
الكيمياء و المطاط و البلاستيك	عمومي	38721,5	27274,1	11447,4	5236,9	6210,5	577,6	11832,2	-6199,3
	خاص	196930,8	120278,1	76652,8	9707,5	66945,3	4893,3	20093,1	41958,9
	المجموع	235652,3	147552,2	88100,2	14944,4	73155,7	5470,8	31925,3	35759,6
الصناعات الغذائية	عمومي	229642,6	173966,6	55676,0	8737,4	46938,6	1364,7	19197,9	26376,0
	خاص	1234358,0	845332,7	389025,3	44347,2	344678,2	20229,3	48277,4	276171,5
	المجموع	1464000,6	1019299,2	444701,4	53084,6	391616,7	21594,0	67475,3	302547,5
الصناعة النسيجية	عمومي	5216,3	2672,0	2544,3	1776,0	768,3	223,7	1354,6	-810,0
	خاص	71016,2	48988,6	22027,6	1085,2	20942,5	2362,4	8613,8	9966,3
	المجموع	76232,5	51660,6	24571,9	2861,1	21710,8	2586,1	9968,4	9156,3
صناعة الجلود و الأحذية	عمومي	1496,4	979,2	517,2	170,0	347,2	56,3	393,1	-102,3
	خاص	6141,1	3374,7	2766,4	100,4	2666,0	143,1	726,3	1796,6
	المجموع	7637,5	4353,9	3283,6	270,4	3013,2	199,4	1119,4	1694,3
صناعة الخشب والورق	عمومي	29175,2	16120,8	13054,5	1762,4	11292,1	799,6	7756,9	2735,6
	خاص	32885,8	16565,3	16320,5	556,6	15763,9	2289,3	7400,8	6073,8
	المجموع	62061,0	32686,1	29374,9	2319,0	27056,0	3088,9	15157,8	8809,3
صناعات مختلفة	عمومي	57452,8	7542,8	49910,0	2177,8	47732,2	578,9	5176,6	41976,7
	خاص	5272,9	2260,6	3012,3	261,2	2751,1	273,0	1143,3	1334,8
	المجموع	62725,7	9803,4	52922,3	2439,0	50483,3	851,9	6320,0	43311,5
النقل و الاتصالات	عمومي	474988,7	145880,4	329108,2	62642,5	266465,7	37257,2	101450,2	127758,3
	خاص	2870839,7	1012005,0	1858834,7	324253,4	1534581,3	45552,6	321185,4	1167843,3
	المجموع	3345828,3	1157885,4	2187942,9	386895,9	1801047,0	82809,8	422635,6	1295601,6
التجارة	عمومي	194880,5	50806,8	144073,7	17443,8	126629,9	22378,4	54797,3	49454,2
	خاص	2757364,1	455058,4	2302305,8	130393,5	2171912,3	84232,0	200707,5	1886972,7
	المجموع	2952244,6	505865,1	2446379,5	147837,2	2298542,2	106610,4	255504,9	1936427,0
الفنادق و المقاهي و المطاعم	عمومي	65523,0	9361,3	56161,7	10185,7	45975,9	2736,4	22826,6	20413,0
	خاص	307094,2	59086,2	248008,0	15106,5	232901,5	23791,4	51107,2	158003,0
	المجموع	372617,2	68447,5	304169,7	25292,2	278877,4	26527,7	73933,7	178415,9
الخدمات المقدمة للمؤسسات	عمومي	119563,6	23250,5	96313,0	10476,2	85836,9	4097,2	42121,4	39618,2
	خاص	216667,4	31731,1	184936,3	18409,6	166526,8	6927,0	43303,1	116296,7
	المجموع	336231,0	54981,6	281249,3	28885,7	252363,6	11024,2	85424,6	155914,9
الخدمات المقدمة للأسر	عمومي	31038,3	6122,4	24915,9	2142,8	22773,0	1188,6	15401,0	6183,4
	خاص	327488,8	44614,3	282874,5	2242,3	280632,2	9354,0	51170,8	220107,4
	المجموع	358527,1	50736,7	307790,4	4385,1	303405,3	10542,7	66571,8	226290,8
المجموع	عمومي	**8527513,9**	**3280148,7**	**5247365,3**	**991386,6**	**4255978,7**	**927621,6**	**950872,0**	**2377485,1**
	خاص	**16004386,8**	**5549709,4**	**10454677,4**	**726381,2**	**9728296,2**	**431933,4**	**1684867,4**	**7611495,4**
	المجموع	**24531900,7**	**8829858,1**	**15702042,6**	**1717767,8**	**13984274,9**	**1359554,9**	**2635739,4**	**9988980,5**

الملحق رقم 02: مخرجات برنامج Eviews 12

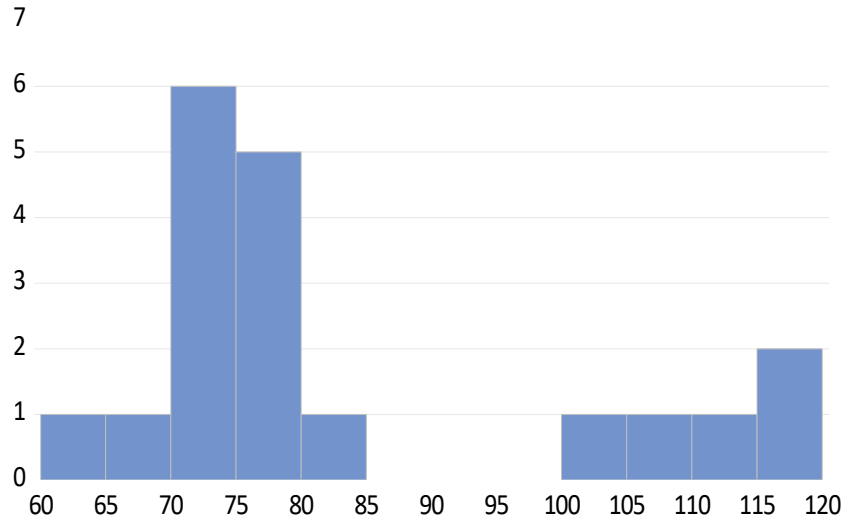

Series: EXCH	
Sample 2001 2019	
Observations 19	
Mean	84.21421
Median	77.30000
Maximum	119.3500
Minimum	64.58000
Std. Dev.	17.45307
Skewness	1.033985
Kurtosis	2.480030
Jarque-Bera	3.599607
Probability	0.165331

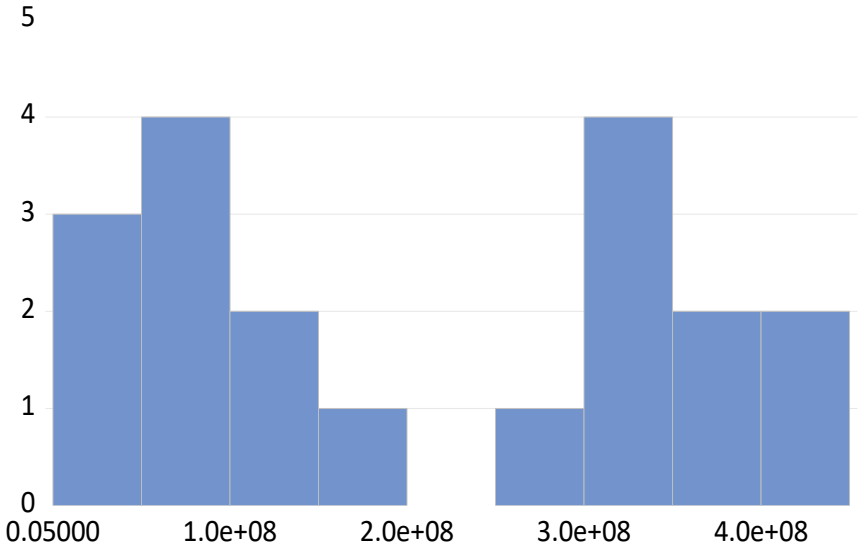

Series: EXPORT	
Sample 2001 2019	
Observations 19	
Mean	2.05e+08
Median	1.84e+08
Maximum	4.08e+08
Minimum	28000000
Std. Dev.	1.41e+08
Skewness	0.098330
Kurtosis	1.341045
Jarque-Bera	2.209390
Probability	0.331312

Dependent Variable: LOG(EXPORT)
Method: Least Squares
Date: 12/04/21 Time: 14:58
Sample: 2001 2019
Included observations: 19

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	8.409239	4.395572	1.913116	0.0727
LOG(EXCH)	2.356815	0.994706	2.369357	0.0299

R-squared	0.248248	Mean dependent var	18.81463
Adjusted R-squared	0.204028	S.D. dependent var	0.906760
S.E. of regression	0.808987	Akaike info criterion	2.513232
Sum squared resid	11.12581	Schwarz criterion	2.612647
Log likelihood	-21.87570	Hannan-Quinn criter.	2.530057
F-statistic	5.613854	Durbin-Watson stat	0.281639
Prob(F-statistic)	0.029921		

Estimation Command:
==========
LS LOG(EXPORT) C LOG(EXCH)

Estimation Equation:
==========
LOG(EXPORT) = C(1) + C(2)*LOG(EXCH)

Substituted Coefficients:
==========
LOG(EXPORT) = 8.40923864628 + 2.3568150952*LOG(EXCH)

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	3.447682	Prob. F(3,12)	0.0516
Obs*R-squared	7.406723	Prob. Chi-Square(3)	0.0600

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 12/04/21 Time: 15:26
Sample (adjusted): 2004 2019
Included observations: 16 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.200642	0.155154	1.293182	0.2203
RESID^2(-1)	0.754705	0.286549	2.633775	0.0218
RESID^2(-2)	-0.115442	0.341510	-0.338035	0.7412
RESID^2(-3)	-0.121847	0.229741	-0.530366	0.6055

R-squared	0.462920	Mean dependent var	0.382907
Adjusted R-squared	0.328650	S.D. dependent var	0.476625
S.E. of regression	0.390527	Akaike info criterion	1.169677
Sum squared resid	1.830134	Schwarz criterion	1.362825
Log likelihood	-5.357420	Hannan-Quinn criter.	1.179568
F-statistic	3.447682	Durbin-Watson stat	2.143232
Prob(F-statistic)	0.051614		

Null Hypothesis: D(EXPORT) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.256953	0.0048
Test critical values:	1% level	-3.886751	
	5% level	-3.052169	
	10% level	-2.666593	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 17

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EXPORT,2)
Method: Least Squares
Date: 12/04/21 Time: 15:28
Sample (adjusted): 2003 2019
Included observations: 17 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EXPORT(-1))	-1.094187	0.257035	-4.256953	0.0007
C	23843801	19060451	1.250957	0.2301

R-squared	0.547124	Mean dependent var	1638235.
Adjusted R-squared	0.516932	S.D. dependent var	1.09E+08
S.E. of regression	75588001	Akaike info criterion	39.22962
Sum squared resid	8.57E+16	Schwarz criterion	39.32765
Log likelihood	-331.4518	Hannan-Quinn criter.	39.23937
F-statistic	18.12165	Durbin-Watson stat	2.036360
Prob(F-statistic)	0.000689		

Null Hypothesis: D(EXCH) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.059695	0.0271
Test critical values:	1% level	-4.616209	
	5% level	-3.710482	
	10% level	-3.297799	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 17

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(EXCH,2)
Method: Least Squares
Date: 12/04/21 Time: 15:30
Sample (adjusted): 2003 2019
Included observations: 17 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EXCH(-1))	-1.075415	0.264900	-4.059695	0.0012
C	-4.535024	3.210305	-1.412646	0.1796
@TREND("2001")	0.704813	0.320472	2.199297	0.0452

R-squared	0.540719	Mean dependent var	0.019412
Adjusted R-squared	0.475108	S.D. dependent var	7.553302
S.E. of regression	5.472326	Akaike info criterion	6.396070
Sum squared resid	419.2489	Schwarz criterion	6.543107
Log likelihood	-51.36659	Hannan-Quinn criter.	6.410685
F-statistic	8.241223	Durbin-Watson stat	2.027097
Prob(F-statistic)	0.004311		

Null Hypothesis: RESID01 has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.111510	0.0366
Test critical values:	1% level	-2.699769	
	5% level	-1.961409	
	10% level	-1.606610	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 18

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RESID01)
Method: Least Squares
Date: 12/04/21 Time: 15:31
Sample (adjusted): 2002 2019
Included observations: 18 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RESID01(-1)	-0.242137	0.114675	-2.111510	0.0498

R-squared	0.167494	Mean dependent var	0.091773
Adjusted R-squared	0.167494	S.D. dependent var	0.418812
S.E. of regression	0.382132	Akaike info criterion	0.967850
Sum squared resid	2.482419	Schwarz criterion	1.017315
Log likelihood	-7.710649	Hannan-Quinn criter.	0.974670
Durbin-Watson stat	1.970085		

الملحق رقم 03: مخرجات برنامج SPSS

Analyse factorielle

Remarques

Sortie obtenue		12-JAN-2022 12:19:50
Commentaires		
Entrée	Jeu de données actif	Jeu_de_données1
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Scinder un fichier	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	20
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	MISSING=EXCLUDE : Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme des données manquantes.
	Observations utilisées	LISTWISE : Les statistiques sont basées sur des observations dépourvues de valeurs manquantes dans les variables utilisées.
Syntaxe		FACTOR /VARIABLES PB CI VA CFF RI
Ressources	Temps de processeur	00:00:00,89
	Temps écoulé	00:00:00,46
	Mémoire maximale requise	9904 (9,672K) octets
Variables créées	FAC1_1	Score de la composante 1
	FAC2_1	Score de la composante 2

[Jeu_de_données1]

Statistiques descriptives

	Moyenne	Ecart type	Analyse N
PB	,069891359402885	,027149396170637	20
CI	,126807015643515	,045267683390607	20
VA	,025728393043380	,004149978021503	20
CFF	,026763855857076	,007254766202786	20
RI	,023547001342383	,007113996767453	20
ILP	,013381782165532	,007638935798684	20
RS	,029542253605832	,006972123381764	20
ENE	,026080497704285	,004828335558444	20

Matrice de corrélation

		PB	CI	VA	CFF	RI	ILP	RS	ENE
Corrélation	PB	1,000	-,491	,481	,086	-,541	,886	-,035	-,092
	CI	-,491	1,000	,175	,752	,786	-,637	,877	,444
	VA	,481	,175	1,000	,524	,457	,583	,449	,822
	CFF	,086	,752	,524	1,000	,523	-,113	,905	,440
	RI	-,541	,786	,457	,523	1,000	-,405	,609	,846
	ILP	,886	-,637	,583	-,113	-,405	1,000	-,260	,128
	RS	-,035	,877	,449	,905	,609	-,260	1,000	,452
	ENE	-,092	,444	,822	,440	,846	,128	,452	1,000
Signification (unilatéral)	PB		,014	,016	,359	,007	,000	,441	,350
	CI	,014		,231	,000	,000	,001	,000	,025
	VA	,016	,231		,009	,021	,004	,023	,000
	CFF	,359	,000	,009		,009	,317	,000	,026
	RI	,007	,000	,021	,009		,038	,002	,000
	ILP	,000	,001	,004	,317	,038		,134	,295
	RS	,441	,000	,023	,000	,002	,134		,023
	ENE	,350	,025	,000	,026	,000	,295	,023	

Matrice de covariance[a]

a. Déterminant = 6,17E-044

Indice KMO et test de Bartlett[a]

Indice de Kaiser-Meyer-Olkin pour la mesure de la qualité d'échantillonnage.		,515
Test de sphéricité de Bartlett	Khi-carré approx.	387,983
	ddl	28
	Signification	,000

a. Basé sur les corrélations

Variance totale expliquée

	Composante	Valeurs propres initiales[a]			Sommes extraites du carré des chargements			Sommes de rotation du carré des chargements		
		Total	% de la variance	% cumulé	Total	% de la variance	% cumulé	Total	% de la variance	% cumulé
Brute	1	,002	79,214	79,214	,002	79,214	79,214	,002	55,662	55,662

	2	,001	18,726	97,940	,001	18,726	97,940	,001	42,278	97,940
	3	5,184E-5	1,707	99,647						
	4	8,022E-6	,264	99,911						
	5	1,506E-6	,050	99,961						
	6	1,166E-6	,038	99,999						
	7	1,321E-8	,000	100,000						
	8	4,674E-9	,000	100,000						
Echelonné	1	,002	79,214	79,214	3,801	47,517	47,517	3,508	43,856	43,856
	2	,001	18,726	97,940	2,288	28,596	76,113	2,581	32,257	76,113
	3	5,184E-5	1,707	99,647						
	4	8,022E-6	,264	99,911						
	5	1,506E-6	,050	99,961						
	6	1,166E-6	,038	99,999						
	7	1,321E-8	,000	100,000						
	8	4,674E-9	,000	100,000						

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

a. Lors de l'analyse d'une matrice de covariance, les valeurs propres d'origine sont identiques dans la solution de base et dans la solution rééchelonnée.

Qualités de représentation

	Brute		Echelonné	
	Initiales	Extraction	Initiales	Extraction
PB	,001	,001	1,000	,999
CI	,002	,002	1,000	1,000
VA	1,722E-5	8,655E-6	1,000	,503
CFF	5,263E-5	4,507E-5	1,000	,856
RI	5,061E-5	3,321E-5	1,000	,656
ILP	5,835E-5	4,996E-5	1,000	,856
RS	4,861E-5	4,744E-5	1,000	,976
ENE	2,331E-5	5,680E-6	1,000	,244

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

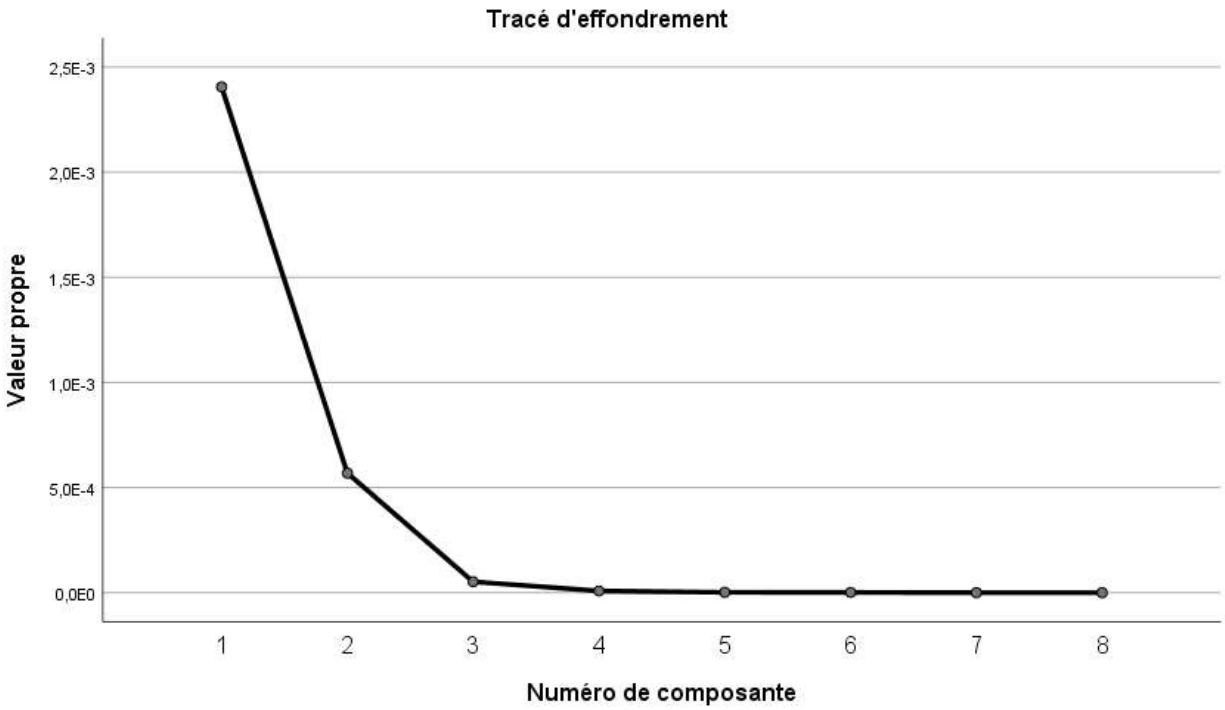

Matrice des composantes[a]

	Brute Composante		Echelonné Composante	
	1	2	1	2
PB	-,017	,021	-,630	,776
CI	,045	,008	,986	,166
VA	,000	,003	,070	,705
CFF	,005	,005	,657	,652
RI	,006	,000	,810	-,017
ILP	-,006	,004	-,736	,561
RS	,006	,004	,789	,594
ENE	,002	,001	,421	,258

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.
a. 2 composantes extraites.

Rotation de la matrice des composantes[a]

	Brute Composante		Echelonné Composante	
	1	2	1	2

PB	,000	,027	-,008	,999
CI	,040	-,022	,874	-,485
VA	,002	,002	,495	,508
CFF	,007	,001	,920	,100
RI	,004	-,004	,622	-,518
ILP	-,002	,007	-,225	,898
RS	,007	,000	,987	-,028
ENE	,002	,000	,490	-,061

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.
Méthode de rotation : Varimax avec normalisation Kaiser.[a]
a. Convergence de la rotation dans 3 itérations.

Matrice de transformation des composantes

Composante	1	2
1	,781	-,624
2	,624	,781

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.
Méthode de rotation : Varimax avec normalisation Kaiser.

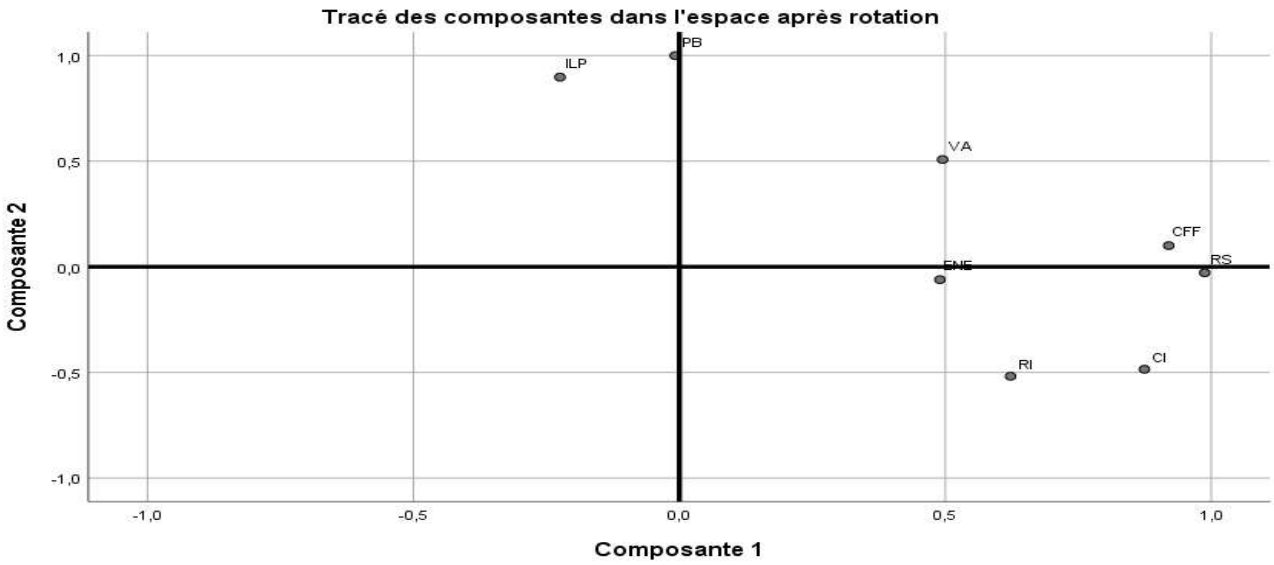


```
GRAPH
/SCATTERPLOT(BIVAR)=FAC1_1 WITH FAC2_1 BY Année (NAME)
```

```
/MISSING=LISTWISE.
```

Graphique

Remarques

Sortie obtenue		12-JAN-2022 12:21:22
Commentaires		
Entrée	Jeu de données actif	Jeu_de_données1
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Scinder un fichier	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	20
Syntaxe		GRAPH /SCATTERPLOT(BIVAR)=FAC1_1 WITH FAC2_1 BY Année (NAME) /MISSING=LISTWISE.
Ressources	Temps de processeur	00:00:00,20
	Temps écoulé	00:00:00,12

```
GRAPH
/SCATTERPLOT(BIVAR)=FAC1_1 WITH FAC2_1 BY Année (NAME)
/MISSING=LISTWISE.
```

Graphique

Remarques

Sortie obtenue		12-JAN-2022 12:22:46
Commentaires		
Entrée	Jeu de données actif	Jeu_de_données1
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Scinder un fichier	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	20
Syntaxe		GRAPH /SCATTERPLOT(BIVAR)=FAC1_1 WITH FAC2_1 BY Année (NAME) /MISSING=LISTWISE.
Ressources	Temps de processeur	00:00:00,13
	Temps écoulé	00:00:00,11

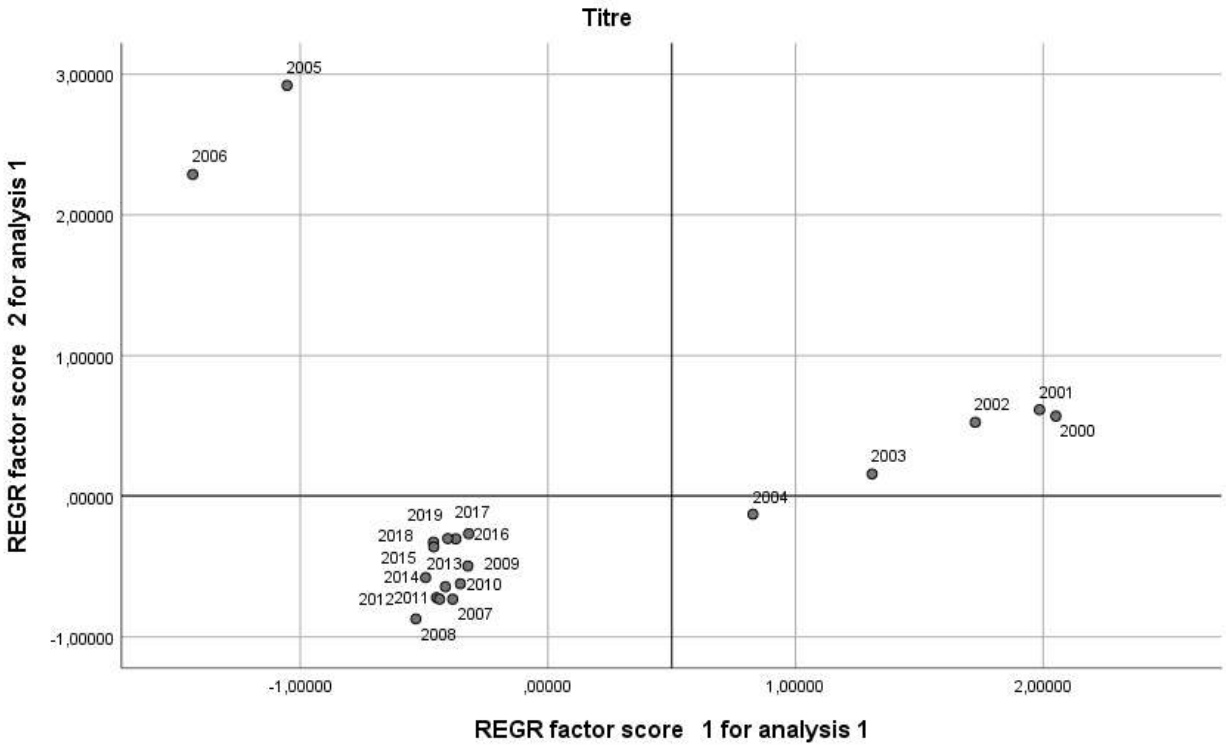
Titre
REGR factor score 2 for analysis 1
REGR factor score 1 for analysis 1
3,00000
2,00000
1,00000
,00000
-1,00000
-1,00000
,00000
1,00000
2,00000
2005
2006
2002
2001
2000
2003
2004
2019
2017
2018
2016
2015
2013
2009
2014
2010
2012
2011
2007
2008

الفهـــــــــــرس

الفهرس	الصفحة
الإهداء	I
الشكر	II
الملخص	III
قائمة المحتويات	IV
قائمة الجداول	V
قائمة الأشكال البيانية	VI
قائمة الملاحق	VII
قائمة الاختصارات	IX
المقدمة	أ
الفصل الأول : الأدبيات النظرية حول التنافسية والصناعات الغذائية	01
تمهيد	02
المبحث الأول : الإطار العام للتنافسية	03
المطلب الأول : مفاهيم متعلقة بالإطار العام للتنافسية	03
الفرع الأول : مفاهيم أساسية حول المنافسة	04
الفرع الثاني : مفهوم الميزة التنافسية	11
الفرع الثالث: : مفهوم التنافسية	15
المطلب الثاني : محددات القدرة التنافسية	18
الفرع الأول : محددات القدرة التنافسية وفق نموذج الماسة لـ M.Porter	19
الفرع الثاني : محددات القدرة التنافسية وفق نموذج Lall	21
الفرع الثالث : محددات القدرة التنافسية وفق نموذج Brinkman	22
الفرع الرابع : محددات القدرة التنافسية وفق نموذج المعهد الدولي للتنمية الإدارية IMD	23
المبحث الثاني: أنواع التنافسية ومنهجيات قياسها	24
المطلب الأول: أنواع التنافسية	24
الفرع الأول : تقسيم مايكل بورتر للتنافسية	24
الفرع الثاني : التنافسية السعرية والغير سعرية	24
الفرع الثالث : تنافسية المنتج وتنافسية المؤسسة	25
الفرع الرابع : التنافسية اللحظية والقدرة التنافسية	25
الفرع الخامس : التنافسية الظرفية والتنافسية المستديمة	26
المطلب الثاني : قياس وتحليل مؤشرات التنافسية	26

الفرع الأول : مؤشرات التنافسية على مستوى المؤسسة	27
الفرع الثاني : مؤشرات التنافسية على مستوى قطاع النشاط الاقتصادي	30
الفرع الثالث : مؤشرات التنافسية على مستوى الدولة	37
المبحث الثالث : مفاهيم عامة حول الصناعات الغذائية	44
المطلب الأول: مفهوم الصناعات الغذائية	44
المطلب الثاني : خصائص وأهمية الصناعة الغذائية وخصائصها	45
الفرع الأول : خصائص الصناعات الغذائية	45
الفرع الثاني : أهمية الصناعات الغذائية	46
المطلب الثالث : محركات تطوير تنافسية الصناعات الغذائية	47
الفرع الأول : الإبتكار والتطور التكنولوجي في الصناعات الغذائية	47
الفرع الثاني : كفاءة اللوجستيك في الصناعات الغذائية	49
الفرع الثالث : تسيير التموين بالمواد الأولية	51
الفرع الرابع : فعالية سياسات الصناعات الغذائية	52
خلاصة الفصل	55
الفصل الثاني : عرض وتحليل الدراسات التطبيقية	56
تمهيد	57
المبحث الأول : الدراسات السابقة باللغة العربية	58
المطلب الأول : عرض الدراسات الوطنية	58
المطلب الثاني : عرض دراسات في الدول العربية	64
المبحث الثاني : الدراسات السابقة باللغة الأجنبية	68
المطلب الأول : عرض دراسات في دول متقدمة	68
المطلب الثاني : عرض دراسات في دول أخرى	72
المبحث الثالث : مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة	76
المطلب الأول : التعليق على الدراسات باللغة العربية	76
المطلب الثاني : التعليق على الدراسات باللغة الأجنبية	81
المطلب الثالث : مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة	86
خلاصة الفصل الثاني	89
الفصل الثالث : تشخيص قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر وتطور مؤشراته	90
تمهيد	91
المبحث الأول : تشخيص واقع قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر	92
المطلب الأول: الأهمية الإستراتيجية للصناعات الغذائية الجزائرية	92
الفرع الأول: أهمية الصناعة في الاقتصاد الجزائري	92

الفرع الثاني : الرؤية الإستراتيجية للجزائر في قطاع الصناعات الغذائية من خلال السياسات الاقتصادية	94
المطلب الثاني: واقع الصناعات الغذائية في الجزائر	99
الفرع الأول: واقع مؤسسات قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر	100
الفرع الثاني : فروع الصناعات الغذائية في الجزائر	104
الفرع الثالث: خصائص الصناعات الغذائية الجزائرية :	108
الفرع الرابع: تشخيص محركات تطوير الصناعات الغذائية في الجزائر	108
المطلب الثالث : أثر القوانين والتشريعات الصادرة على تشجيع الصناعات الغذائية	116
الفرع الأول: دور نظام دعم الاستثمار الوطني في تشجيع القطاع الصناعي على العموم والصناعات الغذائية على وجه الخصوص.	117
المبحث الثاني : تحليل مساهمة قطاع الصناعات الغذائية في الاقتصاد الوطني	122
المطلب الأول : تحليل أداء مؤشرات قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر	122
الفرع الأول: مؤشر مساهمة قطاع الصناعة التحويلية والصناعات الغذائية في هيكل الناتج المحلي الإجمالي	122
الفرع الثاني : مؤشر قيمة الإنتاج لقطاع الصناعات الغذائية	124
الفرع الثالث: مؤشر القيمة المضافة لقطاع الصناعات الغذائية	129
الفرع الرابع: مؤشر الضرائب المرتبطة بإنتاج الصناعات الغذائية	133
الفرع الخامس: مؤشر تعويضات العاملين للصناعات الغذائية في الجزائر	136
الفرع السادس : مؤشر هيكل التكاليف	138
الفرع السابع: مؤشر الميزان التجاري للمنتجات الغذائية	139
الفرع الثامن: مؤشر صادرات الصناعات الغذائية	141
الفرع التاسع: مؤشر واردات الجزائر من السلع الغذائية	146
المطلب الثاني : تحليل محددات القدرة التنافسية لقطاع الصناعات الغذائية وفق نموذج Brinkman	147
الفرع الأول : محددات القدرة التنافسية لقطاع الصناعات الغذائية على المستوى الوطني	148
الفرع الثاني : محددات القدرة التنافسية لقطاع الصناعات الغذائية على المستوى الدولي	158
خلاصة الفصل	161
الفصل الرابع : قياس تنافسية قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر	162
تمهيد	163
المبحث الأول : تقييم تنافسية قطاع الصناعات الغذائية وفق مؤشرات التنافسية	164
المطلب الأول: تقييم تنافسية قطاع الصناعات الغذائية على المستوى المحلي	164
الفرع الأول: مؤشر UNIDO	164
الفرع الثاني: مؤشر اختراق الواردات للسوق المحلي	176

المطلب الثاني: تقييم تنافسية قطاع الصناعات الغذائية على المستوى الدولي	186
الفرع الأول: مؤشر الميزة النسبية الظاهرة RCAI	186
الفرع الثاني: مؤشر صافي الصادرات	205
الفرع الثالث: مؤشر التجارة داخل نفس القطاع	214
المطلب الثالث : تحليل سلوك قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر عبر سنوات الدراسة باستخدام طريقة التحليل العاملي	223
الفرع الأول: اختبار KMO و Bartlett	223
الفرع الثاني: استخلاص العوامل	225
الفرع الثالث: تدوير العوامل	226
الفرع الرابع: تحليل سلوك قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر عبر سنوات الدراسة	228
المبحث الثاني : عرض نتائج الدراسة التطبيقية	235
المطلب الأول : نتائج تشخيص قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر وتطور مؤشراته	235
الفرع الأول: نتائج تشخيص واقع قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر	235
الفرع الثاني : نتائج تحليل مساهمة قطاع الصناعات الغذائية في الاقتصاد الوطني	238
المطلب الثاني : نتائج قياس تنافسية قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر	243
الفرع الأول : تقييم تنافسية قطاع الصناعات الغذائية الجزائري على المستوى المحلي	243
الفرع الثاني : تقييم تنافسية قطاع الصناعات الغذائية الجزائري على المستوى الدولي	243
الفرع الثالث : نتائج تحليل سلوك قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر عبر سنوات الدراسة 2019-2000	244
خلاصة الفصل	245
الخاتمة	246
قائمة المراجع والمصادر	251
قائمة الملاحق	265